مِصرُ الإفريقية

والأطماع الاستعمارية

في القرن التاسع عشر

✡

دكتور جلال يحيى

١٩٨٤



دار المعارف

مِصرُ الإفريقية

والأطماع الاستعمارية
في القرن التاسع عشر

دكتور جلال يحيى

١٩٨٤



دار المعارف

مقدمة

حملت مصر منذ فجر التاريخ مشعل الحضارة والمدنية فى قارتنا الافريقية التى اصر الغرب الاستعمارى على اتهامها بالهمجية . حملت مصر هذا المشعل قبل أن تظهر مشاعل أخرى فى مشارق الأرض أو فى مغاربها . وسنقتصر فى هذا البحث على شرح الدور الذى قامت به مصر فى افريقية فى العصور الحديثة والمعاصرة .

ولقد خضع التاريخ الافريقى لعوامل متعددة اثرت على كتابته . واثرت على تفسير مضمونه ، وأعطته لونا خاصا ، وحتى وقت قريب . ذلك أن الحروب الاستعمارية ، التى قامت بها الدول الأوربية لتقسيم هذه القارة وإحتلالها طمست كثيرا من أوجه تاريخ هذه البلاد . فبعد الحروب التى انهت اجيالا من الزعماء والوطنيين ، وداست على ذكرياتهم ومذكراتهم ، وماحفظوه وما شاهدوه ، حاول الاستعماريون كتابة تاريخ هذه القارة ، ومن وجهة نظرهم ، ولخدمة مصالحهم ، سواء أكان ذلك للتفريق بين العناصر الوطنية أو لربط جزء معين ، أو اقليم بعينه من هذه الاقاليم ، بعجلة هذه الامبراطوية ، أو بتلك . وكم من دار للمحفوظات التاريخية انتهكت حرمتها ، ولعبت فيها أيدى الطامعين المغرضين ، حتى وأن كانت منظمة وغنية ، كدار المحفوظات التاريخية بالقاهرة .

وبعد هذا نلاحظ أن الدول الاستعمارية ، قد نجحت — بعد احتلالها لعدد من الدول الافريقية — فى تنشئة جيل من الموظفين ، بل حتى من الباحثين والدارسين ، يقرأون لغتها ، ويتعلمون فى كتبها وعلى اساتذتها ، ماترغب هذه الدول الاستعمارية فى اعطائه كتفسير لتاريخ القارة الافريقية .

وساعدت هذه العوامل مع غيرها على حجب الحقيقة واخفائها ، دون أن يقوى عالم أو باحث على رفع صوته مناديا بالحقيقة ، شارحا سير وتطور التاريخ الحقيقى للقارة الافريقية .

ولكن هذا الاتجاه كتب عليه التراجع مع ظهور تلك الروح التحررية . والرجوع للاتجاه الحق . والايمان بضرورة عودة الحق إلى نصابه بانها اليقظة ، ويقظة العلماء الذين سمحت لهم الظروف بحرية التحدث ، مستندين فى ذلك إلى الوثائق ، وإلى شعورهم بأصالتهم وأصالة الشعوب التى أخرجتهم ، والتى كافحت وسقطت صريعة فى وجه الاستعمار

ولقد كانت وسائل النشر الاوربية ، وقوة التوزيع ، تسمح للاوربيين بما لاتسمح به للكاتب الشرقى الوطنى ، ولكن هذه الظروف تغيرت وأصبح القارىء والباحث والدارس الشرقى يمعن النظر طويلا فى قراءته لأى كتاب أجنبى ، قبل أن يقرر أخذ مافيه ، أو نقد ما فيه ، والحكم على من كتبه .

وعلى كل حال فان الدور الذى قامت به مصر فى إفريقية - كدولة افريقية ، حملت مشعل الحضارة والمدينة - لايمكن لأى كاتب أن ينساه أو يتناساه ، حتى وإن كان من أشد المعرضين .

ورغم قلة المصادر العربية عن مثل هذا الموضوع ، وعدم ترتيبها وصعوبة الحياد فيها ، بعد هذه التطورات الثقافية والحضارية العميقة التى أصابت افريقية ، ورغم ارتباط مثل هذا الموضوع بالمصالح المادية ، وبالنعرات والنزعات الاستقلالية ، ورغم صعوبة الحياد فى موضوع قل أن نوجد فيه أسرة فى أى من أقاليم شمال افريقية الشرقية لم تشارك فى أحداثه باحد ابنائها - رغم كل ذلك ، علينا أن نروى هذا التاريخ كصفحة خالدة ، كتب عليها أن تطمس باطماع الدول الاستعمارية وتكالبها على القارة الافريقية ، فى القرن التاسع عشر .

ولقد قسمت الكتاب الى جزئين يضمان سبعة أقسام : ويشتمل الجزء الاول على القسم الاول والثانى والثالث ؛ وحتى مرحلة إخلاء السودان . أما الجزء الثانى فيضم القسم الرابع والخامس والسادس والسابع ، وحتى إستعادة

ولقد شرحت فى القسم الأول دور مصر ، كدولة افريقية ، فى قارتها الافريقية . وإشتمل ذلك القسم على دور مصر فى وادى النيل منذ النصف الأول من القرن التاسع عشر ، ومد الدولة المصرية حدودها إلى أقاليم السودان ، ومدها لحدودها إلى شرق افريقية مع سواحل البحر الأحمر جنوبا وتلقائيا حتى خليج عدن ، خليج الصومال المصرى ، وما قامت به من مشروعات انشائية ومحققات واضحة .

أما القسم الثانى فيشرح أسباب ووسائل التدخل البريطانى فى هذه الدولة الافريقية ، وعمله على هدم كيانها تمهيدا للسيطرة عليها ، واخضاعه لها سياسيا ، واستغلاله لها اقتصاديا ، ووضعها فى خدمة الامبراطورية ، التى كانت لا تعرب عنها الشمس ، وقد غربت ، ويستمر فى شرح التدخل البريطانى ومحاولة إيطاليا وضع أقدامها على أجزاء من سواحل البحر الأحمر ، وموقف مصر من ذلك . وينتهى هذا القسم بشرح رد الفعل الوطنى القومى فى كل من شمال الوادى وجنوبه لهذا التدخل الاستعمارى ، وقيام الثورة العرابية فى مصر ، والثورة المهدية فى السودان ، أمام مثل هذا التدخل ، ولكن فى الوقت الذى انتظمت فيه قوات الاستعمار بوسائلها وأسلحتها لانتهاك حرمة البلاد ، واحتلالها واستغلالها .

أما القسم الثالث فقد تناولت فيه عملية التدخل البريطانى لاخلاء سودان وادى النيل ، وتطور السياسة البريطانية فيه من أدعاء بعدم التدخل إلى الاستناد الوهمى الى امكانيات مصر المالية والعسكرية ، وأعطاء النصيحة الاجبارية بسحب القوات والموظفين والأهالى المصريين من السودان شمالا ، والاحتفاظ بهذه الاقاليم كمنطقة توسع مقبلة للامبراطورية البريطانية . ولقد لعبت بريطانيا دورا هاما فى اجبار مصر على اخلاء السودان ، واستخدمت فى ذلك العنف السياسى ، أن لم يكن عنفا عسكريا . وبعد هزيمة حملة الجنرال هيكس أرسلت

الكولونيل غردون لاخلاء السودان ورغم تردد الحكومة البريطانية ، أو ظهورها بمظهر التردد ، فانها قد حاولت الافادة من وجود غردون فى السودان لكى تعمل على انشاء حكومة مستقلة فى هذا الاقليم ، خاضعة لنفوذها ومرتبطة بها أكثر من ارتباطها بمصر . ومع محاولتها انقاذ غردون استمرت هذه السياسة البريطانية وضوحا فى مسألة الاحتفاظ بأحد أقاليم السودان ، حتى ولو كان هذا الاقليم هو مجرد مديرية دنقلة ، وربطه بوزارة المستعمرات أو وزارة الخارجية فى لندن . ولكن الثورة السودانية كانت أقوى من أن تسمح لبريطانيا بالبقاء فى السودان ، رغم تمكنها من البقاء فى مصر وسيطرتها عليها . واضطرت بريطانيا إلى اخلاء كل السودان ، ولم تحتفظ إلا بقاعدتين أماميتين ، هما وادى حلفا وسواكن ، وبشكل يسمح لها باعادة غزو السودان ، والسيطرة عليه ولقد اخلى السودان واصبح مهديا فى الوقت الذى رزحت فيه مصر تحت تحكم الاستعمار البريطانى . وهذا هو الجزء الأول من الكتاب .

أما الجزء الثانى فيضم القسم الرابع والخامس والسادس والسابع . ويعالج القسم الرابع موضوع السواحل الشرقية للسودان ، والممتدة جنوبا من حدود مصر الشرقية وسواحلها إلى مصوع وبوغاز باب المندب . ولقد كتب لهذا القسم من اقسام الدولة المصرية الافريقية أن يشهد مناورات بين السياسة الايطالية ، والسياسة الحبشية ، والسياسة البريطانية ، مما اعطاه شكلا خاصا به ، يسمح لنا بمعالجته فى ضوء ظروف وعوامل تختلف عن ظروف وعوامل الموقف فى سودان وادى النيل . وبعد أن قامت بريطانيا بعقد معاهدة مع الحبشة ، ادعت فيها احتياجها لهذه الدولة الافريقية لانقاذ الحاميات المصرية فى شرق السودان ، وكانت تهدف بها اقامة توازن فعلى بين الحبشة المسيحية والثورة المهدية فى السودان – تساهلت بريطانيا مع ايطاليا فى أمر توسعها فى سواحل السودان من مركز عصب الى حكمدارية مصوع ، واستيلائها عليها ورفع العلم الايطالى عليها . وقد اشتمل هذا القسم على شرح موجز للعلاقات البريطانية الحبشية ، والعلاقات البريطانية الايطالية التى سمحت بالوصول الى هذه المرحلة من مراحل الاستيلاء على أحد الاقاليم المصرية الافريقية ، والتى

أدى بالتالى الى وقوع تصادم بين المصالح الحبشية والايطالية ، وعلى الاسلاب المصرية الافريقية فى هذا الاقليم بعد ذلك .

أما القسم الخامس فقد شرحت فيه تقسيم بلاد الصومال بين بريطانيا وفرنسا ، وتنافس كل منهما مع الأخرى للوصول إلى أقليم الهضاب فى الداخل ، اقليم هرر الاسلامى الغنى بموارده ومنتجاته ، ثم نزول ملك شوا إلى هذا الاقليم ، وانهائه على مابقى فيه من مظاهر لحضارة ومدنية بقيت بعد انسحاب المصريين .

وأما القسم السادس فيشتمل على تاريخ مديرية خط الاستواء ، تلك المديرية التى كانت فى موقع دولة أوغندة الحالية ، والتى دفع المصريون والسودانيون من أرواحهم ودمائهم ثمنا غاليا لتوحيدها مع الدولة المصرية الافريقية الموحدة ، والتى عاشوا فيها ، وتزوجوا منها ، وصبغوها بصبغتهم العربية والاسلامية التى لاتزال بقاياها حتى الآن ، ورغم أنف المستعمرين . ولقد شرحت فى هذا القسم وسائل تدخل البريطانيين ، ومحاولة اخلائهم للمصريين من هذه المنطقة ، تمهيدا لضمها الى مناطق نفوذهم فى شرق افريقية ، وخاصة مع مستعمراتهم فى كينيا ، التى كانوا قد بدأوا فى التوغل فيها من زنجبارصوب جبل كينيا ، والمرتفعات الخصيبة ، وجنة هضبة البحيرات اليانعة .

وأما القسم السابع فقد تحدثت فيه عن تثبيت أقدام بريطانيا فى مصر ومحاولتها الوصول إلى نفس مستوى النفوذ العثمانى فى هذه البلاد ، وذلك بمفاوضاتهم مع الدولة العثمانية واتفاقية السير هنرى دراموند وولف سنة ١٨٨٥ ، وبالاتفاقية الثانية سنة ١٨٨٧ ، وتسوية مشكلة قناة السويس ، وخاصة مع فرنسا والدول المنتفعة بالقناة باتفاقية سنة ١٨٨٨ . ولقد سمح ذلك لبريطانيا بالسيطرة على موارد مصر الاقتصادية ، وأمكانياتها الاستراتيجية ، واخضاع الاقتصاد المصرى لاحتياجات الصناعة البريطانية . وسمح لها كذلك باستخدام هذه الموارد فى اعادة سيطرتها التامة على سودان وادى النيل بعملية

اعادة الغزو ، والاستيلاء على دنقلة ثم الخرطوم ، وابعاد النفوذ الفرنسى المنافس لها من اعالى النيل ، من فاشودة . وإذا كانت بريطانيا قد رفعت العلم المصرى إلى جانب العلم البريطانى على السودان ، فان هذا لم يكن إلا للتخلص من مشكلة قانونية دولية هى ، مشكلة السيادة وارتباط السودان بمصر ، وبالتالى بالدولة العثمانية ، دولة الخلافة الاسلامية ، من الناحية القانونية . ذلك أن بريطانيا قد حكمت السودان ، وباسم الحكم الثنائى من لندن ، وعبر القاهرة ، ولكن عن طريق قصر الدوباره ، قصر المعتمد السامى البريطانى ، الذى كان يتحكم فى مصر ، ويدعى أنه انشأ « مصر الحديثة » .

وإنى لارجو ، بهذا الكتاب ، الجامع الشامل ، والذى قضيت سنوات من عمرى فى جمع مادته والتوسع فى أصوله ، وفى دور المحفوظات فى كل من لندن وباريس وروما والقاهرة ، وعدد كبير من وثائقه لم ينشر حتى الآن ، أرجو أن أكون قد وفقت إلى إخراج كتاب يسد نقصا فى المكتبة العربية ، ويساهم باعادة الحق إلى نصابه ، وأن يعين الباحث والدارس والقارىء على فهم هذا الدور الذى قام به اجدادنا فى انشاء هذه الدولة الافريقية الموحدة ، ورفع مشاعل الحضارة والمدنية فى قلب القارة الافريقية ، رغم اطماع وتكالب الدول الاستعمارية . وماتوفيقى الا بالله ،،

الاسكندرية فى ٣ فبراير ١٩٨٤

د . جلال يحيى

تمهيد

نشأت مصر فى افريقية وعاشت فيها وارتبطت بها ، وهى حقيقة علمية ومادية ولا يمكن لأحد أن يجادل فيها .

ارتبطت مصر بافريقية بروابط مختلفة ، تتمثل فى الموقع الجغرافى وفى الجنس والدين واللغة والوحدة الثقافية والحضارية . ولا شك أن أى افريقى يقرب منها عن أى أوربى أو أمريكى ، ونشعر حياله بروابط وبتفاهم لا يسهل الشعور به مع غيره من أبناء القارات الأخرى .

فمصر افريقية بموقعها الجغرافى ، مادامت تقع فى ذلك الركن الشمالى الشرقى من هذه القارة العذراء . ورغم أن مصر مركز التقاء افريقية مع آسيا واوروبا إلا أنها افريقية . ولا يمكننا ، حتى الآن ، أن نقف بمعزل عن الصراع الدامى المخيف الذى يجرى اليوم فى أعماق افريقية بين خمسة ملايين من البيض ومائتى مليون من الافريقيين ، كما يقول السيد رئيس الجمهورية ، لا نستطيع لسبب هام وبديهى ، هو أننا فى افريقية ، ولسوف تظل شعوب القارة تتطلع الينا ، نحن الذين نحرس الباب الشمالى للقارة ، والذين نعتبر صلتها بالعالم الخارجى كله ، ولن نستطيع بحال من الأحوال أن نتخلى عن مسئوليتنا فى المعاونة بكل ما نستطيع على نشر النور والحضارة حتى أعماق الغابة العذراء . لن نتخلى عن مهمتنا الآن ، ولكن أجدادنا قاموا بها من قبلنا ، وفى ظروف كانت أصعب من ظروفنا ، وبوسائل أقل تطورا من وسائلنا وإمكانياتنا ، وقاموا بذلك لأنهم افارقة وللافارقة ، ولأن بلادهم كانت افريقية .

ومصر افريقية ما دام النيل ينبع من وسط القارة ويحمل الينا عوامل الثروة والخصوبة والرخاء . ويشتمل حوض النيل الآن على وحدات سياسية مختلفة وحكومات متباينة ، قد تتعاون وقد تتنافس وقد تتشاحن ، كما يتخاصم أبناء الاسرة الواحدة . فهناك السودان والصومال والاريتريا والحبشة واوغندة وكينيا ، ولكنها كلها ترتبط بالنيل ، وتعيش منه أو عليه ، وقد تتوقف حياتها

على ما يحمله لها من مياه. ولقد كان أمر السيطرة على مياه النيل، وضمان وصوله لمصر من أهم مشاغل حكام وادي النيل. ومنذ فجر التاريخ وكم من مرة ادعى فيها هذا الملك، أو ذلك الرئيس، انه سيعمل على تغيير مجرى النيل، وأقام بذلك أحداث التاريخ وأقعدها. وسواء أكان مثل هذا الاتجاه قد ظهر فى عصور الفراعنة، أو مع بداية هجوم القوات الاستعمارية البرتغالية على افريقية فى اثناء القرن السادس عشر، فان النتائج كانت متشابهة. وكانت أعمال الرى والصرف فى البلاد التى تعيش من مياه النيل من بين أهم ما يذكر بالخير وفى التاريخ لحاكم أو ملك أو صاحب سلطان. لقد تغنى المصريون بالنيل وعبدوه، وعبدوا بذلك إبناً من أبناء افريقية. وفكروا دائما فى أصله ومنبعه، وحاولوا الوصول إليه وإستكشافه، سواء أكان ينبع من السماء أو من جبال القمر، وكانوا فى حقيقة الأمر يحاولون الوصول إلى قلب افريقية وإلى مصدر حياتهم الحقيقى.

ومصر افريقية إذ أن ابناءها أفارقة من أبناء افريقية، ويرتبطون ببقية سكان هذه القارة إرتباطا جنسيا. ولقد أثبت البحث العلمى أن سكان حوض النيل من أصل واحد، ومن جنس واحد، هو العنصر الحامى، رغم وجود إختلافات بسيطة فى لون البشرة أو العينين واختلاف صفات الشعر، التى ترتب جزء كبير منها على الاختلاط بشعوب أخرى فى هذا الاقليم أو ذاك. حقيقة أن الحاميين ينقسمون الى حاميين شماليين فى طرابلس وجنوب الجزائر وحتى المغرب، وحاميين شرقيين يمتدون من مصر إلى اقليم الاريتريا الحالى والحبشة، ولكنهم كلهم من الحاميين، وهو رباط لا يمكن تجاهله بسهولة

ومصر افريقية بدينها. ويعتبر الدين - مهما حاول الماديون من تقليل أهميته - ظاهرة من الظواهر الاجتماعية التى تساعد على الروابط، بل التى ينشأ عليها المجتمع. وحينما انتشرت المسيحية ودخلت مصر، قامت مصر بنشرها فى افريقية. وسارت المسيحية من مصر جنوبا إلى النوبة وإلى الحبشة، وبقيت فى الأولى حتى القرن الرابع عشر، وبقيت فى الثانية حتى الآن. ولقد ظلت

الكنائس المسيحية الافريقية مرتبطة بالكنيسة المرقسية المصرية ، وحتى الآن ، وهى رابطة لا يمكن لأحد أن يتجاهلها ، أو يقلل من أهميتها . حقيقة أن بعض التنافس قد نشأ بين كنائس هذه الأقاليم المختلفة ، وخاصة بعد انتشار الاسلام ، ومحاولة بعض الدول الاجنبية الاستعمارية ، وكانت كاثوليكية ، مثل البرتغال ، الوصول إلى الايقاع بين بعض هذه الكنائس الافريقية ، وخاصة الكنيسة الحبشية مع الكنيسة المصرية ، ولكنها كانت تهدف من وراء ذلك تحويل الاثيوبيين الارتوذكسيين إلى المذهب الكاثوليكى ، وهى مرحلة خاصة ، لها عواملها ونتائجها المحددة ، ولم تؤثر على تاريخ المنطقة .

وحين انتشر الاسلام من الجزيرة العربية شمالا وشرقا وغربا ، ووصل إلى مصر ، أصبحت مصر تلك القاعدة الامامية لنشر الاسلام وإعلان الحق فى كل افريقية . وسارت منها الحملات غربا الى شمال افريقية ، وسار منها المجاهدون جنوبا مع النيل الى السودان وسواحل البحر الاحمر . وهكذا ارتبطت افريقية وخاصة أقاليمها الشمالية والشرقية بمصر وبالاسلام . وساعد هذا الرباط الروحى على إدماج الاهالى والمجتمعات ، وعلى التزاوج وتبادل المنافع ، وبشكل يمهد للاتحاد ، إن لم يكن للوحدة .

انتشر الاسلام من مصر فى افريقية مع هجرات قبائل بأكملها ، سارت من الحجاز ونجد عبر أرض الكنانة ومنها إلى افريقية ، كما انتشر الاسلام عن طريق انتقال عدد من التجار العرب والمسلمين ، عبر البحر الاحمر وبوغاز باب المندب ، وعملهم ومتاجرتهم مع أبناء القارة الافريقية ، وأدى ذلك الى دخول الاسلام بلاد الصومال وشرق افريقية ، وإذا كان انتشار الاسلام مع طريق الهجرة يتصل باعطاء صبغة معينة الى أبناء الاقليم الذى تصله هذه القبائل ، فان وصول التجار المسلمين لم يأخذ شكل حركة جهاد مسلحة لفرض الاسلام على الشعوب الافريقية المجاورة . فلقد جاء التجار المسلمون باخلاق جديدة ، وبرؤوس أموال تساعد على ازدهار التجارة ، وشعر الافارقة بسمو اخلاق العرب وحسن معاملتهم ، وشعروا أن السبب فى ذلك هو دينهم ،

لاسلاحهم ، فتقربوا منهم وزادوا من علاقاتهم بهم ، ثم تزاوجوا فيما بينهم . ونتج عن ذلك شعوب محيدة امتازت بعشقها للحرية والاستقلال ، واعتزازها باسلامها مع اعتزازها بافريقيتها وورثوا صفاتهم المجيدة عن آبائهم واجدادهم ، من العرب ومن الافريقيين ، وخرجوا شعوبا حرة تكافح من أجل افريقيتها ومن أجل الاسلام ولا زالت تكافح .

ومصر افريقية بعروبتها التى تستند أساسا ، إلى لغة الضاد ، ولا يمكننا التحدث عنها وتناسى أصلها وأساسها وهو القرآن والاسلام . إنا أنزلناه قرآنا عربيا ، ومضت أربعة عشر قرنا ونحن عرب ، والفضل فى ذلك لله وللقرآن . ولقد سارت العروبة فى افريقية على طريق الاسلام ، ومعه ، وداخل قلوب المسلمين وعلى السنتهم . وتعربت مصر ، فتعربت أقاليم كثيرة من أفريقية ، واصبحت مصر مركز العروبة وقلبها النابض ، وأصبحت هذه الاقاليم تمثل اعضاء جسد الأمة العربية الواحدة المتماسكة .

ومصر افريقية بثقافتها وحضارتها ، كما أنها افريقية بمصالحها وبوحدة مصيرها ، ويصعب بعد ذلك علينا أن نتناول تاريخ مصر إذا ما حاولنا فصله عن تاريخ القارة الافريقية ، ما دامت مصر قد تأثرت بهذه القارة ، وأثرت فيها .

* * *

لقد كانت وسائل الارتباط بين مصر وافريقية تتمثل فى ثلاث طرق : الأول هو النيل ، والثانى هو طرق القوافل عبر الصحراء الغربية من أسيوط مع طريق الاربعين ، وبطول هذا الدرب عبر الواحات الخارجة إلى كردفان ، والثالث هو طريق البحر الاحمر الذى سهل وصول مصر إلى شرق السودان والحبشة وبلاد الصومال .

أما الطريق الأول فكانت تعترصه الجنادل التى تعوق الملاحة فى النيل ، وتصعب عملية التوعل حنوبا فى قلب القارة الأفريقية . ورغم ذلك فان السهل الضيق المحاور للبيل قد سمح للمصريين بالسفر جنوبا ، وبالاتصال بابناء السودان ، وتبادل المنافع معهم والاتحاد بهم . وكانت الرغبة الجامحة فى معرفة أصول البيل ومنابعه تجذب المصريين جنوبا ، وتدفعهم دفعا للتوغل فى وسط القارة . ومند أيام الفراعنة سجل التاريخ صفحات مجيدة لأيام وحدة واتحاد بين أقاليم مصر الافريقية ازدانت بها جدران المعابد ، ووصلت بها مظاهر المدنية إلى المجاهل والغابات ، ومنذ قرون . ولقد أثرت عمليات الغزو الليبى والفارسى واليونانى والرومانى بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على الصلات بين مصر وافريقية ، مع وادى النيل . وكم من مرة خرجت فيها هجرات مصرية جنوبا ، نتيجة لضغط هجرات أجنبية على مصر نفسها ، وادت بذلك الى تدعيم الروابط بين أجزاء الاقليم الواحد .

وكما كان طريق النيل رباط صلة كان طريق درب الاربعين طريقا ثانيا للوصل بين مصر وافريقية ، وأن كان طريقا أكثر صعوبة نتيجة لقلة المياه ولاشتداد درجات الحرارة فيه أكثر من طريق الوادى .

أما الطريق الثالث فهو طريق البحر الأحمر الذى وحد بين أبناء الأقاليم الذين يسكنون على ضفافه وساعد على الاتصال بيهم . ورغم أن هذا البحر كان صعبا فى جوه ، وصعبا فى ظروف الملاحة فيه ، إلا أن العزيمة القوية لم تكن تنقص الافارقة الدين صمموا على التغلب على هذه الصعوبات وتذليلها . فلم تقف حرارة الجو وارتفاع درجة الرطوبة فيه وفقر السواحل الرملية فى طريق عزيمة المصريين للاتصال بشرق السودان وببلاد الصومال . فكافحوا وجاهدوا للوصول الى هذه البلاد ، والاتصال بأهلها وتبادل المنافع معهم . ومنذ فجر التاريخ احتاج ابناء هذه الاقاليم كل منهم للاخرين ، فتعاونوا سويا فى الميادين التجارية والاقتصادية ، وعاشوا كجيران لا ينشد كل منهم الا الود والاخاء لاخوانه .

احتاج المصريون منذ عهد الفراعنة للبخور والأخشاب وجلود الحيوانات الموجودة فى الصومال ، وعرفوا أن أسهل طريق للوصول الى هذه البلاد الافريقية هو الملاحة فى البحر الأحمر . فصمموا على الوصول اليها رغم المصاعب

وتدل آثار الاسرات الأولى وعصور ماقبل التاريخ فى مصر على تفوق الفراعنة فى فنون الملاحة ، ويذكر ماسبيرو « أن المصريين هم أول من بنى السفن البحرية ، وأول من سافر على البحار ، ولاقى الاخطار فى البحرين الأبيض والأحمر ، بل ويظهر أنهم علموا غيرهم من الشعوب فنى الملاحة وبناء السفن » .

واختار المصريون القدماء أقرب طريق يصل وادى النيل وسواحل البحر الأحمر . وكان هذا هو طريق وادى الحمامات الذى يخترق الصحراء الشرقية بين قفط على النيل والقصير على البحر الأحمر . فسار المصريون فى هذا الطريق ، وتركوا آثارا تدل على مرورهم فيه ، وتدل على اتصالهم بشعوب أخرى . وأخترقت القوافل وادى الحمامات . ثم سارت السفن فى البحر الأحمر ، وتبادلت التجارة مع بلاد شرق افريقية ، ووثقت عرى الصلات بين البلاد الشقيقة .

ورغم وعورة الطريق البرى الموصل بين وادى النيل والبحر الاحمر ، إذ لم تكن فيه حياة ولا مياه ، فان قدماء المصريين قد حملوا معهم مؤنة الطريق ثم مؤنة الاقامة على الشاطىء ، مضافا اليهما مؤنة الرحلة ذهابا وايابا فى البحر ، علاوة على الأخشاب اللازمة لبناء السفن نفسها . حمل قدماء المصريين ذلك على ظهور الحمير ، وتمكنوا على سواحل البحر الاحمر من بناء سفن تسمح لهم بالوصول الى بلاد شرق افريقية . وتحدثنا اخبار الاسر الاولى عن ازدياد عدد هذه الرحلات ، وخصوصا فى عهد الاسرة الخامسة ، الذى امتاز عهدهابازدهار هذه الحركة التجارية .

ولقد سجل لنا التاريخ حملة ساحورع إلى البلاد المقدسة لجلب البحور وحشب المر والابنوس . وحافظ الفراعنة بعد ذلك على هده العلاقة ، وافتتحوا محاجر فى وادى الحمامات الدى أخدت تدب فيه الحياة نتيجة لمرور هده البعثات التجارية .

ثم استخدم المصريون طريق وادى الطميلات حتى موقع السويس الحالى ، منذ عهد الأسرة السادسة ، للوصول إلى سواحل البحر الاحمر ، وبالتالى الى بلاد الصومال وشرق افريقية . وازدادت هده الصلات بمرور الزمن ، حتى جاء عهد حتشبسوت التى حدثتنا على جدران معبدها فى الدير البحرى بانباء حملتها الى شرق افريقية .

ولقد ثبت تاريخيا وجود قناة بحرية فى هدا العصر ، تسير فى وادى الطميلات حتى سواحل البحر الاحمر ، ويظهر من رسم مناظر هذه الرحلة أن السفن كانت راسية على شاطىء النيل ، لا على شاطىء البحر . ثم سارت بعد ذلك فى هذه القناة الى البحر الاحمر وبلاد شرق افريقية . والظاهر أن هذه القناة قد طمرتها الرمال بعد ذلك ، مما اضطر رمسيس الثالث الى نقل لوازم رحلته على ظهور الحمير مرة جديدة بين قفط والقصير . ولكن المصريين أعادوا حفر هده القناة فى عهد الملك ميخاو ، من ملوك الاسرة السادسة والعشرين ، وتمت عملية الحفر فى عهد دارا الفارسى .

ولقد أصبحت هده الرحلات الى مناطق شرق افريقية حزءا من حياة المصريين ، وسجلوها فى آدابهم ، وتناقلوها من جيل الى جيل . وتسجل لنا قصة البحار انباء المصاعب التى لاقاها البحارة المصريون الشجعان فى احدى رحلاتهم فى البحر الاحمر الى شرق افريقية ، وتغلبهم على هده المصاعب ، ورجوعهم الى مصر محملين بالهدايا والخيرات .

إهتم الفراعنة اذن بالتجارة مع هده البلاد المقدسة التى سموها بلاد بونت

وحافظت مصر على هده الصلات فى عصور البطالسة والرومان وأحدت تجارة الشرق الاقصى تمر على موانى الصومال فى مواسم معينة كل سنة ، حسب الرياح الموسمية فى المحيط الهندى ، ثم يعاد نقلها بعد دلك الى مصر ، وتوريعها على بقية العالم اليونانى والرومانى فى اوروبا . وهكدا لعبت كل من مصر والصومال وشرق افريقية دورا هاما وخطيرا فى التجارة العالمية ، بين الشرق والغرب ، مند أقدم العصور . حقيقة أن طريقا تجاريا آخر قد بدأ فى الظهور ، وخصوصا فى العصر الرومانى وكان هدا الطريق بريا ، وينافس الطريق البحرى بين الصومال ومصر . فجاءت متاجر الشرق الاقصى إلى مكان عدن الحالى ، ثم سارت القوافل منها مخترقة اليمن والعسير والحجار شمالا إلى سواحل البحر المتوسط عند فلسطين ولبنان . ولكن هدا الطريق لم يقض على الطريق الآخر الموصل بين الموانى الصومالية والموانى المصرية بل لقد دفع المصريين إلى الاستيلاء على الاقاليم السورية لضمان مرور الطريقين الهامين فى دولتهم . وحافظ البطالمة على هده التجارة بين الشرق والغرب ، والتى لعبت شرق افريقية والصومال فيها دورا كبيرا . واشتملت صادراتهم إلى اوربا على منتجات الصين والهند ووسط افريقية ، كما اشتملت صادراتهم إلى بلاد الجنوب على المنسوجات والمصنوعات المعدنية ، فاعادوا حفر القناة التى تصل النيل بالبحر الاحمر ، واهتموا بالطريق البرى الدى يصل النيل بهذا البحر ، وانشأوا الموانى على سواحل البحر الاحمر ، وبدأوا فى احضار الحيوانات الافريقية ، من بلاد الصومال وشرق افريقية ، واستخدموا الفيلة فى معاركهم الحربية .

أما الرومان فانهم قد حاولوا – بعد إحتلالهم لمصر – أن يسيطروا على هده التجارة العالمية ، وفضلوا سيطرتهم على الطريق البحرى بين موانى الصومال ومصر على الطريق البرى الدى يمر فى شرق البلاد العربية . بل أنهم لم يتورعوا فى عهد فيسباشيان ، عن ارسال حملة لتدمير عدن ، عملا على تقوية طريق التجارة الآخر الدى يرتكز على الموانى الصومالية وعلى مصر وفرض الرومان ضرائب باهظة على سفن الشرق الاقصى التى تصل الى جنوب الجزيرة العربية ، توجيها للتجارة إلى الطريق الآخر ، ومنعا لتجار آسيا من الحصول

على مكاسب يمكن الاحتفاظ بها لابناء الشرق الاوسط .

ثم جاء البيزنطيون بعد الرومان ، وعملوا على تشجيع كل الطرق التجارية العالمية بين الشرق والغرب ، وخصوصا الطرق التى تؤدى رأسا إلى عاصمتهم فى القسطنطينية . فبدأ طريق ثالث فى الازدهار ، وهو طريق الخليج العربى ، الذى يمر بعد ذلك عبر ما بين النهرين إلى آسيا الصغرى ومنها إلى أوربا . وكان هذا بطبيعة الحال على حساب الطريق المار فى شرق البلاد العربية ، وخصوصا على حساب الطريق الموصل بين موانى شرق افريقية والصومال وبين الموانى المصرية . ولكن كل ذلك لم يؤد الى وقف المعاملات التجارية بين مصر وشرق افريقية ، وان كانت التجارة بينهما قد اقتصرت تقريبا على تبادل المنتجات والمواد الخام الاقليمية .

وحينما بدأ العرب يخرجون من جزيرتهم مع ثورتهم الكبرى ، حاملين مبادىء الاسلام ، توحدت كل من مصر والصومال وسواحل شرق افريقية داخل نطاق هذه الدولة الجديدة ، التى أعطت صفتها الاسلامية اولا ثم صفتها العربية ثانيا – لكل الاقاليم التى اتحدت معها ، ثم انصهرت فى بوتقتها . وأصبحت مصالح مصر ومصالح شرق افريقية ومصالح الصومال هي نفس مصالح الدولة العربية . دخل الاسلام مصر ،وأثر أكبر أثر فى تاريخها وفى شعبها . ودخل الاسلام كذلك بنادر شرق افريقية وبلاد الصومال عن طريق اليمن وبوغاز باب المندب ، ورحب الافارقة بالاسلام كما رحب به اخوانهم فى مصر . وتتالت الموجات الاسلامية ، واصبح الاسلام صفة لمعظم المصريين ، ودينا لأبناء شرق افريقية .

ولقد صحب هذه الموجات العربية والاسلامية المتعددة إلى بلاد شرق افريقية وسواحلها وصول حضارة جديدة ، وثقافة زاهرة ، قربت بين ابناء شرق افريقية وبين المصريين ، ونشأت مدن جديدة ، على طول الساحل الافريقى نتيجة لوصول هذه الموجات ، وأخذت الاسر العربية تتصاهر مع أبناء

افريقية ، وتسهم بنصيب وافر فى نشأة مراكز هامة للثقافة العربية والاسلامية فى هذه البلاد .

هذا هو الطريق الثالث للاتصال بين مصر وإفريقية ، طريق البحر الأحمر ، الذى سجل له التاريخ اكثر مما سجل لطريقى النيل ، ودرب الأربعين عبر الصحراء .

ولقد أصبح الصومال قلعة حصينة من قلاع الاسلام فى شرق إفريقية ، وتوغل منه النفوذ الاسلامى إلى قلب بلاد الحبشة وإلى داخل القارة الافريقية وأسهم فى هذا الطريق التجار العرب ، واستمالوا الأفارقة اليهم ، وتصاهروا معهم ، وأنشأوا شعوبا إفريقية عربية تمتاز – كما ذكرنا – بعشقها للحرية والاستقلال ، واعتزازها بافريقيتها مثل إعتزازها باسلامها . وأورثوا صفتهم المجيدة أبا عن جد إلى هؤلاء الأشبال الأفارقة المسلمين الذين خرجوا أحرارا يكافحون من أجل إفريقيتهم ، ومن أجل اسلامهم .

وكما رأى العالم العربى والاسلامى أيام عز ومجد ، وأيام تفكك وتشتت ، رأى أبناء شرق إفريقية نفس هذه الأيام ، وشعروا بما شعرت به بقية الشعوب الاسلامية الكبرى فى العصور الوسطى ، ولكنهم احتفظوا بتضامنهم مع بقية الشعوب المجاورة لهم وتداولت الدول أمر الشرق الأدنى ، وتعرضت هذه المنطقة لأخطار جسيمة . هاجمها التتار ، وهاجمها الصليبيون ، واتخذ هؤلاء الاخيرون من دينهم ستارا يخفون به أطماعهم التجارية والاقتصادية ، ومصالحهم الشخصية والاستراتيجية فى بلاد الشرق الأدنى العربى . ثم بدأت الدول الأوربية فى يقظتها ، وعملت على انتزاع تجارة الشرق العالمية من أيدى المسلمين ، وبدأت سفنها تبحث عن طريق آخر يوصلها إلى الهند ، فسارت نحو الغرب حيث اكتشفت أمريكا ، وسارت صوب الجنوب ملتفة حول رأس الرجاء الصالح ، ومنه إلى المحيط الهندى ، وإلى كنوز الهند والصين . وشاركت كل من إسبانيا والبرتغال فى هذه الحركة ، واضطرت مصر المملوكية الى

الكفاح من أجل احتفاظها بالتجارة العالمية فى أيديها . فحاولت منع الأجانب من النزول فى جنوب الجزيرة العربية ، ومن تثبيت أقدامهم على سواحل الصومال ، وفى جزر المحيط الهندى . واتصلت بامراء الهند ، وحاولت التحالف مع البندقية التى ارتبطت مصالحها فى ذلك الوقت بمصالح مصر . ولكن هذا التحالف المملوكى مع البندقية لم يعط نتيجة لها قيمتها .

لقد تمكن المصريون من هزيمة الأساطيل البرتغالية سنة ١٥٠٨ بجوار جزيرة ديو ، ولكنهم لم يقضوا على قوة البرتغاليين بشكل نهائى . فأعاد البرتغاليون مهاجمة المصريين ، وانتصروا عليهم فى العام التالى . وحاول المماليك التحالف مع الدولة العثمانية الناشئة فى ذلك الوقت ، ولكن قوات غرب أوربا كونت جبهة متحدة ضد المسلمين فى الشرق الأدنى ، وتمكنت من تحطيم الاسطول المصرى التركى قرب الاسكندرية . فأرسل المصريون قوات جديدة ، ووحدات بحرية أخرى ، إلى جنوب الجزيرة العربية وسواحل الصومال وشرق إفريقية ، لمنع المستعمرين الأجانب من إقامة قواعد إستراتيجية فى هذه المناطق . ولكن الأحوال تغيرت فى الشرق الأدنى قبل أن يصل المصريون إلى نتيجة حاسمة فى الميدان . لقد قتل السلطان الغورى فى موقعة مرج دابق سنة ١٥١٦ وإستولى العثمانيون على مصر سنة ١٥١٧ . ومنذ هذا التاريخ وقع على كاهل العثمانيين وحدهم أمر الاحتفاظ بدول الشرق الأدنى ، آسيوية وإفريقية ، أمام المعتدين الأجانب ، وأمر الدفاع عن مصالح مصر ومصالح السودان ، ومصالح شرق إفريقية ، ومصالح الصومال ، وبقية الأقاليم الاسلامية .

* * *

واصل البرتغاليون اعتداءهم على الأقاليم الشرقية والاسلامية . وكانت سياستهم تتلخص فى اقامة قواعد عسكرية على طول السواحل الافريقية فى المحيط الأطلسى جنوبا ، ثم المحيط الهندى شمالا ، بعد الالتفاف حول رأس الرجاء الصالح . هدفوا الى اتخاذ هذه القواعد نقط ارتكاز بحرية تسمح لسفنهم

بالتموين بالماء والزاد ، كما تسمح لهم بالسيطرة على طريق المواصلات العالمى الجديد . واتخذوا هذه القواعد فى نفس الوقت مراكز تجارية يعملون فيها على شراء المواد الأولية الافريقية ، ويبيعون فيها بعض الخرز والحلى الرخيصة ، وكانت هذه القواعد – قبل كل شيء – مراكز هامة لتجارة الرقيق الذى اصطادوه من المناطق القريبة . ثم بدأوا فى إعداد الحملات العسكرية والتوغل بها صوب داخل القارة من كل إتجاه ، لاصطياد الافريقيين . ومع مرور الزمن جنى البرتغاليون ثروات طائلة من هذه التجارة البشرية ، وكانوا يبيعون الرقيق للعمل – دون احتجاج – تحت حرارة الشمس المحرقة فى العالم الجديد .

ولقد وجد البرتغاليون أن العرب والمسلمين هم أقوى العناصر المسلحة التى تستطيع وقف استغلالهم للقارة الافريقية ومواردها . ولا ينكر أحد على البرتغاليين ، حتى لليوم ، تعصبهم الاعمى للدين المسيحى . فمزج البرتغاليون بين الدين والمصالح ، وادعوا أنهم يقومون بحركة للانتقام للصليب من الهلال . ولم تكن المسيحية إلا غلالة رقيقة يخفون وراءها اطماعهم ومصالحهم الاستعمارية ، وهي بريئة منهم ومن حركتهم الاستغلالية . وعلى أى حال فقد فكر البرتغاليون فى ذلك الوقت ، بل عملوا ، على تطويق العالم الاسلامى فى النصف الشمالى من القارة الافريقية ، وذلك باقامة تحالف مع مسيحيى الحبشة ، بدعوى أن الاسلام يهدد كلا منهما . وانطلت هذه الخدعة على الاحباش ، رغما عن أن أحدا لم يشهد عليهم بالسذاجة ، واعتقدوا أن مسلمى شرق افريقية والصومال يهددون الحبشة ، ويعملون على السيطرة عليها . فقام هذا الحلف البرتغالى الحبشى إذن موجها ضد المسلمين فى وادى النيل ، وشرق السودان وبلاد الصومال وشرق افريقية . وأرضى هذا التحالف شعور الاحباش ، وفتح أمامهم أمل السيطرة على الشعوب الاسلامية المجاورة ، وأمل إنشاء إمبراطورية مسيحية واسعة الارجاء .

ولكن شخصية قوية ظهرت فى شرق افريقية فى ذلك الوقت ، وشعرت بخطورة هذه الاتجاهات الاستعمارية ، التى تختفى وراء ستار الدين لتحقيق

الاطماع الخاصة ، وعلى حساب ابناء الاقليم الواحد ، الذين عاشوا فى اخاء وتعاون مدة قرون طويلة ، دون نظر إلى الدين أو الاستناد إلى تفرقة عنصرية . وكانت هذه الشخصية هى البطل الافريقى أحمد جرين ، أو الاشول ، الذى تمكن من توحيد كلمة الصوماليين والاستعداد لمواجهة الاخطار الأجنبية والعنصرية . وبدأ جهاده المجيد الطويل بوضع حد لهذه السياسة الفاسدة ، التى هددت بتمكين الغرب من الشرق ، ومساعدة البرتغاليين على احتكار طرق التجارة العالمية ، وحرمان شعوب الشرق الادنى وشرق افريقية من موارد رزقها .

ويسجل لنا التاريخ هذه الصفحة المجيدة من صفحات الجهاد الافريقى الاسلامى للدفاع عن مصالح أبناء البلاد . كانت الحبشة منقسمة إلى مقاطعات ، ويمتاز بعض أقاليمها بوجود أغلبية اسلامية فيه ، ويمتاز الآخر بخضوعه لحكام من المسلمين . فعمل أحمد جرين علي تكتيل الشعور الاسلامى اللازم للنزول إلى معركة أعلنت باسم الصليب . ثم وحد قوات المجاهدين فى الصومال ، بل وفى الحبشة نفسها . ورأت الدولة العثمانية ، التى سيطرت على الشرق الادنى فى ذلك الوقت ، أهمية هذه الحركة التى هددت المستعمرين البرتغاليين ، وتمكنت من وقف نشاط أعوانهم الافريقيين . وتحالف العثمانيون مع أحمد جرين ، خاصة وأن البرتغاليين كانوا قد هاجموا السويس سنة ١٥٤٠ وحاولوا مهاجمة جدة وينبع ، مدعين العمل على نسف الاسلام . ولكن موارد العثمانيين وإمكانياتهم كانت محدودة ، وخاصة نتيجة لحروبهم المتعددة فى الشرق الأدنى وفى شرق أوروبا ، ولم تكن معونتهم لأحمد جرين بمعونة كافية .

لقد انتصرت قوات الصومال فى كل مكان ، والمهم هو أن معركتها فى ذلك الوقت كانت هى معركة طرق التجارة العالمية بين الشرق والغرب ، وكان الجانب الذى حاربت فيه هو جانب الدولة العثمانية ، جانب مصر وجانب سورية ، وجانب الطريق البرى المار بمنطقة الشرق الأدنى .

أسرع الاحباش بطلب المدد من البرتغاليين الذين أرسلوا وحدات
المدفعية والبحرية لمساعدتهم أمام المسلمين . ورغم استبسال أبناء الص
أثرت فيهم قلة مواردهم ، وعدم ورود المعونة من الخارج ، وتفوق
الغربية . وإنتهت هذه الحرب برجوع الصوماليين إلى بلادهم ،
الحبشة على استقلالها أمام المسلمين . ولكن سرعان ما ظهر أن البرتغا
لا يقبلون ترك الحبشة لابنائها ، إذ حاولوا الاستيلاء على السلطة بد
مباشر ، بل حاولوا تغيير الاحباش الارثوذكس الى المذهب الـ
وربطهم بكنيسة روما . وفى هذا الوقت اضطر الاحباش إلى الكف
حلفاء الأمس ، بعد أن ساعدوهم فى اضعاف اخوانهم الصوماليين ف
الأدنى . وهب الاحباش لطرد البرتغاليين من بلادهم ، ورضى الـ
بالخروج من الحبشة ، ولكنهم احتفظوا بطريق التجارة العالمية حو
الرجاء الصالح ، ومع الشرق الاقصى ، فى ايديهم . كما احتفظوا بة
البحرية حول إفريقية ، يستغلون منها موارد هذه القارة ، ويستندون
السيطرة على العالم ، الى أن جاءت دول أوربية أخرى ، وانتز
البرتغاليين السيادة على هذا الطريق .

* * *

كان من بين أهم النتائج التى ترتبت على تغيير طرق التجارة الع
الشرق الأدنى الى طريق رأس الرجاء أن قلت الأموال فى ايدى سكان
الادنى ، وقلت الحركة التجارية كذلك فى موانى وبنادر شرق إفريقية
أن البرتغاليين قد اعتمدوا فى ملاحتهم على موانى شرق افريقية حتى
شمالا ، ومنها رأسا إلى موانى الهند . فخرجت بذلك كل من الصومال
من منطقة مرور التجارة العالمية ، وشاركا بذلك فى نفس المصير ، م
والتأخر والتخلف الذى ساد بقية بلاد ومناطق أرض الحضارة الطيبة ،
فى الوقت الذى ازدادت فيه الثروات فى أيدى الأوربيين ، فارتفع
معيشتهم ، وساعد بالتالى على تقدمهم الحضارى والثقافى .

* * *

ولقد شارك جزء كبير من شرق إفريقية مصر فى خضوعها للدولة العثمانية ، وكان هذا هو الجزء أو الشريط الساحلى الممتد من رأس حافون شمالا ثم غربا ، مع الساحل الجنوبى أو الافريقى لخليج عدن ، ومنها شمالا حتى مضيق باب المندب ، ومع البحر الأحمر شمالا حتى السويس . ذلك أن الدولة العثمانية قد احتفظت بسيادتها على هذه الاقاليم ، توحيدا لها مع بقية الاقاليم الاسلامية ، واعتبرت أولها فى خليج عدن قواعد أمامية أمام توسع الدول الاستعمارية من المحيط الهندى شمالا فى البحر الاحمر . وأصبحت محافظات زيلع وبربرة ضمن محافظات الدولة العثمانية ، متوحدة بذلك مع مصر فى دولة واحدة ، ضمت كذلك محافظات مصوع وسواكن التى وحدت الدولة العثمانية كل سكانها داخل اطار واحد ، ووضعتهم أمام مصير واحد . أما من الناحية الادارية فنلاحظ أن المحافظات الصومالية قد خضعت فى معظم أوقاتها لسلطة والى اليمن العثمانى ، رغم أن سلطات الدولة العثمانية تركت للاهالى أمر التصرف فى كثير من الشئون الداخلية .

أما سواحل الصومال الممتدة فى المحيط الهندى فان السلطات العثمانية لم تصل إليها بل تركت أمر إدارتها للشيوخ والسلاطين المحليين . فعمل كل منهم فى مدينته المستقلة عن مدينة جاره على رواج التجارة ، وشجع على ازدهار حضارة اقليمية ، ولكنهم تساندوا جميعا مع بعضهم ، ومع الدولة العثمانية ، ومع امراء الجزيرة العربية والخليج العربى ، وفى ظل التضامن الاسلامى ، وفى الكفاح ضد المستعمرين الأجانب ، ضد البرتغاليين ، الذين اخضعوا سواحل شرق افريقية لنفوذهم .

أما موانى سواكن ومصوع فانها كانت تلحق فى بعض الأوقات بولاية جدة أو الحجاز ، وينتهى بها المطاف دائما ، إلى مصر . وكان البحر الأحمر ودور المصريين فى البحر الأحمر هو الذى يهىء لهم امكانيات الوحدة والاتحاد الطبيعية مع ابناء كل هذه الاقاليم .

* * *

لقد مرت كل هذه المنطقة ، فى شمال شرق إفريقية ، بمراحل متعددة من تاريخها ، ولكنها تضامنت كلها مع اخوانها من العرب والمسلمين ، فى كل من الشرق الادنى ومناطق الخليج العربى ، ومع مصر بنوع خاص . لقد شاركوا جميعهم فى الكفاح ضد الاستعمار البرتغالى ، وايدوا سلطان مسقط فى انتزاعه السيطرة على المحيط الهندى من أيدى البرتغاليين . ومع بداية القرن التاسع عشر بدأت قوى جديدة فى النزول إلى الميدان ، وعملت على تطوير الحوادث . ولكن تاريخ هذه المناطق الافريقية ارتبط رغم دلك بمصر وفى فترة مجيدة من تاريخها ، قل أن يكتب التاريخ أكثر منها روعة : أنها صفحات الاتحاد بل الوحدة المصرية الافريقية ، صفحات تاريخ مصر الافريقية ، تلك الصفحات التى كتبها اباؤنا واجدادنا بعرقهم ودمائهم فى الصحارى الافريقية ، والتى اشتملت على قوة عزيمتهم وشدة ايمانهم بافريقيتهم ، حتى وان كانت الدول الاستعمارية قد وقفت لهم بالمرصاد .

القسم الأول

مصر وإفريقية

الباب الأول

مصر فى وادى النيل

الفصل الأول

الدولة الحديثة والسودان

عملت مصر فى النصف الاول من القرن التاسع عشر على توسيع اقليمها فى منطقة الشرق العربى وإفريقية فى نفس الوقت . وكانت تجربتها فريدة فى نوعها وتستحق التسجيل ، وخاصة فى ذلك الوقت الذى لم يزد فيه تعداد المصريين على مليونين ونصف مليون نسمة . وبعد أن أنشأت مصر ادارة حديثة فى بلادها وقامت بتجربة فى شبه الجزيرة العربية تحولت أنظارها إلى السودان . فما هى الاسباب التى دفعت مصر إلى هذا الاتجاه ؟ وكيف تم لها أن تتحد مع هذه المناطق الافريقية الواسعة ؟ وما الذى تمكنت من إنشائه هناك ؟

(١) – أسباب الفتح :

تمكنت مصر منذ ١٨١١ من ضرب النظام الاقطاعى المملوكى ضربة قاسية ، وتمكنت بعد ذلك من البدء فى تطوير اقتصادياتها ، سواء أكانت مرتبطة بالزراعة أو بالتجارة أو بالتصنيع . وبعد التشكيل الاجتماعى الاقطاعى ظهرت مصر فى شكل جديد تساوت فيه الرعية أمام ولى الأمر ، رأس الدولة . لقد أصبحت الدولة هى كل شىء فى مصر ، ولها حقوق على كل المصريين ، وفى مساواة تامة . وأصبح من مستلزمات هذه الدولة أن تحرص على أمنها الداخلى والخارجى ، أى على سلامة أراضيها ، وتسيطر كذلك على الموارد الاقتصادية والبشرية اللازمة لها داخل حدودها . ومادامت هذه الدولة قد عملت على توحيد اقاليم المشرق العربى ، فمن الطبيعى أن تفكر فى ادخال

السودان معها داخل هذه الدولة الحديثة الناشئة . كما أن إمكانية وجود اعداء ، شرقيين أو غربيين لهده الدولة ، كان يفرض عليها أمر القضاء عليهم ، حتى تتمكن من الاستمرار فى تجربتها حتى النهاية ، وتوحد المنطقة وتدافع عنها ضد الاطماع الاستعمارية ، وتسوى بين ابنائها فى الحقوق والواجبات ، كما تسوى بينهم فى المصير .

فالدولة اذن كانت هى السبب الأول المحرك لعملية فتح مصر للسودان ، أو ضم مصر للسودان ، أو اتحادهما معا ؛ سواء أكان ذلك لارضاء عوامل سياسية أو أقتصادية أو أستراتيجية أو معنوية .

وكان جزء من المماليك قد فر إلى الصعيد بعد مذبحة القلعة سنة ١٨١١ ، ثم إضطر بعد ذلك إلى الخروج جنوبا مبتعدا بنفسه عن سلطة الدولة التى قررت القضاء على الاقطاع . وتمكن بعض المماليك من المعيشة فى اقليم النوبة واقليم دنقلة ، وبشكل يجعل حكومة مصر تخشى من امكانية عودتهم أو مناوءتهم لها . وخشيت مصر من تحالف هؤلاء البكوات مع سلطان سنار أو تحالفهم مع ملك الامهرة أو مع الانجليز . فاضطر الوالى الى أن يطلب من ملك سنار سنة ١٨١٣ عدم مساعدة هؤلاء المماليك ، ثم عاد وطلب نفس الشيء فى سنة ١٨١٥ من ملك الامهرة . وكانت القوات المصرية فى ذلك الوقت مشغولة فى الجزيرة العربية ، وكان معظمها من القوات القديمة وغير النظامية ، وانهكت فى صحراء نجد وقفارها ، ثم بدأت الجبهة اليمنية فى مشاغبة القوات المصرية ، فهل كان فى وسع محمد على ، وولايته تكاد تكون بدون قوات دفاع كافية ، أن يستمر فى عملياته لمعونة السلطان فى الجزيرة العربية ويترك اعداءه المماليك يهددونه فى ولايته ؟ لا شك أن موقف محمد على كان صعبا من هذه الناحية خاصة وانه لن ينسى الدور الذى قامت به انجلترا لاعادة نفوذها الى مصر سنة ١٨٠٦ متحالفة فى ذلك مع المماليك ، وارسالها حملة فريزر إلى مصر فى العام التالى . وكان من الطبيعى أن يخشى محمد على أى دسائس بريطانية ضده ، خاصة وانه قد اضاف المماليك الى صفوف اعدائه ، ولم تكن

العلاقات ودية بين الحبشة ومصر . فأى تحالف مملوكى بريطانى ، أو مملوكى حبشى ، أو مملوكى سودانى سيؤثر بلاشك على وضعية الدولة المصرية التى كانت قواتها موزعة فى بلاد العرب .

ومع سلامة الدولة وامنها لا يمكننا أن ننسى ضرورة وحتمية نموها ، فاذا كانت مصر كدولة قد أخذت فى التجاوب مع البلاد العربية ، واذا كان محمد على قد طالب السلطان فى ذلك الوقت بمنحه ولاية سوريا حتى يتمكن من تضييق الخناق على الوهابيين من جانبين ، فمن الطبيعى أن تنمو هذه الدولة المصرية فى بقية الاقاليم العربية ، وخاصة تلك التى تواجه سواحلها سواحل الحجاز ، أى فى الاقاليم السودانية .

وكان محمد على يعرف اهمية الموارد الاقتصادية للسودان ، وسمع عن وجود الذهب والزمرد فيه ، وعلم بوصول القوافل تحمل الصمغ العربى وريش النعام وسن الفيل من كردفان وعبر درب الاربعين حتى اسيوط . وكانت هذه القوافل تصطحب معها عددا من الرقيق أو العبيد الذين كان وجودهم يعتبر سلعة من السلع ، لها قيمتها الاقتصادية ، رغم انها بشرية ، ويعترف بها المجتمع ، بل ويحتاج اليها . وكان فى وسع مصر أن تحصل على رجال اصحاء اقوياء يعملون فيها أو يشتركون فى قواتها المحاربة ، وكان هذا اغراء جديد لاولى الامر على التفكير فى السيطرة على السودان ، أو وضع امكانياته متحدة ومكملة للامكانيات المصرية . ولقد عرف عن السودانيين الامانة والنظافة ، فكانوا يصلحون للعمل عند الامراء وكانوا يصلحون للعمل فى الجيش وخاصة فى المناطق النائية ، والمناطق التى توجد بها مراكز للحراسة .

وكان من حق مصر – وهى تعيش على النيل – أن تسير جنوبا مع هذا النهر صوب منابعه ، خاصة وأن أى حدود لم توجد ولم توضع بين مصر والاقاليم الجنوبية فى افريقية . ومن الطبيعى ان يحاول المصريون حل هذا اللغز الذى يتلخص فى معرفة مكان منابع النيل .

كانت كل هذه العوامل تدفع الدولة المصرية دفعا صوب السودان ، وصوب الجنوب ، وصوب الاقاليم الافريقية الموغلة فى افريقيتها ، والتى تتمم مصر . وأخيرا فعلينا الا ننسى تلك المحاولات التى قام بها بعض ابناء جنوب الوادى نفسه لوصول ادارة الدولة المصرية اليهم ، وكان بعضهم يشكو من فقد سلطنته أو امارته ، والبعض راغب فى الوحدة مع مصر ، والبعض يتمنى أن يكون مصريا . ولقد اتصل عدد كبير منهم برأس الدولة المصرية فى ذلك الوقت ، فى القاهرة ، ثم فى الحجاز حينما ذهب لنجدة القوات العسكرية هناك ، ثم فى القاهرة بعد عودته من جديد . وما من شك فى انهم قد زينوا له العملية واعطوه مواصفات عن اقاليمهم تغرى بالدخول فى عمليات بعيدة ، وفى الوقت الذى كانت مصر فيه مشغولة دائما بالجزيرة العربية . وعلى أى حال فيصعب علينا تقديم أحد العوامل على العامل الآخر رغم انها تكاتفت سويا ونجحت فى أن تقرر مصر أمر الذهاب الى السودان ، سواء أكان ذلك لاسباب اقتصادية أو سياسية أو معنوية أو استراتيجية .

(٢) – الحملات الحربية :

أفادت القيادة المصرية من تجربتها مع الجنود وفى مسائل التموين والنقل من الحرب فى الجزيرة العربية ، وكان فى وسعها أن تقوم بتجربة فى السودان أحسن من تجربتها أمام الوهابيين . وكانت القوات المصرية حتى ذلك الوقت تشتمل على اعداد كبيرة من الجنود غير النظاميين ، ومن الاتراك والالبان والمغاربة . وكانت هذه الجنود من بقايا جيش الاحتلال العثمانى فى مصر ، إذ أن الجيش المصرى الحديث ، المنظم المدرب ، لم يكن قد نزل بعد إلى ميدان المعركة . وعلى أى حال فمهما كانت درجة الضبط والربط عند هؤلاء الجنود فان عددا منهم كان من الفرسان ، وكانوا جميعا يستخدمون البنادق والغارات ، أى يستخدمون الاسلحة النارية ، وهى ميزة كبيرة تميزهم على غيرهم من المقاتلين فى المنطقة فى ذلك الوقت . ولم يكن من المتوقع أن يقاوم الأمراء الاقطاعيون فى السودان مثل هذه القوات ذلك أن النظام كان شبه معدوم لديهم ، وكان

اعتمادهم على الحراب قبل أى شىء آخر .

وبدأ اعداد القوات المصرية اللازمة للسودان باشراف محمد لاظوغلى ، الذى كان عليه اعداد المراكب وتجهيز المؤن والذخائر ، والحرب طويلة المدى ، وفى ميدان عمليات بعيد عن قواعدهم . ولقد اجتمعت هذه القوات فى حلفا وقارب عددها الخمسة آلاف . ثم بدأت العمليات لنسف بعض الصخور فى الجنادل حتى تتمكن السفن من المرور ، ثم بدأت الحملة سيرها .

ولقد كانت اولى نتائج هذا التحرك هو استسلام عدد من البكوات المماليك وطلبهم العودة وأسرهم إلى مصر .

وكان قائد الحملة هو اسماعيل كامل ابن الوالى محمد على ، وكان شابا بلغ من العمر خمسة وعشرين سنة ، نشطا غيورا وربما مغرورا إذ أنه لم يظهر من الكفاءة مثل ماأظهره أخوه ابراهيم . وسارت الحملة بعد الشلال الثانى جنوبا مصطحبة معها مهماتها ومؤنتها وذخائرها ، وسار الفرسان لحماية المشاة فى الوقت الذى تقدمت فيه السفن مع النهر . ووقعت أولى الاشتباكات مع الشايقية ، وخاصة بعد أن أصر القائد الشاب على ضرورة تسليمهم لاسلحتهم وعدد من جيادهم له ، وعلى أساس ان الباشا يرغب فى ضمان ولائهم ، وأنه يريد شعبا يفلح الأرض لا ليحمل السلاح ويقاتل ، وفى الوقت الذى قد لا ترغب الدولة فيه فى قيام المشكلات . وحينما انتهت المعركة ، ورغم انتصار القوات المصرية ، اضطر محمد على إلى التدخل وتوبيخ ابنه على مثل هذا الاشتباك . ووقعت موقعة فى كورتى وانتصر فيها المصريون كذلك ، ثم استمرت الحملة فى زحفها جنوبا صوب مملكة سنار .

وكانت مرحلة العمليات فى اقليم سنار تبشر بدخول الحرب فى طور جديد ، بعد أن انضمت أقاليم حلفا ودنقلة للحكم المصرى . واستتبع هذا الطور ارسال ابراهيم باشا إلى جنوب الوادى لكى يبدأ فى تنظيم وسائل الحكم

والادارة . وكانت أنظار الحكومة ، وتفكير الدولة قد بدأت فى الاتجاه فى هذه الفترة صوب الامكانيات الاقتصادية والبشرية للسودان ، وبشكل واضح ، وللوصول إلى مزج هذه الامكانيات بامكانيات شمال الوادى . فظهر اهتمام الحكومة بالسودانيين كعنصر هام ولازم للتجنيد ، كما ظهر اهتمامها بالبحث عن العروق المعدنية والمناجم ، وخاصة للمعدن النفيس الاصفر الرنان ، الذى يمكن به شراء كل شىء ، وتقييم كل شىء .

وبدأت الاتصالات بين الحكومة المصرية وبين بعض الامراء السودانيين لارسال الشبان إلى مصر للخدمة فى الجيش ، وصدرت الأوامر بمنع خروج أى من أبناء السودان للخارج باسم الرق أو الاسترقاق ، فالسودانى جندى وتفضله الدولة المصرية كعنصر محارب ، ولاتسمح بالمتاجرة فيه . وصدرت الأوامر للمسئولين فى جنوب الوادى لارسال الاخشاب اللازمة لبناء السفن وغيرها من غابات السودان . وكانت الحكومة تحتاج فى أول الأمر إلى مالا يقل عن ثلاثة آلاف سودانى سنويا للعمل فى الجيش ، ثم زاد هذا العدد نتيجة لاحتياج الحكومة للسودانيين للخدمة فى الأقاليم السودانية نفسها ، بعد أن ثبت عدم ملاءمة مناخ السودان للعناصر التركية والشامية .

وبعد أن عملت الحملة الأولى بقيادة اسماعيل فى منطقة سنار ، أخذت الحملة الثانية بقيادة ابراهيم فى العمل فى منطقة النيل الأبيض . أما الحملة الثالثة فكانت بقيادة محمد بك الدفتردار ، صهر محمد على ، والذى كان عليه أن يعمل فى منطقة غرب السودان ، فى كردفان وحتى دارفور .

ولم تلق هذه الحملات صعوبة تذكر ، وذلك بسبب اختلاف التسليح بين السودانيين والقوات المصرية . وهناك عامل ثان أثر فى قلة العمليات الحربية بين المصريين والسودانيين ، وهو يرجع إلى شدة تمسك السودانيين بالاسلام ، ذلك الدين الذى يحرم على المسلم مجاهدة المسلم ، ويحرم عليه إعتبار بلاده أرض جهاد . ولقد قبل السودانيون انضمامهم لمصر واتحادهم معها ، غير

مفرقين بين مصرى وسودانى ، وكانوا فى حقيقة الأمر يتطلعون إلى الوحدة ، وهى طبيعية بين شعبين عربيين مسلمين ومتجاورين . ولقد حاول بعض المؤرخين إستغلال حادثة قتل اسماعيل ابن محمد على لاضفاء ضوء معين على العلاقة القائمة بين المصريين والسودانيين ، ولكن هذه الحادثة لاتدل على الكثير خاصة وانها مرتبطة بشخص ، ولم يحدث مثلها فى مناطق أخرى من السودان ، وإن كانت هذه الحادثة – مع ماتلاها من انتقام محمد بك الدفتردار – سببا فى فرار كثير من الأهالى من المنطقة ، وتركهم لقراهم وعدم دفعهم الضرائب ، فحرمت الحكومة بهذا الشكل من مجهوداتهم كرعايا ، واستمرت هذه الحال لمدة سنوات طويلة فى تلك المنطقة قبل ان تعود المياه إلى مجاريها الطبيعية . وعلى أى حال فاذا كانت عملية الدفتردار قد حرمت الحكومة من الضرائب ، إلا أنها اخضعت الاقليم ، وزودت مصر بعدد من السودانيين للعمل فى قواتها المسلحة .

وتمت بذلك المرحلة الأولى من مراحل فتح السودان فى النصف الأول من القرن التاسع عشر ، وأصبح على السودان الذى اتحد مع مصر ان يشارك نفس مصير المصريين . وبدأت الدولة فى اعداد وسائل الادارة اللازمة لحكم هذه الاقاليم الشاسعة ، والتى اكدت لها صفتها الافريقية .

(٣) – الادارة :

كان إسماعيل ابن محمد على هو أول من تولى حكومة عموم السودان أو حكمدارية السودان . وصدر أمر والده بتعيينه فى هذا المنصب فى شهر يوليو سنة ١٨٢٢ وبعد أن قتل فى سنار عين محمد على صهره محمد بك الدفتردار حاكما عاما على السودان ، أو الاقاليم السودانية ، فى فبراير سنة ١٨٢٣ .

وظل الدفتردار يحتل هذا المنصب ، وتلك السلطة حتى اكتوبر سنة ١٨٢٤ . ولقد اثرت عملية انتقامه لمقتل اسماعيل على علاقته بالاهالى فى بعض

المناطق ، فاضطر محمد على إلى ارسال محمد بك جركس لاحتلال هذا المنصب ، وحكم ملحقات مصر الجنوبية . إلا أنه لم يبق فى الحكم لمدة طويلة ، ولا يمكننا أن ننسب له أى عمل هام إذ أنه قتل فى ابريل سنة ١٨٢٦ وخلفه على باشا خورشيد فى شهر يونيو . وظل هذا الاخير مدة ١٢ عاما حاكما عاما على الاقاليم السودانية ، وساعد هذا الوقت على حياة الاستقرار ، وعلى بدء تنفيذ سياسة حكومية فى تلك الاقاليم .

يمكننا أن نعتبر أن الحكام الثلاث الاول لم يقوموا بالشىء الكثير ، فضلا عن أنه يمكننا أن ننسب اليهم شرف فتح السودان . ولكن خورشيد باشا اهتم بالادارة وانشأ أول نواة لادارة حكومية فى السودان ، اقتبسها من الادارة المصرية الى حد ما ، رغم انه طبقها بنوع من المرونة . واختار خورشيد باشا مكان التقاء النيلين الازرق والابيض موقعا لعاصمة السودان ، وكان هذا هو المركز المتوسط بين الاقاليم السودانية المختلفة ، والذى يسهل اتصاله بمصر من ناحية اخرى ، وتلتقى عنده طرق القوافل البرية والبحرية ، مما يرشحه لكى يكون عاصمة للبلاد ، ومما يساعد على نجاح وسرعة ازدهار وزيادة سكان مدينة الخرطوم .

ويمكننا أن نفهم من اختيار عاصمة للاقاليم السودانية نوع العلاقة التى ستقوم بين هذه الاقاليم وبين مصر ، وهى تشبه الى حد كبير نفس العلاقة التى كانت موجودة بين مصر والدولة العثمانية . فهناك عاصمة ، ولكنها تخضع لعاصمة أكبر . وكان هذا هو نظام تسلسل القيادة العسكرى ، أو النظام المركزى للحكم ، والذى يسمح للقاهرة – مركز النشاط – بتوجيه السياسة فى الخرطوم وجدة ودمشق .

وعلى أى حال فان لدينا شهادات كثيرة من الرحالة الذين زاروا السودان فى هذه الفترة ، وتثبت السرعة التى ازدهرت بها مدينة الخرطوم ، خاصة وأن خورشيد قد عمل على تأمين التجارة وتأمين قوافل التجار ، فازداد الازدهار

داخل السودان نفسه ، كما زاد الازدهار بين مصر والسودان ، واتصل التجار ببعضهم . وكانت مدة حكم خورشيد باشا الطويلة ، والتى بلغت اثنتى عشر سنة ، تسمح له بالعمل على تشجيع الزراعة ومساعدة الاهالى على انشاء السواقى وزراعة القطن والنيلة وقصب السكر . واصبحت هذه المحصولات من أهم المنتجات السودانية . وكانت هذه المواد تعتبر مواد خام لازمة للصناعة ، وخصوصا فى مصر فى ذلك الوقت ، وبخاصة فى الصناعات الحربية ، التى تحتاج للقطن وتحتاج للبارود . ولا شك أن السلطة المركزية فى مصر كانت تعضد خورشيد باشا فى سياسته وادارته للسودان ، مادامت قد سمحت له بالبقاء هناك مثل هذا الوقت .

ومن المعروف أن محمد على نفسه كان يهتم شخصيا بادارة السودان ، وليس أدل على ذلك من رحلته التى قام بها الى تلك الاقاليم فى ديسمبر سنة ١٨٣٨ ، وقد بلغ من العمر سبعين عاما . ولقد اظهر محمد على حبه واحترامه للعدل والقانون ، وعمل على نشرهما فى السودان ، فعزل حاكم كردفان ، كما اضطر الى محاكمة عدد من الموظفين والكتبة التابعين له ومصادرة اموالهم نتيجة لمحاكمتهم ومعرفة سوء ادارتهم واستغلالهم لسلطتهم مع الاهالى . وكان محمد على يعتبر نفسه مربيا للاهالى فى الاقاليم التى يحكمها ، ويعرف ان عليه واجب مساعدتها لاستمرار تطورها وتمدنها ولا شك ان خورشيد باشا كان يعرف ذلك جيدا ويحاول تطبيقه فى القطاع المعهود به اليه حسب امكانياته .

ونشطت التجارة فى هذه الفترة وزادت رقعة الأرض المزروعة ، وادخلت بعض الصناعات ، مثل صناعة السفن فى ترسانة الخرطوم . وشجعت الحكومة النعليم الموجود فى ذلك الوقت ، وان كان متواضعا ويقتصر على شكل الكتاتيب . واظهرت الحكومة احترامها لرجال التعليم والفقهاء ، ولم تنس استشارة اصحاب الرأى من السودانيين فى المسائل الهامة التى نعرض لها . كل هذا بطبيعة الحال فى وقت كانت فيه حكومة السودان حكومة عسكرية . ولقد عملت هذه الحكومة على محاولة وقف غارات الاحباش على حدود

السودان ، وهجوم عصاباتهم على قوافل التجارة . وليس ادل على تجاوب الاهالى مع تلك السلطة المركزية الجديدة ، واحترامهم للقانون ، من مذكرات الرحلات التى تمكن الاوربيون من القيام بها فى تلك المناطق ، وفى ذلك العصر ، ودون أن يقع لهم أى حادث ، علما بأن قوة الجيش المصرى فى السودان كانت تتراوح بين خمسة وسبعة آلاف جندى .

ولقد ساهم السودان منذ ذلك العصر فى بناء الامبراطورية المصرية ، واصبح ابناؤه المجندون يعتبرون من بين خيرة رجال الجيش المصرى .

وبعد حكم على باشا خورشيد تولى السلطة فى جنوب الوادى أحمد باشا جركس المعروف بأبى ودان . ولقد عمل هذا الحاكم الجديد على تحسين الخرطوم ، وعلى تقسيم الاقاليم السودانية من الناحية الادارية إلى اخطاط ، والاخطاط إلى أقسام . وكانت أهم أعماله هى محاولة القضاء على الفوضى الموجودة فى كردفان واخضاع تلك المنطقة اخضاعا تاما للحكومة . ثم عمل على احتلال اقليم شرق السودان ، وانشأ مدينة كسلا لكى تكون عاصمة لاقليم التاكا الجديد . وتوفى هذا الحاكم فى الخرطوم سنة ١٨٤٣ . وكان حاكما قديرا ساعد على تركيز سلطة الحكومة ، وعلى توسيع رقعة الاقاليم المنضمة علاوة على انشائه للمدن الجديدة فى كسلا . ولكن الروايات تختلف فى أمر موته ، وتذكر بعضها أنه مات منتحرا ، وتذكر الأخرى أنه مات موته طبيعية . وعلى أى حال فقد يرجح أمر موته منتحرا بالسم . وكان بعض الوشاة قد أوعز إلى محمد على بأن أحمد باشا يعمل على الاستقلال بالسودان ، وأنه قد استند إلى امر كان قد اصدره السلطان سليم ، ويأمر فيه بأن يكون السودان وحدة ادارية مستقلة عن مصر وتخضع راسا للسلطان ، مثلها فى ذلك مثل مصر نفسها ، وأنه قد كتب إلى الباب العالى يعرض عليه تنفيذ هذه السياسة ، وتنصيبه هو ، واليا على الخرطوم فعزم محمد على على القبض عليه ، وأرسل قوة عسكرية من مصر لذلك . وسواء اصحت مسألة الوشاية ونزعاته الاستقلالية أو لم تصح ، فالمهم هو أن الحاكم العام قد تناول السم عند معرفته

قرار محمد على بالقبض عليه .

وتولى بعده أحمد باشا المنكلى أمر السودان ، واهتم بزراعة قصب السكر وبتنظيم المالية . ثم جاء بعده خالد خسرو باشا الذى صدر قرار تعيينه فى ديسمبر سنة ١٨٤٥ وان كان لم يصل إلى الخرطوم الا فى سنة ١٨٤٦ ، وبقى فى السودان حتى بداية عهد عباس . والمهم فى دراسة هذه الفترة هو معرفة أن استقرار الحاكم العام لمدة طويلة قد ساعد على استقرار الحالة العامة فى البلاد كما حدث فى عهد خورشيد . ولقد حاولت الحكومة أن تعمل على التقريب بين الاهالى والتقرب اليهم . وكان وجود الادارة المصرية فى السودان عاملا جديدا ادخل فى حياة الاهالى ، وساعد على تطور السودان بعد عدة قرون من التأخر .

ويمكننا أن نقول أن الادارة المصرية فى السودان لم تكن لها خطة واضحة وسياسة مرسومة من أول الامر ، ورغم ذلك فقد كان على حكام عموم السودان أن يدخلوا الى تلك البلاد نظاما اداريا يشبه النظام الموجود فى مصر ، أى يعنى استمرار الاقتباس من الغرب ، وفرض الانظمة من أعلى إلى أسفل ، أى من الحاكم إلى المحكوم . ولقد تركت الادارة المصرية تصريف أمور القرى والقبائل بين ايدى المشايخ المحليين ، ولكنها حاولت أن تضع إلى جانب سلطتهم بعض القوات العسكرية غير النظامية . ولم تكن الادارة تستطيع أن تفعل اكثر من ذلك ، وخاصه فى ذلك العصر ، وسيسمح هذا الوضع بضعف المراقبة وباستغلال النفوذ ، مما سيكون له أسوأ الاثر على كل من الحاكم والمحكوم .

ولقد فتحت الادارة المصرية دفاتر خراج للسودان بمجرد انتهاء فترة الفتح أو الغزو ، وتكونت لجنة لربط الضرائب وقررت ما يقرب من ٦٠ الف جنيه ضرائب سنوية ، وهى ليست مبالغ باهظة . كما أن الادارة فتحت دفاتر الفردة وعهدت بها إلى الجهاز الادارى لتولى جمعها ، وكان على الجنود غير النظاميين ان يعاونوا الادارة فى تنفيذ هذه المهمة . ولكننا نرى أن جمع هذه الضرائب كان

فى حقيقة الأمر متروكا للرؤساء المحليين ، مما ساعد على جبايتها دون مراعاة للمساواة ، وكان هذا التدرج الموجود بين شيخ القبيلة ، وشيخ مشايخ المنطقة ، ومأمور المركز ، فالمدير ، فالحكمدار فالحاكم يسمح لكل منهم أن يفرض الضرائب كما يحلو له ، إذ أن رئيسه المباشر كان يطالبه بمبلغ محدود من المال ، دون أن يتدخل لمعرفة المبلغ الذى حصله بالفعل . فكان فى استطاعته أن يفرض الضرائب على أهل احدى القرى ، ويعفى القرية الأخرى منها ، أو أن يحتفظ لنفسه بالمبلغ الذى يفيض عن حاجته . وكان معنى هذا ان بعض المسئولين عن جميع الضرائب فى السودان كان فى وسعهم جمع المال لحسابهم الخاص ، ودون ان يكون عليهم رقيب ، وكان كل ذلك يقع على كاهل الفلاح البسيط . فاذا اضفنا الى هذا عدم كفاية الكتاب وعدم وجود قوانين مالية واضحة ، وبعض تلاعب اصحاب النفوس الضعيفة ، لوجدنا أن الامر كان يحتاج الى حزم . وكان الاهالى قد تعودوا دفع اتاوات أو هبات أو هدايا – سنوية أو شهرية – للقضاة وللمعلمين فى الكتاب أو الزاوية ولائمة المساجد ، وكان الانحلال السياسى الموجود فى السودان قبل مجيء المصريين لايجبر كثير من السودانيين على أن يدفعوا اكثر من هذه الهدايا ، ولكن الاهالى اضطروا بعد مجيء المصريين الى دفع الضرائب علاوة على الهدايا ، التى اصبح تقديمها نوعا من العادة أو العرف أو التقليد .

وعلى أى حال فان الادارة المصرية فى السودان قد عملت منذ استقرارها ، على تلافى هذه الاخطاء وغيرها ، وساعد على ذلك طول مدة حكم الحكام . وان كان الامر سيتغير بعد ذلك ، حين يتوالى على حكمدارية عموم السودان خمسة عشر حاكما عاما فى حوالى ثلاثين سنة . فعجز الحكام عن فهم البلاد والتعرف على أهلها ومعرفة حاجاتها .

وكان الاحتكاك الذى نشأ بين حضارتين متجانستين ومختلفتين فى درجة ارتفاعهما على السلم الحضارى فى غاية الاهمية بالنسبة للسودان ، إذ أنه دفع السودانيين إلى التحرك بعد فترات طويلة كانت حياتهم فيها هى حياة العصور الوسطى المظلمة .

الفصل الثانى

التطور والاطماع والسيادة

كانت التجربة المصرية فى السودان عاملا هاما ساعد على تطور المجتمع فى جنوب الوادى ، والخروج به من عصور الحياة البدائية والحكم القبلى الى مرحلة الدولة الحديثة . وكانت مصر نفسها قد تطورت فى هذا الوقت ، وبسرعة ، ومرت من النظام الاقطاعى إلى نظام اجتماعى قامت الدولة فيه بكل الاعباء ، ولصالح الجميع . ولكن نتائج تجربة الدولة الحديثة فى مصر نفسها اختلفت عن نتائج نفس التجربة فى السودان ، وان كان كل من الاقليمين ، كل من شطرى الوادى ، قد تطور وسار إلى الامام . فما هى الاسباب التى اثرت فى درجة تطور كل اقليم ؟ وماهو موقف الدول الاستعمارية من هذه التجربة الفريدة فى نوعها فى كل من شطرى الوادى ؟ وإلى أى شيء انتهت هذه التجربة ؟

(١) – التطور :

كانت مصر قد بدأت تطورها الاقتصادى الاجتماعى وبشكل عام منذ أن اصطدمت بالحملة الفرنسية ، ولو أن هذا التطور لم يظهر بشكل عملى تطبيقى إلا حين قام الشعب نفسه باختيار الوالى عليه ، وتوليته زمام الأمور . وسارت الدولة منذ السنوات الاولى من القرن التاسع عشر فى مصر على سياسة السيطرة والاشراف التام على كل وسائل الانتاج ، وظهر ذلك فى ميدان الملكية العقارية للاراضى الزراعية ، كما تبلور فيما بعد مع سيطرة الدولة على شئون التجارة وقيامها بمهمة التصنيع اللازمة للجيش وللقوات المسلحة وللبلاد .

ولقد أصبح كل المصريين فى ظل هذا النظام الجديد متساويين أمام القانون ، أى أمام الحكومة ، فالكل جمهور ، والكل رعية ، والكل يخضع لها ويعمل

وينتج قبل أن يطالب بأى شيء ولا شك أن هذه كانت هى الطريقة الوحيدة لكى تتمكن مصر من الخروج من نظام اقطاعى قديم ثابت راسخ ، عمل على استغلالها لمدة قرون طويلة ، ولم تظهر فيه فى البلاد قوة وطنية من الطبقة الوسطى ، أو البورجوازية ، التى تعمل بالتجارة ، يمكنها تحمل هذا العبء وتطوير المجتمع بنفسها . فوقع هذا العبء على كاهل الدولة ، وقامت به وطورت الاقتصاد ، وهو أساس هام من أسس المجتمع فى مصر .

ولكن التطور الذى حدث فى مصر بدأ منذ سنة ١٨٠٥ واستمر بعد ذلك خطوة من بعد خطوة بالاستيلاء على أراضى الاوقاف ، والتخطيط للنظام الزراعى ، وعمليات تسويق المحصول ، بعد ضرب المماليك ضربة قاضية بمذبحة القلعة سنة ١٨١١ . وأعطى هذا التطور ثماره فى مصر رغم انشغالها بالحرب فى بلاد شبه الجزيرة العربية ، ورغم تحملها أعباء جسيمة من الناحية الحربية والناحية الاقتصادية .

وكان الاقتصاد المصرى الموحه قد شعر مع بداية امتداد سلطة الدولة المصرية إلى السودان فى سنة ١٨٢١ بحاجته الى تكامل الموارد الاقتصادية بالاقاليم السودانية مع الموارد المصرية ، للاستمرار فى عملية الانتاج المتطورة والمتزايدة . ولكن السنوات الاولى التالية لتحرك القوات المصرية جنوبا فى السودان انفقت فى عملية التهدئة ، وفى محاولة انشاء أداة حكومية تسير أمور السودان . وحينما بدأت هذه الأداة الجديدة فى الاستقرار وفى الحكم كان بعض التعديل قد ادخل فى مصر نفسها ، على نظام الملكية العقارية ، ونظام سيطرة الدولة على الانتاج والتسويق ذلك أن محمد على كان قد بدأ فى السنوات الاخيرة من العشرينات فى اقطاع كبار رجال دولته مساحات من الاراضى يقومون باستصلاحها وباستثمارها ، مع اعفائهم من الضرائب لمدة فترة معينة ، حتى يزيد كمية الدخل القومى ، ويمهد لزيادة ايرادات الدولة المباشرة ، بعد فترة معينة . وجاء هذا التعديل فى السياسة الاقتصادية والانتاجية لمحمد على فى مصر فى الوقت الذى بدأت فيه الادارة الحكومية وسلطة الدولة الحديثة فى

الاستقرار فى السودان . فهل كان فى وسع محمد على أن يستمر على السير طبقا لتخطيط موجه واحتكارى للدولة فى السودان ، بعد أن قلل من درجة التوجيه والاحتكار وسيطرة الدولة على الاقتصاد فى مصر ؟

حقيقة أن رأس الدولة كان قد أصيب بصدمة حيال الدولة العثمانية ، ومن دولة الغرب فى ذلك الوقت ، بعد اشتراكه فى حرب اليونان أو حرب المورة ، وتدمير أسطوله واجباره على الرجوع إلى مصر . ولم تعمل الدولة العثمانية على مكافأة مصر على المجهودات الكبيرة التى قدمتها لها سوى باسناد ولاية كريت لها ، ووضعها تحت اشراف واليها . كما أن مصر شعرت بخطورة تدخل الدول الاوربية ضدها ، وامكانية تقويضها للنظام الذى انشأته ، وشعرت بعجز الباب العالى فى نفس الوقت عن مساندتها أمام مثل هذا الهجوم ، بل لقد شعرت الدولة المصرية فى ذلك الوقت بضرورة قيامها بدورها لتطوير المجتمع فى الشرق الادنى العربى ، وتطويره من ناحية الادارة والسياسة الاستراتيجية والاقتصاد ، حتى يمكنه أن يعمل بدوره على اصلاح الدولة العثمانية نفسها ، فوجدت مصر – وهى متحدة فى ذلك الوقت مع الحجاز ونجد والسودان وكلها بلاد عربية – ضرورة ضم الاقاليم السورية اليها ، حتى تتمكن من انشاء دولة لها أهميتها ، ويمكنها ان تعمل على تطوير المجتمع الشرقى .

وجدت الدولة المصرية إذن أن عملياتها تتضارب مع بقاء الدولة العثمانية بالشكل الذى وجدت عليه ، وشعرت من ناحية أخرى بضرورة عدم الاصطدام بالغرب فى مثل هذه العمليات . وكانت سياستها تقوم على توجيه الاهالى نحو الانتاج ، ومحاولة نزع مايحملونه من أسلحة ، حتى يستتب الأمن ويتفرغ الأهالى للخدمة والانتاج . ولا شك أن هذا الوضع قد أثر فى سياسة محمد على فى مصر ، وجعله يحاول ارضاء عدد من قادة دولته ، وذلك بمنحهم مساحات واسعة من الأراضى التى يمكن اصلاحها وزراعتها ، وجعله بعد ذلك يفكر فى التعاون فى بعض القيادات الاقطاعية حتى لا يصطدم بها ، سواء أكانت هذه القيادات فى السودان أو فى لبنان ، كما يظهر من علاقاته مع امراء

الجبل بعد دخوله فى حرب الشام . وصعب على الدولة فى هذا الوضع الجديد ، ومع ذلك التطور الذى أصاب سياستها الاقتصادية ، أمر الاشراف ، والسيطرة التامة على الاقتصاد السودانى .

وليس معنى ذلك أن الدولة قد تركت الاقتصاد السودانى بأكمله كما كان قبل سنة ١٨٢١ . فنجد أنها قد أدخلت زراعة محصولات جديدة واحتفظت لنفسها بغلة انتاج محاصيل معينة فى شكل احتكار ، كما عاملت السودانيين على أنهم رعية ، وفرضت عليهم المشاركة فى الخدمة العسكرية الاجبارية ، مثلهم فى ذلك مثل اخوانهم فى شمال الوادى .

لقد أهتمت مصر بالحصول على مجندين من السودان ، خاصة وان مشروعاتها كانت تعتمد على الجيش وعلى القوة الحربية للوصول إلى أهدافها ، فكثرت طلبات محمد على لارسال السودانيين للخدمة فى الجيش ، وأثر ذلك على الانتاج الزراعى فى السودان . واهتمت مصر فى نفس الوقت الذى أدخلت فيه زراعة محصولات جديدة فى السودان بانشاء السواقى وشق القنوات ، وخاصة فى المديريات الشمالية حتى تتمكن من زيادة الانتاج . وبدلا من ان تتدخل فى الملكية العقارية للاراضى الزراعية ، كما حدث فى مصر منذ بضعة سنوات ، قامت الآن بترك هذه الملكية العقارية حرة فى السودان ، وعلى أساس ربط مبلغ معين من الضرائب على كل ساقية من سواقى الرى . ومرة جديدة نجد أن السودانيين – الذين لم يألفوا استخدام العملة منذ وقت طويل – ينظرون الى هذه الضرائب الحكومية على انها مرتفعة ، ويقوم عدد منهم بهجر مزارعة ، والذهاب الى اقليم شرق السودان أو اقليم كردفان ، للعمل فى الرعى ومعنى ذلك أن قطاعا من السودانيين لم يتجاوب مع هذا التطور المنطقى فى الانتاج ، من رعى الى زراعة موسمية ثم زراعة دائمة ، وفضل عليها التقهقر للوراء ، والعودة الى الانتاج البدائى والرعى . واثر هذا العامل بطبيعة الحال على الانتاج وعلى ايرادات الحكومة ، وكان الامر يتطلب مزيدا من السلم ومن التفاهم والتعليم ، حتى يستمر تطور المجتمع دون حدوث نكسات .

وليس معنى ذلك أن الدولة قد تركت رعيتها من السودانيين يفعلون مايرغبون ، بل حاولت أن توجههم صوب العمل والزراعة والانتاج .

ولاحظت الدولة انتشار عدد كبير من التجار الاجانب فى الاقاليم السودانية ، وعملهم على المتاجرة فى الصمغ العربى ، وكانت الادارة المصرية الحديثة فى جنوب الوادى قد شجعت قدوم الاجانب وقدوم بعثات التبشير ، ولكنها شعرت بخطورة ترك التجار الاجانب يجمعون الصمغ العربى ويجندون جيوشا كبيرة من الاهالى فى هذه العملية ولمصلحتهم دون غيرهم . وزاد الأمر خطورة أن هؤلاء التجار الأجانب كانوا يسلحون عددا من أعوانهم بالبنادق والأسلحة النارية .

وكانت هذه العمليات تغرى السودانيين الذين يفرون من الزراعة على الانضمام اليها ، ويضعون انفسهم فى خدمة التجار المستغلين الاجانب . فعملت الدولة على احتكار تجارة الصمغ العربى ، وحددت سعرا لبيعه وبالتسعيرة ، وهو ستين قرشا للقنطار ، ولا يقل عنها ولا يزيد ، والا فهناك عقوبة لكل من البائع العربى السودانى والمشترى الاجنبى ، وذلك حتى تحتفظ للبلاد بثروتها ، وتمنع الاجانب من المساومة فيها . ولقد اضطر بعض المديرين إلى عقاب السودانيين ، بل والاوربيين الذين يرفضون تنفيذ هذه الأوامر ، وكانت العقوبة عقوبة بدنية فى ذلك الوقت ، ولا تسمح للاجنبى الذى يذوقها بالعصى أو بالكرباج ، بالعودة إلى المخالفة من جديد .

ووجدت الدولة أن من حقها السيطرة على المناجم والمعادن وثروة تحت الارض فى السودان وبعد أن علمت بوجود الذهب فى منطقة فازوغلى امرت بالبحث عنه واستخراجه وتنقيته . ومع زيادة الاعباء الملقاه على كاهل الدولة ازداد احتياجها لهذا المعدن النفيس . وزادت حروب الشام من الاعباء المالية لمصر فى الوقت الذى تجمعت فيه الغيوم ، وانذرت بقرب هجوم الدولة العثمانية على مصر ، وفى الوقت الذى اظهرت فيه بريطانيا موقفا عدائيا صريحا . وفى

هذا الوقت سافر محمد على إلى السودان ، ولم يقم كثيرا فى الخرطوم ، بل تركها إلى الروصيرص ثم إلى فازوغلى ، التى بنيت فيها مساكن للعمل ، وثكنات للجند ، وإحدى المستشفيات ، ونمت كمدينة لها قيمتها . وشاهد محمد على هناك عمليات تصفية وتنقية وصهر الذهب ، واستغل الوالى نفس الرحلة للاصلاح من أحوال الادارة فى السودان . وحين علم بعد ذلك بوجود الذهب فى منطقة جبال النوبا أمر بتجهيز الحملات العسكرية لتوسيع حدود الدولة التى يظن أن الذهب موجود فيها . وقد أرسل عددا كبيرا من العمال والآلات لاستخراج الذهب وتصفيته ، مع عدد من المهندسين والاطباء والموظفين للحصول على هذا المعدن .

ولا شك أن كل هذه العمليات ، من سيادة أمور السلم ، وانشاء اداة حكومية ، وانشاء عدد من المدن والعواصم ، قد أثر فى المجتمع السودانى تأثيرا كبيرا ، وأصبح من السهل على السودانيين أن يشاركوا المصريين فى حياتهم ، وفى مصيرهم . أما هذه القطاعات وتلك العناصر التى لم تتجاوب مع سياسة الدولة الجديدة ، ومع مجهوداتها فى الانتاج ، فانها كانت قلة بسيطة ، ولا تعبر عن مجموع السودان .

وشارك السودانى المصرى حياة الجندية والعمل فى الادارة والمعيشة فى ظل قانون واحد ، واصبحت ملحقات مصر هى اجزاء فعلية من مصر ، واصبح فى وسع المجتمع السودانى أن يستمر فى تطوره ، وفى تجاوبه ، رغم الأطماع الاستعمارية التى احاطت بهذه الدولة المصرية الحديثة من كل جانب .

(٢) – الاطماع :

كانت أولى الاطماع الاستعمارية هى اطماع الدولة البريطانية ، والتى حاولت زيادة نفوذها فى مصر منذ خروج الحملة الفرنسية منها ، ومحاولة بريطانيا التحالف مع المماليك ، وارسال حملة الجنرال فريزر لاحتلال مصر سنة

١٨٠٧ . ولقد قامت بريطانيا فى نفس الوقت بارسال بعثة اللورد فلانسيا للمرور فى شرق السودان ، ولزيارة الحبشة تمهيدا لاقامة تحالف جنوبى إفريقى يمكنه أن يعارض مصر ويصطدم بها أو يؤثر فى مياه النيل ، أو حتى يهدد بالتصرف فيها ، فى نفس الوقت الذى تقوم فيه بريطانيا بمهاجمة مصر نفسها . وهكذا خشيت مصر منذ أول الأمر من إمكانية قيام تحالف بريطانى حبشى ضدها . وبعد أن فر بعض امراء المماليك إلى السودان ، زادت مخاوفها من امكانية قيام تحالف مملوكى بريطانى ، أو تحالف مملوكى حبشى ضدها . وكان من المنطقى أن يحدث صدام بين أى من هذه القوى ، أو مجموعها ، وبين مصر ، خاصة وأن طبيعة تكون هذه القوى وطبيعة مصالحها كانت تتعارض مع طبيعة تكوين مصر ومصالح أهلها .

كان المماليك يمثلون قوة اقطاعية ، ويحاولون اعادة سيطرتهم وامتيازاتهم على مصر ، كما كانت الحبشة تعيش فى نظام اقطاعى واضح ، وتناصب مصر العداء ، بدعوى اختلاف الدين بين الاقليمين الافريقيين ، ورغم وجود رأس وبطريرك الكنيسة الحبشية فى مصر . وكانت بريطانيا دولة استعمارية ترفض قيام دولة حديثة تسيطر على طرق المواصلات الامبراطورية مع الهند والشرق الأقصى ، وخاصة بعد أن دخلت القوات المصرية الشام ، وأصبح طريقى الهند يمران داخل حدود الدولة المصرية المتحدة . كما كانت بريطانيا دولة تجارية ، تسير على أساس رأسمالى ، وطبقا لنظرية حرية التجارة والباب المفتوح ، التى تسمح لها بالمساومة ، وبالحصول على المواد الأولية بأقل سعر ممكن ، وببيع منتجاتها ومصنوعاتها بأعلى سعر ممكن . وكانت بريطانيا تناصب الدولة المصرية العداء ، خاصة وأنها قد خشيت من إمكانية بعث النهضة الحديثة فى الشرق الادنى ، أو إمكانية تدخل روسيا بدعوى الدفاع عن الدولة العثمانية أمام الاعتداء المصرى ، مع ماقد يؤديه ذلك إلى تمكن روسيا من الخروج من المضايق إلى البحر المتوسط .

وإذا كانت مصر قد تمكنت من القضاء على الخطر المملوكى فى شمال

السودان بسهولة ، فانها قد اضطرت إلى إرسال بعض الحملات إلى شرق السودان لمنع أى إعتداء حبشى على هذه الاقاليم ، ولمنع العصابات الحبشية من قلقلة النظام على حدود الدولة الحديثة . واضطرت مصر – نتيجة لموقف الحبشة ، ونتيجة لهجرة بعض السودانيين من مناطقهم الزراعية والتجائهم إلى شرق السودان – إلى أن تطلب من الدولة العثمانية أن تعهد لها بمينائى سواكن ومصوع ، حتى تتمكن من الاشراف على مخارج الاقليم ، وتتمكن من السيطرة على الرعية .

وبقى بعد ذلك الخطر البريطانى ، وكان هذا الخطر يهدد مصر ويهدد الدولة الحديثة ، وفى كل إقليم من أقاليمها ، خاصة وأن مصالحها السياسية والاقتصادية والاستراتيجية كانت تتعارض مع هده الدولة الحديثة .

وعملت بريطانيا على هدم تلك الدولة المصرية الحديثة ، ومن أساسها ، وبدأت حربا اقتصادية منظمة ضدها ، تلتها بهجوم حربى ، لكى تقضى به عليها . وبدأت بريطانيا بالاتفاق مع الدولة العثمانية على الغاء نظام الاحتكار ، فى كل ممالكها وأقاليمها ، وعقدت مع هذه الدولة اتفاقية « بلطة ليمان » التى اعترفت لبريطانيا بحرية التجارة فى كل أقاليم وممالك الدولة العثمانية . وكان معنى ذلك هو عودة النشاط البريطانى التجارى فى مصر وأقاليمها حسب نظرية حرية التجارة ، وإستخدامها لنظام المساومة أساسا لحصولها على أكبر ربح ، حتى ولو كان ذلك على حساب عرق الكادحين ودمائهم . ولم يكن فى وسع محمد على فى ذلك الوقت ، ولا دولته الحديثة ، أن يصر على إهمال مثل هذه الاتفاقية ما دام مضطرا أمام العالم إلى الاحتفاظ بالسيادة العثمانية عليها . أما فى حالة رفضة لمثل هذه السيادة فيمكنه أن يعتبر نفسه ثائرا ومتمردا على صاحب الحق الشرعى ، ذلك السلطان خليفة المسلمين ، الذى اتفقت الدول الأوربية على الاعتراف باستقلال بلاده وسلامة أراضيه . ومعنى ذلك أن مصر الحديثة ستصطدم بالدولة العثمانية ، وكل قوة دولية ترى من مصلحتها الاحتفاظ بحياة الرجل المريض .

ثم ثنت بريطانيا بعد ذلك بعملية استراتيجية تهدف السيطرة على المواقع المصرية . وبعد أن أبعدت المصريين عن الخليج العربى ومياه مسقط ، عمدت فى سنة ١٨٣٩ إلى شراء جزيرة بريم فى نظير ثمن وهمى ، هو أربعين كيسا من الارز ، ثم احتلت صخرة عدن ، لكى تتخذها قاعدة استراتيجية تحاول منها اقفال المفاتيح الجنوبية للبحر الاحمر ، والاستناد اليها لارسال قوات مسلحة لاحتلال القصير والسويس ، والسير منها صوب القاهرة نفسها . لقد استعدت بريطانيا اذن لهدم تلك الدولة الحديثة وعلى أساس أنه لا يمكن للامبراطورية أن تعيش إلا إذا ما اخضعت مصر لنفوذها ، وعلى أساس أن أى حركة تحررية تظهر فى القاهرة ستهدد الامبراطوريات الاستعمارية .

ولم تكن هذه العمليات إلا تمهيدا لضرب الدولة المصرية الحديثة فى عقر دارها ، وضربها من الخارج ومن الداخل ، ضربها من البحر المتوسط ومن البحر الاحمر ، وفى نفس الوقت الذى يمكن لبريطانيا فيه أن تشترى عناصر رجعية وتسخرها فى خدمة الاستعمار والاستغلال .

وكان هذا هو ماحدث بالفعل حين استعدت القوات البريطانية الامبراطورية فى خليج عدن مع أسطول الهند ، وحين استعد الاسطول البريطانى فى البحر المتوسط فى مالطة وجبل طارق ، إستعدت للهجوم ، مستندة فى ذلك إلى ضرورة عودة المصريين إلى بلادهم ، واعترافهم بهدم مجهوداتهم . استعدت هذه القوات الحربية الاستعمارية فى الوقت الذى تحرشت فيه الدولة العثمانية بالادارة المصرية فى سوريا . وفى الوقت الذى انفقت فيه بريطانيا الأموال ، ووزعت الأسلحة على الدروز ، للقيام بثورة فى وجه مصر ، وفى وجه الوحدة الاقليمية العربية ، وفى صالح العودة إلى النظام القديم ، وفى صالح الرجعية والاقطاع . ولا شك أن هذه العملية قد درست وبحثت قبل تنفيذها ، وأن بريطانيا قد انفقت فيها الأموال والأسلحة ، حتى تتمكن من الوصول إلى اهدافها . وحين نشبت الثورة فى الشام ، وكانت الثورة الرجعية الانفصالية ، كانت القوات العثمانية مستعدة للهجوم ، مثلها فى

ذلك مثل القوات الاستعمارية البريطانية . ولقد اضطر محمد على – تحت الضغط الدولى والضغط العسكرى – إلى سحب قواته من سوريا ومن أعز أقليم إلى قلبه ، وطريقه الطبيعى إلى القسطنطينية ، وإلى الخلافة ، وإلى إعادة البعث فى الشرق الأدنى ولكن الظروف والقوى الموجودة فى الميدان كانت أقوى من أن يتحملها مجهود هذا القائد والمكافح الاسلامى . واضطر ماديا إلى أن يقبل عودة مرور الاستعماريين من سوريا إلى بلاد الرافدين والخليج العربى والهند ، ما دام بعض أبناء سوريا أنفسهم قد وقفوا أمامه ، وشهروا السلاح فى وجه جنوده ، ومنعوه من أن يطور اقليمهم ويطور الحياة فى المنطقة ، ويعيد مجد الخلافة الاسلامية .

لقد أنتهت هذه الامبراطورية المهمة فى الشرق الادنى بعد انهزام القوات المصرية ، ونتيجة لتحالف الدول الاستعمارية مع الرجعية الداخلية فى سوريا ، وفى الدولة العثمانية . وأعطت الاطماع الاستعمارية ثمارها ، ونجحت فى تمويه الحق ، وفى تعطيل نمو شعوب شعرت بعد ذلك بفداحة خسارتها ، حين إنفصلت عن مصر . ورضيت مصر أن تعود إلى حدودها الطبيعية ، وفى وادى النيل والدلتا ، وتركت الباقى للزمن والاطماع الاستعمارية ، وللتطور الطبيعى للشعوب ، وهو الذى سيشعرهم فى يوم من الايام بفداحة خسارتهم نتيجة لانفصالهم عن مصر .

والمهم هو أن هذه الاطماع قد نجحت بتكتل دولى فى ابعاد مصر عن سوريا ، ولكنها عجزت عن الفصل بين مصر وافريقية ، عن الفصل بين شمال الوادى وجنوبه ، إذ أن مصر كانت افريقية . ولم يكن من السهل على القوى الاستعمارية أن تبعدها عن افريقية .

(٣) – السيادة :

كان الهجوم الاستعماري الاوربي على مصر نتيجة لتفاهم اوربي ، أو اتفاق استعماري على ضرورة ابعاد مصر عن الاقاليم السورية . ولقد نجح هذا الاتجاه في إبرام اتفاقية لندن في ١٥ يوليو سنة ١٨٤٠ بين كل من إنجلترا وروسيا والنمسا وبروسيا وتركيا كأول حل للمسألة المصرية . وادعت هذه الاتفاقية انها تعمل من أجل محمد على ، وأسرة محمد على ، وأنها تضمن له ولاسرته الحكم الوراثي لمصر ، وعلى أساس أن تبقى مصر ولاية عثمانية . وحتى فرنسا وافقت على هذه الاتفاقية ، حينما عدلت مع اتفاقية المضايق في ١٣ يونيو سنة ١٨٤١ بعد أن كانت قد رفضت الاعتراف باتفاقية لندن الاولى .

وكانت إتفاقية لندن تعتبر إتفاقا لاعادة السلم الى الشرق الاوسط وبشكل متبادل بين الدولة العثمانية من جانب ، وكل من بريطانيا وروسيا وبروسيا والنمسا من جانب آخر . واعتبرت نفسها وسيلة للمحافظة على استقلال تركيا وسلامة أراضيها ، ولكنها أصرت في نفس الوقت على ضرورة تطبيق كل المعاهدات والاتفاقات والقوانين السارى العمل بها في تركيا على مصر ، واخضعت بذلك الدولة المصرية الحديثة لنظام حرية التجارة ، والغت دوليا الاعتراف بأى نظام آخر قد تكون الدولة المصرية الحديثة قد أنشأته ، مثل نظام الاقتصاد المخطط الموجه ، الذى تمكن محمد على من تطبيقه في بلاده .

واعتبرت الدول الاوربية أن أعطاء الباب العالى حكومة مصر لمحمد على منحة لاأكثر ، وإشترطت الا يتعارض ذلك مع حقوق السيادة العثمانية على مصر ، والا يتعارض مع الواجبات المفروضة على الوالى ، بصفته أحد رعايا السلطان ، ومجرد حاكم لاحدى مقاطعاته.

وبعد أن كان السلطان قد عزل محمد على بصفته ثائراً ومتمردا عليه ، منحه فرمانا في ١٣ فبراير سنة ١٨٤١ يمنحه فيه وأسرته حكومة مصر ، وعلى أن

يختار الباب العالى من يتقلد الولاية من أبناء محمد على من بعده . وكان على مصر أن تستمر فى ارسال الجزية والانفاق على الحرمين الشريفين ، وفى نفس الوقت الذى نكون فيه عملتها مطابقة للعملة العثمانية ، وعلى الا تزيد عدد الجيش المصرى على ١٨ الف جندى ، وعلى أن ترجع إلى الدولة العثمانية فى مسألة منح الرتب العالية فى الجيش . فأصبحت مصر مجرد ولاية من الولايات العثمانية ، وإن كان لها وضع خاص يميزها عن بقية الولايات ، ما دامت لها اسرة حاكمة تتوارث الامر فيها . لقد نجحت الرجعية فى اجبار القوة النامية فى الشرق الادنى على أن تخضع من جديد لنفس نظام الرجعية ، وعلى أن تلبس ثيابه .

وكان الباب العالى قد أصدر فى ٣ نوفمبر سنة ١٨٣٩ « خط شريف جلخانة » الذى حاول أن ينظم الادارة ويؤمن الأفراد على أشخاصهم وأموالهم ، وينادى بالمساواة فى وضع الضرائب ، وأمام الخدمة العسكرية ، وان كان هذا القانون لا يزيد على مجرد حبر على ورق ، إذ أن الدولة العثمانية لم تكن مستعدة لتطبيق مثل هذا النظام فعلا على اقاليمها ، أو حتى المساواة بين المسلمين والمسيحين ، فى الوقت الذى سار فيه محمد على على سياسة علمانية واضحة . وعلى أى حال فلقد عملت الدولة العثمانية على الافادة من تحالف الدول الغربية الاستعمارية معها ، لكى تفرض شكلها ولونها على الدولة المصرية الحديثة . وبعد اعتراض محمد على على قيود فرمان ١٣ فبراير سنة ١٨٤١ وهى الخاصة بنظام الوراثة وتقدير الجزية والتعين فى الرتب العسكرية ، فان الباب العالى أصدر فرمانا آخر فى ٢٣ مايو ، ثم ثالث فى أول يونيو سنة ١٨٤١ غير بها نظام الوراثة ، وجعلها منحصرة فى الابن الاكبر الارشد ، فالاكبر من ذرية محمد على ، ولكن على أساس صدور فرمان التعيين من السلطان . وعلى أى حال فان هذه الفرمانات قد نصت كلها على تقليد محمد على ولاية اقاليم النوبا ودارفور وكردفان وسنار وملحقاتها الخارجة عن حدود مصر مدى الحياة فقط ، أى بدون حق الارث .

وهكذا نجحت الدول الاستعمارية فى ضمان مصالحها ، والاحتفاظ بمصر كجزء من أجزاء الدولة العثمانية ، ووضعت نظام حكم وراثى داخل نطاق هذه الدولة ، وطبقا للضمانات التى اتفقت عليها هذه الدول مع الباب العالى ، وبشكل يدعم مبدأ المحافظة على سلامة الامبراطورية .

ولكن هذا النجاح نفسه يعتبر تدعيما للوضع الدولى لمصر والسودان ، وسمح لهذا الوضع أن يستمر دون التمكن من تعديله أو الغائه ، بدون موافقة الدول الموقعة على هذه الاتفاقية . فاذا كان الاستعمار قد نجح فعلا فى فصل الاقاليم السورية عن مصر فانه قد شعر بعد ذلك بأنه بعجزه عن التدخل فى المسألة السودانية قد ربطها اقليميا بمصر ، وبشكل لا يسهل عليهم فصله من بعد ، إلا باجتماعهم واتفاقهم سويا .

وإذا كانت هذه التسوية سببا فى قيام مشكلات جديدة فى العلاقات المصرية العثمانية ، وشذوذ فى الوضعية المصرية الذاتية ، بمنعها من التفاوض مع الدول ، وحماية مصالح الرعية الذين يعيشون داخل حدودها ، وبعيدا عن السلطة العثمانية ، وإذا كانت قد مهدت لتدخل الدولة العثمانية فى شئون مصر الداخلية ، وبالتالى فى من يشرف على شئون السودان ، إلا أنها قد جعلت من مصر وسودانها وطنا واحدا ، واثبتت عجز الدولة العثمانية ، مع قوتها وقوة حلفائها ، عن التصرف فى شئون وداى النيل .

ولقد قاسى السودان ماقاست مصر من هذه التسوية المجحفة ، إذ أنها جعلت من السودان مجرد ولايات عثمانية ، عهد بها إلى الادارة المصرية ، بل جعل من السودان مجرد ولايات واقاليم ملحقة بمصر ، بدلا من أن تكون مصرية . وبعد ذلك صدرت الفرمانات الجديدة لابراهيم وعباس ولسعيد ولاسماعيل بتولى ولاية مصر وملحقاتها ، وطبقا لشروط فرمان ٢٣ مايو وأول يونيو سنة ١٨٤١ وعلى أن تسرى فى هذه الملحقات معاهدات الدولة العثمانية وقوانينها المعترف بها ، ومنها نظام الامتيازات الأجنبية ، والذى تكرمت الدولة

العثمانية تمنحه للاجانب فى البلاد ، منذ عهد سليمان القانونى وفرانسوا الاول ، ملك الفرنسيس .

ولقد سمحت هذه التسويات بحضور الاجانب الى شمال الوادى وجنوبه ، سائحين ومتاجرين ومراقبن وطامعين ، خاصة وان مصر الافريقية كانت قد مهدت الطريق ، وشقت الترع وداست على الاشواك قبيل مجىء السادة الاوربيين . فحاول عدد منهم الاشتغال بتجارة سن الفيل وريش النعام ، وكانوا كلهم من المغامرين ، ويحاولون المعيشة فى ظل الامتيازات التى حصلوا عليها من الرجعية ، ويتهمون الوطنيين بالتأخر والتخلف والتواكل . ولقد أثر ذلك أكبر الاثر على سلطة مصر كدولة – أنهارت أمام القوى العسكرية والمادية – وعلى سلطتها كدولة افريقية نشرف على الخرطوم وعلى كردفان وسنار ، وفى وقت توغل فيه الاجانب فى كل مكان ، واصبح على مصر أن تحافظ على « الوضعية » فى شمال الوادى وجنوبه ، وأن تحاول المحافظة على استتباب الامن والنظام فى ربوعها ، حتى تمنع الاجانب من التفرس فيها . وكان عليها بعد ذلك أن تختار بين البقاء فى ظل الدولة العثمانية ، وفى ظل السيادة التركية ، وتمنع عن نفسها اعتداءات الطامعين وبين هبوبها من جديد ، ومحاولتها الحصول على استقلالها التام ، مما قد يعرضها لاعتداءات ، بل ولاحتلال الدولة الاجنبية .

ولقد سارت مصر بعد هذه الصدمة الدولية فى هدوء ، وحاولت أن تحافظ على نفسها ، وكأنها تنتظر أياما أسعد من تلك التى مرت بها . وحاولت أن تزيد من استقلالها الداخلى ، داخل حدود الدولة العثمانية ، وفى ظل سيادتها ، حتى لاتصطدم بالاطماع الاستعمارية . ومرت مصر فى هذه المرحلة فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر ، ومع تولية اسماعيل أمر القاهرة وشئون افريقية ، التى كان يحلم بأن يصبح أول إمبراطور لها .

بحر الغزال ودارفور

عملت مصر على تدعيم أمور الامن والنظام فيها ، وفى الامبراطورية التى عهد بها اليها ، رغم صعوبة الظروف ورغم الانهيار العسكرى والاقتصادى الذى اصابها . وبعد ما يقرب من عشرين سنة من عملية الانهيار ، تمكنت من الوقوف مرة جديدة على أرجلها ، بعد أن تمكنت من تنظيم اقتصادياتها على أسس جديدة ، مرتبطة بحرية التجارة . وتمكنت فى عصر أسماعيل من توكيد سلطتها فى إفريقية ، وفى اتجاهات ثلاث : الاول صوب الغرب من بحر الغزال ودارفور ، والثانى صوب الجنوب وأعالى النيل وهضبة البحيرات وخط الاستواء ، والثالث مع سواحل البحر الاحمر جنوبا الى خليج عدن ومنها الى بلاد الصومال . وإذا كان الاتجاهان الأولان يدخلان فى نطاق وادى النيل ، فان الاتجاه الثالث يستقل بنفسه فى حدود وفى نطاق شرق افريقية . فما الذى تمكنت مصر من عمله فى كل ميدان من هذه الميادين ؟ وما الذى حققته ؟ وما هو موقف الاستعمار أمام هذا التطور والنمو الوطنى والاقليمى ؟

(١) — اسماعيل والقضاء على تجارة الرقيق :

وصل اسماعيل الى اريكة الحكم لكى يجد أن السودان يعتبر موطنا من مواطن صيد وبيع وتجارة الرقيق فى العالم . وكان اسماعيل قد تعلم فى اوربا ، وكان مستنيرا ويمتاز بكونه من رجال الاعمال ، الذين يفضلون الانتاج وتضاعف رأس المال على الملكية العقارية الثابتة للارض أو للبهائم أو حتى للرجال . ووجد اسماعيل أن جده كان قد استغل الزنوج أو البازنجر فى الخدمة العسكرية فى قواته المحاربة . وكان فى وسعه ان يستخدم نفس هذه القوات ويصل إلى نتائج واضحة ، إلا أن دور التطور الذى وصل إليه الاقتصاد المصرى فى ذلك الوقت بعد انتهاء نظام الرأسمالية أو الاحتكار الذى أنشأه محمد

على ، وبدأ العمل بنظام حرية التجارة ، كان يعطيه وسائل جديدة للعمل والكسب . ووجد اسماعيل ان عددا من تجار اعالى النيل الابيض يثرون من عملية تجارة الرقيق وبيعه ، وانهم يستخدمون فى ذلك حملات منظمة ، ومسلحة بالاسلحة النارية ، لاصطياد الرقيق . ووجد ان هذه الحملات وهؤلاء التجار يمثلون خطرا على دولته وممتلكاته ، ومنافسا قويا له فى مد حدود دولته وتوسيعها . ولذلك فانه قرر الانهاء على تجارة الرقيق فى افريقية حتى يتمكن من توصيل حدوده للحدود الطبيعية لحوض النيل . وكان امامه طريقان : فاما ان يصطدم بتجار الرقيق ، أو أن يستغلهم فى تثبيت سلطة الدولة على هذه الاقاليم . واختار الطريق الثانى حتى يتمكن من استغلالهم فى تمهيد الطريق امام قواته ، واضعافهم وجنى الثمار بعد عملياتهم .

كان تجار الرقيق من الافارقة والاجانب قد انشأوا محطات تجارية لهم فى مواقع هامة من افريقية ، ثم اخذوا فى اقتناص الزنوج وبيعهم أو تصديرهم ، ووجدوا فى هذه التجارة ارباحا كثيرة . وبنوا الزرائب ، وهى معسكرات محصنة يتخذونها قواعد لهم فى عملياتهم ، ويضعون فيها صيدهم البشرى ، تمهيدا لترحيله وبيعه . ولقد إستعان هؤلاء التجار فى بعض الحالات ببعض القبائل للاغارة على قبائل اخرى ، واخذوا يصدرون العاج الاسود ، لون البشرة السمرة للافارقة الاصحاء ، بعد أن كانوا يصدرون سن الفيل . وحين مر الرحالة فى هذه المناطق ومر المستكشفون ، وجدوها فى حالة من الخراب والدمار نتيجة لاعمال تجارة الرقيق .

وكم من رحالة مستكشفين اوروبيين وجدوا فى نظام التجار العرب فى افريقية عقبة كأداء تهدد توسع النفوذ الاوربى فى افريقية ، وخشى من هذه المحطات العسكرية وهذه الزرائب ، وتلك القوات المسلحة بالاسلحة النارية ، لكى تقف يوما فى وجه المستعمرين الاوربيين . ووجد هؤلاء المستكشفون والرحالة أنه لايمكن لابناء جلدتهم أن يقوموا باستغلال هذه المناطق دون شراء الايدى العاملة لاستخدامها فى الرعى أو الزراعة ، كما كان يفعل الوطنيون .

وكان من السهل عليهم ان يهدموا هذا النظام من أساسه حتى يتمكنوا من التوغل فى المناطق الافريقية ، دون خوف من الأسلحة النارية ، ويتمكنوا من استغلال الامكانيات الافريقية دون اضطرار الى شراء الايدى العاملة والرقيق . فكانت مصالحهم اذن تتلخص فى تقويض نظام التجارة العربى من اساسهِ ، حتى يتمكنوا من العمل ومن الربح وبرؤس اموال بسيطة ، وفى الوقت الذى ينهار فيه النظام الاقتصادى الافريقى العنيف . فلم يدخروا وسعا فى شرح مساوىء التجار العرب ، وهولوا فى نشر القصص والروايات عن عملياتهم البربرية ، واصطيادهم الرقيق ، وتسخيرهم فى الانتاج . وهم يلاحظون فى نفس الوقت وجود بعض المناجم فى هذه المنطقة أو تلك ، وإمكانية زراعة القصب هنا أو زراعة القطن هناك . واتفقوا فى ذلك الوقت جميعا ، سواء أكانوا من الرحالة مثل بيرتون وسبيك أو المستكشفين مثل ستانلى ، أو المبشرين ورجال الدين وحملة الانجيل مثل لفينجستون . والمهم بالنسبة الينا هو أنهم قد تمكنوا من خلق رأى عام يعارض تجارة الرقيق ونظام التجار العرب فى افريقية ، ويحاول القضاء عليهم ، والتمهيد لوصول الأوربيين الى هذه المناطق . وكانت اوربا فى ذلك الوقت تمر فى عصر الرأسمالية المزدهرة ، ويهمها العمل طبقا لاسس هذا النظام الاقتصادى .

وسواء أكان اسماعيل قد تأثر بهذه الكتابات ، أو كان هو نفسه والمجتمع الذى يعيش فيه قد بدأ فعلا فى السير فى ظل البنيان الاقتصادى الرأسمالى ، فالنتيجة واحدة . وبعد أن اصبح اسماعيل يزرع القطن ويتخصص فى زراعته لكى يبيعه لدول اوربا الصناعية ، وعلى أساس رأسمالى بحت ، عمل اسماعيل على تطبيق نفس الأسس الاقتصادية للتوسع فى افريقية ، واخضاعها له ، حتى يتمكن من زيادة موارده ، وزيادة امكانياته . ولذلك فانه قد عمل على محاربة تجارة الرقيق فى السودان ، كما عمل على احتكار بعض المنتجات لنفسه بصفته اكبر سلطة رأسمالية موجودة فى المنطقة ، وان كانت خاضعة ومرتبطة بالرأسمالية الدولية ، وهو سر ضعفها ، وسبب فشلها فى نهاية العملية . وكان اسماعيل يفكر ، ويحاول ادخال السودان وجهات البحر الأحمر فى دائرة المدنية

والعمران حتى يعيد السعادة لأهاليها ووجد أن بعض الموظفين قد قاموا ، رغم اصرار الحكومة على تنفيذ أوامرها بالغاء بيع الرقيق بالتغاضى عن هذه العمليات ، ورأى فى ذلك استهتارا بأوامر الحكومة ، وانه من الواجب عزلهم وارسالهم كذلك الى فازوغلى ووضعهم فى السجن والاعتقال ، حتى يكونوا عبرة للآخرين وانه من الواجب استرداد الرقيق واعادته الى اوطانه واسكانه فيها ومنع وقوع مثل هذه الحوادث من جديد وهكذا كتب لدولة اسماعيل أن تصطدم هى الاخرى بنظام الرق فى السودان ، وان يؤثر هذا الاصطدام عليها ويضعفها ، فى الوقت الذى كانت فيه الدول الاستعمارية على الابواب ، وتتمنى ضعف الدولة ، وضعف تجار الرقيق فى نفس الوقت

ولقد عملت الحكومة على التشدد فى التفتيش على السفن التى تسافر فى أعالى النيل ، وفرضت عليها الضرائب وانشأت مدينة فى فاشودة - كعاصمة لاعالى النيل – حتى تهيمن على الملاحة فى كل من بحر الغزال وبحر الجبل ونهر السوباط . كما أن الحكومة راقبت وصول الأسلحة النارية والذخائر إلى مناطقها ، حتى تضعف من سلطة وقوة أصحاب الزرائب ، واضطر ذلك عددا من التجار إلى بيع زرائبهم للحكومة . وشجعت مصر هذا الاتجاه ، وأخذت فى شراء كل زريبة يرغب صاحبها فى بيعها ، ودفعت أثمانها دون أى تردد . ولكن عددا من التجار الوطنيين استمروا فى عملياتهم ، وتوغلوا فى داخل إفريقية نحو بحر السوباط وبحر الغزال وغندو كرو ، وأخذوا فى تهريب الرقيق ، وحاولوا دفع الرشاوى لكى يتغاضى بعض الموظفين عن عملياتهم وساعد اتساع السودان على تمكن بعض التجار من القيام بهذه العمليات التى ظلت وصمة للمنطقة ، وداءا يهدد الحكومة ويهدد الاقليم .

وحينما وجد أسماعيل صعوبة فى القضاء على هذه التجارة فكر فى مد سلطة الدولة على الاقاليم التى تتاجر فيها ، واخضاعها لحكومته ، وبدأ باقليم بحر الغزال ودارفور لتنفيذ هذه الخطة .

(٢) - ضم بحر الغزال :

عهد اسماعيل إلى جعفر مظهر باشا ، حكمدار السودان ، بضم جهات بحر الغزال إلى سلطة الدولة ، فى الوقت الذى انشغل فيه الخديو بالتوسع فى منطقة أعالى النيل وهضبة البحيرات . ولكن تاريخ ضم بحر الغزال يرتبط باسم الزبير رحمت أكثر من ارتباطه باسم حكمدار السودان . وكان الزبير من سلالة عربية أصيلة ، اذ انه ينتسب إلى العباسيين الذين حضروا لمصر بعد غزو المغول للعراق ، ثم سافر مع اسرته إلى اعالى النيل بعد ان تعلم فى الخرطوم . وكان ذكيا شجاعا جريئا ، وتمكن فى سنوات بسيطة من أن يصبح ملكا غير متوج فى بحر الغزال ، واصبح له قصر وجيش مسلح ، وعدد من المراكز العسكرية أو الزرائب ومصنع للاسلحة وثروة طائلة . كان الزبير قد بدأ حياته بسيطا ، ولكنه عمل فى التجارة التى ربح منها ، وتحالف مع بعض الملوك والسلاطين ، وقاتل غيرهم إلى أن تمكن من التفوق على زملائه ؛ وخضعت له جهات بحر الغزال الغربية ، التى مد عليها نفوذه التجارى والادارى . ووصل الزبير رحمت إلى هذا المركز من القوة فى الوقت الذى بدأ فيه حاكم عام السودان فى وضع خطة لضم اقليم بحر الغزال للدولة .

وبدأ حاكم عام السودان فى وضع خطة لمد سيطرة الدولة على اقليم بحر الغزال بأن عين الشيخ محمد البلالى ناظرا لهذا الاقليم ، وتابعا لمديرية فاشودة ، وعين له المعاونين اللازمين والقوات التى تسمح له بالسيطرة على الاقليم . ولقد حاول الشيخ محمد البلالى أن ينفذ مهمته ، ولكنه اصطدم فى اقليم بحر الغزال بسلطة التجار العرب ونفوذهم ، وخاصة سلطة ونفوذ الزبير رحمت الذى صمم على مقاومة هذا الدخيل مهما كان الثمن . وبعد معركة أولى غير حاسمة نشبت معركة ثانية ، وسقط فيها الشيخ البلالى قتيلا . وحاولت الحكمدارية أن نتدخل فى العملية ، وتحقق الموضوع ، كما ارسلت امرا إلى مدير كردفان لضبط الزبير وارساله للتحقيق معه . وخشى الزبير رحمت من العواقب ، ومن اعتبار الحكومة له ثائرا ، فوسط حسين بك خليفة مدير بربر ودنقلة ، واظهر

الخضوع والامتثال للحكومة . فعمل الخديو على أن يعفو عنه وان يستفيد منه ، واعطاه الامان اللازم لذلك . ولقد رأى الخديو فى الزبير رحمت عنصرا من العناصر المكافحة الهامة والمخلصة ، وعرف فيه القوة وشدة البأس ومعرفة أحوال الاقليم ، فحاول أن يستفيد منه فى توطيد سلطة الدولة فى تلك المناطق ، وأمر بتعيينه مديرا لبحر الغزال ، كما أمر الحاكم العام فى الخرطوم بالتباحث معه فى أمر تنظيم هذه المديرية الجديدة ، وما يلزمها من موظفين وجنود وفى نفس الوقت سافر الزبير رحمت صوب الخرطوم لكى يشرح للحاكم العام أنه لم يبدأ بقتال الشيخ البلالى ، وأنه من الموالين لولى الامر . وسارت امامه بعض المراكب ، تحمل هدايا من سن الفيل وريش النعام . وفى آخر لحظة علم بأن بعض عرب الزريقات قد هاجمت إحدى مناطق نفوذه ، وقطعت الطريق بين بحر الغزال وبين دارفور ، فصمم على الاشتباك معها وتأديبها ، قبل أن يذهب لشرح الامر للحاكم العام فى الخرطوم .

والمهم هو أن مصر قد أعتبرت أن بحر الغزال قد أصبح منذ ذلك الوقت مديرية مصرية خاضعة للزبير ، وتدخل ضمن نطاق املاكها ، اما الزبير فقد بدأ فى مغامرة جديدة أدبت به إلى فتح دارفور ، وضم هذا الاقليم للدولة الافريقية المتحدة .

(٣) – فتح دارفور :

كانت سلطنة دارفور تعيش فى ظل نظام اقطاعى ، وتحت إدارة سلاطين اقليميين ، وفى شكل منفصل عن بقية الأقاليم الافريقية المجاورة . وكاد محمد على ان يفتح دارفور لولا انشغاله بمسألة الغارات الحبشية على شرق السودان ، فأجل هذه العملية إلى ما بعد . ولقد حاول أخو سلطان دارفور الاستعانة بالسلطة المصرية للاستيلاء على السلطة فى منطقته ، على أن يصبح خاضعا للحكومة ، ويدفع لها جزية كبيرة وتعهد بالفعل بارسال خمسة آلاف عبد وخمسة آلاف رأس من الابل وألف وخمسمائة قنطار من العاج وثلاثمائة قنطار

من الخرتيت ، وسبعمائة وخمسين قنطار من النحاس الخام والف وخمسمائة من التمر هندى كل سنة ، بطريق الاربعين ويسلمها فى أسيوط . ولكن العملية لم تنفذ ، وانتظرت همة الزبير رحمت للبت فيها ، بعد مهاجمة الزريقات على حدود مديريته .

ولقد سار الزبير على رأس اربعة آلاف من رجاله إلى شكا عاصمة الزريقات وهاجمهم وانتصر عليهم ، وفر مشايخ هذه القبيلة والتجاؤا إلى السلطان ابراهيم ، سلطان دارفور . وقد رحب هذا السلطان الشاب بهم ، واعتبر أن منطقتهم قد أصبحت خاضعة له مما يتعارض مع مصلحة مديرية بحر الغزال ، ومصلحة حكمدارية عموم السودان . وطالب الزبير برد اللاجئين وعدم افساد العلاقة بين السلطان وبين المصريين ، إلا أن السلطان امتنع عن ارضاء الزبير ، فصمم الزبير على الزحف على سلطنته .

وارسل سلطان دارفور حملة لملاقاة الزبير ، ولكنها انهزمت ، وواصل الزبير زحفه شمالا ، وطلب من الخرطوم الاسراع فى ارسال المدد له . وتمكن الزبير من الانتصار على قوات السلطان ابراهيم الواحدة بعد الاخرى ، إلى أن احتل داره . وكانت أولى حملات دارفور بقيادة السلطان ابراهيم نفسه وانهزمت امام الزبير رحمت ، وقتل فيها السلطان . فانهارت بذلك سلطنة دارفور ، ودخل الذبير عاصمتها الفاشر ، وأعلن ضمها لسلطته ولسلطة مصر .

وأصبح على الزبير بعد ذلك أن يعود إلى الخرطوم لكى يقنع الحاكم العام بأنه لم يبدأ بقتال مندوبه الشيخ البلالى وأن هذا الشيخ هو الذى قاتله . ورأى الحاكم العام أن الزبير قد وضع اقليم بحر الغزال متحدا مع مصر ، وأنه فتح طريقا شماليا له يوصله بدارفور التى يمكنها أن تتصل شرقا بكردفان ، وشمالا بأسيوط . ورغم قلق الحاكم العام من نشاط الزبير المتناهى فانه كان قد استلم براءة من الخديوى بتعيينه مديرا على بحر الغزال مع رتبة البكوية من الدرجة الثانية .

وحين طالب الزبير الخرطوم بارسال المدد ، أجابت القاهرة بامكان ارسال مثل هذا المدد من أعالى النيل ، حتى يمكن مهاجمة دارفور من الشرق ، أى من كردفان ، ومن الجنوب ، أى من شكا ، ومعنى ذلك أن مصر نفسها قد اعترفت بعمليات الزبير رحمت من بحر الغزال إلى شكا ودارفور . وكان خطاب الخديو إلى الزبير يحمل معنى اهتمامه بضرورة القضاء على تجارة الرقيق ، ويعتبر الزبير رحمت مسئولا عن تنفيذ هذه السياسة فى الاقاليم التى عهد بها اليه .

ولقد حاول اسماعيل باشا أيوب ، حاكم عام السودان ، أن يشارك فى انتصارات فتح دارفور ، وذلك بخروجه بنفسه على رأس الامدادات المرسلة من الخرطوم غربا صوب دارفور ، ولمساعدة قوات الزبير الزاحفة على هذه السلطنة من الجنوب . وأراد فى نفس الوقت الاطلاع على حقيقة الأمور هناك ، وإشعار الأهالى بوجود حكومة منظمة فى البلاد . وسار الحاكم العام على رأس قوة صغيرة متجها صوب العرب ، إلى أن اتصل بالزبير الذى ابلغه قتل السلطان وسقوط الفاشر فى أيدى الدولة . وكانت الفرحة كبيرة نتيجة لهذا الانتصار . وأنعم الخديو برتبة الفريق على الحاكم العام ، وبرتبة اللواء مع لقب باشا على الزبير رحمت .

ولقد عملت الحكومة على وضع ادارة لها فى دارفور ، كما عملت على فتح الطريق بين هذا الاقليم واقليم كردفان ، وحفر الآبار على هذا الطريق واستخدمت فى ذلك فرق المهندسين . وكما اعترفت مصر بسلطة بعض القيادات الافريقية النابهة فى هذه الاقاليم ، ومنها الزبير رحمت ، عملت على الافادة من مجهود الوطنيين فى هذه الادارة ، وذلك باشراكها لهم فى المسئولية ، وتخفيفا للاعباء عن كاهل مصر .

وكانت أنظار اسماعيل تتجه إلى ماوراء دارفور ، وإلى مجاهل إفريقية ، إذ أنه كان يفكر فى سلطنة برقو ، وكان يفكر فى استخدام الزبير رحمت فى مد

سلطة الدولة على كل هذه الاقاليم . واصدر اسماعيل أمره فعلا إلى حاكم عام السودان لكي يوجه الزبير رحمت وجنوده غربا للقضاء على بقايا الفور الملتجئين إلى جبل مرة ، ثم للسيطرة على سلطنة برقو ، فيمكنه بذلك ضم هذه السلطنة الجديدة ، والتخلص فى نفس الوقت من رجال الزبير رحمت . وإذا ما نجح الزبير فى مثل هذه المهمة فيمكن ابعاده عن السودان ، وتعيينه مديرا لبرقو ، وإذا ما فشل وانهزم فان القاهرة والخرطوم تكون قد تخلصت من قيادة وطنية كانت تخشاها .

وفى هذا الوقت كان الحاكم العام فى الخرطوم يتردد بين فكرتين : الأولى هى الأفادة من الزبير رحمت ، والثانية هى التخلص منه والافادة من خالد باشا ، نائب حكمدار عموم السودان ، لحكم الاقاليم الغربية بأكملها .

واقترح الحاكم العام فى أول الأمر تعيين مديرا عاما لغرب السودان على المديريات الأربع ، وعلى أن يكون مقره الفاشر ، ويشرف منها على بحر الغزال وشكا ويترك للزبير إدارة منطقة بحر الغزال وحدها ، تحت اشراف هذا المدير العام . وادعى أن أهالى دارفور لن يأنسوا لإدارة الزبير القاسية . ثم اقترح بعد ذلك الاقتصار على الفتوحات التى تمت ، والاحتفاظ بسلطة الزبير رحمت فى منطقة بحر الغزال وحدها . وفى هذا الوقت جاءت فكرة الخديو لمد سلطة الدولة إلى منطقة برقو . ورأى الحاكم العام أن الزبير قد يرفض « أن يوجه جهده مرة أخرى نحو فتح جديد ، حيث أنه كان يقاتل ويجاهد ما يقرب من السنة والنصف فى بحر الغزال وشكا ودارفور ، وأنه جهز وصرف على ما يزيد على الستة آلاف من خاصة رجاله وأقاربه واتباعه ، ولم يكلف الحكومة أى مصروفات ، وكل هذا من ايرادات مشارعه الخاصة ببحر الغزال . وبهذا تم له فتح دارفور وينتظر بالطبع أن تبقى مديرية بحر الغزال فى عهدته لأنها مقر مشارعه ومتاجره ، وكذلك شكا ودارفور اللتان فتحهما . فشخص هذا ما قام به من جهد وهذا ما ينتظر لا يرجى منه أن يقوم بحملة جديدة نحو بلاد برقو دون أن ينال جنده ما يتطلبون من الراحة ودون أن يجنى ثمرات ما افتتح

على يديه ، وبهذا المنطق وتلك الحجج تحطم مشروع فتح بلاد برقو على يد اسماعيل أيوب باشا »[١] .

وفى هذا الموقف إضطر الحاكم العام إلى أن يختار بين أمرين :

الأول هو أن يعهد إلى الزبير بحكم أقاليم دارفور وشكا وبحر الغزال ويعهد له بفتح برقو ، ويصبح الزبير بهذه الطريقة مديرا على كل اقاليم السودان الغربية ، وبشكل يجعله مستقلا عن الخرطوم ، مثل استقلال اقاليم سواحل البحر الاحمر وشرق إفريقية عن نفس هذه الحكومة ؛ والثانى هو أن يبقى الزبير فى دارفور إلى أن تتمكن الحكومة من الاشتراك معه فى عملية ضم برقو فى المستقبل .

ولقد تمكن الزبير من القضاء على بقية أمراء الفور وأرسل آخرهم ، وهو الأمير حسب الله أسيرا إلى القاهرة . وفى نفس الوقت كانت الحكومة الخديوية تخشى من قوة شخصية ونفوذ هذا الباشا السودانى ، ورأت أنه يستند – علاوة على مركزه وقوته – إلى ثروته وتجارته وعصبيته . فعملت على عدم مد سلطته أكثر من ذلك ، فى الوقت الذى اتخذت فيه الحيطة اللازمة منه . ولقد قام حاكم عام السودان فى ذلك ، الوقت بدوره فى تشويه سمعة الزبير رحمت لدى سلطات القاهرة ، فاتهمه فى إحدى المرات بقلة الكفاءة ، واتهمه مرة أخرى بعدم تمكنه من التفاهم مع « مرؤسيه من أصحاب الرتب النظامية فى الجهادية والموظفين الملكيين الآخرين » ، وإدعى مرة ثالثة أن الزبير رحمت لا يوافق على البقاء بدارفور ، وأنه يفضل عليها البقاء فى بحر الغزال . والواقع أن هذا الحاكم العام كان فى شخصيته وفى همته ونشاطه وجدارته يشعر بمركب نقص حين يوازن بين نفسه وبين الزبير رحمت . ورغم أن الظروف هى التى سمحت له باحتلال منصب الحاكم العام ، وبالأقدامية العسكرية فى الرتبة واللقب على الزبير رحمت ، فان الموازنة بين الرجلين كانت غير ذات موضوع . ولكن هذا

(١) مكى شبيكه : السودان فى قرن . القاهرة ، ١٩٥٧ . ص ٩٣

الحاكم تمكن رغم ذلك بسلطته وبمركزه من منع مصر وحرمانها من الافادة من سلطة ونفوذ وشخصية هذا الباشا السودانى .

ورغم ذلك فان الزبير رحمت لم يمانع فى تسليم مشارعه ومتاجره فى اقليم بحر الغزال للدولة المصرية التى احترمها وأعلن ولاءه لها ، وعمل على خدمتها . وبعد انسحاب الزبير رحمت من دارفور عملت الحكومة على تسريح قواته ، بعد أن كانت قد اعترفت بهم ، ووافقت على صرف المرتبات لهم كجنود نظاميين للدولة . وكانت اخلاق الزبير تجعله يشعر – وخاصة بعد مقابلته للحاكم العام – أنه يرغب حرمانه من نتائج انتصاراته ، ويجعله يشعر بأن ولى الأمر فى القاهرة لن يسمح له بتنفيذ مثل هذه السياسة . وعلى هذا الأساس صمم الرجل على المجىء إلى القاهرة بنفسه ، لشرح الأمر ووضع المسئولين أمام مسئولياتهم . ونسى الزبير أو جهل أن برقيات الشفرة المتبادلة بين القاهرة والخرطوم كانت تثبت موافقة الخديو على السياسة المقترحة من الخرطوم ، وتدل على خوف الخديو نفسه من نفوذ الزبير رحمت فى غرب السودان ، بل وعلى كل السودان . واشتكى الزبير – وهو على أهبة السفر إلى مصر – من أوامر الحاكم العام باخلاء قواته لدارفور وعودتها فورا لبحر الغزال ، اشتكى ذلك للقاهرة ، وردت عليه حكومة القاهرة بضرورة تنفيذ أوامر الحاكم العام ، رغم ما فى ذلك من غبن عليه ، وعلى الدول الافريقية . ومرة جديدة يفهم الزبير رحمت الاتفاق الضمنى بين سلطات القاهرة والخرطوم . وعلى أى حال فقد قدم لمصر فى الوقت الذى بدأ فيه حاكم السودان فى وضع العقبات المستمرة أمامه ، وأمام نفوذه ومصالحه ، وبشكل مستمر . فصادرت الحكومة كمية من العاج الخاص به ، كما حجزت سفنه فى النيل الأبيض ، واتهمته بالاستيلاء على أموال الأهالى وماطالت فى دفع أثمان ما ورده للحكومة ولموظفيها . ورغم أن الزبير قد حظى بمقابلة اسماعيل فى القاهرة ، إلا أن الخديو خشى من عودته للسودان ، وعمل على استضافته فى قصر من القصور ، ولكن بصورة دائمة ، حتى يتخلص من نفوذه فى السودان . وأعطى هذا الرجل لمصر الافريقية أقاليم بحر الغزال وشكا ودارفور ، وهى أقاليم تزيد مساحتها على مساحة مصر نفسها .

وعلى أى حال فان سلطة الدولة قد تأكدت على دارفور ، أما منطقة بحر الغزال فانها قد شهدت تطورات بعد ذلك ، خاصة وأن نفوذ الزبير كان لايزال باقيا فيها ، وكان قد عهد بادارتها إلى ابنه سليمان ، وسيتطور الأمر هنالك بعد تدخل الموظفين الأجانب وخاصة غردون باشا ، ضد سليمان ، وضد أسرة الزبير .

الفصل الرابع

خط الاستواء

تختلف عمليات مد سلطة الدولة المصرية إلى إقليم خط الاستواء عن تلك العمليات التى تمت فى إقليم بحر الغزال ودارفور . وبدلا من أن تقوم قيادات وطنية بهذه العمليات وتسلمها إلى الادارة الحكومية ، نجد أن منطقة خط الاستواء قد استلزمت مجىء قادة من الاجانب ، كلفوا مصر الكثير ، وأدوا لها القليل ، وعملوا على التخريب ، فى نفس الوقت الذى انتظرت منهم الدولة البناء . وتسير قصة خط الاستواء مع السير صامويل بيكر لكى ، تستمر بعد ذلك مع الكولونيل غردون ، الذى عرف من قبل فى الصين وفى لجنة الملاحة على نهر الدانوب . وعلى أى حال فان هذه القصة تتمم الدور الذى قامت به مصر – كدولة افريقية – فى وادى النيل .

(١) – حملة السير صامويل بيكر :

دفع طموح اسماعيل الحكومة المصرية إلى التوسع جنوبا مع النيل الأبيض وبحر الجبل صوب اقليم البحيرات ومديرية خط الاستواء ومنابع النيل . ولكن قصر نظر هذا الخديو ظهر فى اسناده مهمة تنفيذ هذا الجزء من مشروعه إلى أحد البريطانيين ، واستمع إلى نصيحة ولى عهد انجلترا ، عند زيارته لمصر فى سنة ١٨٦٩ ، وعين المستكشف البريطانى السير صامويل بيكر ، قائدا عاما للحملة المصرية فى تلك المناطق ، وانعم عليه برتبة اللواء ، وبمرتب سنوى وصل إلى عشرة آلاف جنيه فى السنة (ذهب) وكان السير صامويل قد اشتهر بعد اكتشافه لبحيرة البرت . وصدرت الأوامر اليه محددة لمهمته :

« نظراً للحالة الهمجية السائدة بين القبائل القاطنة فى حوض نهر النيل ،

ونظرا لأن النواحى المذكورة ليس بها حكومة ولا قوانين ولا أمن ، ولأن الشرائع الانسانية تفرض منع النخاسة والقضاء على القائمين بها ، والمنتشرين بكثرة فى تلك النواحى ، ولأن تأسيس تجارة شرعية فى هذه النواحى يعتبر خطوة واسعة فى سبيل نشر المدنية ، ويفتح طريق الاتصال بالبحيرات الكبرى الواقعة فى خط الاستواء بواسطة المراكب البخارية ، ويساعد على اقامة حكومة ثابتة .... »[1] لذلك قررت الخديوية المصرية أمر إدماج هذه المناطق وصدرت الأوامر لخسرو باشا بتنظيم الجنود اللازمين للحملة ، ووضعهم تحت إدارتها . وكلفت مصر السير صامويل بيكر باخضاع كل المناطق الواقعة إلى الجنوب من غندو كرو لسلطتها ، وبالقضاء على تجارة الرقيق ، وبادخال نظام التجارة المشروعة ، وبفتح البحيرات الاستوائية للملاحة ، وباقامة عدد من المراكز العسكرية والمخازن التجارية فى وسط افريقية ، وعلى أن يتخذ غندو كرو مركزا لعملياته .

وبدأت الحكومة فى إعداد السفن اللازمة للحملة ، واشترت بعض السفن من الشركة العزيزية ، كما جمعت عددا من السفن الشراعية ، وطلب السير صامويل بيكر من انجلترا تجهيز سفن مسطحة القاع للملاحة على أعالى النيل .

ووصل السير صامويل بيكر إلى الخرطوم فى سنة ١٨٧٠ ، وامضى فيها عدة أشهر ثم تركها فى ١١ ديسمبر متجها الى أعالى النيل . وإصطحب بيكر معه عدداً من الأعوان الأوربيين . وبعد أن حاول السير فى طريق بحر الزراف وجد من الاصلح العودة ثانية والمرور مع الفرع الأصلى للنيل الأبيض . وكان عبور إقليم السدود على بحر الجبل بطيئا ومتعبا ، ولكنه وصل إلى غندو كرو قاعدة عملياته فى ١٥ أبريل ، فضمها رسميا إلى أملاك الحكومة ، وأسماها الاسماعيلية ولم يبدأ فى تقدمه صوب الجنوب إلا فى شهر يناير سنة ١٨٧٢ .

---

(١) مكى شبيكة : السودان فى قرن . القاهرة سنة ١٩٥٧ . ص ٩٨ - ٩٩ .

ولقد إدعى السير صامويل بيكر أن حملته لقيت المقاومة من التجار العرب فى أعالى النيل ، وخاصة من أبى السعود الذى تمكن من اثارة القبائل ضد الحملة ، ودفعهم إلى مقاطعتها ، وعدم تزويدها بما يلزمها من طعام ومؤن فظهر الأهالى بمظهر عدائى وإمتنعوا عن بيع البهائم والحبوب للحملة . واضطر السير صامويل بيكر إلى الخروج لمصادرة ما يلزمه من تموين من الأهالى بالقوة ولقد تمكن السير صامويل بيكر من إقامة محطة عسكرية فى فاتكو ، ثم زار مازندى عاصمة كباريجا ، ملك الاونيورو ، الذى أظهر حفاوة به فى أول الأمر ، ورفع العلم المصرى ، وأعلن ضم المنطقة للدولة . ولكن سرعان ما أخذ الأهالى فى مهاجمة المعسكر ، وقطعوا الزاد والمؤن عنه ، فاضطر السير صامويل بيكر الى التراجع من اونيورو إلى غندو كرو . وكان عقد عمل السير صامويل بيكر مع الحكومة المصرية قد قارب على الانتهاء ، فقام بتسليم القيادة إلى محمد رؤوف بك فى أول ابريل سنة ١٨٧٣ ثم سافر صوب القاهرة ، حيث اعتزل منصبه كحاكم لمديرية خط الاستواء .

وقبل وصوله إلى الخرطوم أشار بالقبض على ابى السعود ومحاكمته ، إذ أنه قد تسبب فى وضع العراقيل أمام الحملة ، وهيج الأهالى عليها وجعلهم يعتدون عليها . والواقع أن حكمدارية هذا الباشا الانجليزى قد كلفت مصر الكثير ، ولم يقم فيها إلا بتأسيس ثلاث محطات فى غندو كرو وفاتكو وفويرا ، وألب الاهالى على مصر .

(٢) – نتائج الحملة :

ولم تكن خدمة السير صامويل بيكر لمصر خالصة أو مخلصة ، إذ أنه قد فسر مهمته فى منطقة هضبة البحيرات على أنها تهدف إلى القضاء على تجارة الرقيق قبل أى شيء آخر[١] . وعلاوة على ذلك فان هذا المستكشف ، بل هذا

(١) ويحمل كتابة المسمى « الاسماعيلية » وهو الاسم الذى أعطاه لغندوكرو عنوانا ثانويا – هو « ملخص الحملة الموجهة للقضاء على تجارة الرقيق فى إفريقية الوسطى » .

المخاطر ، كان يؤمن بأن أحسن وسيلة تتبع فى ذلك هى إستخدام العنف .

ولكن تجارة الرقيق كانت مشكلة اجتماعية لها جذور عميقة فى المجتمع الشرقى بشكل عام ، والسودانى بشكل خاص . ولم يكن من المعقول تغييرها بمجرد اصدار أمر أو بلاغ عسكرى ، أو حتى القضاء عليها فى فترة قصيرة ، دون أن يؤدى ذلك إلى مشكلات إجتماعية وإقتصادية . ولكن السير صامويل بيكر أراد أن يدفع التطور دفعا ، ويدخل المدنية الاوربية الى قلب افريقية ، بدون أن يسمح لها بأخذ المراحل الانتقالية الطبيعية .

وكان تطبيقه لهذه الاساليب يعنى تهديد الحملة التى كان يقودها فى هذه المناطق بكارثة مؤكدة[1] . دلك أن قبائل البارى التى كانت تسكن فى جنوب بحر الجبل نفد صبرها ، فحملت السلاح ضد القوات الخديوية ، ولم تستطع كتيبة البكباشى عبد القادر حلمى ان تنقذ الموقف إلا بصعوبة ، وبالرغم من أن هذه القبائل كانت لا تزال أبعد من أن تكون موالية أو مروضة ، فان بيكر لم يكتف بقتل رجالها ، بل حرق قراها ، صادر آلافا من عجول قطعانها وخرافها وكميات كبيرة من الذرة التى تملكه ، لاطعام الجنود[2] .

ويعطينا المستكشف الايطالى رومولو جيسى فى كتابه « سبع سنوات فى السودان المصرى » صورة قائمة لحكم السير صامويل بيكر فى أعالى بحر الجبل . فيذكر أنه خرج فى احد الأيام على رأس ثلاثمائة من الجنود وفاجأ الأهالى ، واستولى على ١٢,٠٠٠ عجل وبقرة ، ورجع بكل ماوجده من الذرة عندهم . وكان من الطبيعى أن تأخذ البلاد فى فقد ثروتها نتيجة لتطبيق مثل هذه السياسة ، خصوصا وأن هذه الاقاليم كانت تحتاج لجهود سنوات طويلة ، لكى تعوض مافقدت من المواشى التى كانت عماد ثروتها الاول .

---

(١) أنظر THEOBALD, A.B.; The Mahdiya. London 1951 . p.16.

(٢) SABRY, M.; Le soudan Egyptien, 1821-1898. Le Cairo 1947. p.37

وعندما انتهت مهمته وعاد إلى القاهرة ، إدعى السير صامويل بيكر امام الخديو أنه فخور لغزوه وتهدئته للاقاليم الممتدة حتى خط الاستواء ، ولكنه لم يكن فى حقيقة الأمر قد عمل أى شيء اكثر من اقامته لثلاث محطات عسكرية « وأثار عداء الاهالى ضد الحكومة »[1] .

واضطرت الحكومة إلى أن ترسل عددا كبيرا من الجنود للمحافظة على المواصلات ، وضمان وصول التموينات اللازمة لرجال الحاميات الثلاث . ولم يختلف السير صامويل بيكر كثيرا عن رودس ولوجارد وغيرهم من بناة الامبراطورية البريطانية . وبينما كان يعمل فى خدمة مصر ، « عمل على توسع النفوذ البريطانى . »[2] ولم يحاول اخفاء اهدافه ، فذكر أن مهمته الرئيسية كانت هى العمل لصالح مصر ، ولكنه عضد وزاد من النفوذ الانجليزى فى نفس الوقت ، وذكر أن الجنرال غردون الذى خلفه ، كانت له نفس الرغبة ، ومات وهو يأمل فى أن تصل انجلترا إلى الخرطوم[3] .

وبعد عودة السير صامول بيكر إلى انجلترا فى عام ١٨٧٣ كتب له أحد الوزراء الانجليز قائلا بأنه مهما كانت النتائج التى وصل اليها فى سبيل القضاء على تجارة الرقيق فان حملته قد عملت على زيادة النفوذ البريطانى فى مصر . وتساءل عن الزمن الذى سيرى فيه البواخر تحت العلم الانجليزى فوق مياه البحيرات ، ويرى خط مواصلات منتظم بينها وبين القاهرة . لقد كان معجبا بالتقدم السريع والمؤكد الذى يقوم به الانجليز فى قلب القارة الافريقية ، عابرين الأراضى المصرية للوصول إلى أهدافهم .[4] وفى عام ١٨٧٨ علق السير صامويل بيكر على النتائج السياسية المترتبة على مهمته فى خط الاستواء ، فأعلن

(١) THEOBALD, A.B.; The Mahdiya. London, 1951.

(٢) ABBAS, Mekki; The Sudan Question, London 1952 p.34

(٣) المرجع السابق نفس الصفحة وأنظر أيضا . MARRAY, T. Douglas et. WHITE, A. Silva; Sir Samuel Baker a memoir. London, 1895. p.53;

(٤) خطاب من بيكر – المرجع السابق – ص ٢١٠ .

رضاءه عن التغيير الذى وقع فى مصر ، والازدياد الكبير للنفوذ البريطانى منذ عام ١٨٦٩ حينما عين الخديو أحد الانجليز لاول مرة ، واعطاه جميع السلطات اللازمة للقضاء على تجارة الرقيق فى وسط افريقية ... وبعد إنتهاء مهمته فى عام ١٨٧٣ ، خلفه غردون ، وواصل العمل الذى كان قد بدأه ، ولقد فتح الكفاح ضد تجارة الرقيق الباب للتدخل البريطانى ، فاصبح مالكو لم باشا فى خدمة الخديو للقضاء على هذه التجارة فى البحر الأحمر ، وماكيلوب باشا أخر يسيطر على البحرية ، وهكذا حصل أربعة من الباشوات الانجليز على سلطة لم يحصل أى انجليزى آخر على مثلها من قبل . وختم تعليقه قائلا : « وفى حقيقة الأمر ، إن دولة توسعية كما كانت انجلترا فى كل عصر ، لا تستطيع أن تقف فى المكان الذى تريد أو فى الوقت الذى تريد . إننا مدفوعين للامام ، وتضطرنا الظروف إلى توسيع حدودنا . حتى إذا كان ذلك لا يتمشى مع رغباتنا »[1] .

(٣) - ادارة غردون للمديرية :

لم يجد غردون عند وصوله فى مديرية خط الاستواء إلا ثلاث محطات ؛ هى عندو كرو وفاتيكو فويرا ، وكان عليه أن يعمل على تدعيم سلطة مصر ، ويمدها إلى منطقة البحيرات . ولقد زوده الخديو بأركان حرب له قيمة كبيرة ، لمساعدته على القيام بمهمته على أحسن وجه ، فوضع تحت أمرته البكباشى شاليه لونج الأمريكى ، وابراهيم فوزى المهندس ، والملازم حسن واصف من المصريين ، ورمولو جيسى الايطالى ، والمهندس ا. لبنان الفرنسى ، وغيرهم من المهندسين والضباط الانجليز .

بدأ غردون عمله بأن نقل عاصمة مديرية خط الاستواء من عندو كرو إلى لادو فى عام ١٨٧٤ وقام شاليه لونج فى ١٩ من يوليو من نفس العام بتوقيع معاهدة مع متيسا ملك أوغندة اعترف بها هذا الأخير بحماية مصر عليه ، وبعد

(١) حطاب من بيكر - المرجع السابق - ص ٢٧٠ - ٢٧١ .

إحتلال مازندى عاصمة كباريجا ملك الاونيورو « أرسل غردون وحدة من الجنود لاحتلال ماجونجو الواقعة على النهاية الغربية لاقليم كباريجا ، والمطلة على بحيرة البرت ، وبعد أن أقام خمسة أيام فى فويرا أتجه صوب الجنوب ، حيث أقام الى مرولى ، وأنشأ محطة تقع على شاطىء بحيرة فيكتوريا »[1] .

تلك هى الفترة التى اقترح فيها غردون على الخديو ارسال ١٥٠ رجل فى إحدى البواخر الى خليج ممبسة ، الذى يقع على بعد ٢٥٠ ميلا إلى الشمال من زنزبار ، وذلك لاقامة محطة هناك ، ولكى يتمكن منها من أن يتقدم صوب متيسا . وكانت نية غردون متجهة فى حالة قبول الخديو لهذه الخطة إلى أن يقيم قاعدته لمديرية خط الاستواء فى ممبسة ، يترك بذلك الخرطوم وكل مصاعب البواخر فى المواصلات معها على النيل . وهكذا « سيصبح وسط افريقية مفتوحا بشكل فعلى أحسن ، خصوصا إذ علمنا أن أكثر تلك الأراضى قيمة هى تلك المنطقة المرتفعة القريبة من متيسا . وكان الخديو قد فكر فى هذا المشروع منذ سنة ١٨٧١ وبدعوى حاجته للحصول على قاعدة يرسل منها المدد إلى السير صامويل بيكر فى خط الاستواء . فأمر شاليه لونج – بعد أن وقع فى ١٩ من يوليو سنة ١٨٧٤ على معاهدة الحماية مع ملك أوغندة – بأن يعود إلى مصر لكى يجهز الحملة المتفق عليها بين الخديو وغردون . وسافرت هذه الحملة من السويس فى يوم ١٩ سبتمبر سنة ١٨٧٥ ومعها شاليه لونج ، الذى كان عليه ان يقود القوات البرية ويسير بها صوب الغرب لمقابلة غردون . ولقد احتلت القوات المصرية براوه وقسمايو . ولكن المشروعات المصرية اصطدمت فى ذلك الوقت بالسياسة البريطانية ، فأهمل غردون التعليمات الصادرة اليه بضرورة التعاون مع هذه الحملة فى شرق افريقية . وجاءت السنة التالية وغردون لايزال يعمل على نقل أجزاء البواخر فى منطقة شلالات فوله إلى بحيرة البرت . وكان الخديو قد عمل على تنفيذ خطته وخطة غردون نفسه ، ولكن تدخل السلطات البريطانية ضد المشروع المصرى جعل غردون يكتب

(١) SABRY, M. le soudan Egyptien. 1821-1898. Le Caire, 1947, p.43. Note. 2.

إلى لندن أنه قد صرف النظر عن فكرة الذهاب إلى ساحل البحر الأحمر ، وإدعى أن الخديو لم يستمع الى نصيحته ، وأنه قد أرسل الحملة الى مصب نهر الجوبا لا إلى خليج فورموزا ، وأن المواصلات كانت صعبة بين هذا الجزء الأخير من الساحل وهضبة البحيرات ، وذكر أن الحملة ستنتظره طويلا ، إذ أنه – أى غردون – لن يقدم على تنفيذ هذه المهمة « بالجنود البائسة وغير المنظمة »[1] الموضوعة تحت إمرته .

وعلى أى حال فإن غردون كان يرعى دائما المصالح البريطانية ، وقد إزداد قلقه بعد أن رأى متيسا يتنازل بالفعل عن إستقلاله ، ويمنح لمصر السيادة على بلاده . وكان غردون قد كلف الضابط المصرى نويرا أغا بالذهاب إلى أوغندة وإقامة محطتين هناك إحداهما فى أوروندوجانى Urondogani على الحدود الشمالية لبلاد متيسا ، والثانية فى كوستيزا Costıza على بحيرة فيكتوريا . وكان على نوير أغا أن يستفسر من متيسا عما إذا كان يرغب فى إقامة حامية مصرية فى أوروندوجانى وفى حالة رفضه كان على الضابط المصرى أن يذهب إلى نيام ينجو ، Niamyongo وكانت هذه المحطة الأخيرة تدخل فى أراضى كباريجا ، وأصبحت تابعة لمصر بعد احتلال قواتها لمرولى[2] . ولم يعارض ميتسا أية معارضة فى المشروع ، ورحب بممثل الخديو وبالقوات المصرية ، لا فى أوروندوجانى وحدها ، بل وفى روباجا Rubaga نفسها ، وهى العاصمة ، وكان غردون قد ترك فى أثناء هذه الفترة مرولى فى ٢٤ يناير سنة ١٨٧٦ بدعوى استكشاف النيل من دوفيلة الى منطقة البحيرات ، فاستلم خطابا من نوير أغا يشرح له فيه أنه قد أقام حامية مصرية فى روباجا ، عاصمة ميتسا ، الواقعة على بحيرة فيكتوريا ، حسب طلب هذا الملك[3] فظهر قلق غردون ،

(1) SABRY, M. L'Empire Egyptien sous Ismail et l'ingérance Anglo-française. Paris, 1933. pp. 488-489.

(2) HILL, G. B.; Colonel Gordon in Central Africa. London, 1884. p. 180.

(3) ALLEN, B. M.; Gordon and the Sudan. London, 1931. p. 73.

وحمل متيسا مسئولية ذلك « الخطأ » الناتج عن ترك الحامية المصرية فى عاصمته ، وذكر أنه كان يرغب فى أن يظل متيسا مستقلا ، وهذا هو السبب الذى كان قد اختار من أجله طريق النيل – أورونديوجانى وكوستيزا (شلالات ريبون) ، أما وقد قبل متيسا وجود حامية فى العاصمة فان عددا بسيطا من بين رجالها يستطيعون المحافظة على تلك الاماكن ، خصوصا وأن غردون كان يفكر فى القاء القبض على متيسا ، إذا قام بأى نشاط بعد أن خسر إستقلاله الفعلى[1] .

ثم قرر غردون بعد بضعة أشهر إخلاء أوغندة بدعوى أن الجنود المصريين كانوا فى مركز حرج ، وأن إجابة رغبة متيسا ستكون سياسة خاطئة[2] فاخليت البلاد فى يوم ٩ سبتمبر ، ولما كانت مهمة غردون فى مديرية خط الاستواء قد قاربت على الانتهاء ، فانه عاد إلى مصر وإلى لندن ، تاركا الحرية التامة للانجليز ، لكى يعملوا من شرق افريقية متجهين صوب هضبة البحيرات وشهدت السنة التالية إنشاء شركة شرق إفريقية الامبراطورية البريطانية ، لاستغلال الأراضى الواقعة بين زنزبار وهضبة البحيرات .

(١) خطاب غردون من ماجونجو فى ٢ من أغسطس سنة ١٨٧٦ – انظر .
HILL, G. B.; Colonel Gordon in Central Africa. London. 1884.
(٢) SABRY, M.; le Soudan Egyptien, 1821-1898. Le Cairfe, 1947. p43

الباب الثانى

القواعد والمراكز الاستعمارية

الفصل الخامس

التنافس الانجليزى – الفرنسى

كانت بريطانيا تنظر الى نمو وازدهار الدولة المصرية الافريقية بمنتهى الحذر ، وتخشى منها ومن توسعها . خاصة وأنها كانت تعمل فى مجال عربى إفريقى يمكنها أن تستند إليه وإلى شعوبه لانشاء دولة قوية ، وكانت هذه الدولة تقع فى مركز متوسط يتحكم فى طرق المواصلات العالمية بين الشرق والغرب ، وكان النظام الاقتصادى الذى أنشأته مصر يتعارض مع المصالح الاقتصادية والتجارية البريطانية وتلك المصالح التى قامت على أساس حرية التجارة والباب المفتوح والمساومة للحصول على أكبر ربح ممكن من الوطنيين .

وخشيت بريطانيا من إمتداد النفوذ المصرى وخاصة بعد أن أمتد إلى جزيرة العرب وتهديد بالوصول إلى الخليج العربى ، أى إلى مياه الهند . وكانت انجلترا ترقب بحذر نمو قوة عربية اسلامية فى ذلك الوقت فى كل من شرق افريقية – مكان زنزبار الحالية – ومسقط ، وذلك مع السلطان سعيد الذى سيطر على الجزء الجنوبى من البحر العربى علاوة على شرق افريقية ، فعملت على انشاء قاعدة متوسطة لها فى المنطقة ، تسمح لها بفرض كلمتها على كل من مصر وسلطنة مسقط وعمان ، وتتحكم منها فى اليمن . وكانت أصلح نقطة لذلك هى عدن . ولكن هل تسمح فرنسا بزيادة النفوذ البريطانى فى هذه المنطقة دون أن تتحرك ؟ وما هى امكانياتها للحركة ؟ .

(١) – فرنسا واستيلاء بريطانيا على عدن :

خشيت فرنسا من زيادة النشاط البريطانى فى المحيط الهندى وخليج عدن وعند مداخل البحر الاحمر الجنوبية ، وامكان تأثير مثل هذا النشاط على مستقبل هذا الجزء الهام من العالم ، وامكانية توسع البريطانيين فى مناطق شرق افريقية أو الصومال أو الحبشة ، وتأثير ذلك على وادى النيل وعلى مصر . فبدأت فرنسا تهتم بدراسة الموقف منذ الثلاثينات ، فى هذا الجزء لتقدير مدى الخطر البريطانى .

وقامت عدة حملات استكشافية علمية بتنوير الحكام وتعريفهم بسواحل البحر الأحمر ، وأشارت إلى ضرورة عدم ترك الدول الأخرى تسبق فرنسا فى احتلالها لتلك المناطق . وبعد محاولات كومب Combes وتاميزيه Tamiser سنة ١٨٣٥ – ١٨٣٧ قامت حملات فرية Ferret وجالينيه Gallinier وروجية Roger سنة ١٨٣٩ – ١٨٤١ بالابلاغ عن سرعة نجاح الانجليز فى تلك البلاد . ولم تكن هده المحاولات الخاصة – مثلها فى ذلك مثل محاولات الاخوين انطوان وأرمان دابادى Armand d'Abbadie ، Antoinet سنة ١٨٢٦ وماتلاها – إلا مقدمة وتمهيداً لارسال البعثة الرسمية الفرنسية برآسة الكابتن دى فوسيه Desfossés سنة ١٨٤٦ .[1]

ولقد أصيبت هده البعثات والحملات فى أول أمرها بفشل تام . وكتب فرية الملازم أركان حرب ، والذى كان قد حصل من حكومته على تصريح بالالتحاق بحملة كومب ، كتب عن هدا الاخير : « لقد فشل فى زيلع ، وقد استحال عليه كذلك أن يكون منشأة فرنسية فى مصوع ، ذلك أن محافظة تلك الميناء عارضت محاولته بشدة وذلك لأنها لم تكن قد استلمت أى تعليمات من

(1) MARTINEAU, Alfred; La Cote des Somalis. Paris, plon, 1931. p.581.

والى مصر »[1] .

ولكن فرية لم يتقاعس فى نصح حكومته بأن تسرع فى أن تطلب من محمد على تنازلا عن مصوع ، وكان يعتقد شخصيا فى سهولة الحصول على هذا التنازل ، لأن جمارك تلك الميناء لم تكن تحصل سوى ١٨٠,٠٠٠ فرنك ولم يكن يصل إلى خزانة الحكومة منها سوى ٥٠,٠٠٠ فرنك .[2]

ووصلت انباء سيئة من الحبشة ، ذلك أن أوبيه Oubié ملك تجرة كان قد طرد الاخوين دابادى من بلاده مانعا اياهم من الذهاب إلى غوندار . أما الطبيبين ديون Dillon وبتى Petit مبعوثا متحف التاريخ الطبيعى بباريس فان ملك تجرة احتفظ بهما كرهائن لحين حضور القبودان ليفيبور Lefebure الذى أصبح مستكشف تجرة الأول فى السنوات التالية . ولكن الملك أحس مقابلة ذلك الضابط البحرى فيما بعد ، ووعد فرنسا فى عام ١٨٤٠ بأن يتنازل لها عن ميناء حنفيلة .[3]

ولم يكن ذلك آخر مصدر لمتاعب الفرنسيين ، ذلك أن المنافسة الانجليزية كانت تهدد المصالح الفرنسية فى تلك الجهات ، خصوصا بعد استيلاء انجلترا على عدن ، واقامتها لقاعدتها البحرية فيها . واستولت حكومة الهند على عدن فى ١٦ من يناير سنة ١٨٣٩ وتحولت تلك الرأس الصغيرة وصخورها الفاحلة بسرعة الى مدينة مهمة حصينة وتزدهر فيها التجارة ، كما اصبحت قاعدة مهمة للتوسع فى الاقليم المجاور . فقد استولى الانجليز منذ سنة ١٨٤٠ على جزر باب Bab وايفات Eivat وكانت الاولى تتحكم فى مدخل قبة الخراب التى كان من المتوقع ان تزداد اهميتها ، أما الثانية فكانت تتحكم فى مدخل ميناء زيلع . كما

---

(١) تقرير الملازم اركان حرب فرية فى ١٨٤١/١/٦ ارشيفات وزارة المستعمرات الفرنسية .

(٢) الوثيقة السابقة .

(٣) Rapport sur les droits de la francà la cote orientale d'Afrique, Mer Rouge et Golfe d'Aden. Paris, 1883. P.6, F.O.M. 1014.

قام الانجليز بالسيطرة على ارخبيل موسى ، الذى يتكزن من ثلاث جزر كبيرة نسبيا وخمسة صغيرة . وكانت كل هذه الجزر تفتقر إلى المياه الصالحة للشرب ولكنها كانت مرسى جيدا ، وكان موقعها داخل خليج تاجورة يجعل منها نقطا استراتيجية فى غاية الاهمية ، لانها كانت تتحكم فعلا فى بداية طريق القوافل الذى يسير مع وادى الحواش من الساحل الى داخل البلاد الحبشية عبر بلاد الدناقل . وقد إستولى الانجليز على ذلك الارخبيل نتيجة لمعاهدة ٣١ من أغسطس سنة ١٨٤١ التى وقعها محمد بن محمد سلطان تاجورة مع الكابتن مورسبى Moresby . ولكن الانجليز لم يقوموا باحتلال تلك الجزر فعليا ، ولم يرسلوا اليها أى حامية عسكرية ، بل تركوها خالية قاحلة ،[1] واقتصروا على الاحتفاظ بحقوقهم عليها .

ولقد اصر فريه فى تقريره بصورة خاصة على أهمية نشاط الانجليز فى تلك الجهات ، ذلك النشاط الذى لم يكن خافيا على أحد ، فكتب يقول : « إن الانجليز لن يتراجعوا امام أى تضحيات ، ولن يهملوا أى شيء فى سبيل اقامتهم على ضفتى البحر الاحمر .. وتشير الأنباء التى وردت أخيراً إلى أنهم قد دفعوا مبلغ ١٠٤,٠٠٠ فرنك سنويا إلى الشريف حسين ، حاكم اليمن ، حتى يحصلوا على حق التجارة على طول الساحل الجنوبى لبلاد العرب ، وان علمهم يخفق منذ ايام على زيلع وعلى تاجورة التى تكاد تقع على مدخل مضيق باب المندب ، وقد ذهبوا الى حنفيلة ومصوع لكى يشتروا هاتين المينائين أو يمنعوا الفرنسيين من الاقامة فيهما » .[2]

وأكثر من ذلك فان حكومة بمباى قد أرسلت الكابتن وليام كورنواليس هاريس William Cornwalis Harris مزودا بسلطات لعقد معاهدة صداقة وتجارة باسم الملكة فكتوريا مع سهلا سيلاسى ملك شوا والجالا . وكتبت

(١) الوثيقة السابقة . ص ١٧ – ١٨ .

(٢) تقرير الملازم اركان حرب أ . فريه فى ٦ يناير سنة ١٨٤١
انظر ارشيفات وزارة المستعمرات الفرنسية F.O.M. 110471.

هذه المعاهدة وامضيت فى انجولولا – عاصمة مملكة شوا – فى ١٦ من نوفمبر سنة ١٨٤١ . وحددت المادة الخامسة منها ان سهلا سيلاسى وخلفاءه لن يفرضوا ضرائب أو رسوم أكثر من ٥٪ من قيمة البضائع ، على كل التجارة الانجليزية التى تستورد فى بلادهم ، أو التى تمر عبر بلادهم . وحددت المادة التالية من هذه المعاهدة طريقة تثمين قيمة تلك البضائع ودفع الرسوم اما نقدا أو عينا حسب رغبة التجار . وقد تعهد كل من سهلا سيلاسى وفيكتوريا بأن يبذلوا كل ما فى وسعهم لكى تبقى طرق التجارة مفتوحة ، ولكى يؤمنوا المواصلات بين ساحل البحر الاحمر وبلاد الحبشة ، وبأن يحافظوا على سلامة التجار وبضائعهم واموالهم . وأخيرا فان حكومة الحبشة قد تعهدت بالا تقيم اية عقبات امام المسافرين الانجليز ، سواء من كان يرغب منهم فى الاقامة فى الحبشة ، أو من كان يرغب فى مواصلة السفر فيما وراء حدود تلك البلاد .[1]

(٢) – بعثة روشيه ديريكور :

ولم يقف الفرنسيون مكتوفى الأيدى فى أثناء تلك الفترة امام النشاط الانجليزى . ففى عام ١٨٣٩ قام العالم الفرنسى روشيه ديريكور Rochet d'Héricourt بالسفر الى تاجورة وبدأ منها سيره إلى شوا حيث وصل بعد ثلاثة أشهر . ولقد حظى بصداقة الملك سهلا سيلاسى الذى أرسل معه بضعة هدايا إلى لوى فيليب . ولما كانت نتائج هذه الرحلة مشجعة فانه قد عاد مرة اخرى فى عام ١٨٤٢[2] وحصل على توقيع الملك على معاهدة سياسية وتجارية ، أعطت لفرنسا مزايا خاصة فى تلك البلاد الافريقية . ويمكننا إعتبار هذه المعاهدة « كشهادة هامة تثبت ميل سهلا سيلاسى إلى فرنسا »[3] رغم انها لم

(١) انظر نسخة مترجمة من تلك المعاهدة . ارشيفات وزارة المستعمرات الفرنسية F.O.M. 1014/1.

(٢) DESCHAMPS, Hubert, Cote des Somalis; Paris, 1948. P. 42.

(٣) وزير الزراعة إلى وزير البحرية والمستعمرات باريس فى ١٣ من مايو سنة ١٨٤٦ انظر ارشيفات وزارة المستعمرات الفرنسية F.O.M. 1041./1

تعط لهذه الدولة الأخيرة جميع الضمانات التى كانت ترغب فى الحصول عليها . وعلى أى حال فان هذه المعاهدة لم تطبق ولم تنفذ ، إذ أن التجار الفرنسيين لم يحضروا إلى الحبشة .

ولقد ظلت مذكرات روشيه ديريكور تعتبر لمدة طويلة أحسن مصدر عن تلك المناطق التى اجتازها . وإن « التأملات السياسية والتجارية فى مملكة شوا وجنوب الحبشة » – وهو اسم مذكراته – لتظهر اهتمام ذلك المستكشف الفرنسى بشرق افريقية . وكان يرى أن بلاد شوا تهم الفرنسية لأسباب ثلاث : حضارية وتجارية وسياسية . فشرح ان انجلترا كانت تهتم اهتماما جديا بحضارة وسط افريقية ، وأنفقت أموالا طائلة على تجهيز حملة النيجر ، رغم شعورهم بالعقبات الكاداء وبالمخاطر التى قد تتعرض لها تلك الحملة . وأراد روشيه ديريكور أن يقنع حكومة بلاده بأنها تستطيع ادخال الحضارة فى الجهة المقابلة من افريقية الاستوائية ، ولكن بنفقات أقل ، وبضمان أكثر للنجاح من التجربة الانجليزية .

ولم يكن من المستطاع لغير التجارة أن تعطى للحبشة تلك النتائج المادية للحضارة – تلك النتائج التى كانت تزيد من قوة الشعوب ، وترقى من وسائل معيشتها الاجتماعية .

وظهرت المزايا التجارية لبلاد شوا من عاملين : الأول هو أن أسواق شوا التى كانت تتألف من أكثر من مليون من المستهلكين وممتلئة بمنتجات محلية ثمينة كانت أسواقا جديدة لم يسبق لأحد استغلالها ، ولن يجد التاجر الاوربى فيها أية منافسة ، والثانى هو أن ملك شوا كانت له ممتلكات شخصية واسعة ، وثروة تقدر بثلاثين مليون فرنك على الأقل ، ولم يكن هذا الملك يستخدم هذه الثروة ، وكان يرغب فى إنشاء علاقات تجارية مع أوربا ، وفى تشجيع إقامة وتدعيم تلك العلاقات بكل ما لديه من مال أو سلطة .

فكان فى إستطاعة فرنسا اذاً أن تجنى أرباحا طائلة من تجارتها مع الحبشة ، تلك التجارة التى كانت مركزا لجزء كبير من ثروات القارة الافريقية ، ويمكن للسياسة الفرنسية أن تنجح بسرعة نتيجة لاقامة علاقات مستمرة مع الحبشة . وستغرس هذه العلاقات النفوذ الفرنسى فى تلك البلاد . كان فى استطاعة الحبشة ، نظرا لموقعها الجغرافى ، أن تلعب دورا هاما فى الشئون الافريقية ، فكانت حدودها الشمالية متاخمة لاقليم سنار الذى هو امتداد للدولة المصرية . وكان من الصعب على سكان وادى النيل أن يقوموا بغزو الحبشة نظراً لوجود حائل طبيعى من الجبال أمامهم ولكن الأراضى المصرية لم تكن تحظى بمثل هذه الحصانة ، ولم يكن من السهل إيقاف جيوش الاحباش إذا ما قررت النزول من جبالها لغزو الوادى . وذكر روشيه ديريكور أن شعب مصر شعب ضعيف بائس ، لا يستطيع مقاومة جحافل الأحباش الذين يمتازون بصلابة عودهم وبحبهم للحرب من أجل الحرب . وكان يسعى من وراء ذلك إلى إقناع حكومة بلاده بطبيعة الحال بمزايا ذلك الفرس الذى اختاره لها لكى تلعب عليه ضد مصر . وكان يعتقد أن نداءا واحدا من أحد الغزاة الاحباش يكفى لتعبئة كل الحبشة ، ويكفى لجعلها تزحف على مصر « مجددة بذلك غزوات الهكسوس » ، واخيرا فانه ذكر صراحة أهمية الحبشة فى السيطرة على شئون مصر وشئون وادى النيل فقال « يكفينا أن نعرف فوق ذلك أن الحبشة تتحكم فى منابع النيل ، وفى جزء هام من مجرى ذلك النهر ، لكى نجزم بالاعتقاد بأن مصيريهما سيؤثران فى يوم من الايام على مستقبل مصر . ولما كانت هذه الدولة الاخيرة تحتل مكانا كبيرا فى الشئون السياسية الأوربية ، فمن الواضح ان استعداد احدى الدول العظمى لاقامة نفوذها وبسطه على الحبشة يعتبر مسألة كبيرة الأهمية » .[1]

وعلاوة على ذلك فان من يتحكم فى مملكة شوا سيتحكم فى كل الحبشة ،

---

(1) Considérations politiques et commerciales sur le Royaume de Choa, Abyssinie méridionale, par Charles François Xavier Rocher d'Héricourt, Le 17 Juin, 1842. F.O.M. 1014/1.

إذ ان بلاد شوا كانت منذ أقدم العصور أكثر بلاد الحبشة تقدما وحضارة . وكانت تعتبر الاقليم الوحيد فى الحبشة الذى يتمتع بحكومة منظمة ، ويرى ازدياد قوته بطريقة مضطردة . وكان سكانه من الاحباش والجالا مغرمين بالحرب والقتال . كانوا من الفرسان الممتازين ، وكانت الحراب هى سلاحهم المفضل ، فكانوا يستخدمونه بمهارة ورشاقة . وكانوا يحبون القتال ، حتى أنه كان يكفى لاى ملك أن يعلن قراره بتجريد حملة ما ، لكى يجتمع حوله من ٣٠ إلى ٤٠ الف من المقاتلين ، مسلحين ومجهزين ، ويتكفلون فوق ذلك باطعام أنفسهم . كان فى استطاعة ملك شوا أيضا أن ينادى للحرب وأن يجمع مائة الف مقاتل ، مستعدين للسير وراءه حسبما يرغب ، وحسبما يملى طموحه . كان ملك شوا إذن – وهو قائد تلك القوة العسكرية الهائلة والمخلصة له – يعتبر بدون شك أقوى سيد ورئيس فى كل البلاد الحبشية . وكانت قوة العوامل الشخصية تساعده كثيراً وتتنبىء له بتوحيد الحبشة تحت سلطته .

وهكذا نرى ان إقامة علاقات متينة ومتصلة مع ملك شوا كانت مهمة لفرنسا من النواحى الحضارية والتجارية والسياسية .

ولكن ما هو أساس هذه العلاقات ؟ كان جواب روشيه ديريكور بسيطا : أما فيما يخص الملك سهلا سيلاسى فهى رغبته فى مراعاة مصالحه الشخصية التى لا يستطيع أى إنسان أن يعرفها ويقدرها خيراً منه ، وأما فيما يخص فرنسا فتتلخص فى موقف كريم يؤكد للملك أن إزدياد قوته وثروته مرتبط باقامة علاقات ودية مع تلك الدولة العظمى . وكان روشيه ديريكور يرغب فى أن يقدم إلى سهلا سيلاسى – فى رحلته القادمة إلى شوا – عينات من المنتجات الفرنسية كدليل على المزايا التى سيحصل عليها من إقامة علاقات ثابتة مع فرنسا . وكان قد وعد الملك بالعودة إلى بلاده ، وكان يرغب فى أن يرسل اليه بعض الاسلحة من البنادق والمسدسات ، وخصوصا مدفعين صغيرين ، حتى يتأكد له النصر على شعوب الجبالا التى كانت تسكن إلى الجنوب وإلى الغرب من مملكته ، والتى كان يحاربها سنويا لاخضاعها له ، وإجبارها على اعتناق

المسيحية وللعمل على إستغلال مواردها الطبيعية .

وكان أساس التجارة بين بلاد شوا والبلاد المحيطة بها هو عبارة عن شبكة من المواصلات تقوم بها بعض القوافل الصغيرة . وكان أهم طرقها وأكثرها استعمالا هو الطريق الذى يربطها بهرر ، تلك المدينة الاسلامية التى تقع بين بلاد الحبشة والبحر . وكانت هرر هى طريق منتجات الحبشة الجنوبية إلى ميناء بربرة ، مركز تصدير تلك المنتجات من القارة الافريقية . وكان شعب هرر بدون منازع هو أشد شعوب شرق افريقية نشاطا ، وخصوصا فى التجارة ، ويمكننا القول بأنه هو الدى خلق التجارة فى ذلك الركن الافريقى . وكان هؤلاء التجار يتوغلون فى داخل القارة ، وكانوا يتكلمون لغات الاهالى . ولكن روشيه ديريكور لم يكن يعتقد فى إمكانيته إقامة تجارة هامة مع الحبشة الجنوبية فى ذلك الوقت . كان من الضرورى لوصول التجارة الحبشية إلى البحر أن تمر فى بلاد قاحلة تسكنها قبائل تعادى كل منها الاخرى ، ولا تتشابه إلا فى حبها للسلب والنهب . وكانت قوافل هرر تتغلب على تلك الأخطار بدفعها لاتاوات باهظة إلى تلك القبائل . ولكن وسائلها المادية لم تكن تكفى لازدهار تجارة شوا بدرجة لائقة بها وعلى أى حال فان قوافل هرر كانت تقوم – بعد شرائها لمنتجات جنوب الحبشة – بنقلها إلى زيلع وبربره على المحيط الهندى . وكانت إقامة منشأة تجارية فى كل من هاتين المدينتين – وخصوصا فى بربره – تبشر بعقد صفقات ناجحة .

وصف لنا روشيه ديريكور هذين الميناءين وشرح اهميتهما التجارية والبحرية ، كما وصف حالتهما العسكرية الدفاعية . أما زيلع فكانت مدينة صغيرة مزدحمة بالسكان وتمتاز بحسن مبانيها ، ولم يكن بها إلا أربع مدافع فى حالة سيئة ، اثنين منهما مخصصين لحماية الميناء ، والاثنين الآخرين منصوبين إلى غرب المدينة لارهاب بدو الاقاليم ومنعهم من الاغارة عليها . وكان فى زيلع ميناءين : أحدهما أمام المدينة مباشرة وخاص بالقوارب ، أما الثانى فكان على بعد عشرة دقائق منه ، وكان يسمح لثمان أو لتسع سفن من حمولة ٣٠٠ أو

٤٠٠ طن بأن تحتمى فيه من الزوابع . ولم تكن حامية المدينة تتألف إلا من خمسين بدوى مسلحين ببنادق « بفتيل » وكان سوق المدينة مفتوحا فى جميع الايام ويوجد به البن والصمغ العربى والجلود نتيجة للصلات التجارية مع هرر . أما بربرة فكانت تتألف من ٢,٥٠٠ إلى ٣,٠٠٠ كوخ ، وكانت تبقى شبه مهجورة بعد موسم التجارة الذى يعقد بها من شهر اكتوبر الى شهر فبراير من كل عام . وفى أثناء هذا الموسم كانت بربرة مركزا تجاريا هاما ، إذ أنها كانت تستقبل من عشرة إلى اثنى عشر سفينة كبيرة من الهند ، وكان يدخل ميناءها أو يخرج منه يوميا ما يقرب من عشر سفن صغيرة محملة بالبضائع .(١)

لم يقرر أمير البحر ووزير البحرية الفرنسية أمر أرسال حملة استكشاف إلى الحبشة إلا فى عام ١٨٤٤ . وكلف بها القبودان روما ديفوسيه(٢) قائد محطة البربون ومدغشقر البحرية فى ذلك الوقت . أما جيزو ، وزير الخارجية ، فأنه أوصى من ناحيته بأن يقوم هذا الضابط بدراسة سياسية وتجارية فى نفس الوقت ، وأن يهتم بالناحية التجارية بشكل خاص ، لأنه كان يعتقد أن توسع فرنسا فى الحبشة سيأخذ فى غالب الأمر – إن لم يكن فى مجموعة – شكل التبادل التجارى ، فى حالة ما اذا كانت العوامل تسمح أصلا بقيام مثل هذا التبادل . وأما عن المفاوضات الرسمية مع تلك البلاد فان جيزو لم يرا أى داع لفتحها فى ذلك الوقت ، وأضاف أن ما لديه من تقارير عن رؤساء وأمراء الحبشة لم يكن ليشجعه على الاعتقاد فى سلامة أو متانة أى إتفاق قد تقوم فرنسا بعقده معهم(٣).

---

(1) Considérations politiques et commerciale sur le Royaume de Choa, Abyssinie méridionale, Par Charles François Xavier Rochet d,hericourt, le 17 Juin 1842. F.O.M. 1014/1.

(2) Le Capitaine de Vaisseau Romain Desfossés (٢)

(٣) جيرو وزير الخارجية العرسية إلى وزير البحرية فى يوم ٦ من يونيو سنة ١٨٤٤ – انظر ارشيفات وزارة المستعمرات الفرنسية . F.O.M. 1014/1.

وكان وزير الزراعة والتجارة يرغب فى تحقيق مشروع بعثة ديفوسيه وخصوصا فيما كانت هذه البعثة تهدف إليه من القيام بدراسة المصالح التجارية إلى جانب دراستها للمصالح السياسية والبحرية . وكان يرغب فى أن يقوم هذا الضابط بدراسة التجارة فى البحر الأحمر نفسه ، رغم اتساع نطاق هذا المجال . وكان يريد أن يعرف المزايا التى يمكن لمصوع أن تمنحها للتجارة مع الحبشة ، خصوصا وأن ميناءها كان أكبر ميناء فى البحر الأحمر ، وكان ملتقى طرق القوافل الكبرى ، وكانت له علاقات مستمرة مع جدة ومخا وسواكن وبمباى . وكانت هناك ثلاثة طرق مفتوحة للتجارة مع الحبشة : طريق سنار وطريق تاجورة وطريق مصوع . أحقيقة أن هذا الطريق الأخير كان أكثرها أمنا وأشدها حركة ؟ أما تاجورة فكانت أقل أهمية ، وكانت تعتبر ميناء بلاد عدل « الدناقل » . وكانت الاخبار قد سرت بأن الانجليز قد اشتروها ، ولكن الظاهر أن مجهوداتهم لم تكن قد أثمرت فى هدا السبيل . وكان على روما ديفوسيه إذاً أن يتحقق من الأمور ، خصوصا وأن وزير التجارة والصناعة كان يرغب فى الحصول علاوة على ذلك على استعلامات دقيقة عن حالة المنشآت البريطانية فى عدن وأخيراً فانه كان يرغب فى الحصول على معلومات عن جزر دهلك المشهورة بصيد وتجارة اللؤلؤ ، وعن زيلع وبربرة وخليج حنفيلة التى كانت هناك محادثات خاصة بالتنازل عنه للحكومة الفرنسية وكان لفيبر Lefebvre قد قدم مشروعا عن التجارة مع الحبشة ، ونصح باتخاذ مصوع قاعدة عامة لهذه التجارة ، ولكن مسبباته كانت جديرة بالنظر والاعتبار رغم بعد مصوع عن بلاد شوا ، ورغم أن هدا البعد كان سببا فى الاعتراض على هذا المشروع الذى كانت له وجاهته . وأخيرا فان وزير الزراعة والتجارة كان يهتم قبل كل شيء باختيار إحدى هذه الموانى لكى تكون قاعدة تجارية مع بلاد الحبشة . ولم تقم فرنسا فى حقيقة الأمر فى خلال هذه الفترة إلا ببعض الدراسات عن البلاد المحيطة بالبحر الأحمر وخليج عدن .

(٣) – زولا ومعاهدة رسل :

زاد إهتمام الحكومة الفرنسية بالسواحل الافريقية للبحر الأحمر فى عهد الامبراطورية الثانية ، امبراطورية نابليون الثالث . وكان ذلك فى عام ١٨٥٨ أى فى نفس الوقت الذى انشئت فيه وزارة الجزائر والمستعمرات . وكانت فرنسا تفكر فى ذلك الوقت فى اليوم الذى سنفتتح فيه قناة السويس وكانت قد رأت انجلترا تقيم فى جزيرة بريم سنة ١٨٥٧ وكانت ترغب أشد الرغبة فى أن تحصل على قاعدة لها فى تلك المياه . وحتى إذا فرضنا – كما يدعى البعض – أن الحكومة الفرنسية لم تكن قد عزمت على إنشاء قاعدة بحرية فى البحر الأحمر . فمما لا شك فيه انها كانت ترغب فى الحصول على أسواق للتجارة الفرنسية ، وعلى محطة للتموين أو حتى على مخزن للفحم اللازم لبواخرها فى سفرهم بين أوربا والشرق الأقصى . وعلاوة على ذلك فقد كان من السهل على فرنسا أن تنشىء علاقات ودية مع أهالى تجرة ، فى بلاد الحبشة ، خصوصا وأن جزءاً منهم كان كاثوليكيا يخضع للاسقف موسنيور جاكوبى Mgr. Jacobis ويسعى للتحالف مع فرنسا(١) .

ولم يحاول رؤساء تلك الجهات صد رغبات فرنسا ، بل كان بعضهم على العكس من ذلك يسعى لكسب ود هذه الدولة فى بلاد الحبشة وبلاد الصومال . فنجد أن تقريرا يرجع إلى عام ١٨٥٨ يذكر أن النجاشى ملك تجرة كان يطلب الحماية الفرنسية ، وان أبو بكر إبراهيم شيخ ، أو سلطان تاجورة ، كان يعرض على فرنسا أن يتنازل لها عن أراض فى رأس على وعونانو نظير مبلغ ٥٠ ألف فرنك .

إن كاتب هذا التقرير هو قبودان الفرقاطة ليجينى Le Genie أرسله من عدن بعد زيارته لبربرة وزيلع وجزر موسى وتاجورة وبريم وموخاو الحديدة وخليج

(1) Rapport sur les droits de la France à la cote orientale d'Afrique. F.O.M. 1014. p.1.

حنفيلة والحواقل وجزر دهلك ومصوع وجدة .[1] ويصور لنا هذا التقرير الحالة التى كانت تسود شرق افريقية فى ذلك الوقت ، والتى كانت تسودها بنوع خاص عند زيارة الأوربيين لها . ويذكر لنا هذا القبودان أنه رأى أبو بكر إبراهيم بمجرد وصوله الى تاجورة ، وأن هذا الشيخ قد أظهر استعداده لتقديم أى خدمة ممكنة لفرنسا . وكان أبو بكر إبراهيم هو حاكم زيلع السابق ، وكان من أكثر مشايخ المنطقة ثروة وأشدهم نفوذا وبأسا ، ولكنه فقد وظيفته نتيجة لتدخل شركة الهند الشرقية البريطانية ، واتهامها له بموالاة فرنسا . وكانت انجلترا تستخدم ضده نفس السياسة التى استخدمتها ضد كل رئيس افريقى حاول أن يقف عقبة كأداء أمام تنفيذ سياستها التوسعية ، ألا وهى إتهامه بتجارة الرقيق . وقامت انجلترا بمصادرة إحدى سفنه المحملة بالتجارة مدعية أنها كانت محملة بالرقيق ، ولم تدفع له أى تعويض عنها . وعرض أبو بكر ابراهيم الموقف على القبودان الفرنسى بمجرد وصوله إلى تاجورة ، كما شرح له المحاولات العديدة التى قام بها الانجليز لشراء ولاحتلال نقطة على الساحل الافريقى ، ومجهوداته هو لكى يمنع سلطان تاجورة من أن يوقع مع انجلترا على معاهدة ، يتعهد فيها بمحاربة تجارة الرقيق ، وأخيرا – وهو الأكبر أهمية – فأن هذا الشيخ قد أفهم القبودان الفرنسى جيدا أنه مستعد لأن يتعهد بأن يسهل لفرنسا شراء قطعة كبيرة من الأرض بالقرب من تاجورة ، فى حالة ما إذا قبلت هذه الدولة أن تمنحه حمايتها .

وكانت تاجورة تبشر بأن تصبح قاعدة ممتازة مع جنوب الحبشة . فكان موقعها الجغرافى يسمح لها بأن تصبح محطة هامة للسفن القادمة من زنجبار ولامو فى طريقها إلى عدن ، وستزداد أهميتها بعد الانتهاء من حفر قناة السويس . وكما كانت عدن والحديدة مراكز تجارة بلاد العرب والخليج الفارسى ، فان مصوع وتاجورة كانتا هما المخرجين الطبيعيين للحبشة ولبلاد

---

(1) Rapport du Capitaine de Frégate C. Méquier, Brick "Le Genie" Aden, le 16 A vril 1858. F.O.M. 1014/2.

الصومال . وإذا كان من الصعب على فرنسا أن تنافس الاحتكار الانجليزى فى عدن ، فانه كان من الضرورى عليها - كدولة تجارية ودولة عظمى فى البحر المتوسط ، ودولة اسعمارية إفريقه - أن تزيد نفوذها فى بلاد الحبشة ، خاصة وأن ميل الأهالى لفرنسا فى كل من ناحورة وتجرة كان واضحا ، نتيجة لمجهود المبشرين الكاثوليك ، ولرغبة ملك تجرة فى أن يضع نفسه تحت حماية فرنسا .

وكانت الشخصيات المحلية تؤكد سهولة الحصول على الأيدى العاملة اللازمة لهذه المحطة أو القاعدة الجديدة ، ونؤكد سهولة خلق حركة مبادلات تجارية عن طريق القوافل وأكد الاسقف جاكوبى سهولة تشغيل ألفين أو ثلاث آلاف من العمال المسيحيين ، أما أبو بكر إبراهيم فانه تعهد بتنظيم القوافل وتسييرها كل عام مع ثلاثة آلاف من العبيد . وكان من الضرورى على فرنسا أن تدفع مرتبات مغرية للعمال المسيحيين ، وإن تحافظ على التقاليد التجارية والسارية بين رجال القوافل فى تلك الجهات ، والا تتهمهم بالخيانة أو التلاعب ، وأن ندفع لهم مقدما ثلث قيمة التجارة النى سيقومون بنقلها .

ولما كان المبدأ السائد هناك هو البيع لمن يدفع أغلى ثمن ، كان على فرنسا إذا أن تسخر شيوخ ورؤساء تلك المناطق فى تنفيذ سياستها ، أى أن تشترى الرؤساء وتجعلهم يقومون شخصيا بتسخير الأهالى ، حتى بدون أجر ، ولخدمة المصالح الفرنسية . وكان هذا هو مايسميه الفرنسيون بالدعامة الخلقية أو الأدبية اللازمة لتنفيذ سياسة بلادهم ، كان على فرنسا إذا أن تشترى ولاء بعض الشخصيات مثل النجاشى ملك تجرة أو أبو بكر إبراهيم فى تاجورة أو كليهما وكان هذا هو الضمان الوحيد لنجاح فرنسا . وكان هذا النجاح سهلا إذ أن انجلترا كانت تعادى كل من هاتين الشخصيتين ، مما يدفعها إلى الارتماء إلى أحضان فرنسا .

وكان القنصل بلاودن Plawden قد إستغل عداء رئيس أساقفة الحبشة ضد النجاشى ، وكان رئيس الأساقفة يعادى سياسة التقرب من الكاثوليك ويعلن

تأييده لتيودور ملك الامهرا ، الذى كان يستعد لغزو تجرة .

أما فى بلاد الصومال فكان ممثلوا بريطانيا يبحثون عن خلق المصاعب أمام أبو بكر إبراهيم ، واستطاعوا أن يدفعوا السلطات التركية فى الحديدة إلى أن تجبره على دفع أربعة آلاف ريال غرامة باسم التلاعب فى بيع بقايا إحدى السفن وقام قبودان ليجينى Le Genie بالمطالبة بذلك المبلغ ، مدعيا أنه يخص فرنسا ولا يخص تركيا ، نظراً لأن هذه السفينة الغارقة كانت فرنسية ، ثم أودع المبلغ طرف القنصل الفرنسى فى عدن ، وطلب من حكومته أن تعيده إلى أبو بكر إبراهيم ، ذاكرا أن تأثير هذه المعاملة على الاهالى سيكون حسنا ، وذلك لرؤية فرنسا تمنع الظلم عنهم ، وتحميهم ضد الاتراك والذين يعملون بايعاز من تركيا .

وكان الفرنسيون يدعون أن السلطات البريطانية لها من الموارد ما يسمح لها بتقديم الهدايا اللازمة لتنفيذ سياستها ، ولكن قبودان ليجينى قام – بالرغم من ذلك – بتوزيع بعض قطع السلاح وبعض المال على المشايخ المحليين ، كما دعا بعض المشايخ إلى ظهر سفينته فى نزهة من احدى الموانى إلى غيرها .

وتعقد الموقف أمام النجاشى بعد زيارة تلك السفينة الفرنسية له ، وإزداد خطر الأمهرا عليه ، وأرسل بعثة إلى نابليون الثالث تحمل خطابات توصية من الاسقف جاكوبى ، وقرر الامبراطور الفرنسى أن الوقت قد أزف للتدخل ، وعهد إلى القبودان راسل Russel فى ١٣ أكتوبر سنة ١٨٥٩ بمهمة غير محددة ، وزوده بسلطات عامة فى شرق افريقية[1] .

كلفت الحكومة الفرنسية راسل باستكشاف السواحل الافريقية فى المنطقة الواقعة بين مصوع وقبة الخراب ، وبالدخول فى مفاوضات مع النجاشى . كان

(1) MARTINEAU, Alfred; la Cote des Somalis. Paris, 1931. P.580.

عليه أن يجمع المعلومات اللازمة عن المزايا السياسية والبحرية والتجارية للساحل ، وخصوصا منطقة خليج عادولى وجزيرة ديسلك وميناء عيد وأراضى رأس على وعوينو . « وكانت له سلطة التوقيع على المعاهدات ، ولكن كان عليه أن يعمل فى السر ، وأن يسافر على إحدى البواخر التجارية حتى لا يثير إنتباه الانجليز »[1] .

ووصل راسل إلى البحر الأحمر ، وزار خليج عادولى وجزيرة ديسلك ، ثم أرسل تقريره فى يوم ٢٨ من ديسمبر سنة ١٨٥٩ إلى وزارة الجزائر والمستعمرات . ذكر أن مدينة زولا كانت تقع بالقرب من خرائب مدينة عادولى القديمة ، وأن أراضيها كانت صحية وأن المياه كانت متوفرة فيها ، نظرا لوجود الآبار التى كان من الممكن إستخدام مياهها حتى فى الرى . أما من الناحية التجارية فان خليج عادولى كان مرفأ ممتازا صالحا للسفن الكبيرة ، ويمتاز بهدوء مياهه فى معظم أوقات السنة . وأما جزيرة ديسلك الواقعة بالقرب من الشاطىء فكان من السهل تحويلها إلى مركز عسكرى ممتاز ، نظرا لأن قممها المغطاه بالأشجار ، ووديانها الصالحة للزراعة ، وكثرة مياهها ، وصلاحية سواحلها لرسو السفن ، كانت تسهل الدفاع عنها .

وأوصى راسل بالاستيلاء على هذين الموقعين فى أسرع وقت ممكن ، خاصة وأن موقف النحاشى كان قد إزداد سوءا . ولم يقف راسل عند هذا الحد ، بل أنه قام – طبقا لتعليمات حكومته – بامضاء معاهدة مع ملك تجرة تضمنت تنازل الملك (الافريقى) إلى الامبراطور (الفرنسى) عن كل ذلك الجزء من بلاده الواقع بين حافة جبل جوادم ، مارا بسهل زولا ومحيطا بخليج عادولى ، حتى جزر أدوه وديسلك اللتين تدخلان فى تلك المنطقة ، وطلب حماية فرنسا على مملكته التى تمتد على شاطىء البحر الأحمر حتى زيلع ، وتعهد بأن ينفذ

(1) Rapport sur les droits de la France à la cote orientale d'Afrique F.O.M. 1014 :/p.2.

وخلفاؤه ورعاياه هذه المعاهدة ، وبألا يعطى أى صك إمتياز آخر لأى دولة أوربية دون الحصول على موافقة الامبراطور الفرنسى . وطلب أخيرا الاعتراف به كملك شرعى لبلاد الحبشة .

ولقد منحت هذه المعاهدة فرنسا حقوقا مهمة دون أن تكلفها أية نفقات . وكان النجاشى مضطرا إلى أن يضع نفسه تحت حماية فرنسا ، وأن يتنازل لها عن جزء من الساحل مع الجزر القريبة منه ، حتى تساعده هذه الدولة على الاحتفاظ بعرشه ، ولم تكن له من القوة ما يكفيه لوقف هجوم الأمهرا عليه ، خصوصا وأن شعبه كان يطيع الاسقف الأرثوذكسى الموالى لتيودور ، أكثر من طاعته له هو . فنستطيع أن نقول إذا أن النجاشى قد قبل بيع بلاده لفرنسا نظير احتفاظه بالعرش . واضطر راسل إلى الاحتفاظ بهذه المعاهدة سرية حتى يتم التصديق عليها فى باريس ، وحتى يتجنب إغضاب الانجليز . ولم يقم راسل بالاستيلاء على عادولى أو ديسك ، ولكنه أعطى النجاشى بعض قطع من المدفعية مساعدة له فى حربه ضد تيودور .

ولم يكن فى استطاعة باريس فى ذلك الوقت معاداة انجلترا صراحة ، نظرا للموقف الدولى ، ونظرا لأن سلطة النجاشى كانت مهددة . فكان على الحكومة الفرنسية أن تلتزم الحذر . ولقد إمتازت هذه الفترة بقيام الثورات والانقلابات والحروب فى كل من الحبشة وتجرة ، ولم يكن من السهل معرفة شرعية حقوق النجاشى أو تيودور حقيقة أن الوثائق المحفوظة فى الارشيفات الفرنسية تعترف إعترافا صريحا بأن النجاشى كان من سلالة أسرة أوبية Oubié التى حكمت حسب أقوال الاسقف جاكوبى على كل تجرة ، وعلى معظم مناطق الحبشة . ولقد قام نائب قنصل فرنسا فى مصوع فى خطاب له بتاريخ ٩ من أبريل سنة ١٨٦٠ بتقديم النجاشى على أنه أقوى الرؤساء الحاكمين فى الحبشة ، وأضاف أن سلطته تمد على تجرة والسمهر والولكيت والنجدة . وكان هذا الخطاب يشتمل على نداء من النجاشى الى نابليون الثالث ومؤرخ فى ٢٠ أكتوبر سنة ١٨٥٩ يعرض فيه التنازل عن جزيرة ديسك ، ويطلب إرسال

أكبر عدد من قطع المدفعية اليه ، وكذلك ارسال سفير فرنسي الى قصره . ولكن إذا كان هذا يؤكد شرعية سلطة النجاشي ، فهو لا يمنع من وجود وثائق أخرى تثبت شرعية حقوق تيودور . وأخيرا فان فرنسا لم تكن تقدر على الاختيار بين هاتين الشخصيتين ، قبل ان تتأكد من شخصية المنتصر . ولقد انتهى الأمر فعلا بقتل النجاشي وبفوز تيودور واحتفظت فرنسا بطبيعة الحال بوثائقها فى أرشيفاتها ، ولكنها لم تجرؤ على مطالبة تيودور بتنفيذها .

والحقيقة هى ان حذر فرنسا أمام ذلك التنافس بين الرئيسين الافريقيين كان يخفى تنافسا بين الدول الاوربية ، فكانت انجلترا تؤيد تيودور عن طريق بلاودن Plawden قنصلها فى غوندار ، أما المقيم السياسى فى عدن فأنه ما أن رأى راسل عائدا الى بلاده حتى أرسل الباخرة « ليدى كاننج » الى جزيرة ديسك ، وذلك لكى يمنع الفرنسيين من الاستيلاء عليها ، ولكى يحاول إغراء الأهالى على إظهار معاهدة قديمة للتنازل عن تلك الجزيرة إلى إنجلترا يرجع تاريخها الى عهد رحلة لورد فالنسيا .[1]

ولم يكن الموقف الدولى ليسمح لفرنسا بارتكاب أى شطط فى علاقاتها مع انجلترا فى ذلك الوقت ، وكانت أسباب رفض فرنسا التصديق على معاهدة راسل تعود الى الخطاب الذى كتبه وزير الخارجية الفرنسية الى الامبراطور نابليون الثالث فى ٩ من أبريل سنة ١٨٦٠ والذى ذكر فيه صراحة : « إننا لا نستطيع ان نقبل – فى هذه الظروف الدقيقة الحالية – مع ما فيها من الحرب الايطالية ورجوع نيس وسافوا الى فرنسا ، المقترحات التى عرضت علينا وأن ننفذها دون أن نتوقع إثارة مصاعب جدية من جانب انجلترا » . وعلى أى حال فان وزير البحرية والمستعمرات الفرنسية صمم فى عام ١٨٦١ على ترك السياسة التى انتهجتها وزارته فى العام السابق ، وأصدر أمره الى راسل بالعودة

(1) Rapport du Commandant de Langle, le 4-Mars, 1861. F.O.M. 1014/2.

إلى البحر الأحمر . وكان نابليون الثالث قد صمم على احتلال جزيرة ديسك لكي يقيم عليها مخزنا للفحم اللازم للبحرية الفرنسية[١] . وكان على راسل ، فى حالة ما اذا لم يقم الانجليز أو الاتراك باحتلال تلك الجزيرة ، أن ينزل بعض مشاة الاسطول اليها ، وأن يجمع الأهالى ، وأن يرفع العلم الفرنسى ، وأن يكتب محضرا بالاستيلاء عليها ، وان يختار الموقع الذى ستقام عليه محطة الفحم . ولكن هذه التعليمات لم تنفذ ، ولم تبحر الحملة أساسا من فرنسا ، كما أن الحكومة قد عهدت إلى راسل بمهمة اخرى ، فارسلته إلى المكسيك حيث مات فى سنة ١٨٦٢[٢] .

ولقد حاولت انجلترا ان تقطع خط الرجعة على فرنسا ، وأن تمنعها من الاستيلاء على جزيرة ديسك ، فلفتت نظر الباب العالى الى نشاط الفرنسيين فى البحر الاحمر وأشارت عليه بتوكيد حقوقه على زيلع ومصوع والاراضى المجاورة لمنكولو وأركيكو . ولما كان راسل قد أكد فى أحد تقاريره أن نائب أركيكو — وهو المسئول عن شئون عادولى — كان يدفع الجزية للنجاشى وليس للحاكم التركى ، فأن الباب العالى قد صمم فى عام ١٨٦٢ على ارسال ضابط تركى لاحتلال عادولى وجزيرة ديسك[٣] .

ولقد إمتازت هذه الفترة ايضا بحفظ المشروعات الخاصة بعيد وحنفيلة ، وكانت التعليمات الصادرة لراسل توجهه الى زيارة ميناء عيد ، وتذكر له ان هذا الميناء هو ملك لتاجرين فرنسيين من مرسيليا ، وأنهما قد تنازلا عنه دون مقابل للحكومة الفرنسية فى عام ١٨٥٨ . وكانت احدى شركات بوردو قد اشترت هذا الشاطىء فى سنة ١٨٤٠ بمبلغ ١٠٠,٠٠٠ فرنك من شيخين من

---

(١) تعليمات مارس سنة ١٨٦١

(2) Rappot sur les droits de la France à le cote Orientale d'Afrique F.O.M. 1014/pp. 5-6.

(3) Rapport du Lieutenant de Vaisseau Rousseaux, le 21 Juin, 1862 F.O.M. 1014/2

الاهالى ، وإدعت أنهما أصحاب البلاد . وقد بيعت هذه الاراضى مرتين قبل وصولها الى ايدى التجار المرسيليين سنة ١٨٥٧ . ولكن الحكومة الفرنسية كانت تشك فى شرعية العقد الأول المبرم فى عام ١٨٤٠ . ولقد قام جيزو نفسه بانكاره سنة ١٨٤٧ ، ولما وصل مندوبو التجار المذكورين فى سنة ١٨٥٨ بقصد الاستيلاء على الميناء منعهم الأهالى ، وأكدوا لهم أن البائعين فى سنة ١٨٤٠ لم يكونوا هم الملاك الشرعيين ، وأن الأراضى هى ملك للسلطان[1] . فتنازلت فرنسا إذا عن ادعاءاتها وادعاءات رعاياها على تلك المنطقة . كما أن الحكومة الفرنسية قد غضت النظر عن نواياها تجاه حنفيلة أمام إعتراضات الباب العالى[2] ، ولكنها نجحت فى أوبوك .

(١) وزير الخارجية الفرنسية إلى وزير البحرية والمستعمرات فى ٣١ من ديسمبر سنة ١٨٥٨ .

(2) Rapport du Commandant Fluriot de Langle, le 6 Janvier, 1862. F.O.M. 1014/2.

فرنسا وشراء أوبوك

ترتبط عملية شراء أوبوك اسماء لامبرت Lambert ودى لانجل de Langle ودنى احمد ابو بكر وشيفر Schefer . كان هنرى لامبرت يقيم فى عدن منذ سنة ١٨٥٥ واشترك مع أخيه فى تشغيل العمال اللازمين لانشاء خط ملاحة بين عدن وجزيرة موريس ، ثم عينته الحكومة الفرنسية بعد عامين نائبا قنصليا لها فى عدن . وكان قد ساعد أبو بكر ابراهيم ، شيخ تاجورة ، مساعدة مالية ، مما دفع هذا الاخير إلى ان يعرض عليه ان يتنازل لفرنسا عن جزء من الشاطىء الافريقى .

(١) – شراء أوبوك :

نشب خلاف آخر بين لامبرت وحاكم زيلع بسبب تدخل هذا النائب القنصلى فى قضية رفعها فى حديده ، وانتهى بخسران هذا الحاكم لتلك القضية ، وتسبب فى أن عمل هذا الحاكم على قتله ، وهو على ظهر سفينته بالقرب من جزيرة موسى فى ٤ من يونيو سنة ١٨٥٩ .[1] وارسلت الحكومة الفرنسية سفينة حربية للتحقيق ولطلب التعويض . وكان هذا هو ما أرشد حكومة باريس الى المفاوضات التى قام بها لامبرت ، والتى قد تكون قد ساعدت على قتله . ولم يعد القبودان فليريودى لانجل قائد « السوم » La Somme من تلك المياه بنتيجة التحقيق ومحاولة العثور على القتلة فقط ، بل إنه قدم دراسات وملاحظات أكدت لحكومة فرنسا أهمية إنشاء مستعمرة أو حتى محطة بحرية على الساحل الشرقى لافريقية . كما أنه أرفق فى خطابه المؤرخ فى ٥ من يونيو سنة ١٨٦١ إلى وزارة البحرية طلبا كتبه بعض شيوخ الصومال من قبيلة

(1) MARTINEAU, Alfred; la Cote des Somalis, Paris, plon, 1931. p.581.

حبرتلجعلا إلى الامبراطور ، طالبين فيه منحهم الحماية الفرنسية . ثم اقترح على وزير الخارجية شراء أراضى أوبوك ، وأحضر معه إلى باريس أحد مشايخ هذه الجهة ، وهو دنى احمد أبو بكر ابن عم أبو بكر ابراهيم شيخ تاجورة ، وصديق الفرنسيين .

وتباحث شاسلوب لوبا Chasseloup-Loubat وزير الخارجية مع الكابتن دى لانجل فى مسألة اراضى أوبوك ، وقبل الترحيب بالعروض التى قدمها شيوخ ساحل « عدل » ثم كتب فى يوم ٤ من فبراير سنة ١٨٦٢ إلى وزير البحرية[1] : « أما من الناحية الدبلوماسية فقد اعترفت أنه ليست هناك لأى دولة أجنبية بشكل عام ، وتركيا بنوع خاص ، أى ادعاءات على الاراضى المذكورة . أما الحكومة البريطانية ، وهى التى تحتل مواقع هامة عند مدخل البحر الأحمر ، فأنها لا تستطيع أن تعترض على الترتيبات التى نحن بصدد القيام بها فى نفس المنطقة » .

ووقعت معاهدة أوبوك فى باريس يوم ١١ من مارس سنة ١٨٦٢ وحملت امضاء ثوفونيل وزير الخارجية ، ودنى أحمد أبو بكر كممثل للمشايخ الدناقلة . وبهذا تنازلوا لفرنسا عن ميناء وجونة أوبوك الواقعة قرب رأس بير مع السهل الممتد من رأس على فى الجنوب حتى رأس دميرة فى الشمال (المادة الثانية) وذلك نظير مبلغ ١٠,٠٠٠ ريال ، أى ما قيمته ٥٠,٥٠٠ فرنك (المادة الثالثة) يدفع نصفه يوم تصديق هؤلاء المشايخ على المعاهدة ، والنصف الآخر بعد ثلاثة أشهر من يوم إستيلاء فرنسا على هذه الاراضى (المادة الرابعة) . وقد تعهد هؤلاء المشايخ باستخدام كل ما فى وسعهم لتسهيل صلات الفرنسيين فى أوبوك مع داخلية البلاد ، سواء أكان ذلك عن طريق البر أو عن طريق الملاحة فى الاونزو والحواش . وأصبح لمن يقيم فى أوبوك من الفرنسيين الحق فى أن يرعى قطعانه فى امبابو ، وعلى مرتفعات تاجورة ، وفى حماما زيلى وفى عيلو

(1) F.O.M. 1014/Traité de 1862.

بالقرب من راس جيبوتى ، واصبح لهم الحق فى أخذ الملح من بحيرة عسل ، ومن الاماكن الاخرى التى يمكنهم أن يجدوه فيها . وتعهد هؤلاء المشايخ فوق ذلك برفض كل محاولة تقوم بها أى حكومة اجنبية للتفاوض معهم ، ما دامت فرنسا لم تسمح لهم بالقيام بذلك . واخيرا فان فرنسا قد احتاطت لأمر عدم صلاحية أوبوك لايواء السفن ، فاضافت مادة خاصة بذلك : « فى حالة إذا ما ظهر ان ميناء وجونة أوبوك غير صالحين لايواء السفن الكبيرة فان دنى أحمد يتعهد نيابة عن الشيخ على ابراهيم أبو بكر شهم ، والشيوخ المذكورين فى المعاهدة بان يعطى بنفس الثمن المنصوص عليه فى المادة الثالثة (١٠,٠٠٠ ريال) ميناء وجونة وخليج قبة الخراب ، أو أى ميناء أخرى مع الأراضى الملحقة بها ، وبنفس الشروط التى تنص عليها هذه المعاهدة »[1] .

وما أن أمضيت المعاهدة السابقة حتى أرسلت الحكومة الفرنسية بعثة خاصة لانهاء المسألة فى شرق افريقية ، وكان على شيفر ، كبير الامناء المترجمين للامبراطور ، أن يدرس العوامل السياسية والاقتصادية التى تعرض لها دى لانجل ومن سبقه من اعضاء البعثات الرسمية فى تلك الجهات . ووضعت الحكومة إحدى السفن Curieux تحت تصرفه ، والحق به كل من الكابتن Buret والملازم Spément للقيام بالدراسات البحرية الفنية اللازمة . وكان على هذين الضابطين البحريين أن يقرر المزايا أو عدم صلاحية تلك المنطقة للملاحة ومناورات السفن . ووصلت هذه البعثة فى يوم ١٧ من ابريل إلى السويس ، مصطحبة معها هذين الشيخين الافريقيين عائدين إلى بلادهما . ثم أقلعت السفينة متجهة جنوبا .

وكانت حنفيلة هى أول مرسى قصدته تلك السفينة ، وما أن وصلت البعثة الفرنسية حتى ارتفع العلم العثمانى على صارى منصوب فى وسط القرية ، وشعر أعضاء البعثة أن قائمة مصوع قد أقام سلطة الحكومة والباب العالى على ذلك

(1) F.O.M. 1014/Traité de 1862.

الجزء من الساحل . وكانت تركيا قد أكدت ملكيتها لجزيرة ديسك وخليج عادولى ، مما دفع روسو قبودان السفينة إلى الاعتقاد بان « التوسع الاقليمى العثمانى للاستيلاء على سواحل البحر الاحمر لن يقف عند هذا الحد ، لأنه يظهر وكأنه نتيجة لخطة مرسومة جيدا ، ويسير تنفيذها باصرار »[1] . ووصلت السفينة يوم ٣٠ أبريل أمام أوبوك ، وبدأ بوريه Buret بقياس الاعماق فى الخليج والمنطقة المحيطة . وأشارت كل الدلائل إلى صلاحية هذا الموقع لانشاء محطة للفحم : كان موقعها بالقرب من مدخل البحر الاحمر ، وسهولة تموينها بالمياه والاخشاب ، أسبابا كافية لكى يدفع شيفر إلى ابن « السلطان » دنى النصف الاول من المبلغ المتفق عليه ، وأن يعتبر أن التصديق على المعاهدة قد أصبح نهائيا[2] .

ولقد استقبل الشيخ ابو بكر المسيو شيفر فى زيلع بكل ترحاب ، وأقام أمامه عرضا من الرقص والعاب الفروسية الشائعة بين أهالى تلك المنطقة الافريقية ، وأرسل له هدية من العجول والخراف ، ثم جاء لزيارته رسميا على ظهر السفينة . وقد عمل المسيو شيفر على الترحيب به ، وأعطى لتلك الزيارة صفة رسمية ، فاصطف الحرس لاستقباله ، وحيته المدفعية باطلاق سبعة طلقات عند مغادرته للسفينة . وعادت السفينة الفرنسية الى أوبوك ، فزارها « السلطان » دنى الذى وصفه الفرنسيون بانه شيخ كل الاراضى الممتدة من خليج تاجورة حتى الشمال من رأس دميرة . ولقد عامله الفرنسيون على أنه « سيد » و « سلطان » واستقبلوه استقبالا رسميا كذلك . وفى يوم ١٩ من مايو قام المسيو شيفر بالاستيلاء على خليج أوبوك واراضيها باسم الامبراطور . واعطى قبودان السفينة لذلك الاحتفال كل ما فى وسعه إعطائه من صبغة رسمية تسمح بها امكانياته ، فأنزل فصيلة من مشاة الاسطول المسلحين إلى

---

(١) تقرير الملازم روسو البحرى ، قائد « كيرييه » فى ٢١ يونيو سنة ١٨٦٢ من السويس F.O.M. 1024/A

(٢) تقرير المسيو شيفر الى قبودان الفرقاطة ، زيلع فى ١٦ ابريل سنة ١٨٦٢ – المصدر السابق .

الشاطىء ، ثم نزل بنفسه على رأس الضباط . وفى نفس الوقت الذى ارتفع فيه العلم الفرنسى على الصارى المنصوب أمام الشاطىء هتف البحارة بحياة الامبراطور ، وحياة القبودان بثلاث طلقات ، أما السفينة فانها رفعت أعلام الزينة ، واطلقت إحدى وعشرين طلقة مدفع . وكانت كل هذه الاحتفالات والشكليات لاثبات ان اوبوك قد اصبحت ملكا لفرنسا[1] . وإصطحب الفرنسيون ابو بكر حتى زيلع ، ثم واصلت سفينتهم سيرها إلى عدن ومنها إلى السويس .

(٢) – رد الفعل :

وصلت انباء إستيلاء الفرنسيين على أوبوك إلى عدن قبل وصول السفينة إلى هذا الميناء الاخير . ولقد أظهر بلايفير Playfair حاكم عدن الذى يجمع فى يديه السلطات المدنية والعسكرية مع لقب « المقيم السياسى » ، مضايقته من الفرنسيين ، فلم يعرض عليهم خدماته ، ولم يبلغهم أن اليوم التالى هو يوم تحتفل به كل السفن بعيد ميلاد الملكة فيكتوريا ، وقد ظهرت سوء نيته بشكل واضح خصوصا وأن الانجليز كانوا دائما فى غاية الأدب مع الفرنسيين ، ومع السفن الحربية الفرنسية التى تلجأ الى موانيهم . وعلاوة على ذلك فان بلايفير لم يكن يجهل وجود المسيو شيفر على ظهر السفينة الفرنسية . وقد قام القبودان الفرنسى بالاستفسار من الحاكم العام الانجليزى عن هذه المعاملة ، وذلك فى مقابلة خاصة بينهما ، وادعى هذا الحاكم أن المسألة ترجع الى سوء تفاهم بسيط . ولقد صرح بلايفير فى أول فرصة سنحت للتحدث عن استيلاء الفرنسيين على أوبوك ، فقال أنهم قد استولوا على اراضى تابعة للامبراطورية العثمانية ، وانه إذا كانت تركيا لا تباشر سلطانها عن طريق رفع علمها وإرسالها لاحد الموظفين الرسميين فى هذه المنطقة ، فان أحداً لا يستطيع نكران أنها هى

---

(١) تقرير الملازم البحرى روسو ، قائد « كيرييه » من السويس فى ٢١ من يونيو سنة ١٨٦٠ .
F.O.M. 1014/2

الدولة صاحبة السيادة على كل الساحل . وفى الحديدة أعاد أحمد باشا الحاكم التركى نفس هذه العبارات امام الضابط بوريه مما جعل الفرنسيين يشكون فى ان هذه الحملة قد صدرت من عدن ، وانها ستسير حتى تصل الى القسطنطينية . وكانت سلطة أحمد باشا تمتد على مخا وزيلع ، وقد أفهم البعثة الفرنسية عند زيارتها له أن فرنسا قد انفقت بدون أى داع ذلك المبلغ الذى دفعته لشراء الاراضى اللازمة لانشاء مخازن الفحم ، لانه لم يكن هناك شك فى أن السلطان هو المالك الوحيد لجميع الاراضى الساحلية . وأضاف قائلا انه إذا كانت الحكومة الفرنسية قد طلبت من الباب العالى أن يمنحها هذه الارض ، فانه لم يكن ليرفض لها ذلك الطلب . ولكن ذلك كان يعنى بطبيعة الحال اعتراف فرنسا بحقوق الباب العالى على تلك المناطق ، ولم تكن فرنسا مستعدة للقيام بهذا العمل فى ذلك الوقت . ولقد أفهمه شيفر ان الانجليز قد تصرفوا نفس هذه الطريقة عند شرائهم جزر موسى وايفات ، فاظهر الحاكم التركى دهشته عند معرفته لتلك الاخبار ، التى كان المقيم السياسى الانجليزى فى عدن قد اخفاها عنه بدون شك . والواقع ان بلايفير نفسه كان قد أصدر كتيبا صغيرا عن عدن يشرح فيه استيلائه على جزر موسى وايفات القريبة من أوبوك ، ويذكر فيه ان « حكومة زيلع وتاجورة كانت فى ايدى المشايخ المحليين بطريقة وراثية ، ولم يكن هؤلاء الشيوخ يخضعون لأية دولة اجنبية مما يعطيهم الحق فى التنازل عن أى جزء من أراضيهم » . وفى هذه الفترة لم يخطر ببال الانجليز بطبيعة الحال أن يطلبوا الى الدولة العثمانية أن تقرر ما إذا كانت العقود التى وقعوها مع الاهالى صحيحة أو شرعية .

وكان من الطبيعى أن يتأثر حاكم عدن من استيلاء الفرنسيين على أوبوك ، إذ أن العمل كان يحمل فى طياته تهديدا صريحا لنمو عدن وتوسعها . وكانت الحالة قد ازدهرت فى خلال السنوات الماضية فى عدن بسبب التجارة فى البن اليمنى ، وأيضا بسبب التجارة الافريقية التى كانت القوافل تنقلها حتى زيلع وبربرة ، ثم بالسفن حتى عدن . ولما كانت أوبوك أقرب للمنتجات الافريقية من عدن ، فقد كان فى استطاعتها ان تحتكر تجارة البن المصدر من هرر ، وكان

الانجليز يقدرون هذا البن الافريقي بنفس الدرجة التى يقدرون بها بن اليمن .

ولكن الامل لم يكن مفقوداً تماما ، ذلك أن حادثة قد وقعت فى العام السابق وكان فى استطاعة حكومة القسطنطينية أن تستند اليها فى تدعيم حقوقها على تلك الاراضى . ذلك أن الحكومة الفرنسية كانت قد طلبت من السلطات التركية ، فى نفس الوقت الذى ارسلت فيه القبودان دى لانجل للبحث عن قتلة لامبير ، طلبت منها أن تبحث عن المتهمين ، وذكرت فى طلبها الرسمى ان الاماكن التى ارتكبت فيها الجريمة هى أرض تابعة للدولة العثمانية ، وخاضعة لسيادتها .[1] وعلى أى حال فان وزير الخارجية الفرنسية لم يجد ضرورة للخوض فيما تعرض له القبودان بوريه فى تقريره ، ومعرفة ماإذا كانت زيلع نفسها خاضعة للسيادة العثمانية خضوعا تاما . فوجد انه من الصعب الوصول إلى رأى ثابت فى هذه المسألة . ذلك أن وزير خارجية فرنسا قد اعترف بحقوق تركيا حينما طلب من حاكم الحديدة أن يساعده فى العثور على قتلة لامبير . وعلاوة على ذلك فلم يكن من مصلحة فرنسا فصل ذلك الارتباط الجمركى الموجود بين زيلع وبين الممتلكات العثمانية فى الحديدة . وكتب يقول : « مادمنا نرفض الاستيلاء على زيلع لأنفسنا ، فمن المفضل ان تبقى سيادة السلطان ممتدة عليها بشكل واضح ، حتى لا يستطيع غيرنا أن يحتلها دون أن يخرق مبدأ سلامة أراضى الامبراطورية العثمانية »[2] .

وبقى لانهاء تلك العملية الخاصة بأوبوك ان يسلم وزير الخارجية ذلك الموضوع الى وزير البحرية والمستعمرات . واصبحت هذه الاراضى تخضع لذلك الوزير الاخير من النواحى المالية والادارية .

---

(١) تقرير القبودان بورية إلى وزير البحرية والمستعمرات ، السويس فى ٢٠ يونيو سنة ١٨٦٢ .
F.O.M. 1014/2

(٢) وزير الخارجية إلى وزير البحرية والمستعمرات فى ١٧ ستمبر سنة ١٨٦٣ F.O.M. 1014/2

واصبح على وزير البحرية أن يتخذ اللازم للاستفادة من تلك العملية لصالح البحرية التجارية ولصالح الاسطول الفرنسى ولم ينس وزير الخارجية ان يلفت نظر زميله الى المزايا التى يستطيع الحصول عليها من هذه الاراضى فكتب يقول : « اننى أعتقد فعلا بأنه من اللازم لنفوذنا السياسى ان نتخذ قرارا نهائيا بشأن تلك المناطق القريبة من عدن ومن بريم ، وسيكون من المؤسف أن نقوم عبثا بهذه المظاهرة دون أن تتلوها أية نتيجة . ومن ناحية اخرى فان شق برزخ السويس فى المستقبل ووجود سفن حربية فى البحر الاحمر وبحر الهند ، علاوة على امكانية تحويل جزء من القوافل التى تصل الآن الى تاجورة وزيلع وبربرة إلى محطة فرنسية ، كل هذه الامكانيات تجعلنى شديد الأمل فى أن تجد علاقتنا التجارية نقطة ارتكاز هامة فى أحتلالنا لهذه الاراضى »[1] .

(٣) – عدم تصرف الحكومة الفرنسية :

لقد قامت الحكومة الفرنسية فى عام ١٨٦٠ باعداد مشروع خاص بإنشاء خط ملاحة لسفن المساجيرى ماريتيم مواز للخط الانجليزى . وكان هذا المشروع يتطلب البحث عن موانى لوقوف هذه السفن وتزويدها بالفحم والمؤن عند المدخل الجنوبى للبحر الأحمر بالقرب من بوغاز باب المندب . وكان شيفر فى ذلك الوقت على ظهر السفينة Curieux فى مهمته الرسمية على ساحل افريقية الشرقى . وفى شهر يوليو سنة ١٨٦٢ اقترحت الحكومة أوبوك على إدارة شركة المساجيرى ماريتيم ، ولكنها رفضته لأنها كانت قد حصلت على قطعة الأرض اللازمة لها فى عدن . وهكذا لم يتم مشروع إنشاء الخط الملاحى الموازى للخط الانجليزى ، خصوصا وان وزارة البحرية رفضت من جانبها أن تقوم بالانفاق على الاشغال اللازمة لبناء ميناء اوبوك ، وبالانفاق على حامية تحضرها من السنغال ، وظهر أن الحكومة الفرنسية لا ترغب فى إقامة أية

---

(١) وزير الخارجية إلى وزير البحرية والمستعمرات فى ١٠ مارس سنة ١٨٦٣ F.O.M. 1014/2

منشأة حكومية فى أوبوك . وأخيرا فان مندوب أحد المنشآت التجارية الفرنسية فى مصر قد ذهب الى زيلع لمحاولة الاتجار فى المنتجات الافريقية ، ولكن صعوبة المناخ وعدم وجود أى حماية من جانب دولته ساعدا على عدم بقائه هناك لفترة طويلة[1] .

ولقد ساعدت الحوادث الهامة التى شغلت أوربا منذ عام ١٨٦٦ إلى ما بعد حرب ١٨٧٠ - ١٨٧١ على نسيان تلك الأراضى التى اشترتها الحكومة الفرنسية فى شرق افريقية . وكان علينا أن ننتظر عام ١٨٧٢ لكى نرى دينيس دى ريفوار Denis de Rivoire يطلب من حكومته ويحصل منها على حق الاقامة هناك . وكان هذا المستعمر فى حقيقة الأمر هو أول مالك فرنسى يقيم فى تلك الجهات . ثم تلاه بيير أرنو Pierre Arnoux وروسى Rosè ، وهيس Hesse الذين حصلوا على امتيازات فى تلك الأراضى من عام ١٨٧٨ إلى عام ١٨٧٩

وطلب دينيس دى ريفوار فى شهر سبتمبر سنة ١٨٧٢ الاذن من حكومته بالاقامة فى أوبوك « بقصد إنشاء مؤسسة وفتح العلاقات التجارية مع الحبشة »[2] ولقد اعطاه وزير البحرية والمستعمرات هذا التصريح خضعا أياه لشروط لما فيها : وهى أن إنشاء هذه المؤسسة سيكون على مسئوليته ، وسيحتفظ بشكل المؤسسة الخاصة ، لأن الحكومة كانت قد قررت الامتناع عن الاشتراك فى أى مشروع بعيد ، ولن ترسل الى أوبوك أى جندى أو أى موظف أو أى ممثل لسلطاتها الادارية ، ولهذا فانها لم تكن تستطيع تقديم المعونة له فى حالة نشوب مشاكل أو مصاعب بينه وبين الاهالى المجاورين . وعلى أى حال فان هذه المعونة لن تتعدى ماتعطيه الدبلوماسية الفرنسية والأسطول الفرنسى للمصالح الفرنسية بشكل عام . أما ما يخص البحرية ، فان وسائلها

---

(1) Voir Note : F.O.M. 1014/4.

(2) Lettre du 3 Sept. 1872, au Ministre de la Marine et des Colonies. F.O.M. 1014/4.

كانت بسيطة فى تلك المناطق ، إذ أن قوة « محطة المحيط الهندى البحرية » لم تكن تشتمل إلا على سفينة واحدة

وكان على دينيس دى ريفوار أنه يعتمد إذن على وسائله الخاصة لكى يقيم ويحافظ على نفسه وممتلكاته فى أوبوك . ولقد صرحت له الحكومة باحتلال أى مكان يختاره هو ، داخل حدود الأراضى التى قامت الحكومة بشرائها ، وأن يقوم بأعمال البناء كما يتراءى له . ولم تعترف له بملكية هذا الجزء أو ذاك فيها قبل أن تعرف الاماكن التى سيحتلها ويشغلها لعمل مؤسسته . أما مسألة الملكية فستسوى فيما بعد اذا مادعا الأمر إلى ذلك . ولكنه حصل على أى حال على تأكيد بأن الحكومة ستحترم حقوقه التى حصل عليها ، وأن الاشغال والمبانى التى ستقوم بها ستظل ملكيتها مؤكدة له .

وبالرغم من أن البحرية قد رفضت معاونة دينيس دى ريفوار فقد كان من المفهوم أن الأمر سيصدر الى السفن الحربية الفرنسية الموجودة فى تلك البحار – بعد أن يقوم بعمل مؤسسته – بالذهاب من وقت لآخر إلى أوبوك . ويمكننا أن نضيف إلى هذه السفن الحربية تلك السفن التجارية التى كانت تسير بين فرنسا والكوشنشين (الهند الصينية) مرة كل شهرين ، أى تجتاز بوغاز باب المندب ١٢ مرة فى كل عام . فاذا نجح دينيس دى ريفوار فى اقامة ميناء فى اوبوك ، تستطيع أن تمنح السفن المأكولات الطازجة والمياه والفحم ، فأن هذه السفن ستكثر من ترددها على أوبوك لتجديد تموينها ، وستفضل هذا الميناء الجديد على عدن ، التى كانوا يحصلون على تموينهم منها فى ذلك الوقت ، وسيسمح هذا الامر لذلك المستعمر بالحصول على عناصر جديدة تساعد على إزدهار مؤسسته[١] .

ولقد واصلت الحكومة الفرنسية عدم اهتمامها بأوبوك ، وكادت هذه

(1) Le Chef du Bureau des Mouvements de la Flotte à Denis de Rivoire, Versailles, le 24 Oct. 1872. F.O.M. 1014/4

الأراضي أن تكون موضوع مبادلة مع الحكومة المصرية فى عام ١٨٧٤ .

فلقد شرح وزير البحرية فى أوائل تلك السنة إلى زميله وزير الخارجية الأسباب التى تدفعه إلى أن يعارض فى إنشاء محطة عسكرية فى أوبوك ، وكان يأمل فى أن تتفق الحكومة الفرنسية مع مصر بشأن التنازل لها عن أراضى أوبوك ، واقترح فكرة مبادلتها نظير ملكية المبنى الذى تشغله القنصلية الفرنسية فى القاهرة . ولم يعارض وزير الخارجية الفرنسية فى ذلك المبدأ ، ولكنه أضاف أن هذا الأمر يتطلب التريث فى البحث ، إلى أن يستطيع معرفة إمكانيات إقامة مؤسسات فى البحر الأحمر ، ومزاياه بالنسبة لفرنسا من ناحية ، ومعرفة موقف الخديو ، وما سيعرضه على فرنسا من ناحية أخرى . وكانت الطلبات المقدمة لوزارة الخارجية الفرنسية تدل على الأهمية التى ستعود على تجارة تلك البلد من إنشاء مركز تموين على السواحل الشرقية الافريقية ، ولكن الوزير كلف وكيله القنصلى فى الاسكندرية بمحاولة جس نبض الحكومة المصرية ومعرفة نياتها فى تلك المسألة[1] .

ولكن القنصل العام الفرنسى كان فى الاسكندرية « منزويا فى خيمته بعد أن قام بسلسلة من الأخطاء التى سوأت علاقته مع الخديو ومع زملائه[2] » وكتب شيفر بعد وصوله القاهرة « ان سوء الحظ لازال يلازمنا إذ أنه كان فى استطاعتنا أن نجد هنا مركزا أحسن من أى مكان آخر[3] » وعلى أى حال فقد تمكن شيفر بنفسه من أن يقابل الخديو ، وأن يلمح له عن أوبوك ، وذكر أن الخديو رحب بتلك الاشارة ، ولكنه رفض أن يربط بين هذه المسألة وبين المسائل الاخرى المعلقة ، والتى كانت موضع نقاش بين الدولتين . وعلى أى

---

(1) Ministre des Affaires Etrangères au Ministre de la Marine. le 11 Février, 1874, F.O.M. 1014/4.

(2) M. Schefer au Ministre de la Marine. Lettre particulière le Caire, le 1er Mars, 1874. F.O.M. 1014/4.

(٣) الوثيقة السابقة .

حال فان شيفر لم يفعل أكثر من الاشارة والتلميح للمسألة ، وذكر أنه لم يكن من المصرح له ، ولم تكن له أى سلطة للتفاوض فى هذه المسألة . ولما كان الخديو يرغب فى الذهاب إلى فيشى فى الصيف التالى ، فأن شيفر قد نصح حكومته بالتفاهم معه بشأن اوبوك فى اثناء وجوده فى فرنسا[1] . وتسكت الأرشيفات بعد ذلك عن هذه المسألة ، وتظل ملكية أراضى أوبوك فرنسية ، فى الوقت الذى يتم فيه نمو الدولة المصرية الافريقية فى تلك المنطقة ، وتحصل ايطاليا كذلك على قاعدة لها .

(١) الوثيقة السابقة .

الفصل السابع

ايطاليا وشراء عصب

(١) – المحاولات الايطالية الاولى :

بدأت علاقات إيطاليا الأولى مع شرق افريقية عن طريق المبشرين والمستكشفين الجغرافيين ، كما كان الحال مع الدول الاستعمارية الأخرى فى اتصالها بهذه القارة . وعندما عزم أنطوان دابادى Antoine d'Abbadie على زيارة الحبشة اصطحب معه أحد الرهبان من طائفة سان لازار كان قد قابله فى القاهرة ، واتفق معه على اصطحابه لمساعدته فى تأسيس بعثة كاثوليكية فى الحبشة . وعند عودته إلى أوربا فى نهاية عام ١٨٣٨ بدأت الأوساط الأوربية تظهر اهتمامها بمشروعاته فى افريقية . فنجد أن البابا جريجوار الرابع عشر يوافق على إحدى هذه المشروعات « ويرسل الى الحبشة رجلين من رجال التبشير تحت رئاسة المونسنيوردى جاكوبى Mgr. de Jacobis الذى عرف فى هذه المنطقة الشاسعة باسم أبونا يعقوب »[1] ولكن تيودور ملك الحبشة كان لا يوافق على التخلى عن المذهب الارثوذكسى فى بلاده « فمنع دخول المذاهب البروتستنتية والكاثوليكية . وكان من نتيجة هذا القرار أن إضطر المونسنيور دى جاكوبى الى ترك غوندار حوالى عام ١٨٥٥ »[2] واتخذ مركز بعثته التبشيرية بالقرب من مصوع واستغل تسامح السلطات المصرية فى استمرار نشاطه قريبا من حدود الحبشة . وتعود الاتصالات بين رجال التبشير الايطاليين ووزير خارجية بيدمنت الى عام ١٨٥٢ . ودامت هذه الاتصالات حول مشروعات متعددة تهم الدولة وتهم الكنيسة فى نفس الوقت ، مثل

---

(1) ABBADIE, Antoine d': L'Abyssinie et le roi Théodore, Paris, 1868. P. 29.

(٢) المرجع السابق – ص ٣٠

مشروع إنشاء مستعمرة للمنفيين وأعمال السحرة فى شرق افريقية ، تكون أساسا لانشاء سلطة الدولة فى هذه المناطق ، واستغلالا لجهود رحال الدين ، وتمهيدا لخلق حركة تجارية بين بيدمنت والحبشة

وفكرت حكومة بيدمنت سنة ١٨٥٧ فى عقد معاهدة مع بعض رؤوس ورؤساء الأحباش المهمين . وطلب وزير الخارجية رأى المونسنيور ماسايا Massaia فى هذه المسألة . وكان هذا المبشر راعيا لبعثة التبشير الكاثوليكية فى بلاد الجالا ، فأجاب فى عام ١٨٥٨ مشجعا مشروع الحكومة ، ومفسرا له على أنه أساس لتشجيع وتنمية البعثات التبشيرية الايطالية فى افريقية . وكان هذا المبشر يحلم برؤية بيدمنت التى توصلت إلى « إحتلال مركز دولى هام بين الدول العظمى فى السنوات الأخيرة — تتمكن من الوصول إلى مصاف الأمم الأخرى وتقوم بنفس دورها الفعال باسم الكنيسة المسيحية » .[١] وطلب الموسنيور ماسايا من الأب ليون دى افانشير Léon des Avanchères فى شهر فبراير سنة ١٨٥٩ أن يبلغ وزير الخارجية فى تورينو رغبة الرأس نجوسى Negussie ملك تجره الذى كان يحاول الوصول إلى عرش الحبشة ، واستعداده للتنازل عن جزء من ساحل البحر الأحمر بين خليجى زولا وحنفيله إلى حكومة سردينيا ،[٢] وذلك لانشاء مستعمرة ، فى نظير بعض المساعدات المادية ، وبضعة مئات من الجنود لمعاونته فى حربه ضد الامبراطور تيودور .

كما أن الأب إستيلا ، وهو مبشر آخر من بيدمنت عاش بضعة سنوات فى اقليم تجره ، كان يفكر هو أيضا فى خلق مستعمرة صغيرة لسردينيا فى اقليم البوغوص . فأكد لحكومته إمكانية انشاء مستعمرة مزدهرة فى اقليم الحماصين

---

(1) DE LUIGI, Giuseppe; Italy in Africa. Voir. (European civilization. London, 1939. Vol Vll p. 357) .

(2) GAIBI. A., Manuale di storia politico-militare delle colonie italiane. Roma, 1928. P. 4.

الذى يعتبر من أغنى أقاليم الحبشة وأكثرها خصوبة.[1] ووصلت مشروعات إستيلا وماسايا الى تورينو فى عام ١٨٥٩ ، ولكن الأحداث السياسية التى احتاحت ايطاليا فى هده الفترة اضطرت الحكومة الى عدم التفكير فى هذا النشاط الافريقى لفترة من الزمن .

كانت ايطاليا قد ثارت ضد الحكم الاجنبى فى بلادها ، وسعت الى تحرير نفسها وبناء دولة ايطالية ، وأخذت بعض عناصر الشباب تبحث عن ميادين جديدة للعمل ، فاتجهت أنظارهم الى افريقية التى حدثهم عنها المستكشفون ، وأثاروا شغفهم بما رووه من غرائب عنها ، فرغبوا فى رؤيتها والمغامرة فى انحائها . وكانوا من الشبان الذين لايملكون شيئا ، ويعرفون أنهم لن يفقدوا شيئا . وساعد تحسن وسائل المواصلات البرية والبحرية على تقريب المسافات البعيدة ، واغراء العاطلين على ترك البلاد بحثا وراء العمل .

واضطرت الحكومة الى الاهتمام بالمشروعات الافريقية خصوصا وأنها كانت تفقد عدداً كبيراً من مواطنيها كل عام نتيجة لهجرتهم الى امريكا اللاتينية بشكل عام ، والارجنتين بشكل خاص . وعملت هذه الهجرات على حرمان ايطاليا من عناصر تعد من بين أكثر أبنائها شجاعة وصحة ، وحبا للمخاطرة . ولم يكن الايطاليون يستطيعون منافسة الفرنسيين أو الالمان فى البلاد التى يهاجرون اليها وخصوصا فى الولايات المتحدة ، مما اضطر معظمهم إلى قبول الاشتغال بأعمال لاتحتاج لمهارة ، مثل بناء المنازل ، إذ أن أصحاب رؤوس الأموال كانوا يفضلون المهاجرين من الانجلو سكسون على المهاجرين من العنصر اللاتينى فى العمل فى المصانع وأمام الآلات .

وبدأ الرأى العام الايطالى يفكر فى تحسين حالة الايطاليين المهاجرين ، فأخذ يطالب الحكومة بالاسنفادة من الموجة التى سادت أوربا لتقسيم افريقية ،

---

(1) De LUIGI, Giuseppe, Italy in Africa .. p. 358.

وذلك للحصول على مستعمرات تساعد على التنفيس عن زيادة السكان فى شبه الجزيرة ، أى على أراضى افريقية تضعها الحكومة تحت حكمها المباشر ، ويستطيع فيها الايطاليون أن يعملوا ويستغلوا ويربحوا ، تحت حماية علم بلادهم ، وجنود الحكومة .

ثم بدأ رجال الأعمال الايطاليون يؤيدون هذا الاتجاه ، ويحاولون استغلاله لمصلحتهم . وفكروا ، فى الاستعانة بالايدى العاملة الايطالية فى الحصول على المواد الخام من افريقية ، وفى استغلال المستعمرات الايطالية فى توزيع تجارتهم ومصنوعاتهم . وكان وجود العلم الايطالى على جزء من القارة الأفريقية يضمن لهم حماية رؤوس أموالهم أمام الاهالى الافريقين ، وأمام نشاط الدول الاستعمارية الاخرى .

واستندت هذه الحركة إلى نشاط المستكشفين الايطاليين فى افريقية ، ويسجل التاريخ جرأة هؤلاء المستكشفين فى التوغل فى القارة من الشمال ومن الغرب ، وفى السودان وفى شوا وفى بلاد الجالا وفى منطقة البحيرات العظمى ويمكننا أن نذكر أسماء إستلا Stella وسابيتو Sapeto وماسايا Massaia وانتينورى Antinori وتشكيكى Cecchi وكاريني Chiarini وميانى Miani وبياجا Piaggia وكازاتى Casati وجيسى Gessi ومارتينى Martini وماسارى Massari وماتيوكى Matteocci وغيرهم وفى عام ١٨٦٦ طلبت غرفة جنوا التجارية من الحكومة أن تقوم بالاستيلاء على أحد الموانى الافريقية حتى يتمكن الايطاليون من العمل تحت حماية دولتهم ، وطلب « معهد لمبارديا للعلوم والاداب والفنون »[1] نفس الطلب من الحكومة . وفى العام التالى تأسست الجمعية الجغرافية الايطالية ، ثم تأسست جمعيات للدراسات الجغرافية والاستعمارية فى فلورنسا . وظهرت هيآت أخرى لها طوابع خاصة ، مثل الجمعية الافريقية فى نابولى وجمعية الاستكشافات الجغرافية والتجارة فى

---

(1) De LUIGI. Giuseppe; Italy in Africa. p. 359.

ميلانو . وأخذوا يسعون فى مجموعهم إلى الوصول إلى أحسن الطرق التجارية للاستفادة من افريقية .(١)

وشعر الايطاليون أن أهمية البحر الأحمر وشرق إفريقية ستزداد بعد حفر قناة السويس ، فأخذ الامل يراودهم فى أن نصل بلادهم الى لعب دور دولى هام نتيجة لموقعها الجغرافى الممتاز ، خصوصا إذا ماأصبحت مركزا تجاريا للحركة بين أوربا والشرق . وإذا كانت المحاولات الاولى التى هدفت إلى انشاء مستعمرة ايطالية للمحرمين فى شرق افريقية قد فشلت فى عام ١٨٥٩ ، فان ذلك لم يمنع سابينو وروبانينو Rubattino من التقدم بمشروعات جديدة .

ويعتبر الاب سابينو (١٨١١ - ١٨٩٥) من أشهر رحال الستير والمستشرقين الايطاليين . إنتسب إلى جماعة سان لازار ، وزار مناطق البحر الاحمر ونبجره واقليم البوعوص وعاش لدى قبائل الحباب وعرف البلاد جيدا ، كما عرف مايمكن لبلاده أن تستفيده منها . وأصبح أمله الأكبر هو الحصول لايطاليا على ميناء فى البحر الأحمر . فاتصل برافاييلو روبانينو (١٨١٠ - ١٨٨١) . وبدأ هذا الاخير يدرس الامكانيات الجديدة التى سيمنحها حفر قناة السويس للتجارة الايطالية مع جماعة من أعضاء الغرف فى جنوا ، ثم عرضوا تقاريرهم على تجار هذه المدينة ، مقترحين استغلال خليج عصب فى إقامة محطة لتزويد السفن فى رحلاتها بين جنوا والهند . وكان روبانينو بطبيعة الحال يرغب فى التشبه بفرنسا فى شرائها لأوبوك عام ١٨٦٢ .

كان هذا هو الاساس الذى دعا الغرفة التجاريه الايطالية إلى أن تقترح فى عام ١٨٦٩ انشاء وكالة تجارية فى أحد موانى البحر الاحمر لخدمة السفن المسافرة الى الهند ، والتى تسمح لهذه السفن بالتزود بالفحم ومواد التموين . ولقد أصر روبانينو فى ذلك الوقت امام ريبوتى Riboty وزير البحرية على

(1) CROCE, Benedette; Histoire de l 'Italie contemporaine, 1871-1915. Paris, Payot; 1929. p 138.

ضرورة انشاء خط ملاحة حديد ليصل ايطاليا بمصر ، يبدأ من حنوا وينتهى عند الاسكندرية ، انتظاراً لمده حتى الهند عبر قناة السويس

وفى أثناء ذلك الوقت تم حفر قناة السويس ، مما بلور افكار الرأى العام تجاه شرق افريقية مع تلك الامانى التى كانت غير محددة حتى ذلك الوقت ، والتى كانت حملة انجلترا ضد تيودور ملك الحبشة قد عملت على اظهارها .[1] ووافقت الحكومة الايطالية على اقتراح روباتينو واعطته اعانة تبلغ بضعة ملايين من الفرنكات ، مساعدة له على شراء السفن اللازمة للملاحة فى البحر الأحمر . وفى أثناء ذلك الوقت أخذ سابتو يفاوض الشيوخ المحليين على سواحل البحر الأحمر لشراء الارض اللازمة لايطاليا .

(٢) - شراء عصب ١٨٦٩ - ١٨٧٠ :

اشترى سابيتو بعقد موقع عليه فى ١٥ نوفمبر ١٨٦٩ (١١ شعبان ١٢٨٦) من الاخوين حسن بن احمد وابراهيم بن أحمد الاراضى الواقعة بين جبل حنجا ورأس لومه بمبلغ ٦٠٠٠ ريال دفع لهم ٥٠ ريال وتعهد بدفع الباق أى ٥٧٥٠ ريال فى مدة ١٠٠ يوم إبتداء من أول شهر رمضان . كان هذا العقد عقدا إبتدائيا وقع عليه سابيتو باسمه الشخصى[2] .

وذهب سابيتو الى ايطاليا قرب نهاية عام ١٨٦٩ وتحدث مع مانبريا Menabria فى هذا الموضوع ، ثم عاد إلى سواحل البحر الأحمر بصفته « وكيل شركة روباتينو » التى كانت تسعى لإنشاء خط ملاحة بين جنوا وبومباى .

---

(1) DE LUIGI; Giuseppe, Italy in Africa .. p. 359.

(٢) شراء عصب ونتائجه ١٨٧٠ - ١٨٧١ A.I. I/1-fasc. 1.

وصورة من عقد الشراء - ملحق رقم ١ - بالمشروع بقانون الخاص بعصب والصادر فى ٤ يونيو سنة ١٨٨٢ A. I. I/4-fasc. 25

ونزل من السفينة افريقا Afııca وأسرع فى التفاوض مع الشيوخ والرؤساء المحليين لشراء أراضى لشركة روبانبنو .

وفى ١١ مارس سنة ١٨٧٠ وقع كل من عبد الله شاهين وأبناء أعمامه حسن وإبراهيم بن أحمد مع سابيتو واندريا بوزولبنى قبودان السفينة افريقا ، وبصفتهم يمثلون شركة روباتينو ، على العقد النهائى لشراء الأراضى الواقعة بين رأس لومه وجونة علاله وجبل حنجا . ونظراً لوجود إبن عم ثالث ، فقد كان من الطبيعى أن يرتفع السعر من ٦٠٠٠ ريال إلى ٨١٠٠ [١] .

وبعد ظهر يوم ١٥ مارس سنة ١٨٧٠ وصلت افريقا أمام رأس دميره وتحدث سابيتو لمدة طويلة مع برهان بن محمد شيخ رهيطة ، الذى وصفه بأنه « سلطان » لم يكن برهان فى حقيقة الأمر إلا « شيخ ناحية » يخضع لنائب أو عمدة عيد فى قائمقامية |أو محافظة مصوع التى تديرها مصر فى ظل السيادة العثمانية . ولم بكن برهان مستعداً تمام الاستعداد لبيع الجزر القريبة من الساحل للايطاليين ، وكان يخشى من النتائج النى ستترتب على مثل هذا البيع ولكن أسلوب سابيتو هدأ من شعوره ومن وخز ضميره ، خصوصا بعد أن أكد له أنه هو السلطان الفعلى والوراثى لاقليم رهيطة الممتد من خور علالة – وهى الحدود الجنوبية للاراضى التى اشتراها روباتينو – وعلى كل الجزر الواقعة فى خليج عصب . قبل برهان أن يبيع سواحل ذلك الخليج وجزره نظير مبلغ ٦٠٠ ريال « على شرط حمايته ضد الاتراك [٢] » ولكن سابيتو لم يكن يستطع أن يعطى مثل هذا الضمان من ناحية ، وكان المبلغ الذى طلبه برهان منه يزيد عن الـ ١٥,٠٠٠ ليرة التى عهدت بها شركة روباتينو اليه . فاقتصر سابيتو على شراء جزر أم البقر ورأس الرمل فى ارخبيل الدرمكية . وذلك على فترة عشرة

---

(١) الوثيقة السابقة – والملحق رقم ٢ – بنفس المشروع بقانون .

(٢) تقرير سابيتو الى مدير شركة روباتينو فى ٢٣ مارس سنة ١٨٧٠ A.l. 1/1. fasc. 1.
ونشر ضمن المشروع بقانون الخاص بعصب والصادر فى ٤ يونيو سنة ١٨٨٢ A.l. 1/4 fasc 25.

سنوات ، واقترح على الشركة أن تحتفظ لبرهان فى سجلاتها بمبلغ ٢,٠٠٠ روبية (١٠٠٠ ريال) كايجار لهذه الجزيرة ، وأن يكون دفع هذا المبلغ له بعد ١٠ سنوات ، توكيداً وإتماما لعقد البيع . وذكر سابيتو فى تقريره أن برهان قد تحدث اليه بالجمل التالية : « ياعزيزى يوسف لقد فعلت من أجلك شيئا لم أكن لأفعله قط لوالدى فلتكن اذن فى مرتبة والدى ومن يحمينى ، وحينما تعتقد أن الوقت قد حان وانه يمكنك حمايتى من البحر من انتقام الاتراك فاننى سأتنازل لك فى نظير ١٢,٠٠ روبية لاعن مجرد خليج عصب والجزر بل عن كل النقط الاحرى فى بلادى من الاراضى التى أشتريتها حتى راس دميره »[1] .

وفى صبيحة اليوم التالى ١٦ مارس حضر برهان على شاطىء خليج دميرة مع نفر غفير ونزل سابيتو مع الكابتن بوزولينى Buzzolini وانتينورى Antionri وجروندانا Grondana ووقعوا لبرهان على عقد إيجار جزيرة درمكية ونصوا على ان هذه الجزيرة ستصبح ملكا للايطاليين فى نظير ٢,٠٠٠ روبية[2] . ورفع سابيتو العلم الايطالى على رأس لومه ، كدليل على إمتلاك إيطاليا لها . « ووضع لافتتين عند الحدود الشمالية والجنوبية للاراضى التى اشتراها ، تحمل هذه الكلمات : (ملك روباتينو مشتراه فى ١١ مارس سنة ١٨٧٠) »[3] ثم عاد بعد ذلك إلى إيطاليا على السفينة فيديتا Vedetta .

وهكذا نرى أن مسألة عصب لم تكن الا مجرد عمل أفراد ، اعتبروها خطوة أولى فى سبيل وضع هذه المنطقة تحت سيادة الدولة الايطالية واعتبرت شركة روباتينو الشيوخ المحليين الذين أشترت منهم هذه الاراضى على أنهم « كانوا دائما مستقلين » وحاولت أن تعطى حقوق ملكيتها للحكومة الايطالية ، واعتقد سابيتو أنه يمكن لعصب أن تصبح « مركز نشاط تجارى هام بين أوربا

(١) تقرير سابيتو السابق .

(٢) نفس التقرير .

(3) COMBES, Paul; l'Abyssinie en 1896. Paris, 1896. p.71.

وهضبة الحبشة » .[1]

(٣) - رد الفعل المصرى :

كانت المسألة فى منتهى الخطورة بالنسبة للحكومة المصرية ، إذ أنها كانت تهدد سيادة الدولة على أراضيها ، وتفتح باب التلاعب فى أراضى الدولة. فأسرع شريف باشا إلى إبلاغ ايطاليا « أن الحكومة الخديوية تعتبر أن أمر التنازل عن أراضى واقعة على خليج عصب لصالح شركة روباتينو من بعض العربان الرحل الذين لا يتمتعون بأى حقوق ملكية على هذه الاراضى وبالتالى لا يمكنهم أن يتصرفوا فيها ، يعتبر امراً غير قانونى »[2] وفى نفس الوقت اتخذت حكومة القاهرة « الاجراءات الضرورية لتلافى النتائج التى قد تترتب على هذا العقد الباطل بطبيعته ، وعلى كل احتلال لها سيكون من طبيعته النعدى على حقوق السيادة الاقليمية »[3] ورأت مصر أنه لا يمكن لأحد الشيوخ المحليين الذين يعملون فى خدمتها ويتقاضون رواتب منها أن يتصرف فى هذه السيادة . وأصدرت القاهرة أمرها إلى إحدى السفن الحربية بالتوجه فى التو إلى عصب .

وقامت سلطات مصوع المصرية بالتحقيق فى الامر ، وكتب شيخ رهيطه برهان بن أحمد الى وكيل المحافظة خطابا لا يترك أى شك على اختصاصات هذا الشيخ وسلطاته ، ويشهد بوضوح بنعارضه مع النظرية التى إدعاها الايطاليون بشأن حقوق السيادة الاقلمية[4] . ونظرا لأهمية هذا الخطاب ننشره بالكامل :

(1) DE LUIGI, Giuseppe; Italy in Africa.. p.359.

(٢) مصطفى فهمى باشا إلى دى مارتينو قنصل ايطاليا العام فى مصر فى ٢٥ ابريل سنة ١٨٨٠ مرفق رقم ١ - بتقرير كوكسون إلى جرانفيل فى ١٣ يوليو سنة ١٨٨١ .

(٣) مذكرة مصطفى فهمى باشا السابقة إلى دى مارتينو . F.O. 141/144. N.201

(٤) خطاب من برهان بن أحمد شيخ رهيطة الى وكيل محافظة مصوع

حفظه الله آمين

انلغكم وصول خطابكم وخطاب الحاكم العام الخاص بالمقابلة مع الاوربى الذى قد اعتدى على اراضى =

وإحتجت الحكومة المصرية رسميا ببرقية فى أول يونيه سنة ١٨٧٠ على أعمال الايطاليين ، وشرحت أنه ليس لأى فرد من الرعية أن يتصرف فى

= رهيطة – وذلك مع النائب ادريس واليوزباشى محمد على افندى وعشرة جنود .

إننى لم أرى أى أوربى أو أى ساكن ولم يعتد احد على ناحيتنا الممتدة من عبخ حتى مراكبه التى تبعد بمسافة ساعة تقريبا من عصب – وذلك منذ مقابلتى مع سعادة جعفر باشا ولم يعارضنا أحد حتى اليوم ، اننا فى حماية الله وفى حماية الحكومة فنحن واراضينا نتبع الحكومة ونخضع لاوامرها .

= أما عن مسألة عصب وهى اراضى الدناقلة التى باعوها للمدعو يوسف الايطالى نظير ٨١٠٠ ريال فان من باعها فى أول الأمر واستلم العربون هم أبناء أحمد حسن وإبراهيم ثم سافر المسيحى المذكور وعاد بالنقود .

وفى اليوم الذى سلم فيه اليهم النقود وصل ابن عمهم عبد الله من الداخل ، ولم يكن موجودا فى أول الأمر واليوم فانه قد اقتسم معهم النقود فى نفس الوقت الذى يتسلم فيه من سيادتكم كسوة التشريفة . ومنذ شهرين وبضعة أيام قبل ذلك وقبل وصول النائب ادريس واليوزباشى محمد على قام هذا المسيحى المذكور ، فى نفس اليوم الذى أعطى فيه النقود إلى الدناقلة برفع راية وأطلق بضعة مدافع وبنى منزلاً من الخشب ثم اقفله وسافر دون أن يترك أحدا من الخدم .

والآن لايوجد أى أوربى أو مسيحى على طول امتداد شياحتنا .

أما النائب ادريس واليوزباشى محمد على فقد قالوا لى : « حضرنا لكى نبقى معك نستطيع أن نرد على الاجانب بخصوص مسائل الحكومة » ولقد قلت لهم : « لسنا فى حاجة إلى الاجابة على أى كان أننى أحافظ على كل المنطقة من عبخ حتى مركنه أما مسألة عصب فانها لاتخصنى ، ولقد أبلغت الحكمدار والمحافظ من قبل بها ودارت المحادثات الخاصة بها فى الوقت الذى كنتم فيه فى مصوع . ان المسيحى المذكور عاليه قد سافر ولم يعد . والآن فيما يخص عصب فعلى الحكمدار والمحافظ أن يقرروا ماإذا يرغبون فى وضع قوات وجنود لى عصب ، أو إبعاد المسيحيين بطريقة اخرى لأنهم يعرفون ذلك أكثر من أى شخص آخر . أما مسألة رغبتك فى اللقاء معى فانها غير ضرورية لاننى أحكم هذا الاقليم جيدا بمساعدة الحكومة وليس هناك أى فرد يعارضنى فيه » حدثت مقابلة بهذا الخصوص بينى وبين النائب ادريس واليوزباشى وبعد ذلك قلت له : « ان تنتهى مسألة عصب باثنى عشر أو بعشرين عسكرى ولن تنتهى بطبيعة الحال بالمقابلات ، إنها تخص الحكمدار والمحافظ الذين ستعطونهم الجوابات على الخطابات المذكورة عاليه عند رجوعكم الى مصوع » .

وهكذا فقد اعطيتهم هذه الاجابة وأرجو من الله أن نصل اليكم .

= ولقد دخل النائب ادريس واليوزباشى محمد على الى ميناء عصب ورأو المنزل الخشبى الذى كان المسيحى قد اقفله قبل سفره ورأوا أيضا العلم ولكنهم لم يجدوا أى شخص فى هذا المكان من عصب .

ارفع الى سعادتكم كل ما سبق والسلام .

من طرف برهان بن محمد شيخ رهيطة . (ختم)

حاشية : أما بخصوص المرتب فأبلغكم أن سعادة جعفر باشا قد قرره لى منذ اربع سنوات واننى قد =

حقوق الدولة الاقليمية واجابت حكومة فلورنسا على هذا الاحتجاج بأن شراء أراضى عصب لا يهدف إلا إلى إنشاء مؤسسة تجارية ، ستقوم بها شركة روباتينو ، وان الحكومة الايطالية تأمل فى أن تبدأ المفاوضات لتسوية مسألة البيع ، إن كان هناك ضرورة لذلك . و « بقت الامور عند هذا الوضع نتيجة لسكوت وامتناع[1] » كل من الحكومتين عن القيام بأى إجراء فى هذا الصدد . « ولم تفتح المسألة إلا فى عام ١٨٨٠ وفى أثناء هذه السنوات التسع ، كان من حق الحكومة المصرية أن تعتقد أن إحتجاجها قد أدى النتيجة المطلوبة ، وأنه لم يعد هناك أى شك فى حقوق سيادة الباب العالى ، خصوصا وأنها كانت قد واصلت فى أثناء هذه الفترة تعيين شيوخ النواحى على طول الساحل ، ودفع مرتباتهم ، وإرسال سفن من البحرية المصرية لزيارة هذه السواحل[2] .

وفى أثناء تلك الفترة حاولت مصر تنفيذ مشروعها لاقامة امبراطورية إفريقية تمتد من البحر المتوسط حتى البحيرات العظمى ، ومن سواحل البحر الأحمر والمحيط الهندى حتى الصحراء الكبرى . وكان من الطبيعى أن تنضم الحبشة نفسها إلى هذه الكتلة التى يمكنها أن تقف سداً منيعاً ضد التوغل الاوربى فى القارة الافريقية ، وتساعد على أن يحظى الافريقيون بالمشاركة فى نفس الحقوق والواجبات . ولكن اسماعيل أخطأ فى مهاجمته للحبشة عسكريا ، وظهر خطأه حين عهد بقيادة حملاته العسكرية إلى بعض الضباط الاجانب الذين كانوا

= اسلمت الآن المبلغ الخاص بسنتين واستحق[ ] مبلغ سنتين اخرتين ارجو منكم التكرم بصرفها لى . (ختم) من طرف الشيخ برهان بن محمد .

(ختم وزارة الخارجية) ترجمة فرنسية مرفقة بخطاب فخرى باشا ماكيافللى قنصل بريطانيا فى القاهرة يوم ٨ سبتمبر ١٨٨١ – رقم ٧٠٨ . A.I. 1/2 fasc, 12.

(١) مصطفى باشا الى دى مارتينو فى ٢٥ ابريل سنة ١٨٨٠ – مرفق/١ بتقرير كوكسون إلى جرانفيل فى ١٣ يوليو سنة ١٨٨١ F.O. 141/144. N. 201.

(٢) مذكرة من الحكومة المصرية إلى القنصل الايطالى العام فى ٦ ديسمبر سنة ١٨٨١ مرفق بتقرير السير ادوارد ماليت إلى اللورد جرانفيل فى ١١ ديسمبر سنة ١٨٨١ . F.O. 141/144. N. 372

يعملون فى خدمة الدولة المصرية ، فأرسل فى عام ١٨٧٢ حملة بقيادة منزنجر باشا Munzinger إلى زيلع ، ولكنها هزمت بالقرب من بحيرة عسل . وفى عام ١٨٧٥ ارسل حملة جديدة من ٦٦٠٠ جندى بقيادة القائد الدانمركى الكولونيل ارندروب باشا Arrundrup ، واخيرا أرسل جيشاً من ٢٠,٠٠٠ جندى إلى مصوع سنة ١٨٧٦ . وكانت هذه الحملة الأخيرة بقيادة الامير حسن بن الخديو ، وصحبة وزير الحربية الذى لم يكن له أى شاغل سوى رعاية صحة الامير . وتركت القيادة الفعلية وشئون أركان الحرب مرة جديدة للضباط الاجانب الاوربيين والامريكيين[1] وسجل التاريخ معركة قرع كنكبة أصابت القوات المصرية ، نتيجة لسوء القيادة .

وعلى أى حال فلقد فشل هذا الجزء الخاص بفرض كلمة الخديو على الحبشة عسكريا ، ولكن أحداً لم يناقش حقوق مصر الاقليمية على سواحل البحر الأحمر وخليج عدن . ونجد أن السير هنرى إليوت يصر فى هذا الشأن لدى الحكومة البريطانية قائلا إن « أحسن وسيلة للقضاء على الرقيق ولمنع الدول الأجنبية من انشاء محطات على الساحل هو الاعتراف بحقوق مصر والباب العالى كل الساحل الغربى للبحر الاحمر وخليج عدن »[2] وكانت هذه الفكرة هى الأساس الأول لاتفاقية بلاد الصومال المعروفة ، التى عقدت فى ٧ سبتمبر سنة ١٨٧٧ والتى أعترفت فيها انجلترا بسيادة مصر على كل الساحل حتى رأس حافون[3] .

* * *

وعلى أى حال فان هذه المراكز البحرية والقواعد الاستعمارية التى تمكنت بريطانيا وفرنسا وايطاليا من الحصول عليها فى كل من عدن وأوبوك وعصب ستصبح رؤوس جسور للانقضاض منها على أقاليم الدولة المصرية الافريقية ، بعد الاحتلال البريطانى لمصر ، وسيطرة بريطانيا على شئون هذه الدولة .

---

(1) PIERRE-ALYPE: L Empire des Négus, Paris. 1925. p.53.
(2) SABRY, M,: Le Soudan Egyptien 1821-1898. Le Caire, 1947. p.132

(٣) المرجع السابق — ص ١٣٢ — ١٣٣ .

مصر فى شرق إفريقية

الفصل الثامن

مصر وبربرة

شرحنا أن مصر قد عملت فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر على توحيد حوض النيل ، واستندت فى ذلك إلى نظرية الحدود الطبيعية للدولة . وكان من ضروريات تطبيق هذه النظرية ادخال منابع النيل وسواحل البحر الأحمر وخليج عدن داخل نطاق واحد ، وتوحيدها جميعا مع مصر فى شكل كتلة متميزة بشمال شرق افريقية . وسار اسماعيل فى تنفيذه لهذا المشروع فى نفس الوقت الذى حاول فيه الحصول على استقلاله عن الدولة العثمانية ، خصوصا فى سلطته التنفيذية والتشريعية . ولقد نجح اسماعيل إلى درجة كبيرة فيما هدف اليه . وكان توسع مصر سريعا فى أتجاهات ثلاث فى نفس الوقت : على طول النيل إلى منطقة هضبة البحيرات ، ونحو غرب وادى النيل فى بحر الغزال ودارفور ، وعلى طول سواحل البحر الاحمر وخليج عدن ، وهذا الجزء الاخير هو الذى يهمنا الآن .

(١) – مصر والسواحل الشرقية :

وترجع مشروعات مصر فى هذه المنطقة الاخيرة إلى سنة ١٨٦٥ حينما صممت على توكيد سيادة الدولة على كل الساحل الافريقى ، تاركة للدولة العثمانية الشواطىء الآسيوية . وكانت أولى خطواتها فى هذا السبيل أن حصل اسماعيل من السلطان على تنازل له عن ميناءى سواكن ومصوع . وأكد السلطان هذا التنازل فى فرمان ٢٧ مايو سنة ١٨٦٦ الذى نص على منح والى

مصر حكومة وراثية فى جميع الملحقات المصرية ، بما فيها سواكن ومصوع . وأخذت مصر منذ هذا الوقت تقف أمام تدخل الاجانب فى السواحل الافريقية المطلة على البحر الاحمر وخليج عدن ، وتلفت نظر الدولة العثمانية نفسها إلى نشاط عملاء الاجانب على السواحل الآسيوية .

ولقد كتب جعفر باشا مظهر تقريراً هاماً عن نتيجة مرورة فى هذه المناطق فى ٨ أكتوبر سنة ١٩٦٧ . ونص على أن « سواحل البحر الاحمر الغربية من السويس إلى باب المندب ، بجميع جزائره القريبة من سواكن ومصوع والسودان ، ليس لواحدة من الدول الأجنبية تدخل فيها ، ماعدا زيلع — وهى تابعة للدولة العلية ، ومعطاه بطريق الالتزام إلى أبى بكر شحيم أميرها » .[1] وكان هذا بعد أن رفع العلم المصرى على بربرة وعلى رأس حافون .

عينت مصر عبد القادر حلمى حاكما على سواحل افريقية الشرقية ، وكونت اسطولا مصريا فى أوائل نوفمبر سنة ١٨٦٧ بقيادة جمالى بك الذى عقد لواءة على المدرعة « الابراهيمية » . ومنذ ذلك الوقت ، أخذت مصر فى الاتصال بأبناء الصومال ، ومحاولة التقريب بينهم وبين اخوانهم فى مصر .

شكا أهالى بربرة فى ابريل سنة ١٨٦٨ من تدخل الانجليز فى شئون بلادهم ، وارسالهم العملاء للايقاع بين القبائل . إدعى هؤلاء العملاء أن بربرة لم تتبع الدولة العثمانية ، وتساءلوا كيف أن الأهالى قد قبلوا رفع علم السلطان علما بأن تجارتهم قائمة مع عدن التابعه للانجلبز : « كان الأولى بكم أن ترفعوا العلم الانجليزى بدلا من علم السلطان ، ولو فعلتم لكانت بنيت لكم مدينة بربرة ... وعليكم أن تنزلوا علم الدولة العثمانية ، وأنا أشتريها منكم ثم

---

(١) دكتور محمد صبرى . « مصر فى افريقية الشرقية » — ١٩٣٩ — ص : ١٥ — ١٦ .

أبنى لكم مساكنكم ، وأجعل منكم حكاما عليها » ![1]

ورغم أن قبول بعض ذوى النفوس الضعيفة لهذه العروض التى إصطحبتها منح مالية ، فان الاهالى رفضوا رفع العلم البريطانى ، واعادوا رفع العلم المصرى بعد إنزاله . ولكن هذه الخلافات عملت على تقسيم الاهالى فيما بينهم ، خصوصا وأن العصبيات القبلية كانت على أشدها ، فرحبت قبيلة بعيلة برفع العلم العثمانى ، بينما عارضت قبيلة بهوة فى رفع أى علم كان . ثم أخذت كل من هاتين القبيلتين تتحرش بالاخرى ، وتقتل من افرادها . وتدخل الانجليز مرة أخرى من عدن ، وغضبوا لرؤيتهم العلم العثمانى مرفوعا على هذه المناطق ، ورؤية بعض الأهالى يقومون بحراسته ، وتشبث رجال قبيلة بعيلة بعدم التخلى عن هذا العلم . ولكنهم أرسلوا أعوانهم ، وإستولوا على الطابية وعلى العلم .

ومر جمالى بك على بربره مرة أخرى ، وإدعى أمامه أنصار الانجليز أنهم موالون للسيادة العثمانية ، فصرف لهم أرزاقا ، وسلم اليهم علما جديداً ليرفعوه على مدينتهم . ولكن الامر كان يتطلب ارسال بعض جنود الدولة للاقامة فى هذه المدينة ، ولوضع حد لنشاط الأجانب . وكان هذا هو ماطالب به الاهالى لوضع الامور فى نصابها .

وفى تقرير آخر لجمالى بك أن باخرة ايطالية ، تابعة لشركه روباتينو ، مرت على بربرة « داخل حدودنا » ، وأخذت فى البحث عن مكان تجعله الايطاليون ميناء لهم . ولكن المشايخ والموظفين وقفوا أمامهم ، وأكدوا « أن هذه الاراضى جميعها ملك الحكومة ، وليس لأى كائن أية سلطة عليها أو حق فيها »[2]. وكان هذا هو بداية لتحول الايطاليين بشكل نهائى إلى إختيار موقع عصب ، داخل البحر الأحمر ، لإتخاذه مركزا لنشاطهم .

---

(١) انظر خطاب الحاج امين اغا (محرم ١٢٨٥ هـ) وثيقة رقم ٨٠ ص ١٩٥ بالوثائق التاريخية لسياسة مصر فى البحر الأحمر – دكتور شوقى عطا الله الجمل – القاهرة – ١٩٥٩ .

(٢) المرجع السابق – وثيقة رقم ٣٦ – ص ١٠٤ .

وفرح الأهالى عندما علموا أن مصر نقصد إلى توحيد أراضى الدناقل وأراضى الأوسة والوصول إلى بربرة عن طريق السواحل . وإتصلوا بالسلطات المصرية ، وأكدوا أنهم من المسلمين ، ولديهم من الخيل والرجال جملة ، وأعربوا عن أرتياحهم لاتساع ملك الدولة العلية ، وعن إستعدادهم للخضوع للادارة المنظمة الحديثة التى جاء المصريون بها ، وإستعدادهم للمساهمة فيها بكل إمكانياتهم .

ولكن الانجليز علموا بالدور الذى قام به جمالى بك للتوفيق بين قبائل بلهار وبربرة ، وعمله على التأليف بينهم ، ونشر السلام فى هذه المناطق . فاحتج المقيم السياسى البريطانى فى عدن على ذلك ، واضطر شريف باشا ، وزير خارجية مصر ، إلى الرد على قنصل انجلترا رسميا « بأن هذه البلاد تتمتع بالتبعية التركية ، وأنها ضمن تنازل الباب العالى عن مديريتى مصوع وسواكن وملحقاتهما ، وأن حقوق مصر على هذه البلاد ثابتة لا شك فيها »[1] .

ثم عملت مصر على توكيد إدارتها على كل هذه المناطق ، فعينت ممتاز باشا حاكما على جميع سواحل افريقية الشرقية من السويس إلى رأس حافون ، فتنقل بين مدنه بصفته الرسمية ، كمحافظ لسواحل البحر الأحمر ، وزار بلهار فى يناير سنة ١٨٧١ حيث رفع الراية المصرية عليها ، ووزع الاعانات على رجال العلم وعلى المعوزين ، ثم زار بربرة ، وأنهى الخلاف القائم بين قبائلها قبل أن يعود إلى مقر حكومته فى مصوع .

ويعتبر التقرير الذى كتبه أحمد ممتاز باشا فى ٢٦ مارس ١٨٧١[2] من أهم التقارير عن هذه المناطق ، وإمكان إفادة الامبراطورية الافريقية منها ، وإفادتها

---

(١) دكتور محمد صبرى : « مصر فى افريقيا الشرقية » : ١٩٣٩ – ص ١٦ – ١٧ .

(٢) وثيقة رقم ٤١ – ص ١١١ – الوثائق التاريخية لسياسة مصر فى البحر الاحمر – نشر الدكتور شوقى عطا الله الجمل .

هى بالتالى من هذه الامبراطورية .

كانت المشاجرات لا تزال قائمة بين أهالى بلهار ، وكان جمالى بك قد عقد الصلح بينهم على أن يقوموا بدفع دية من قتلوه ، ولكن الأهالى التمسوا من الحكومة أن تدفع لهم هذه الدية . فلم يتراجع ممتاز باشا فى ذلك ، ودفع لهم ٧٢٧ ريالا ، علاوة على بعض الاعانات ، لوضع حد لهذه المشكلات . كما أن الأهالى رحبوا بالعلم المصرى ، ورفعوه على مدينتهم ، وكونوا حرسا خاصا من بينهم للمحافظة عليه .

كانت بلهار تتمتع بموقع تجارى وإستراتيجى ممتاز . وكانت السفن تصل اليها من عدن وحضر موت ومسقط واليمن . وكانت القوافل ترد اليها من الحبشة وهرر ، محملة بالبن وسن الفيل وريش النعام وببعض الاغنام والمواشى . وكان قبولها للخضوع للادارة المصرية المنظمة ، للاشتراك فى هذه الامبراطورية الافريقية ، عاملا من العوامل الفعالة التى وطدت أمور الوحدة بين مصر وأبناء الصومال .

وصل ممتاز باشا إلى بربرة ، فوجد بقايا التنازع القديم موجودة بين الأهالى ، لعدم تمكنهم من دفع دية القتلى . فلم يتراجع ممتاز باشا عن العمل على إستتباب الأمن وإرضاء النفوس ، فدفع ٤٣٨٠ ريالا دية القتلى من أية قبيلة كانت ، وساعد هذا على صفاء الجو وصفاء النفوس بين الاهالى ، وفرحهم برعوينهم للدولة المصرية .

وكان ميناء بربرة يعتبر أكبر وأحسن الموانى الموجودة فى بلاد الصومال . وكان مواجها لعدن ، ولا يبعد عنها إلا بمسافة ١٥٠ ميلا . وكانت السفن تتردد عليه ، وتصل اليه القوافل التجارية من الداخل . وقام بحركة تجارية هامة بين مسقط واليمن وحضر موت وعدن من ناحية ، وبين الاقاليم الداخلية من ناحية أخرى . وأصبح استتباب الأمر فيه عاملا فعالا لاضطراد وإزدهار هذه

المدينة ، ولمشاركتها فى الدولة الافريقية الجديدة .

ولم ينس ممتاز باشا زيارة تاجورة وصرف رواتب شيوخها ، إذ أنهم قد أصبحوا - مثلهم فى ذلك مثل بقية شيوخ السواحل - موظفين رسميين فى هذه الدولة الافريقية ، التى وحدت بين مصر والسودان والصومال .

وستشارك تاجورة بقية موانى الصومال فى الازدهار ، وستزداد بها حركة التجارة ، خصوصا بعد إهتمام مصر بالشئون الملاحية والشئون العمرانية فى كل هذه المناطق .

(٢) - انضمام بربرة إلى الامبراطورية :

وحدت مصر إدارة محافظتى مصوع وسواكن فى أوائل أبريل سنة ١٨٧٢ وعينت مونزنجر بك محافظا عاما لهما ، ثم أحالت إليه إدارة مديرية التاكا ، وسمت هذه الوحدة الادارية الجديدة باسم « مديرية عموم شرق السودان ومحافظة سواحل البحر الاحمر » . وقد أوصى مونزنجر بك فى ١٢ ديسمبر سنة ١٨٧٢ باقامة نقط عسكرية فى الجهات الساحلية حتى باب المندب ، وهى الجهات التى إعتبرت منذ قديم الزمان تابعة للدولة العثمانية ، وذلك وقفا لنشاط عملاء الدول الاجنبية الذين جاءوا يسعون إلى الصيد فى الماء العكر . وكان الأمر يتطلب اختيار النقط لاقامة رجال الأمن ، والمحافظة على السلم بين الاهالى ، على طول هذه السواحل حتى بلهار وبربرة . ولم تعارض الحكومة المصرية فى ذلك ، بل أصدرت أمرها فى يوليو سنة ١٨٧٣ باختيار رضوان بك ، سوارى وابور الصاعقة ، وبتكليفه بالذهاب إلى بربرة . وكان عليه ، بمجرد وصوله إليها ، أن يجتمع بالمشايخ والعمد والأهالى ، ويبلغهم تحية الحكومة المصرية وشكرها على ما بدا منهم من الاجتهاد فى الاحتفاظ بالعلم مرفوعا على تلك الجهات ، وأن يخبرهم بقرب حضور أحد المآمير ومعه الجنود

للاقامة بهذه الناحية ، للمحافظة عليها من الاجانب ، ومنع تعدى الاجانب عليها ، حتى يسود الامن وتزدهر المدنية . وكان على رضوان بك أن يباشر ويلاحظ حسن ادارة هذه القاعدة الجديدة ، ويدير أمورها ، إلى أن تصدر إليه تعليمات جديدة .

أصر أهالى بربرة على مجىء حاميات مصرية إلى مدينتهم ، وأخذوا يسارعون إلى إعلان دخولهم فى هذه الادارة الجديدة وولائهم للوحدة مع مصر ، وإلى طلب إرسال الأعلام لرفعها على طول الساحل وبدأ خوفهم من تلاعب الدول الاجنبية يظهر واضحا ، فأخذوا يفضحون نشاط الاجانب ، من انجليز وفرنسيين وايطاليين ، وقيامهم بالتدخل فى شئون الصومال الخاصة . وكانوا يأملون وصول الحاميات المصرية لايقاف عمليات السلب والنهب التى قامت بها بعض العصابات من رجال القبائل على الطريق الموصل بين بلهار وبربرة ، ومنعوا بها أهالى هذه المدن من الاجتماع بأبناء أعمامهم فى المدينة الاخرى . ورأى منزنجر بك التوجه إلى هذه النواحى مرة جديدة ، وإصطحاب بعض الجنود معه فى هذه المهمة ، رغم عدم ورود أوامر صريحة من القاهرة بذلك ، وأن يرسل دفعة أخرى من القوات المصرية بعد ذلك .

وكتب منزنجر بك تقريرا جديداً عن بلاد الصومال فى أوائل يناير سنة ١٨٧٤ أوضح فيه أهمية ميناء بربرة ، ووجود المياه به - رغم تفضيل مياه دوبار العذبة ، والتى لا تبعد عنها إلا بثمانية أميال . وشرح إمكانية توصيل هذه المياه العذبة إلى بربرة بسهولة إذا ماتولت ادارة الاشغال العامة للدولة القيام بهذا المشروع . كما شرح أهمية بلهار التى لاتبعد عن بربرة إلا باربعين ميلا نحو الغرب فرغم عدم صلاحية مينائها للسفن ، إلا أنها كانت تمتاز بسوق أكبر من سوق بربرة ، نتيجة لورود القوافل من داخل القارة اليها قبل وصولها إلى هذا الميناء الاخير . فأوصى باقامة موظفى الدولة بها ، حتى يعملوا على نشر الأمن فى الاقليم ويسهلوا اتصال الاهالى ببعضهم . كما أوصى باكتفاء الحكومة بالرسوم الجمركية ، وهى رسوم بسيطة محددة بواحد فى المائة من قيمة

المتاجر ، وبعدم فرض أية رسوم دخولية على البضائع والمتاجر مع داخل الاقليم ، تشجيعا للتجارة ، وزيادة للمسافع بين الاهالى .

وإمتاز هذا التقرير بالتحدث عن هرر ، فوصفها بأنها « مدينة عظيمة ، وبها جملة أماكن وجوامع ، وحولها سور ، وموجود بها ضربخانة للمعاملة . وجارية الخطبة لأميرها بالجوامع فى أيام الجمع والأعياد . وإيرادتها تكفى مصروفات الآى . وإذا كان القصد استحواز الحكومة على تلك الجهات لحد هرر – فانه لمناسبة التعديات الواقعة منهم وعليهم ، ورغبة أغلبهم لحضور عساكر الحكومة لطرفهم ، فبواسطة نصف أورطة أو أقل يصير التمكن من الاستحواز عليهم بأسهل حال »[1] . ولكنه رأى عقبتين فى سبيل تحقيق هذا المشروع : الأولى هى وجود الانجليز بعدن ، والثانية وجود العثمانيين بزيلع . وكان يرى أن الانجليز يخشون اتحاد كل من بربرة وهرر مع الادارة المصرية ، وماقد يؤدى إليه ذلك من إبطال تجارتهم مع هذه المناطق أو التأثير فيها على الاقل ، خصوصا وأن الانجليز كانوا يستوردون كل مايلزمهم من لحوم وخضروات لازمة لعدن من بربرة . فكان على حكومة القاهرة أن تفهم الانجليز انها لن تتعرض لتموين قاعدة عدن من الصومال ، ولن تفرض رسوما جمركية على مستوردات الانجليز من هذه الموانى .

أما زيلع فكانت خاضعة لوالى الحديدة ، وتتبع بالتالى الدولة العثمانية كانت تدفع جزية سنوية تبلغ سبعة آلاف ريال . وكانت هذه الجزية أمراً بسيطاً بالنسبة لأهمية زيلع ، خصوصا وأنها كانت تسيطر على تاجورة ، رغم أن العلم المرفوع على هذه المدينة الاخيرة كان علما مصريا أعطاه جعفر باشا لشيوخ المنطقة . وكان الشيخ ابو بكر هو شيخ زيلع ، وواصل سيطرته على منطقة تاجورة ، واعتبر نفسه موظفا عثمانيا ، فلم يكن هناك حل إلا إقامة التفاهم بين

---

(١) تقرير منزنجر فى ١١ ذى القعدة ١٢٩٠ هـ – وثيقة رقم ٨٣ ص ٢٠٠ – ٢٠٢ من الوثائق التاريخية لسياسة مصر فى البحر الأحمر .

القاهرة والقسطنطينية لتحويل زيلع إلى الادارة الافريقية التى قامت مصر بإنشائها فى هذه المناطق .

وعلى أية حال ، فإن منزنجر بك لم يترك بلاد الصومال قبل إصراره على ضرورة اقامة سلطة الدولة على أقاليم هرر والاوسا ، حتى تشارك مصير السودان ومصير مصر . كذلك قام بتنصيب شيوخ على القبائل والنواحى ، وصرف لهم المرتبات وأهداهم كساوى التشريفة . وأصبح على رضوان بك أن ينشيء حرسا من الاهالى لحماية الاعلام ، وأن يرتب المقايسات اللازمة لانشاء احدى السقالات بميناء بربرة ، لتسهيل أمر وقوف الصنادل ، وعمليات التفريغ والشحن فى السفن . ورتب أمر الاتصال برضوان بك وبسفينته « الصاعقة » عن طريق عدن[1] .

ثم بدأ المصريون أعمالهم الانشائية فى بربرة ، تلك الأعمال التى سجلها لهم التاريخ ، والتى خلقت من هذا الميناء موقعا حديثا ، وجعلته يشعر بالحضارة الحديثة ، وبشكل لم يره من قبل .

(٣) – المشروعات الانشائية فى بربرة :

رحبت مصر بمشروع مد بربرة بمياه دوبار ، وأرادت العمل على استغلال هذه المياه فى رى الجهة المذكورة ، فأرسلت أحد المهندسين المختصين لبحث المشروع ، ثم كان عليه أن يعود بعد ذلك لتقديم وجهة نظره إلى حكومة القاهرة . وكان على رضوان بك أن يقدم له كل ما يلزمه فى مهمته ، ويسهل له القيام بها . ثم أخذت الادارة المصرية فى إرسال المهمات والانابيب إلى « مصلحة مياه بربرة » تلك الإدارة الجديدة التى انشئت للاشراف على هذه العملية ، شحنتها على الباخرة « دسوق » وجاء معها الخبراء المصريون لاتمام

(١) الوثيقة السابقة – المرجع السابق .

هذا المشروع . وساعدت الحاميات المصرية فى حراسة هده الأدوات ، كما شاركت فى العمل نفسه . ونقدم هدا المشروع ، ووصلت مياه الدوبار إلى بربرة ، ثم أنشئت لها فروع وصلت الى الجامع والديوان والجمارك والمستشفى . وانتهى الحفر فى هذا المشروع فى ٢١ يونيو سنة ١٨٧٦ ، ووصلت الأنابيب بالمنبع ، ولم تستغرق هده العمليه إلا تسعة وستين يوما ، ثم قامت السلطات المصرية فى بربرة ، فى أوائل شهر أغسطس بالتوجه إلى الدوبار ، مع عدد من التجار وضباط الجهادية والبحرية وموظفى الحكومة وشيوخ القبائل الصومالية ، وافتتحوا رسميا توصيل المياه من منبعها إلى الحوض الخاص الذى انشىء لتموين الأنابيب . ووصلت المياه الى بربرة فى قوة مناسبة ، « فشخصت لها كافة الأعين بكمال الممنونية والتهنئة » وسط احتفال رسمى وشعبى . وبلغ طول هذه الأنابيب ما يزيد على ١٢ كيلو مترا ، علاوة على الفروع اللازمة لتوزيع المياه داخل بربرة نفسها . ودل هذا المشروع على اهتمام الادارة المصرية بالعمل على تحسين حال بلاد الصومال ، وتيسير سبل التقدم أمام أبنائها .

وقررت مصر تخصيص إحدى سفنها لخط بريد جديد بين عدن وزيلع وبربرة ، ورتبت له جدولا خاصا للسير بمقتضاه والوصول إلى كل من هذه الموانى فى وقت محدد .

كما أصدرت أمرها لسلطاتها فى بربرة بضرورة البدء فى بناء مخازن للفحم والمهمات والجمارك ، وإنشاء جامع صغير ومستشفى ومركزا للبوليس ، ثم البدء فى بناء مقر للحكومة . وإهتمت الحكومة بتزويد بربرة بالاطباء لعلاج الأهالى والجنود ، وكان على أطباء السفن الحكومية الراسية فى هذا الميناء ألا يبخلوا بمعونتهم وخبرتهم ومساعداتهم الانسانية . ثم عملت الحكومة على تعيين الأطباء اللازمين لهذه الجهات . وكان مستشفى بربرة يتسع لخمسين مريضا ، وخدم فيه بعض رجال الحامية ورجال البحرية فى أول الأمر . واستصوبت السلطات المصرية تعيين الأطباء من المسلمين ، إذ أن الأهالى لم يأمنوا على

أنفسهم أن يعالجهم أطباء أجانب .

وصدرت تعليمات القاهرة لرضوان باشا بالعمل على تأمين الطريق بين بربرة وبلهار ، واتخاذ التدابير لفتح هذا الطريق وتأمينه للمسافرين . وأوصت سلطاتها بعدم التشدد على الأهالى دفعة واحدة ، حتى لا يتسبب ذلك فى نفورهم وعدم اصلاح أمرهم ، فكان على هذه السلطات أن تستخدم الحزم بقدر الإمكان ، ثم تأخذ بالمصالحة مرة ، وأخرى بالانذار والنصيحة ، ثم تستخدم بعد ذلك نوعا من التهديد البسيط ، حتى ينقاد من لم يألف الخضوع للسلطة المركزية . وكان من الطبيعى أن يتحسن سلوكهم بعد رؤيتهم حسن المعاملة وإنصاف المظلومين . وكانت آخر وسيلة يمكن للسلطات المصرية أن تتخذها هى إستخدام القوة .

كان الجهل قد ساد بين الأهالى بأمور الزواج والطلاق والميراث وباقى شئون الشريعة ، فعينت مصر أحد القضاة لهذه الجهة ، دون أن تتعرض للقاضى السابق أو للمفتى المحلى . فقام محافظ بربرة باصطحاب هذا القاضى الجديد وجعله يقابل الصوماليين ، فتحدث إليهم وأعطاهم بعض النصائح . وأخذ الاهالى ، مع مرور الزمن ، يقتدون به ، ويستشيرونه فى عقود الزواج وفى الطلاق وفى تهذيب الأخلاق وتأدية الفرائض ، وفى معرفة أسس الدين وتخليصها مما علق بها من معتقدات دخيلة . وأخذ هذا الشيخ فى امامة الصلاة بالمسجد ، كما قام بالتدريس فيه ، مما ساعد على فهم الاهالى لأمور دينهم ، وزيادة تمسكهم بشخصيتهم الإسلامية .

وخصصت مصر رواتب لشيوخ القبائل ورؤساء الأهالى حول بربرة . ووفت بالوعود التى قطعها رضوان بك على الحكومة لهم ، ما داموا لا يشتغلون بالتجارة . ورحبت مصر باعطاء أراضى للاجانب ، يعمرونها ويبنونها ، ويساعدون بذلك على التوطن ، واشترطت لذلك شرطاً واحداً ، هو ضرورة انقيادهم لأوامر الحكومة ، مثلهم فى ذلك مثل الأهالى ، واطاعتهم لقوانينها .

ثم قررت الحكومة انشاء « سقالة » جديدة فى بربرة طولها ثمانون متراً وعرضها ثمانية أمتار ، لكى تساعد فى حركة هذا الميناء . ووافقت على أن يشترك الأهالى مع الجنود فى هذه العملية نظير مكافأة خاصة ، وذلك لتمرين الصوماليين على الأشغال وتدربهم مع إخوانهم السودانيين والمصريين . وأرسلت مصر اثنين من الكتبة ، ومعهما الدفاتر والأوراق اللازمة ، مع صراف للعمل على ضبط حسابات هذه الوحدة الادارية الجديدة . وعملت على ضبط الموازين والمكاييل فى هذه المنطقة ، وذلك بتوحيدها مع نظائرها فى مصر . كما أنشأت السلطات المصرية كثيرا من المبانى والمساكن للمستخدمين ، وضربت بهذا مثلا امام الاهالى لاقامة مساكن صحية لائقة .

ولقد شعرت عدن نفسها بتغير الأحوال فى ميناء بربرة ، وأفادت من ذلك . لقد كانت عدن فى ضيق قبل ترتيب خط الملاحة البحرية المنتظم بينها وبين بربرة بسفن « البوستة الخديوية » . وكان المسلى والبقر والغنم يشح فيها فى زمن الخريف ولمدة خمسة أشهر ، نتيجة لعدم تمكن السفن الشراعية من السفر أمام الرياح الشمالية . فكانت أسعار الرطل الواحد من اللحم تصل فى عدن إلى ما يقرب من خمسة قروش مصرية ، ولكن مجىء المصريين إلى بربرة وسير البواخر المصرية ، ساعدا على إستمرار تموين عدن ، وعلى تردد التجار عليها باستمرار ، وعلى الاحتفاظ بثمن رطل اللحم فيها قرش واحد طول السنة . وكانت الباخرة المصرية تنقل ما يزيد على ألف رأس من الغنم ، علاوة على عدد من الأبقار وكميات من المسلى والخضر ، وزادت الحركة التجارية مع عدن ، وزاد مجىء التجار الصوماليين بأموالهم ومتاجرهم . وكانت شهادة الانجليز أنفسهم أكبر دليل على أزدهار هذه المناطق بعد مجىء المصريين إليها ، وانضمامها إلى الامبراطورية الافريقية .

ولقد عملت مصر على تحسين سوق بلهار التى تعقد فى موسم خاص لمدة أربعة أشهر من كل سنة . فانشأت الطرق وشجعت الاهالى على المجىء بمتاجرهم إليها . ولكن السلطات البريطانية فى عدن لم توافق على دفع أية

رسوم ، على ضآلتها ، فى هذه السوق فما كان من السلطات المصرية إلا أن فتحت ميناء بلهار للتجارة ، وتعهدت بعدم التعرض لمن يرغب فى التوجه إليه أو الاقامة فيه ، فأصبح الطريق مفتوحا بينه وبين بربرة ، وأضحت التجارة حرة من كل قيد ، رغم أن عدداً من هؤلاء التجار كانوا يتمتعون بحماية الدول الأجنبية ، مما يجعلهم يخدمون مصالح انجلترا ، وهم فى الأراضى المصرية .

ولقد شاهد بعض رجال الاقامة البريطانية فى عدن مجهودات المصريين فى هذه المناطق ، وشهدوا لها ، وكان من بينهم الكابتن هنتر ، الذى ستضطره ظروف دولته إلى الرياء فيما بعد ، وإلى العمل على إخراج المصريين ، وإحلال البريطانيين محلهم .

الفصل التاسع

زيلع وتاجورة

واصلت مصر سياستها الخاصة بتوحيد أقاليم شمال شرق إفريقية فى نطاق واحد بأن بذلت المساعى ، لدى الباب العالى ، للموافقة على تحويل إدارة ميناء زيلع من ولاية اليمن اليها ، وضمها إلى هذه الكتلة الافريقية المتحدة .

(١) — القاعدة :

لا نعرف على وجه التحديد قيمة هذه المساعى من الناحية المادية ، على الاقل ، إذ أن الباب العالى لم يكن يوافق على القيام بهذه التغييرات الادارية دون أن تدفع مصر الثمن ، وتدفعه نقداً ، وإن كان ذلك لا يدخل فى الميزانية ولا فى المصروفات « المنظورة » .

أما من الناحية السياسية ، فان مصر قد عملت على اتخاذ زيلع قاعدة هامة لها فى شرق إفريقية وإحدى الاسس التى بنت عليها الامبراطورية الافريقية فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر . ولا نعلم إن كانت مصر قد أبلغت الباب العالى أهمية زيلع بالنسبة لتنفيذ هذه السياسة ، واهميتها بالتالى بالنسبة لزيادة الاراضى الخاضعة لسيادة الدولة العثمانية ، إذ أن دور المحفوظات التاريخية المصرية تسكت عن هذه النقطة ، أما دور المحفوظات التركية فليس من السهل الاطلاع عليها .

وعلى أى حال فان الثابت تاريخيا هو أن مصر قد بذلت المساعى ، فى القسطنطينية ، لتحويل ادارة زيلع إليها ، وأن هذه المساعى قد نجحت وصدر فرمان أول يوليو سنة ١٨٧٥ ينص على العهود بهذا المرسى الواقع على شواطىء

افريقية ، وعلى بعد من سنجق حديدة ، والذى كان هذا المرسى المذكور تابعاً له ، إلى الادارة المصرية وكان هذا تنازلا عن هذا الاقليم لمصر ، نظير دفع مبلغ خمسة عشر ألف جنيه عثمانى سنويا إلى خزانة السلطان ، واعترافا بما قامت به مصر من نواحى الاصلاح والتقدم المختلفة فى اقاليمها ، وأملا فى زيادة ايرادات زيلع نتيجة لالتفات السلطات اليه .

وعينت مصر رضوان باشا مأموراً على هذه الجهة ، واصدرت اليه الأوامر بالتوجه إلى والى اليمن ، ثم باستصحاب مندوبه ، الذى سيذهب معه بالتالى الى زيلع ، ويقوم باستلامها وادارتها وتصريف امورها وامور الجهات التابعة لها وجماركها . وكانت تاجورة تابعة لزيلع من الناحية الادارية ، وتدخل بالتالى ضمن المنطقة التى انضمت الى الاراضى المصرية .

ثم عهدت مصر الى منزنجر بك ، محافظ شرق السودان وسواحل البحر الأحمر ، باستكشاف الطرق والمواقع القريبة من زيلع ، والوقوف على أحوالها ، واقتراح ما يلزم لتحسينها واستغلالها . كما عهدت الى محمد رؤوف باشا بمهمة تأمين الأهالى والعربان المقيمين بمنطقة زيلع « وتاليف قلوبهم وتسهيل وتأمين الطرق منها إلى (هـرر) لراحة الواردين والمترددين واستمرار ذهاب واياب قوافل التجارة بغير مشقة ولا تعب »[1] وأصبح رؤوف باشا قومندانا للفرقة العسكرية الموجودة هناك .

أما منزنجر بك فانه قد قدم تقريرا هاما عن هذه المناطق ، وإرتبطت مهمته ، فى حقيقة الأمر ، بالعلاقات المصرية – الحبشية ، فى الوقت الذى إرتبطت فيه ايضا بخطة مصر تجاه هرر . وأما محمد رؤوف باشا ، فان مهمته كانت مرتبطة قبل كل شىء بتنفيذ ضم إقليم هرر إلى هذه الكتلة الافريقية

---

(١) دفتر ٢ أوامر عربية – ص ٨٨ رقم ١٨٢ . منشورة برقم ١٠٦ ص ٢٣٧ فى الوثائق التاريخية لسياسة مصر فى البحر الأحمر .

الموحدة ، وصدر أمر بتعيينه محافظاً لزيلع وملحقاتها ، تسهيلا لقيامه بهذه المهمة .

كان يوحنا ، امبراطور الحبشة ، الذى نصبه لورد نابيير الانجليزى ، قد وأصل سياسة العداء التى بداها تيودور تجاه كل من مصر والسودان . فعملت مصر على الاتصال بمنافسه « منليك » ، راس شوا المناهض له فى الجنوب ، وعلى تدعيم علاقتها معه ، فى الوقت الذى استعدت فيه لارسال قواتها الى هـرر . ورغم صمت دور المحفوظات التاريخية ، فمما لا جدال فيه أن مصر قد حاولت فى هذه الفترة شرح موقفها ، وضمان عدم تدخل منليك فى هرر ، والاحتفاظ معه بعلاقات ودية على الأقل ، إن لم تكن قد رسمت امر تحالف معه ضد يوحنا ، المناوىء لها وله فى نفس الوقت .

ورأت الحكومة الخديوية أن السلطات البريطانية فى عدن لها « بعض الأخذ والعطاء مع جهات زيلع » ، فأصدرت أمرها الى رؤوف باشا لتسهيل أمور هذه السلطات ومساعدتها وعدم اعتراض طريقها ، رغبة منها فى عدم الاصطدام مع انجلترا .

ولكن الحكومة الخديوية خشيت فى نفس الوقت من تردد رحال الاقامة السياسية البريطانية فى عدن على جهات زيلع ، خصوصا إذا رأوا ذلك العدد من الجنود المصريين والسودانيين ، وشاهدوا الاستعدادات القائمة . فاصدرت حكومة القاهرة تعليمات منفصلة إلى رؤوف باشا تشتمل على الردود الذى يمكنه أن يجيب بها عليهم . وظهر جليا من هده الردود أن مصر كانت تخشى من أن يقوم الانجليز بعرقلة مجهوداتها فى هذه المناطق ، فتظاهرت أمامهم بأن المقصود بالاستعدادات الحربية هو كشف منبع نهر ستيت وكأن الحملة القادمة ليست إلا حملة استكشافية .

« ... إذا ... سألوكم لماذا هذه الاستعدادات وإلى أين انتم ذاهبون فان

الجناب الخديوى يأمر بأن تقولوا لهم إننا نقصد كشف منبع نهر ستيت وسنسير من هنا لتمهيد الطريق وسنقيم حرائطه ومعنا ضباط أركان حرب ومهندسون – وسيأتى من (عندو كرو) حضرة غردون باشا مأمور خط الاستواء وقد عهد إلى بمحافظة جهات ريلع والقيام من هنا لايجاد منبع النهر المذكور وستأتى من بعدى بعثة علمية أيضاً ».

« وبعد الاستيلاء على هرر اذا سألوكم : لماذا استوليتم عليها ؟ فان جنابه العالى يأمر أيضا أن تقولوا لهم : « لأن الأهالى قدموا عريضة إلتمسوا فيها أن يتبعوا الحكومة ، فاستولت الحكومة عليها – وجعلتها مركزا لأعمال الكشف عن منبع النهر الآنف الذكر – وقد كفلنا الراحة والأمن للأهلين » .

كذلك صدرت الأوامر إلى رؤوف باشا بترك التعليمات اللازمة بخصوص هذا الموضوع إلى رضوان باشا ، حتى يستطيع الاجابة عن مثل هذه الأسئلة بعد سير رؤوف باشا صوب الداخل[1] .

وصدرت الأوامر كذلك إلى رضوان باشا بتعيين أحد المأمورين لملاحظة جهة تاجورة ، وارسال الباخرة « الخرطوم » للاقامة فيها . فاذا ما وجد رضوان باشا أن لقبودان هذه الباخرة لياقة للاشراف على أمور هذه الجهة ، فيمكنه الابقاء عليه فيها وفى باخرته ، وإلا فيمكنه نقله إلى الباخرة « الصاعقة » وتعيين قبودانها بدلا منه على « الخرطوم » فى تاجورة . وكان على هذا القبودان أن يشرف على حامية صغيرة من الجنود تقيم بالساحل وتحافظ على علم الدولة المرفوع هناك .

وتعتبر تاجورة ميناء هاما فى بلاد الصومال ، إذ أنها كانت تتحكم فى الطريق الموصل الى هرر وفى الطريق الآخر المار إلى نهر الحواش عبر منطقة الاوسا .

---

(١) انظر المرجع السابق . وثيقة رقم ١٠٨ – ص ٢٣٩ .

وستخرج الحملة الرئيسية بقيادة محمد رؤوف ، من زيلع صوب هرر . أما الحملة الثانية فانها ستتألف من أربع بلوكات مصرية وسودانية تحضر مع منزنجر بك من مصوع وتنزل فى تاجورة ثم تسير منها فى اقليم الاوسا صوب شوا ومنليك . ولقد بدأت هذه الحملة الثانية سيرها فى شهر اكتوبر سنة ١٨٧٥ ، واصطحب معها أحد مندوبى منليك . وتظاهر محمد لميطة ، شيخ الاوسا بالود للمصريين . ولكنه سار بالحملة فى طرق وعرة ، ثم هاجمها برجاله ليلا ، معتمداً على مبدأ المفاجأة .

وقتل منزنجر فى هذا الالتحام مع ربع القوة المصاحبة له . واضطر الباقون إلى العودة بالجرحى الى الساحل .

ولكن هذه الهزيمة الصغيرة لم تحول انظار مصر عن مواصلة تنفيذ مشروعها فى هذه المناطق .

(٢) — الادارة :

وصل محمد رؤوف باشا ، المحافظ ، الى زيلع وأخذ يستعد للسفر صوب هرر فى الداخل ، واستصوب تعيين أبو بكر شحيم ، أمير زيلع السابق ، فى وظيفة وكيل المحافظة ، وطلب منحه الرتبة الثالثة تشجيعا له على القيام بعمله الجديد ، وافادة من مجهوده فى هذه المناطق ، التى يتمتع فيها بنفوذ كبير وعصبية قوية .

ورأت مصر أن أبا بكر يمتاز بالغيرة والحمية فى اشغال الحكومة ويبذل جهده فى مساعدة ممثلى السلطات العامة والسعى فى جذب قلوب الأهالى وتأليفهم . فوافقت على تقليده وظيفة وكيل المحافظة ومنحه الرتبة الثالثة فى ١٦ أكتوبر سنة ١٨٧٥ كما أرسلت الكساوى والمنح لكل من التجار والعلماء فى هذه الناحية .

وقد أرسل أبو بكر شحيم ابنه ابراهيم مع منزنجر باشا فى مهمة الى الحبشة ، وكان ابنه موسى بالمساعدة فى اشغال الحكومة فى تاجورة ، واشتغل ابنه برهان معاونا مع رؤوف باشا فى هرر ، وكلف ابنه الرابع ، محمد بالمساعدة فى ادارة شئون زيلع نفسها . فظهر ولاءه للحكومة . وقدرت القاهرة هذا النشاط حق قدره ، وقلدته منصب محافظ زيلع فى ١١ نوفمبر من نفس السنة ، وذلك حين أصدرت أمرها بتنظيم إدارة هذه الجهات تحت ادارة رؤوف باشا ، الذى أصبح حاكما عاما (حكمدارا) لهرر وملحقاتها .

ولقد طلب محافظ زيلع الحضور الى مصر للزيارة وأوصى عليه عبد القادر حلمى باشا ، وإمتدح اخلاصه وغيرته على العمل . وصدر مرسوم فى ١١ ابريل سنة ١٨٧٦ بفصل بربرة وزيلع عن حكومة عموم هرر ، ووضعها تحت ادارة رضوان باشا مع الابقاء على أبى بكر باشا محافظا لزيلع . فاظهر رؤوف باشا معارضة فى تنفيذ هذا المرسوم باسم الصالح العام ، وشرح أنه يعطل التجارة والأعمال الحكومية . واستشهد بانه طلب من زيلع ١٢,٠٠٠ ريال لصرف مرتبات الجنود ، ولكن هذا المبلغ لم يرد من زيلع ، ووصله خطاب من رضوان باشا يبلغه فيه أن المالية قد أرسلت للحكومة العامة ٩٠٠,٠٠٠ من العملة النحاسية ، رغم ان الحكومة العامة لم تطلب هذا النوع من العملة ، لعدم قبول الأهالى له . فأصر رؤوف باشا على ضرورة إرسال مليون قرش لزيادة التداول وللعمل على ازدهار التجارة . ثم عاد واستشهد بمسألة ارسال الانسجة لعمل قفاطين المشايخ وورودها مرتفعة الثمن ، واضطرار سلطات هرر الى فرض رسوم الجمارك عليها بعد ذلك . وطالب مرة جديدة برجوع زيلع الى إدارة هرر كما كانت فيما قبل ، متهما محافظا بالجهل ، وراميا وكيل محافظتها بالأمية ، حفاظا للايراد ، وتوحيداً للسلطة .

ولكن مصر وجدت أن كل من زيلع وهرر ملحقة بالحكومة الخديوية ، فأوصت رؤوف باشا بعدم التشبث بالحاق زيلع بهرر ، وبطرح كل نفور وتنافس بينه وبين أبى بكر باشا ، مادام كل مهما من ممثلى الحكومة . فعليهما

بالاتحاد والانفاق لما فيه من حسن تصريف للامور .

ووقع على كاهل ابى بكر باشا أمر الادارة الجديدة فى بلاد الصومال ، وظل يواصلها حسب الخطوط العامة التى رسمتها مصر لهذه الامبراطورية الافريقية المتحدة ، ويواصلها بكل نجاح وعزم .

كان بعض تجار زيلع يحتفظون بكمية من العملة القديمة المتداولة قبل مجىء المصريين فاستبدلتها الادارة بالعملة الجديدة . وشرح أبو بكر باشا أن ضريبة « الدخولية » المفروضة بجهة تاجورة لاتكفى لمرتبات الموظفين القائمين على تحصيلها ، فى نفس الوقت الذى تعتبر فيه مصدراً لتضرر الأهالى . فوافقت الادارة على وقف تحصيل هذه الضريبة ، وتفويض محافظ زيلع أمر الاستغناء عن خدمات هؤلاء الموظفين .

ولم تمانع الادارة فى اختيار أبو بكر باشا للسيد محمد عمر نقيبا لتجار زيلع بعد وفاة سر تجارها السابق .

وعندما تعرض أبو بكر باشا لمسألة الطباق وعدم تمكن الاهالى من شرائه بعد دفع الضرائب الجديدة الموحدة (٧٥٪) - عملت الادارة على إيجاد حل يرضى أهالى زيلع ، ولايتعارض مع نظام الضرائب الموحد . وكان من عادة أهالى زيلع ، ومعظمهم من العربان ، استعمال مضغة الطباق . فرأت الادارة وضع تجارة الدخان فى يد واحدة ، وأن يكون بيعه بمعرفة الميرى أو الحكومة . وأوصت محافظة زيلع بشراء الكمية اللازمة للأستهلاك السنوى المحلى (٧٥٠ قنطاراً) من عدن ، ومن أموال الحكومة ، ثم بيعه للاهالى بالاسعار المعتادة . وأحلت الإدارة نفسها بهذا الوضع محل تجار الطباق ، وحصلت على ربح يتراوح بين ٥٠٪ ، ٧٦٪ ولم يتحمل الاهالى أى ارتفاع فى أسعار الطباق[1] .

---

(١) كان سعر القنطار فى عدن « من أربعة ريالات إلا ربع لأربعة ريالات للقنطار المصرى حلاف نولونه ، وأسعار مبيعة هى من ٦ ريالات الى سعة ريالات ونصف للقنطار » انظر . تعليمات مرسلة =

وبلغ عدد الحامية الموجودة فى زيلع ١٥٠ جنديا نظاميا و ٣٠ من مجندى الصومال . وكان هذا العدد كافيا لاستتباب الأمن والمحافظة على طرق المواصلات مع الداخل .

وتعاونت البحرية المصرية مع سلطات زيلع المحلية فى إقامة إدارة منظمة ، وفى بناء تلك الوحِدة الافريقية ، التى شهد بمزاياها كل من الاعداء والاصدقاء .

(٣) – المشروعات الانشائية :

عملت مصر على تسهيل أمر إتصال زيلع بالسويس ، فرتبت خطاً للبريد البحرى يقوم كل أسبوعين ، بباخرة خاصة ، من بربرة إلى زيلع فعدن ، ثم إلى زيلع وبربرة مرة أخرى . وكان على هذه الباخرة أن تأخذ البريد الصادر من بربرة وزيلع وتنقله إلى عدن ، حيث تقوم بواخر الشركة الشرقية P.&O. بنقله إلى السويس وتعود بالبريد الوارد من السويس إلى عدن ببواخر هذه الشركة ، ثم توزعه فى بلاد الصومال .

وأخذت الحكومة المصرية فى دراسة أحوال المناطق المحيطة بزيلع تمهيداً لقيامها بالمشروعات العمرانية والحضارية فيها . وأرسلت أحمد نشأت بك ، معاون التشريفات ، فى مهمة خاصة اليها .

ثم عادت وأرسلت عبد القادر حلمى باشا ، مأمور ضبط مصر ، إلى كل من زيلع وتاجورة للمساهمة فى أعمال الانشاء والتعمير اللازمة ، وصدرت اليه الأوامر التفصيلية عن هذه المهمة فى ٢٣ ديسمبر سنة ١٨٧٥ .

= إلى أبى بكر باشا فى ١٢ رجب سنة ١٢٩٢ – وثيقة رقم ١٢٣ ص ٢٦١ فى الوثائق التاريخية لسياسة مصر فى البحر الاحمر .

كانت حركة المد والجزر تصعب أمر نقل البضائع والمهمات فى زيلع من السفن وإليها . فقررت الحكومة المصرية إنشاء سقالة فى هذا البناء ، تشبه تلك التى أنشأتها فى بربرة ، وتسهل عملية الشحن والتفريغ فى هذا الميناء الهام ، خصوصا فى فترة احتاجت فيها القوات الموجودة فى هرر إلى كثير من المهمات ، ورسمت فيها الدولة سياسة تنشيط التجارة بين الداخل والساحل .

وكان نجاح جمالى باشا فى إنشأ سقالة بربرة أكبر مشجع للحكومة على إنشاء سقالة أخرى فى زيلع . وبلغ طول هذه السقالة ٣٥٠ متراً وعرضها سبعة أمتار ، منها رصيف من الحجر ، بعرض متر ونصف متر من كل جانب ، والأربعة أمتار الباقية فى الوسط تملأ بالرمال والأحجار .

وكانت الأيدى العاملة متوفرة ورخيصة فى بلاد الصومال ، بل أن أكثر من ٢٠ ألف منهم كانوا يقيمون فى عدن ، بحثا وراء الرزق . وكان بعضهم يعمل « بالمؤونة فقط » والبعض الآخرْ بأجر بسيط ، فرأت مصر تشجيع العمال الصوماليين على العمل فى بلادهم بالأجر اللازم لهم ، بدلا من تركهم يهاجرون للعمل بالخارج . فكلفت عبد القادر حلمى باشا بهذه المهمة ، كما كلفته بمهمة إنشاء ديوان للحكومة ، ومبنى للجمارك ، وإحدى المستشفيات وبعض المخازن والمساكن اللازمة لاقامة الجنود ، خصوصا فى فصل الصيف ، الذى يمتاز بحره الشديد فى هده المناطق .

وأرسلت مصر عددا من « عساكر الصنايعية » للمساهمة فى هذه الانشاءات ، ورسمت أمر قطع الاخشاب محليا ، والحصول على الاحجار اللازمة من الجهات القريبة من زيلع ، وإستخدام العمال الصوماليين فى كل هذه العمليات ، بالاجر اللازم .

ولقد أظهر مشايخ عربان تاجورة خوفهم من الحنفرى ، شيخ الأوسا ، لهجومه عليهم وعلى متاجرهم وقوافلهم ، فاصدرت مصر تعليماتها إلى قبودان

الباخرة الحربية « سنار » الموجودة هناك بتمام اليقظة لما قد يحدث . وأمرت السفينة الحربية « الصاعقة » بالبقاء فى هدا الميناء على الدوام ، للمحافظة على هذه الجهة .

وقررت الحكومة بناء استحكامات فى تاجورة ، بالقرب من السقالة البحرية ، وفى اتجاه مرسى السفن الحربية ، تسهيلا للاتصال بينها ، وبين السفن ، وتأكيداً لحماية هذه « الطابية » بمدفعية السفن « حتى إذا كان على الفرض والتقدير [أن] يحصل حركة من العربان فى البر فيكون الوابور الواقف فى الميناء بحالة تمكنه من المدافعة والحماية عن الطابية المذكورة ومن فيها من العساكر والجبخانة ويسهل النقل من الطابية للوابور ويسهل أيضا توصيل الجبخانة من الوابور إلى الطابية » .

ورأت مصر إبقاء أربعين جنديا فقط فى الطابية والاستحكامات فى شكل « حامية » – أما باقى الجنود ، ومن يصل منهم فيبقون على السفينة الحربية مع أسلحتهم وذخائرهم ، وقاية لهم من البرد فى فصل الشتاء ، والحر فى فصل الصيف .

واهتمت مصر فى هذا العهد بكل من الملح والنطرون ، وأنشأت مصلحتين لإدارة شئونهما . فأوصت نظارة الزراعة والتجارة بالبحث عن الطرق اللازمة لترويج تجارة الملح فى الخارج ، وللحصول على النطرون النظيف بأقل تكاليف ممكنة . وأوصت بزيادة إنتاج الملاحات المستعملة واستغلال الملاحات غير المستعملة واستكشاف ملاحات جديدة . كما أوصت بعدم منح أى التزام للاهالى أو للاجانب باستخراج الملح ، وحصر جميع الملاحات ومراكز استخراج النطرون وتعيين الموظفين اللازمين لذلك .

وكانت هذه التوصيات تعم زيلع ، نظرا لوجود أربع ملاحات بالقرب منها ، أهمها ملاحة « الحلو » ووجود أكبر ملاحات شرق إفريقية ، المسماة

« بحيرة العسل » بالقرب من تاجورة . فاقترح أبو بكر باشا إنشاء برج حراسة بالقرب من ملاحة زيلع للمحافظة على أموال الدولة . فلم تمانع الادارة فى دلك . وانشئت المخازن اللازمة ، وأرسلت « العينات » لمصر ، لتحليلها وعمل الدعاية اللازمة لها فى الخارج ، خصوصا وأن أسعار الملح الصومالى كانت أقل من أسعار بلدان كثيرة . وكانت الهند تعتبر من أهم البلاد التى تحتاج إلى الملح الافريقى ، ومن أكبر المستهلكين له .

ولقد ساعدت كل هذه المشروعات على تقدم الحياة فى زيلع ، ودخول الحضارة والمدنية الحديثة ، والادارة المنظمة فى هده الارجاء . فساد الأمن وبنيت المدارس والمساجد . وشعر الصوماليون أنهم قد أصبحوا مواطنين فى دولة قوية تدافع عنهم وتوحد بينهم وبين إخوانهم فى مصر وفى السودان وفى شرق افريقية . ولم يقع ما يدل على حدوث أى تضارب فى المصالح بين أبناء هذه الاقاليم ، أو حتى أى سوء تفاهم بين الاقليم والاقليم الآخر . ورضى الجميع بالمساواة بينهم فى الحقوق ، ومساواتهم فى الالتزامات ، أمام القانون .

ولا يمكننا أن نتناسى أهمية زيلع فى تلك الفترة ، لهذه الكتلة الافريقية الموحدة ، إذ أنها أصبحت قلعة أمامية لها فى خليج عدن ، تحرس المداخل الجنوبية للبحر الاحمر ، وقاعدة هامة ترتكز اليها فى توحيد إقليم هـرر مع هده الامبراطورية .

الفصل العاشر

هـــرر

(١) - الـوصـل إلى هـرر :

بدأ رؤوف باشا تقدمه فى يوم ١٨ من سبتمبر سنة ١٨٧٥ من زيلع على رأس القوات المصرية والسودانية متجها صوب هرر . وقابلهم على الطريق شيخ مشايخ عربان عيسى والصومال ، الذى أبدى ترحيبا بالدخول فى طاعة الحكومة هو ورجاله من قبائل المنطقة . كما وصلهم خطاب من محمد عبد الشكور سلطان هرر يعلن فيه طاعته للحكومة ، وقبل أن نصل الحملة الى جلديسة ، التى تعتبر حدا بين قبائل العيسى صومال وقبائل النولى جالا .

وجاء وفد من هرر لمقابلة المصريين ، وكان برئاسة إبن السلطان ، ويشتمل على القاضى عبد الله بن عبد الرحمن ، قاضى ثان مدينة هرر ، والحاج يوسف من أعيان البلدة ، والسيد أحمد نقيب الأشراف ، ومحمد عبد القادر ترجمان ديوان الأمير . جاءوا يحملون خطابا آخر يعلنون فيه طاعتهم للدولة الافريقية المتحدة ، وترحيبهم بقدوم اخوانهم سكان الشمال .

وهكذا نرى أن سلطات هرر المحلية قد رحبت بالاتحاد مع مصر ، ولكن عددا من رجال القبائل كانوا يعيشون فى ظلال الجهل ، ويعتبرون الحرب وسيلتهم الوحيدة للتفاهم . وتجمع عدد منهم فى اليوم الثامن من أكتوبر على طول الطريق متحرشين بالقوات المصرية ، ولم يكن من السهل الاستهانة بهم ، خاصة وانهم كانوا يتحكمون فى الطريق والمسالك ويبادرون بالحرب وكأنهم مدربين على أصولها وفنونها ، وكان بعضهم من الفرسان والبعض الآخر من المشاة ويحمل كل منهم أسلحته الحربية . ولقد عاملهم المصريون بالحسنى ، وحاولوا إفهامهم الموقف وتقديم النصح لهم ، ولكن ذلك لم يجد نفعا . وظهر

تصميمهم على القتال ، فجاراهم المصريون فى هذا اليوم فى معركة صغيرة مكثت أقل من ثلاث ساعات ، أعلنوا بعدها طاعتهم وتسلموا الاعلام المصرية .

وفى اليوم التالى قابلت المصريين جماهير اخرى كبيرة تقطع عليهم الطريق ، وتلوح لهم بالاسلحة طلبا للنزال ، ولم يجد التفاهم معهم ايضا وارادوا الهجوم على الطوابير ، فاضطر المصريون الى نزالهم لمدة سبع ساعات ، أرسلوا بعدها يطلبون الأمان . فأصر المصريون على ضرورة حضور شيوخهم ورؤسائهم ، الذين أتوا فى الصبيحة التالية واكدوا دخولهم فى طاعة الحكومة ، ورفعوا الاعلام المصرية على قراهم .

وإستراحت القوات قبل دخولها مدينة هرر ، وأبلغها السلطان أنه سيحضر بنفسه لمقابلتها . فأرسل المصربون أعلامها لرفعها على أحد أبواب المدينة ، وعلى قصر السلطان . ورحب المصريون بالسلطان كما رحب بهم ، وتسلم كساوى التشريفة التى أرسلتها مصر هدية له ولكبار القوم والاعيان . ودخلت القوات المصرية إلى عاصمة الاقليم رسميا فى يوم ١١ من أكتوبر .

وكانت هرر هى المدينة الوحيدة التى يصادفها المسافر بعد خروجه من زيلع أو بربرة أو تاجورة . وبلغت مساحتها نحو ٤٨٠,٠٠٠ مترا مربعا وكان يحيط بها سور من جميع الجهات يتراوح إرتفاعه بين ثلاثة وأربعة أمتار ، مبنى من الحجارة الصخرية المستخرجة من الجبال المجاورة ، وبه أربع وعشرون برجا ، وخمسة أبواب سماها المصريون باسم باب الحاكم ، وباب الفتوح وباب النصر وباب الرحمة وباب السلام .

أما بيوت المدينة فكانت كلها مبنية بالحجر ومسقفة بالاخشاب والبوص على نسق البيوت المصرية ، إلا أنها كانت من دور واحد ، ولم يكن لها نوافذ لاتقاد الرد . وقارب عدد منازل المدينة عشرة آلاف ، وبلغ عدد سكانها نحو

٣٥,٠٠٠ وكانوا جميعا متمسكين بالشريعة الاسلامية حق التمسك ، على المذهب الشافعى ، كما كان أغلبهم يتكلم العربية ، ولم يكونوا يميلون إلى الاشغال اليدوية ، بل يفضلون الفلاحة والتجارة .

وكانت غدران المياه تمر إلى جوار المدينة من الشمال ومن الجنوب ، تحمل المياه العذبة الجيدة التى تتجمع من سقوط الامطار على الجبال المجاورة . وكانت هده المياه تضاهى مياه النيل فى مذاقها حسب شهادة المصريين . وتقع المدينه على هضبة مرتفعة وتحيط بها الجبال من الشمال ومن الجنوب على بعد حوالى ثلاث كيلو مترات منها ، ومن الشرق على بعد اثنتى عشر كيلو مترا ، ومن الغرب على بعد تسعة كيلو مترات . وكان أشهر هذه الجبال هو جبل حاكم ، الذى يقع إلى الجنوب من المدينة ويشرف عليها .

وكانت طبيعة الارض طينية حمراء تشبه الغرين الذى يحمله نهر النيل مع فيضانه إلى مصر ، مما جعل الاقليم فى نضرة زاهرة فى جميع فصول السنة . ولقد ساعد ارتفاع الاقليم على اعتدال مناخه رغم قربه من المناطق الاستوائية . وازدهرت بالاقليم زراعة البقول وقصب السكر والقطن والحبوب والخضروات والفواكه والبن المشهور بجودته ، والذى فضله الاوربيون حتى على البن اليمنى .

أما الصناعة فكانت قليلة الانتشار ، وكانت أغلب مصنوعات الاقليم مستوردة من بلاد العرب ، ولم يجد المصريون بمدينة هرر إلّا خراطا واحدا حضرمى الأصل ، رغم وجود عدة حداديں . ولكن صناعة الأقمشة كانت متقدمة فى هرر إذا ماقورنت ببقية الأقاليم السودانية .

وكانت مدينة هرر نقطة تتوسط طرق القوافل ، مما جعل منها مركزا تجاريا هاما فى شرق افريقية . وكانت تمر بها معظم التجارة الآتية من الداخل إلى موانى زيلع وبربرة وتاجورة ، رغم قلة استخدام النقود فيها ، وتفضيل الاهالى

لنظام المبادلة العينية . وكانت قوافل التجار من زيلع وبربرة وحضرموت تحمل البن اليمنى وبعض الحراير وبرادة النحاس من بلاد العرب إلى هرر ، ثم تعود محملة بالبن الجيد والجلود المدبوغة ، وجلود النمر وريش النعام وسن الفيل . فكانوا يربحون فيما يستوردون ، ويربحون فيما يصدرون .

وكان أهالى هرر يعيشون عيشة بسيطة ، ولكن سليمة ، إذ كانوا يميلون إلى العمل والكسب والتعليم ، « حتى أن جميع الاطفال يقرأون فى الكتاتيب مدة النهار والمراهقين مدة الليل والبعض منهم يحضر علم الشريعة على الجهابذة من العلماء لتفقههم فى الديانة وحبهم الشديد لها على مدهب الشافعى حتى أن المراهق فيهم متفقه فى مذهبه » .[1] وذكر أحد ضباط اركان الحرب المصريين فى هرر : « لعمرى أنه يحق للشافعيين بمصر أن يفتخروا بأهالى هذه البلاد لتفقههم جدا فى مذهبهم ، لا سيما وانهم فى أواسط افريقية تقريبا[2] . »

ومع هذا فقد كان حكم محمد عبد الشكور سلطان هرر حكما تعسفيا رجعيا . فكان يمنع الاهالى من زراعة البن ، ويحتفظ بها احتكارا لنفسه ، خوفا من أن يغتنى الاهالى ويخرجون بالتالى على طاعته . كما كان يحتكر التجارة فى العاج وريش النعام ، وكانت عملته مغشوشة مضروبة فى هرر مدة أزمان مختلفة ، وكلها نحاس ، على حد قول المصريين ، أى أن قيمتها الفعلية كانت أقل من القيمة النقدية التى كانت متداولة بها . وبلغ من تعسفه أنه كان يمنع نساء الشعب من لبس النعال ، والرجال من لبس أى شىء على رؤوسهم . وكان يجلد كل من يتجاسر على تغطية رأسه ، ولو بالثوب الملتف هو فيه لوقاية رأسه من حرارة الشمس أو البرد . كما كان يمنع الاهالى من أكل الارز ، وأكل التمر ويقول « أن هذا أكل الأمراء السلاطين ومن أين لكم أن تتوصلوا لأكل

---

(١) تقرير من صباط اركان حرب مأمورية هرر فى ٣ محرم سنة ١٢٩٣ - دار المحفوظات التاريخية - عابدين - محفظة رقم ٣ - مستندات حاصة بالمعية نشرها الدكتور شوقى عطا الله الجمل برقم ١٣٤ ص ٢٩٣ فى الوثائق التاريخية لسياسة مصر فى البحر الأحمر .

(٢) الوثيقة السابقة

طعامنا ، بل كان يمنعهم من أكل أى غذاء حلو ، وما هذا إلا نتيجة جهله وتجبره وطغيانه على عباد الله » .[1]

ولكن مجىء المصريين غير من هذه الاحوال إذ أنهم قضوا على إحتكار زراعة البن ، وعملوا على محاربة البدع والعمل على تقدم البلاد واهلها ، « فاخذ الاهالى فى لبس تاج الاسلام وصاروا يدعون للدولة المصرية وابنائها الكرام حيث خلصتهم مما كانوا فيه من الظلم والاحتقار » .[2] وسنرى كيف أن استعداد أهالى هذه المناطق للتقدم والرقى لم يقل عن استعداد غيرهم من الشعوب ، وكيف أنهم استجابوا إلى تلك النظم والوسائل الحديثة التى جاءت مع إخوانهم فى الشمال ، وهدفت إلى السير بهم قدما ، إلى الامام .

(٢) – الادارة الجديدة :

ارسلت مصر شكرها لكل ضباط الحملة وجنودها بعد وصولهم إلى هرر ، وكافأت محمد رؤوف باشا بمنحه رتبة الفريق فى الجيش .

ووجدت الحكومة المصرية أن أهمية بلاد الصومال واتساعها ، وما تشتمل عليه من زراعة وتجارة تستلزم تنظيم ادارتها سعيا وراء تقدمها ورفاهية أهلها . فعينت محمد رؤوف باشا حاكما عاما على هذه الاقاليم ، وأصبح لقبه « حكمدار هرر وملحقاتها » وأصبح عليه أن يشرف على بلاد الصومال جنوبى باب المندب ، وفى الداخل حتى هرر ، وألحقت بادارته كل من تاجورة ومحافظتى زيلع وبربرة . وثبتت الحكومة المصرية أبا بكر شحيم محافظا على زيلع . وأعربت الحكومة عن عدم ارتياحها لادارة جمالى باشا فى بربرة ، ووجدت أن أهمية هذه المحافظة وأهمية مينائها وسوقها التجارى يتطلب

(١) الوثيقة السابقة .
(٢) نفس الوثيقة .

الالتفات اليها . فذكرت لرؤوف باسا أنها آخذة فى إرسال المواد اللازمة لتوصيل المياه من الدوبار إليها ، وأن عبد القادر حلمى ، مأمور ضبطية مصر حينئذ ، سيقوم بالإشراف على هذه العملية ، مثلها مثل عمليات انشاء المسجد والمستشفى ومركز البوليس . وسألت الحكومة رؤوف باشا عما إذا كان يرشح أحدا من طرفه لتولى منصب هذه المحافظة ، وأوصته ببذل جهده لتسهيل الطرق وتأمين التجارة عليها ، خصوصا بين هرر وبربرة .

أما فيما يتعلق بمحافظة هرر نفسها ، فان السلطان السابق محمد بن عبد الشكور كان قد أظهر صداقته وولائه للحكومة الجديدة ، ولكنه غير ختمه باسم « أمير هرر » وطلب من رؤوف باشا الإحتفاظ بهذا اللقب وراثيا فى أسرته . فوافقت الحكومة المصرية على قبوله وبقائه هو وذريته فى مدينة هرر ، وقلدته منصب « محافظ هرر » وكانت هذه الوظيفة « إسمية فقط » . وطلبت منه أن ينتهج العدالة بين العباد ، ويعامل الأهالى فى المدينة بالرفق والرعاية ، عملا على زيادة العمران وتقدم البلاد .

وكانت هذه الحكمدارية متسعة الارجاء وتتطلب قيام الحاكم العام بالمرور على جهاتها . ووجدت مصر ضرورة تعيين نائب له أثناء غيابه عن المدينة ، خصوصا وأن معظم الضباط المصريين المرافقين له كانوا من الشبان . فوقع الاختيار على عبد الوهاب بك وهبى ، مدير بنى سويف ، ليكون وكيلا لمحافظة هرر ، ورئسيا لمجلس الحكمدارية فى نفس الوقت ، أى مرؤوسا لمحمد عبد الشكور فى الظروف العادية ، ورئيسا له فى الظروف الطارئة . وكان رؤوف باشا قد لفت نظر مصر إلى أنه مضطر الى الاحتفاظ بالأمير السابق وذكر أنه ينطوى على أمور غير لائقة . وهكذا عملت مصر على تقييد سلطة عبد الشكور ، خصوصا فى وقت غياب رؤوف باشا عن مركز الحكومة العامة . وكان عبد الوهاب وهبى من رجال الحكومة المعول عليهم ، وسبق له القيام بمهمات خاصة ، وله دراية بالشئون العامة ، وعهدت اليه بادارة كل جوانب حركة المدينة من ضبط وربط وإدارة ، وكلفته بالنيابة عن رؤوف

باشا فى أثناء غيابه ، وبرئاسة المجلس المشكل من القضاة والعلماء والتجار والاعيان للنظر فى القضايا ، سياسية كانت أو شرعية[1] .

وأرسل الخديو فرمانا إلى أهالى هرر بدأه بشكر الله على ضم مدنهم وبلادهم إلى البلاد المصرية ، وشرح فيه سياسة الحكومة تجاه هذا الاقليم الهام ، وأكد فيه أن المرجع فى الاحكام سيكون للشريعة المحمدية التى تأمر بالمعروف وتنهى عن المنكر ، وان الادارة المصرية ستعمل على سيادة العدل والإنصاف ليستوى فى الحقوق الادانى والاشراف ، والمعاملة بالتلطيف والاستحسان وان اختلفت الأديان . ثم أعلن سروره لترحيب الأهالى بهذه الوحدة مع مصر ومع بقية الأقاليم الافريقية المتصلة بها ، وأبلغهم أنهم أصبحوا كالمصريين تماما ، ويتمتعون بكافة الحقوق والامتيازات مثلهم : « فقد صرتم كأهالى الديار المصرية من كافة الرعايا تتمتعون بالأمن وسائر المزايا ، يتساوى الضعيف فى الحقوق والقوى والكل يسلكون المنهج القويم السوى » ووعدت حكومة القاهرة بالعمل على نشر التعليم وازدهار الزراعة وتوسيع نطاق التجارة والصناعة ؛ وحثت الاهالى على التعاون فى استخراج خيرات الارض ، وعلى طاعة الله والرسول « وأولى الأمر » منهم .

وأصبح على رؤوف باشا أن يقيم احتفالا عسكريا يجمع فيه الامير والقضاة والعلماء والتجار والاعيان ، ليقرأ عليهم هذا المرسوم ، لاعطائه الصفة الرسمية اللائقة بمثل هذه المناسبة .[1]

ويعجز بعد ذلك كل ناقد ، مهما كانت لباقته ، عن النيل من تلك الوحدة التى تمت بين القطرين ، الصومال فى الجنوب ومصر فى الشمال ، ما دام الاهالى قد رحبوا باخوانهم المصريين ، وما دام الجميع قد صمموا على أن تكون

(١) انتظر الوثيقة رقم ١٣١ ص ٢٨٣ من كتاب الوثائق التاريخية لسياسة مصر فى البحر الأحمر .
(١) المرجع السابق : وثيقة رقم ١٣٠ ص ٢٨٠ .

لهم نفس الحقوق ، وعليهم نفس الواجبات فى أقاليمهم الموحدة .

ولكنا نجد أنه عز على سلطان هرر السابق أنه فقد سيطرته على الاقليم ، كما عز عليه عدم موافقة مصر على احتفاظه بسلطة الادارة الفعلية الوراثية ، فضلا عما حرم منه من احتكارات كانت تدر عليه الارباح الطائلة . وظهر قصور تفكيره وتأخره عن متابعة الأحداث ، وعدم قدرته على مسايرة التطور واصراره على مصلحته الشخصية – ظهر ذلك فى تحريضه قبائل الجالا ودفعهم إلى مهاجمة المصريين ، مما اضطر رؤوف باشا إلى الخروج ومجابهة هذه الحركات وقضائه عليها وعلى محمد عبد الشكور نفسه . فتقدم إبنه الحاج عبد الله بعد ذلك بطلب الأمان والاذن له بالحضور الى القاهرة ، ورتبت له الحكومة المصرية معاشاً ، ثم اختار زيلع مقاما له ، وأوصت سلطات هرر بعدم التعرض لاملاكه ، وعدم منعه من تحويلها الى زيلع .

وهكذا أصبح اقليم هرر تحت ادارة مدنية جديدة ، دون وجود طبقات تتحكم فى خيرها . وظهر أن الاقليم قد أخذ فى الاستجابة لتلك البذور التى أخذ إخوانهم أبناء شمال القارة يبذرونها بينهم .

(٣) – المشروعات الانشائية :

وافقت مصر على ارسال كل ما طلبه رؤوف باشا من الصناع لاستخدامهم فى الاعمال الانشائية فى هرر . ووافقت على بناء ثكنات للجنود على جبل حاكم ، وعلى زيادة عدد القوات الموجودة فى الاقليم نظرا لاتساعه .

فأصدر رؤوف باشا أمرا بابطال عملة الامير وبعدم استخدام عملة أخرى سوى العملة المصرية . وأرسل عينة من عملة هرر القديمة لمصر لتحليلها ومعرفة مقدار الفضة فيها تمهيداً لشرائها من الاهالى فرأت مصر أفضلية القيام بعملية الابدال تدريجيا حتى لا تقف حركة البيع والشراء . وأخذت فى ارسال

كميات من العملة المصرية إلى هرر لكى تحل محل العملة القديمة .

وبلغ رؤوف باشا أمر وجود الفحم بالقرب من حدود شوا ، فرأت مصر أن وجوده من حق المنافع العامة ، إلا إذا وجد داخل حدود شوا نفسها . وكان على رؤوف باشا أن يحدد ذلك الامر فى أقرب وقت ، خصوصا وأن حكومة القاهرة كانت قد استعدت لعقد معاهدة مع منليك ، رأس شوا . وكلفت رؤوف باشا بفتح وتأمين الطرق بين إقليمه ومنطقة شوا لتسهيل التجارة بين الطرفين .[1]

واستصوب رؤوف باشا جعل التجارة مع الاهالى والضرائب التى يدفعونها النصف بالمبادلة ونصف بالشراء بالعملة ، خصوصا وان الاهالى كانوا غير معتادين على التعامل بالنقود . ولكن الحكومة وجدت أن هذا الامر قد ينشأ عنه بعض الارتباك ، ويتطلب إقامة المخازن فى الاقاليم . فقررت أن تجعل تجارة البن فى يدها وحدها ، تقوم بشرائه من الاهالى ، بعد أن شجعت الجميع على زراعته ، وتشتريه بالعملة ، توحيدا للتجارة مع الخارج ، وتعويدا للاهالى على استخدام العملة . اما الضرائب المحلية التى قد تفرض على المواشى والأغنام والمحصولات فان مصر قد خشيت من استحداث نظم جديدة فيها مما قد يترتب عليه معارضة من جانب الأهالى . فأوصت الحاكم العام بعدم تقرير أى زيادة مفاجئة على عوائدهم السابقة ، وبان يحصل على الايرادات بنفس الطريقة التى سارت عليها الحكومة السابقة ، مع الاستمرار فى ذلك مدة حتى يألفوا الادارة الجديدة ونظمها شيئا فشيئا .

واسرعت مصر بارسال عدد من المهندسين العسكريين للقيام بالاستكشافات الجغرافية ، وارتياد البلاد لرسم الخرائط الطبوغرافية لمدينة هرر وبقية الاقليم ، وتحديد الطرق . وقد قاموا بواجبهم خير قيام ، فاستكشفوا

---

(١) كلفت مصر منزنجر باشا بالسير صوب مليك رأس شوا . ولكن حملته قضى عليها .

المناطق بين زيلع وهرر ، وقام كل من محمد مختار وعبد الله فوزى بوضع خريطة للمدينة وضواحيها . كما قام كل من أحمد وجدى وعبد الكريم عزت بعمل خرائط متنوعة ودقيقة . وجاءت اعمالهم مكملة لاعمال كل من عبد الرزق نظمى فى استكشاف ومسح المناطق الواقعة بين بربرة والدوبار ، ومحمد عزت فى استكشاف المناطق الواقعة بين تاجورة واقليم الاوسا .(١)

واهتمت الحكومة العامة بقبائل الجالا المحبة للحرب ، وعملت على استمالتهم وبذر بذور الحضارة فيها بينهم . ووضع رؤوف باشا مشروعا لادخال بعضهم فى الجندية ، اشباعا لنزعتهم الحربية ، واستفادة من استعداداتهم الطبيعية ، فى خدمة القانون العام . ورأى أن تحتفظ هذه القوة المحلية باسلحتها المعهودة من حراب ونبال ، وأن تصرف لهم رواتب أو ترتب لهم كمية من الاقمشة والتموين ، علاوة على دفع رواتب لشيوخهم ورؤسائهم .

وقام رؤوف باشا بالمرور على بعض مناطق الاقليم ، فوجد أن نصف الأراضى التى تملكتها كل قبيلة قد تركت مواتا دون زراعة رغم وجود المياه وخصوبة المنطقة . فأخذ فى حث الاهالى على زراعة البن ، وشرع فى تقسيم الأراضى بينهم ، وتم له إنشاء وتعمير قرى عديدة . وكان كل عمدة يدفع خمسة أبقار رسوما فيعطيه قفطانا وطاقية وعمامة وأربعة أذرع من الشيت ، ويحدد له ألف فدان من الارض المتروكة ليزرعها ، وشيخ البلد يحضر بقرتين فيحدد له خمسمائة فدان . وكان يبدأ مع كل قبيلة باللين والتفاهم والهدايا ، عملا على جذب قلوبهم ، وتحبيبهم فى الإدارة الجديدة ، وفى العمل الجاد ، والانتاج المثمر .

واهتم المصريون بانشاء المراكز على طرق المواصلات الهامة تأميناً لها . فانشأوا مدينة جلديسة عند تقاطع طرق هرر وشوا وزيلع ، مما ساعد على انتشار التجارة وازدهار الحياة الاقتصادية .

(١) انظر الدكتور محمد صبرى . مصر فى افريقية الشرقية . القاهرة – ١٩٣٩ . ص ٧٤ .

ووضع رؤوف باشا برنامجا للمنشآت اللازمة لتجميل ميدينة هرر وتوفير الرفاهية والعمران فيها ، وقد استعان بالجند فى تشييد معظم المبانى الحكومية وبيوت الموظفين . وبالاختصار فان محمد رؤوف باشا قد أحدث ثورة اصلاحية وانشائية عامة ، مع المصريين فى اقليم هرر .

وكانت استجابة الاهالى لنداء التقدم والعمل ، أكبر مشجع للمصريين على مواصلة جهودهم .

ولا يسعنا إلا أن نذكر دليلا على ذلك التجاوب المصرى الصومالى فى ذلك العصر ، تلك الروح التى أقبل بها أبناء الصومال على الاندماج مع المصريين ، ويذكر لنا ضباط أركان حرب المصريين أن أغلب الصوماليين قد حاولوا تزويج بناتهم بالجنود المصريين والسودانيين . فشجعت الحكومة العامة هذا الاتجاه ، وحثت الجنود على حسن معاملة زوجاتهم واعطائهن الكساوى والملبوسات ، حتى أن كل هررى كانت تغمره سعادة بالغة إذا ما زوج ابنته لاحد الجند .

* * *

وكان من السهل إتمام اتحاد بلاد الصومال مع مصر ، إذا ما وفق المصريون الى توحيد كل مناطق الصومال المطلة على المحيط الهندى مع هده الامبراطورية الافريقية . وكان ذلك بداية مشروع نهر الجوبا المرتبط بالصومال مثل ارتباطه بتاريخ مديرية خط الاستواء .

ولكن انجلترا وقفت بالمرصاد ، للمصريين ولشعب الصومال ، ولكل حركة اتحادية تظهر فى إفريقية ، وتهدف الى توحيد ابنائها ، للدفاع عن مصالحهم ، والوقوف فى وجه المستغلين الاجانب .

القسم الثانى

التدخل الأوربى وثورات وادى النيل

الباب الرابع

التدخل البريطانى

الفصل الحادى عشر

حملة الجوبا

إرتبط مشروع هذه الحملة بتوحيد بلاد الصومال مع مصر ، مثل إرتباطه بنشاط المصريين فى هضبة البحيرات . ولقد كان من بين النتائج الطبيعية لتطور الدولة المصرية فى إفريقية أن تصل إدارتها إلى إقليم هضبة البحيرات فى أوائل النصف الثانى من القرن التاسع عشر ، فعينت السير صامويل بيكر ، فى عام ١٨٦٩ حاكما عاما لمديرية خط الإستواء ، لمدة أربع سنوات ، بمرتب قدره ١٠,٠٠٠ جنيه سنويا ، وأعطته سلطات واسعة لاخضاع وضم جميع الأقاليم الواقعة إلى الجنوب من غندو كرو ، والقضاء على تجارة الرقيق ، وإدحال نظام التجارة المشروعة هناك ، وتسهيل الملاحة فى البحيرات الاستوائية ، وإقامة سلسلة من المحطات العسكرية والمراكز التجارية فى وسط إفريقية . وكان هذا البرنامج يدخل ضمن مشروع توحيد شمال شرق إفريقية فى كتلة واحدة ، ويحتم سيطرة الدولة على كل السواحل الافريقية للبحر الأحمر وخليج عدن وبلاد الصومال . ولكن منطقة السدود كانت تعوق المواصلات السهلة مع هضبة البحيرات ، ففكرت مصر فى الوصول إليها عن طريق سواحل الصومال المطلة على المحيط الهندى ، ثم قررت الحصول على منفذ شرقى لإقليم خط الإستواء يسمح لها بالاتصال به بطريق أقصر وأكثر سهولة من طريق النيل . واستلزم هذا إمتداد حدود الإمبراطورية الافريقية إلى الجنوب من خط يصل بين بحيرة فيكتوريا وساحل إفريقية الشرقية .

(١) - المشروع المصرى :

إتخذ إسماعيل إجراءات سريعة لتنفيذ مشروعه : « فكان على الكولونيل بيردى Purdy الأمريكى أن ينزل فى ممسة ويصل إلى بحيرة فيكتوريا ماراً بين جبلى كينيا وكليمانجارو . ولكى يموه الهدف الحقيقى لهذه البعثة فان الإشاعات قد سرت فى خريف عام ١٨٧١ معلنة أن كارثة قد وقعت للسير صامويل بيكر ، وأن حملة نجدة ستدخل إلى إفريقية من نقطة قريبة من زنجبار لانقاده[١] . وأوصى الخديو هذا الكولونيل بإقامة موقع عسكرى فى المناطق الجبلية فى كليما ، وبأن يعمل كما لو كان مكلفاً باقامة منشأة دائمة ، وأن يتبع سياسة حذرة مع تجار العاج وتجار الرقيق ، إذ أن الواجب كان يقضي بأن يفهم الأهالى أن حضور المصريين لا يتعلق بنشاط هؤلاء التجار ، وأن يفهم هؤلاء التجار أن المصريين لن يعملوا ضد مصلحتهم . وذكر بونولا بك « أن الضباط والجنود والسفن والإمدادات وكل شىء كان معدا ، ولكن هذاالمشروع لم ينفذ ، نتيجة لحوادث سياسية »[٢] .

ولكن إسماعيل لم يتخل نهائيا عن فكرته ، بل ونجد أن إحتلال هرر فى عام ١٨٧٥ قد شجعة على اتمام غزو ساحل الصومال وتنفيذ مشروعة القديم . هذا « ولم يكن هناك شىء أسهل من إقامة خط سفن بخارية على الساحل من مصوع إلى ممبسة ، علاوة على طرق القوافل ، فى داخل البلاد ، بين الموانى المصرية وأقاليم شوا والجالا والكافا وهرر وكل المناطق الواقعة بين الساحل ومنابع النيل »[٣] . وقد وقع مشروع إسماعيل هذا فى نفس الوقت الذى إقترح

---

(1) SABRY, M.: Le Soudan Egyptien, 1821-1898. Le Caire, 1947. p.21.

(٢) أنظر F. BONOLA (Bey); L'Egypte et le Géographie. Le Caire, 1889. p.53.

SABRY, M.: L'Empire Egyptien sous Ismail et l'ingérance Anglo-Française, Paris, 1933. p. 396.

(1) SABRY, M.: Le Soudan Egyptien, 1821-1898. Le Caire, 1947. p.21.

فيه الكولونيل غردون إقتراحا مماثلا ، عندما تسلم سلطاته فى مديرية خط الاستواء كخليفة للسير صامويل بيكر .

وكانت مصر قد عينت الكولونيل غردون سنة ١٨٧٥ فى منصب الحاكم العام لمنطقة خط الاستواء ، ووصل إلى غندو كرو فى شهر إبريل من العام التالى . ولقد لاحظ غردون ، كما لاحظ بيكر من قبل ، أن أسرع وأقصر مواصلات مع منطقة منابع النيل هى عن طريق المحيط الهندى . وفكر فى أن يقيم خط مواصلات مع خليج ممبسة الذى لا يبعد إلا ٤٠٠ ميل عن أراضى متيسا ، ملك أوغندا ، وصديق مصر ، وأن ينشىء عدداً من النقط العسكرية على طول طريق ممهد ، لكى يتخلص مشاكل البواخر وصعوبة المواصلات مع الخرطوم . فاقترح على الخديو فى أوائل عام ١٨٧٥ إرسال قوة من ١٥٠ جنديا عى ظهر إحدى السفن إلى خليج ممبسه ، التى تبعد ٢٥٠ ميلا عن زنجبار ، وذلك لكى يشىء قاعدة حربية هناك ، ويسير فى الداخل صوب اراضى متيسا . وكان غردون يأمل فى أن يوافق اسماعيل هده الخطة ، ورسم أمر إقامة قاعدته لمديرية خط الاستواء فى ممبسة ذاتها . وأوصى بأن يعهد الى الكابتن ماكيلوب بقيادة هده الحملة البحرية ، وكانت الأميرالية البريطانية قد سمحت لهذا الضابط مند سنة ١٨٦٩ بالعمل لدى الحكومة المصرية لتنظيم المدرسة البحربه الملحقة بالاسطول المصرى .

وصادفت فكرة غردون قبولا لدى الحكومة المصربة ، خاصه وأنها كانت قد فكرت فى تنفيذها فى عام ١٨٧١ . وكلفت غردون فى ١٧ من سبتمبر سنة ١٨٧٥ بأن يمد الإدارة التى أقامها فى وسط القارة وهضبة البحيرات على كل الأراضى الممتدة حتى ساحل المحيط الهندى وأفهمه الخديو أنه سيرسل بعض سريات الجنود بقيادة ماكيلوب باشا لإحتلال مصب نهر الجوبا وإنتظاره هناك ، حيث يضع نفسه تحت قيادته بمجرد وصوله إلى الساحل .

وكان على غردون أن يحتل هدا الاقليم احتلالا دائما وينشىء فيه مستعمرات

عسكرية وبالرغم من خوف غردون من تدخل كيرك ، القنصل العام البريطانى لدى سلطان زنجبار ، فى المسألة ، فان حكومة مصر قد أبلغته أن الأراضى الواقعة إلى الشمال من نهر الجوبا هى بلاد صومالية ، وتتبع لمصر بالتالى ، وأن الدول الأوربية ستعترف بهذا الوضع بطبيعة الحال ، وذلك لأسباب تجارية ، ولأن القضاء على تجارة الرقيق لن يأتى إلا على أيدى حكومة منظمة تدبر شئون ذلك الإقليم .[1]

أما ماكيلوب فكان عليه أن يحتل مصب نهر الجوبا ويشيء القواعد العسكرية ، وإذا ما صادفته عقبات فى سبيل احتلال مصب هذا النهر ، فكان له أن يحارب فى نهاية الأمر . وأظهر له الخديو أنه يرغب فى المحافظة على علاقات الود مع سلطان زنجبار ، ولكنه لا يسمح لهذا السلطان بالاعتداء على حقوق مصر الإقليمية . وإذا ما حاول أى وكيل أو مندوب لبرغش ، سلطان زنجبار ، أو غيره الدخول فى محادثات مع ماكيلوب بهذا الخصوص ، فليس على القائد البحرى إلا أن يحيله على القاهرة . وكان عليه أخيراً أن يسلم القيادة العامة لغردون بمجرد وصوله إلى الساحل[2] .

ولما علمت حكومة مصر أن مصب نهر الجوبا لا يصلح لإقامة قاعدة عسكرية وتجارية هامة ، أصدرت أمرها إلى ماكيلوب ، فى ٢٩ من اكتوبر ، باحتلال خليج فورموزا أو ميناء درنفورد ، وكررت رغبتها فى العيش فى سلام مع سلطات زنجبار . وكان على المصريين ألا يعتدوا على أى سلطات قد توجد على الساحل ، بل يعاملوها وكأنها غير موجودة ، وأن يحتلوا ذلك الجزء من الميناء الذى لا تحتله أى سلطات محلية . وكان على ماكيلوب بعد ذلك أن يسافر

---

(١) اسماعيل الى غردون فى ١٧ من ستمبر سنة ١٨٧٥ . أنظر
Journal of the Rcyal African Society. 1935. pp. 269-282.

(٢) اسماعيل الى ماكيلوب فى ١٧ من ستمبر سنة ١٨٧٥ · انظر
Journal of the Royal African Sociey. 1935. pp. 269-282.

على طول الساحل الإفريقى من فورموزا إلى بربرة ، ويبلغ الحكومة عن الأماكن الصالحة لإنشاء الموانى وإقامة المنائر .[1]

ذلك هو المشروع الذى هدفت به مصر الى إقامة سلطة الدولة على جميع سواحل الصومال الممتدة من بوغاز باب المندب ، والمطلة على كل من خليج عدن والمحيط الهندى ، تمهيداً لتوحيد كل هذه المنطقة مع تلك الكتلة الافريقية المتحدة ، التى أنشأتها فى شمال شرق هذه القارة ، وأعطتها شخصيتها الواضحة المستقلة ، ودافعت عنها أمام تلاعب وتدخل الدول الأجنبية الاستعمارية . كما هدفت به مصر أيضا إلى إيجاد مخرج قصير وسهل لإقليم هضبة البحيرات الاستوائية ، على المحيط الهندى ، تخلصا من مشاكل النقل بالسفن البخارية على النيل ، وتفادياً لمنطقة السدود التى تعوق الملاحة فى أعالى النيل .

(٢) - الحملة المصرية :

أقلعت الحملة المصرية فى يوم ١٩ من سبتمبر سنة ١٨٧٥ من السويس وصحبها الكولونيل شاليه لونج ، رئيس أركان حرب القوات المصرية فى مديرية خط الإستواء ، لكى يقود سير القوة البرية التى ستتجه غرباً لمقابلة غردون عند مجيئه صوب الساحل .

ونظراً لأهمية هذه الحملة ، ألحقت مصر بها كل من عبد الرازق بك ، ناظر المدرسة البحرية ، ورضوان باشا ، وأوصتهم بحسن التفاهم معه . وخصصت الباخرة « الجعفرية » لتوصيل خطاباتهم وبرقياتهم من بربرة إلى مصوع . ووضعت تحت تصرف القيادة مبلغ ٢٠,٠٠٠ ريال وألف بندقية لتسليح من يرغب من أبناء الصومال .

---

(١) أنظر : دكتور جلال يحيى : التنافس الدولى فى شرق افريقية . القاهرة . المعرفة . ١٩٥٩ ص ص ١٠٦ - ١٠٩ .

وإجتمعت الحملة والقيادة فى ميناء بربرة ، التى إجتمع فى مياهها كل من السفن الحربية « الصاعقه » و « محمد على » و « لطيف » ثم حضرت « طنطا » تحمل عدداً من الجنود . وكان جنود حمالى باشا قد أقاموا على الساحل وانشئوا « طابيه » يحيط بها خندق وتحرسها المدافع . وصدرت الاوامر للسفينة الحربية « الخرطوم » بترك تاجورة والحضور إلى بربرة . ثم وصلت السفينة « دسوق » كذلك .

وترود هذا الاسطول المصرى بالمياه وإستعد للسفر ، بعد أن ترك « الصاعقة » فى بربرة . وكانت هناك أربع قطع بحرية تحمل ٥٥٠ جندياً . ثم إتجهت صوب رأس حافون فحضر مرسى محمد ، عم عثمان محمود ، شيخ الناحية ومعه بعض الأعيان لمقابله ماكيلوب باشا . وأظهروا رغبتهم فى الاحتفاظ بالولاء لمصر والمصريين ، فأعطتهم السلطات المصرية أعلاما يرفعونها على بلادهم ، وعلى منطقة النقاء مياه خليج عدن بالمحيط الهندى .

وواصل الأهالى رفع العلم المصرى فى كل مكان تصل اليه الحملة ، التى وصلت الى براوة فى منتصف شهر نوفمبر ، أى فى نفس الوقت الذى وصلت فيه تعليمات الخديو إلى غردون فى خط الإستواء ، بالسير شرقا ومقابلة الحملة الآتية من المحيط الهندى .

قابل أمير براوة المصريين وقدم لهم المساعدات اللازمة لجلب المياه وغيرها . وقد حضر مشايخ براوة واعربوا شفاها عما حصل لهم من جور سلطان زنجبار ، وشرحوا أن براوة كانت فى الماضى تابعة لهم ، ولكن الزمن سمح لهذا السلطان باستخدام القوة والاستيلاء عليها ووضع جنوده فيها ، رغم أنه لم يتمكن من أن يمنع عنهم تعدى أهل البادية[1] .

---

(١) من رضوان باشا إلى مهر دار الخديو فى ٥ أكتوبر سنة ١٨٧٥ . وثيقة رقم ١٥٦ ص ٣٤٢ فى الوثائق التاريخية السياسة مصر فى البحر الأحمر .

لم تحاول مدينة براوة إذن المقاومة . فرفع العلم المصرى عليها وحيته مدفعية السفن الحربية . وسرعان ما شعر الأهالى أنهم ينتسبون للحكومة المصرية تحت سيادة السلطان ، خليفة المسلمين .

ترك الأسطول المصرى مائة جندى فى براوة ثم سافر جنوبا إلى قسمايو ، التى كان يحتلها عدد من رجال برغش . وصلت السفن ليلا ، فرفعت المصابيح الزيتية ، وأطلقت المدافع ، إذ أن اليوم التالى كان عيد الفطر . ونزلت الجنود المصرية على الساحل وتحصنوا لقضاء الليل وعند الفجر قاد شاليه لونج إحدى السريات والتف بها حول المدينة ، ثم هجم عليها وإحتلها بالجنود المصريين دون أن تقع أية خسائر فى الأرواح . وقد استولى الرعب على قلب الحاكم ورجاله عندما أطلقت السفن المصرية مدافعها بمناسبه العيد ، وفروا ليلا هم وأولادهم وأسرهم ، ودخل شاليه لونج المدينة فى الصباح لكى يجدها خالية وحضر التجار والمشايخ الى السفن المصرية وهنئوا بالعيد ، وأعلنوا خوفهم من بقائهم بغير حكومة ولا حامية . فأعلن شاليه لونج ضم مدينة قسمابو لمصر ، ورفع عليها العلم المصرى فى إحتفال رسمى ، وأنشأت القوات المصرية قاعدة حربية فيها ، وأصبحت وحدة إدارية حديدة تابعة لمصر ، وتحت رئاسة رضوان باشا ، المحافظ الجديد لها .

ونقع قسمايو بالقرب من مصب نهر الحوبا ، وكان ميناؤها صالحا لرسو السفن حتى فى أوقات اشتداد الرياح . ويصف رضوان باشا لنا هذه المدينة بأنها كانت تتألف من جملة مساكن من الخشب وأوراق حوز الهند المستوردة من لامو فى الجنوب ، أما المساكن الحجرية فكانت معدومة بها فى ذلك الوقت . وكانت قسمايو مركزا هاما من مراكز التجارة الشرقية ، فكان التجار يقصدونها من الهند وزنجبار ومسقط ، ويحضرون معهم الأرز والبصل وقصب السكر من الهند ، والتمر من مسقط ، والذرة من زنجبار ، كما كان يرد إليها السمن والصمغ وريش النعام والغنم من داحل القارة . وكانت قسمايو إلى عشر سنوات سابقة ، مستقلة بارادتها . ثم هجمت عليها بعض العصابات التى

- أتت من جهة رأس حافون ومن قبيلة السلطان عثمان محمد ، « فأخرجوا السكان من ديارهم ونهبوا أموالهم وسكنوا هذا البندر ، وتوجه شيوخ منهم إلى ملك الزنجبار فأرسل لهم عساكر بمهماتهم وحاكما كى يمنع عنهم تعدى أهل البادية » .[1]

وأخذ المصريون فى استكشاف الساحل الافريقى ، وابلغوا الاهالى أن بلادهم قد أصبحت جزءا من مصر . وقام ماكيلوب باشا باستكشاف ساحل لامو وفرموزا . وبدأ الأهالى يطلبون بأنفسهم الدخول فى طاعة الحكومة . فقد حضرت جماعة من عربان جبال ماركا برئاسة شيخهم أبو بكر بن يوسف ، والأمير محمد بن عبد الله ، والأمير محمد بن عبد الرحمن من سلاطين جزر القمور – حضروا إلى قسمايو وطلبوا التوجه إلى مصر « لعرض ما هو لازم منهم ولعرض دخول جزائرهم تحت الحكومة الخديوية » . وحضروا يحملون خطابات من إخوانهم وأبناء أعمامهم شيوخ ورؤساء وسلاطين جزر القمور يطلبون فيها الإنضمام إلى مصر . وعملوا على إغراء المصريين على الاستيلاء على الساحل الشرقى لإفريقية حتى ممبسة ذاكرين ، لهم أنه يوجد فى غربها مناجم للفحم والنحاس . وعلى أى حال فقد كان طلب حكام جزر القمور الانضمام إلى مصر فى غاية الأهمية ، إذ أن بلادهم تحتل مركزا استراتيجيا هاما فى المحيط الهدى ، وتتحكم فى الملاحة فى هذه الجهات .

ولكن الظروف لم تمهل مصر طويلا لتنفيذ وحدتها مع كل هذه الاقاليم ، ولم تكتب لأهالى هذه البلاد توحيد صفوفهم فى وجه الدول الغربية الاستعمارية .

(٣) – تدخل انجلترا :

سرت أنباء وصول المصريين من مبناء إلى آخر ، ووصلت إلى أسماع كل من رجال السلك القنصلى والبحرية والتبشير الانجليزى . وكانوا قد تكاتفوا

(١) الوثيقة السابقة – ص ٣٤٣

سوبا ، منذ سنوات على زيادة نفوذهم فى المحيط الهندى وفى بلاد سلطان زنزبار ، هادفين من وراء ذلك إلى التوغل نحو داخل القارة ، والسيطرة على موارد المنطقة المرتفعة واقليم هضبة البحيرات الاسنوائية . فشعروا بعد مجىء المصريين بأن كل شىء قد أصبح ممكنا ، وأن سياستهم وخططهم قد أصبحت مهددة فى كل هذه المناطق .

وأسرع كيرك ، القنصل الانجليزى فى زنزبار بالسفر على الباخرة الحربية البريطانية ثيتيس Thetis لزيارة ميدان العمليات ، ووصل إلى براوة فى أواخر شهر نوفمبر ، ووجد أن الحال قد تغير ، وأن هناك سلطة على تلك السواحل لأول مرة . فعندما أراد قائد الباخرة الحربية البريطانية النزول إلى الشاطىء فى صحبة القنصل الإنجليزى ، أوقفهم الجنود المصريون ، وطلبوا منهم التعرف على شخصيتهم وسبب حضورهم . ثم أوقفوهم ثانية واستجوبوهم عند مدخل المدينة . وإدعى كيرك رغبته فى زيارة التجار الهنود فى المدينة ، بصفتهم من الرعايا البريطانيين . ولكن الجنود طلبوا منه إنتظار القائد المصرى ومقابلته ، ورفض هذا القائد الإعتراف بالصفة القنصلية لكيرك ، الذى كان يتمتع بامتيازاته القنصلية لدى سلطان زنجبار فحسب ، لا فى الأراضى المصرية ، وبخاصة فى فترة كانت تعتبر فترة طوارىء .

فاضطر كيرك الى أن يعود مع القائد البحرى الى الباخرة ، ولكنه حاول خلق « حادثة » تسمح لدولته بالتدخل . فحاول إرسال بعض البحارة والضباط الانجليز من الباخرة الى الساحل ، بدعوة التنزه . ولكن الجنود المصريين رفضوا السماح لهم بالنزول إلى البر ، واضطروهم للعودة الى سفينتهم .

وإبتعدت السفينة الحربية البريطانية قليلا عن الساحل ، حتى تكون المدينة فى مرمى مدفعيتها ، وارسل قبطانها احتجاجا الى قائد الحامية المصرية يصر فيه على « حقوق الضباط البريطانيين فى أملاك سلطان زنجبار » ويطلب تعهدا من

المصريين بعدم التدخل فى الحريات على الساحل . ولكن القائد المصرى للموقع رد عليه بأن الحكومة المصريه قد استولت على هذه البلاد ، وأقامت فيها حاميات من الجنود ، تحت ادارة ممثليها ومندوبها ماكيلوب باشا ، والقواد الآخرين ، وأنه ليس من حق أى كائن ما كان النزول إلى الشاطىء دون تصريح من الحاكم العام للاقليم ، وأنه إذا استخدم الانجليز القوة فسترد الحامية المصرية عليهم بالمثل .

وجد الانجليز أن سلطتهم على الساحل الافريقى قد إنتهت بمجيء المصريين ، فحاولوا خلق حادثة جديدة بعد أن فشلت الأولى . وأرادوا أن يظهروا المصريين وكأنهم قد ارتكبوا خطأ فأرسلوا انذاراً من السفينة الحربية بأنها ستفتح نيران مدفعيتها على المدينة فى الساعة الثانية من بعد الظهر اذا لم يسمح للقنصل الانجليزى بزيارة الرعايا البريطانيين (الهنود) الموجودين فى المدينة . وفوت المصريون على الانجليز الفرصة ، فلم يمانعوا فى هذه الزيارة ، وفرضوا لها شروطا خاصة ، نظراً لوجود حالة الطوارىء . فنزل كيرك بدون أى حرس من مشاة الأسطول ، وصحبه قائد القطعة الحربية البريطانية بدون سلاح . وعادوا الى سفينتهم بعد زيارتهم لبعض التجار ، ثم أقلعوا الى زنجبار ، اذ لم يكن فى استطاعتهم القيام بأى عمل آخر[1] .

وأسرع كيرك بالابراق إلى وزارة الخارجية البريطانية . وأرسل تقاريراً مطولة شرح فيها أن التدخل المصرى يهدد نفوذ سلطان زنجبار ، ذلك الستار الذى أراد الانجليز الاختفاء وراءه لتنفيذ أطماعهم فى هذا الإقليم . وشرح أن نتيجة ذلك التدخل ستكون تفكيك أوصال هذه السلطة ، وخضوع جزء كبير من مدنها للدولة المصرية . وإدعى كيرك أن المصريين قد أعلنوا رجوع تجارة الرقيق ، وذكر أن معنى بقائهم على الساحل هو هدم السياسه

---

(١) أنظر برقيات كيرك الى دربى فى ٢٩ من نوفمبر و٢ و٨ من ديسمبر سنة ١٨٧٥ .
K, P.; Vol. Vb. Nos. 297, 301, 308.

البريطانية . كما ذكر أن المصريين يحرضون الأهالى على الثورة ، ويذكرون لهم أن فى إستطاعتهم مقاومة الدول الاستعمارية ، ماداموا يلتفون حول علم سلطان تركيا ، خليفة المسلمين ؛ وإدعى أن مصالح الرعايا الهنود قد أصبحت مهددة على طول الساحل . وكتب كل تقاريره بحرارة ، وطالب بابعاد « الخطر المصرى » عن هذه السواحل بأى شكل كان .

ولم يقتصر كيرك على الكتابة إلى وزارة الخارجية البريطانية ، بل دفع برغش ، سلطان زنجبار ، إلى الكتابة إلى الخديو إسماعيل يطلب منه إجلاء القوات المصرية ؛ ودفعه إلى الكتابة إلى دربى ، وزير الخارجية البريطانية ، بشكو من « الإنقلاب » المصرى ، خصوصا وأن قائد الحملة كان انجليزيا . وكتب برغش بنفس المعنى إلى المقيم السياسى البريطانى فى عدن . وجاءت خطابات برغش تحمل نفس المعانى ، بل وتكاد تحمل نفس ألفاظ برقيات كيرك . وكتب بادجر المستشرق ، مقالة إفتتاحية فى جريدة التايمز (أول ديسمبر سنة ١٨٧٥) يطالب فيها الدول الأوربية بالتدخل لوقف تفوق المصريين فى هذه المناطق . كما أن المقيم السياسى فى عدن طلب إلى السلطات البريطانية فى الهند إرسال سفينة حربية لضمان بقاء النفوذ البريطانى فى زنجبار وشرق إفريقية .

ولكن نائب الملكة فى الهند رفض أرسال الباخرة ، وترك المسألة لكى تحل سياسيا عن طريق وزارة الخارجية . وأسرعت هذه الوزارة بطلب معلومات من زنجبار ومن عدن ومن القاهرة ، وأشارت على سلطاتها فى زنجبار بتحاشى أى إصطدام مسلح مع المصريين . ولقد ادعى كيرك أنه قد منع السلطان من الاستيلاء على الباخرة المصرية التى ذهبت الى زنجبار طالبة التزود بالوقود ، ولكنه عاد وذكر أن السلطان قد كتب خطابا رقيقا لقبطانها ، بعد أن زود سفينته بالفحم ، وأرسل له هدية من الخضر والفواكه .

ولقد نجح القنصل الانجليزى دون صعوبة فى العمل متضافراً مع دى حاسبيرى ، القنصل الفرنسى فى زنجبار ، الذى إدعى أن المصريين قبضوا على بحار تابع لإحدى السفن التى ترفع العلم الفرنسى ؛ وطلب إرسال سفينة حربية فرنسية إلى زنجبار وشرق إفريقية ، لحماية المصالح الفرنسية .

وابلغ كيرك من ناحية أخرى حكومته أن السلطات المصرية قد صادرت مدفعين وبرميل بارود كانت على سفينة تابعة لأحد الهنود ، وأجبروا صاحبها على دفع ٣٠ ريالا قيمة الرسوم الجمركية فى براوة .

وإتفق كل من كيرك ودى جاسبيرى على عدم قبول فرض سلطة دولة « إسلامية » على علم دولة « مسيحية » فى احدى الموانى التى تدعى هذه الدولة « مصر » ملكيتها ؛ وأبلغ القنصل الانجليزى دولته أن وجود أربع سفن بريطانية فى ميناء زنجبار يعطيها القوة الكافية للعمل ضد المصريين . ولكنه كان مضطرا الى انتظار وصول تعليمات محددة من دولته . ولم يمنعه ذلك الانتظار من العمل محليا ، فأرسل أحد نوابه إلى لامو ، الواقعة الى الشمال من ميناء درنفورد ، حتى يمنع مجىء المصريين جنوبا ، وإدعى أنه يقوم باختصاصات وظيفته وسلطاتها فى بلاد سلطان زنجبار . وكلف نائب القنصل هذا برعاية « المصالح الفرنسية » فى تلك المنطقة .

(٤) – انسحاب المصريين :

أصبح ماكيلوب باشا فى موقف دقيق نتيجة لمعارضة انجلترا للمشروع المصرى من ناحية ، ولعدم إستلامه أية أخبار من غردون من ناحية أخرى . ولقد حاول ماكيلوب الاتصال بغردون ، ولكن خطابه وقع فى أيدى السلطات البريطانية فى شرق إفريقية ، وكانت سفنه تحتاج إلى التزود بالفحم والمياه ، ولم تكن لديه أية وسائل للمواصلات تساعده على السير فى داخل القارة صوب غردون . كانت قواته الموجودة عند مصب نهر الجوبا قوامها

٤٠٠ جندى بعد أن ترك الباق فى براوة . ولم يكن فى إستطاعته إرسال السفن لاحضار جمال للحملة ، وإضطر إلى إرسال إحدى سفنه إلى زنجبار لإحضار بعض الفحم والتموين اللازم لرحلتها حتى بربرة ، حيث نتصل بالقاهرة عن طريق مصوع . وكان ماكيلوب يعتقد أن أحسن خط للسير إلى الداحل هو من جنوب خط الاستواء ببضعة أميال صوب جبل كينيا ثم فى إتجاه الغرب بجنوب . ولكنه إستلم تعليمات جديدة من القاهرة توجهه إلى احتلال خليج فورموزا . ولقد وجد بعد ذهابه الى هذا الخليج أنه مفتوح لا يسمح بحماية السفن ، وتنقصه المياه الصالحة للشرب . فذهب إلى لامو ، ولكنه لم يحتلها . ثم أمرته القاهرة بالعودة إلى السويس بعد تدخل إنجلترا فى المسألة .

كانت القوات المصرية فى براوة قد أنشأت محطة محصنة خارج المدينة فى أوائل شهر يناير سنة ١٨٧٦ ولكنها إضطرت إلى إخلائها وإخلاء قسمايو بعد أيام ، وبمجرد تسلمها تعليمات الخديو الخاصة بذلك .

أمر الخديو ماكيلوب باشا باعادة وإرجاع الاعلام المصرية التى رفعها على كل من قسمايو وبراوة ، وسحب الجنود الذين يقيمون فيها ، وعدم التعرض لهذه الأقاليم . ولما كانت عودة الحملة تتوقف على الفحم اللازم للبواخر ، فان الخديو أصدر أمره بضرورة الإسراع فى إرسال الفحم على باخرتين إلى الحملة الموجودة فى المحيط الهندى . وكان على المصريين ألا يتركوا شيئا وراءهم « عدا البيرق الذى تكونون وضعتوه فى (رأس حافون) هذا تبقونه على ما هو عليه » . وأصبح على أهالى هذه الجهة أن يقوموا بحماية هذا العلم الأخير والدفاع عنه . أما الحملة ، فكان عليها أن تترك رضوان باشا فى بربرة ، ونأخذ بدله جمالى باشا ، القائد السابق لهذا الموقع ، وتحضر رأسا الى السويس .

وأقلع كيرك ، القنصل الانجليزى ، على ظهر إحدى السفن الحربية البريطانية لزيارة موانى شرق إفريقية ، مزودا بخطابات من برغش تبلغ حكام هذه المدن أنهم قد أصبحو تحت إمرته (كيرك) . وهكذا عمل الانجليز على

الجمع بين أسم سلطان زنجبار وسلطاتهم البحرية والقنصلية لإبعاد المصريين عن مياه المحيط الهندى . ولكن القنصل الانجليزى وجد أن المصريين قد أتموا إخلاء قسمايو وبراوة فى يوم ٢٠ من يناير . وبعد عودته من رحلته رأى خطاب ماكيلوب لغردون وعلم باشتراكه فى تنفيذ المشروع المصرى . وكانت وزارة الخارجية البريطانية قد علمت بهذا الأمر من قنصليتها العامة فى القاهرة ، ولفتت نظر كيرك إلى ضرورة معاملته عند وصوله إلى الساحل بطريقة تختلف عن معاملته لماكيلوب ، وأمرته بأن يطلب إلى السلطان إعطاءه كل المساعدات اللازمة له بعد رحلته الطويلة من وسط القارة ، ومعاملته على أنه صديق وليس بصفته قائداً لحملة معادية ، وأبلغته أنها ستأسف كثيراً إذا ماوقع له أى سوء على أيدى سلطات زنجبار .[1]

ولكن غردون لم يترك مديرية خط الاستواء . وكتب إلى لندن ذاكراً أنه قد صرف النظر عن فكرة الذهاب إلى ساحل البحر ، مدعيا فى خطابه أن الخديو لم يستمع لنصحته ، وأنه قد أرسل ماكيلوب لكى ينتظره لا فى خليج فورموزا ولكن عند مصب نهر الجوبا ، وأن المواصلات كانت فى منتهى الصعوبة بين هذا الجزء الأخير من الساحل وهضبة البحيرات . وذكر أن ماكيلوب سوف ينتظر طويلا ، إذ أنه (غردون) لن يقدم على تنفيذ هذه المهمة « بالجنود البائسة وغير المنظمة »[2] الموضوعة تحت إمرته .

أهمل غردون إذن تلك التعليمات الصادرة اليه ، والتى استلمها فى ١٥ من نوفمبر سنة ١٨٧٥ ، والقاضية بضرورة التعاون مع كيلوب ، رغم أن ذلك كان جزء هاما من الخطة . وجاءت السنة التالية وغردون يواصل الاشراف على نقل أجزاء البواخر من منطقة شلالات فولا إلى بحيرة البرت . وكان بقاء

---

(١) انظر : دكتور جلال يحيى . التنافس الدولى فى شرق افريقية – ١٩٥٩ – ص ١١٥ – ١١٦ .

(1) SABRY, M.; L'Empire Egyptien sous Ismail et l'ingérance Anglo-Française. Paris, 1933. pp. 488-489.

غردون فى مديرية خط الاستواء وعدم تنفيذه الأوامر الصادرة اليه بالسير صوب الساحل سببا هاما من أسباب فشل هذا المشروع المصرى .

وحينما علم غردون بما حدث لماكيلوب باشا فى شرق إفريقية ، كتب إلى اللورد دربى ، وزير الخارجية البريطانية ، فى يوم ٢٩ من مارس سنة ١٨٧٦ معتذراً عن إشتراكه فى هذا المشروع ، وذكر أن هذه الحملة لم تكن حملة للغزو ، بل لمجرد إقامة قاعدة على ساحل المحيط الهندى ، ولفتح طريق سهل للمواصلات بين هضبة البحيرات والعالم الخارجى ، بشكل يسمح بازدهار التجارة المشروعة ، ويساعد على القضاء على تجارة الرقيق . وذلك بعد أن كتب فى ٢٠ منه إلى نفس الوزير ، شارحا أن الصعوبة هى جهل حدود أملاك سلطان زنجبار ، وأن فى إستطاعته الحديو أن يحتل الأراضى الواقعة إلى الشمال منها ، إذا ماقام برغش بتحديد أقصى نقطه تخضع لنفوذه فى الشمال .

وتسبب غردون بهذا التصرف فى المساهمة فى إفشال المشروع المصرى ، وكان انجلترا فى خدمة الحكومة المصرية ، ولكن موانى الصومال الجنوبية على المحيط الهندى كانت تهم انجلترا ، التى أخذت ترسم خطة لزيادة نفوذها فى هذه المناطق ، متجهة منها صوب إقليم هضبة البحيرات ، إقليم مديرية خط الاستواء التى وحدتها مصر مع بقية هذه الامبراطورية التى كونتها فى شمال شرق القارة . وظهر أن غردون يرعى المصالح الانجليزية .

ولقد ازداد قلقه عندما وجد استجابة من أهالى وحكام إقليم هضبة البحيرات الاستوائية للاتحاد مع أبناء وادى النيل فى الشمال . ذلك أن متسا الأول ، ملك أوغندا ، كان قد قبل فى ١٩ من يوليو سنة ١٨٧٤ التوقيع على معاهدة مع شاليه لونج بك ، اعترف فيها بحماية مصر عليه . وكلف غردون ، الضابط السودانى نور أغا بالذهاب إلى أوغندا وإقامة محطتين ، إحداهما على الحدود الشمالية لأوغندا والثانية فى كوستيزا Costiza على بحيرة فيكتوريا . ولم

يعارض متيسا أية معارضة فى المشروع ، ورحب بممثل الخديو ، وبالقوات المصرية لاعلى الحدود فقط ، ولكن فى روباجا Rubaga نفسها ، وهى العاصمة . فما أن علم غردون بهذا الموقف حتى ازداد قلقه وحمل متيسا مسئولية ذلك « الخطأ » الناتج عن ترك الحامية المصرية فى عاصمته ، وذكر أنه كان يرغب فى أن يحتفظ متيسا باستقلاله ، أما وقد قبل هذا الملك وجود حامية فى العاصمة ، فان عدداً بسيطا من بين رجالها يستطيع المحافظة على تلك المواقع ، خصوصا وأن غردون كان يفكر فى إلقاء القبض على متيسا إذا قام بأى نشاط بعد أن خسر استقلاله الفعلى[1] وقرر غردون بعد بضعة أشهر إخلاء أوغندا بدعوى أن الجنود المصريين كانوا فى مركز حرج ، وأن إجابة رغبة متيسا ستكون سياسة خاطئة[2] . فأخليت البلاد فى يوم ٩ من سبتمبر . ولما كانت مهمة غردون فى مديرية خط الاستواء قد قاربت على الانتهاء فانه عاد إلى مصر ومنها إلى لندن ، تاركا الحرية التامة للانجليز لكى يعملوا من شرق افريقية متجهين صوب هضبة البحيرات .

وهكذا تكاتفت السياسة والمصالح البريطانية ، مع تلك الحفنة من الانجليز الذين خدموا فى الادارة الخديوية ، على تحطيم ذلك المشروع المصرى ، فى ذلك الجزء الذى يتعلق بحملة الجوبا ، وإيجاد مخرج شرقى لاقليم هضبة البحيرات ، ومديرية خط الاستواء .

---

(١) أنظر خطاب غردون من ماجونجو فى ٢ من أغسطس سنة ١٨٧٦ . فى
HILL, G.B.; Colonel Gordon in Central Africa. London. 1884.
(1) SABRY.; Le Sondan Egytien, 1821-1898. Le Caire, 1947. p. 43.

الفصل الثانى عشر

الإتفاقيـة المصريـة – الإنجليزيـة سنـة ١٨٧٧

لم تكن فى قدرة الخديو إسماعيل أن يتصادم مع انحلترا بشأن زنجبار وسواحل المحيط الهندى ، خصوصا وأن حالته المالية كانت فى منتهى السوء ، وكان قد باع نصيبه فى أسهم قناة السويس لانجلترا ، فحاول أن يحصل بالسياسة على ما فشل فى الحصول عليه بارسال الحملة المصرية الصغيرة . واضطر أمام ضغط السياسة البربطانية إلى أن يعتذر للقنصل العام البربطانى فى القاهرة عن سلوك القائد المصرى تجاه كيرك فى براوة . ولكن صغط الظروف جعل مصر تطالب بقسمايو .

(١) – مصر تطالب بقسمايو :

كانت مصر قد أنفقت أكثر من مليون مں الجنيهات فى فتح أقاليم حط الاستواء ومحاربة تجارة الرقيق ، وهى السياسة التى كانت إنجلترا تفرضها عليها . وكان من حقها أن تحظى بتأييد إنحلترا فى الحصول على منفذ نحرى لتلك المنطقة ، يسمح لها بسهولة الاتصال بها ، وبتخفيض مصروفاتها ، خصوصا وأن مجهوداتها فى إقلىم هضبة البحيرات لں تعطى نتيجة فعالة مالم تحصل على هذا الميناء .

ولم يكن من السهل على مصر الموافقة على توصبات إنحلترا الخاصة بالقضاء على تحارة الرقبق مالم تغبر إنجلترا موقفها غبر الودى أمام التطورات الطببعة للمحهود المصرى فى خط الإسنواء . ولم يكں إعطاء أى ميناء لمصر يعنى إقفاله فى وحه النجارة الانجلبزبة ، بل كان هدا الأمر مما يضمن للتجارة الانجلبزية أن تتوغل فى وسط الفارة عں طريق هذا الميناء . ولدلك فان إسماعيل قد طالب

بأن تحصل مصر على قسمابو نظير دفع تعويض مالى لبرغش[1] .

ولكن إنجلترا طلبت رأى كيرك فى الموضوع قبل أن تبدأ مفاوضاتها مع مصر بخصوص قسمايو . ولقد هاجم هذا القنصل وجود السلطات المصرية فى إقليم خط الإستواء ، ونادى بحق انجلترا فى الاستيلاء على تلك المناطق نتيجة اشتراك الانجليز فى استكشافها . وادعى أن مصر كانت ترغب فى الاستيلاء والسيطرة على تجارة إقليم هضبة البحيرات ، بعد أن كانت فى أيدى تجار زنجبار بشكل عام ، والرعايا الهنود للحكومة البريطانية بشكل خاص وإدعى أن السلطات المصرية فى خط الاستواء قد حاولت اغراء ملك اوغندا على طرد التجار الهنود . ثم ذكر أن برغش لن يوافق بسهولة على اعطاء قسمابو لمصر ، إذ أنها ستكون خسارة مادية فادحة بالنسبة له . وأشار كيرك إلى أن انجلترا قد عقدت معاهدة مع سلطان زنجبار ، وأصبح لها فى بلاده مصالح تجارية كبيرة ، وعلاقات سياسية مدعمة ، ونفوذ وقوة لا تستطيع أن تحلم يوما بفرضها على الحكومة المصرية . وذكر أنه يجب على انجلترا – بدلا من اعطاء قسمابو لمصر – أن تقوم هى نفسها باختيار ميناء على المحيط الهندى ، وتضعه تحت حمايتها ، وتحتله بجنودها ، حتى تحصل على نفس المزايا التى قد نتركها لمصر[2] .

ووضح أن المسألة هى مجرد تنافس بين إتجاهين مختلفين ، اتخذا وسائل تكاد تظهر وكأنها متشابهة ، ولكن اختلفت أهدافهما كل الإختلاف ، إتجاه مصرى يعمل على توحيد الأقاليم الافريقية فى كتله واحدة ، ومنح أبناء هذه الإمبراطورية الإفريقية نفس الحقوق ، ومكلفا اياهم نفس الواجبات والالتزامات ، واتجاه بريطانى يعمل على السيطرة بنفوذه ورؤوس أمواله ورجال

---

(١) أنظر استانتون إلى دربى فى ٩ يناير و١٢ ، ١٨ فبراير و٢٩ مارس سنة ١٨٧٦
K.P vol. Vb. Nos 298-369-388.

(٢) أنظر : دكتور جلال يحيى . التنافس الدولى فى شرق افريقية – ١٩٥٩ ص ١١٨ .

التبشير على سواحل شرق افريقية ، ومتوغلا صوب الداخل لكى يفرض تحكمه على منطقة هضبة البحيرات الاستوائية ، ويخضع أهلها ، ويستغل الامكانيات الاقتصادية والبشرية فى الاقليم .

أما الحكومة البريطانية فانها لم تر المسألة على أنها تنافس بين مصر ورنجبار ، او بين غردون وكيرك ، بل على أنها تتعلق بمدى النفوذ الذى تستطيع أن تفرضه على الحاكم الذى سيسيطر على اقليم هضبة البحيرات . ووجدت أن برغش قد أصبح أكثر طواعية فى أيديها من اسماعيل فى القاهرة . ولذلك فانها فضلت الاستماع الى آراء قنصلها فى زنجبار ، ولم ترد على مصر بشأن قسمايو . ولكن الحكومة الانجليزية أبلغت الحكومة المصرية فى ٧ من ابريل سنة ١٨٧٦ أنها مستعدة ، فى حالة الاحتفاظ بحرية التجارة فى صالح عدن ، والغاء تصدير الرقيق من الموانى ، لأن تعترف بحكم مصر على ساحل الصومال الشمالى حتى رأس جاردافوى . وكان ذلك بداية للمفاوضات المصرية – الانجليزية الخاصة بعقد إتفاقية ٧ من سبتمبر سنة ١٨٧٧ – تلك الاتفاقية التى إعترفت بالسلطة المصرية حتى رأس حافون الواقع على بعد ٢٠٠ ميل إلى الجنوب من رأس جاردافوى .

وبذلك نجحت انجلترا فى ابعاد المصريين عن المحيط الهندى ، وأخذت تنتظر نضوج الثمرة لاقتطافها ، واستمرت تتقدم بمشروعاتها وتواصل نشاطها فى تلك المنطقة ، وتحاول عرقلة مجهودات الدول الأخرى ، حتى لا تسبقها أى منها فى تثبيت أقدامها فى شرق إفريقية ، وسواحل الصومال الجنوبية .

(٢) – الاتفاقية ونصوصها :

إشترطت انجلترا على مصر – قبل الإعتراف دوليا بسلطتها على كل سواحل شرق إفريقية وبلاد الصومال – عقد إتفاقية خاصة معها « للتعاون على منع الاتجار بالرقيق » . ولم تعارض السلطات المصرية فى عقد مثل هذه الاتفاقية –

خصوصا وأنها كانت تعمل فعلا على محاربة تجارة الرقيق ، وكانت الدولة العثمانية قد أعلنت منع تجارة الرقيق بها ، ثم عادت وأصدرت دستور مدحت باشا سنة ١٨٧٦ وينص على حرية جميع رعايا الدولة ، ومساواتهم في الحقوق والواجبات .

وتم عقد هذه الاتفاقية الانجليزية - المصرية فى ٤ من أغسطس سنة ١٨٧٧ بالاسكندرية ، وأعرب فيها كل من الطرفين المتعاقدين عن رغبته فى العمل على إبطال تجارة الرقيق وتعاونه مع الآخر فى سبيل ذلك . وتعهدت الحكومة المصرية بمنع إدخال الرقيق فى أراضيها ، وبفرض أشد العقوبات على المخالفين ، الذين يعتبرون من المجرمين ، ويجب تقديمهم للمحاكمة أمام المجالس العسكرية ومحاكم مخصوصة . كما تعهدت مصر بالضرب على أيدى صائدى العبيد ومعاملتهم معاملة المجرمين . وأصبح على الحكومة المصرية أن تصدر أمراً ينص على منع الاتجار بالرقيق فى كل الأقاليم الملحقة بها ، يعين له تاريخ للتنفيذ ، ويوضح عقوبة المخالفين . وجاء البند السادس من هذه الاتفاقية يسمح للسفن الحربية البريطانية بالقيام بتفتيش المراكب فى البحر الأحمر للتأكد من عدم إشتغالها بتجارة الرقيق . وكانت هذه المادة الأخيرة أفتئاتا على حقوق مصر وحقوق السيادة الإقليمية ، إذ أنها أباحت للانجليز حق الرقابة على السفن التى تحمل الراية المصرية ، وتفتيشها وضبطها ، بدعوى إشتغالها بتجارة الرقيق .

ستكون هذه الاتفاقية تمهيدا للاتفاقية الثانية المعقودة بين مصر وبريطانيا فى يوم ٧ من سبتمبر سنة ١٨٧٧ والتى اعترفت بسلطة مصر على سواحل افريقية الشرقية حتى رأس حافون ، ولكنها كانت بداية لتدخل الإنجليز فى الشئون المصرية والسودانية ، وشئون الصومال .

وعقدت الاتفاقية الجديدة فى الاسكندرية ، ووقع عليها كل من شريف باشا ناظر الخارجية وفيفيان ، القنصل العام البريطانى فى القاهرة ، لاعتراف انجلترا بسيطرة الحكومة المصرية ، تحت السيادة العثمانية ، على كل سواحل بلاد

الصومال حتى رأس حافون .

وافقت الحكومة الخديوية على بقاء ميناءى بربرة وبلهار فى وضع خاص ممتاز ، وألا تمنح أى احتكار أو التزام لأى أحد فيهما ، وألا ترخص باجراء أى شيء يعطل حركة التجارة معهما . كما وافقت على عدم فرض رسوم جمارك على البضائع الواردة الى هذين الميناءين تزيد على ٥٪ من قيمتها ، وعلى البضائع الصادرة إلى ميناءى زيلع وتاجورة وسائر موانى بلاد الصومال بنسبة تزيد عن قيمة الرسوم المفروضة على البضائع فى بربرة وبلهار . كما وافقت الحكومة الخديوية على معاملة رعايا بريطانيا وتجارتها وسفنها معاملة « الدولة الممتازة » فى جميع تلك المناطق التى دخلت تحت سيطرتها . وهكذا نجحت بريطانيا فى الحصول على ضمان لاستمرار حصولها على مواد التموين اللازمة لقاعدتها فى عدن من موانى الصومال ، دون أن تدفع عن ذلك رسوم جمركية ذات قيمة .

وتعهد الخديو عن نفسه وخلفائه بعدم التنازل عن أى جزء من هذه البلاد لأية دولة أجنبية .

وحصلت انجلترا على حق تعيين « نواب قنصليين » لها فى جميع الموانى والجهات الموجودة على ساحل الصومال ، وعلى أن يتمتعوا بالامتيازات والمزايا التى تمنح لرجال السلك القنصلى لأكثر الدول امتيازاً .

وعادت هذه الاتفاقية مرة جديدة الى مسألة منع تجارة الرقيق ، وأفردت لها المادة الرابعة منها ، إذ تعهدت الحكومة الخديوية فيها بمنع تصدير الرقيق ومنع الاتجار فيه . ولكى تظهر الحكومة الخديوية حسن نيتها فى العمل الفعال على القضاء على تجارة الرقيق ، فانها وافقت على حق السفن الحربية البريطانية فى زيارة وتفتيش وحجز كل سفينة مصرية تجد أنها تعمل فى هذه التجارة ، أو كل سفينة مصرية تشك فى أنها تعمل فى هذه التجارة ، أو التى تكون قد عملت فيها فى أثناء الرحلة التى قابلها الانجلبز فيها ، وذلك لكى تسلمها بعد ذلك

لأقرب سلطة مصرية أو أكثرها اختصاصا لمحاكمتها . وقبلت مصر أن تقوم انجلترا باستخدام هذا الحق للزيارة والتفتيش والحجز فى البحر الأحمر وخليج عدن والسواحل الشرقية لافريقية وفى داخل المياه الاقليمية لمصر وملحقاتها .

وأخيرا فان شروط هذه الاتفاقية كانت كل منها متممة للاخرى ، واشترطت انجلترا لتنفيذها أن يتعهد سلطان الدولة العثمانية رسميا لها بألا يعطى أو يتنازل لأية دولة أجنبية عن أى مكان من سواحل بلاد الصومال ، أو من البلاد التى دخلت فى حوزة الحكومة المصرية ، وصارت أجزاءا من أراضى الدول العثمانية تحت الادارة المصرية ، أو الأراضى المصرية نفسها .

وكانت المادة الرابعة المتعلقة بالتعاون للقضاء على تجارة الرقيق تعتبر تعديا على سلطة الدولة ، وفتحا لباب التدخل فى شئونها ، وإعطاء القوات البحرية البريطانية سلطة فى المياه الاقليمية المصرية .

وجاءت المادة الخامسة تحد من سيادة الدولة العثمانية على هذه الأراضى ، وتحد من ملكيتها لها . ولا غرو فان الدولة العثمانية قد رفضت تقديم مثل هذا التعهد ، لانجلترا أو لغير انجلترا ، مادام هذا التعهد نفسه سينقص من القيمة الدولية لاعتراف انجلترا بها . ولكن انجلترا ستستند ، فيما بعد ، الى هذا الرفض العثمانى لكى تدعى أن تركيا قد تنصلت من استيفاء هذا الشرط ، مما يسقط اعتراف انجلترا بالسيادة العثمانية على هذه الأراضى ، وكانت هذه حلقة مفرغة دارت فيها الدبلوماسية البريطانية لمدة بضعة سنوات ، تمهيداً لإخراج المصريين من هذه المناطق وإحتلال أماكنهم ، بعد أن مهدوا لها الطريق ، وساروا على الاشواك ، وأنشئوا لها الموانى ومشروعات الرى ، وستجىء انجلترا لاستلام الأقاليم ، وهى معدة للاستغلال .

(٣) – نتائج الاتفاقية :

كانت رحلات المستكشفين الجغرافيين فى إفريقية وكتاباتهم بعد عودتهم إلى بلادهم ، قد عملت على إظهار منطقة شرق إفريقية وكأنها المصدر الأول لتجارة الرقيق ، وكأن هذه التجارة هى أهم صادراتها . ولقد أكد هؤلاء المستكشفون ازدهار هذه التجارة فى تلك المناطق ، ونموها على مر الأيام ، رغم كساد أسواق تجارة الرقيق وإقفالها فى مناطق كثيرة من العالم ، خصوصاً فى أمريكا الشمالية ، وأمريكا الجنوبية والهند . وملأوا كتاباتهم بوصف القرى المخربة ، وشرحوا المعاملة السيئة التى لقيها أهالى إفريقية على أيدى تجار الرقيق . ثم ذكروا أن معنى وصول عبد واحد إلى الساحل هو صيد عشرة فى داخل القارة ، بموت تسعة منهم فى أثناء السير ، ومن سوء المعاملة والجوع . وأكدوا أن هذا الإقليم أو ذاك كان مزدهراً فى أثناء رحلتهم السابقة ، ثم عادوا ووجدوه خرباً ، نتيجة لعمليات صيد الرقيق .

ولا يمكن للمؤرخ المدقق أمام هذه الروايات أن يهمل اهتمام هؤلاء الرحالة بكتابة أشياء غريبة تلفت النظر وتسترعى الانتباه ، عن أهالى هذه المناطق ، وتهىء الطريق لفتح القارة أمام الرجل الأبيض ونفوذه ، إذ كان من الطبيعى أن تأخذ حركة تجارة الرقيق فى الكساد نتيجة لإلغاء كثير من أسواقها .

وصرف هؤلاء الكتاب كثيرا من وقتهم ومن صفحات كتبهم فى وصف القسوة والوحشية التى تستخدم فى صيد الرقيق ، ولم يلتفت أى منهم لشرح علاقة السيد بعبده بعد شرائه له ، والمعاملة الطيبة التى أوصى بها القرآن المسلمين فى معاملتهم لمن ملكته أيديهم ، وحضهم على إعتاقهم ، وتطبيق المسلمين لهذه القواعد فى حياتهم مع ما يملكون من رقيق .

ولنا أن نعلم أن كتابات هؤلاء المستكشفين الجغرافيين قد مهدت لتهيئة الرأى العام فى أوربا للتدخل فى شئون مناطق معينة من القارة الإفريقية

والسيطرة عليها بالتالى ، باسم الانسانية ، رغم عدم خفاء العوامل الاقتصادية التى دفعت الدول الاوربية للقيام بهذا العمل ، فى تلك الفترة من التاريخ بالذات .

وعلينا أن نعلم أيضا أن كتابات القناصل الأوربيين فى البلاد الشرقية قد إدعت إزدهار تجارة الرقيق ونموها من فترة لأخرى ، دون سبب واضح إلا أن بلادهم قد قررت فرض سلطتها على هذه البلاد الشرقية ، متذرعة بتجارة الرقيق ، أو قررت على الأقل البدء فى التدخل فى شئونها وتهيئة الجو المناسب لخلق مناطق النفوذ ثم المستعمرات ، والقيام بالتالى باستغلال موارد هذه الاقاليم .

ولا يعنى هذا أبداً أن تجارة الرقيق لم تكن موجودة فى البلاد الشرقية . كانت موجودة ، ولكنها لم تتخذ الصورة التى أعطاها لها الكتاب الأوربيون . ولم تزدهر تلقائيا دون سبب ظاهر ، بل اتخذت الدول الاوربية ذلك سببا ومدعاة للتدخل فى الاقطار العربية والإسلامية ، متمسحة فى الانسانية ، ومرتدية ثياب القديسين الأوائل .

اعترف الاسلام بالرق ، ووجد رقيقا لدى المسلمين فى البلاد الشرقية . ولم يكن من السهل القضاء على تجارة الرقيق ، نظرا لارتباطها بالحياة الاجتماعية والاقتصادية ، إذ أن هذه التجارة كانت مورد رزق للسلطات ولتجار القوافل العرب ، ورجال المال أيضا .

أعطت انجلترا نفسها حق محاربة تجارة الرقيق فى العالم ، واستخدمت هذا السلاح لكى تقضى به على أسس الاقتصاد فى البلاد التى عقدت النية على احتلالها ، ومن بينها بلاد شرق إفريقية .

وبدأت انجلترا تنفذ تلك السياسة التى نادى بها رجال الاستكشافات

الجعرافية ، وهى ضرورة القضاء على تجارة الرقيق قضاء تاما ، وإضعاف العرب بشكل يسهل على الدول الأوربية وضع يدها على تلك الماطق .

اعنمدت انجلترا على أسطولها وقطعه السريعة الحركة . وكانت هذه السفن تقف فى أماكن محددة ، وتقوم بالمرور من وقت لآخر أمام السواحل . وتمكنت انجلترا من عقد معاهدات مع السلاطين المحليين ، تسمح لها بالتدخل فى الملاحة الوطنية ، بدعوى محاربة الرقيق ، مثل هذه المعاهدات التى عقدتها مع سلطان زنجبار[1] . فأصبح لسفن الأسطول البريطانى الحق فى زيارة وتفتيش ومصادرة وإتلاف السفن العربية التى تعمل فى تجارة الرقيق . وكان من حق قاطة السفن الحربية البريطانية تقديم السفن المصادرة للمحاكمة أمام محاكم الأمبرالية ، فى القواعد الحربية البريطانية ، فى عدن أو فى رأس الرجاء الصالح . وحتى إذا ماكان مركز هذه المجالس البحرية فى زنجبار أو فى مصوع ، فان ذلك كان يعطى انجلترا نفوذاً كبيراً بين ملاحى شرق إفريقية .

ونظراً لصعوبة أسر السفن العربية فى أعالى البحار ، فان القطع البحريه البريطانية كانت تعلن خروجها على القانون ، وتنفذ الحكم عليها ، أى تتلفها وهى فى أعالى البحار ، وتعود ببحارتها لمحاكمتهم ، وتأسر كل من يسافر عليها ، وترسل بهم إلى مؤسسات خاصة فى الهند ، أو تسلمهم لرجال التبشير ، وتهيئهم للخدمة عند الأوربيين .

ولا يخفى مافى هذا الإجراء من إعطاء سلطات واسعة لرجال البحرية البريطانية ، تسمح لهم بالتصرف فى كل سفينة يعلمون أنها تعمل فى تجارة الرقيق ، مما يتسبب فى القضاء على كل سفن العرب ، ومصادرة أو إتلاف جزء كبير من تجارتهم البحرية ، بدعوى وجودها على سفن تعمل فى تجارة غير مشروعة . وسيترتب على ذلك بطبيعة الحال إنهاك التجار العرب إقتصاديا . ولم

(١) أنظر : دكتور جلال يحيى · التنافس الدولى فى شرق افريقية - ١٩٥٩ - ص ٦٨ - ٦٩

يكن للعرب أى حق لاستئناف الأحكام التى تصدر صدهم إن ساعدهم الحظ على العودة أحياء الى الساحل وتقديمهم للمحاكمة . وإذا ما وجد البريطانيون بعض العبيد على السفن ، فأنهم كانوا صبدا حلالا لهم ، يدربونهم على العمل لفترة من الزمن ، ويعلنون تحريرهم ، ويستغلونهم فى الزراعة ، دون دفع أى ثمن لهم بطبيعة الحال ، إذ أنهم قد أصبحوا أحراراً !!!

أما بالنسبة لأصحاب الرقيق فانهم كانوا قد استغلوا جزءا هاما من رأسمالهم فى شراء « الأيدى العاملة » التى تساعدهم فى الزراعة والرعى والتجارة ، ورتبوا أمرهم على إطعامها فيما بعد . وكان معنى تحرير الرقيق هو القضاء على هذا الجزء الهام من رأسمالهم ، وإضعافهم أمام المستعمر أو المستوطن الأوربى – رغم أن هذا العتق لن يغير كثيرا من الحالة المادية لهؤلاء الرقيق . وهكذا سيخسر الملاك العرب ، ولن يتغير حال الإفريقيين ، أما الأوربيون فيمكنهم استخدام الافريقيين نظير أجور يومية زهيدة ، بدلا من تخصص جزء كبير من رأسمالهم فى « شراء » الأيدى العاملة ، فيسمح لهم ذلك بالتفوق على الافريقيين دون كبير عناء ، ودون حاجة الى النزول إلى ميدان الاستعمار والاستيطان برأسمال كبير ، خصوصا وأن أساليبهم فى الانتاج والاستغلال كانت متفوقة على أساليب الإفريقيين ووسائلهم .

ذلك هو الجانب الاقتصادى الذى استخدمته الدول الاستعمارية ، وخصوصا انجلترا ، لتحطيم الاقتصاد الافريقى ، تمهيدا لنزولها فى الميدان الاستعمارى والاستغلالى ، دون أن تلقى مقاومة تذكر ، سواء من سفن الافريقيين أو من قوافلهم فى الداخل ، أو حتى من منافستهم الاقتصادية . وستردف الدول الأوربية ذلك بقرار حظر تصدير الأسلحة النارية والذخائر إلى إفريقية ، تجريداً للقوى الوطنية من كل سلاح للمقاومة .

وستقوم الدول الاستعمارية بتطبيق هذه الخطة باسم الانسانية والمدنية ، وهى مرتدية مسوح القديسين . ولم تكن هذه المعاهدات التى عقدتها شرقا

وغربا ، وحتى مع مصر بشأن إلغاء تجارة الرقيق ، وتفتيش السفن فى البحر الأحمر وخليج عدن ، إلا جزءاً مقررا من هذه الخطة الاستعمارية .

وستظهر البوادر الأولى لهذه الخطة فى عهد إدارة غردون لتلك الأقاليم المتسعة من الامبراطورية المصرية الإفريقية ، وتساعد على هدم أسس الاقتصاد الوطنى ، وتمهد الطريق للثورة ، وللتدخل الأجنبى الاستعمارى .

الفصل الثالث عشر

إدارة غــردون

عينت الحكومة الخديوية الكولونيل غردون فى منصب الحاكم العام للأقاليم السودانية فى ١٧ من فبراير سنة ١٨٧٧ ، ومنحته لقب باشا بعد أن أوصى بذلك فيفيان القنصل العام البريطانى فى القاهرة . وكانت هده هى أول مرة يشغل فيها أحد الأوربيين هذا المنصب الهام ، فكان عليه أن يشرف من الخرطوم على أراضى تمتد شمالا لمسافة ألف ميل ، وجنوبا لمسافة ١٥٠٠ ميل وشرقا لمسافة ٤٠٠ ميل حتى سواحل البحر الأحمر ، وغربا لمسافة ٧٥٠ ميل إلى آخر حدود دارفور[1] . وأظهر غردون أنه يخدم المصالح البريطانية أكثر من خدمته مصالح مصر .

(١) – غردون والمصالح البريطانية :

إستلم غردون إدارة السودان فى الفترة التى رنبت فيها إحدى جماعات رجال الأعمال البريطانيين ، برئاسة ماكينون مشروعا لإستغلال شرق افريقية من زنجبار إلى منطقة هضبة البحيرات الاستوائية ، بعد إقصاء المصريين عن موانى الصومال الجنوبية ، المطلة على المحيط الهندى . والواقع أن إمتداد الإدارة المصرية فى مديربة خط الاستواء وأوغندا كانت مثيرة لقلق رجال الامبراطورية البريطانية ، فكسوا مطالبين حكومتهم بمنع الخديو من مد نفوذه إلى منطقة وسط إفريقية والمناطق المحيطة ببحيرة فيكتوريا وبحيرة ألبرت . ولما سأل فيفيان ، القنصل العام فى القاهرة غردون رأيه فى الموضوع أجاب هذا الأخير

THEOBALD, A. B.; The Mahdiya. London, 1951. p. 21.

أنه مرتبط بتعليمات الخديو ، التى وجهته إلى التقدم فى هذا الاتجاه وإلى وضع إحدى البواخر للعمل على بحيرة فكتوريا . ولكنه إقترح حلا وسطا وهو أن تعلن مصر – بعد تنفيذها لمشروعها – حياد البحيرة ، وتعترف باستقلال متيسا بشروط خاصة محددة[1] .

ولقد اقترح غردون التسوية التالية حتى لا يعمل ضد مصلحة بلاده فى هذه المنطقة : أن تتنازل مصر عن بحيرة فيكتوريا ، ولكنها تستطيع أن تحتفظ بأوسوجا Usoga ، وهى مملكة صغيرة تطل على البحيرة ، وبالانيورو وبحيرة البرت ، أى أنه اقترح أن تمهد مصر الطريق لحضور الانجليز وتسهل لهم أمور النقل فى هذه المنطقة ، ولا تحتفظ إلا بمخرج صغير على بحيرة فيكتوريا التى ستصبح بحيرة بريطانية .

ولكن هذه التسوية ظلت تخالف مصالح المديرين المقبلين لشركة شرق إفريقية الامبراطورية البريطانية . فكانوا يصرون على ضرورة منع وصول مصر إلى منطقة البحيرات الاستوائية ، حتى ولو كان ذلك عن طريق مملكة أوسوجا الصغيرة فقط .

ونتيجة لذلك فقد عمل غردون على حل المشكلة لصالح بلاده فى سنة ١٨٧٨ بأن أمر بإرجاع الحدود المصرية إلى ما قبل بحيرة البرت نيانزا ، وأمر أمين بك الذى كان قد خلفه فى مديرية خط الاستواء باخلاء المحطات الجنوبية المركزة حول مازندى (عاصمة الأونيورو) حتى تكون دوفيليه ، الواقعة على بعد مائة ميل من ماجنجو ، وبحيرة البرت ، هى آخر حدود الأراضى المصرية .

ولقد حاول أمين عدم تنفيذ هذا الأمر ، فصمم غردون على معاقبته ، وعينه محافظاً لميناء سواكن على البحر الأحمر . وكلف الايطالى رومولو جيسى ، الذى

---

(١) ميفيان إلى وزارة الخارجية البريطانية . فى ٩ من أبريل سنة ١٨٧٧ F.O. 84/1472

كان فى بحر الغزال ، بالذهاب الى مديرية خط الاستواء لتنفيذ الاخلاء .

كانت هذه هى بشائر حكم هذا الانجليزى الذى خدم الحكومة الخديوية ، وعمل من خلال ذلك لصالح بلاده قبل كل شيء ، وسوف نرى أن تصرفاته فى مسألة تجارة الرقيق كانت من الأسباب الرئيسية التى أدت الى قيام الثورة المهدية فى السودان — أما بلاد الصومال فانها لم تسلم كذلك من اعتداءات هذا الحاكم الأجنبى .

حقيقة أنه ماأن ترك غردون خدمة هذه الدولة الافريقية فى عام ١٨٧٩ حتى قام خلفه ، وهو محمد رؤوف باشا ، بالغاء أمر نقل أمين بك الى سواكن ، وأبقاه فى مديرية خط الاستواء ، مما ساعد على إعادة احتلال جميع النقط العسكرية التى كان قد تم اخلاؤها[1] ولكن الداء كان قد استفحل ، ونهش أطرافا كثيرة من جسد هذه الدولة الافريقية المتحدة .

(٢) — غردون وتجارة الرقيق :

كان رجوع غردون للسودان فى عام ١٨٧٧ ، وتعينه فى منصب الحاكم العام قد سبق توقيع اتفاقية ٤ أغسطس بين مصر وبريطانيا ببضعة أشهر . وكان غردون واثقا من أن تنفيذ اتفاقية سنة ١٨٧٧ يتعارض مع مصالح مصر . وكانت له سلطات مدنية وعسكرية مطلقة ، ولكنه لم يكن من السهل القضاء على تجاره الرقيق فى بضعة أيام ، أو بمجرد سن القوانين واصدار المراسيم . ولم يكن غردون يرى كيف تستطيع حتى الحكومة البريطانية نفسها ، إذا كانت هى سيادة البلاد السودانية « أن تقضى على تجارة الرقيق مالم تمد الحدود إلى هذه الشعوب السوداء وتنشىء هناك خطا من النقط العسكرية » .[2] وكان

(١) أنظر SABRY, M.; Le Soudan Egyptien, 1821-1898. Le Caire, 1947. pp. 45-46.

(1) HILL, G.B.: Colonel Gordon in central Africa. p. 237.

يعتقد « أن الحكومة الانجليزية لن تكون من الحماقة بحيث تعرض نفسها لمثل هذه الخسارة الواضحة » .[1]

ولكن الانجليز اتخذوا من هذه المسألة وسيلة للتدخل فى الشئون الخاصة بهذه الدولة الافريقية الموحدة ، وأخذت « جمعية محاربة تجارة الرقيق » فى إصدار البيانات وتقديم النداءات مطالبة حكومة لندن بالتدخل فيها ، باسم المدنية .

وكتب غردون فى ٢٩ سبتمبر إلى أخته معلنا عن رغبته فى أن يحضر بعض أعضاء هذه الجمعية ، الذين يستطيعون فهم هذه المسألة ، إلى السودان ، حتى يجدوا له مخرجا منها وحلا عمليا لها . ولم يكن هناك أى حل للمسألة سوى تحرير كل العبيد تحريراً تاما وعاما . سواء أكان ذلك باستخدام القوة أو بدفع تعويضات لأصحابهم . ولم يكن فى إستطاعته إستخدام أى من هذه الوسائل . وكان غردون يؤمن بأن أنجح وسيلة هى الترخيص بنقل الرقيق ومراقبة الحكومة له فى نفس الوقت .[2] ولكنه كان يعرف أن هذه الفكرة ستدهش بطبيعة الحال بعض المهتمين بالمسألة ، إذ أنها ستحرم إنجلترا من التدخل فى شئون هذه الدولة الافريقية :

وإختارت الأميرالية البريطانية فى شهر ديسمبر سنة ١٨٧٧ الكابتن مالكولم لمراقبة تنفيذ الاتفاقية التى وقعتها إنجلترا مع مصر ، وأصدر الخديو أمراً فى أول يناير سنة ١٨٧٨ بتعيينه مديراً عاما لإدارة تجارة الرقيق فى البحر الأحمر ، وأعطاه سلطات مدنية وقضائية ، وإختار له مصوع مركزاً لإدارته .

وما أن إستلم مالكولم مهام منصبه حتى طلب اقالة محافظ زيلع ، أبو بكر

---

(١) المرجع السابق . نفس الصفحة .

(3) GORDON, C.G.: Letters...to his sister. London, 1888. p. 119.

باشا ، من منصبه ، بدعوى أنه كان يشجع تجارة الرقيق . وكان أبو بكر باشا من أهالى منطقة الصومال وله نفوذ كبير ، وكانت أسرته من الدناقل ، كما أنه أعلن ولاءه للسلطات المصرية . هذا فضلا عما كان له من نفوذ فعلى على كل قبائل العيسى ، وإنتشار أبنائه فى كل المنطقة المحيطة ، وإستغلال ذكاءهم وتفوقهم على بقية السكان فى تأكيد نفوذ والدهم[1] ، فكانوا فى واقع الأمر هم الأدوات الفعالة التى يسيطر بها على المنطقة ، والعامل الرئيسى الذى ساعد على امتداد نفوذ هذه الأسرة[2] . وعلاوة على ذلك فان اتهامات مالكولم لم تستند على أسس قاطعة . فأسرع غردون بمعارضة طلب مالكولم باسم الصالح العام وكان هذا سببا فى أن أظهر هذا الضابط البحرى رغبته فى الاستقالة من منصبه منذ شهر مارس سنة ١٨٧٨ .

ولكن وزارة الخارجية البريطانية لم تكن لترضى عن استقالة مندوبها فى البحر الأحمر ، فأعلنت أنها تأسف حقيقة لإضطرار الكابتن مالكولم إلى الاستقالة من منصبه ، ووصفته بأنه « موظف نشط ومصمم على القضاء على تجارة الرقيق »[3] وذكرت أن انجلترا كانت تأمل القضاء على يديه على هذه التجارة ، خصوصا فى بلاد تتعامى فيها السلطات عن مراقبتها .[4]

ولكن غردون لم يكن يرغب فى نشاط مالكولم ، وكان يخشى من أن تؤدى هذه المحاولة التى يهتم بها الجميع ، والتى يرغبون فى تنفيذها بكثير من النشاط ، إلى عرقلة مجهوداته الصعبة فى الاقاليم السودانية ، تلك المجهودات التى كان يبذلها رغم قلة وسائله ، ومستخدما الحكمة أمام الأهالى ، وهو يحسب حساب العامل الدينى عندهم . ولقد إعتقد غردون أن إنجلترا قد فرضت

---

(1) BORELLI, Jules.; L'Ethiopie méridionale. Paris, 1890, p.8.

(٢) المرجع السابق — ص ٩ .

(٣) وزارة الخارجية البريطانية الى فيفيان فى ٢ أبريل سنة ١٨٧٨ . F.O. 84/1511

(٤) الوثيقة السابقة .

المعاهدة على الخديو ، ثم عادت وفرضت عليه هو الكابتن مالكولم ، كأحد الجواسيس ، وأنهم « قد أثقلوا عبء ميزانية السودان بمصروفات هذا الموظف ، رغم أنه لم يكن محتاجا إلى خدماته إطلاقا » .[1]

واضطر مالكولم إلى أن يتساهل بعد معارضة غردون الصارمة ، ولكن غردون كان قد أغضب وزارة الخارجية البريطانية ، وأصبحت لندن لاتثق فيه . فكتب وزير الخارجية البريطانية الى قنصلة العام فى القاهرة : « أن غردون يتساهل مع تجار الرقيق لأنه لا يشعر أن له من القوة مايسمح له بمعاملتهم على أنهم من الأعداء »[2] وكتب القنصل العام البريطانى فى القاهرة يقول : « يجب على الخديو وعلى الكولونيل غردون أن يتحملا مسؤولية إتخاذ الإجراءات الناجعة للقضاء على تجارة الرقيق التى لاتزال منتشرة فى موانى سواكن وزيلع وتاجورة »[3] .

ومنذ هذا الوقت أخذ غردون يعمل على تحسين علاقته بوزارة الخارجية البريطانية ، فشنها حربا عوانا على تجار الرقيق ، وأقام فى البلاد حكما هو أقرب إلى « حكم الارهاب »[4] فصفقت له وزارة الخارجية البريطانية لهذا الاتجاه الجديد ، وكلفت القائم بأعمال قنصليتها العامة فى القاهرة ، فى يوم ١٣ من نوفمبر سنة ١٨٧٨ « بأن يعرب للخديو عن الرضاء الذى قابلت به حكومة صاحبة الجلالة معرفتها بأعمال غردون النشطة ضد تجارة الرقيق » .[5]

---

(١) فيميان إلى وزارة الخارجية البريطانية فى ٢٩ مارس سنة ١٨٧٨ F.O. 84/1511.

(٢) وزارة الخارجية البريطانية إلى فيميان فى ٣١ من مايو سنة ١٨٧٨ F.O. 84/1511.

(٣) فيفيان إلى وزارة الخارجية البريطانية فى ٩ من يونيو سنة ١٨٧٨ F.O. 84/1511.

(٤) خطاب غردون فى ٨ من أغسطس سنة ١٨٧٨ – أنظر HILL, G.B.; Colonel Gordon in Central Africa. p. 319.

(5) F.O. 84/1511.

(٣) – غردون والصومال :

كان تعيين غردون وهو مسيحى وأجنبى ، فى منصب الحاكم العام للاقاليم الافريقية المتحدة مع مصر ، خطأ من الاخطاء الجسيمة التى ارتكبتها الحكومة الخديوية فى ذلك الوقت .

ذلك أن الأهالى كانوا يعتزون باسلامهم ، ولايعترفون لغير المسلم بتولى إدارة شئونهم ، وبخاصة إذا كان هذا المسيحى أجنبى ، ولا يتكلم لغة البلاد ، ولا يحس بمشاعر الأهالى ، ويعرف حياتهم ومطالبهم .

عينت الحكومة الخديوية غردون بمرتب سنوى قدره ٦,٠٠٠ جنيه إسترلينى وجعلته مطلق التصرف فى الشئون السودانيه . ثم عادت بعد عشرة أيام وألحقت بهذه الادارة العامة جهات بربرة وزيلع وتاجورة والحكومة العامة فى هــرر . وأبقت الحكومة الخديوية على محمد رؤوف باشا حاكما عاما على هرر ، وأبى بكر باشا محافظا على زيلع ، ورضوان باشا قائدا لبربرة . ولكنها وضعتهم جميعا تحت إدارة غردون فى الخرطوم . وأصبح عليهم أن يخابروه فى كل الأمور التى تتعلق بهذه الجهات .

وزاد عدم الرضاء بين الافريقيين حينما أخذ غردون يتصرف وكأنه الحاكم المطلق ، غير معترف بمركز الحديو ، بل وكأنه نائب للتاج البريطانى فى هذه الأقاليم . وكان غردون لا يحترم المصريين ولا يثق بهم ، وكثيراً ما أظهر إحتقاره لهم . وكان على العكس من ذلك يعلن إعجابه بالافريقيين ، رغم أنهم كانوا لا يعترفون بولايه عليهم من الناحية الشرعية .

وأخذ غردون فى التخلص من المصريين وإحلال السودانيين محلهم فى الوظائف ، دون تقدير لدرجة تطورهم وكفاءتهم للقيام باعمال الادارة ، ثم عمل على عزلهم مرة أخرى وعين المصريين بدلا عنهم ، خلقا للتنافس بين أبناء

الاقاليم المختلفة لهده الامبراطورية ، وتفكيكا لأوصالها ، وإدخالا للمصالح الشخصية فى أروقة الادارة .

وكان هدا التعيير السياسى يعود قبل كل شيء إلى طبيعة غردون وأخلاقه التى تطهر بوضوح من أوامره التى كان يصدرها متتابعة متضاربة مع بعضها البعض .

وطبق غردون هذه السياسة على بلاد الصومال . فرغم نجاح رؤوف باشا فى هذه المناطق نجد أن غردون يفكر فى وضع أحد الأوربيين فى مكانه ، وربما كان ذلك لاعطاء ضمانات لوزارة الخارجية البريطانية وجمعية محاربة تجارة الرقيق ، فاقترح هدا المنصب على السير صامويل بيكر ، وحينما رفضه قام بعرضه على المستكشف برتون Burton الذى كان قنصلا لإنجلترا فى تريستا فى هذا الوقت . ثم نجد أن غردون يقرر فى شهر أبريل سنة ١٨٧٨ ذهابه إلى شرق إفريقية ، وأبلغ رؤوف باشا أمر فصله من إدارة ذلك الاقليم قبل أن يصل إلى هناك . وكتب الى قصر عابدين ذاكراً أنه قد إستتب رفت رؤوف باشا من هرر ، وأنه قد عين رضوان باشا مديرا عاما على هرر والسواحل ، وعين أحمد رامى وكيلا له فى هرر ، كما عين « يوسف بن الأمير أحمد » مديرا على مديرية هرر .

وكان رؤوف يشغل وظيفة الحاكم العام « حكمدار » فى هرر ، وهى نفس الوظيفة التى شغلها عردون بالنسبة للأقاليم السودانية . فعمل غردون على تغبير إسم هذه الوظيفة المتعلقة ببلاد الصومال الى مدير عام ، تسهيلا للادماج ، وإظهارا لسلطته المركزية من الخرطوم . ولكن هذه السياسة « المركزية » فى الحكم ، كانت تحفى وراءها شيئا آخر ، وهو العلاقات بين غردون رؤوف . وكان غردون قد إمتدح رؤوف باشا ونوه بكفاءته فى الوقت الذى خدما فيه سويا فى مديرية خط الاستواء ، ولكنه لم يرض عن زيادة نفوذ ذلك الحاكم المصرى ، ولا عن حب الأهالى له .

ولقد إضطربت أمور هرر بعد فصل رؤوف باشا عنها ، فاعلنت بعض القبائل عصيانها . وحينما طلبت سلطات هرر بعض الامدادات ، أجاب غردون بأن الجنود الموجودين هناك يزيدون عن ثلاثة آلاف نفر ، وأنه لا يرى ضرورة إرسال جنود آخرين . بل لقد رأى غردون فى ذلك الوقت تعيير الضباط والقيادة المصرية فى هرر ، بضباط وأركان حرب من الأمريكيين فقال : « إن الأوفق تعيين (جرافس بك) الأمريكانى ومعه كام ضابط من الأمريكان ليكون مديراً لهرر ، وهو يسير أشغالها وضبطها بالعساكر الموجودين »[1] . ولكن وزارة الحربية المصرية كانت قد إستغنت فى ذلك الوقت عن خدمات جميع الضباط الأمريكيين ، ولم يبق منهم إلا الجنرال استون ، رئيس أركان الحرب العامة ، وعجزت عن تحقيق رغبة غردون . ولكنها إضطرت إلى إرسال إحدى سفنها الحربية إلى بلاد الصومال للتحقيق فيما وقع ، « وسيجرى إخبار المأمورين فى ذاك الطرف إستنساب سعادتكم عدم لزوم إرسال عساكر زيادة على الموجود هناك كما أوضحتم ، بحيث إذا كان يحصل هناك شىء فالمسؤولية بالضرورة لاتكون عائدة على هذا الطرف »[2] . وهكذا حملت حكومة القاهرة غردون مسؤولية إصراره على تغيير الادارة ، وإصراره فى نفس الوقت على رفض إرسال الإمداد إلى هذه المناطق التى أضطربت نتيجة لإتصاله بها .

ولم يمض على ذلك وقت طويل حتى طالب غردون مصر بفصل رضوان باشا وأبو بكر باشا ، ومنعهم من البقاء فى بربرة وزيلع ، بدعوى أهمية ذلك ، وأشار بابعاد الأول إلى مصر ، والثانى الى الحديدة[3] .

---

(١) وثيقة ١٤٨ ص ٣٢٤ فى الوثائق التاريخيه لسياسة مصر فى البحر الأحمر

(٢) الوثيقة السابقة — الرد على غردون

(٣) برقية غردون فى ٧ أكتوبر سنة ١٨٧٩ — أنظر رقم ١٤٩ - ص ٣٢٦ من الوثائق التاريخية لسياسة مصر فى البحر الأحمر

وكان غردون يرى أن بربرة لا تبشر بمستقبل زاهر ، طالما بقيت عدن تحتل ذلك المركز الممتاز عند المدخل الجنوبى للبحر الأحمر وإستكثر أن تقوم الدولة المصرية بصرف مبلغ ٦٠ ألف جنيه على المنشآت العمرانية فيها . وأخذ يشكو من مصاريف صيانة الباخرتين فيها ، ومصاريف الحامية التى إقتصر عددها على ستة سريات فقط . فأوصى بانقاص هذه الحامية الى ٢٥٠ رجلا وإبدال السفينتين الحربيتين باخرة صغيرة .

ولكنه إضطر الى الاعتراف بأهمية زيلع ، رغم أنه قد أوصى كذلك بانقاص السرية الموجودة فيها الى النصف وكانت إيرادات زيلع تزيد على ٤,٢٠٠ جنيه سنويا ولا تبلغ مصروفاتها إلا ٣,٦٠٠ جنيه .

وإضطر غردون كذلك إلى الاعتراف بأهمية إقليم هرر ، وذكر أنه سيصبح من أهم الأقاليم السودانية ، خصوصا إذا مهد الطريق الموصل إليها من زيلع . ووجد أن حاميتها التى تقرب من ثلاثة آلاف جندى تكفى للمحافظة على الأمن والنظام فيها . وكانت إيرادات هذا الاقليم تبلغ ١٧,٥٠٠ جنيه ومصروفاته ١٣,٠٠٠ جنيه ، بزيادة قدرها ٤,٥٠٠ جنيه للخزانة العامة .(١)

حقيقة أن غردون قد لاحظ إستغلال السلطات البريطانية فى عدن لموارد الصومال الإقتصادية منذ بداية إدارته فى سنة ١٨٧٧ . فكتب إلى القاهرة شارحا أن صادرات بربرة إلى عدن تبلغ من الأغنام والمواشى ٦٠,٠٠٠ من الضأن و ١٠,٠٠٠ بقرة سنويا . فاذا وافقت السلطات البريطانية على تحصيل ثلاثة قروش على كل رأس ضأن و ٢٥ قرشاً على كل بقرة ، لتحصل على ٤,٣٠٠ جنيه ضريبة سنوية ، وبخاصة أن دخل ميناء بربرة فى ذلك الوقت لم يزد على ٢٠٠ جنيه سنويا ورأى غردون ألا فائدة تعود من الاحتفاظ ببلهار كميناء ثان للتصدير ، مادامت المسألة ليست إلا خدمة للأجانب . وكان تجار

---

(١) تقرير غردون يوليو ١٨٧٧ وثيقة رقم ١٤٥ ص ٣١٨ فى المرجع السابق .

عدن نفسها لا يمانعون فى إقفال ميناء بلهار ما دامت بربرة مفتوحة أمامهم . ولكن الفرصة لم تكن سانحة للقيام بهذا التغيير ، إذ أن مصر كانت تستعد لمفاوضاتها مع انجلترا بشأن الإعتراف بوحدة الأقاليم الصومالية معها .

وأعاد غردون الكرة من جديد فى عام ١٨٧٨ وشرح أن الحكومة لا تستفيد شيئا من بربرة ، ما دامت معظم حركة التصدير منها فى أيدى رعايا الدولة البريطانية ، وما دامت الحكومة المصرية لا تفرض على هذه البضائع أية رسوم . وطالب باتخاذ قرار ينص على فرض رسوم جمركية على المواشى والبضائع فى هذا الميناء ، وأعرب عن إعتقاده بان القنصل الانجليزى سيوافق على فرض الرسوم إذا ما فوتح فى هذا الامر . ولكن الحكومة المصرية كانت قد إرتبطت بمعاهدة سبتمبر سنة ١٨٧٧ مع انجلترا ، وقبلت فيها عدم أخذ رسوم جمركية على البضائع فى بربرة . فلم تر سببا كافيا لنقض هذه الاتفاقية ، ولا لمفاتحة انجلترا فى تعديلها ، خصوصا وأن الدولة العثمانية كانت مترددة فى التصديق عليها ، وكانت إنجلترا متشبثة بشروطها ، وبتنفيذ مصر لالتزاماتها فيها . ولكن الحكومة المصرية تركت لغردون حرية التباحث مع القنصل البريطانى فى هذا الشأن بصفته الشخصية ، لا بصفته ممثلا لحكومة القاهرة ، أملا فى الحصول على موافقته لفرض الرسوم المذكورة . ولم تصل هذه المحاولة بطبيعة الحال الى نتيجة إيجابية فى صالح مصر ، إذ أن انجلترا كانت قد رسمت ، بصفتها دولة توسعية وإستعمارية ، أمر إستخدامها مصر مخلبا للقط ، وممهداً للطريق لكى تحصل على مستعمرات جديدة فى إفريقية ، دون أن تدفع لذلك أى ثمن .

(٤) – غردون وادارة السودان :

اتصلت ادارة غردون بالصومال ، عن طريق إدارته للأقاليم السودانية ، تلك الأقاليم التى تحملت العبء الأكبر من نتائج خضوعها لمثل هذه الشخصية المتقلبة غير المستقرة . ووصلت هذه النتائج إلى الصومال بعد أن إستفحل الداء

فى سودان وادى النيل نفسه .

ولم تكن محاولة غردون تعيين أحد الأوربيين على رأس إدارة بلاد الصومال إلا إكمالا لما بدأه فى الاقاليم السودانية ، فنجد فى عهدة الألمانى ادوارد شنتزر Edward Schnitzer المعروف باسم أمين بك فى مديرية خط الاستواء ، والإيطالى رومولـو جيسى فى بحر الغزال ، وإيطالى آخر هو مسادالبيا فى دار فور ، والألمانى جيجلر Giegler فى الخرطوم كمفتش عام للتلغراف ، والنمساوى سلاتين Rudolph Slatin يصل إلى منصب حاكم دار فور وله من العمر ٢٥ عاما ، وفرانك لبتون Frank Lupton الضباط فى البحرية التجارية البريطانية فى حكومة بحر الغزال بعد ذلك . ولم يخف غردون نيته فى تعيين الأوربيين فى مناصب وكلاء المديريات ، بدعوى العمل على منع مرور قوافل العبيد . بيد أن تعيين الأوربيين فى تلك المناصب كان من بين الأسباب التى أسخطت الشعب ، والتى إنتهت بالأزمة والثورة . فكثيراً ما كانوا يصدرون الأوامر التى تتضارب مع العرف والتقاليد ، مما كان سببا رئيسيا فى إثارة الأهالى .

ولقد أدت إدارة غردون إلى وقوع كارثة فى غرب السودان وأقاليم بحر الغزال نتيجة لتلك السياسة التى إتخذها ضد سليمان الزبير ، والحرب العوان التى شنها على أهل ذلك الاقليم ، بدعوى العمل على إطاعة أوامر الحكومة ، وضروريات أمن الدولة والمحافظة على سلامتها وكان الزبير قد ترك عند سفره إلى القاهرة إبنه سليمان لكى يحل محله ويصبح مسؤولا عن بحر الغزال وشكا ، أما حكومة دارفور فكانت مسندة الى حسن باشا حلمى . ولكن السلطان هارون بدأ فى خلق المشكلات فى تلك المديرية الأخيرة ، وإلتجأ على رأس عصاباته المسلحة إلى منطقة جبال مرة ، وهى منطقة جبلية وعرة . فاضطر حسن باشا حلمى إلى أن يرسل حملتين عسكريتين ، الواحدة تلو الأخرى ، ضد هذا الثائر . ورغم هذا الموقف فان غردون قد أصدر أمره بانقاص عدد رجال حامية دارفور ، وطلب سرعة إرسال عدد من المشاة والفرسان منها إلى

كردفان والخرطوم . وحين رفض حسن باشا تنفيذ هذا الأمر ، وصفه غردون بالجنون ، وذهب بنفسه إلى دارفور للاشراف على تنفيذ هذا الأمر ، وأصر عليه ، بدعوى الاقتصاد فى النفقات والمصاريف . تم حاول غردون منذ شهر أبريل سنة ١٨٧٩ أن يضع مسادالبا الايطالى ، الذى كان مأموراً على دارا ، فى جنوب دارفور ، فى مكان حسن باشا حلمى . ولكن ما أن أقام هذا الإيطالى بمهام منصبه حتى طلب القيام بأجازته السنوية . ورغما عن أن سلاتين قد نصحه بعدم القيام بهذه الرحلة للخارج ، خاصة وأن هارون لم يكن قد خضع للحكومة بعد ، فان مسادالبا قد أكد أنه ليس هناك أى خطر ، وأن جنود الحامية كانوا كافيين تماما للقضاء على كل المصاعب الصغيرة المحلية .

أما فى بحر الغزال فقد تنافست قبيلتان كبيرتان على السلطة منذ سفر الزبير رحمت ، وهما الجعليون ، قبيلة الزبير وتحت رئاسة إبنه سليمان ، والدنقلاوية تحت رئاسة إدريس أبتر ، أحد ساعدى الزبير القدماء . وكان سليمان قد انسحب على رأس قوانه ؛ وبعد سفر والدة ، الى شكا ، بين بحر الغزال ودار فور . فخشيت الأوساط الحكومية من أن تتحالف قوات سليمان الزبير مع قوات السلطان هارون ضدها ، خاصة وأن إدريس أبتر كان قد نجح فى أن يوغل صدر غردون على سليمان بن الزبير ، وأن يوشى به كرئيس عصابات له نيات إستقلالية . فعهد غردون الى ابراهيم فوزى بتأكيد سلطة الحكومة على هده المنطقة ، ورفع كل سلطة لسليمان عن إقليم بحر الغزال . وأرسل سليمان ، وهو لا يزال فى شكا على رأس أربعة آلاف من رحالة ، يطلب العفو والأمان من غردون الذى لم يستمع اليه ، وعين سعيد بك حسن مديراً على شكا ، وأصدر أمره إلى سليمان بالرجوع الى دياره الأصلية . وكان هذا إمعان فى الاحتقار لإبن سيد البلاد الذى كان مؤيدا بقبيلته ورجاله المسلحين . وعلى أى حال فان سليمان قد نفذ الأمر ، مما جعل غردون يعود ويعينه فى منصب مدير بحر الغزال ، ويطلب منحه لقب بك .

وفى ديم الزبير ، عاصمة بحر الغزال ، وجد سليمان عدوه وخصمه إدريس

أبتر ، ووجد إبراهيم فوزى قائد الحامية . فطلب من إدريس أبتر تقديم حسابات الخزانة ، وأبلغ إبراهيم فوزى من ناحيته أن إدريس أبتر رجل شرير خطر ، ودساس شهير . ورغم ذلك فان غردون قد طلب إلى إبراهيم فوزى أن يسمح لإدريس بالعودة الى بلاده ، وذلك بعد أن تشفع له فردريك بروست Frederick Prosset القنصل الألمانى . وفضل إبراهيم فوزى أن يطلب من غردون أن يعفيه من الخدمة فى هذه المديرية ، فعينه غردون فى مديرية خط الاستواء ، وعاد إلى وضع إدريس على رأس مديرية بحر الغزال . كان هذا العزل الجديد لسليمان دون أى سبب ، هو الدافع الرئيسى لكى يعلن أنه لن يخضع لتنفيذ هذا الأمر ، إلا إذا أجبرته القوة على ذلك . وكان والده قد كتب له من مصر موجها إياه إلى طرد إدريس أبتر ورجاله ، ومواصلة العلاقات الطيبة مع الحكومة ، والعمل على تنفيذ أوامرها . ولكن غردون فسر ذلك على أنه عصيان ، وجمع مجلسا عسكريا ، وحكم بالاعدام على الزبير ، وعلى ابن الزبير ، بدعوى الخيانة العظمى . كما أنه سجن أقرباء الزبير المقيمين فى الخرطوم وصادر أملاكهم وأموالهم وتجارتهم .

ثم بحث غردون عن رجل نشيط لقيادة الحملة العسكرية الموجهة ضد سليمان ، فأوصاه المستكشف الألمانى جونكر Junker باختيار جيسى الايطالى . ونرى أن تعيين هذا الايطالى لقيادة حملة بحر الغزال قد تقرر فى نفس الوقت الذى عين فيه غردون الألمانى أمين بك حاكما على مديرية خط الاستواء . ولم يكن جيسى الذى يمتاز بكثرة نشاطه فى حقيقة الأمر إلا مغامرا من المغامرين الأوربيين فى إفريقية ، فترك الخرطوم مع يوسف الشلالى ، ونظم قوة من سبعة آلاف جندى ، ثم إحتل « ديم الزبير » فى أول مايو سنة ١٨٧٩ ، مما إضطر سليمان إلى الفرار إلى دارا . وأخيرا تمكن جيسى من أسر سليمان ، ثم إعدامه فى يوم ١٥ من يوليو ، أما بقية أعوانه فانه قد أحضرهم إلى دارفور ، حيث قام مساداليا بشنقهم فى مكان السوق ، دون أى محاكمة ،[1] هذا عدا رابح الذى هاجر غربا ، وتمكن من أن ينشىء امبراطورية

(١) أنظر SABRY, M.; Le Soudan Egyptien 1821-1898 pp. 59-65.

الباجرمى فى منطقة تشاد .

وكانت حكومة الخرطوم قد حرمت فى أثناء العمليات الحربية ضد سليمان كل تجارة فى الأسلحة النارية والذخائر فى المنطقة الواقعة الى الجنوب من طريق القوافل المار من الأبيض إلى دارا . وكان هذا سببا فى زيادة تهريب الأسلحة عن طريق « الجلابة » أو التجار المحليين . فأصدر غردون أمره الى شيوخ القبائل بالقاء القبض على كل الجلابة الموجودين فى أراضيهم . ولقد إنتقد سلاتين هذا الاجراء قائلا : « إن طرد الجلابة بشكل تعسفى وقاسى هو موضوع نقد ... كان الجلابة المطرودين من مراكز الجنوب ينتسبون إلى أهالى كردفان ووادى النيل .. وسيؤثر هذا الامر على إحترام الأهالى لغردون باشا ، خصوصا بين سكان وادى النيل . »(١)

ولقد خسرت الحكومة فى أثناء هده الحملة خسارة كبيرة من الرجال والأسلحة والذخائر ، وعلى العكس من ذلك نجد أن قبائل الجنوب التى كانت قبل وبعد إستسلام سليمان قد حصلت على غنائم كبيرة من البازنجر ومن الأسلحة . قد زادت ثروتها وأصبحت بعد ذلك فى مركز يساعد على استمرار إزدياد قوتها ، وعلى تهديد سلطة الحكومة .

* * *

وسحبت الحكومة الخديوية غردون من السودان فى شهر يونيو سنة ١٨٧٩ ، ولكن الوقت كان متأخرا . وكان غردون قد وجد البلاد فى أمن ورفاهية ونركها وهى على أبواب الثورة . « لقد قلب نشاطه البلاد رأسا على عقب ، وكان قد حاول إستئصال جذور تجارة الرقيق وهاجم نظام الرق ، ولكن الرق كان نظاما ثابتا فى البلاد ، ولم يفعل غردون سوى قلقلة أسس

(1) SLATIN Pacha; Fer et feu au Soudan. Le Caire 1898. pp. 29-30

النظام الاجتماعى . »[1]

وقسمت الحكومة الخديوية الأقاليم الافريقية المتحدة معها إلى ثلاث وحدات وأنشأت فى كل منها حكومة قائمة بذاتها تحت إدارة حاكم عام . الأولى فى السودان وعاصمتها الخرطوم ، وعهدت بنصربف أمورها الى محمد رؤوف باشا ، والثانيه تشمل سواحل البحر الأحمر ومحافظتى سواكن ومصوع ، أى الأراضى الواقعة إلى الشمال من بوغاز باب المندب ، وعاصمتها مصوع ، والثالثة فى هرر ، وتشمل على محافظات بربرة وزيلع وتاجورة ، وعهدت بإدارتها إلى محمد نادى باشا ، الذى أصبح حاكما عاما فى مدينة هرر

وتدخلت وزارة الخارجية البريطانية ، وقام السير إدوارد مالت ، القنصل العام البريطانى فى القاهرة وطلب من الخديو أن يصدر « أوامر متشددة وصارمة بشأن تجارة الرقيق قبل تعيين أبا كان لمنصب الحاكم العام » .[2]

وتوالت فى هذه الفترة محاولات الدول الأجنبية للتدخل فى شئون هذه الدولة الإفريقية . فوقعت أول مناقشة بين الحكومة العامة لسواحل البحر الأحمر وإيطاليا بشأن عصب . وكانت شركة روباتيبو قد اشترت أراضى عصب من بعض شيوخ العرب فى عام ١٨٦٩ ونجحت فى إقناع الحكومة الايطالية بشراء هذه الاراضى منها . فأرسلت الحكومة الايطالية القومندان كارلو دى أمازيجا Carlo de Amazega فى سنة ١٨٧٩ مع سابيتو لاستكمال شراء تلك الأراضى ولاقامة محطة تجارية . وأبرم الايطاليون العقود مع الشيوخ المحليين ، وبدأوا فى العمل . وكانت مصر قد رفضت التنازل عن حقوقها الاقليمية الشرعية ، فبدأت مناقشة صماء وغير مجدية بين روما والقاهرة ، زادت من حدتها بعض الحوادث المحلية مثل مقتل بعثة جيوليتى ، ووضع رهيطة

(1) CHURCHILL, W.S.; The River War. 3 & Ed. London, 1949. p.17

(٢) السير ادوارد مالت إلى وزارة الخارجية البريطانية فى ٢٢ من يناير سنة ١٨٨٠ .

تحت الحماية الايطالية . ونجد أن انجلترا قد أمتنعت بحذر فى خلال ذلك عن أن تعترف إلا بالسيادة العثمانية على كل السواحل الغربية للبحر الأحمر ، وواصلت هذا الموقف الى عام ١٨٨٢ حتى قامت هى نفسها باحتلال مصر .

ولم تكن ايطاليا هى الدولة الوحيدة التى طمعت فى التوسع على حساب هذه الاقاليم المصرية الافريقية ، اذ أن الاحباش والانجليز والفرنسيين كانوا يرغبون كذلك فى الحصول على أى أجزاء منها .

فنجد أن البارون فون دن بر يكن القائم بأعمال السفارة الألمانية فى لندن يسأل اللورد سالسبرى فى شهر أغسطس سنة ١٨٧٩ عن « أمانى » الأحباش وذكر له أن منليك ملك شوا ، ويوحنا الرابع ملك الامهرا ، كانا يطالبان بأقرب الموانى الى الاراضى الحبشية ، حتى يكون لبلادهما مخارج بحرية وتجارية على البحر الأحمر وخليج عدن ، فكان الأول يطالب بزيلع أو تاجورة والثانى يطالب بمصوع أو زولا ولكن انجلترا كانت مصممة على إبعاد الدول المنافسة عن هذه المناطق ، وأظهرت احترامها للمعاهدات القائمة . فرفض اللورد سالسبرى أى تدخل فى الأراضى المصرية ، وأعلن أن مناطق الساحل خاضعة للسيادة العثمانية ، ثم أخذتها الادارة المصرية نظير تضحيات كبيرة ، وتعتبر أقساما وأجزاء لا تنفصل عن بقية اجزائها ، ويعترف الباب العالى بهذا الوضع ، كما أن مصر قد أقامت بها سلطة فعلية .[1]

ولقد حاول بعض الانجليز أن ينصحوا مصر باخلاء شرق السودان وهرر وبلاد الصومال ، مستندين فى ذلك إلى أن عداء الاحباش كان متواصلا ، وأن هذا العداء يكلف مصر الكثير . وفى ذلك الوقت كانت المراقبة المالية الثنائية (الانجليزية — الفرنسية) هى المتصرفة فى كل شئون الميزانية المصرية ، وكان السير أو كلاند كلفن ، المراقب العام الانجليزى ، هو صاحب الفكرة الخاصة

(١) أنظر : SABRY, M.; Le Soudan Egyptien, Le Caire. 1947 p.116

بنصيحة مصر بالتخلي عن جزء من مديرياتها البعيدة عنها ، والمجاورة للحبشة ، علاوة على هرر وموانى البحر الاحمر .

ولكن أطماع الدول الأجنبية فى الاراضى المصرية ، وإهتمام انجلترا بتموين عدن من بلاد الصومال ، أجبرت هذه الدولة الأخيرة على رفض مشروع مراقبها المالى فى مصر . فرغم تقدير حكومة لندن لقلق كلفن من « المصروفات التى تبتلع الموارد المصرية » فانها كانت تشك فى أن إنسحاب السلطات المصرية من هرر ، ومن بعض الأقسام الواقعة إلى الجنوب من مصوع ، ستكون علاجا له قيمته ، خصوصا وقد كان من المتوقع أن يتقدم الأحباش كلما إنسحب المصريون ، بشكل يجعل الدولتين متجاورتين دائما[1] . أما القسم الثانى من إقتراح كلفن الخاص « بامكانية تخلى مصر عن زيلع وتاجورة وبربرة وبلهار » ، فانه لم يلق قبولا لدى القنصل العام البريطانى فى مصر . فذكر أن هذه الفكرة تتعارض مع مصلحة حكومة جلالة الملكة ، إذ أنه لم يكن من المتوقع أن يقوم الاحباش أو رجال القبائل الوطنية بحكمها حكما لائقا ، إذا ماوقعت فى أيديهم . أما إذا قام الايطاليون أو الفرنسيون بالاستيلاء عليها ، وهو ما كان أكثر توقعا ، فان عدن سوف تفقد مركزها الممتاز فى هذه المنطقة[2] .

ووجدت وزارة الخارجية البريطانية – من ناحيتها – أن اقتراحات كلفن تتعارض تعارضاً تاماً مع نصوص اتفاقية سواحل الصومال ، والتى كانت تعلق عليها أكبر الأهمية . وأضطر وزير الخارجية البريطانية الى أن يشرح سياسة دولته فى هذه المسألة قائلا : « إن مصالح هذه البلاد مرتبطة الى درجة كبيرة بالمحافظة على سلطة مصر فى كل مكان هى موجودة فيه ، ومعترف بها فى هذه الاتفاقية وفى فرمانات ١٨٦٦ و ١٨٧٣ ، هذا بالاضافة إلى أن حكومة

---

(١) السير ادوارد مالت إلى وزارة الخارجية البريطانية فى ٨ من ديسمبر سنة ١٨٨٠ F.O.78/3193

(٢) الوثيقة السابقة .

صاحبة الجلالة تعتقد أن إخلاء هذه المناطق سيسبب لمصر تعقيدات تكلفها أكثر بكثير من تلك المصروفات التى يشكو منها السير كلفن[1] » .

ولقد ازداد هذا الموقف الانجليزى ، الذى ينلحص فى عدم الاعتراف الا بالسلطة المصرية فى البحر الاحمر وبلاد الصومال ، قوة على مر الزمن . فنجد أن انجلترا تعين الميجر هنتر فى أول مارس سنة ١٨٨١ وكيلا قنصليا لساحل الصومال ، من تاجورة حتى رأس حافون . وفى شهر نوفمبر من نفس السنة قام الكابتن سيلى Sealy ، المقيم البريطانى المساعد فى عدن ، بزيارة زيلع وساحل الصومال ، ثم كتب الى حكومته تقارير عن أهمية هذه المنطقة ، من الدولة الافريقية . كما أن الكابتن مالكولم ، الذى كان مكلفا بالاشراف على منع تجارة الرقيق فى البحر الاحمر ، واصل من ناحيته ، وبعد اعتزاله هذا المنصب ، كتابة التقارير لحكومة لندن عن هذه المسألة . وكان يخشى من أن تقوم فرنسا بانشاء امبراطورية إفريقية ، خصوصا بعد استيلائها على تونس ؛ فطالب حكومته بأن تبذل قصارى جهدها لكى تمنع فرنسا من التوسع فى مصر ، أو فى ملحقاتها ، وبخاصة أن السودان كان « بعيداً كل البعد عن أن يكون مخلصا فى ولائه ، ولم يكن ينقصه إلا القليل لكى يهتز ويقوم بثورة عامة » . ومن ناحية أخرى فان الحبشة كانت معادية . ولذلك فان مالكولم قد نصح حكومته بالتخفيف من الاجراءات المتخذة للقضاء على تجارة الرقيق ، حتى تمنع كل سبب للاثارة وللاضطراب ، وحتى تحرم فرنسا من كل ذريعة للتدخل . حقيقة أنه كان من الواجب القضاء على تجارة الرقيق ، لكن على أساس ألا تنسى انجلترا أنها مسألة عويصة ، وأن على انجلترا أن توفر على مصر إتخاذ تدابير جافة ، خصوصا مع الحالة العامة الموجودة لدى الأهالى ، ونصح مالكولم حكومته بأن نكتفى بمجهوداتها الوقائية فى البحر ، وأن تحاول – عن طريق قنصلياتها وقنصليات الدول الصديقة – أن تقوى المركز الأدبى والتجارى

---

(١) وزارة الخارجية البريطانية الى السير ادوارد مالت فى ٢٠ من ديسمبر ١٨٨٠ F.78/3192.

- لمصر ، وأن تبذل ما فى وسعها لكى تصل إلى مصالحة مع الحبشة[1] .

ولكن انجلترا لم تستمع لهذه النصائح ، إلا فى الفترة الواقعة قبل إحتلالها لمصر .

(١) أنظر تقرير الكابتن مالكولم إلى اللورد نورثبروك فى ٨ من نوفمبر سنة ١٨٨١ سرى
SABRY, M.; Le Soudan Egyptien, 1821-1890. Le Caire. 1947. pp. 117-118.

الباب الخامس

النشاط الإيطالى حول عصب

الفصل الرابع عشر

الايطاليـون وعصـب ١٨٧٩ - ١٨٨٠

فى الوقت الذى سعت فيه مصر الى توكيد سلطاتها على سواحل البحر الأحمر ، وتكوين كتلة موحدة فى شمال شرق افريقية ، حاول منليك ، ملك شوا ، الدخول فى علاقات مع إيطاليا وأرسل أبا ميخائيل فى عام ١٨٧٢ الى روما . وإنتهزت الحكومة الايطالية هذه الفرصة ، وردت عليها بارسال بعثة أخرى نظمتها الجمعية الجغرافية فى عام ١٨٧٦ ووضعتها تحت رئاسة الماركيز أورازيو انتينورى Arazeo Antinori[1] الذى كان قد إرتحل فى نحاء شرق افريقية القريبة من البحر الأحمر . وكان هذا يدل على اهتمام إيطاليا بشرق إفريقية ، وبسواحل شرق إفريقيه .

(١) بعثة كارلودى اميزاجا :

رغم سكوت الحكومة الايطالية لفترة من الزمن عن الجدال مع حكومة مصر ، نتيجة لإحتجاجات القاهرة الشديدة ، وإصرار الحكومة الخديوية على تبعية كل سواحل البحر الأحمر الممتدة حتى رأس حافون لها ، فان ايطاليا لم تنس مشروعاتها فى البحر الأحمر وفى عصب ، وخشى سايتو من النتائج التى ستترتب على عقد الاتفاقية المصرية الانجليزية سنة ١٨٧٧ وهى التى إعترفت

(1) DE LUIGI, Giuseppe; Italy in Africa .. p. 360.

سلطة مصر تحت السيادة العثمانية على كل الساحل الغربى للبحر الأحمر ، فنشر كتاباً عن عصب Assab e i suoi aiticl يشرح فيه الدور الدى لعبه فى هده المسألة ، ويؤكد المزايا التى ستعود على إيطاليا من إحياء هذا المشروع . أما إنجلترا فانها كانت قد عقدت هذه الاتفاقية مع مصر منعا لأى دولة أجنبية من الإقامة على سواحل البحر الأحمر ، ومعارضة سلطة عدن بالتالى ، إذا ما تأزم الأمر . وكانت انجلترا تخشى من أن تقوم فرنسا أو إيطاليا أو غيرها بانشاء محطات بحرية فى طريق الملاحة الجديد بين الشرق والغرب بعد إفتتاح قناة السويس . ولقد عبر اللورد سالسبرى عن ذلك بصراحة فى شهر يناير سنة ١٨٧٩ حين قال أن إنجلترا لن تمانع فى إقامة مؤسسة تجارية ، ولكن على شرط ألا يكون لها أى لون سياسى ، إذ أن البحر الأحمر هو شريان الامبراطورية البريطانية الحيوى[1] .

وإستندت شركة روبانيتو إلى رجال الأعمال الايطاليين الذين لم يقبلوا وجهة نظر وزارة الخارجية البريطانية ، ورفضوا الاعتراف بحقوق مصر ، ولفتت نظر وزارة الخارجية الايطالية فى ٣ و ١٠ مارس سنة ١٨٧٩[2] إلى أهمية إنشاء محطة بحرية فى عصب بالنسبة للتجارة الايطالية . وطالبت الشركة الحكومة الإيطالية بأن تتبنى الفكرة كمشروع قومى . ووافق وزير الخارجية الإيطالية وكلف كارلودى أميزاجا Carlo de Amezaga قبودان الباخرة الحربية رابيدو Rapido بزيارة عصب وموانى البحر الأحمر الأخرى ، وكتابة تقرير تفصيلى عن إمكانياتها .

ولقد شرح دى أميزاجا أهمية ثروة شرق إفريقية بشكل عام ، والحبشة بشكل خاص ، وذكر أن عدن تسيطر على كل تجارة السواحل الجنوبية للبحر

---

(1) SABRY, M.; Le Soudan Egyptien. p. 133.

(2) A.I. 1/1. fasc. 2. (predisposizioni per l'occupazioni militare di Assab- Spedizione 'de Amezaga' 1879) .

الأحمر وخليج عدن ، رغم وقوعها على ساحل آسيا ، وأن تاجورة وزيلع وبربرة كانت تعمل على تصدير المواد الخام الآتية من داخل القارة ، وعلى إستيراد الأدوات والمصنوعات البريطانية إلى شرق إفريقية ، وإلى سواحل هرر ومنها إلى الداخل . لم يخف دى إميزاجا حقده على مركز إنجلترا فى عدن ، ومركز المصريين فى البحر الأحمر وهرر ، وإعتقد أن المصالح المشتركة لمصر والحبشة وايطاليا ستعمل على وصول الايطاليين إلى الأراضى الافريقية – فى يوم من الأيام – وليكن ذلك فى طرابلس مثلا ، منعا لتوسع الفرنسيين من توس شرقا ، وتمهيداً لتوغل ايطاليا جنوبا ثم شرقا صوب البحر الأحمر والحبشة .

وأصر دى أميزاجا على أن عصب هى أحسن ميناء يمكنه أن يصبح مركزاً للنفوذ الايطالى ، والاشراف التجارى ، ويحقق الأمانى الايطالية . وذكر أن إقليمها القريب من كل من بوغاز باب المندب وعدن وتاجورة وزيلع وبربرة يتمتع بمركز متفوق على كل هذه الموانى ، ويمكنه أن يثبت هذا التفوق إذا ماعملت الحكومة الايطالية على إعداده جيدا للدور الذى ترغب فى أن تعهد اليه بالقيام به .

وإقترح دى أميزاجا برنامجا لاحتلال عصب رسميا ، يتلخص أولا فى ترك سفينتين من سفن المدفعية الايطالية فيها باسم قاعدة البحر الأحمر البحرية ، وثانيا فى تعيين حاكم لعصب ، يقود المحطة البحرية ، مع إعطائه سلطات قنصلية على الساحل الافريقى ، وثالثا فى إقامة بطارية مدافع ميدان ، وبناء أحد القشلاقات ، وبيت للحاكم ، علاوة على ثلاثة أو أربعة بيوت أخرى للمستعمرين الايطاليين الأوائل ، الذين سيضطرون للاقامة فى عصب والاشتغال بالتجارة ، ورابعا فى إرسال حامية تتألف من خمسين من مشاة الأسطول إلى عصب علاوة على بحارة القطعتين الحربيتين ، ويمكن تكوين كل منهما مناصفة من الايطاليين والقوات التى يمكن تجنيدها من عدن ، وخامسا فى إنشاء مرشح للمياه ، يمكنه تنقية أربعة أو خمسة آلاف متر مربع من المياه يوميا .

وأوصى دى أميزاجا بأن تقلع إحدى الباخرتين مرة كل شهر من عصب ، وتمر على تاجورة وزيلع وبربرة وعدن ، وتحمل البريد والايطاليين الذين يقيمون فى عصب مجانا فى هذه الرحلات . واختتم تقريره السرى قائلا أن : « دليل الملاحة فى المحيط الهندى » Sailing Directory of the Indian Ocean قد ذكر العبارة التالية بشأن أوبوك : « اشترى الفرنسيون هذا المكان من سلطان رهيطة المحلى ، ولكنهم لم يفعلوا أى شىء أكثر من إقامة كومتين من الأحجار بارتفاع عشرة أقدام عند رأس أوبوك ونهاية الوادى » . ولذلك فان دى أميزاجا كان يشفق من إهانة الكرامة القومية الايطالية بشأن عصب فى طبعة جديدة من نفس « الدليل »[1] .

وما أن عاد دى أميزاجا إلى إيطاليا حتى أيدت مجهوداته وإتصالاته مجهودات واتصالات سابيتو وروباتينو ، وحصلوا جميعا على موافقة وزير البحرية ، الذى أوصى الحكومة باتمام عقد ١٦ مارس سنة ١٨٧٠ مع برهان رهيطة ، وضمان شراء جزيرة الدرمكية وقبل هذا الوزير أن يدفع مبلغ ٧٠٠ ريال (٣,٥٠٠ أو ٤,٠٠٠ ليرة إيطالية) للايجار السنوى ، علاوة على ٢,٠٠٠ روبية (٥,٠٠٠ ليرة إيطالية) لإتمام هذه الصفقة . وكان يرغب فى أن يقوم القنصل الايطالى فى عدن بدفع هذه المصروفات وإقترح على مجلس الوزراء – من ناحية أخرى – رصد مبلغ ١٠٤,١٠٠,٩٠ ليرة إيطالية لمشروعات الأشغال العامة فى عصب ، والتى سنشارك فيها أكثر من وزارة[2] . وقبلت الحكومة الايطالية هذا الافتراح سعيا وراء إنشاء قاعدة بحرية لها فى البحر الأحمر ، وكلفت سابيتو ،

---

(١) القبودان كارلو دى اميزاجا الى وزير الخارجية الايطالية – تقرير سرى مكتوب على ظهر Rapido فى ١٩ يونيو سنة ١٨٧٩ .

A.I. 1/1. Fasc. 2. (Predisposizioni per l'occupazioni militare di Assab- "Spedizione de Amezaga." 1879).

(٢) أنظر وزير البحرية الى وزير الخارجية فى ٢٤ سبتمبر سنة ١٨٧٩ A. I. 1/1. Fasc. 2.

المبشر المسيحى ، بالحصول على الأراضى اللازمة للمستعمرة الايطالية الأولى فى شرق أفريقية .

وسافر سابيتو على الباخرة الحربية الإيطالية Esploratore ، بقيادة كارلو دى أميزاجا ، مع جياكومو دوريا Giacomo Doria المشتغل بعلوم الأحياء ، وأدورادو بكارى Odorado Baccari ، ووصل الى عصب قبل انتهاء فترة العشر سنوات ببضعة أيام[١] . ووقع برهان على عقد جديد فى يوم ٣ ديسمبر سنة ١٨٧٩ إعترف فيه بأنه إستلم من سابيتو ، ممثل شركة روباتينو ، مبلغ ألف ريال كايجار جزر أم البقر ورأس الرمل والدرمكية لمدة عشر سنوات ، علاوة على مبلغ ألفى روبية ثمنا لبيعه هذه الجزر بصفة نهائية[٢] . وأعلن برهان فى هذا العقد - الذى أعده الإيطاليون مقدما - بأنه يتنازل بعد إستلامه هذا المبلغ ، عن كل حقوق « ملكيته » و « سيادته » على جزر أم البقر ورأس الرمل ومجموعة الدرمكية ، وأن من حق سابيتو أن يرفع عليها « العلم الايطالى » . وكان هذا هو أول عقد بين الايطاليين وبعض الأهالى يذكر لفظى « السيادة » و « العلم » .

وسافر سابيتو فى أول يناير سنة ١٨٨٠ إلى عدن على نفس الباخرة الحربية التى حضر عليها من ايطاليا ، وعاونه بننفيلد رولف Biennenfield Rolph قنصل إيطاليا فى هذا الميناء ، على دعوة بعض التجار ورحال الحرف إلى الذهاب إلى عصب ، وإعطائهم شهادات تسمح لهم بفتح متاجر فيها . وعلم المقيم السياسى البريطانى فى عدن أن الايطاليين يحاولون إرسال بعض المواد الحربية الى عصب بدعوى الدفاع عنها ، فطلب الجنرال فرانسس لوك إلى كارلو دى أميزاجا الامتناع عن إتخاذ أى إجراء فى هذا الصدد ، إلى أن تصل

---

(2) A. I. 1/1. fasc. 2. (Predisposizioni per l'occupazione militare di Assab- spedizione de Amezaga 1879.)

(٢) انظر العقد - مرفق ٣ بمشروع القانون الخاص بعصب والصادر فى ٤ يونيو سنة ١٨٨٢ A. I. 1/4 fasc. 25.

تعليمات لندن . وحاول المقيم السياسي البريطاني في عدن أن حافظ على حقوق مصر ، فكتب إلى قائد السفينة الايطالية : « قد نكون لا نعلم أن ممتلكات الحكومة المصريه تمتد على طول الساحل الافريقي للبحر الأحمر ، وأنها تحت إدارة عردون باشا المباشره ، وهو معتمد لدى هذه الامامه ولذلك فانى لاأستطيع أن أعرف بأى سلطة سواء على هذه المناطق الخاضعه للحكومة المصريه » .[1] ولم يقبل المقيم السياسي أن يقوم القائد الايطالي بنشاطه إبتداء من عدن ، وأن يستخدم هذه القاعدة - باسم الحكومه الايطاليه — فى القيام بأعمال تضر بمصالح دولة متحالفة وديا مع حكومه صاحبة الجلالة البريطانية[2] .

ولكن القائد الايطالي إحتمى وراء العرف والتقاليد البحرية ، ورفض إستلام المذكرة الإنجليزيه ، مدعياً بضرورة إبلاغها إياه عن طريق القنصل الإيطالي فى عدن . ولكنه ذكر أنه غير ملزم بتحليل آراء السلطات البريطانية ، عما قام به سابتو أو ماقد يقوم به فى عدن ، بصفته ممثلا لشركة روباتينو ، وبخصوص أعماله التجارية[3] .

وتقابل المقيم السياسي فى عدن مع القبودان كارلو دى أميزاجا فى يوم ٦ يناير سنة ١٨٨٠ ولكن كل منهما إحتفظ بموقفه . وطالب المقيم السياسى القبودان بتحاشى القيام فى عدن بأى نشاط يتعلق باقامة مستعمرة فى عصب التى يعتبرها ميناء مصريا ، وأعلن عن رغبته فى إتخاذ موقف محايد ، وإن كان هذا الحياد صعبا ، خصوصاً وأن سابتو كان مندوبا حكوميا يسافر على السفينة Esploratore ويحظى بحماية قبودانها . وزادت شكوك المقيم السياسى

---

(١) اللواء فرانسيس لوك الى كارلو دى أميزاجا فى ٣ يناير سنة ١٨٨٠ .A. I. 1/2. fasc. 3
(٢) الوثيقة السابقة

(٣) دى أميزاجا الى المقيم السياسى فى عدن ٤ يناير سنة ١٨٨٠ A. I. 1/2. fasc. 3.

بعد أن رفض كل من القبودان والقنصل الايطالى إعطاء تأكيد رسمى بأن حكومة روما لاتسعى إلى « الاستيلاء على عصب سياسياً » .[1] ورفض القبودان نفى أو توكيد شكوك المقيم البريطانى ، وإكتفى بأن أعلن أن سابيتو هو أحد معارفه القدماء ، وأنه قد سمح له بالسفر على سفينته من عصب الى عدن ، وأنه لا يهتم بما قام به سابيتو أو ما سيقوم به لصالح روبايتنو وباسمها[2] .

ولكن الحكومة الايطالية شعرت أنها لن تنجح فى وضع الأسس الأولى لمستعمرتها فى شرق افريقية إذا ما إصطدمت منذ البداية بالسلطات البريطانية فى عدن ، فاضطرت إلى أن تظهر نوعا من اللين ، وإلى أن تستخدم ألفاظا مطاطة ، تسمح لها بتنفيذ جزء من مآربها ، وتترك للظروف المقبلة مهمة إتمام ما بدأت . فنجد أن بننفليد رولف ، القنصل الالمانى لايطاليا فى عدن وقبودان السفينة الايطالية يعطيان للمقيم السياسى البريطانى فى هذه القاعدة التوكيدات والضمانات التى طلبها : فاذا كانت حكومة عدن تعارض فى شحن المهمات والرجال المتعلقين بسابيتو ، والذاهبين لعصب — حيث كلفته شركة روباتينو باقامة منشأة تجارية — بناء على الشك فى أن سابيتو هو مندوب للحكومة الايطالية ، ومكلف بأن يحتل أراضى عصب تحت إشراف قبودان السفينة Esplaratore فان هذا الشك « يتعارض تماما مع الحقيقة » ، وأكدا للمقيم السياسى أن سابيتو لم يكن له تجاه القبودان أى صفة من تلك الصفات التى تشك فيها حكومة عدن ، وأن الحكومة الايطالية قد « كلفت دى أميزاجا بحماية إقامة المنشأة التجارية لشركة روباتينو فى عصب ، ولكنها لم تكلفه أبدا باحتلال هذه الناحية عسكريا » ، وطلبا نتيجة لدلك من حكومة عدن ألا نعرقل أكثر من ذلك « العمل التجارى البحت الذى يقوم به أحد الرعايا الايطاليين فى أراضى بريطانية »[3] وقبل المقيم السياسى البريطانى هذا الضمان

---

(١) المقيم السياسى الى دى أميزاجا – عدن فى ٧ يناير سنة ١٨٨٠ A. I. 1/2. fasc. 3.

(٢) دى اميزاجا إلى المقيم السياسى – عدن فى ٧ يناير سنة ١٨٨٠ A. I. 1/2 fasc. 3.

(٣) دى أميزاجا إلى المقيم السياسى عدن فى ٨ يناير سنة ١٨٨٠ A. I. 1/2. fasc. 3

والتأكيد ، وسحب معارضته ، وأعلن موافقته على التعاون .[1]

لم تترك الحكومة الإيطالية عملاءها بدون نقود فى أثناء نشاطهم على سواحل البحر الأحمر . فسمحت للفودان كارلو دى أمزاجا ببرقية فى ٩ مارس سنة ١٨٨٠ أن يسلم ماقيمته ٣٠,٠٠٠ فرنك « توضع تحت تصرفه » علاوة على ثلاثة آلاف ريال . وإستلم دى أمبزاجا من القنصل الإيطالى فى عدن يوم ١٣ مارس مبلغ ٣٠,٠٠٠ ليرة ذهبا ، من حساب وزارة البحرية ، ومبلغ ١٣,٤٧٠ ليرة من حساب وزارة الخارجية الايطالية .[2] وكان من السهل على البعثة الإيطالية أن توالى نشاطها فى البحر الأحمر بعد استلامها لهذه المبالغ .

وما أن عاد سابيتو إلى رهيطة حتى أعد عقدا جديداً تمهيدا لشراء حقوق من ملاك غير شرعيين . وأعطى لبرهان فى هذا العقد ألقابا جديدة هى « برهان بن محمد سلطان رهيطة والسيد المطلق والمالك للأراضى الممتدة حول بلاد عصب – التابعة لإيطاليا – بقوة الحق التقليدى غير المنازع . »[3] وباع برهان بهذا العقد الموقع عليه فى ١٥ مارس سنة ١٨٨٠ إلى سابيتو بصفته ممثلا لشركة روباتينو فى جنوا كل الجزر الواقعة فى خليج عصب بين رأس سنتيار ورأس لومة ، والتى تعتبر جزر فاطمة وفرمابه ومكوه وحليم ودلكور وأروكيه من أهمها ؛ وذلك علاوة على الساحل الممتد بين هذين الرأسين (سنتيار ولومة) ولمسافة ميلين صوب الداخل ، حتى الشيخ دوران ، ولمسافة أربعة أميال من هذه النقطة حتى رأس سنتيار .

(١) المقيم السياسى الى دى اميراجا . عدن فى ٨ يناير سنة ١٨٨٠ A. I. 1/2. fasc. 3.

(٢) دى أميزاجا الى وزير الخارجية عدن فى ١٣ مارس سنة ١٨٨٠ A. I. 1/2. fasc. 3. fol. 3705.

(3) Sultan de Roheita, soverain patron absolu et propriétaire du terretoire s'étendant autour du pays d'Assab, propriété italienne, par la force d'un droit traditionnel et incontesté. أنظر العقد رقم ٤ المرفق بالمشروع بقانون فى ٤ يونيو سنة ١٨٨٢ الخاص بعصب A. I. 1/4. fasc. 25.

وبلغت قيمة هذه الأراضى ١٣,٠٠٠ ريال ، إستلم برهان ٤,٠٠٠ منها عند التوقيع على العقد ، وأصبحله أن يستلم ٣,٠٠٠ بعد ثلاثة أشهر ، والستة آلاف الباقية بعد عام . وإضطر برهان أن يذكر فى العقد أنه يتنازل هو وورثته عن كل حقوق « للملكية » و « للسيادة » على هذه الجزر وهذه الأراضى . ثم قام سابيتو فى يوم ٢٣ إبريل بتقديم مبلغ ٢٠٠ ريال إلى حسن وابراهيم وراجى أولاد أحمد[١] . وفى يوم ١٥ مايو قبل هؤلاء الإخوة الثلاث أن يبعوا إياه ولحساب شركة روباتينو ، جزر سنابور مع المنطقة الساحلية الواقعة بين رأس درمة ورأس لومه ، وعلى إمتداد ستة أميال من الساحل . وكانت جزيرة سنابور تتحكم من الشمال فى مدخل ميناء عصب ، مما دفع الايطاليين إلى الحصول عليها . وكان هذا البيع نظير مبلغ ١٥,٠٠٠ ريال ، منها مائتين قدمها سابينو كعربون ، ثم دفع لهما ٣٠٠ عند التوقيع على العقد ، ووعدهما بدفع الألف الباقية بعد عام .[٢] ولم ينس سابيتو بطبيعة الحال أن يطلب إلى هؤلاء العربان أن يتعهدوا بالتنازل عن كل حقوق « ملكيتهم » و « سيادتهم » على هذه الجزر وهذه الأراضى .

وبالإختصار فان الأراضى التى اشتراها سابيتو كانت عبارة عن شريط ساحلى طوله ٣٦ ميلا ويتراوح عرضه بين ميلين وعشرة أميال ، أى مساحة ٦٣١ كيلو متر مربع و ٧٥ هكتار ، وقدر عدد الأهالى المتنقلين فيها بحوالى مائة نفس ، معظمهم من الدناقل .

---

(١) تقرير كارلو دى أميراحا الى وزير الخارجية فى ٢٨ أبريل سنة ١٨٨٠

A. I. 1/1. fasc, 3. Spedizione de Amezaga per la sistemazione di Assab; Nuovi acquisti del prof. Sapeto. 1880.

(٢) انظر عقد ٤ مرفق بالمشروع بقانون فى ٤ يونيو سنة ١٨٨٢ الخاص بعصب

A.I. 1/4. fasc. 25.

(٢) - دفاع مصر عن حقوقها :

علمت الحكومة المصرية فى بداية عام سنة ١٨٨٠ من سلطاتها فى مصوع ، ومن إحدى السفن التى تعمل فى المرور على السواحل فى البحر الأحمر ، أن إحدى السفن التجارية الايطالية قد حضرت الى عصب ، ورفعت العلم الايطالى على الساحل ، وأن السفينة الحربية الايطالية Esploratore قد حضرت كذلك إلى نفس الجهة ، وتركت فيها بعض بحارتها[1] . فأعلنت الحكومة المصرية إندهاشها من أن تأخذ الحكومة الايطالية مكان شركة روبانينو ، وجددت إحتجاجاتها ، وأكدت حقوقها ، وذكرت الحكومة الإيطالية بتصريحاتها السابقة التى تتعارض كل المعارضة مع هذا الإفتئات على حقوق مصر الاقليمية .

وإضطرت الحكومة الانجليزية أن تأخذ جانب الحكومة المصرية ، منعا من الإعتراف بمبدأ سيترتب عليه مضايقة انجلترا فى طريق مواصلاتها مع الشرق الاقصى ، إذا ماتعددت القواعد البحرية الأجنبية على هذا الطريق . فذكر اللورد سالسبرى أن عصب تقع ضمن الأراضى المصرية ، وكتب الى السير إ . باجيت سفيرة فى روما : « أصدر الباب العالى لخديو مصر فرمانا جديداً فى عام ١٨٦٦ أدخل به قائمقامية مصوع ضمن ملحقات الخديو ، ولم يناقش أحد فى أن خليج عصب يدخل فى نطاق هذه القائمقامية . وكان هذا التنازل عن السلطة لخديو مصر ، مع حقوق مصر على زيلع وبربرة وبلهار ، هى سبب تعيين ممتاز باشا حاكما مصريا على كل الساحل من السويس حتى رأس جاردافوى . فمهما تكن الإجراءات الى إتخذت حتى الآن أو ستتخذ فى المستقبل بشأنها ، ومهما تكن الادعاءات المقدمة ، فان حكومة صاحبة الجلالة

---

(١) مصطفى فهمى باشا إلى دى مارتينو قنصل ايطاليا العام فى مصر فى ٢٥ أبريل سنة ١٨٨٠ مرفق بتقرير كوكسون الى اللورد جرانفيل فى ٢٣ يوليو سنة ١٨٨١ أنظر ملحق رقم ٢ برقم ٦٥ ص ٤٥ - ٤٦ F.O.141/144. N-201. S,P, Vol, LXXXII, 1882, (c. 3300)

[الملكة] لا تستطيع أن تتخذ أى موقف يخالف ذلك الذى يتضمن الاستمرار فى إحترام من تعتبره صاحب السيادة الشرعية على الساحل – تلك السيادة التى تعتقد أنها تخص بلا جدال خديو مصر ، بصفته حاكما بمقتضى فرمانات سلطان تركيا ، إذ أن الاصرار على أنه فى إستطاعة أحد المشايخ المحليين أن يخرق أو يكسر هذه السيادة المؤكدة والمباشرة رسميا ، هو مبدأ خطير إذا ما طبقناه بشكل عام ، ولا يمكن لحكومة صاحبة الجلالة أن توافق عليه » .(١)

ولكن الحكومة الايطالية كانت مصممة على عدم التراجع فيما أقدمت عليه . وأجاب كايرولى Cairoli رئيس الوزارة الايطالية على استجواب فى مجلس النواب فى يوم ١٦ مارس سنة ١٨٨٠ قائلا : « إن بيع بعض الشيوخ الوطنيين المعتبرين على أنهم كانوا دائما مستقلين خليج عصب الى شركة روباتينو قد حول حق السيادة ، طبقا لقواعد القانون الدولى ، للحكومة الايطالية » ،(٢) وأضاف أن الشركة قد تناست هذا المشروع فترة من الوقت ، ولكنها عادت وإلتفتت اليه نظرا لأهمية المصالح التى يمثلها انشاء محطة فى عصب ، وخصوصا بعد انشائها لخط ملاحة فى البحر الاحمر . وشرح مزايا خليج عصب ، والأمل فى أن تتخذ التجارة الأوربية هذا الميناء كقاعدة للوصول إلى هضبة الحبشة . ولما كانت عصب ناحية شبه خالية ، يحيط بها أهالى رحل بدائيون ، فقد أصبح على الحكومة الايطالية أن تحمى هذه المحطة الناشئة ، وأصدرت أوامرها إلى السفينة Esploratore والسفن الاخرى لقياس أعماق المياه ، ودراسة السواحل فى هذه المنطقة من البحر الاحمر . وأنهى كايرولى خطابه بأن أكد أن خليج عصب « لن تكون له فى أى يوم من الايام أهمية حربية ، وأنه لن تكون له أى أهمية بالنسبة لايطاليا إلا من وجهة النظر

---

(١) اللورد سالسبرى الى السير ا. باجيت فى ٧ فبراير سنة ١٨٨٠ – F.O. 78/3365 وأنظر S.P. Vol. LXXXII, 1882. (c. 3300.). app. p. 195.

(٢) مختصر خطاب كايرولى فى مجلس النواب الايطالى فى ١٦ مارس سنة ١٨٨٠ – ترجمة مرفق ٣ بتقرير باجيت الى سالسبرى فى ٢١ أبريل سنة ١٨٨٠ . F.O. 170/287 N-168

التجارية ، وربما من الناحية العلمية »[1] .'

ورأت حكومة لندن أن إيطاليا تواصل سياسنها التوسعية فى البحر الأحمر ، رغم تصريحاتها السياسية . فأصدرت الأميرالية أوامرها الى السفينة الحربية Philomel باستطلاع تحركات وأعمال السفن الحربية الايطالية فى خليج عصب . وجاء تقرير القبودان برنرز Berners يشهد بأن الابطاليين قد إستولوا على كل الجزر الرئيسية التى قد تكون لها أى أهمية ، علاوة على إستيلائهم على الساحل ، مما سيسمح لهم بانشاء مستودعات للفحم يمكنهم فى المستقبل أن يدافعوا عنها بسهولة[2] . ولم تتأخر وزارة الخارجية البريطانية كثيرا فى إصدار مرسوم ٢٧ مارس سنة ١٨٨٠ الذى مد سلطة القنصل الانجليزى فى جدة على عصب وأخذت الوزارة الايطالية تتمعن فى الأمر[3] ، إذ أن هذا القنصل كان معتمدا لدى السلطات العثمانية ، ويقوم بتمثيل دولته فى الأراضى التركية . وكان هذا الاجراء من جانب الوزارة البريطانية يعتبر توكيدا لتبعية سواحل البحر الأحمر للدولة العثمانية ، ويمنع حكومة إيطاليا من تغيير وضعية هذه الأراضى ومن ضمها رسميا ، أو إعلان حمايتها عليها .

وخشيت الحكومة الايطالية من موقف انجلترا ، وإضطر رئيس الحكومة الايطالية أن يكتب الى السفير الانجليزى فى روما ، ملخصا آراء حكومته بشأن عصب ، ومستندا إلى بضع فقرات جاءت فى الكتاب الأزرق الانجليزى Abyssinia 1846-1868 والذى كانت وزارة الخارجية البريطانية قد نشرته بعد حملة الجنرال نابير على الحبشة . استند كايرولى الى هذه الآراء لكى يثبت أن « سلطان » رهيطة – برهان – الذى تفاوض مع مندوبى شركة روباتينو

(١) الوثيقة السابقة .

(٢) تقرير برنرر من عدن فى ٢٦ مارس سنة ١٨٨٠ – محول من الاميرالية إلى الخارجية فى ٢١ مايو سنة ١٨٨١
S. P. Vol. LXXXII, 1882. (C. 3300). No 4. pp. 12-13.

(٣) منابريا السفير الايطالى فى لندن إلى مانشينى وزير الخارجية الايطالية فى ١٤ أبريل سنة ١٨٨١ .
A. I. 1/1. Fasc. 3. fol. 61.

كانت له حقوق سيادة لا شك فيها على هذه الأراضى ، علاوة على ملكيته لها . وجدد كايرولى فى نفس الوقت تأكيداته وتصريحاته التى أدلى بها فى مجلس النواب فى يوم ١٦ مارس ، والتى تصر على الطابع التجارى والعلمى لهذه المنشآت الجديدة ، وأكد « أن خليج عصب لن يكون أبدا منشأة حكومية لها طابع عسكرى ... وأنه لن توضع أى حاميات أو قوات على الساحل أو على الحزر ، ولن تقام عليها أى تحصينات » . وطلب من السفير الانجليزى أن يعتبر هذه التأكيدات قاطعة وملزمة لايطاليا[1] . أما حكومة القاهرة فانها قد أصدرت مرسوما فى ٨ أبريل سنة ١٨٨٠ بتعيين على باشا رضا حاكما عاما على كل الساحل الغربى للبحر الأحمر ، وأكدت أن ممتلكاتها تمتد حتى رأس جاردافوى[2] . وفى يوم ٢٥ أبريل استدعى مصطفى فهمى باشا ، ناظر الخارجية المصرى ، دى مارتينو ، القنصل العام الايطالى فى القاهرة ، وأبلغه أن مصر تدافع عن حقوق سيادتها التامة والمطلقة على خليج عصب ، وأنه إذا كانت شركة روباتينو ترغب فى إنشاء محطة تجارية فى عصب ، أو مخزنا للفحم اللازم للسفن ، فلم يكن ولن يكون هناك أسهل من أن تقدم طلبا بهذا الشأن إلى الحكومة الخديوية .. التى أظهرت دائما إستعدادها للالتفات لكل ما يخدم تنمية الملاحة والتجارة »[3] .

والتجأت الحكومة الايطالية الى وزارة الخارجية البريطانية طالبة « أن يستخدم اللورد جرانفيل نفوذه الواضح فى مصر لكى يمنع الخديو من القيام بمحاولات جديدة ، لا يمكنها إلا أن تؤثر على العلاقات الجيدة التى ترغب

---

(١) كايرولى إلى باجيت فى ١٩ أبريل سنة ١٨٨٠ . F.O. 170/299.
وباجيت إلى سالسبرى فى ٢١ أبريل سنة ١٨٨٠ . F.O. 170/287. No 168.

(٢) أنظر فى ١٤ ابريل سنة ١٨٨٠ Le Moniteur Egyptien, and Standard
وانظر منابريا الى مانشينى فى ١٤ أبريل سنة ١٨٨٠ A.I. 1/3. fasc. 3. fol. 26.

(٣) مصطفى فهمى باشا إلى دى مارتينو فى ٢٥ أبريل سنة ١٨٨٠ – مرفق ١ بخطاب كوكسون (القنصل الانجليزى فى مصر) الى جرانفيل فى ١٣ يوليو سنة ١٨٨١ أنظر ايضا F.O. 141/144. No 201. S. P. Vol. LXXXII. 1882. (C. 3300). annexe I à No 65. pp. 45-46.

إيطاليا فى الاحتفاظ بها مع كل الدول »[1] . وفى نفس الوقت نلاحظ أن الرد الايطالى على المذكرة المصرية الصادرة فى ٢٥ أبريل كان أقل ودا ، ولا يحمل أى محاولة للتفاهم فى المسألة . إذ أن هذا الرد قد أكد ، وأصر على أن كل من الباب العالى ومصر لم يباشرا مند قرون عديدة أى حق من حقوق الملكية أو السيادة على هذه الأراضى ، وأضاف أن فرمان سنة ١٨٦٦ لا يتعلق بالمسألة القائمة ، اذ أن إيطاليا لا ترفض الاعتراف بأن الخديو قد حصل على ادارة قائممقامية مصوع ، بل ترفض إمتداد حدود هذه المحافظة بشكل يجعلها تشتمل على عصب[2] . تلاعب بالآراء وبحقوق الغير . وطلب كايرولى الاحتفاظ بالوضع القائم الى أن تثبت الحكومة المصرية حقوق ملكيتها وسيادتها على عصب . وكانت هذه هى أول مذكرة رسمية تذكر الجزر الواقعة فى الخليج ، إذ أن المراسلات الايطالية السابقة لم تكن تتحدث حتى الآن الا عن أراضى إشترتها شركة روباتينو على الساحل .

وإحتفظت مصر بموقفها ، ورفضت الإعتراف بأى منشأة أجنبية على سواحل البحر الأحمر . وأكد مصطفى فهمى باشا ناظر الخارجية لكوكسون القنصل البريطانى فى القاهرة فى يوم ٣ أكتوبر « أن الحكومة المصرية ليست لديها أى نية لادخال أى تغيير على الموقف الذى إتخذته بالنسبة لادعاءات ايطاليا »[3] .

ولكن الايطاليون لم يعيروا حقوق مصر كبير إلتفاف ، وإستمروا فى أعمالهم على سواحل البحر الأحمر ، وإستمروا فى تحصين الساحل وفى إرسال

---

(١) مذكرة الجنرال مابريا السفير الايطالى فى لندن الى اللورد جرانفيل فى ١٣ مايو سنة ١٨٨٠
S.P. Vol LXXXII. 1882. (C, 3300). No 2. pp. 7-9.

(٢) كايرولى إلى دى مارتينو فى ١٧ مايو سنة ١٨٨٠ - مرفق بتقرير ماليت إلى جرانفيل فى أول يونيو سنة ١٨٨٠
F.O. 141/134. No 222.

(٣) كوكسون الى جرانفيل فى ٤ أكتوبر سنة ١٨٨٠ F.O. 141/134. No 311.

المواد الحربية والجنود ويروى لنا قائد السفينة الحربية البريطانية فى ٢٨ يونيو ، وبعد زيارة جديدة قام بها لسواحل البحر الأحمر ، أن منشأة عصب كانت فى تقدم مستمر ، فقد بنى الايطاليون فيها منازل عديدة ، وبعض الورش وإحدى « السقالات » فى الميناء . وبالرغم من ذلك فلم يكن هناك أى إيطاليين مقيمين فى هذه الجهة سوى سابيتو ، الذى جمع بعض الأعراب للعمل تحت إشراف بحارة السفينتين الحربيتين الايطاليتين[1] .

وقام سابيتو بجانب هذه الأعمال الانشائية بأعمال أخرى لها صبغة سياسية واضحة : ذلك أن برهان بن أحمد قد شعر بأنه قد أصبح مهدداً فى مركزه تجاه الحكومة المصرية ، إذ أنه لم يكن من المعقول أن نبقى أخبار العقود التى وقع عليها ، والمبالغ التى استلمها من الايطاليين سراً لمدة طويلة . وكان قد إستلم بعض المبالغ ، وكان يسعى الى استلام غيرها. وفهم سابيتو أن أى اجراء تتخذه الحكومة المصرية ضد برهان – وهو أحد رعاياها وموظف لديها – يمكنه أن يهدد جميع العقود المبصوم عليها من هذا الشيخ ، وبالتالى يهدد « القواعد » التى أراد أن يبنى عليها « ملفات الممتلكات الايطالية فى البحر الأحمر » . وكان هذا هو السبب الذى دعا كل من سابيتو وبرهان إلى التفكير فى تغيير جنسية هذا الاخير .

وقابل سابيتو برهان يوم ٢٠ سبتمبر سنة ١٨٨٠ عند رأس دميرة ، ووقعها على عقد جديد وصف برهان بأنه « سلطان رهيطة المعترف به من كل العدايل والدناقل تبعا لنظام الوراثة ، والمالك لكل البلاد والسواحل فى خليج أنسلى وخليج تاجورة ، حتى الممتلكات الايطالية الحالية فى منطقة الدناقل ، (وفيما

(١) أنظر هذا التقرير محول عن طريق قائد الأسطول من زنزبار إلى الاميرالية
S.P. Vol. LXXXII. 1882. (c. 3300). No 10 et annexes P. 18.

عدا الممتلكات الفرنسية فى أوبوك) »[1] وكان الجنرال نابيير قد أبلغ بلاده — بعد نزوله فى خليج أسلى بجوار مصوع سنة ١٨٦٧ فى حملته على الحبشة — أنه لايظهر لمصر سلطة واضحة على هذا الخليج ، وذلك تمهيداً لاستيلاء البريطانيين عليه ، والسيطرة منه على الحبشة ، أو عملا على العودة إليه مرة أخرى إن إقتضى الامر ، دون أن يعارض مصر فى ذلك ، ونشرت انجلترا هذا التقرير فى الكتاب الأزرق الخاص بالحملة . فأرادت ايطاليا الاستفادة من ذلك ، ونسبة ملكية هذا الخليج ، والسيادة عليه ، الى برهان رهيطة ، تلاعبا بحقوق مصر ، وإرتكانا الى تقرير انجليزى ، كما أنها لم ترغب فى الدخول فى مشادة مع فرنسا بشأن أوبوك ، ويظهر لنا ذلك أن سابيتو كان على اتصال وثيق بالفنيين الرسميين المتخصصين فى الشئون الافريقية لدى حكومة روما . وعلى أى حال فان برهان رهيطة قد أعلن خضوعه التام لملك إيطاليا ، وأعلن تبعيته له دون أن يدفع أى جزية ، وتعهد بالا يسمح بتجارة الرقيق فى جميع أنحاء « سلطنته » ، وأن يعطى لشركه روباتينو ولجميع الايطاليين كل التسهيلات اللازمة لاقامتهم فى سلطنه أو لارتحالهم فى أنحائها ، دون أن يجبرهم على دفع أى ضرائب ، وأن يحمى الممتلكات الايطالية فى خليج عصب ، والسواحل التى اشترتها الشركة ، والوكلات والقوافل الايطالية المقيمة أو المسافرة فى أرجاء سلطنته ، وأن يتعاون جديا مع المستعمرة الايطالية ، وأن يوصلها بالحبشة عن طريق العوصا ، أو عن أى طريق آخر ممكن . وتعهد برهان كذلك ، فى المادة السادسة والسابعة من هذا العقد ، بألا يبيع أو يتصرف فى أى جزء من بلاده أو ممتلكاته دون أن يحصل على موافقة حكومة ملك إيطاليا ، وألا يدخل فى حرب مع أعداء خارجيين أو مع قبائل أخرى من العدايل أو الدناقل دون أن يستشير السلطات الايطالية فى عصب ، تلك السلطات التى تستطيع أن تحكم على الموقف ، وتقدر المشاكل الداخلية أو المصاعب الخارجية . ولقد أصبح للشيخ برهان بعد ذلك ، وفى نظير ذلك ،

(1) A.I. 1/1. fasc. 7.

ف رفع العلم الايطالى على سلطنته وبلاده ، وذلك لكى يظهر لكل
والاجانب أنه هو وورثته من بعده قد أصبحوا سلاطين تابعين للملك
، وموضوعين تحت حماية الحكومه الايطالية[1] . وأخيرا فان سابينو قد
بتوصيل هذا العقد الى حكومة روما ، وباغرائها على قبوله والموافقة
ولم يصبح برهان موظفا ايطاليا بعد توقيعه على هذا العقد ، ولكنه
من سابيتو على وعد بأنه سيستلم سنويا مبلغا من المال ، فى نظير
ت التى سيقدمها للايطاليين ، ولكن على شرط أن يبقى كل ذلك الأمر
حتى تصل موافقة حكومة روما عليه .

صبح الأمر فى منتهى الدقة فى البحر الأحمر . فوافقت حكومة روما على
قد الأخير ، ولكنها شعرت بالأخطار التى يهدد بها برهان نفسه تجاه
ت المصرية . فأرسل وزير الخارجية الإيطالية برقيتين إلى قنصله فى
فى يوم ١٤ أكتوبر ، يشرح له فيهما ما يجب عليه فعله فى هذه المسألة .
القبودان فريجيريو Frigerio قائد Ettore Fieramosca إلى برهان ،
بعدم التحدث إلى أى كان عن هذا العقد ، كما أوصاه « بالاحتجاج
، حالة أى إعتداء عليه ، وأن يحذر من أن يقبض عليه ، وأن يلتجىء إلى
فى حالة الضرورة »[2] .

ت الحكومة الايطالية قد كلفت فريجيريو بمهمة أخرى ، هى محاولة
ض حنفرى العوصا فى مسألة فتح طريق القوافل الموصلة بين الساحل
. وجاء رد حنفرى مشجعا لايطاليا ، إذ أنه أعلن إستعداده لمعاونة
الايطالية . فحاولت إيطاليا الاستفادة من هذا الموقف ، وذلك بارسال
اسة الطريق ، والامكانيات الاقتصادية والتجارية فى بلاد العوصا

(1) A.I. 1/1. fasc. 7.

ظر التقرير السرى لهذا القبودان مرسل الى وزير الخارجية الايطالية من عصب فى يوم ٢٤
١٨٨٠ . A.I. 1/1 fasc. 7.

نفسها . وأوصى فريجيريو بعدم إضاعة الوقت فى تنظيم هذه البعثة وإرسالها خاصة وأن الفرنسيين كانوا قد جهزوا بعثة مماثلة للتوغل فى شرق إفريقية إبتداء من أوبوك . ورأى فريجيريو أن هذه البعثة الايطالية ضرورية حتى لمجرد تكوين فكرة عن موارد الأقاليم الداخلية فى القارة ، ومعرفة إمكانيات التجارة المستمرة ، إستعدادا لوضع مشروعات جديدة للمستقبل[1] .

وكانت كل هذه العمليات تتطلب المال ، بطبيعة الحال ، وإضطرت الحكومة الايطالية أن تأمر الكريدى ليونيه فى بورسعيد بدفع مبالغ جديدة إلى القبودان فريجيريو . وفى يوم ٩ ديسمبر حملت إحدى السفن الايطالية أمر الدفع الصادر فى أول ديسمبر ، محولا من بورسعيد الى عدن[2] . وسمح ذلك لفريجيريو بأن يسلم الى برهان شيكا يدفع بعد أسبوعين ، وموقع عليه من قنصل ايطاليا فى عدن « وبمبلغ يعادل ماقيمته ٩,٣٦٠ ليرة إيطالية ذهبا »[3] . تلك هي الطرق التى اتبعتها الدول الاستعمارية فى الحصول على صكوك التنازل من الأهالى – واستخدمت هذه الصكوك كذريعة لكسر الحقوق الاقليمية للدول الشرقية والافريقية – وإن البحث فى دور المحفوظات الاوربية ليظهر تفاصيل نشاط وكلاء هذه الدول الاستعمارية والطرق الملتوية للحصول على الأراضى الافريقية .

(٣) – القوميسير الايطالى فى عصب :

كانت الحكومة الايطالية تأمل فى أن تصل الى تسوية بشأن عصب مع خديو مصر . ولقد عرف العالم محمد توفيق بضعفه الظاهر الواضح ، مما أظهره

(١) تقرير القبودان فريجيريو إلى وزير الخارجية الايطالى – سرى – عصب فى ٢٤ أكتوبر سنة ١٨٨٠ . A. I. 1/1. fasc. 7.

(٢) التقرير السابق .

(٣) القبودان فريجيريو إلى وزير الخارجية فى ٩ ديسمبر سنة ١٨٨٠ . A.I. 1/1. fasc.7Vol. 59..

لايطاليا كأضعف نقطة فى خط الدفاع عن السيادة الاقليمية المصرية ، يمكن عبرها الوصول الى مصالحها الاستعمارية . ورغما عن ذلك فانه لم يكن من سلطة الخديو أن يتصرف فى أراضى الدولة ، ولم يكن يوافق على أن تتقاسم الدولة أملاكه ، وكان يخشى من أن يكون ضعفه فى هذه المسألة ذريعة لتدخل سلطان تركيا فى الأمر وعزله ، كما فعل مع الده اسماعيل من قبل ، أو أن يقلب عليه الشعب من ناحية أخرى دون أى مقابل . ولم يكن من السهل على ايطاليا أن تصل الى موافقة محمد توفيق دون أن تمر عن طريق الوزارة المصرية ، والقنصل العام البريطانى فى القاهرة ، وكان كل منهما يعارض تمام المعارضة فى توسع ايطاليا فى سواحل البحر الاحمر على حساب مصر . وكان موقف الوزراء المصريين معروفا ، ولا غبار عليه . أما السير ادوارد ماليت – القنصل العام البريطانى فى القاهرة – فكان معروفا أيضا للحكومة الايطالية ، اذ أنه شغل منصب السكرتير الاول للقنصلية البريطانية فى ايطاليا قبل مجيئه لمصر ، وكانت له من السمعة ما يمنع أى أمل فى الوصول الى اتفاق معه على حساب مصالح الامبراطورية البريطانية . ولكن الكنسولتا اعتقدت أن مجيء جلادستون مع جرانفيل للوزارة البريطانية يمثل عهداً جديداً متميزاً عن عهد دزرائيلى ، الذى أراد السيطرة على مصر . فانتهزت الوزارة الايطالية هذه الفرصة ، واشتكت من نشاط السير ادوارد ماليت الذى كان يعارض « النفوذ الشرعى » لايطاليا فى مصر ، وخصوصا فى مسألة إنشاء مؤسسة عصب . وأعلنت الحكومة الايطالية أملها فى ألا يشاطر جلادستون أو جرانفيل آراء السير ادوارد ماليت ، وفى أنهما يرغبان فى تعاون ايطاليا فى العمل السلمى ، لتدعيم النظام فى مصر ، وفى انهما سينظران الى المحاولة الايطالية المتواضعة ، التى تسعى الى التنمية الاقتصادية فى عصب على أنها لاتتعارض ، حتى ولو مؤقتا ، مع المصالح البريطانية . وطلبت الحكومة الايطالية من وزارة الخارجية البريطانية أن تدعو السير ادوارد ماليت الى أن يعمل على التمعن فى « الود المتبادل » بين الدولتين[1] .

---

(١) مانى وزير الخارجية الايطالية الى الجنرال مابريا – السفير الايطالى فى لندن . روما فى ١٤ ديسمبر سنة ١٨٨٠
A. I. 1/1. fasc. 7.

ولم تنتظر الحكومه الايطالية نتيجة هذه المذكرة حتى تبدأ فى الخطوة التالية ، إذ أنها كانت قد أعدت مشروعا لتنظيم إنشاء مؤسستها فى البحر الأحمر . ووافق مجلس الوزراء الايطالى فى يوم ٢٤ ديسمبر سنة ١٨٨٠ على المرسوم الخاص بانشاء وتنظيم إختصاصات منصب « القوميسبر المدنى » لهذه المؤسسة التجارية ، لتمثيل الحكومة الايطالية فى عصب . وكان على هذا القوميسيير أن يخضع مؤقتا لوزير الخارجية(١) وعليه أن يشرف على جميع الإدارات اللازمة ، بمعاونة سكرتير ، ومحاسب ، ومندوب عن الأمن العام ، وأحد المترجمين للغة العربية ولهجة الدناقل . أما مندوب الأمن العام فكان عليه أن يحافظ على النظام ، وأن ينتىء قوة صغيرة من الحرس ، تتألف من الأهالى ، وتخضع للقوميسيير ، الذى كان له أن يشرف على تنظيمها ، طبقا لعدد سكان المستعمرة وحاجياتهم وعادتهم . وعهد هذا المرسوم بالخدمة الصحية الى طبيب السفينة الحربية الراسية فى عصب ، وعليه أن يباشر سلطاته باسم القوميسيير ، أما المحاسب فقد كان عليه أن يشرف على اعمال البريد ، وكان للقوميسيير أن يحكم طبقا للقوانيين السارية فى إيطاليا ، على أن يلاحظ الحالات الخاصة ، والعرف والديانات لسكان المستعمرة . وكان عليه أن يقدم الى موافقة حكومة روما ، وفى مدة ستة أشهر ، جميع اللوائح الخاصة اللازمة لسير العمل المؤقت ، فى إدارات الأمن والصحة ، والبريد والقضاء . وكان عليه أن يقدم مشروعا فى مدة شهرين من إقامته بعمله ، يخص الشئون الادارية وأعمال المنافع العامة ورحلات الاستكشاف والمحافظة على العلاقات الودية مع السلاطين المحليين ، ثم يقدم الميزانية اللازمة لذلك . وكان عليه أن يشرف على إرسال الحسابات والمصروفات إلى روما كل ثلاثة أشهر . ولم يكن له الحق فى تنفيذ مشروعات الأشغال العامة والبناء غير الموجودة فى الميزانية دون الحصول على إذن من الحكومة ، إلا فى حالة الضرورة .(٢)

(2) Ordinanza Ministriale, le 24 Décembre 1880 Instruzioni per le R. Commissaria civile; Ordinanza circa le attribuzioni del Commissaria Civile. A.I. 1/1. fasc. 5.

(٢) المرسوم السابق – انظر المواد ١ – ١٠ .

وأنشأت الحكومة الايطالية محطة بحرية فى خليج عصب ، توكيداً لسلطة القوميسيير ، وإجابة لحاجاته للدفاع عن المستعمرة ، والمحافظة على النظام فيها . وكان على قائد هذه المحطة أن يحافظ – فى معاملاته مع القوميسيير ، والذى كان يحتل منصب يعادل منصب قنصل – على اللوائح القنصلية الخاصة بالبحرية الإيطالية . وكان على القائد أن يشارك ، قدر المستطاع ، فى أعمال الإستكشافات الجغرافية ، والأعمال الطبوغرافية والهيدروغرافية ، وغيرها مما يلزم للمستعمرة ، وأن يشرف على تنظيم الحملات والأعمال التى سيشارك فيها رجال البحرية الخاضعين له ، وذلك مع القوميسيير . وكان للقوميسيير ، بالاتفاق مع قائد المحطة البحرية ، الحق فى إعطاء مكافآت لرجال البحرية الدين سيقومون بأعمال يدوية ، وذلك بنسب تتمشى مع رتبهم . وإذا مااضطرت مصلحة الدولة القوميسيير إلى زيارة أى جزء من الساحل ، فقد كان له الحق فى أن يطلب إلى قائد المحطة البحرية أن يقوم بهذه الزيارة على السفن الحربية الإيطالية . وتكون القيادة فى هذه الحالات الخاصة بين يدى قائد المحطة البحرية . ولم يكن للقائد أن يترك خليج عصب دون أن يبلغ ذلك للقوميسيير ، أو قبل أن يتخذ معه الإجراءات اللازمة لضمان الأمن والنظام فى أثناء غيابه بعيداً عن المستعمرة وعلى العكس من ذلك فان جميع اختصاصات القوميسيير تعود – فى حالة غيابه – إلى قائد المحطة البحرية الإيطالية فى عصب[1] .

أعلن هذا المرسوم وضمن وحدة وسلامة أراضى عصب ، وذلك باتفاق بين الحكومة الايطالية وشركة روباتينو . ونص على عدم وجود أى تفرقة بين الايطاليين والأجانب فى الإقامة فى عصب ، ولكن على أساس أن يحصل كل منهم على إذن خاص بهذه الإقامة . وكلفت الحكومة القوميسيير بالإشراف على أن يقيم كل من الأهالى والهنود فى أحياء خاصة بهم ، ومنفصلة عن أحياء إقامة

---

(١) المرسوم السابق – انظر مواد ١١ ، ١٢ ، ١٣

الأوربيين ، وأن يضمن لهم حرية إقامة شعائرهم الدينيه ، وإحترام عادات وتقاليد كل جنسية . وألغى هذا المرسوم تجارة الرقيق فى أراضى عصب وفى خليجها . وأخيراً فانه نص على حرية الدخول إلى ميناء عصب ، دون دفع أى ضرائب أو رسوم جمركية أو ملاحية أو خاصة بالمنائر ، وإعفاء المقيمين بها من الضرائب المباشرة وغير المباشرة[1] وذلك تشجيعا للتجارة وإغراء على الاقامة هناك .

ونشرت الـ Economista فى ١ ديسمبر خبر إنشاء محطة حربية وتجارية إيطالية فى عصب ، فأبرق مصطفى باشا فهمى الى على باشا رضا حاكم عام سواحل البحر الأحمر يكلفه بالذهاب إلى عصب ، وتقديم تقرير عما يجرى هناك[2] ثم تحدثت الصحف الايطالية عن تعيين أحد الموظفين الايطاليين قومسيراً فى « عصب للاشراف على الادارة المدنية لهذه المستعمرة » وكان برانكى Branchi من رجال السلك القنصلى هو الذى وقع عليه الإختيار للقيام بهذه المهمة . وكلفت الحكومة الايطالى جيولبتى Guilietti – الذى كان شارك فى إستكشاف الأراضى القريبة من عصب – بمساعدته فى مهمته الرسمية[3] .

وعلم على باشا رضا بأمر الاتفاق السرى الذى كان قد عقد منذ حوالى سنة بين شيخ رهيطة وبين سابينو ، والذى أعطى لشركة روباتينو بقية ساحل الخليج والجزر الموجودة فيه ، علاوة على جزء من الساحل الواقع إلى الشمال من رأس لومه . فلفت نظر سابينو ، فى مذكرة بتاريخ ٢٩ ديسمبر سنة ١٨٨٠ ، وبصفته حاكم عام سواحل البحر الأحمر ، إلى أن مصر تمتلك كل الساحل الممتد من السويس حتى رأس حافون ، وليس لأحد عليها أى سيادة سوى الخديو ، وأن شيخ رهيطة ليس إلا « رعية مصرية وموظف منذ سنوات

---

(١) المرسوم السابق – انظر مواد ١٤ ، ١٥ ، ١٦ ، ١٧ .

(٢) ماليت الى جرانفيل فى ٢٩ ديسمبر سنة ١٨٨٠ F.O. 141/134. No 378.

(٣) سير أ . باجيت الى جرانفيل فى ١١ يناير سنة ١٨٨١ F.O. 170/302. No 20. وانظر « L'italie » فى يناير سنة ١٨٨١ .

لدى حكومة الخديو » ، ونتيجة لذلك فليس لأى غيره الحق فى التصرف فى أى جزء من الساحل أو فى الجزر ، وأن الأمانة تتطلب التخاطب مع الحكومة المصرية ، المالكة الوحيدة لهذه البلاد[1] .

وعلم الحاكم العام المصرى كذلك أن الايطاليين قد منعو إبراهيم ، شيخ عصب ، من الإتصال بالسفينة المصرية « الجعفرية » فى يوم ٢٤ ديسمبر ، ورغما عن كونه مصريا ، فان سابيتو قد منعه ، وهدده إذا ماذهب إلى السفينة ، وأرسل خطابا إلى شيخ رهيطة ينصحه فيه بعدم تلبية إستدعاء الحاكم العام له ، فاحتج على رضا على تصرفات سابيتو ، وإحتفظ بجميع الحقوق للحكومة المصرية . وأبلغ سابيتو أن جميع هذه الاتفاقيات المذكورة تعتبر باطلة أصلا وشرعا ، مثلها فى ذلك مثل موضوع عصب ، الذى عالجه بطريقة مشابهة .[2] ثم إستمر على باشا رضا فى دورته التفتيشية ، فزار زيلع وبربرة وبلهار وتاجورة ورهيطة ، وأبلغ القاهرة قبل عودته الى مصوع أنه قد أوقف صرف مرتبات عدد من شيوخ العربان المقيمين على الساحل ، وفصلهم من خدمة الحكومة .[3]

ومما لا شك فيه أن هذه الإجراءات كانت هى أقل مايمكن لحكومة أن تقوم به تجاه الاجانب المقيمين فى أراضيها ، وتجاه بعض العربان الرحل الذين لا يقدرون معنى التصرف فى أراضى الدولة للاجانب . ولكنها تدل كذلك على ضعف الحكومة الخديوية فى ذلك الوقت ، وتدل أيضا على مقدار مايمكن للاجنبى الاستفادة به من وجود « نظام الامتيازات » فى البلاد الشرقية .

---

(١) مذكرة على باشا رضا حاكم عام سواحل البحر الاحمر الى سابيتو وكيل شركة روباتينو فى عصب – أنظر – المحفوظات التاريخية (عابدين) : ٣/٧ – ٣٦ .

(٢) أنظر مذكرة على باشا رضا إلى سابيتو فى ٢٦ ديسمبر سنة ١٨٨٠ . المحفوظات التاريخية (عابدين) . ٣/٧ – ٣٦ .

(٣) تقرير على باشا رضا فى ٢١ يناير سنة ١٨٨١ . المحفوظات التاريخية (عابدين) ٣/٧ – ٣٩ .

أما إنجلترا فانها كانت مصممه على عدم ترك حرية العمل للحكومة الإيطاليه فى البحر الأحمر ، حتى لا تهدد قاعدتها فى عدن فى يوم من الأيام . فأسرعت وزارة الخارجية البريطانية – بعد إنشاء منصب القوميسير الايطالى فى عصب – بابلاغ روما أنها قد سجلت تصريحها الواضح القاطع الذى قدمه كايرولى للسير إ . باجيت فى مذكرة ١٩ أبريل سنة ١٨٨٠ بأنه لن تنشىء فى عصب أية مؤسسة حكومية لها طابع عسكرى ، وأن إيطاليا لن تحتفظ بجنود أو إستحكامات على الساحل أو على الجزر الموجودة فى الخليج .(١) واذا كانت انجلترا قد عجزت عن أن تمنع إيطاليا من أن تقيم مستعمرتها فى شرق إفريقية فانها قد إعترفت بها بشروط خاصة ، حتى تقيد حرية إيطاليا فى العمل هناك . ولقد أسرعت الكونسولتا بأن أكدت لوزارة الخارجية البريطانية أن تعليماتها الصادرة للقوميسير فى عصب تهدف إلى طمأنة إنجلترا ، ومحاولة كسب تأييدها ، فكان عليه ألا يخفى عن أحد أن عصب لن تكون فى يوم من الأيام وسيلة لمضايقة انجلترا ، أو نقطة لتهديد الممتلكات البريطانية ، وأنه سيكون من دواعى الشرف لإيطاليا أن تجد السفن الإنجليزية فى يوم من الأيام فى هذا الميناء ما قد يكون نافعا لها .(٢) وبعد أيام حضر الجنرال منابريا ، السفير الايطالى فى لندن ، لرؤية اللورد جرانفيل ، وترك له نص برقية إدعى أن كايرولى قد أرسلها للقوميسير فى عصب تمدح فيها سلوكه للامتناع عن عمل محضر رسمى عند وصوله لعصب ، وعن كل عمل قد يظهر على انه إستيلاء رسمى من جانب الحكومة الايطالية ، خصوصا وأن الصحف كانت قد أظهرت تعيينه فى هذا المنصب على أنه إستيلاء رسمى تقوم به إيطاليا على سواحل البحر الأحمر ، مما قد يثير شكوك أى دولة من الدول .(٣) تزلف من جانب ايطاليا لانجلترا ،

---

(١) جرانفيل إلى رسمان فى ٢٦ يناير سنة ١٨٨١ .
S.P. Vol, LXXXII, 1882. (c. 3300.) No 14. PP. 20-21.

(٢) ملخص التعليمات . مرفق ٢ بخطاب منابريا إلى جرانفيل فى ١٠ مارس سنة ١٨٨١ .

(٣) كايرولى الى القوميسير فى ١٨ فبراير سنة ١٨٨١ مرفق بخطاب منابريا الى جرانفيل فى ٢٢ مارس سنة ١٨٨١ .

وخداع بالشكليات التى تخفى وراءها الرغبة فى التوسع على حساب الغير .

وعلى أى حال فان للتوكيدات التى أعطتها إيطاليا لانجلترا كانت صريحة إذ أنها أعلنت أنها لن تتنازل عن هذه التجربة التى يمكن أن تصبح من الناحية التجارية مصدر ربح للمصالح الايطالية ، دون أن تضايق المصالح الانجليزية بأى شكل من الأشكال[1] . ولقد صحبت إيطاليا هذه التوكيدات بطلب تقدمت به لحكومة لندن ، وشرحت فيه أنها ستضطر إلى أن تتقدم إلى البرلمان لكى يوافق على الميزانية الخاصة بعصب ، وأنها تأمل أن تتمكن فى نفس الوقت من أن تعلن أن انجلترا لا تعارض فى قيام مؤسسة عصب الناشئة ، وأنها قد أكدت للحكومة الإيطالية أنها تؤيدها أدبيا ، إذ « أن الأمر لا يعدو إنشاء نقطة تموين للملاحة على ساحل قاحل غير مشجع ، ويقرب سكانه من المتوحشين » .[2] ولكن الحكومة الانجليزية لم تكن مستعدة لتقديم مثل هذا التصريح ، أو الموافقة على التصريح به فى البرلمان الايطالى على لسانها . وفى هذا الوقت نشرت الصحف الايطالية بلاغات تدل على أن القومسيير قد إستولى على أراضى عصب رسميا باسم الحكومة الايطالية . وأسرع السفير الايطالى فى لندن بتأكيد عدم صحة هذه الأنباء للورد جرانفيل وتأكيد أن مهمة القوميسيير ليست إلا المحافظة على النظام .[3] ولكن وزارة الخارجية البريطانية قد تأكدت من أن إيطاليا تظهر غير ما تخفى ، وشعرت أن إيطاليا لن تنفذ تعهداتها .

---

(١) كايرولى إلى منابريا فى ٢٨ فبراير سنة ١٨٨١ - مرفق ١ لخطاب منابريا إلى جرانفيل فى ١٠ مارس سنة ١٨٨١ .

(٢) منابريا إلى جرانفيل فى ١٠ مارس سنة ١٨٨١

(٣) جرانفيل إلى باجيت فى ٢١ مارس سنة ١٨٨١ .

الفصل الخامس عشر

بيلول ورهيطـة

كان مؤتمر برلين سنة ١٨٧٨ قد تمخض عن إمتيازات إقليمية لمعظم الدول العظمى الأوربية ، فاحتلت النمسا البوسنة والهرسك ، وإنجلترا قبرص ، وحصلت فرنسا على وعد بحرية العمل التامة فى تونس ، وكسبت المانيا من تحويل أنظار الجمهورية الثالثة بعيداً عن الألزاس واللورين . أما إيطاليا فقد أصبحت الدولة الوحيدة التى لم تحصل على شىء ، ولا حتى على اقليم التيرنتينو الذى إعتبرته ضروريا لها ، والذى كان أراضى إيطالية ، وكان غاريبا لدى قد توغل فيه أثناء حملة سنة ١٨٦٦ .

وكانت إيطاليا ترغب فى التوسع فى تونس ، تلك الولاية القريبة من صقلية ، والتى كانت أكبر جالية أوربية فيها هى الجالية الايطالية ، ولكن فرنسا قضت على آمال ايطاليا فى هذه المسألة ، وتذرعت بذرائع واهية لاحتلال تونس رغم أنف ايطاليا فى سنة ١٨٨١ . وقاست ايطاليا من عزلتها السياسية ، وإزداد الشعور المعادى لفرنسا فى كل يوم ، إلى أن وصل الى القمة عند توقيع معاهدة باردو . وشعرت إيطاليا بتهديد فرنسا لصقلية وكلابريا من القواعد الجديدة التى إحتلتها فى تونس[1] . وفى هذا الموقف المذل لايطاليا فى أوربا والبحر المتوسط وصلت إلى شبه الجزيرة أنباء قتل رجال إحدى الحملات الايطالية بالقرب من سواحل البحر الأحمر .

---

(1) SAFWAT, M. M.: Tunis and The Great Powers. Alexandria, 1943. pp. 371-375.

(١) - مقتل بعثة جيوليتى

كان جيوليتى Giulietti ، سكرتير برانكى Branchi القومسيير الايطالى فى عصب قد أعد حملة « علمية وتجارية » للسير صوب الداخل ، وإلى القرب من حيرة عسل . وإدعت هذه الحملة أنها تهدف إلى القيام باستكشافات جغرافية ودراسات إقتصادية فى هذه المنطقة وكانت تتألف من عشرين شخصا ، بقيادة جيولينى نفسه ، وشارك المستر سابيتو فى إعداد وتجهيز هذه الحملة[1] . ولم يبد على هذه الحملة كثير من مظاهر البعثات العلمية ، فكانت تتكون من الرحال العسكريين الذين كانوا أبعد ما يكون عن التصرف بحكمة وإعتدال ، والذين تصرفوا بشكل يثير غضب الأهالى ، ولا يعترف بأى سلطة حكومية فى المناطق التى سافروا فيها . وكانوا مسلحين بعدد من البنادق .

وما أن وصل الايطاليون إلى بيلول حتى نصبوا خيامهم ، وبدؤا فى حفر أحد الآبار ، ثم أخذوا يعتمدون على الأهالى وينتشرون فى الأقليم . وحاول الشيخ أحيتو محمد ، شيخ الناحية ، أن يعرف نياتهم تجاه إقامتهم فى أراضى هى ملك لحكومة القاهرة ، فردوا عليه بأنهم لا يعترفون بأحد [كذا] وأنهم يمتلكون كل الأراضى الممتدة من عسول حتى عصب ، ويمكنهم أن يمروا فيها كما يحلو لهم ، وأضافوا أن الأهالى سيدفعون الثمن عاليا إذا ما أظهر البدو أى روح عدائية ، إذ أن الايطاليين سيصادرون زوارقهم . فانتشر القلق بين الأهالى ، ولكن شيخ الناحية طلب إلى رجاله عدم إستفزاز الايطاليين أو التعرض لهم . وطلب تعليمات من رئيسه النائب إدريس بن حسن فى « عيد » ، والخاضع لمحافظة مصوع[1] .

(1) A. I. 1/1. fasc. 8. (Ro Commissariat civile di Assab). Funzionamento. Azione Prof. Sapeto. (Opposizione inglese-1881).

(١) حول النايب ادريس بن حسن إلى محافظ مصوع فى شهر مايو سنة ١٨٨١ خطابا كتبه اليه الشيخ أحيتو محمد شيخ بيلول فى ٣١ مارس سنة ١٨٨١ وعليه هذه التأشيرة . « ونتيجة لما سبق ولما كانت =

ثم حضرت السفينة الحربية الايطالية Ettore Fieramosca إلى بيلول لمقابلة الحملة ، ومعها القوميسير الايطالى فى عصب ، وأنزلت إلى الساحل بعض مواد التموين و « فناطيس » للمياه ، ثم عادت فى اليوم التالى من حيث جاءت . وكانت الحملة ترغب فى السير صوب الداخل ، ثم تعود إلى عصب بعد أن تنتهى مواد تموينها ، التى كانت تكفيها لمدة أربعين يوما .

ولقد أظهر مصطفى فهمى باشا لدى مارتينو ، القنصل العام الايطالى فى القاهرة ، وبمذكرة تحمل تاريخ ٢٤ مايو ، مخاوفه على هذه الحملة ومنها « خصوصا وأن تصرفات أتباع جيوليتى مع الأهالى فى بيلول ، ومع البدو المحيطين بها ، كانت لاتتفق مع مجرد رحلة علمية وتجارية »[1] .

وعلى أى حال فان جيوليتى قد صمم على القيام برحلته رغم المحاولة التى قام بها شيخ بيلول لتحويله عن مثل هذه المغامرة . وكان برانكى قد طلب إلى الشيخ أخيتو أن يعثر على دليل يقوموا بارشاد الحملة إلى محمد حنفلى نظير بعض المال ، ولكن الشيخ رفض التوسط فى مثل هذا الأمر ، معترضا بأن هذا الاقليم كان غير مضمون ، وتعيش فيه قبائل رحل غير خاضعة ، وأنه يعتبر خطراً حتى على أهالى بيلول نفسها ، إذ أن عدداً منهم قد سافر إليه ، ولم يعد بعد ذلك . ولكن هذا الموقف لم يثن جيوليتى عن عزمه ، بل نجده يرتكب خطأً جديداً ، وذلك بفصله إثنين من العرب الدناقلة الذين كان قد إستحضرهم كدليل من عصب حتى بيلول . وبدأت الحملة سفرها دون أن يصحبها دليل يعرفون طرق البلاد ، وكانت تتألف من أربعة عشر إيطاليا وخادمين ، أحدهما سودانى والآخر حبشى .

= (كلمة غير واضحة) الايطاليين فى هذا الاقليم معروفة لسعادتكم وكان هذا الشيخ يطلب تعليمات بهذا الخصوص ، فقد حولته لسعادتكم وطلبت منه فى نفس الوقت أن تتخذ اللازم تهدئة شعور الأهلى » .
مترجمة عن الترجمة الفرنسية لتقرير محافظ مصوع إلى الحاكم العام لسواحل البحر الأحمر والمرفقة بمذكرة فخرى باشا الى دى مارتينو فى ١٩ يونيو سنة ١٨٨١ A.I. 1/2. fasc. 10.

(١) مذكرة فخرى باشا إلى دى مارتينو فى ١٩ يونيو سنة ١٨٨١ A.I. 1/2. fasc. 10.

سافرت الحملة فى يوم ١٧ ابريل ، وقتلها رجال إحدى قبائل الدناقل فى الأراضى التابعة لمصر . وأبلغ رجلان من العرب برانكى فى عصب نبأ مقتل هذه الحملة يوم ٢٥ مايو ، فى مكان يسمى مركار على بعد ستة أيام من الساحل ، وذكرا أن مشاحرة قد نشبت بين الايطاليين وشيخ القبيلة ، الذى قام بمفاجأة رجال الحملة وقتلهم ليلا . ولقد قتل الدناقل كل الايطاليين ماعدا أحد المترجمين الذى تمكن من الفرار ، ولكن الأهالى عثروا عليه بعد يومين وقتلوه أيضا . ووصلت هذه الأنباء الى عصب فى يوم ٧ يونيو . وبعد ثلاثة أيام حضر كل من برانكى والقبودان فرنجيريو إلى بيلول ، فأكد لهم الشيخ أخيتو هذه الأنباء المحزنة ، ثم عادوا إلى عصب حيث قام « بعض الناس » برواية القصة لهم بشكل جديد ، كما إدعوا فيما بعد وذكرت هذه الرواية أن قتل الايطاليين قد تقرر فى بيلول نفسها ، وأن ثلاثين من سكان هذه الناحية قد إقتفوا أثر الحملة لتنفيذ الخطة ، وأثاروا البدو فى أثناء الطريق ، ذاكرين لهم أن الايطاليين يحملون كثيرا من الذهب والنقود . ثم أكد القائم بأعمال القنصلية الايطالية فى عدن للقبودان فرنجيريو « أنه قد تأكد من وجود ثلاثة أشخاص فى بيلول كانوا قد جرحوا فى أثناء المعركة »(١) .

(٢) – السفن الحربية فى بيلول :

وصلت الأنباء إلى إيطاليا ، ثم تأكدت بوصول البرقيات من عدن . وزاد قلق الحكومة عندما علمت بالقضاء على قوة الحرس التى اصطحبت جيوليتى ، والتى تكونت من أحد الملازمين وإثنى عشر بحاراً ، قتلوا جميعا الى الداخل من بيلول . وأسرع مانشينى ، وزير الخارجية الايطالية بابلاغ ، النبأ الى القاهرة ولندن فى نفس الوقت ، وأدلى بتصريحات عن الحادث فى نفس اليوم فى مجلس النواب الإيطالى ، وأمر دى مارتينو فى القاهرة بأن يطلع الحكومة المصرية على

(١) أنظر – مصطفى فهمى باشا الى دى مارتينو فى ٢٦ أكتوبر سنة ١٨٨١ رقم ٨٧٦
A.I. 1/2. fasc. 13. fol. 34.

هذا النبأ ، ويطلب منها تكليف سلطاتها المحلية بالقيام بتحقيق ، وبمعاقبة القتلة ، وأظهر رغبته فى أن تقوم السفينة Ettore Fieramosca الموجودة فى بيلول بمساعدة السلطات المحلية المصرية إن إقتضى الأمر »(١) . ولكنه ذهب فى برقيته التى أرسلها إلى لندن إلى أبعد من ذلك ، فاقترح حضور إحدى السفن الحربية البريطانية إلى جانب السفينة الايطالية ، وطلب من الجنرال مابريا ، سفيره فى لندن ، أن يفهم حكومة لندن أن الايطاليين سيفرحون « لرؤية العلم البريطانى فى بيلول فى أثناء التحقيق »(٢) . وعلى أى حال فان مانشينى قد أظهر إستعداده لترك السلطات المصرية تقوم بادارة العدل فى أراضيها دون أن يتدخل فى الأمر ، ولكنه أراد وعداً من انجلترا بارسال سفينة حربية الى بيلول فى أثناء التحقيق .

وطلب الجنرال منابريا الى وزارة الخارجية البريطانية ارسال هذه السفينة إلى بيلول ، وأبلغها أن السفينة الحربية الايطالية ستكون هناك ، وأن السلطات المصرية هى التى ستقوم بالتحقيق ، وأنه ليس لايطاليا أقل رغبة فى إحتلال هذه الناحية عسكريا(٣) ثم شرح أن الايطاليين لا يهدفون الاعتداء على حقوق مصر ، ولكن الواجب يستدعى تطبيق العدالة ، ومن مصلحة كل الدول الأوربية أن تظهر بمظهر التضامن حينما يخص الأمر معاقبة مقترفى مثل هذه الجريمة عقابا رادعا(٤).

وكانت ايطاليا تسعى بارسال السفن الى زيادة تدخلها فى شئون السواحل المصرية ، وإرضاء بريطانيا باعتبارها الدولة صاحبة النفوذ الأول فى هذه الأقاليم . ولم يكن جرانفيل يرغب فى ترك حرية العمل للايطاليين فى البحر

---

(١) مانشينى إلى دى مارينو فى ١٣ يونيو سنة ١٨٨١ A.I. 1/2. fasc. 10. fol. 48

(٢) مانشينى الى منابريا فى ١٣ يونيو سنة ١٨٨١ A.I. 1/2. fasc. 10. fol 49.

(٣) جرانفيل إلى كوكسون فى ١٧ يونيو سنة ١٨٨١ F.O. 141/147. Tél. No 30.

F.O. 141/141. No 116. و

(٤) منابريا إلى مانشينى فى ١٣ يونيو سنة ١٨٨١ A.I. 1/2. fasc. 10 fol 50.

الأحمر ، فلم يعارض فى الفكرة التى إقترحها عليه السفير الايطالى ، حتى يبطل مفعول التدخل الايطالى فى الأراضى المصرية ، وإستفسر من مصر عن ميعاد بدء التحقيق(١) ، وأبلغها أن السفينة الحربية البريطانية Dragon الآتية من عدن ستحضر إلى بيلول ، ولكن قائدها لن يشترك فى التحقيق ، وأن هذا القائد قد « استلم أمراً بعدم الاعتراف بأى سيادة سوى سيادة السلطان والخديو على الساحل »(٢)].

وأخذ الخديو يشكو من هذه الحملات التى تدخل فى الأراضى المصرية دون إذن من حكومته التى طلبت أكثر من مرة عدم تحميلها نتائج ذلك . ولكنه وعد ببذل المستطاع فى سبيل اقامة العدالة ، رغم المصاعب التى تعترض التنفيذ ، خصوصا لدى قبائل رحل تسكن الى الداخل ، كما أكد فخرى باشا ناظر الخارجية للقنصل الايطالى نفس الوعد الذى أعطاه له الخديو(٣) .

ولقد وجدت الحكومة المصرية نفسها أمام جريمة ارتكبت فى أراضيها على بعض الايطاليين ، فأعلنت أنها لن تدخر وسعا فى البحث عن المجرمين ومعاقبتهم بأقصى العقوبات التى يفرضها القانون . ثم أصدرت أمرها الى إبراهيم باشا رشدى بتولى هذا التحقيق ، وبالذهاب الى بيلول ليتولى مهمته بمساعدة محافظ مصوع . ولكن فخرى باشا لم يقتنع بوجاهة فكرة السماح للسفينة الحربية الايطالية بالبقاء فى بيلول « لمساعدة السلطات المصرية » ، خصوصا وأنه كانت لدى حاكم عام سواحل البحر الأحمر المصرى من القوة مايسمح له بضمان تنفيذ أوامره ، ولن تكون هناك قيمة لمساعدة السفينة الحربية الايطالية مادامت الجريمة قد وقعت فى داخل البلاد ، وكان من المتوقع أن يفر المتهمون

(١) جرانفيل إلى كوكسون فى ١٧ يونيو ١٨٨١ F.O. 141/147. Tél. No 31.

(٢) جرانفيل إلى كوكسون فى ١٨ يونيو سنة ١٨٨١ F.O. 141/147. Tél. No 31.

(٣) دى مارتينو إلى مانشينى فى ١٤ ، ١٦ يونيو ١٨٨١ .
A.I. 1/2. fasc. 10. fols. 52 el 62.

الى الجبال ، وأن تضطر السلطات المصرية نفسها الى التوغل وراءهم بعيداً عن الساحل[١] .

واقتنع جرانفيل بعدم ضرورة ارسال السفينة البريطانية الى بيلول ، وطلب الى الأميرالية أن تبرق اليها بذلك . ولكن الحكومة الايطالية لم تقبل هذا التقهقر ، وحاولت أن تدفع بريطانيا معها فى هذه المغامرة . فأكد الجنرال مابريا لجرانفيل أن دى مارتينو قد أبرق معلنا عدم معارضة الحكومة المصرية فى ذهاب السفينة الايطالية الى بيلول لملاحظة التحقيق ، ولذلك فان السفينة الحربية الايطالية الموجودة فى عصب قد أمرت بالذهاب الى هناك . ثم طلب السفير الايطالى من وزير الخارجية البريطانية مرة جديدة إرسال إحدى السفن البريطانية لكى تتعاون مع الايطالية حتى يكون التحقيق جديا ورادعا[٢] فعاد جرانفيل وطلب الى الأميرالية وقف ارسال البرقية الأخيرة الى السفينة Dragon.

وأكد مانشينى أمام النواب الإيطاليين أن حكومة مصر لا تطالب بالسيادة على عصب ، ولكن على بيلول ، وأنها قد أمرت سلطاتها باتخاذ الاجراءات اللازمة ، مع ممثلى ايطاليا ، للبدء فى تحقيق جدى ، ومعاقبة المسؤولين . وذكر أن السفينتين الإيطاليتين Ettore Fieramosca & Rapido ينتظران أمام بيلول ، وأن سفينة أخرى بريطانية ستصل إليهما « حتى تعاونهما فى هذه المسألة ، التى تعتبر عملا إنسانيا ودفاعا عن المستعمرة الإيطالية » .[٣] ولكن وزير الخارجية

---

(١) محرى باشا إلى دى مارتينو فى ١٩ يونيو سنة ١٨٨١ وكوكسون إلى جرانفيل فى ٢٣ و ٢٥ يونيو سنة ١٨٨١
A.I. 1/2. fasc. 10
F.O. 141/147. No 35 et 37.

(٢) منابريا إلى جرانفيل فى ٢٧ يونيو سنة ١٨٨١ .
S.P. Vol. LXXXII (c. 3300.) No 46. p. 35.

(٣) انظر محضر مجلس النواب الايطالى فى ٢٨ يونيو سنة ١٨٨١ مرفق بتقرير : السير ا. باجيت إلى جرانفيل فى ٢٩ يونيو سنة ١٨٨١
F.O. 170/304. No. 273.

المصرى رفض السماح بتدخل الأجانب فى شئون البلاد ، وصيدهم فى الماء العكر وأحال الإيطاليين إلى برقيته التى كتبها إلى دى مارتينو فى ١٩ يونيو ، وأكد رفض الحكومة المصرية السماح للسفينة الإيطالية بحضور التحقيق(١) . فاضطر اللورد جرانفيل إلى أن يدعى أن لجنة التحقيق المصرية لم تصل بعد إلى بيلول ، وأن الأميرالية لم تقبل أن تترك السفينة البريطانية هناك لمدة طويلة نظرا لشدة الحرارة ، وتساءل عما إذا لم يكن من المستحسن سحب السفن الحربية البريطانية والايطالية من أمام بيلول ، مادام التحقيق سيجرى فى الداخل(٢) .

(٣) – التحقيق :

تركت السفينة الحربية المصرية « جعفرية » السويس فى أول يوليو ، وبعد أربعة أيام فى مصوع للتزود بالفحم ، إستقلها المحافظ مع بلوكين (حوالى ١٢٠) من الجنود السودانيين ، ثم مرت على عيد حيث إلتقطت النائب إدريس ، وواصلت رحلتها فوصلت إلى بيلول فى يوم ١٣ وعليها إبراهيم رشدى ، المكلف بالتحقيق فى المسألة . وماأن وصل الباشا حتى أبلغ قودان Dragon الانجليزى بأنه لا يسمح له بحضور التحقيق ، فاضطر هذا القائد إلى ترك أحد الضباط وعاد إلى عدن .

وحاول اللورد جرانفيل أن يقنع الايطاليين بسحب السفن الايطالية والبريطانية من أمام بيلول ، ولكن الحكومة الايطالية استمرت فى إلحاحها ، وكررت أن وجود هذه السفن ضرورى جداً للوصول إلى تحقيق مثمر . وأخذ الايطاليون يكررون نفس النغمة : « لقد طلبنا من القاهرة وحصلنا على إذن بالابراق إلى المندوب المصرى – عن طريق قنصلنا فى عدن – بالموافقة على

---

(١) فخرى باشا إلى كوكسون فى ٤ يوليو سنة ١٨٨١ – مرفق ٢ بتقرير كوكسون إلى جرانفيل فى ٥ يوليو سنة ١٨٨١ F.O 141/143. No 195. and 170/312, No 307.

(٢) اللورد جرانفيل إلى السير إ. باجيت فى ١٢ يوليو سنة ١٨٨١ F.O. 180/311. No. 296.

حضور القومندان الايطالى التحقيق ، إننا نرغب أيضا فى أن تأذن مصر كذلك للقبودان الانجليزى بالحضور ، إن الحكومة المصرية ستوافق على ذلك دون شك إذا ما قدم القنصل العام البريطانى طلبا بهذا المعنى .. إننا سعداء لكى نرى تأكيد التضامن بين العلمين الانجليزى والايطالى فى بيلول ، خدمة للعدالة وللمدنية . » الخ من هذه الطلبات[١] . وإضطرت حكومة القاهرة فى آخر الأمر إلى أن تقبل الالحاح الايطالى ، ولكن الوزير المصرى إشترط عدم تدخل القبودان فى سير التحقيق الذى سيظل من إختصاص المندوب المصرى[٢] ، وذلك تحاشيا لكل خلاف ، ومنعا لكل تفسير قد يعطى لحضور ممثل إحدى السلطات الأجنبية لتحقيق تقوم به الادارة المصرية ، فى الاراضى المصرية . وتقدم القبودان الانجليزى بطلب مماثل ، فطلبت حكومة القاهرة من إبراهيم باشا رشدى أن يسمح له بحضور التحقيق ، بنفس الشروط التى وضعت على حضور زميله الايطالى .

ولقد أسرعت الحكومة الايطالية بارسال معلومات عن إشتراك سكان بيلول فى ترتيب أمر قتل رجال الحملة إلى الحكومة الخديوية . وتحولت هذه المستندات الى وزارة الداخلية التى فوجئت بتلقيب برانكى نفسه فيها بلقب « القومسيير المدنى فى عصب » ، وإضطر فخرى باشا ، وزير الخارجية بالنيابة ، إلى أن يقدم التحفظات الرسمية لمثل هذا اللقب الذى يتخذه برانكى لنفسه ، إذ أن الحكومة المصرية لا تقبل موظفا أجنبياً وله من السلطات مثل التى يظهر أن هذا اللقب يمنحه اياه[٣] ، واضطرت إلى أن تؤكد مرة جديدة ما جاء فى مذكرتها (رقم ٥٢٥ بتاريخ ٦ يوليو) وتلفت نظر القنصلية الايطالية اليها .

---

(١) الجنرال مابريا إلى اللورد جرانفيل فى ٢٠ يوليو سنة ١٨٨١ وملحقاتها .
F.O. 141/144. No. 268.

(٢) فخرى باشا إلى ميكافيللى ، القائم بأعمال القنصلية الايطالية فى مصر – ١٩ يوليو سنة ١٨٨١ نسخة محولة من وزارة الخارجية المصرية برقم سنة ٥٨٠
A.I. 1/2. fasc. 11. fol. 46.

(٣) فخرى باشا إلى ميكافيللى فى ٢٥ يوليو سنة ١٨٨١ – رقم ٦٠٤
A.I. 1/2. fasc. 11. fol. 61.

وحاول رئيس لجنة التحقيق فى أثناء ذلك أن يجمع خيوط المسألة . وقام القبودان فريجيريو بتقديم معلومات وبيانات لهذه اللجنة ، ولكنه أعلن « أنه قد جمع هذه المعلومات واستقاها من أشخاص متعددين ، ولم يستطيع أن يذكر أسماءهم ، وأعلن أنه لا يعرف عناوينهم ، إذ أنهم من البدو الرحل »[1] وكانت هذه صعوبة حديدة تواجهه المحققين . وأخيراً فان هذا القبودان قد شعر بالموقف الحرج الذى وضع فيه اللجنة ، فصمم على أن يحضر من عصب الأشخاص الذين نقلوا هذه الروايات عن البدو . وبلغ عدد الشهود الحاضرين من عصب إحدى عشر ، وأعلن فريجيريو أنهم تحت حمايته ، وأمنوا بطبيعة الحال على نفس الرواية التى رواها القبودان الايطالى ، واتهموا أهالى بيلول ، وذكروا أنهم قد « حصلوا على هذه المعلومات من بدو رحل ، ولم يتمكنوا من ذكر اسماءهم » .[2] وذكر فريجيريو أن الأشخاص الذين أبلغوه هذه الحوادث ينتسبون الى قبائل من البدو الرحل ليس لهم مكان ثابت ، وأن طبيعة أخلاق الدناقل لن تجعلهم يوافقون على الشهادة الرسمية ضد آخرين من بنى جنسهم ، حتى ولو كانوا من قبيلة أخرى معادية لهم ، إذ أنهم يخشون على حياتهم بعد الادلاء بمثل هذه الشهادة . وأراد فريجيريو التدخل فى أعمال اللجنة ، وأشار على رشدى باشا » بأخذ بعض الرهائن من بين شيوخ بيلول ، حتى يتمكن من القبض على المتهمين بهذه الطريقة » .[3] ولكن رشدى باشا رفض ، وعمل على التحقق من صدق أقوال القنصل الايطالى فى عدن ، والخاصة بوجود ثلاثة من الحرحى فى بيلول ، « فما أن عرف بهذه الرواية حتى أمر بمحاصرة الجنود للقرية وبتفتيش كل منزل بدقة .. ولكن جميع هذه المجهودات لم تؤد إلى أى نتيحة ، وإنتهى البحث الى لاشىء »[4].

---

(١) مصطفى فهمى باشا إلى دى مارتينو فى ٢٦ أكتوبر سنة ١٨٨١ . رقم/٨٦٧ .
A.I. 1/2. fasc. 13. fol. 34.

(٢) الوثيقة السابقة

(٣) فريجيريو إلى إبراهيم باشا ، بيلول فى ١٨ يوليو سنة ١٨٨١ . A.I. 1/2. fasc. 10.

(٤) مصطفى مهمى باشا إلى دى مارتينو فى ٢٦ أكتوبر سنة ١٨٨١ رقم ٨٦٧
A.I. 1/2. fasc. 13. fol. 34.

وأبرق رئيس لجنة التحقيق المصرية فى يوم ٧ أغسطس سنة ١٨٨١ أن التحقيق على وشك الانتهاء ، وأنه لم يقم أى إثبات إدانة ضد أهالى بيلول ، وأنه يظهر أن حادثة القتل قد وقعت من رجال القبائل غير الخاضعة الموجودة إلى الداخل ، وعلى بعد حوالى ثلاثة عشر يوما من الساحل(١) . ولكن الحكومة الايطالية أظهرت مضايقتها لفشل التحقيق ، واستندت الى نتيجة التحقيق المرسلة اليها ، وإدعت أن اللحنة المصرية لم تنفذ واجبها بالحياد الذى انتظرته منها . ولقد أكد مالفانو Malvano ، سكرتير الخارجية الإيطالية للورد جرانفيل ، « أن الحكومة الايطالية مصممة على العمل بتساهل ، وأن تبذل كل وسعها لتحاشى خلق حادثة »(٢)، رغم النتيجة السلبية التى وصل اليها التحقيق . ورغم هذه التأكيدات الرسمية التى لم يطلب أحد الى الايطاليين اعطاءها ، فانهم قد عملوا على إثارة مشكلات جديدة .

(٤) – حادثة رهيطة :

ماأن إنتهى التحقيق فى بيلول حتى عزمت الإدارة المصرية على تدعيم سلطتها على رهيطة المجاورة . ومن المحتمل جداً أن تكون لحنة التحقيق وحكومة سواحل البحر الأحمر قد حصلت فى أثناء هذا التحقيق على معلومات تتعلق بالاتفاقات البى قام بها برهان شيخ رهيطة بالتوقيع عليها مع الايطاليين ، وأرادت توكيد سلطة الحكومة على هذه المناطق .

وكانت السفينة الحربية المصرية « جعفرية » تحمل قوة من الجنود بقصد إرسالهم إلى رهبطة ، كحامبة صغيرة تحرس العلم المصرى المرفوع على هذه

---

(١) كوكسون إلى حرانفيل فى ١٢ أغسطس سنة ١٨٨١ F.O. 141/147. Tél. No. 42.
وابلغت إلى الحكومة الايطالية فى يوم ١٥ أعسطس عن طريق السفارة البريطانية .
A.I. 1/2. fasc. 11. fol. 99.

(٢) ماكدونيل Macdonell إلى حرانفيل – روما فى ١٧ أعسطس سنة ١٨٨١ .
F.O. 170/305. No. 331.

الناحية ، وكان هذا الاجراء قد أصبح ضروريا بعد نشاط الاوربيين على الساحل من ناحية ، وبعد الحادثة التى وقعت عند بيلول ، من ناحية أخرى . ولكن القبودان فريجيريو أعلن لكل من إبراهيم باشا رشدى وعلاء الدين باشا ، فى أثناء الزيارة التى قاموا بها لسفينته Ettore Fieramosca قبل سفرها أنه يعلم بوجود جنود مصريين على ظهر سفينتهم سيرسلون إلى رهيطة ، ولكنه يحذرهم رسميا ، ويمكنه أن يبلغهم ذلك كتابة إن أرادوا وإن إقتضى الأمر ، أن هذه الناحية [رهيطة] تتبع إيطاليا ، وأنه قد استلم أمراً من حكومته باستخدام كل وسائله ليمنع المصريين من فرض سلطتهم عليها ، وأضاف أنه سيذهب شخصيا إلى رهيطة حيث يجدون سفينته الحربية هناك بمجرد وصولهم !! وإضطر رشدى باشا وعلاء الدين باشا أمام هذا الموقف إلى العودة إلى مصوع وإبلاغ الحكومة المصرية بالحادث(١) .

وفوجئت الحكومة المصرية بلهجة القبودان الايطالى ، خاصة وأن الحكومة الايطالية نفسها كانت إعترفت بمذكرة أرسلها دى مارتينو قنصلها العام فى القاهرة ، إلى نظارة الخارجية المصرية فى ١٦ مايو سنة ١٨٧١ « أن الباب العالى قد عين فى سنة ١٨٦٣ مديراً لكل ساحل الدناقل ورفع العلم المصرى على كل الساحل حتى رهيطة » ولم تمهل الحكومة الخديوية – منذ أن إستلمت إدارة هذه السواحل – أمر « تعيين شيخ فى هذه الناحية ودفع مرتبه وتكليفه بحراسة العلم وبملاحظة الاقليم التابع لها »(٢) . وإعتقدت الحكومة المصرية – أو تظاهرت – بأن قائد السفينة الايطالية قد تصرف تصرفا شخصيا وطلبت من الحكومة الايطالية ألا تتردد فى التبرؤ من عباراته وأن ترسل له أمراً تلغرافيا بتحاشى كل تعقيدات قد تنشأ عن تصرفه بهذه الطريقة . وذكرت أنها لن تتحمل نتائج ماقد يحدث ، وأنها قد أبرقت إلى سلطاتها للاسراع بارسال

---

(١) فخرى باشا إلى مكيافيللى فى ٢٤ أغسطس سنة ١٨٨١ .
A.I. 1/2. fasc. 11. No. 113. annexe.

(٢) الوثيقة السابقة .

السفينة الحربية « الخرطوم » الموجودة أمام بيلول وعليها قوات لرهيطة إلى هذه الناحية الأخيرة ، ولتنفيذ الأوامر السابقة التى صدرت إلى الجعفرية[1] . وطلبت الحكومة المصرية فى نفس اليوم من الحكومة البريطانية إرسال إحدى سفنها الحربية بسرعة الى رهيطة « وتحمل أوامراً بعدم الاعتراف بأى سلطة غير سلطة الخديو تحت السلطان ، حتى تمنع بوجودها أو بتدخلها كل تعقيدات ممكنة ، إذا ماأصر القبودان الايطالى على موقفه » .[2]

اضطرت الحكومة الخديوية إذاً إلى دعوة إنجلترا لإرسال سفينة إلى سواحل البحر الأحمر ، توكيداً لسيادتها ، ومنعا لوقوع خسائر ضرورة . وكان هذا العمل دبلوماسية ولكنه كان يدل على الضعف الذى وصلت اليه الحكومة الخديوية فى ذلك الوقت .

وأعلنت الحكومة الايطالية أن هذا التصرف لا يتفق مع « العلاقات الودية » القائمة بينها وبين مصر ، واحتجت « ضد كل عمل من طبيعته تغيير الوضع القائم فى عصب وما حولها » !![3] ثم أعلنت أن فريجيريو يقود قطعتين حربيتين ، وسيعمل على تنفيذ الأوامر الصادرة له ، وأنه سيقاوم « الخرطوم » اذا ما حاولت إنزال القوات الموجودة على ظهرها ، وحملت الحكومة المصرية كل النتائج المترتبة على هذا العمل المفاجىء الغامض !!

وشعرت مصر بتعدى إيطاليا على حقوقها ، فأعلنت أنها ستتخذ كل ما فى وسعها لتوكيد سلطتها على الساحل الافريقى للبحر الأحمر ، ولكنها أرادت أن تعرف رد إنجلترا على الطلب الذى قدمته لها فى ٢٤ أغسطس بشأن إرسال سفينة حربية بريطانية إلى رهيطة قبل أن تأخذ قراراً حاسما ونهائيا فى

---

(١) الوثيقة السابقة .

(٢) كوكسون إلى جرانفيل فى ٢٤ أغسطس سنة ١٨٨١ F.O. 141/147. Tél. No 46.

(٣) مكيافيللى إلى مانشينى فى ٢٤ أغسطس سنة ١٨٨١ A.I. 1/2. fasc. 11. No. 115

الموضوع[1] . وكان مانشينى ، وزير الخارجية الايطالية ، قد تطوع بارسال معلومات خاصة لحكومة لندن : « إن أراضى رهيطة تقع فيما وراء الحدود الجنوبية للمتلكات الايطالية فى عصب ، ولكن سلطة رهيطة – الذى وقع معنا على معاهدة صداقة وتعاون مشترك – قد باع لنا جزء كبيراً منها ، فمن الطبيعى أن نعتبره كرئيس مستقل . ولذلك فاننا لا نستطيع أن نوافق على إنزال القوات التى لا تهدف إلا تغيير الوضع القائم بالرغم منا ، وهو ما اتفقنا على ضرورة احترامه »[2] . وأضاف أن قائد القطعتين الحربيتين الموجودتين بالقرب من عصب سيقاوم عملية إنزال القوات المصرية هناك ، ثم طلب إلى اللورد جرانفيل باسم الصداقة « أن ينصح الحكومة المصرية بالامتناع عن القيام بعمل استفزازى خطر وغير متزن »[3] .

وجاء رد وزارة الخارجية البريطانية واضحا وقاطعا ، ولا يقبل المساومة : « رغما من أن حكومة صاحبة الجلالة [الملكة] لا ترغب فى إثارة هذه المسألة .. وهى تعتبر مسألة لا جدال فيها ، ألا تعترض أقل اعتراض اذا ما تصرفت الحكومة المصرية طبقا لحقوقها التى أيدتها فيها حكومة صاحبة الجلالة [الملكه] دائما ، والتى تعتقد أنها حقوق ثابتة »[4] . وظهر جليا أن الحكومة البريطانية لن توافق على أى عمل يتعارض مع مبدأ إمتداد سيادة مصر على الساحل الغربى للبحر الأحمر ، خصوصا وأن المحافظة على هذا المبدأ كانت فى غاية الأهمية بالنسبة لبريطانيا ، كما كانت هناك إحدى المعاهدات السارية المفعول والتى تعهدت فيها مصر بعدم التنازل عن أى جزء من أراضيها لدولة أجنبية ، دون موافقة انجلترا ، وهى معاهدة الصومال الشهيرة المعقودة بين الدولتين فى سنة ١٨٧٧[5] .

---

(١) كوكسون إلى جرانفيل فى ٣٠ أغسطس سنة ١٨٨١ F.O. 141/147. Tél. No. 48.

(٢) ماكدونيل إلى جرانفيل فى ٢٧ أغسطس سنة ١٨٨١ F.O. 170/305. No. 67.

(٣) الوثيقة السابقة .

(٤) مافريا إلى مانشينى فى ٣١ أغسطس سنة ١٨٨١ A.I. 1/2. fasc. 12. No. I.

(٥) الوثيقة السابقة .

ولكن الجنرال منابريا ، سفير ايطاليا فى لندن ، كتب إلى مانشينى ، وزير الخارجية ، فى يوم ٢٥ ثم يوم ٣١ أعسطس وإدعى أنه لم يكن من حق إنجلترا أن تقطع فى مسألة السيادة هذه ، التى كانت هى نفسها تشك فيها إلى أن وافقت على هذا المبدأ وعملت على تطبيقه . لم يوافق منابريا على الاعتراف بالسيادة العثمانية على كل ساحل البحر الأحمر ، وإدعى أن كل من تركيا ثم مصر قد حاولا دائماً الاستيلاء على هده السواحل ، ولكنهما لم يتمكنا إلا من الإقامة فى بعض النقط ، ولقوا معارضة فى نقط أخرى . ولكن هذا الإدعاء لم يمنع منابريا من تفضيل إتباع الحذر ، وأصر على ضرورة ذلك فى نهاية تقديره قائلا : « وهكذا تتركنا إنجلترا بمفردنا وجها لوجه أمام الحكومة المصرية ، فعلى الملك [الإيطالى] فى هذا الموقف ألا تستشير سوى مصالحها ، دون أن تتناسى نتائج الأفعال التى قد تقوم بها »[1] .

لقد عجزت إيطاليا عن الوصول بمفردها إلى حل ودى مع مصر . وكان اللورد جرانفيل فى « والمير كاسبل » ، فأبرق له الجنرال منابريا ليحدد له مقابلة فى أقرب وقت « .. حتى يمنع حدوث أى تعقيدات مؤسفة »[2] . واطمأنت إيطاليا بعد هذه المقابلة مع جرانفيل وجلادستون ، إذ أنها حصلت على تأكيدات ضد أى خطر لصدام مسلح مع الحكومة المصرية ، ذلك أن جرانفيل قد إنتهز الفرصة التى سنحت عندما طلبت منه مصر إرسال سفينة حربية إلى رهيطة ، ونصحها بالتصرف بحكمة ، وبألا تعمل على خلق المشاكل[3] . ووعد جرانفيل الجنرال منابريا بتجديد نصائحه وتكرارها ، كما تحدث جلادستون بنفس اللهجة وبطريقة مطمئنة . وكانت الحكومة البريطانية قد نصحت مصر ، قبل بومين من هذه المقابلة : « إن حكومة صاحبة الجلالة لا توصى مصر باثبات حقها على رهيطة بانزال جنودها فى هذه الناحية ،

---

(١) منابريا الى مانشيني فى ٣١ أغسطس سنة ١٨٨١ — A.I. 1/2. fasc. 12. No. 1.

(٢) منابريا إلى مانشيني فى ٢ ستمبر سنة ١٨٨١ — A.I. 1/2. fasc. 12. No. 8.

(٣) منابريا إلى مانشيني فى ٣ ستمبر سنة ١٨٨١ — A.I. 1/2. fasc. 12. No. 9.

خصوصا وأن مثل هذا التصرف قد يتسبب فى خلق تعقيدات يمكن تحاشيها بمحادثات مقبلة بين الحكومتين ذات الشأن »[1] وكان هذا هو نفس الرد الذى كانت تأمل فيه حكومة روما . فتحدث الجنرال منابريا عن العلاقات الودية التى سادت بين إنجلترا وإيطاليا منذ تولى جلادستون الحكم ، وعن الصدق الذى أظهرته الحكومة الايطالية فى تعاونها مع إنجلترا فى كل المسائل الأخيرة ، وأكد ثقته التامة فى أنهما سيتصرفان بنفس الطريقة فى هذه المسألة أيضاً[2] .

(٥) – الحق والقوة :

إختلف موقف إيطاليا فى القاهرة ، عن موقف سلطاتها الدبلوماسية فى لندن . ذلك أن ميكافللى ، القنصل الايطالى فى القاهرة ، قدم لوزير خارجية مصر مذكرة خاصة برهيطة ، أثار فيها مسألة التحقيق ، وإتهم فيها الحكومة المصرية بوجود ضلع لها فيها . ولقد طلب منه زميله الانجليزى أن بسحب هذه المذكرة ، وذكر له بطريقة خاصة وسرية أنه قد إستلم تعليمات من وزارة الخارجية البريطانية لإغراء مصر على التراجع فى مسألة إنزال جنودها فى رهيطة ، مما يغير الموقف . ورغم إصرار القنصل العام البريطانى فان مكيافيللى قد ذكر له أن مثل هذه المذكرة أقل خطراً بكثير من مذكرة إحتجاج رسمية . ثم أبلغه أنه سيطلب تعليمات جديدة من روما .[3] ولم تكن إيطاليا ترغب فى التراجع عن موقفها .

ولم تجد الحكومة الخديوية أمامها إلا أن تكتب مرة جديدة إلى الحكومة الايطالية . ولم تكن المذكرة الايطالية فى ٢٤ من أغسطس أو المذكرة الأخرى فى يوم ٢٧ منه قد أنكرت وجود العلم المصرى على رهيطة ، أو صدق نلك

---

(١) جرانفيل الى كوكسون فى ١ سبتمبر سنة ١٨٨١ — F.O. 14/1142. No. 158.
(٢) جرانفيل إلى مكدونيل فى ٣ سبتمبر سنة ١٨٨١ — F.O. 170/312 B. No. 374
(٣) ميكافيللى إلى مانشينى فى ٤ ستمبر سنة ١٨٨١ — A.I. 1/2. fasc. 12. No. 15.

الفقرة التى جاءت فى مذكرة دى مارتينو بتاريخ ١٦ من مايو سنة ١٨٧١ ، والتى ذكرت أن الحكومة الايطالية نفسها قد إعترفت بأن الباب العالى قد رفع العلم التركى فى عام ١٨٦٣ على كل الساحل حتى رهيطة . فلم تكن مصر إذن هى التى تسعى إلى تغيير « الوضع القائم » فى البحر الأحمر . ولما طلب كايرولى فى ١٧ مايو سنة ١٨٨٠ الإحتفاظ بالوضع القائم حتى تثبت الحكومة المصرية حقوق ملكيتها وسيادتها على عصب ، لم تكن المسألة تخص إلا الساحل وجزر عصب . وكانت هذه بالفعل هى أول مرة تذكر فيها الجزر . وشرحت الحكومة المصرية الموقف بمذكرتها فى ٧ من يوليو التى إعتقدت أنها ستقضى على كل طعن أو شك فى حقوقها على سواحل البحر الأحمر ، وإعتقدت أن محتلى عصب سيحافظون من جانبهم على « الوضع القائم » الذى طلبوا منها مراعاته ، فامتنعت عن القيام بأى عمل فى عصب ، وإنتظرت رد الحكومة الايطالية . ولكن حكومة روما لم تتكرم بارسال أى رد . ورغماً عن تأكيد إيطاليا رسميا بأنه ليس لها فى عصب أى نيات إلا مجرد تجارية وعلمية ، فانها قد قامت بانزال معدات حربية على ذلك الساحل . وبعد قليل ، وفى أثناء زيارتهم لبيلول ، ورغما عن وجود العلم المصرى ، فان جيوليتى والقبودان فريجيريو قد أعلنا لشيخ الناحية أن كل الساحل ملك لإيطاليا حتى رأس عسول . ولم تعترف الحكومة الايطالية بسلطة مصر على بيلول إلا بعد قتل أعضاء حملة جيوليتى ، وذلك حينما تقدمت إلى الحكومة المصرية وطلبت منها البحث عن المجرمين ومعاقبتهم . وأخيراً فهذه إدعاءات جديدة على جزر جديدة من الساحل ، على ناحية رهيطة .. فلا يمكن إتهام الحكومة المصرية بالعمل على تغيير « الوضع القائم » فى عصب ، كما أن المراسلات الرسمية بين الحكومتين تثبت أن رهبطة لم تدخل بطريق مباشر أو غير مباشر فى مسألة عصب[1]

---

(١) أنظر مذكرة فخرى إلى مكيافيللى فى ٨ ستمبر سنة ١٨٨١ – رقم ٧٠٨ – مرفقة برسالة مكيافيللى إلى مانشينى
A.I. 1/2. fasc. 12.
وصورة مرفقة برسالة كوكسون إلى اللورد جرانفيل فى ١٦ ستمبر سنة ١٨٨١
F.O. 141/144. No. 243.

وإذا خضع أحد الشيوخ المحليين ، وهو موظف يتقاضى راتبا ، لضغط عملاء إحدى الحكومات الأجنبية ، ووافق على بيع أراضى لا يمتلكها أو على التوقيع على إتفاقيات ليس لها صفة فى إبرامها ، فمن الطبيعى أن يكون هذا البيع وهذا الاتفاق باطلا نصاً وروحا ، إذ أن تلك الأعمال لا يمكن أن تؤثر على حقوق السيادة الإقليمية للدولة . وكانت هذه هى حالة برهان . فكتب فخرى باشا إلى الإيطاليين ، شارحا لهم أن شيخ رهيطة الذى يصفونه بأنه سلطان ، ليس إلا واحد من المشايخ العديدين الذين يخضعون لحكومة مصر ويخدمونها . وأرسل إليهم نسخة من خطاب برهان ، الذى كان قد أرسله إلى حاكم عام السودان فى وقت شراء شركة روباتينو لقطعة من الارض فى عصب ، مما يثبت بوضوح أن مندوبى الحكومة الايطالية قد أرساؤوا وأخطئوا فهم حقيقة مركز هذا الشيخ . وأراد فخرى باشا أن يكون قاطعا فى حججه مع الايطاليين ، فأرسل إليهم فى نفس الوقت الإيصالات التى وقع عليها هذا الشيخ عند إستلامه لمرتبه ، منذ بداية الحكم المصرى فى هذه الأقاليم حتى قرب ذلك الوقت[١] .

وأخيراً فان مصر قد رفضت الإتهام الذى وجهته إليها إيطاليا بالسعى إلى صدام مسلح مع القوات الإيطالية ، كما رفضت تحمل مسؤولية الحوادث التى قد تنجم عن إستخدامها لسلطتها على أراضيها وتحت ظل علمها . وأبلغت مصر إيطاليا أنها تنتظر منها رداً بشأن عصب ، وأظهرت تحفظها ، وإحتجت رسميا على أى إعتداء يقع على أراضيها ، وأعلنت إحتفاظها بكل حرية للعمل ، وبكل مالديها من وسائل وقوة ، لإجبار الغير على الاعتراف بحقوقها وخصوصا بعد ما حاولوا تناسيها[٢] .

ولكن مكيافللى أصر على موقفه ، وأدعى أن أحداً من الموظفين الإيطاليين

(١) الوثيقة السابقة .

(٢) الوثيقة السابقة

الذين قاموا بزيارة رهيطة أخيرا لم ير العلم المصرى مرفوعا عليها ، رغم ثبات الحكومة الخديوية على ذكرها أنه مرفوع هناك بالفعل . وذكر أن « السلطان » برهان قد إعتبر نفسه دائما على أنه مستقل كل الإستقلال عن تركيا ومصر . أما النتائج التى أرادت مصر أن تبنيها على المذكرة الايطالية فى ١٦ من مايو سنة ١٨٧١ فان مكيافيللى قد إدعى « أن الخطأ الجغرافى الذى حدث فى مذكرة دى مارتينو لا يثبت أى شىء ، وذلك لأنه مجرد خطأ »[١] .
لقد إفتقرت حقوق مصر إلى القوة لتدعيمها وإثباتها .. ولكنا نلاحظ فى ذلك الوقت أن لهجة الإيطاليين قد أصبحت أكثر إعتدالا ، ونجد أن مكيافيللى يعلن : « أن النيات التى ينسبونها للحكومة الإيطالية لإقامة محطة عسكرية فى عصب لا تستند إلى أى أساس من الصحة .. ولا يمكننى أن أقبل أن يثير القبودان فريجيريو شفويا ، ولكن باسم ايطاليا ، أى إدعاءات بشأن رهيطة ، وبشأن الساحل الممتد حتى رأس عسول ، وذلك فى الوقت الذى نعتبر فيه أن لنا الحق فى مجرد المطالبة بالإحتفاظ بالوضع القائم فيما يجاور عصب ، فالمسألة إذن ليست أكثر من سوء تفاهم واضح ، وأسرع من ناحيتى فى القضاء عليه »[٢] .

فما الذى حدث ؟ الحقيقة هى أن هذه التصريحات التى ذكرت أن إيطاليا لن تقيم منشآت عسكرية فى عصب ، وهذا التبرؤ من الإدعاءات الشفهية الخاصة برهيطة وبالساحل الممتد حتى رأس عسول ، كانت كلها نتيجة لتدخل من جانب وزارة الخارجية البريطانية فى الموضوع .

---

(١) ميكافيللى إلى شريف باشا فى ٢٠ ستمبر سنة ١٨٨١ A.I. 1/2. fasc. 12.

(٢) الوثيقة السابقة .

الفصل السادس عشر

مستعمرة التاج

كانت ايطاليا تعلم أن موقف انجلترا الثابت يتلخص فى الإحتماء وراء إتفاقية سنة ١٨٧٧ ، التى تعترف بسلطة مصر على الساحل الغربى للبحر الأحمر والساحل الجنوبى لخليج عدن ، وأن إنجلترا تسعى من وراء هذا الموقف إلى منع أى دولة أخرى من النزول إلى تلك السواحل والإقامة فيها . ولذلك فان إيطاليا حاولت أن تنظم صلات بين سلطاتها فى البحر الأحمر والسلطات البريطانية فى عدن ، بدعوى التعاون فى محاربة تجارة الرقيق ، ولكنها كانت تهدف من وراء ذلك إلى الحصول على إعتراف رسمى لمنشأتها فى عصب ، ولو بطريق غير مباشر . وسنحت لها فرصة مواتية للتقدم بمناورتها فى أثناء قتل بعثة جيوليتى عند بيلول .

(١) – التعاون بين السلطات المحلية :

تقدمت إيطاليا باقتراحها إلى وزارة الخارجية البريطانية فى نفس الوقت الذى طلبت فيه ارسال سفينة حربية بريطانية لحضور التحقيق فى بيلول . وإنتهز الجنرال منابريا الفرصة لكى يتحدث مع اللورد جرانفيل عن عصب ، وقال أنه سيكون من اللازم الوصول إلى إتفاق مبدئى بين المنشأة الإيطالية فى عصب ، وعدن البريطانية ، خصوصا وأنه سيكون بينهما علاقات بحكم الضرورة ، وذلك لتسهيل الإتصال بين السلطات فى كل منهما ، ودون أن يمس ذلك المسائل التى ظهرت بشأن السيادة على تلك الأقاليم[1] . ولكن جرانفيل أبدى تحفظه ، ولم يعط أى إجابة سريعة . واعتقد منابريا أنه يمكن انتظار الرد الذى

---

(١) منابريا إلى مانشينى فى ١٣ يونيو سنة ١٨٨١ A.I. 1/2. Fasc. 10. fol. 50.

وعده به جرانفيل ، قبل أن يقرر إمكانية إقحام بريطانيا رسميا ، بجعلها ترسل علمها الى بيلول[1] . ومر أسبوعان بين أخذ ورد بشأن حضور السفن إلى بيلول ، قبل أن تتقدم ايطاليا باقتراحاتها المكتوبة .

وأرسل الجنرال منابريا إلى اللورد جرانفيل بمذكرتين : الأولى لفتت نظر الوزير البريطانى إلى ضرورة الوصول إلى إتفاق مبدئى بين القوميسيير الايطالى فى عصب والمقيم البريطانى فى عدن بشأن أولا : تبادل المراسلات عن كل المسائل الهامة محليا ، دون أن يمر ذلك عن طريق الحكومتين الأوربيتين ، وثانيا : التعاون بين محاربة تجارة الرقيق ، وفى تنفيذ المعاهدات أو اللوائح التجارية ، وفى كل المسائل التى لها طابع المصلحة العامة والإنسانية[2] . أما المذكرة الثانية فقد ذكرت أن برانكى القوميسيير الايطالى فى عصب قد اقتنع باستمرار تجارة الرقيق فى الأقاليم القريبة من الخليج المذكور .. وفى بيلول (مصرية) [كذا] . ولذلك فان الحكومة الايطالية قد أمرت برانكى بمنع هذه التجارة فى حدود سلطته ، وسمحت له إن لزم الأمر بالتراسل مع حاكم عدن لإعطائه كل المعلومات التى يمكنه أن يحصل عليها بهذا الخصوص . كما أن الحكومة الايطالية قد قررت أن ترسل إلى عصب إحدى السفن الحربية التى يمكنها أن تراقب السفن التى تعمل فى تجارة الرقيق[3] .

ولقد تركت إنجلترا الاقتراحات الايطالية لفترة من الوقت دون إجابة . ولكن موقف إيطاليا إزداد مع الزمن تصلبا فى مسألة رهيطة ، فقررت وزارة الخارجية البريطانية إستخدام هذه الاقتراحات لتحديد نشاط ايطاليا وادعاءاتها فى البحر الأحمر . ولم تكن انجلترا ترغب فى تحديد هذا النشاط فى عصب

---

(١) الوثيقة السابقة .

(٢) اتفاق مبدئى بين .... مرفق برسالة منابريا الى جرانفيل فى ٢٩ يونيو سنة ١٨٨١
F.O. 170/311 No. 281.

(٣) مذكرة ، الجنرال منابريا الى اللورد جرانفيل فى ٢٧ يونيو سنة ١٨٨١ – مرفق/ ٢ برسالة منابريا إلى جرانفيل فى ٢٩ يونيو سنة ١٨٨١
F.O. 170/311. No. 281.

فقط ، ولكنها أرادت أيضا أن تحدد مظاهر وأشكال وجود إيطاليا فى هذه الناحية .

فكلف جرانفيل ماكدونيل فى سبتمبر سنة ١٨٨١ بأن يبلغ مانشينى أنه اذا كانت الحكومة الايطالية مستعدة « للتوقيع على عقد رسمى مع مصر » يؤكد شراء أراضى عصب ، وبشرط أن تظل المنشأة الايطالية هناك — طبقا للتأكيدات السابقة — تجارية بحتة ، فلا تحصن ولن تستخدم كقاعدة بحرية أو حربية — فان الحكومة البريطانية ستقدم هذا الاقتراح لحكومتى القاهرة والقسطنطينية وتؤيده . وأضاف أنه من المتوقع أن تطلب مصر إضافة فقرة خاصة لمنع مرور الأسلحة والذخائر إلى الحبشة[١] .

وفى اليوم التالى أعلن مانشينى أن إقتراح اللورد جرانفيل يتمشى تماما مع وجهات نظر الحكومة الايطالية ، ومع التأكيدات التى أعطاها سلفه ، وأنه لا يرى أى إعتراض على الفقرة المطلوبة الخاصة بمنع مرور الأسلحة إلى الحبشة .[٢] وإقترح مانشينى أيضا إضافة مادة تشهد بانضمام إيطاليا إلى الإتفاقية المصرية الخاصة بالغاء تجارة الرقيق ، وذلك فيما يتعلق بعصب .[٣] وانتهز الفرصة لكى يعرب عن أمله فى ألا تعارض انجلترا فى الاتفاق على إقامة إتصالات منتظمة بين السلطات البريطانية فى عدن وسلطات عصب الإيطالية .[٤]

---

(١) جرانفيل الى مكدونيل فى ١٣ سبتمبر سنة ١٨٨١ F.O. 170/312 B. No. 278.

وأنظر ، مذكرة ، روما فى ١٤ سبتمبر سنة ١٨٨١ A.I. 1/2. fasc. 12. fol. 32.

(٢) ماكدونيل إلى جرانفيل فى ١٥ سبتمبر سنة ١٨٨١ F.O. 170/305. No. 356.

(٣) مانشينى الى مناريا فى ١٦ سبتمبر سنة ١٨٨١ . S.P. Vol. Lxxxii (C. 3300). No. 102.

(٤) ماكدونيل الى جرانفيل فى ١٥ سبتمبر سنة ١٨٨١ F.O. 170/305. No. 356.

وإقترحت الحكومه الابطاليه أن نكتب مشروعا لإتفاقيه[1] ووافق جرانفيل على الإقتراح بشرط أن يطلع عليه أولا [2] فأعدت الحكومه الإيطاليه هذا المشروع وسلمه مانتشينى إلى السفير البريطانى فى روما فى يوم ٩ أكتوبر ، وقام هذا السفير بتحويله إلى لندن [3] وإقترح جرانفيل إدخال بعض التعديلات[4]، ولم ير مانتشينى ما يوجب الإعتراض . بل إن الوزير الايطالى قد أضاف أن حكومته مستعدة للتفاوض مع الباب العالى نفسه للوصول إلى إتفاق على كل هذه المسائل ، وأعرب عن ثقته فى أن يقوم جرانفيل بأن يطلب من حكومة تركيا وحكومة مصر الموافقة على الإتفاقية المقترحة [5]

وأرسل اللورد جرانفيل بصورة من هذا المشروع إلى دافرين فى القسطنطينيه ، وطلب منه تحويلها للباب العالى ، وأن يذكر له فى نفس الوقت أن الحكومة البريطانية ترى أن قبول هذا المشروع هو فى صالح كل من تركيا وإيطاليا ، وذلك معا لنشوء تعقيدات يمكنها أن تظهر إذا ما إستمر الاحتلال الايطالى لعصب على أساس غير منتظم ومحدد[6] ، كما كان عليه الحال فى ذلك الوقت . وقام السير إدوارد ماليت بنفس مهمة دافرين لدى ناظر الخارجية المصرية فى القاهرة .[7]

---

(١) ماكدونيل إلى جرانفيل فى ١٩ سبتمبر سنة ١٨٨١ — F.O. 170/305. Tél. No. 70.

(٢) جرانفيل إلى ماكدونيل فى ٢٠ سبتمبر سنة ١٨٨١ — F.O. 170/314. No. 392.

(٣) باجيت إلى جرانفيل فى ٩ أكتوبر سنة ١٨٨١ — F.O. 170/305. No. 377.

(٤) جرانفيل الى باجيت فى ١١ نوفمبر سنة ١٨٨١ — F.O. 170/314. No. 457 A.

(٥) باجيت إلى جرانفيل فى ١٤ نوفمبر سنة ١٨٨١ — F.O. 170/306. No. 412.

(٦) جرانفيل الى دافرين فى ١٧ نوفمبر سنة ١٨٨١

S.P. Vol. Lxxxii (c. 3300.). No. 119.

(٧) جرانفيل إلى السير ادوارد ماليت فى ١٧ نوفمبر سنة ١٨٨١ — F.O. 141/142. No. 225.

(٢) – موقف مصر وتركيا :

وافق رئيس وزراء تركيا على أن ينصح السلطان بقبول الاتفاقية ، ولكنه طلب بعض الاستفسارات عن المادة الخامسة منها[١] والتى كان نصها : « ستتفق الحكومات الايطالية والمصرية والبريطانية على وضع الأسس والطرق والتسهيلات اللازمة للتراسل والتعاون المتبادل بين سلطاتها المحلية والتى تخضع لها ، وذلك من أجل الاتجاهات المشتركة التى لها طابع المصلحة المحلية ، والتى تدخل فى إختصاص هذه السلطات »[٢] . ولما كان مانشينى يخشى ظهور العقبات التى قد تعوق تحقيق الاتفاقية وإتمامها ، فانه أعلن أنه ليس لديه أى دافع للاصرار على هذه المادة .[٣]

وجاء شريف باشا إلى الوزارة ، وإعتقدت إيطاليا فى إمكانية الحصول على حل فى مصلحتها منه . ولكن إيطاليا إحتفظت بمسألة التحقيق فى بيلول لتهديد مصر والضغط عليها ، وحاولت أن تساوم بها علاوة على ذلك فى مسألة عصب . وكتب مانشينى يذكر أن شريف باشا لا يحتفظ لايطاليا الا بشعور الود ، وأن الحكومة الايطالية ستحرص على ألا تخلق له المصاعب منذ أول إستلام الحكم بسبب مشاكل حدثت فى عهد سلفة .[٤] ولكن سرعان ما ظهر لايطاليا أن شريف باشا لا يوافق على تقديم تنازلات إقليمية . ذلك أنه قد رد على الادعاءات الايطالية التى ذكرت أن العلم المصرى لم يرفرف مطلقا على رهيطة ، مستندة فى ذلك على تصريحات الشيخ برهان الذى إعتبره الايطاليون كسيد مستقل عن تركيا وعن مصر ، وأعلن أن البيانات الثانية التى أرسلها وزير الخارجية المصرى السابق فى مذكرته يوم ٨ سبتمبر عن خضوع هذا

---

(١) دافرين الى جرانفيل فى ٢٨ نوفمبر سنة ١٨٨١ S.P. Vol. Lxxxii. (c. 3300). No.123
(٢) باحيت الى جرانفيل فى ٩ أكتوبر سنة ١٨٨١ F.O. 170/302. No. 377. et annexes.
(٣) باحيت الى جرانفيل فى ٢٩ نوفمبر سنة ١٨٨١ F.O. 170/306. Tél. No. 84.
(٤) مانشينى الى دى مارتينو فى ١٦ أكتوبر سنة ١٨٨١ A.I. 1/2. fasc. 13. fol. 19.

الشيخ للحكومة الخديوية ، والدلائل التى يمكن لمصر أن تظرهاَ لكى نتبت أن علمها قد ظل مرفوعا على رهيطة منذ إستلام مصر لادارة هذه السواحل كافية لاجبار ايطاليا على الاعتراف بتبوت حقوق مصر .[1]

فلم يكن من الحكومة الايطالية إلا أن وصفت التحقيق الذى حدث فى بيلول بأنه « مهزلة تمثيلية » ، وطلبت فتح تحقيق جديد يعهد به إلى مندوب مصرى ومندوب آخر إيطالى ، مزودين بكل السلطات اللازمة للبحث عن المعتدين ومعاقبتهم عقوبة مثلى مع شركائهم من بيلول .[2] فلم يتراجع شريف باشا ، ووافق على فتح تحقيق جديد ، برئاسة على باشا رضا ، الحاكم العام لسواحل البحر الأحمر ، ولم يتردد فى قبول مندوب إيطالى فى هذه اللجنة ، للعمل مع المندوبين المصريين « للبحث عن المعتدين وشركائهم والتحقيق بدقة فى المسألة » .[3] ولكنه رفض إعطاء هذه اللجنة حق محاكمة الأهالى أو إصدار أى أحكام ضدهم ، وحدد أن المحاكمة سنظل من إختصاص النظام القضائى المصرى ، الذى لن يتردد فى معاقبة من تثبت إدانته معاقبة رادعة[4] .

ولكن بعض المشكلات والمصاعب نشأت بعد ذلك ، فلم يبدأ هذا التحقيق الجديد إلا فى يوم ٢٠ أبريل سنة ١٨٨٢ ورأسه عبد الرحمن رشدى بك ، وانتهى قرب نهاية شهر مايو . وشهد المندوب الايطالى بنفسه بصعوبة العثور على المعتدين[5] .

وكان هذا هو جو العلاقات المصرية الايطالية فى ذلك الوقت . ولم يكن هذا الجو مما يسهل على مصر قبول الاقتراحات الايطالية الخاصة بعصب . ولم

---

(١) شريف باشا الى ميكافيللى فى ٥ أكتوبر سنة ١٨٨١ A.I. 1/2. fasc. 13. fol. 9.

(٢) مانشيبى الى دى مارتينو فى ١٦ أكتوبر ، ودى مارتينو إلى شريف فى ٣٠ أكتوبر سنة ١٨٨١ . A.I. 1/2. fasc. 13.

(٣) مصطفى فهمى الى دى مارتينو فى ١٦ نوفمبر سنة ١٨٨١

(٤) الوثيقة السابقة . A.I. 1/2 fasc. 13. fol. 67.

(٥) أنظر . A.I. 1/3. fasc. 17

يرحب مصطفى باشا فهمى ، ناظر الخارجية المصرية ، بمشروع الاتفاق مع ايطاليا ، الذى كان يعنى تنازل مصر عن أراضى عصب ، والاعتراف بهذا التنازل . أما تجران بك ، سكرتير عام الوزارة ، فانه لاحظ أن الفقرة التى تنص على أن المنشأة الايطالية لن يكون لها إلا صفة تجارية هى فقرة خادعة ، وليس لها أى قيمة ، مادام التصريح بارسال سفن حربية الى خليج عصب وإرسال معدات حربية يجعل من هذه الناحية مركزاً حربيا بالفعل[1] . وشرح له السير ادوارد ماليت ، القنصل العام البريطانى فى القاهرة ، أنه من الواضح أنه ليس لمصر القدرة على زحزحة الايطاليين من عصب ، ولذلك فانه من المستحسن تنظيم هذا الاحتلال باتفاقية رسمية .[2] ولكن تجران بك أعلن – رغم هذه الأجابة الواضحة ، والمريرة فى صراحتها – أن الحكومة المصرية كانت تثق تماما فى تأييد الحكومة البريطانية لها تأييداً أدبيا فى مسألة عصب ، وأنها كانت ولا تزال تأمل فى أن يؤدى استمرار هذا التأييد الى شعور الايطاليين بصعوبة موقفهم إلى درجة تجبرهم على الانسحاب . ولكن توقيع الاتفاقية سيقضى على هذه المصاعب التى تواجه الايطاليين الذين سيحصلون على قاعدة ثابتة فى البحر الأحمر ، وسيعملون على توسيعها بدون أدنى شك .[3]

وكتب مصطفى باشا فهمى إلى القنصل العام البريطانى مبلغا إياه رسميا أنه ليس من حق الحكومة المصرية أن تتصرف فى الأراضى التابعة للدولة العثمانية ، كما أن الباب العالى حريص بدون شك على الاحتفاظ بالفرمانات العديدة التى تنص على الجزية ، والتى تدخل خليج عصب – مثل باقى الشاطىء الغربى للبحر الأحمر – فى خديوية مصر . فرغما عن شعور الود تجاه الحكومة البريطانية ، ورغما عن رغبتها فى إجابة النصيحة الودية التى طلبت منها ، فإن الحكومة الخديوية لا تستطيع الموافقة على اتفاقية صيغت بالشكل الذى عرضت

---

(١) ادوارد ماليت إلى جرانفيل فى ٢٨ نوفمبر سنة ١٨٨١ F.O. 141/144. No. 353.

(٢) الوثيقة السابقة

(٣) ادوارد ماليت إلى جرانفيل فى ٢٨ نوفمبر سنة ١٨٨١ F.O. 141/144. No. 358.

به عليها . ولما كانت الحكومة الخديوية ترى فى الاستمرار فى موقفها الودى الذى رسمته لعلاقاتها مع الدول الصديقة ، فانها مستعدة كما ذكرت ذلك للقنصل العام الإيطالى فى مصر ، لكى تدخل فى مفاوضات لتنظيم موقف شركة روباتينو فى عصب ، طبقا للشروط التى سيتفق عليها . ويمكن للحكومة المصرية أن تعمل إتفاقية ليس لها أى صفة سياسية مع شركة روباتينو ، تمنح بها لهذه الشركة ملكية مساحة محددة من الأرض ، مع بعض الامتيازات ، ولكنها تحتفظ لنفسها بجميع حقوق السيادة والادارة الاقليمية ، بكل مالها من مظاهر[1] .

فأعلن السفير الايطالى فى لندن للورد جرانفيل أن هذا الرد قد أثار دهشة الحكومة الايطالية . ولكن إيطاليا كانت لاتزال ترغب فى الحصول على وساطة إنجلترا ، فأعلنت أن المسألة قد يكون أصابها بعض سوء التفاهم ، وأظهرت استنادها إلى توسط الحكومة البريطانبة حتى لاتقوم الحكومة المصرية باتخاذ موقف مقاومة من حديد ، مما سيمنع الوصول إلى تلك الاتفاقية ، التى سيستفيد منها كل اصحاب المصالح المتصلين بها[2] . ولم ترغب إيطاليا فى ترك المسألة عند ذلك الحد ، فابلغ مانشينى السفير الانجليزى فى روما أن كل من كورتى ، السفير الايطالى فى القسطنطينية ، ودى مارتينو ، القنصل العام الايطالى فى مصر ، سيواصلان كما فعلا حتى ذلك الوقت الامتناع تماما عن أى تصرف فى هده المسألة ، إد أن الحكومة الايطالية ترغب فى ترك المفاوضات كلها بين يدى الحكومة البريطانية ، التى تكرمت بقبولها .[3] ثم طلب السفير الايطالى فى لندن من جرانفيل أن تقوم الحكومة البريطانية بالضغط على الحكومة المصرية لكى تقبل الانفاقية المقترحة الخاصة بالمنشأة الابطالية فى خليج

---

(١) مصطفى فهمى باشا إلى السير ادوارد ماليت فى ٦ ديسمبر سنة ١٨٨١ مرفق برسالة : ماليت الى جرانفيل فى ١١ ديسمبر سنة ١٨٨١ F.O. 141/144. No. 372.

(٢) مذكرة مابريا إلى جرانفيل فى ١٠ ديسمبر ١٨٨١
S.P. Vol. LXXXII. (c. 3300.) No. 134.

(٣) باجيت إلى جرانفيل فى ١٢ ديسمبر سنة ١٨٨١ F.I. 170/306. No. 447.

سب[1] . وكان جرانفيل قد وعد الجنرال منابريا بذلك ، فكلف السير
ارد ماليت باستمرار الاتصال بالحكومة المصرية فى صالح هذا المشروع ،
ن يحاول إقناعها بأهمية إجابة رغبات الحكومة الايطالية[2] .

(٣) – حقوق السيادة :

كانت مسألة رهيطة قد تسببت فى تلبد الجو . ذلك أن القبودان هيلتون ،
د السفينة الحربية البريطانية دراجون Dragon قد أبرق من عدن فى يوم ١٢
سمبر أنه قد علم من برانكى ، القوميسيير الايطالى فى عصب ، يوم ٩ منه ،
قد وقع على معاهدة مع السلطان برهان تضع أراضى ذلك الشيخ بما فيها
يطة تحت الحماية الايطالية ، وأن هذه الأراضى تمتد حتى أوبوك ، وأن
ومبسيير قد أعطى علما ايطاليا لبرهان ، قام هذا الأخير برفعه عدة مرات
، رهيطة . ولقد أفهم القوميسيير الايطالى القبودان الانجليزى أن هذه
اهدة قد أبرمت بينه وبين برهان ، ولكن الحكومة الايطالية لم تصدق عليها
[3].

فاضطر اللورد جرانفيل إلى أن يذكر الحكومة الايطالية بالتأكيد الذى
طته ، والذى ذكرته برقية ماكدونيل ، الوزير المفوض البريطانى فى روما ،
يوم ٢٧ من أغسطس ، والذى ينص على أنه ليست لديها أية نية للتوسع
بما بجوار عصب[4] وأجاب مانشينى بأنه لا يعلم تفاصيل لاتفاقية
لدبدة مع برهان ، ووعد بأن يطلب إلى برانكى تفسير الأمر ، وأضاف أنه
صدر أمره بعدم تكرار رفع العلم الايطالى على رهيطة[5] . ثم أمر القنصل

---

(1) جرانفيل إلى باجيت فى ١٣ ديسمبر سنة ١٨٨١ F.O. 170/314. No. 500.
(2) جرانفيل الى ماليت فى ١٦ ديسمبر سنة ١٨٨١ F.O. 141/142. No. 246.
(3) ماليت إلى جرانفيل فى ٢٠ ديسمبر سنة ١٨٨١ F.O. 141/147. Tel. No. 118.
(4) جرانفيل الى باجيت فى ٢٣ ديسمبر سنة ١٨٨١ F.O. 170/314. No. 517.
(5) باجيت الى جرانفيل فى ٢٢ ديسمبر سنة ١٨٨١ F.O. 170/306. No. 468.

الايطالى فى عدن بارسال سفينة خاصة إلى عصب ، تطلب من مانكى إجابة برقية سريعة ، حتى يتمكن من فهم ما حدث[1] . وكتب فى نفس الوقت إلى السفير الانجليزى فى روما : « إننى أكرر من جديد تصريحى السابق ، وهو أننا مصممون على ألا نتعدى الحدود الحالية لممتلكاتنا فى عصب ، أو نفرض حمايتنا على أراضى برهان ، وهو الذى نحرص على ألا يكون لنا معه إلا علاقات صداقة ومعونة متبادلة »[2] .

ولكن مانشينى لم يكن فى حقيقة الأمر مستعداً للتخلى عن رهيطة ، وأصر على أن حكومته لا تستطيع الاعتراف بالسيادة المصرية على رهيطة ، لأن ذلك سيتسبب فى ضياع قيمة الصكوك التى إشترت بها أراضى عصب نفسها[3] . ولكنه أضاف بأن المسألة كانت مختلفة بالنسبة لبقية الساحل الغربى للبحر الأحمر إلى الشمال وإلى الجنوب من عصب وفيما عدا رهيطة ، وذكر أن الحكومة الايطالية كانت مستعدة ، كما أعلنت ذلك رسميا ، ألا تزيد مساحة ممتلكاتها فى البحر الأحمر[4] .

وإضطر اللورد جرانفيل أمام هذا الموقف المائع بشأن رهيطة إلى أن يذكر حكومة روما بأنه سيكون من الصعب الحصول على موافقة مصر على مشروع الاتفاقية ، مالم تعترف إيطاليا بسيادة سلطان تركيا وتحت إدارة خديوية مصر ، على كل الساحل الواقع إلى الشمال وإلى الجنوب من عصب ، كما ذكر فى مشروع الاتفاقية[5] .

---

(١) باجيت الى جرانفيل فى ٢٣ ديسمبر سنة ١٨٨١ F.O. 170/306. Tél. No. 88.

(٢) مانشينى الى باجيت فى ٢٢ ديسمبر سنة ١٨٨١ مرفق برسالة باجيت الى جرانفيل فى ٢٣ ديسمبر سنة ١٨٨١ . F.O. 170/306. No. 470
أنظر S.P. Vol. Lxxxii. (c. 3300) No. 149.
وباجيت الى مانشينى فى ٢٣ ديسمبر سنة ١٨٨١ A.I. 1/2. fasc. 13. fol. 124.

(٣) باجيت الى جرانفيل فى ٢٦ ديسمبر سنة ١٨٨١ F.O. 170/306. No. 471

(٤) الوثيقة السابقة .

(٥) جرانفيل الى باجيت فى ٢٨ ديسمبر سنة ١٨٨١ F.O. 170/314. No. 527

وكان السلطان من ناحيته يرفض التنازل عن الحقوق الاقليمية للدولة ، وأرسل الباب العالى إلى شريف باشا برقية يبلغه فيها أنه لا يعارض فى الوصول إلى إتفاق بشأن عصب ، على أساس خضوع الاحتلال الايطالى لعصب الذى سيسمح به هذا الاتفاق ، لقانون ٢٦ يوليو سنة ١٨٦٨ ، وهو القانون الذى يبيح للأجانب حق ملكية الأراضى فى الدولة العثمانية[١] .

وهكذا نرى أن إيطاليا قد إزدادت طمعا ، وبعد أن كانت تسعى للحصول على إعتراف بمركزها فى عصب ، أخذت تحاول إخراج رهيطة عن السيادة العثمانية . وكانت إنجلترا قد جعلتها تعتقد فى إمكانية الوصول إلى إتفاق مع مصر بشأن عصب ، ولكنها رأت أن سلطات القاهرة والقسطنطينية تعارض فى الإعتراف بمركز إيطاليا فى عصب نفسها ، وتريد معاملتها على أساس أراضى بيعت لرعايا أجانب فى الدولة العثمانية . فاضطر مانشينى إلى الكتابة إلى كورتى ، سفيره فى القسطنطينية ، شارحا له أن المسألة لا تخص إلا السيادة على عصب التى كانت فى أيدى الايطاليين منذ فترة ، والتى لا يوافقون على تركها . وذكر أن الاقتراح الايطالى الخاص بها سيرتب الأمر فيما يتعلق بهذه الناحية ، وفى صالح كل أصحاب الشأن ، فيحصل الايطاليون من الباب العالى ومصر على الاعتراف بالوضع القائم . وإدعى أن الباب العالى ومصر سيحصلان ، دون تقديم أية تضحية ... على الاعتراف بحقوقهم على كل بقية الساحل الغربى للبحر الأحمر ، ماعدا ناحية رهيطة الصغيرة ، التى يخرجها الايطاليون بطبيعة الحال رسميا من أى مشروعات فى الحاضر أو المستقبل ..[٢] .

ولكن تركيا أصرت على موقفها ، وذكرت أن الحكومة المصرية ترغب فى

---

(١) ماليت الى جرانفيل فى ٣ يناير سنة ١٨٨٢ F.O. 141/159. Tél. No. 2.

(٢) مانشينى إلى كورتى فى ٤ يناير سنة ١٨٨٢ مرفق برسالة باجيت الى جرانفيل فى ٥ من يناير ١٨٨٢ . F.O. 170/320. No. 4.
وأنظر أيضا . S.P. Vol. Lxxxii. (c. 3300). No. 164.

عمد إتفاقية مباشرة مع الشركه الايطالية وأضاف رئيس ووراء تركيا أنه يمكن تسوية المسألة بطربقة مرضية إذا ما أضيفت مادة إلى هده الاتفاقية ، ينص فيها على إعتراف الحكومة الايطالبة بالسيادة العثمابة إلى الحنوب وإلى الشمال من عصب ، لأن ذلك سبقضى على معارضة الورارة التركية ، ومعارضة الوزارة الخديوية ، لمثل هده الاتفاقية[1] .

وإدعت الحكومة الايطالية أن الوزارة التركية تحرض مصر على مقاومة ومعارضة الاقتراحات البريطانية . وطلب وزير الخارجية الايطالية من اللورد جرانفيل أن يبرق إلى كل من اللورد دافرين فى القسطنطينية والسير ادوارد ماليت فى القاهرة ، ويطلب منهما التدحل والحصول على رد نهائى[2] .

ولم يخف جرانفيل وجهة نظره ، من أن الحكومة البريطانية قد قامت حتى الأن بأكثر مما وعدت بالقيام به وإنها قد حاولت دفع المفاوضات ؛ والبدء فيها ، رغما عن أنها لم تعد إلا « بجس نبض » كل من تركيا ومصر بشأن مثل هذه الاتفاقية . وكان قد وجه كل من دافرين وماليت إلى العمل مع زملائهم الايطاليين ، ووافق على بعض نصرفات ماليت التى كان قد قام بها على مسئوليته الشخصية ، وكان مستعداً للسماح لدافرين بالعمل مع رميله كورتى ، ولكنه لا يعتقد أن دافرين سيتردد عن القيام بذلك ، إذا ما رأى من نفسه أفضلية العمل المشترك[3] .

ولكن سعيد باشا أصر على موقفه بضرورة عقد إتفاق خاص مع الشركة حتى تحافظ الدولة على حقوق السيادة فى تلك المنطقة موضو ع الخلاف[4]

(١) دافرين إلى جرانفيل ى ١٩ يناير سنة ١٨٨٢ .
S.P. Vol. Lxxxii. (c. 3300). No. 171.

(٢) منابريا الى جرانفيل ى ٢٠ يناير سنة ١٨٨٢ .
S.P. Vol. Lxxxii. (c.ˆ 3300). No 1172

(٣) جرانفيل الى باجيت ى ٢٠ يناير سنة ١٨٨٢ F.O. 170/323. No 35.

(٤) دافرين الى حرانفيل ى ٣٠ يناير سنة ١٨٨٢ S.P. Vol. Lxxxii No. 185

ورأى جرانفيل بوضوح دقة المسألة بالنسبة لمصر ، وخصوصا فيما يتعلق بحقوق سيادتها وبشيخ رهيطة . وشعر تماما أن حكومة القاهرة سترفض الاعتراف بمواد تؤكد لهذا الشيخ حق التنازل عن أراضى للحكومة الايطالية ، بصفته سيداً مستقلا ، حتى ولو إضطرت إلى الموافقة على التنازل عن هذه الأراضى[1] . وظلت المسألة تدور فى حلقة مفرغة ، فايطاليا تتشبث فى الحصول على أراضى ترفع عليها علم دولتها قبل أن تبحث عن مراكز تجارية حقيقية ، ومصر لا ترغب فى التنازل عن حقوقها وتخلق بذلك سابقة خطيرة على سواحل البحر الأحمر ، أما انجلترا فانها كانت لا تزال تفضل عدم رؤية أى دولة أوربية تقيم محطة بحرية فى طريقها إلى الهند دون أن تضمن عدم إستخدام هذه المحطات ضدها .

(٤) – اصرار مصر على حقوقها :

كان هدف مانشينى الأساسى هو الوصول إلى إتفاق مبدئى مع إنجلترا ؛ وإذا لم يصل إلى إقناع السلطان والخديو بقبول الاتفاقية ؛ فان الحكومة الايطالية كانت مستعدة لأن تستغنى عن هذه الاتفاقية[2] . ورغما عن ذلك فانه كلف الجنرال منابريا بأن يطلب إلى اللورد جرانفيل عمل اللازم للسير فى المفاوضات فى كل من القاهرة والقسطنطينية[3] . فأرسلت الحكومة البريطانية تعليماتها إلى هاتين المدينتين وسمحت لدافرين بأن يعطى التصريحات التى كان الباب العالى قد طلبها بشأن إعتراف إيطاليا بالسيادة العثمانية إلى الجنوب وإلى الشمال من عصب ، وكلفته بالعمل فى توافق مع زميله الإيطالى[4] .

وكان دافرين يعتقد أن سعيد باشا يرغب شخصيا فى عقد الاتفاقية إذ أن

---

(١) جرانفيل الى باجيت فى ٤ فبراير سنة ١٨٨٢ F.O. 170/323. No. 60. A.

(٢) باجيت الى جرانفيل فى أول فبراير سنة ١٨٨٢ F.O. 170/302. No. 29.

(٣) مانشينى الى منابريا فى ١٦ فبراير سنة ١٨٨٢ – وسلمت الى جرانفيل فى اليوم التالى .
S.P. Vol. Lxxxii. (c. 3300). No. 194.

(٤) جرانفيل الى باجيت فى ١٨ فبراير سنة ١٨٨٢ F.O. 170/323. No. 76 A.

الصدر الأعظم كان من النباهة بحيث يقدر أهمية ترتيب وتحديد موقف الايطاليين فى عصب . ولكنه كان يخشى من أن يظهر بمظهر المفرط فى أجزاء من أقاليم الامبراطورية لإحدى الدول الأجنبية ، خصوصا بعد إحتجاجات الحكومة المصرية[١] .

أما فى القاهرة ، فان السير إدوارد ماليت قد تشاور بمجرد إستلامه لتعليماته ، مع دى مارتينو ، زميله الايطالى ، ثم ذهب لمقابلة محمود باشا سامى ، رئيس الوزراء.. ولفت نظره إلى أنه لايمكن طرد الإيطاليين من الأراضى التى يحتلونها ، وأنه من الضرورى لمصالح مصر وتركيا تحديد هذه الأراضى ، وعدم ترك إيطاليا تتوسع منها أو تتخذها قاعدة لأعمال حربية ، وأنه لايمكن الوصول إلى هذا الهدف إلا بالتوقيع على الاتفاقية[٢] .

وحاولت إيطاليا فى نفس الوقت أن تصل إلى إتفاق مع الحكومة البريطانية . فنجد أن الجنرال منابريا ، السفير الإيطالى فى لندن ، يقدم إلى جرانفيل ، وزير الخارجية البريطانية فى يوم ٢٣ فبراير سنة ١٨٨٢ مشروعا لاتفاقية ، ويعرب له عن أمل حكومته فى أن توافق انجلترا عليه لصالح الدولتين صاحبتا الشأن . وذكر له أن حكومته ترغب فى اعتبار هذه الاتفاقية ، منذ ذلك الوقت ، أساسا للعلاقات بين الدولتين فى كل المسائل المتعلقة بعصب . فاذا ماوافقت انجلترا على ذلك ، فيمكنها اعتبار المذكرة المقدمة كوثيقة رسمية ملزمة لايطاليا ، وتجيب عليها بشكل يدل على تعهد والزام مماثل من جانب حكومة الملكة[٣] .

ولم يتردد جرانفيل أبداً ، وأبلغ السفير الايطالى أن حكومته تأمل - مثل حكومة روما - فى عقد اتفاقية لصالح كل من يعنيهم الأمر ، وأنه كان يأمل فى أن توافق عليها كل من القسطنطينية والقاهرة ، وكان فى نفس الوقت مستعداً لاعتبارها كأساس مؤقت لتنظيم العلاقات بين الحكومتين البريطانية والايطالية

---

(١) دافرين إلى جرانفيل فى ٢١ فبراير سنة ١٨٨٢
S.P. Vol. Lxxxii. (c. 3300). No. 199.

(٢) ماليت إلى جرانفيل فى ٢٠ فبراير سنة ١٨٨٢ F.O. 141/154. No. 77.

(٣) منابريا الى جرانفيل فى ٢٣ فبراير سنة ١٨٨٢ S.P. Vol. Lxxxii. (c. 3300) No. 198

فى كل المسائل المتعلقة بالمؤسسة الايطالية فى عصب[1]. وإطمأنت إيطاليا من موقف انجلترا ، فلم تعد تأبه كثيراً بموقف تركيا أو موقف مصر . ولما كانت إيطاليا تعلم جيداً أن كل من الباب العالى والخديو لن يوافق على التصرف فى أراضى الدولة ، فانها صممت على تحقيق مشروعها مستندة فى ذلك إلى تأييد الحكومة البريطانية .

وفى يوم ٧ مارس سلم القنصل العام الايطالى فى القاهرة إلى ناظر الخارجية المصرية مذكرة طلب فيها الوصول إلى قرار بشأن الاتفاقية المقترحة . وكانت هذه المذكرة مصاغة بألفاظ رتبت « للتسبب فى الرفض أكثر من سعيها للتوفيق » .[2] ذلك أنها أكدت أنه ليس للباب العالى أو لمصر أى حقوق على ذلك الجزء من سواحل البحر الأحمر الذى تقع عليه عصب ، وأكدت أن مصر لم تباشر أبداً أى سلطات هناك حتى مجىء الايطاليين ، وأنها ستحصل بموافقتها على الاتفاقية على مزايا واضحة ، منها اعتراف ايطاليا بسيادة لم يوافق عليها أحد حتى الآن ، والتى عارضت فيها انجلترا حتى وقت قريب ، وذلك على بقية الساحل إلى الشمال وإلى الجنوب من عصب ، ولذلك فإن إيطاليا قد طلبت من الحكومة المصرية أن تذكر لها بصراحة أنها لا تعارض فى هذه الاتفاقية ، وتطلب موافقة الباب العالى على هذا الاتجاه وإن كل رد لن يصاغ بهذا الشكل سيعتبر على أنه رفض حتى وان كان غير صريح للمشروع[3] .

وحافظت مصر على موقفها ، رغم ظروفها الدقيقة فى ذلك الوقت : فاجتمع مجلس الوزراء فى يوم ٢٥ مارس وحضره الخديو ، وناقش المسألة .ورفض المجلس الموافقة على مشروع الاتفاقية الايطالية ، وكرر إستعداده للتفاوض مع شركة روباتينيو ، أو أى شركة أخرى لها أغراض تجارية[4]. وأعلن محمود باشا سامى ، رئيس مجلس الوزراء ، أنه ليس من

---

(١) جرانفيل الى منابريا فى ٢٨ فبراير سنة ١٨٨٢ – المرجع السابق – وثيقة رقم ٢٠١

(٢) مالت الى جرانفيل فى ٤ ابريل سنة ١٨٨٢ F.O. 141/154. No. 167.

(٣) مذكرة من دى مارتينو الى فهمى باشا فى ٧ مارس سنة ١٨٨٢ – مرفق برسالة ماليت الى جرانفيل فى ٤ ابريل سنة ١٨٨٢ F.O. 141/154. No. 167.

(٤) ماليت الى جرانفيل فى ٢٦ مارس سنة ١٨٨٢ F.O. 141/159. Tél. No. 70.

سلطة مصر عقد مثل هذه الاتفاقة ، إذ أن الفرمانات تنص على سلامه اراضى الدولة ، وضرورة المحافظة عليها ، وحتى إذا ماقبلت الحكومة مثل هذه الاتفاقية فان مجلس النواب سيرفضها .[1] وردت مصر على المذكرة الايطالية ، وشرحت عدم إمكانية إعطاء مثل هذا التصريح الذى تطالب به إيطاليا فى ذلك الوقت ، خصوصا وأن الباب العالى يعلم الآن بمسألة عصب وكل الحوادث التى إنصلت بها ، وقامت الحكومة التركية بالاعتراف بحقوق مصر وأكدتها على تلك الأراضى[2] ثم أشارت إلى رغبتها فى إثبات حسن نياتها تجاه إيطاليا بالتفاوض مع شركة روباتينو أو غيرها ، ولكن بشكل يحافظ على حقوق السيادة والحقوق الاقليمية لمصر .

وكان القنصل العام البريطانى فى القاهرة قد لاحظ على المذكرة الايطالية صعوبة صياغة مثلها إذا كانت فعلا تسعى إلى الهدف الذى ترغب فيه الحكومة الايطالية ، وهو الاتفاق مع مصر ، وأعلن أنه لو كان قد رآها قبل تسلمها لنصح دى مارتينو وأصر عليه لعدم تقديمها[3]

وردت الحكومة الإيطاليه هذه المرة على الحكومة المصرية برد قاطع ، يثبت أنها غير محتاجة لموافقة مصر على إنشاء مستعمرتها فى البحر الأحمر . فأعلنت أنها لاترغب فى إعادة المناقشة التى تعتبرها منتهية ، وأعلنت تصميمها على الاحتفاظ بالموقف الذى « إكتسبته بحقوق لايمكن الطعن فيها » وإدعت إيطاليا أنه ليس لمصر أى حق فى معارضة إيطاليا ، ولاتقديم إدعاءات لها قيمتها للسيادة على عصب ، ولذلك فان كرامة إيطاليا لاتسمح لها بالاستمرار فى الطرق الودية بعد ذلك . ولهذا فان إيطاليا تعلن أنها غير مرتبطة أى إرتباط بالتعهدات التى كانت قد عرضتها لوضعها فى الاتفاقية المقترحة ، وأنها

---

(١) ماليت الى جرانفيل فى ٢٨ مارس سنة ١٨٨٢ F.O. 141/154, No. 151.

(٢) مصطفى فهمى باشا إلى دى مارتينو فى ٢٩ مارس سنة ١٨٨٢ - مرفق برسالة : ماليت الى جرانفيل فى ٤ ابريل سنة ١٨٨٢ F.O. 141/154. No. 167.

(٣) رسالة ماليت الى جرانفيل فى ٤ إبريل سنة ١٨٨٢ F.O. 141/154. No. 167.

ستحافظ على حقوقها المشروعة[1] .

(٥) – المؤسسة الحكومية :

وأعلن مانشينى فى مجلس النواب الايطالى فى يوم ٢٢ أبريل أنه سيقدم الوثائق الخاصة بامتلاك عصب بمجرد أن توافق الدول المسؤولة عن نشرها حسب العرف الدولى . وأكد أن طبع هذه الوثائق قد تم فعلا ، وسيكون ذلك أساساً للمشروع بقانون التى ستقدم به الحكومة لتنظيم هذه المستعمرة[2]

وعند تقديم المشروع بقانون ، ذكر وزير الخارجية الايطالية ، عند شرح الديباجة ، أن الحكومة الانجليزية قد إعترفت – عن طريق المذكرات المتبادلة – بأهمية الاتفاق المبدئى بين انجلترا وإيطاليا . وأعلن أن الحكومتين قد اتفقتا تماما fixed accord للتوصية على الاتفاقية المقترحة التى يمكن إعتبارها كأساس ثابت لتنظيم العلاقات المتبادلة بين إيطاليا وإنجلترا وسلطاتهما المختصة .[3]

ولقد نصت المادة الأولى على إنشاء مستعمرة إيطالية على الساحل الغربى للبحر الأحمر ، وفى أراضى عصب ، تحت السيادة الايطالية . وإهتمت المادة الثانية بتنظيم المستعمرة ، فذكرت أن الحكومة ستصدر مرسومات ملكية ووزارية للتنظيمات الادارية والتشريعية والمالية فيها ، حسب أهمية الموضوع . وأشارت إلى ضرورة التوفيق بين هذه التشريعات والنظم والأحوال المحلية ، وسمحت للحكومة بتغييرها عما يسود فى إيطاليا ، طبقا للتجارب والحاجة .

---

(١) دى مارتينو الى مصطفى فهمى باشا فى ٨ أبريل سنة ١٨٨٢ . مرفق برسالة : ماليت الى جرانفيل فى ١١ أبريل سنة ١٨٨٢ F.O. 141/154. No. 177.

(٢) باجيت الى جرانفيل فى ٢٤ أبريل سنة ١٨٨٢ . F.O. 170/320. No. 123

(٣) أنظر جريدة Opinione فى ١٦ يونيو سنة ١٨٨٢ . والسير ا. باجيت إلى جرانفيل ١٦ يونيو سنة ١٨٨٢ . F.O. 170/321. No. 202

وأعلنت أن المستعمرة ستخضع لادارة وزارة الخارجية فى روما . وإختصت المادة الرابعة بالموافقة على الاتفاقية المعقودة فى يوم ١٠ من مارس سنة ١٨٨٢ بين الحكومة الايطالية وشركة روباتينو ، والتى تنازلت بها هذه الشركة عن حقوق ملكيتها للحكومة ، وتنظيم الاتفاقات المالية التى تخص شراء وإنشاء المؤسسة الاقتصادية فى عصب .[١]

وناقش مجلس النواب الايطالى هذا المشروع بقانون فى يوم ٢٦ يونيو سنة ١٨٨٢ وأعلن مانشينى أن تبادل المذكرات مع إنجلترا بشأن الاتفاقية قد إعترف تماما بالسيادة الايطالية على عصب ... « وإذا لم تكن هناك أى معاهدة قائمة مع إنجلترا فتوجد من المذكرات ما يمكنه ربط الحكومتين ، مثله مثل أى معاهدة »[٢] . وأضاف أن تجارة عصب ستزداد أهمية ، خصوصا مع داخل القارة الإفريقية والحبشة[٣] . وكان هذا هو أكبر حلم يراود أذهان الإيطاليين فى ذلك الوقت .

ولكن مانشينى عمل هذه التصريحات العلنية عن موقف إنجلترا ، والمحادثات التى دارت بينهما وبين إيطاليا ، دون أن توافق وزارة الخارجية البريطانية على ذلك . فما أن رأى جرانفيل ديباجة المشروع بقانون حتى كلف سفيره فى روما بلفت نظر وزير الخارجية الايطالية إلى أن لفظ fixed accord لا يمكن أن ينطبق على الاتفاقية المبدئية والمؤقتة والمشروطة الناتجة عن تبادل المذكرات بين حكومتى لندن وإيطاليا[٤] . فاعتذر مانشينى قائلا أن العبارة الايطالية accordo in forma tassativa لا تتطابق تماما مع اللفظ الانجليزى السابق ، وهو اللفظ

---

(١) المشروع بقانون الخاص بعصب – مقدم الى مجلس النواب الايطالى من وزير الخارجية . مرفق برسالة باجيت الى جرانفيل فى ١٦ يونيو سنة ١٨٨٢ F.O. 170/321. A. No. 202.
النسخة الاصلية ومسودة الوزير محفوظة فى A.I. 1/4. fasc. 25.
(٢) باجيت الى جرانفيل فى ١٧ يونيو سنة ١٨٨٢ F.O. 170/321. A. No. 227.
(٣) الوثيقة السابقة .
(٤) جرانفيل الى باجيت فى ٣٠ يونيو سنة ١٨٨٢ F.O. 170/324. No. 210.

الذى لفت نظر اللورد جرانفيل بشكل خاص ، وأنه يدل على أن الفاظ الاتفاق لها صورة واضحة تماما ، مما يقضى على كل شك فى الموضوع[1] . ولكن هذا التفسير للألفاظ التى نطق بها فى مجلس النواب جاء متأخرا ، وبعد تفسيرات وتصريحات علنية ورسمية ، طبعت ووزعت فى مونت سيتوريو .

وقبل أن يصل هذا الرد التفسيرى إلى لندن ، بل وحتى قبل أن يكتب ، لم يرغب جرانفيل أن يترك هذه الفرصة تمر دون أن يستفيد منها . فأبلغ سفيره فى روما أن الحكومة البريطانية لا تقبل أن ترتبط بالإعتراف بالسيادة الايطالية على عصب ، رغما عن أنها مستعدة لإعتبار هذا الإعتراف كأساس مؤقت لترتيب العلاقات بين الحكومتين ، وذلك فى المسائل التى قد تنشأ مع ايطاليا بشأن مؤسستها[2]

كتب جرانفيل هذا الخطاب ستة أيام قبل ضرب مدفعية الأسطول البريطانى لمدينة الاسكندرية بقنابله . وكانت إعترافا فعليا de facto بملكية إيطاليا لعصب ، وتأكيداً من إنجلترا بأنها لن تعارض « حقوق » إيطاليا على هذه القاعدة بعد ذلك .

وكانت عصب هى تلك القطعة من العظم التى تركتها إنجلترا لايطاليا ، وهى تتأهب لاحتلال مصر ، والسيطرة منها على كل إمبراطوريتها الافريقية ، فى وادى النيل ، والممتدة مع البحر الأحمر وبلاد الصومال . وكان التدخل الأوربى قد أدى إلى نشوب الثورات فى وادى النيل ، فى شماله وفى جنوبه ، واستعدت بريطانيا لاستغلال الموقف لصالحها .

---

(١) مانشينى الى باحيت فى ٧ يوليو سنة ١٨٨٢ مرفق برسالة .
باحيت الى جرانفيل فى ١٠ يوليو سنة ١٨٨٢ — F.O. 170/321. A. No. 270
(٢) جرانفيل الى باحيت فى ٥ يوليو سنة ١٨٨٢ — F.O. 170/324. No. 214.

الباب السادس

ثورات وادى النيل

الفصل السابع عشر

الثورة العرابيـة

إزدادت الأطماع الإستعمارية فى مصر مع زيادة شعورها بسوء حالها ، وبدرجة فساد نظامها ، فبدأ الناس فى التفكير فى ضرورة اصلاح الحال ، خاصة ومن تمكن منهم من التفكير أو من رؤية تجارب أخرى أكثر نجاحا أو الاطلاع على أفق أوسع من الأفق المحلى . ولذلك فإن الآراء قد بدأت فى الظهور ، معلنة ضرورة التغيير . وكان بعضها معتدلا ، فلم يطالب إلا بالاصلاح ، وبعضها عميقا عنيفا ، فلم يرضى إلا بالإنقلاب والتغيير الكامل الشامل ، وحتى الجذرى . وإستمر الجو المصرى متأرجحا بين هذين الاتجاهين ، المعتدل والمتطرف ، إن جاز هذا التعبير ، أو الهادىء والعنيف فى حقيقة الأمر . وهى فترة هامة فى تاريخ مصر ، قامت فيها بتجربتها ، وقبل غيرها للكفاح ضد الاستعمار ، وفى ظل آراء وحركة فكرية هامة . وإذا كانت هذه المرحلة قد إنتهت بالاحتلال ، إلا أن أسنة حراب الاستعماريين البريطانيين لم تتمكن من القضاء على هذه الحركة الفكرية والثورية الاصيلة ، وإن كانت قد تمكنت من كبت الأصوات ، ونزع سلاح الشعب ، وتسليمه لقمة سائغة للاستغلال الاستعمارى .

(١) - ضرورة الاصلاح :

بدأ الشعور بسوء الحال بين الطبقات المثقفة فى مصر ، وبين قادة الفكر فى العالمين العربى والاسلامى فى نفس الوقت إنها السبعينات التى قام فيها كثير من الحركات ، وظهر فيها كثير من الآراء وبخاصة حول المجتمع الشرقى ، ونظم الحكم والادارة فى الدولة العلية العثمانية . ولا يمكننا أن نفصل بين شعور الائمة المسلمين ، وبين شعور قادة العرب ، أو كبار الضباط فى القوات المصرية مثلا ، شعور بفساد الحالة فى العالمين العربى والاسلامى وإن كان الأول يرجعها إلى فساد الطريقة التى يعتقد بها المسلم أو التى يفهم بها دين الله الحنيف ، ويرجعها الثانى إلى تحكم العناصر الإستبدادية التركية فى الشعوب العربية ، ويرجعها الثالث إلى ضعف الحكومة الخديوية ووقوعها فريسة للاغراء ولنفوذ الدول الإستعمارية . والمهم هنا هو وجود شعور عام بعدم الرضا ، وكل داخل نطاقه ، وكل يلقى بمسئولية الوصول إلى هذه الحالة على من يرغب فى تغيير حاله . ولا يمكننا إلا أن نلاحظ سوء الحالة الاقتصادية التى مرت بمنطقة الشرق الادنى فى هذا الوقت ، والتى لابد وقد أثرت على نفوس العباد ، فأخرجتهم عن طاقتهم وأجبرتهم على ضرورة العمل على تغيير الحال ، مادام دوام الحال ، على هذا الوضع ، كان ضربا من المحال .

ونستعرض هنا ثلاث حركات تتمثل فى ثلاثة زعماء ، ويمثل كل منهم حلقة معينة : الأول هو السيد جمال الدين الأفغانى ، ويمثل الحلقة الاسلامية الواسعة الكبرى ، والثانى هو الشيخ محمد عبده وهو مسلم كذلك ولكنه يمتاز بعروبته ، والثالث هو أحمد عرابى ويمثل الدائرة الثالثة ، قرب المركز وهو مسلم ويمتاز بعروبته ، ويعتز بمصريته .

الكل حانق فالكل مخلص والكل يرغب فى رؤية مايحب فى وضع أحسن وحالة أفضل . الأول ثائر والثانى هادىء والثالث يرغب فى إنتزاع حق الشعب بقوة أبنائه . وسارت هذه التجارب الثلاث جنبا إلى جنب ، وأثرت كل

منهما فى الحلقات الباقية ، كما تأثرت بالموقف الدولى والقوى الخارجية ، وبالمادة الخام التى أجريت عليها التجربة وهى الشعوب والمفكرين .

رأى جمال الدين الافغانى فساد الحال فى العالم الاسلامى والتناحر بين الملوك والسلاطين ، بين شاة الفرس وسلطان الدولة العثمانية ، وشعر بضحالة تفكير المسلمين وبجموده بعد قرون طويلة من الذل والاستعباد والانصراف عن العلوم والتفكير ، إلى عرض الدنيا أو للبحث عن قوت اليوم . وزار مناطق عديدة فى العالم الاسلامى وقارن بين أحوال سكانها ، واهتدى إلى الطريقة الواجب إتباعها ، فوجد من الضرورى تكوين مدرسة تعمل فى هذا الميدان على مايمكننا أن نسميه اليوم « خلق رأى عام إسلامى » عميق ومتحرر ومتحرك فى نفس الوقت ، أى بعيد عن الجمود . فالموقف يتطلب إعادة فتح باب الاجتهاد وفهم الروح قبل التقيد بنص أو بلفظ . وهذه الحركة تعتبر فى حد ذاتها إنقلابا خطيرا فى عالم الفكر الاسلامى ، إذ أنها تسعى إلى التخلص من الجمود ، وخاصة بعد قرون طويلة من الركود والكساد ، وفى عصر ظهرت فيه نظريات التطور والارتقاء والمذاهب الاشتراكية ، وبدأ المفكرون يشيرون إلى أهمية العوامل الاقتصادية ، والبعض يتحدث عن المادة . ألا يمكن للاسلام أن يتحرك مثل كل هذه العوامل ، ويدلى بكلمة هى كلمة الحق التى عنها يبحثون ؟ كان هذا هو السبب الرئيسى الذى دفع بالسيد جمال الدين الافغانى إلى الاتصال بالعلماء وبالمفكرين المسلمين ، وإلى بحث الأمر معهم . وإلى تكوين جماعة ، ويد الله مع الجماعة ، للعمل فى هذا الميدان ، وعلى أسس لاتقبل الجمود ، ولا تقل تحررا عن غيرها ، بل تمتاز عليها بصدق ايمانها ، وعمق إخلاصها .

وصل السيد جمال الدين الافغانى إلى القاهرة لكى يجد الأرض الصالحة لبذر بذوره ولنشر أفكاره . فبالرغم من جمود التفكير وطريقة التدريس بالأزهر كانت هناك جماعات من ذوى النفوس المتوثبة ، والعقول المفكرة فالتفوا حول السيد ، وكونوا نواة فكرية ، عملت على نشر آرائها وفى إتساع مستمر . وإجتمع فى هذه الحلقة كل من الشيخ الأمام محمد عبده وسعد زغلول ،

وغيرهم من الرجال الذين سيلعبون دورا هاما على مسرح السياسة المصرية ، والحركة القومية ، وكذلك الكفاح ضد الاستعمار .

وكان السيد جمال الدين من بيت نسب ، وما أن وصل مصر ، ووجد سوء حالها وتسلط الأجانب عليها ، حتى أخذ يفكر فى السياسة ، وبتحدث فيها ويدلى بآرائه المتحررة والثائرة . كانت المالية المصرية قد وضعت فى سنة ١٨٧٥ تحت نظام الحجر والرقابة الأجنبية ، ثم أنشىء صندوق الدين فى العام التالى وأصبح أحد الموظفين البريطانيين يراقب الايرادات العامة للحكومة ، فى الوقت الذى يراقب فيه زميله الفرنسى مصروفاتها وأصبحت كل من إدارة السكك الحديدية وميناء الاسكندرية تحت الاشراف الأوربى . واستمرت الحالة فى التفاقم بحضور لجنة دولية للتحقيق فى المالية المصرية ومحاولة إصلاحها . واستمرت العملية بتأليف وزارة مختلطة ، ولأول مرة فى تاريخ البلاد ، رأسها نوبار باشا وشارك فيها وزير بريطانى للمالبة ، ووزبر فرنسى للأشغال العامة . لم يتمكن جمال الدين أمام هذه الحالة من السكوت ، وكانت آراؤه وأحاديثه بداية للحركة ، أو عاملا فكريا قويا ، موجها لها .

كان السيد جمال الدين الأفغانى يختلف فى منهجه وطريقته عن مدحت باشا . ذلك أن مدحت كان يؤمن بضرورة البدء باصلاح أداة الحكم ، والعلاقة بين الحاكم والمحكوم ، للوصول منها إلى تغيير الحالة . أما السيد جمال الدين فكان لا يرى فائدة فى ذلك مادام الشرق شرقى ، ومادام جاهلا ومقيدا بالتقاليد وباحترام الرؤساء والأمراء . فلا يمكن للمجلس النيابى أن يتقدم بالبلاد مادام أفراده لا يتمكنون من الفهم أو النقد أو الوصول إلى الحقيقة . ولذلك فانه قرر ضرورة البدء بالفرد ، بالمواطن ، لإصلاح المجتمع ، وبالتالى لاصلاح الحكومة . وكان لهذا أستاذا لجيل ، وإماما لأمة ، فى الوقت الذى كان فيه مدحت باشا رجل دولة .

أخذ السيد جمال الدين فى تنفيذ مهمته فى مصر : التعليم ، وأخذ يدرس فى بيته لكل من يرد إليه ، كما أخذ يتحدث ويشرح ويحلل ، لكل من يلتف حوله ، فى المقهى التى يجلس إليها . وفى الوقت الذى إقتصر فيه شيوخ الأزهر وعلماؤه على إضاعة الساعات الطويلة فى شرح لفظ أو حرف ، ونسوا المعنى أو تركوه جانبا ، أخذ السيد جمال الدين المعنى والفكرة قبل أى شىء آخر ، وبحثها وناقشها وعرضها فى منطق سليم .

وإذا كان زواره فى المنزل ، فى غالبيتهم ، من طلاب الأزهر ، فان الملتفين حوله فى المقهى كانوا من الساسة والصحفيين والشعراء ورجال الثورة المقبلين . فبينهم محمود سامى البارودى وعبد السلام المويلحى وسليم نقاش وأديب أسحق ، علاوة على الشيخ محمد عبده والشيخ إبراهيم اللقانى والشيخ سعد زغلول ، والشيخ ابراهيم الهلباوى . وبعد دروس الفلسفة والفكر فى منزله ، ينتقل السيد جمال الدين إلى الأدب والسياسة والصحافة والأحداث العامة فى المقهى . وكان يتحدث بأسلوب نارى ، يظهر فيه الانفعال ، وصدق الايمان ، ويجبر الجميع على الإنصات إليه والأخذ عنه .

ولقد أثر السيد جمال الدين فى هذا الوسط الأدبى والصحافى والفكرى المحيط به تأثيرا كبيرا . وبعد أن كان الأدب عبدا للارستقراطية ، يمدح الملوك والأمراء ، رسم جمال الدين طريقا جديدا للأدب ، وذلك بوضعه فى خدمة الشعب « يطالب بحقوقه ويدفع الظلم عنه ، ويهاجم من إعتدى عليه كائنا من كان ، يبين الناس سوء حالهم ، ومواضع بؤسهم ويبصرهم بمن كان سبب فقرهم ، ويحرضهم أن يخرجوا من الظلمات إلى النور ، وألا يخشوا بأس الحاكم . فليست قوته إلا بهم ، ولا غناه إلا منهم ، وأن يلحوا فى طلب حقوقهم المغصوبة وسعادتهم المسلوبة » .[1] فساعد ذلك على ظهور ونمو تيار جديد ، يركز أنظاره على الشعب ، ويتحدث باسم الحرية ، ويطالب بحقوق

(١) أحمد أمين : زعماء الاصلاح فى العصر الحديث . القاهرة . النهضة . ١٩٤٨ . ص ٦٧ . ٦٨ .

الوطنيين . أدب يشرف على الحكومة ولا يخضع لها ، يراقب ولا يستجدى ، وهى روح جديدة تعنى الاعتزاز والمطالبة بالحقوق .

لقد كون السيد جمال الدين الأفغانى جماعة حبب إلى أفرادها الكتابة وأوحى اليهم بمعانى جديدة ودفعهم إلى إنشاء الجرائد والصحف . فأنشأ أديب أسحق جريدة « مصر » التى كتب السيد جمال الدين نفسه بعض مقالاتها باسم مستعار . وكان السيد جمال الدين كذلك هو الذى أغرى هذا الكاتب والصحفى على الانتقال إلى الاسكندرية ، وعلى إنشاء جريدة « التجارة » . وعمد السيد جمال الدين إلى حض بقية من يلتفون حوله ، ومنهم محمد عبده ، إلى الكتابة فى هاتين الصحيفتين . ولكن اشتداد لهجتهما وجرأة الآراء المنشورة فيهما أجبرت الحكومة ، وكانت جامدة وبرئاسة رياض باشا ، على إغلاقهما . ولكن ذلك لم يقض على الحركة ، مادامت الوسائل متوفرة . فالشيخ محمد عبده مسئول عن « الوقائع المصرية » ، فليكتبوا فيها إذن وخرجت جريدة الحكومة ، تحمل مقالات متحررة فى الوقت الذى جمدت فيه الحكومة نفسها .

وزاد مركز السيد جمال الدين خطورة سنة ١٨٧٨ ، نتيجة لتدخله فى السياسة وتقريبه « العوام » منه . وأخذ فى إفهامهم أنهم قد نشؤوا فى ظل الاستعباد ، وتحت سيطرة الاستبداد ، — ومنذ قرون بعيدة . إنهم صابرون وراضون عن حيف حكومتهم وجورها ، وخسفها وإذلالها ، واستنزافها قوام حياتهم الذى يجمعونه بعرق جباههم ، استنزافها له بالسوط والقوة ، ويدفعهم إلى الإستيقاظ من غفلتهم والصحو من سكرتهم والمعيشة كباق الأمم الحرة . ومنذ ذلك الحين طارت شرارة الثورة العرابية ، كما يقول سليم عنحورى .

ودفعه الاشتغال بالسياسة إلى الإنضمام إلى المحفل الاسكتلندى للبنائين الأحرار ، حتى يتمكن من إيصال آرائه إلى أعضائه ، وكانوا فى غالبيتهم من بين العناصر الهامة فى المجتمع والحكومة . ولكنه وجد برودا فى هذا المحفل ، « انصرافا عن التحدث فى السياسة » رغم أنه كان يحمل كلمات « الحرية —

والإخاء – والمساواة » شعارا له ، فترك هذا المحفل ، وأنشأ محفلا آخر تابعا للشرق الفرنسى ، وبلغ أعضاؤه الثلاثمائة فى فترة وجيزة . وكان هؤلاء الأعضاء نخبة ممتازة من المصريين ، وعمل السيد جمال الدين على تنظيمهم ، شعبا موازية لمصالح الحكومة وإداراتها ، وهى نقطة خطيرة تتلخص فى أداة سرية خارج الحكومة ويشترك فيها بعض الموظفين ، ويدينون بالاخلاص لجمال الدين ولفكرة التحرر وضرورة تغيير الحال ، أكثر من طاعتهم لإدارة الحكومة التى يخدمون فيها . وهناك شعبة للمالية وأخرى للعدل أو الحقانية ، وثالثة للأشغال ، ورابعة للجهادية أو الحربية . وكانت هذه الشعب أو اللجان تشاور فيما يقع فى إداراتها ، ثم تتصل بالوزارة وتحاول إجابة مطالبها هى . وهكذا إتسعت دائرة العمل حول السيد جمال الدين . وبعد منزله تحدث فى المقهى ، ثم أخذ فى التنظيم ، وبعيدا عن أعين الحكومة ، وذلك فى الوقت الذى ينشر فيه المقالات ، ويعمل على إنشاء رأى عام . لقد أراد للشعب أن يتحرر وأن يعرف حقوقه فى الوقت الذى يقدم فيه التزاماته . وأراد أن يصل به إلى مرحلة الرفض فى حالة إصرار الحاكم على الاستبداد . وعلينا أن نعترف هنا بأنها نقطة تحول كبيرة فى طريقة السيد جمال الدين . فبعد أن كان قد أخذ على مدحت باشا إهتمامه بالحاكم والمحكوم ، نجده ينزل إلى نفس الميدان ، ولكنه ينزله « بمدرسة » وصحافة ، وعدد من المثقفين ، ومحفل للبنائين الأحرار – كل هذا علاوة على تحدثه فى المقهى وأمام رجل الشارع . إنه زعيم وله أهداف سياسية . فهل تقبل الحكومة الضعيفة المغلولة الأيدى بالديون ، الواقعة تحت الاشراف الأجنبى استمرار السيد جمال الدين فى نشاطه ؟ وبهذه الطريقة ؟

(٢) – القوى فى الميدان :

إستدعى الخديو توفيق السيد جمال الدين الأفغانى إلى القصر وشرح له أنه يحب بلاده وأن درجة الوعى القومى الموجودة فى ذلك الوقت لا تسمح للشعب بفهم آرائه ، مما قد يدفعه إلى الهياج وإلى القاء نفسه إلى التهلكة ولكن السيد جمال الدين أجاب بأن شعب مصر لا يختلف عن الشعو

الأخرى ، فاذا كان فيه الجاهل ، ففيه العالم ، واذا كان فيه الخامل ، ففيه العامل « فبالنظر الذى تنظرون به إلى الشعب المصرى ينظر اليكم ، وأن قبلتم نصح هذا المخلص وأسرعتم فى اشراك الأمة فى حكم البلاد عن طريق الشورى ، فتأمرون باجراء انتخابات نواب عن الأمة تسن القوانين وتنفيذها باسمكم وإرادتكم ، يكون ذلك أثبت لعرشكم ، وأدوم لسلطانكم . »[1] وخرج من القصر لكى يتحدث فى الموضوع علنا ، ويدفع بمن يحيط به إلى الكتابة فيه ، وعلى صفحات الجرائد . إذن فحكم الشورى لا ينال من القصر بل يدعم من العرش .

وكان محمد توفيق يقدر السيد جمال الدين ، ويعلن إيمانه بمبادئه ، وكان يلتقى به فى محفل البنائين الأحرار ، مما دفع السيد جمال الدين إلى الاعتقاد بامكانية إصلاح الحالة بعد تولى توفيق لاريكة الملك . ولكن الامور سارت فى طريق آخر ، وعزل اسماعيل نتيجة لتدخل الدول ، واعتلى توفيق عرش البلاد ، وسرعان ماتقرر نفى السيد جمال الدين من مصر . وقرر مجلس الوزراء هذا الاجراء مستندا إلى أنه « رئيس جمعية سرية من الشبان ذوى الطيش مجتمعة على فساد الدين والدنيا » . وخرج السيد جمال الدين من مصر فى الوقت الذى أنبتت فيه بذور آرائه بين المثقفين وبين العناصر الوطنية .

وانحصرت دائرة « المصلحين » بعد نفى السيد جمال الدين فى « الوقائع المصرية » ، وكانت تضم الشيخ محمد عبده وسعد زغلول وابراهيم الهلباوى . وواصل الاستاذ الامام عمله ، ولكن فى نطاق الجريدة ، وبأسلوب أهدأ من الاسلوب الذى ساد فى وقت إقامة السيد جمال الدين فى البلاد . وكانت الوظيفة تقيد من حرية الشيخ محمد عبده ، كما كان هادئا بطبعه ، وكان يؤمن بضرورة التدرج ، ولا يميل الى الطفرة . فيمكننا أن ننظر إلى هذه المجموعة من رجال الاصلاح على أنها (اليمين) الذى يصر على ضرورة البدء بنشر التعليم

---

(١) المرجع السابق . ص ٧٥ -٧٦ . عن خاطرات جمال الدين

الصحيح بين أفراد الشعب ، حتى يصلوا إلى فهم حقوقهم وواجباتهم ، ثم يستخدم الصحافة لمحاربة الفساد ولتنمية الوعى الوطنى ، ثم يبحث بعد ذلك عن رئيس حكومة صالح يمكنه أن يواصل السير بالبلاد فى ظل العدل ، ثم يبدأ فى التدرج فى الحكم النيابى والتمرن عليه من المجالس المحلية إلى مجالس المديريات ثم المجلس النيابى . فلا فرق كبير إذن بين هذه المجموعة ، وفى هذا الطور ، وبين رياض باشا ، مادام نزيها حازما محبا للخير .

وهكذا أثر نفى السيد جمال الدين من مصر على إتجاه القوى الوطنية الموجودة . وأن كانت غالبية المفكرين تنظر إلى الشيخ محمد عبده على أنه وارث حركة السيد جمال الدين ، فقد كان هو أحد الورثة ، ويكون الجناح الأيمن فيها ، إذ أنها قد إشتملت على « وسط » وعلى « يسار » .

وأما الوسط فقد كان من بين من تعلم فى أوربا ، وأعجب بحرية السياسة فيها فطالبوا بحرية الفرد فى شخصة ومعتقداته ، وبالحرية السياسية فى نقد الحكومة ، وبانشاء مجلس نيابى يشرف على أعمالها . طالبوا بتنفيذ ذلك فى الحال ، وقبل غيره ، بغض النظر عن مستوى التعليم . وكان فيه بعض المصريين وبعض أبناء الاقليم السورى . ولقد تجادل هذا الفريق كثيرا مع « اليمين » ، وكانوا متأثرين بالعقليه الفرنسية ، وبآراء السيد جمال الدين كذلك ، فى الوقت الذى تأثر فيه الأستاذ الامام بالعقلية الشرقية والأزهرية . وأخذت جماعة « الوسط » تهاجم رياض باشا الذى إتخذه « اليمين » أملا لهم ، ونعتته بأنه لا يؤمن بأن فى مصر من يفهم السياسة الدولية ويصلح للنيابة عن الأمة . وكان الزعيم فى نظر الوسط هو محمد شريف ذو الثقافة الفرنسية ، والذى يؤمن بحقوق الشعب ، ولكن بطريقة دستورية . أى بمعنى آخر يظل الحاكم كما هو والمحكومين كما هم ، ولكن بوضع نظام جديد يحدد العلاقات بينهم ، ويحدد إختصاصات كل منهم ، ويفسح الطريق أمام أبناء الطبقة الوسطى ، وفى ظل النظام والاحترام ، ودون القيام بتغيير جذرى ، خاصة وأنها على الطريقة الفرنسية وحسب الدستور الفرنسى ، الذى يستقى من الثورة الفرنسية ، وهى

برجوازية ، وكان اليمين يحتفظ باحترام للوسط ، ومحمد عبده يكبر شريف ، رغم أن الوسط كان ينظر إلى اليمين على أنه رجعى أو تقليدى متحالف مع رياض ، ويتحدث عن الاسلام ، وهى علاقة بين الفرد والخالق ، أكثر من تحدثه عن العلاقة بين الفرد والفرد .

(٣) – روح الثــورة :

إذا كان « عدم الرضا » هو القاسم المشترك بين جميع العناصر الوطنية ، فقد كان التذمر هو ما يعبر عن رأى اليسار ، وهو الذى أعطى الثورة .

بدأ هذا التذمر بشكل واضح بين صفوف الجيش ، ومنذ سنة ١٨٧٦ حين قررت الحكومة تحويل بضع مئات من ضباط الجيش إلى الاستيداع وبنصف راتب . وقع هذا بعد عجز الحكومة ، ولمدة أشهر طويلة ، عن الانتظام فى دفع رواتب الضباط والموظفين . فعلاوة على سوء الحالة الاقتصادية العامة ، وإرتفاع الضرائب اللازمة لدفع كوبونات الدين ، تعرضت أسر عدد كبير من موظفى الدولة لتغير مستوى معيشتها ، وبشكل واضح فاضح .

كانت أولى مظاهر التذمر هى « مظاهرة » ، ذهب فيها الضباط إلى الوزارة للمطالبة برواتبهم ، وأهانوا رئيس الوزراء نوبار باشا ، والمستشار المالى البريطانى ، ولم ينجيهم من بين أيدى الضباط وقبضاتهم إلا مجىء اسماعيل بنفسه . ومنذ هذا اليوم ظهر أن هناك قوة عملية يمكنها أن تقول كلمتها وتطالب بحقوقها .

لقد أثرت هذه الحادثة فى المفكرين أنفسهم ، ووجدوا أن فى استطاعة المصريين أن يتحركوا . وتأثرت هذه الحركة ، التى نشأت بين صفوف الجيش باراء المفكرين أو « مثقفى الثورة » . وسرعان ما خرج من بين الصفوف قائد مصرى كتب له التاريخ أن يقود الثورة ، وأن يكون فى خطبها الأول ، وهو الزعيم أحمد عرابى .

لم تسمح الظروف لهذا القائد بثقافة مدنية أو عسكرية هامة ، إذ أنه تعلم

بعض القرآن ثم دخل إلى صفوف الجيش كضابط للصف . ولكنه نجح فى الترقى إلى رتبة ملازم « من تحت السلاح » ، فهو شعبى فى طبقته ، ومتواضع فى تكوينه ، ولكنه مخلص لبلاده ولأبناء بلاده . فقير وليس لديه ما يخشى من ضياعه : راتبه ؟ لقد أوقف صرفه مدة أشهر طويلة ، وليس له أى شيء غيره ، ولقد وصل أحمد عرابى إلى رتبة « قائم مقام » ، وبسرعة فى عهد محمد سعيد ، ولكنه بقى فى هذه الرتبة مدة ستة عشر عاما ، أو طوال حكم اسماعيل أما تجربته العسكرية فقد اقتصرت على المشاركة فى حملة الجبشة ، ولم يشارك فى العمليات ، بل بقى على الساحل ، فى مصوع ، مسئولا عن الامداد والتموين . ولكنه زار الحجاز وقرأ كتابا عن تاريخ نابليون ، وفكر بطريقة سليمة وإن كانت بسيطة . فوجد الداء ووجد فى نفسه القوة والقدرة على تشخيصه وإعلانه . لقد شعر بالمحاباة فى الجيش لمصلحة الأتراك والجراكسة والمقربين إلى القصر ، وبعد أن ظهر تراجع نوفيق عن مبادىء الشورى والحكم النيابى الذى كان قد وافق عليها ، قرر بعض الضباط ، وعلى رأسهم أحمد عرابى ، التقدم بمطالبهم إلى الحكومة . أى أنهم تقدموا بشكوى وبطريق رسمى ، وكانوا فى ذلك كوطنيين ، يسيرون على طرق « الوسط » ولكنهم كانوا من العسكريين ، وليس من حقهم أن يتقدموا بمثل هذه المطالب ، ودل هذا على أنهم « اليسار » من بين رجال الوسط ، أو اليسار لكل الحركة الوطنية فى مصر . ومع تطور الحركة إزداد انفصالهم عن الوسط ، وظهروا فى شكل واضح متميز ، وهو اليسار الثورى .

قررت الوزارة تقديم هؤلاء الضباط إلى المحاكمة ، وألقت القبض عليهم ونقلتهم إلى سكنات « قصر النيل » حيث عقد المجلس العسكرى العالى برئاسة عثمان رفقى الجركسى ، وزير الحربية . ولكن الضباط كانوا قد إستعدوا للأمر ، وأبلغوا آلاياتهم ضرورة الحضور لإخراجهم إذا ما تأخروا فى الوزارة . ووصلت الفرق وحاصرت السكنات وفوجىء المجلس العسكرى العالى ، وخرج القواد على رأس رجالهم ، وإلى ساحة عابدين ، حيث طالبوا الخديو بعزل رئيس المجلس العسكرى ، وزير الحربية المصرية ، عثمان رفقى الجركسى . فهم لا يعترفون بمحاكمته ولا يقبلون حكم جركسى ، وكان فى أعينهم أجنبى .

وأمام القوة رضخ الخديو الضعيف ، ووافق محمد توفيق على إقالة وزير الحربية . واستلم محمود سامى البارودى الوزارة بدلا منه ، وكان من رجال « الوسط » ويؤمن بضرورة انشاء نظام نيابى فى البلاد . وكان شاعراً وأديبا - ولكنه كان جنديا ، وساعدت الظروف على انفصاله عن الوسط ، واندماجه كليا مع اليساريين .

ولقد ساعدت هذه الحادثة على زيادة نفوذ أحمد عرابى ، والتفاف العناصر المتذمرة حوله . ومن مطالب الجيش أخذ يهتم بمطالب الشعب . وكان خطيبا مفوها ، وبألفاظ سهلة معبرة ، إذ أنه من أبناء الشعب . وتبلور الموقف وظهرت المطالب ، وقرر الضباط جمع التوقيعات على « عريضة » تطالب بزيادة عدد الجيش ، وإعادة الحياة النيابية ، واسقاط وزارة رياض ، أمل المصلحين اليمينيين . وكانت البلاد تجتاز فترة عصيبة ، وكذلك العالم العربى والاسلامى ، إذ أن فرنسا كانت قد زحفت بقواتها على تونس ، ووضح أمام الوطنيين ما يكنه الاستعمار لبلادهم ولأمتهم ، وصمموا على تقوية الجيش حتى يتمكن من الدفاع عن البلاد ، وخاصة بعد ظهور الأطماع الاستعمارية البريطانية والتى كانت تشبه تماما أطماع الاستعماريين الفرنسيين فى تونس . وظهر عجز الدولة العثمانية عن الدفاع عن ممالكها أمام الغزو الاستعمارى ، وأخذت الصحافة الفرنسية تتهم بريطانيا بالعمل على التوغل فى مصر . وظهر أن سياسة الجامعة الاسلامية التى تنتهجها الدولة من مقر الخلافة لا تكفى سلاحا للوقوف أمام الاستعمار . فقرر الوطنيون المصريون ، واليساريون منهم بوجه خاص ، ضرورة مواجهة الموقف ، والاستعداد لما يطرأ من الحوادث . فالحركة حركة شعبية وطنية ومعادية للاستعمار ، ولكن ظروفها قد اضطرتها إلى الوقوف أمام القصر . وعمل جمود الخديو والمحيطين به على إظهار المعركة وكأنها حرب بين صاحب الحق الشرعى وبين الجندى الوطنى .

ازداد موقف محمد توفيق جموداً ، فقرر القواد المصريون القيام بمظاهرة عسكرية يقدمون فيها مطالب الشعب لولى الأمر . وكان يوم ٩ سبتمبر سنة ١٨٨١ يوما مشهودا فى تاريخ البلاد . جاءت الوفود إلى القاهرة ، وتقدمت

فرق الجيش إلى ساحة القصر ، وقدم عرابى مطالب الشعب إلى الخديو ، وكان الحرس الخديو نفسه قد إنضم إلى قوات عرابى ، فاضطر توفيق إلى التراجع ، ولكن خطوة واحدة ، إلى الوراء . فنقل السلطة من أيدى اليمين إلى أيدى الوسط ، أو بمعنى آخر أقال رياض وعهد برئاسة الوزارة إلى شريف ، ووافق على إجراء الانتخابات وإنشاء مجلس نيابى . إنه انتصار حاسم للثوار رغم أن السلطة ليست فى أيدى الوسط الدستورى . فهو قبل كل شيء تحقيق لارادة الحزب الوطنى ، وموافقة على مشاركة أبناء البلاد فى الحكم وإن كل المجلس النيابى سيمثل الأعيان أكثر من تمثيله للشعب . وكان من نتائج هذا الأنتصار الوطنى إطلاق الحريات ، وعودة المنفيين إلى مصر ، بل وحضور عدد من قادة الفكر ورجال الصحافة فى العالم العربى إلى القاهرة ، ونخص بالذكر منهم إبراهيم المدنى الذى كافح على صفحات جريدة الحجاز ضد الاستعمار الفرنسى فى الجزائر ، وحمزه فتح الله الذى ملاء أعمدة الرائد التونسى قبل حضوره لمصر . فالخديو يتراجع قليلا ، والوسط هو الذى انتصر ، والسلطان ينتهز الفرصة للتدخل ولزيادة نفوذه فى البلاد ، ولكن مع ضعف ظاهر ودون خطة مرسومة ، وبريطانيا وراء الستار تخشى على مصالحها وأطماعها الاستعمارية من تغيير « الوضع » وانتقال السلطة إلى أبناء البلاد .

لم يكن السلطان عبد الحميد يؤمن بالمبادىء الدستورية ، وكان قد تنكر لمدحت باشا ولدستوره فى سنة ١٨٧٦ ، وطبق بعد ذلك سياسة استبدادية واضحة ، مستندا فى ذلك إلى دعم نضوج الشعب ، وإلى الحاجة إلى رأس واحدة مفكرة . وكانت هده السياسة قد دفعت بزعماء العرب إلى معارضة نفوذ السلطان عبد الحميد الاستبدادى ، ودفعتهم إلى تكوين الجمعيات السرية ، مادامت الحكومة قد منعت نشاطهم العلنى : هذا من الناحية الدستورية .

ولكن عبد الحميد ، بصفته سلطانا للدولة العثمانية ، كان يحاول زيادة نفوذه فى جميع أنحاء امبراطوريته ، بلا إستثناء . وكانت وضعية مصر المتميزة بذاتها ، تقف شوكة فى حلقه . ورأى منذ حادثة عزل اسماعيل إمكانية تدخله فى شئون

مصر بدرجة أوسع ، فيصبح هو الرأس الوحيد فى الدولة . وكان فى استطاعته أن يتخلص من توفيق ، ويعين بدلا منه الأمير حليم الذى نجح فى الحصول على إعجاب القصر السلطانى والوسط الدبلوماسى فى القسطنطينية .

ومن ناحية ثالثة نجد أن السلطان عبد الحميد لا يوافق على تأييد مبدأ الثورات ، إذ أنه مبدأ قد يطيح بعرشه . فهو إذن من أنصار « الوضع القائم » وإذا كانت هناك ضرورة للتغيير ، فهو الذى يقوم به ، ولصالحه ولصالح سياسته .

وأخيرا فهناك سياسة السلطان عبد الحميد تجاه العالم الاسلامى . فهو يحاول كسب المسلمين ، فى الوقت الذى يحاول فيه كسب العرب ، وإن كان بطريقته الخاصة . وسياسة الجامعة الاسلامية هى نفس سياسة جمال الدين الافغانى ، أى أنه من أنصار الاصلاح ومن المعارضين للجمود . فعبد الحميد إذن مضطر – طبقا لهذه السياسة – الى الحصول على رضاء العناصر الوطنية والاسلامية فى مصر .

استندت سياسة عبد الحميد إلى هذه العوامل الأربعة ، علاوة على إمتيازها بالضعف ، إذ أن القوة المادية ، المالية والحربية ، كانت تنقصه وتعوز حكومته . ولذلك فمن الطبيعى أن تكون سياسته تجاه الثورة الوطنية فى مصر مليئة بالمتناقضات ، وتؤثر بالتالى على زيادة العوامل المساعدة على الفوضى داخل المعسكر الوطنى والاقليمى ، أو بمعنى آخر كانت سياسته عاملا على الفشل ، وخاصة أمام الاعتداء الاستعمارى . هذا عن السلطان عبد الحميد .

أما عن بريطانيا فقد كانت لها مصالح إقتصادية واستراتيجية فى الاقليم . فهناك الديون ، ولم تكن بريطانيا تتنازل عنها كمصالح لمواطنيها ، وإن كانوا من اليهود . وكان نجاح الثورة فى مصر يعنى تكوين وزارة وطنية لا يشارك فيها الوزراء الأجانب ، ومن طبيعة مثل هذا الحكم الوطنى الا يترك مجالا كبيرا أمام المراقبين الماليين للعمل ، خاصة إذا كانت مهمتهم هى ضمان دفع أقساط أرباح الديون للدائنين الاجانب ، دون نظر إلى إمكانيات البلاد ومستقبل أبنائها . لقد بلغت قيمة هذه الأقساط نصف ايراد الميزانية ، وكانت الحكومة المصرية

الخاضعة للرقابة الاجنبية ، ثم تلك التى شارك فيها الوزيران الأجنبيان ، مضطرة إلى دفع هذه المبالغ الباهظة دون أى إعتراض ، وذلك فى الوقت الذى أجبروها فيه على عدم دفع أى شيء للدائنين الوطنيين ، بل وأجبروها على العجز عن دفع رواتب الضباط والموظفين . إن معنى إنشاء وزارة وطنية يحرم بريطانيا من مثل هذا الاشراف ، وهذا التحكم فى رقاب العباد ، والتسلط على مستقبلهم ، فما بالك إذا كانت هذه الوزارة الوطنية مسئولة أمام المجلس النيابى ؟ من الطبيعى أن يناقش هذا المجلس كل شيء ، أو أن يثير على الأقل مسألة مشاركة الدائنين المصريين للدائنين الأجانب فى المبالغ المخصصة لأقساط الأرباح . وهذه الامكانية تخيف بريطانيا ، إذ أنها تعمل على تقليل نفوذها وسيطرتها ، إن لم تتم بتخليص البلاد من براثن الاستعمار . من الطبيعى أن تقف بريطانيا موقفا معارضا من الثورة ، ومن المواطنيين ومن الحكم النيابى ، وعلى أساس إقتصادى .

أما من الناحية الاستراتيجية فان بريطانيا هى أكبر دولة « تنتفع » بقناة السويس ، ومن الخطر عليها وعلى امبراطوريتها أن تزيد قوة المصريين بشكل قد يهدد مرور سفنها فى هذا الشريان الحيوى . كان فى استطاعة بريطانيا أن تمر عبر مصر مادامت مصر ضعيفة . ولكن تأييد الجيش المصرى للعناصر الوطنية ، وتقدمه بمطالب البلاد ، وعمله فى إنشاء قوة يحترمها الجميع ، وتقدر على رد العدوان ، كان ذلك مثيرا للقلق فى لندن . فأخذت الأنظار فى الاتجاه إلى أمير الآلاى أحمد عرابى كجندى ووطنى فى نفس الوقت . وكان إتجاهه يشتمل على ضرورة تقوية الجيش وتقوية الاستحكامات . وأخذت الصحف المتحررة فى العالم تلقبه بلقب « غاريبا لدى » وتتوسم فيه أول رئيس للجمهورية المصرية المقبلة . أتسمح بريطانيا لإبن فلاح أن يتعدى على عرش ؟ أتسمح بالتحكم استراتيجيا فى امبراطوريتها ؟ .

كانت المصالح والاطماع البريطانية فى تضارب تام ، وعلى طول الخط ، مع الثورة المصرية . ولذلك فان هذه الثورة قد عملت فى جو يحيط به جمود توفيق من ناحية ، وتضارب سياسة القسطنطينية من ناحية ثانية ، وعداوة بريطانيا

من ناحية ثالثة . ورغم هدا فقد سارت الثورة بخطوات حاسمة ، وإن كانت قد تأثرت ، وفى بنيانها الداخلى ، بهده العوامل الخارجية نتيجة لعدم إنصهار كل العناصر الوطنية ، وجميع طبقات الشعب فى داخلها

(٤) - الانقسام :

عمل عبد الحميد ، بعد مظاهرة يوم ٩ سبتمبر سنة ١٨٨١ على أن يؤكد سلطته الزمنية على مصر بصفته سلطانا ، من ناحية . وعمل من ناحية ثانية على أن يؤكد سلطته بصفته خليفة للمسلمين . فاستعد للتدخل فى شئون مصر ، ولارسال حملة حربية لتأييد موقف الخديو والسلطة القائمة ، بصفته ممثلا له ، وطبقا للفرمانات الموجودة ، وللأوضاع الاستبدادية القائمة فى الدولة العثمانية . وإستعد من ناحية ثانية للاعتماد على الحركة الوطنية المصرية وتقويتها ، كحركة عربية وإسلامية ، تكافح ضد الاستعمار ، ومعنى هذا أنها تعارض توفيق وتعادى التسلط الاوربى على البلاد . فعبد الحميد قد أعلن أن توفيق هو صاحب السلطة ، وإستعد من ناحية ثانية لتقوية الحركة الوطنية ضده وضد الاوربيين . ولذلك فان عبد الحميد قد إستند إلى موقف بريطانيا التى أوعزت اليه بضرورة إرسال بعثة لتأييد نفوذ الخديو وسلطته ، وأرسل هذه البعثة وكلفها بالقيام بهذه المهمة ، فى نفس الوقت الذى كلف اعضاءها دراسة حقيقة الموقف المصرى ، والعربى ، والاسلامى ، وتدعيم نفوذ الخليفة الاسلامى على هذه الحركة الوطنية المعادية للخديو ، والمعادية للاستعمار . وهى بعثة نظامى باشا التى وصلت إلى الاسكندرية فى أوائل أكتوبر سنة ١٨٨١ . ونلاحظ أن الاتجاه الشعبى فى مصر لم يرحب بوصول هذه البعثة ، رغم أن ذوى الاتجاهات الاسلامية قد رحبوا بها كل الترحيب ، وأعلنوا أن فى مجيئها خلاصا للبلاد ، وتكتيلا للمسلمين . ولقد حاولت هذه البعثة التأثير على أعيان البلاد ، ودفعهم إلى المطالبة بزيادة سلطة السلطان على مصر ، كما حاولت أن تدفع توفيق إلى حل مجلس النواب . وهى اتجاهات رجعية ، تمثل اتجاهات حكم عبد الحميد الثانى لامبراطوريته كسلطان . ولكنها أكدت فى تقريرها أن أهل مصر متعلقون بالخلافة الاسلامية ، ولايعارضون نفوذ أمير المؤمنين .

وبين هذين الاتجاهين قلت إمكانيات عبد الحميد للقيام بدور فعال لانقاذ مصر ، خاصة وأن القوى الاستعمارية كانت بالمرصاد . فنجد أن بريطانيا قد أصرت على ضرورة الاحتفاظ بالوضع القانونى القائم ، وعلى عدم تغييره ، دون موافقة مجموع الدول الاوربية ، ونظرت إلى الاتجاه الاسلامى لهذه البعثة كخطر وكمثير للمشاكل أمامها ، وأمام الدولة العثمانية نفسها ، وفى أجزاء كتيرة من العالم . ولذلك فانها قد أصرت على ضرورة الاحتفاظ بالوضع القائم . أما فرنسا فلا يمكننا تجاهلها ، خاصة وأنها كانت الدولة الثانية إلى جور بريطانيا ، وإن كانت العوامل التى يستند اليها الموقف الفرنسى تختلف عن تلك التى يستند اليها الموقف البريطانى . فكانت فرنسا تخشى من أن تشعل بعثة نظامى باشا الحماس الدينى فى مصر ، وتمهد بالتالى لاشتداد ساعد حركة الجامعة الاسلامية المقاومة للاستعمار ، فى الجزائر ونونس ، التى كانت تتلقف كل ما يجىء من الشرق بحماس وإخلاص وتعاون . ولهذا فأن فرنسا قد ناصبت بعثة نظامى باشا العداء ، ووافقت على إرسال سفينتين حربيتين ، مع السفن البريطانية ، إلى المياه المصرية . وهكذا ظهر أن الوطنيين المصريين فى حانب ، والدول الاستعمارية الأوربية فى الجانب الآخر مع توفيق ، بيما ترددت تركيا ، وأتر ترددها على المعركة ، وبشكل واضح .

كان من بين نتائج مظاهرة يوم ٩ سبتمبر سنة ١٨٨١ تشكيل وزارة وطنية برئاسة شريف باشا كما دكرنا ، والتمهيد لعقد مجلس نيابى يمثل أبناء البلاد . واقترح إجراء الانتخابات العامة ، وأخذ موافقة المجلس الجديد على الدستور المقترح . وبدأت الانتحابات فى شهر نوفمبر سنة ١٨٨١ وكانت مقيدة ومحدودة .

وكانت العناصر التى إشتركت فى المجلس النيابى عناصر تمثل فى غالبيتها طبقة الأعيان ، وهى خطورة جديدة تهدد الحركة الوطنية ، مادام للأعيان مصالح ، ويحتاجون إلى إستمرار « النظام » لعدم المساس بها . فطبقة الأعيان يصعب عليها أن تسير مع الاصلاح ، وهى بطبيعة تكوينها معادية للتورة . ورغم العوامل النفسية والمعنوية التى تساعد على تحدث الأعيان باسم الوطنية ، نجد أن

عوامل الاستقرار والمصالح والوضع القائم تجبرهم على عدم التعاون مع الثورة ، خاصة إذا إزدادت العناصر الشعبيه فيها ، وطالبت بارجاع الحق إلى أصحابه . ورغم كل ذلك فلقد بدأ الموقف وكأن العناصر الوطنية نكون بنيانا صلبا قويا ، إلى أن تدخلت الدولتان الاستعماريتان ، بريطانيا وفرنسا ، وبشكل يدفع العناصر الوطنية المتحركه ، إلى تحديد مواقفها ، وبشكل أكثر وضوحا .

إنتهزت كل من بريطانيا وفرنسا فرصة قرب إجتماع مجلس شورى النواب ، وقدمتا مذكرة مشتركة إلى توفيق نعيد إليه الثقة فى نفسه ، وتضمن بقاء نفوذ هاتين الدولتين . إنها مذكرة ٦ يناير سنة ١٨٨٢ .

« إن الحكومتين على تمام الاتفاق فى هذا الصدد .. [تعضيد الخديو إزاء الصعوبات الداخلية والخارجية التى قد نعترضه] وإن الحوادث الأخيرة وبخاصة الأمر الصادر من الخديو باجتماع مجلس النواب قد هيأت الفرصة لتبادلهما الآراء مرة أخرى فى هذا الشأن . فالمرجو أن نبلغوا توفيق باشا أن الحكومتين الفرنسية والانجليزية تعتبران أن تثبيت سمو الخديو على العرش طبقا لأحكام الفرمانات التى قبلتها الدولتان رسميا ، هو الضمان الوحيد فى الحال والاستقبال ، لاستتباب النظام وتقدم وسعادة مصر ورفاهيتها ، وهى الأمور التى تنظر إليها فرنسا وإنجلترا بعين الاهتمام . والحكومتان متفقتان ، إتفاقا وطيداً على بذل جهودهما المشتركة لمقاومة كل أسباب المشاكل الداخلية والخارجية ، التى تهدد النظام القائم بمصر ، ولا يخامرهما شك فى أن الجهر بعزمهما فى هذا الصدد ، سيكون له أثره فى إتقاء الاخطار التى يمكن أن تستهدف لها حكومة الخديو . ومن المحقق أن هذه الاخطار ستلقى من فرنسا وإنجلترا إتحاداً وثيقا للتغلب عليها . وتعتقد الحكومتان أن سمو الخديو يجد فى هذه التأكيدات الثقة والطمأنينة والقوة التى هو فى حاجة إليها لادارة شئون الشعب المصرى والبلاد المصرية » .

لقد قابلت البلاد هذه المذكرة بالسخط العام فى الوقت الذى قابلها فيه الخديو بالراحة والاطمئنان . لقد شعر الوطنيون بأن حريتهم مقيدة ، وأن هناك دولا أجنبية تحمى عرش صاحب البلاد ، وتؤيده فى المحافظة على الأوضاع كما

هى . إنه إعتداء صريح على حقوق الوطنيين ، وتشجيع للخديو على التمادى فى الاستهزاء بحقوق الوطنيين . وكانت هذه المذكرة تهدد الجميع ، إذ أنها كانت تعنى الحركة الوطنية ، والمجلس النيابى والجيش ، وعبرت عنهم بأنهم « مصاعب داخلية » ، أما « المشاكل الخارجية » التى قد تعترض توفيق فهى السلطان وحركة الجامعة الاسلامية . إن هذه المذكرة تعنى الاحتفاظ بالوضع القائم ، والتدخل فى شئون البلاد الداخلية ، وفرض النفوذ الأجنبى على مصر بالقوة ، وفصلها عما يساندها فى الخارج ، سواء فى القسطنطينية أو فى بقية العالم العربى والاسلامى . أنها محاولة لوضع مصر تحت نظام حجز دولى ، وتقييد حرية أبنائها وصاحب السيادة عليها . إنها نفس السياسة التى سارت عليها فرنسا فى تونس . فهل يقف المصريون مكتوفى الأيدى حتى النهاية ؟ خاصة وأنهم لم يعتدوا حتى الآن على السلطة القائمة ؟ ولم تصل العناصر الثورية إلى ماتطالب به ، خاصة وأن مجلس شورى النواب كان يمثل الأعيان .

لقد كان وقع هذه المذكرة على عناصر « اليسار » الثورية أشد بكثير من وقعها على عناصر « الوسط » الدستورى ، أما « اليمين » ورجال الاصلاح الاسلامى فقد رأوا بدورهم فيها هجوما مسيحيا إستعماريا على بلاد الاسلام . فاليمين واليسار يعارضونها بدرجة أقوى من معارضة الوسط الدستورى . لقد تبلور الموقف ، أو بمعنى آخر بدأت التكتلات تظهر واضحة داخل الجبهة الوطنية . وقويت اتجاهات العناصر فى داخل هذه الجبهة ، ولكنها أخذت فى الانفصال عن بعضها وهذه هى بداية الانشقاق فى المعسكر الوطنى ، فى الوقت الذى تكتلت فيه قوى الاستعمار .

قرر اليسار بما فيه من عناصر شعبية وكتاب ، مثل عبد الله النديم ، وضباط أحمد عرابى ومحمود سامى البارودى ، الاحتجاج على هذه المذكرة وطلب تأييد خليفة المسلمين ، وكذلك وقف منها زعماء الاصلاح الاسلامى . وهذان الاتجاهان كانا قد أثرا على النواب ، أو على عدد كبير من بينهم ، فامتدت الحركة الثورية ، وغلت الحماسة وطالب النواب بحقهم فى مناقشة الميزانية ، إلا ذلك القدر المخصص للديون الاجنبية وللجزية . وفى مجلس النواب

تم الانفصال ، فشريف باشا لا يوافق على إعطاء هذه الاختصاصات لنواب الأمة ، بدعوى أنها ستزيد عداء الأجانب للنظام البرلمانى قبل أن يقف على رجليه . وكان شريف باشا يؤمن بالدستور ، ولكن بشرط ألا يغضب ذلك الدول الدستورية المتقدمة وخاصة أنكلترا .. وفرنسا .. !!

فهناك اتجاهان داخل البرلمان : دستورى معتدل وعلى رأسه شريف ، ودستورى ثورى يستند إلى الحزب الوطنى وإلى رجال الجيش . ومع التدخل الاستعمارى الأوربى فى الشئون الداخلية للبلاد إزدادت أهمية العناصر اليسارية الثورية وإضطر شريف باشا إلى الاستقالة ، نظراً لعجزه عن الوقوف بحزم أمام التدخل الاستعمارى ، ولعدم كفايته فى تحقيق المطالب الوطنية . وتألفت وزارة جديدة برئاسة محمود سامى البارودى ، وكان فيها أحمد عرابى مسئولا عن وزارة الحربية . إن هذه الوزارة تعنى انتقال السلطة من الوسط إلى اليسار ، ولا يمكن لهذا اليسار أن يتفق مع الاستعمار ، فالاصطدام واقع لا محالة . ومن المتوقع أن تقف حركة الجامعة الاسلامية ، أو بمعنى آخر الحركه الاسلامية المصلحة - مع اليسار فى المعركة ، مادام الاعتداء واقع على البلاد الاسلامية .

ولكن ، لقد أصبح على رجال الثورة أن يستعدوا ماديا ومعنويا للدفاع عن البلاد . فمن الواجب عليهم أن يحصنوا السواحل ، ويستعدوا للهجوم . ومن الواجب عليهم كذلك الحصول على تأييد العالم العربى والاسلامى لهم ، وتأييد السلطان ، وبصفته خليفة للمسلمين ، لا بصفته سلطان يحافظ على الوضع القائم فى الدولة . فهل ينجحوا فيما قاموا به ؟ خاصة وأن الوسائل مختلفة بين اليمين واليسار ، وكان من الضرورى أن ينصهرا سويا قبل نزولهم إلى المعركة .

أما الخليفة فقد إحتج على المذكرة الفرنسية الانجليزية ، واحتج لدى كل الدول التى ضمنت حرية امبراطوريته وسلامة أراضيها . ولكن الدول الأوربية لم نكن فى وضع يسمح لها بالاصطدام ببريطانيا أو فرنسا فى ذلك الوقت ، خاصة وأنها كانت نرتب الأمر فيما بينها ، وقبل وقوعه بسنوات . ومنذ مؤتمر برلين سنة ١٨٧٨ كانت الاتجاهات قد وضحت بين الدول الأوربية لعدم

معارضة فرنسا فى تونس ، وعدم معارضة بريطانيا فى الشرق الادنى . كما كان من بين أهداف بسمارك أن يدفع فرنسا لاحتلال تونس حتى يوقع بينها وبين إيطاليا ، كان من سياسته أن يدفع بريطانيا إلى إحتلال مصر حتى يوقع بينها وبين فرنسا . وكان متفقا مع النمسا والمجر بالتحالف الثلاثى ، وأجبر بريطانيا على الانضمام اليهما بعد احتلال فرنسا لتونس . فلم يكن من المتوقع أن يأتى إحتجاج السلطان على التدخل الانجليزى الفرنسى فى مصر بنتائج إيجابية فى صالح سلطته كخليفة للمسلمين ، وفى صالح الحركة الوطنية فى البلاد . وتكون إجابة الدول الأوربية عليه هى ضرورة الاحتفاظ بالوضع القائم فى مصر ، وهذا يعنى عدم تأييد الثورة .

فالسلطان ضعيف وسياسته لا تعطى نتيجة إيجابية . وبريطانيا وفرنسا تتدخلان فى البلاد . ومصر منقسمة على نفسها بين أنصار الإحتفاظ بالوضع القائم والوطنيين الذين يحاولون التحرر . وحتى المعسكر الوطنى منقسم على نفسه بين اتجاهات ثورية واتجاهات دستورية .

لقد أصبح الثوار مسئولين عن إدارة مصر فكان من الطبيعى أن يقع الاصطدام .

الفصل الثامن عشر

الاحتـلال البريطانـى

إنتصرت الثورة وظهرت خيبة الخديو والعناصر الرجعية . وبدأ مجلس النواب فى وضع دستور صدر يوم ٧ فبراير ، وجاء متضمنا لتعديلات هامة أدخلت على مشروع شريف . وقدمت الاقتراحات لتحسين أحوال البلاد وفى جميع النواحى . وتكاتفت عناصر اليسار مع عناصر اليمين وأخذ أحمد عرابى يردد أقوالا لا تختلف فى جوهرها عن أقوال محمد عبده أو عبد الله النديم . وظهر تأييد المثقفين التام للحركة الثورية ، سواء منهم رجال اليمين أو الوسط أو اليسار ، وظهرت الاتجاهات الشعبية بل والاشتراكية فى الميدان . وفى أثناء خطب الوطنيين دافع المتحدثون عن حقوق الفلاح وعن حقوق الفقراء ، وعن ضرورة عودة الأرض لأصحابها الحقيقيين ، وإزداد اشتعال المشاعر ، وتكتل رجال الشرطة مع رجال الجيش إلى جانب أبناء الشعب ، واستمعوا جميعا للمثقفين . ولكن الصعوبات الخارجية والتدخل الاستعمارى عرقل البرامج الانشائية لوزارة الثورة ، واضطرها إلى تكريس كل جهودها للدفاع عن البلاد ، وبوسائلها المحدودة ، مادامت الميزانية ضعيفة ، وتذهب فى غالبيتها إلى جيوب الدائنين الأجانب .

(١) – بداية العملية :

وكان التفاف الجميع فى هذا الوقت العصيب حول القادة العسكريين . وماأن تطورت الأحداث وظهر أنهم مهددين من الجراكسة حتى علا المد الثورى . ذلك أن الضباط من أنصار البلاط ومن الجراكسة قد عمدوا إلى تدبير مؤامرة ضد القيادة الثورية ، وأرادت هذه القيادة الثورية أن تتخلص منهم كأعداء داخليين يعرقلون سيرها وهى تحاول الدفاع عن المصالح الوطنية ، فحولت عددا من الضباط الجراكسة إلى المحاكمة ، وحكمت على بعضهم

بالتجريد من الرتب وبنفيهم إلى السودان . ولكن بريطانيا وقفت ضد هذه العملية وجرت معها السلطان فيها .

لقد أبدى توفيق عطفه على الجراكسة ، وتقدم هؤلاء بالشكوى إلى السلطان مستندين إلى عدم أهلية الضباط الوطنيين ، ورتبهم لا تعلو رتبة أمير اللواء ، لتجريد رتب منحها السلطان ، وهى رتب أعلى ، إذ أن عثمان رفقى كان فريقا ، وهى رتبة لا يمنحها إلا السلطان هذه المسألة الاهلية ، وهى مسألة قانونية ، والاتجاه القانونى يتعارض مع مبادىء الثورة . وأرسل توفيق أوراق القضية إلى السلطان ، فأغضب ذلك الوزراء الذين عارضوا فى زيادة السلطة الزمنية لحكومة القسطنطينية على مصر . وبطبيعة الحال كانت بريطانيا إلى جانب الخديو وإلى جانب السلطان فى هذه العملية . وأصبحت الوزارة الثورية فى جانب ، والخديو والسلطان والدول الأجنبية فى الجانب الآخر . وشعر الوطنيون بمسئوليتهم فى الدفاع عن حقوق البلاد ، وبضرورة التقدم لا التقهقر . فصمموا على دعوة مجلس النواب إلى الاجتماع للمحافظة على سلامة البلاد أمام هذا الموقف الجديد . وخاصة من الخديو .

أكد السلطان رغبته فى المحافظة على الوضع القائم ، فقرر الوطنيون ضرورة تحديد اختصاصات الخديو ، واختصاصات ممثلى الشعب . وإتجهت الآراء الثورية الحقيقية نحو التخلص من أسرة محمد على إن لزم الأمر . وهنا كانت الثورة التى بلغت أوجها ، وظهرت فى شكلها الشعبى الواضح ، تغيير الوضع القائم . كان هذا قراراً هاما اضطر العناصر الموجودة داخل الجبهة الوطنية إلى إتخاذ مواقف تدافع فيها عن مصالحها ، فوضحت الضحالة فى مواقف من يحاولون الاحتفاظ بمراكزهم أو يقدمون مصالحهم الشخصية على مصالح البلاد ، كما ظهر الأنشقاق بين العناصر الشعبية والأعيان ، وبين المجاهدين والمتخاذلين . ورغم أن معظم عناصر مجلس الشورى النواب كانت مع الثورة ، نجد أن رئيس المجلس ، سلطان باشا ، قد إنضم إلى الخديو . وواصل البريطانيون الضغط على الخديو للقضاء على الثورة ولإعادة الوضعية إلى ما كانت عليه ، مستعينا فى ذلك بهم وبقوات مأجورة من أى مكان . ثم قرر

المستعمرون مهاجمة الثورة ، وإظهارها بمظهر العاجز عن المحافظة عن الأمن والنظام فى البلاد . فقاموا بتوزيع الأسلحة والأموال لإستغلال الجاليات الأجنبية فى عملية إصطدامات واضطرابات تكون ذريعة للتدخل ولإستخدام القوة الغاشمة ، التى تدعى لنفسها سلطة القانون . فليست العملية سوى عملية منطقية يسير كل فيها على حسب ظروف تكوينه ومصالحه ، وأطماعه أو أهدافه ، وبمعنى آخر . قوى تتلاقى بزوايا مختلفة فتخرج عنها محصلات فى إتجاهات معينة . فإذا أحسن حساب هذه القوى والتقت بزوايا معينة ، حرجت المحصلة فى الاتجاه المنشود .

وقعت مذابح فى الاسكندرية بعد أن ظهر عجز الخديو عن إبعاد الوزراء الثوار ، وبعد أن إشترط شريف خضوع الثورة للنظام وللحياة الدستورية ، واقترح حل الجيش والاستعانة بقوات من الدولة صاحبة السيادة . ووقعت هذه الحوادث فى الوقت الذى قرر فيه السلطان إرسال بعثة جديدة لمصر ، وقررت الدول عقد مؤتمر يقرر المسألة المصرية ، ويكون ستاراً لتدخل أوربى ، يسعى إلى المحافظة على الوضع القائم كما هو ، أى يقضى على الثورة .

كان رئيس البعثة التركية هو درويش باشا الذى حاول اخافة العناصر الوطنية ، ولكنه وجد تصميما منهم على المحافظة على مواقفهم ، إذ أظهروا له أنهم مؤيدون من الشعب ، وأفهموه أن توفيق هو الذى استصرخ بالأساطيل الاستعمارية التى تعتدى على البلاد . كما أن درويش باشا قد فشل فى تهديد النواب . ولقد تمكن كل من الضباط والنواب الوطنيين من إرسال عريضة إلى السلطان ، خليفة المسلمين ، يطالبون فيها خلع توفيق المتحالف مع الاستعمار . وفى هذا الموقف نشأت المتشكلات ، ووقعت مذابح الاسكندرية يوم ١١ يونيو ، ونتيجة لتدخل العوامل والعناصر الاستعمارية .

لقد ظهر أن الشعب كله قد إلتف حول عرابى بل أن عرب المشرق والمغرب قد استعدوا وتهيأوا لمساعدته وتعضيده . كما أن الخليفة لم يكن يعارضهم ، بصفته خليفة ، ماداموا يكافحون ضد الاستعمار . ولكن الباب العالى رأى فى حوادث الاسكندرية مايضر بعتة درويش باشا ، ورأى فيها

تمهيدا لعقد مؤتمر دولى يطهر تركيا ، مرة جديدة ، وكأنها تحت الوصاية الدولية ، وذلك رغم علم السلطان بتأييد حركة الجامعة الإسلامية ، وفى كل مكان ، لموقف عرابى . فاستعد السلطان ، بصفته خليفة ، للاتفاق مع عرابى ، وكان هذا أساس مشروع تثبيت عرابى فى الوزارة الجديدة التى يرأسها راغب باشا الوطنى . ولكن خوف بريطانيا على مصالحها الاقتصادية والاستراتيجية فى الاقليم ، علاوة على خوفها من ازدياد قوة حركة الجامعة الإسلامية ، مضافا إلى خوف فرنسا من أن تسبب الثورة العرابية فى دفع عرب شمال إفريقية إلى الثورة ضدها ، كل هذا دفع بالاستعمار إلى العمل ، ودفعه إلى القضاء على الثورة ، وإحتلال البلاد .

أما مؤتمر القسطنطينية الذى قرر عدم تدخل أى دولة أوربية لاحتلال مصر أو للعمل على الحصول على الامتيازات فيها ، والذى قرر الامتناع عن التدخل المنفرد فى هذا الاقليم ، إن هذا المؤتمر قد ترك الباب مفتوحا أمام التدخل الفعلى ، وذلك فى حالة « إستثناية » هى حالة « الضرورة القصوى » . فهذا المؤتمر لم يمنع الدول الاستعمارية من التدخل ، بل جاء إتفاقا دوليا يفتح الباب للدول الاستعمارية للتدخل فى حالة خاصة ، وهو حق لم يكن لأى منها فيما مضى . وكان هذا نجاحا كبيرا للورد دافرين ، ونجاحا للسياسة الاستعمارية البريطانية .

ولم يبق أمام بريطانيا إلا إتخاذ الذرائع لايجاد هذه الحالة الاستثنائية ، ولاحتلال البلاد . والذرائع كثيرة : فإن لم يكن الحمل هو الذى عكر الماء الذى يشرب منه الذئب ، فهو أبوه أو أخوه أو إبن عمه ، والنتيجة واحدة ، الافتراس ، والحق للقوة .

(٢) – الـذرائع :

ادعت بريطانيا أن الوطنيين يقومون بتحصين قلاع الاسكندرية ، وكانت بريطانيا تخشى من مجيء كمية من مدفعية كروب إلى العرابيين من ألمانيا ، فعمدت إلى مهاجمة الثورة قبل أن تستعد . وكانت تركيا قد قررت أن إرسال

قوات عثمانية إلى مصر يخدم المصالح الاستعمارية ويثير عليها العرب . فعرفت بريطانيا أنها لن تواجه إلا المصريين وحدهم وقبل أن يتم استعدادهم . فتقدمت بانذار يوم ١٠ يوليو سنة ١٨٨٢ الذى يقضى بنزع أسلحة قلاع الاسكندرية وتسليمها للأسطول البريطانى قبل مضى ٢٤ ساعة وإلا فستقوم قطع الاسطول بضربها وباحتلالها . فبريطانيا قد صممت على احتلال الاسكندرية واتخاذها قاعدة حربية بحرية لعملياتها فى مصر . والموافقة على الانذار أو رفضه يؤديان إلى نفس النتيجة : والحق للقوة .

ولم يكن الثوار المصريين يعتقدون فى إمكانية وصول الجنون البريطانى إلى مرحلة ضرب شعب آمن وفى بلاده ، ودون أن يعلن العداء لأحد ، خاصة وأن هذه العملية كانت اعتداء على كل العرب ، وعلى الخلافة الإسلامية وعلى المسلمين فى كل مكان ، وكان على بريطانيا أن تحسب حساب الهند . لذلك فان الثوار المصريين قد إتجهوا إلى الرأى العام العربى والاسلامى ، وأظهروا لهم أنهم فى موقف دفاعى شرعى عن أنفسهم وعن بلادهم وكانوا يعلمون أن ضرب الاسكندرية يعنى تحررهم من الاتفاقات الدولية التى فرضت عليهم ، وخاصة فى مسائل المراقبة الثنائية والديون ، وكان فى استطاعتهم أن يغرقوا الدلتا ، ويوقفوا الملاحة فى قناة السويس ، ويستنجدوا بالعرب وبالمسلمين فى كل مكان ، أن يهبوا إلى نصرة الحق والدفاع عن البلاد .

ولقد اتصل أحمد عرابى بالفعل بعرب برقة ، كما اتصل بالشيخ عبد القادر الجزائرى فى سوريا وبأبناء فلسطين وبثوار جنوب الوادى ، بزعامة الامام محمد أحمد المهدى واجتمع الثوار المراد على الانذار البريطانى ، وكان اجتماعا مشهودا وهاما ، إذ أن كل من الخديو ودرويش باشا كان من بين أعضائه . وناقشوا الانذار وقرروا الرد عليه :

« لم تأت مصر شيئا يقتضى إرسال هذه الاساطيل المتجمعة . ولم تعمل السلطة المدنية ولا السلطة العسكرية أى عمل يسوغ مطالب الاميرال ، إلا بعض إصلاحات اضطرارية فى أبنية قديمة . والطوابى الآن على الحال التى كانت عليها عند وصول الاساطيل . ونحن هنا فى وطننا ومدينتنا ، فمن

حقنا – بل من الواجب علينا – أن نتخذ عدتنا ضد كل عدو مباغت يقدم على قطع أسباب الصلات السلمية التى تقول الحكومة الانجليزية أنها باقية بيننا . ومصر ، الحريصة على حقوقها ، الساهرة على تلك الحقوق وعلى شرفها ، لا تستطيع أن تسلم أى مدفع ولا طابية دون أن تكره على ذلك بحكم السلاح . فهى بذلك تحتج على بلاغكم الذى وجهتموه اليوم ، وتوقع مسئوليات جميع النتائج المباشرة وغير المباشرة التى تنجم إما عن هجوم الأساطيل أو عن إطلاق المدافع على الأمة التى تقذف فى وسط السلام القنبلة الأولى على الاسكندرية المدينة الهادئة ، مخالفة بذلك لأحكام قانون حقوق الانسان ولقوانين الحرب » .

ولم يمهل الذئب الحمل ، ففتح الاسطول البريطانى نيران مدفعيته القوية على المدينة الهادئة المسالمة . وكانت الاسلحة غير متكافئة ، واستمر إطلاق النار حتى انهدمت المدينة فى غالبيتها ، وأخذت النيران فى التهامها . ووجد الوطنيون ألا محالة من التضحية بالانسحاب من مدينتهم حتى يتمكنوا من حفر الخنادق فى جنوبها ، ومنع المستعمرين من التوغل فى البلاد . ولكن الخديو قرر البقاء وحيى البريطانيين عند نزولهم إلى المدينة لاعادة النظام ، وعلى أسنة رماح المستعمرين .

(٣) – الخداع والحرب :

عجز البريطانيون ، رغم عددهم وعدتهم ، وأمام إشتعال روح الحماسة الشعبية ، وتصميم الوطنيين على الكفاح وإلى آخر فترة ، عجزوا عن التقدم جنوبا من الاسكندرية صوب القاهرة ، وإحتالوا واستخدموا الخداع حتى يتمكنوا من الوصول إلى عاصمة البلاد .

واشتغل الرأى العام العربى والاسلامى ، وعمدت بريطانيا إلى أن تطلب من السلطان مساندتها فى إعادة الوضع القائم إلى ماكان عليه ، حتى لا تتأثر حكومته بهذا السيل الثورى الجارف ، وتتزعزع أركان حكمه المحافظ أمام تيار الشعوب . وظهرت استجابة لنداءات عرابى فى سوريا وفلسطين والسودان ،

وخشى السلطان على ممالكه ، ولم يتمكن من التراجع ، فاستمر فى أخطائه ، ولم يستمع إلى رجال الجامعة الاسلامية ، ولا إلى الأصوات التى إرتفعت منادية بضرورة خلع توفيق ، وتأييد عرابى والشعب المصرى . ورغم أن السلطان قد إحتج على نزول القوات البريطانية فى الاسكندرية إلا أنه إقتنع بأنها جاءت لحماية مصالح الدول الاوربية ، والوضع القائم . لقد طلبت بريطانيا منه أن يعلن عرابى عاصيا ، وألا يرسل أى قوات إلى مصر إلا بعد الاتفاق معها هى ، خاصة وأن أساطيلها كانت قد أعلنت الحصار على سواحل مصر ، وإستلمت الأوامر بعدم السماح بانزال أى مقاتل أو مواد حربية إلى ميدان العمليات . وبمعنى آخر وضعت بريطانيا السلطان أمام الأمر الواقع ، واضطر السلطان إلى مواصلة السير فى الطريق الخاطىء الذى بدأه ، ودون أن يجد فى نفسه القوة التى تسمح له بالعودة إلى الحق . وأعلن الصدر الأعظم عصيان عرابى ، وجاء هذا الاعلان ضربة قوية لمن قاد المعركة معتمدا على الله ، وجاءته من خليفة رسول الله ، وظل الله على أرضه . فبعد أن كانت الحماسة الشعبية متدفقة ، والتأييد شبه مطلق لعرابى ، حتى بين الجنود الأتراك أنفسهم ، وبعد أن إستعد العالم العربى الاسلامى لتأييد ثوار وادى النيل ، بعد كل ذلك وجدوا أن الخليفة ودار الاسلام قد وقفا فى الصف المقابل من المعركة .

وطبعت بريطانيا آلافا من نسخ هذا المنشور وأخذت فى توزيعها فى كل مكان ، وحتى فى مصر ، وبمساعدة رجال توفيق ، وعلى رأسهم سلطان باشا . وبعد هذا الهجوم المعنوى أو الدعائى استعدت بريطانيا للزحف على القاهرة ، وبامكانيات حربية متفوقة ، ملتفة عبر القناة من الجهة الشرقية . وأقام الثوار المصريون خطوط دفاعهم إلى غربى القناة ، ووقفوا جميعا مستعدين للموت فى سبيل حرية بلادهم وجاء الاستعمار بقوات ضخمة ومدربة إختارها من جميع أنحاء الامبراطورية ، وزودها بأحدث الأسلحة وأحسن الذخائر . وجاء بالذهب ، وأخد فى توزيعه على ضعاف النفوس وأنصار الخديو وأعوان الأستعمار . وكانت مأساة ومهزلة فى نفس الوقت ، إذ أن فرقا بأكملها صمدت فى الميدان إلى آخر رجل منها ، بينما إستدارت وحدات أخرى وولت الأدبار . ولم يكن الجنود هم المسؤلون عن ذلك ، بل عادت المسئولية إلى

بعض الضباط الذين آثروا الاستمرار فى خدمة الخديو ، وخدمة السلطان ، على الاستمرار فى الدفاع عن حقوق البلاد .

عاد عرابى مسرعا إلى القاهرة لمحاولة الدفاع عنها بمساعدة الصناع والطلبة وأبناء الشعب ، ولكن الأعيان أظهروا فتورهم وعدم جدوى الاستمرار . واستعد الخديو للعودة إلى عاصمة ملكه بحماية أسنة حراب البريطانيين . ودخل القاهرة ، وجلس إلى جواره فى نفس العربة قائد الحملة الحربية البريطانية ، وسارت العربة بين صفين من الجنود البريطانيين شاكين السلاح ، ورفع العلمان المصرى والبريطانى ، وعزفت الموسيقى العسكرية نشيد حفظ الله الملكة قبل أن تعزف السلام الخديو . إنه الاحتلال .

وقبل شريف ، دستورى كما هو ، تأليف وزارة خديوية فى ظل الاحتلال . وهذا يدل على ميوعة الموقف ، الذى أجبر الوطنيين الدستوريين من الوسط على التعاون مع الاستعمار ، بدعوى خدمتهم للأوضاع القائمة . أما القوى الرجعية فقد أظهرت ضعفا وهزالا وخسة حينما فكرت فى تقديم هدية لجنود الاحتلال البريطانيين . أما الوطنيون فقد سلموا سيوفهم كجنود فى ساحة القتال ، وصدرت الأوامر بتقديمهم إلى المحاكمة ، كما أصدر الخديو أهم مرسوم أصدره فى حياته ، ويشتمل على ثلاث كلمات : « يحل الجيش المصرى » . وبعد أن أصدرت المحكمة العسكرية حكمها على عرابى والوطنيين بالاعدام ، تدخلت بريطانا لكى تحصل على العفو ، وكانت خبيثة فى تدخلها ، إذ أنها أوحت إلى بعض ذوى النفوس الوضيعة ومروجى الإشاعات بمادة جديدة ينفثونها للحط من القيمة الوطنية لأحمد عرابى ، باشاعتهم أن هذا القائد الوطنى لم يقاتل حتى النهاية ، واستسلم للبريطانين ، نظير تدخل بريطانيا للعفو عنه . إنه الاحتلال بكل مايشتمل عليه من رجعية ورذائل ، وخاصة إذا كان الجو قد غلبت عليه الرجعية الشرقية الجامدة .

ونفى أحمد عرابى ومحمود سامى البارودى إلى سيلان ، ولم يذكر أحد أولئك الابطال الوطنيين الذين خروا شهداء فى ميدان المعركة ، فى الوقت الذى أقيم فيه نصب تذكارى للقتلى من البريطانيين . وأما المثقفون فقد صدر الأمر

بنفيهم كذلك ، سواء منهم من كان من ذوى الاتجاهات اليمينية أو اليسارية أو من رجال الوسط . وخرج الأستاذ الإمام محمد عبده إلى بيروت ، لكى يتركها فيما بعد ويلحق باستاذه السيد جمال الدين فى باريس ، ويتحول من « معتدل » إلى « ثائر » . وأما عبد الله النديم الكاتب الوطنى الشعبى ، فقد إختبأ فى البلاد ، ولسنوات طويلة ، وواصل الكتابة ، وإن لم يتمكن مس النشر .

ولقد عمدت بريطانيا إلى حماية مصالحها ، وتدعيم أطماعها فى مصر ، وفى كل تلك الكتلة الافريقية التى كانت متحدة معها . وتغير الموقف الوطنى وإمكانيات الكماح الوطنى ضد الاستعمار ، نتيجة لدخول هذا العامل الأجنبى الاستعمارى وسط الكتلة الوطنية نفسها ، وعمله على تفكيكها ، وبكل الوسائل ، والافادة من الموقف ، وإلى أقصى درجة ، وعلى حساب الشعب .

الفصل التاسع عشر

الثـــورة المهـديــة

لقد تمكنت القوى الاستعمارية البريطانية ، بتحالفها مع قوة الرجعية الداخلية المتمثلة فى الخديو ورجال العهد القديم ، من كبت الأحرار الثوار وإحتلال مصر ، وإنتهت بذلك وضعية القوى الثورية فى شمال الوادى . ولكن ثورة ثانية كانت تتأرجج فى الجنوب ، وإتخذت موقفا صريحا معاديا للاستعمار وقامت بدورها كاملا للكفاح ضده ، ونجحت فى إبعاد القوى الاستعمارية عن السودان .

(١) – المهـدى والمهـديــة :

قامت ثورة السودان نتيجة لمجموعة من العوامل الاجتماعية والدينية والاقتصادية والجنسية والإرادية هزت المجتمع السودانى فى ذلك الوقت . ولقد كان من الطبيعى أن تحدث هذه الحركة نتيجة لتقابل مستويين حضاريين مختلفين فى السودان فى ذلك الوقت : هما مستوى الحضارة المصرية التى كانت قد بدأت تتأثر بالنظم الأوربية الحديثة ، ومستوى الحضارة السودانية البسيطة . وكان لإدخال نظم ادارية جديدة فى السودان ، وتقرير تشريعات جديدة للتجارة والضرائب وتجارة الرقيق واحتكار بعض الموارد لصالح الحكومة أثرها فى هذه الثورة ، وكان لدخول عدد من السودانيين فى وحدات الجيش المصرى وإحتكاكهم بالمصريين تأثير آخر ، وكان لاستخدام الأوربيين فى إدارة شئون السودان والوسائل التعسفية التى استخدموها فى تنفيذ قراراتهم أكبر الأثر فى دفع السودانيين إلى إظهار عدم رضائهم . ولقد تبلورت كل هذه العوامل ونتائجها ووجدت زعيمها وفلسفتها فى شخصية الامام محمد أحمد (المهدى) وفى إعلانه المهدية . وإن دل هذا الأمر على شيء فانما يدل على

بساطة المجتمع السودانى وشدة تمسكه بالدين والتقاليد مما كان لايتمشى مع القوانين الوضعية التى طبقتها الإدارة المصرية هناك ، خصوصا وأن الحكام الذين طبقوها لم يحاولوا التدرج فى نطبيقها وجعلها تسير سيراً طبيعيا مع تطور المجتمع السودانى .

كان محمد أحمد بن عبد الله زعيم الثورة المهدية من أصل بسيط ، وأعلن انتسابه للأشراف من سلالة النبى . كان والده يعمل فى صناعة السفن . وقد أظهر محمد أحمد منذ صغره ميلا واضحا للدراسة والتدين ، وبدأ حياته فى الخلوات المحيطة بمدينة الخرطوم وغيرها ، وقد ظهر تفوقه على أقرانه فى خلوة الشيخ محمد الخير فى بربر . ثم أخذ يمضى فترة من الليل فى التأمل والصلاة وتلاوة الأوراد بعد أن يمضى نهاره فى الدراسة . ثم إنضم إلى السيد محمد الشريف نور الدايم شيخ الطريقة السمانية . ولقد سمح له هذا الشيخ بتكوين مريدين له رغم صغر سنه ، وكان ذلك مما ساعده على التمرن فى الوعظ والارشـــاد .

وسرعان ماإتخذ محمد أحمد جزيرة آبا مقراً له يعيش فيها عيشة العابد المتصوف . وكانت هذه الجزيرة تبعد عن الخرطوم بحوالى ٢٠٠ كيلو متراً ولكنها كانت تقع على طريق الملاحة الذى تسلكه السفن فى النيل الأبيض ، مما ساعد على إنتشار صيت هذا العابد المتصوف ، وسرت الإشاعات عن أنه يرى الرؤيا ويسمع الأصوات . وكان هذا كافيا فى نظر العامة من الأهالى ، الذين وجدوا فيه « المختار » من العناية الالهية لخلاصهم .

وإزداد عدد أنصار محمد أحمد وأخذت السفن التى تسير فى النيل بين الخرطوم وفاشودة تنقل أخباره إلى القرى المختلفة على ضفاف النهر . وأعلن محمد أحمد فى هذه الفترة قطع صلته بأستاذه الشيخ محمد الشريف ، شيخ الطريقة السمائية بعد أن إنتقد طريقته فى الاحتفال بختان إبنه مع الموسيقى والرقص والولائم وأعلن أن كل هذه المظاهر لاتليق برجل متدين وهكذا إتخذ محمد أحمد دور المصلح الدينى لجماعته .

خرج محمد أحمد إذاً من الطريقة السمانية مع أنصاره ودخل بهم فى طريقة

الشيخ القُرشي ود الزين فى المسلمية على النيل الازرق . وانتشرت سمعة ذلك « الفقيه » فى القرى المحيطة بسرعة . ولكن إقامته فى المسلمية كانت قصيرة ، إذ أن الشيخ القرشي توفى ، وعاد محمد أحمد مع أنصاره إلى جزيرة آبا . ولا شك أن هذا الترحال ، ودخوله فى إحدى الطرق الصوفية ثم خروجه منها ، كان أحسن وسيلة للدعاية له ولفكرته ، وللعمل على تكوين جماعة جديدة تأتمر بأمره وتنفذ إرشاداته .

عاد محمد أحمد إلى جزيرة آبا وأخذ يبشر هذه المرة بضرورة الرجوع للاسلام فى بساطته الأولى ، فدعا إلى التمسك بالإيمان بالله ، وذكر الناس بفناء هذه الدنيا التى ليست إلا دار إنتقال . وأخذ يذكر الناس بضرورة معرفة الله وذكره فى أوقات الشدة ، وأن الله لا يبخل بالسعادة على عباده المؤمنين . كما أنه أمرهم بالابتعاد عن ملذات الدنيا ، وحضهم على مساعدة بعضهم لبعض . وحينما كان الاهالى يحضرون له الهدايا ، كان محمد أحمد يوزعها على الفقراء الذين ازدادوا تفانيا فى حب ذلك الزاهد الذى يرفض ملذات الدنيا[1] .

رأى محمد أحمد أن توزيع المسلمين بين أربعة مذاهب : شافعية ومالكية وحنفية وحنابلة ، ثم تفريقهم بعد ذلك بين « طرق » صوفية مختلفة ، لم يؤد إلا إلى إضعاف الإسلام ، ووجد أن الطريق إلى الله واضح جلى فى كل من القرآن والسنة ، وأن معرفتهما كافية للمؤمن الحق . أعلن محمد أحمد إحتقاره للفقهاء من رجال الدين ، وأحرق كتبهم علانية أمام الناس ، ولكن ذلك لم يمنعه من أن يكتب كتابا دينيا للصلوات أسماه « الراتب » وأجبر أنصاره على قراءته . ورغم إتهام الفقهاء له بالمروق فان أهالى السودان البسطاء من رجال القبائل الرعاة أو المزارعين نظروا إليه وكأنه يمثل الرجوع إلى الاسلام المبسط الخالى من الشوائب ، ويهدف إلى الرجوع إلى الأصول الأساسية للعقيدة والإيمان .

حرم محمد أحمد على أنصاره استخدام فاحش القول وشرب الخمر وتدخين التباك والحشيش ، وكذلك الرقص والاستماع إلى الموسيقى ، وأوصى بتبسيط

(1) CHURCHILL, W.S; The River War. London, 1949. p. 25.

حفلات الزواج ، وهكذا أصبحت المهدية عبارة عن حركة تبسيط للعقيدة وتجريدها من الشوائب التى التصقت بها على مر الأيام . ولكن المهدية كانت أكثر من ذلك خطراً ، إذ أنها كانت تطالب بتطبيق الشريعة الإسلامية فى السودان ، الأمر الذى كان يُهدد النظام القائم بالفعل فى السودان .

وليس من السهل علينا أن نفصل بين المظاهر الدينية والمظاهر السياسية فى أعمال المهدى ، إذ أنه قد إعتبر هذين الميدانين متصلين ومرتبطين أحدهما بالآخر تمام الارتباط ، كما كان عليه الحال فى القرون الإسلامية الأولى . فكان رأس الدولة هو أمير المؤمنين وإمامهم ، وكان على هذا الشعب أن يطيعه ما لم يوصه بمعصية الخالق . ولم يحاول الامام محمد أحمد أن يقوم بدعاية سياسية مباشرة ضد حكام السودان ورجال الإدارة والنظم القائمة فيه ، بل إنه أخذ عليهم إبتعادهم عن تعاليم الاسلام ، ونعتهم بالكفر . ونادى أنصاره بالقضاء على تلك الحالة الدينية المنحلة دون أن يطلب منهم مهاجمة الحكومة الفاسدة وكان يهدف إلى هدم الحكومة أولا ثم إقامة حكومة أخرى دينية فى مكانها ، تعمل على تطبيق الشريعة ، ويصبح هو رئيسها الدينى والزمنى .

وإتخذ محمد أحمد لنفسه لقب « المهدى » فى وقت إقامته فى جزيرة آبا(1) ولا جدال فى أن لقب المهدى ينطبق تمام الانطباق على الإمام محمد أحمد فى جهاده للعودة إلى بساطة الإسلام وللقيام باصلاحات سياسية بين أهالى السودان فى تلك الفترة . و « يهدى الله لنوره من يشاء » . ولكن إعتباره على أنه المهدى المنتظر كان شيئا آخر مختلفا تمام الاختلاف . ولمست شخصية المهدى بهذه التسمية نقطة شديدة الحساسية فى الاسلام ، وستكون سببا فى خلق مشاكل كثيرة له فى العالم الاسلامى خارج السودان .

وعمل المهدى على زيادة أنصاره فى خارج جزيرة آبا والمنطقة المحيطة بالمسلمية ، وإستمع إلى نصيحة أحد أنصاره ، وهو عبد الله التعايشى ، وزار غرب السودان والمنطقة التى تسكنها قبيلته ، وهى التعايشة من البقارة ، وقد سمحت هذه الزيارة للمهدى بأن يتعرف على مدى سخط الأهالى ، خصوصا

---

(1) DUJARRIC, Gaston; L'Etat Mahdiste du Soudan. Paris. 1901. p. 39

بعد الحروب التى شنها غردون فى هذه المنطقة ، وعلى مدى التأييد الذى يمكن لهؤلاء الأهالى أن يعطوه له . وكان هذا الاقليم بعيداً عن الخرطوم وصعب المسالك ، وكانت حاميته ضعيفة ، واستطاع الإمام محمد أحمد أن يقدر إمكان اعتماده على هذه المنطقة وعلى أهلها ، لكى تكون نواة لدولته الناشئة ، التى تهدف إلى تعيير الوضع القائم فى السودان .

(٢) – اعلان الثورة :

وجاءت أنباء المهدى ونشاطه إلى الخرطوم ، فازداد قلق رؤوف باشا . الحاكم العام ، خصوصا وأنه كان يعرف مدى خطر الحركات التى تستند إلى العامل الدينى على أهالى السودان ، وأكثرهم قوم بسطاء يعتقدون فى الخرافات . وأرسل رؤوف باشا حملة عسكرية صغيرة بقيادة أبى السعود ، وصحبها عدد من العلماء ، ليقنعوا المهدى بخطأ آرائه ، وكان على أبو السعود أن يغريه بالحضور إلى الخرطوم . ولكن المهدى قابلهم بترحاب ، ورفض الذهاب للخرطوم . وبعد ذلك بدأ المهدى يرسل منشوراته للمشايخ ، ويدعوهم فيها إلى الانضمام إليه ، وطلب من الأهالى أن يتحدوا ويبدؤا « الجهاد » . وكان هذا نداء صريحا للثورة ، ويظهر بجلاء أن المهدى قد صمم على أن يشنها حربا دينية لتغيير الوضع القائم فى السودان .

وشعر رؤوف باشا بالخطر ، وصمم على ضرورة إحضار المهدى للخرطوم طوعا أو كرها ، ولكنه أخطأ فى تقدير قوة خصمه ، إذ أنه أرسل أبا السعود على رأس سريتين (٢٠٠ جندى) فى إحدى السفن للقبض على المهدى . ولم يكن الجنود يتوقعون مقاومة من أحد الفقهاء ولكنهم ما أن نزلوا الجزيرة حتى وجدوا أربعة أو خمسة آلاف من المهديين مسلحين بالحراب والسيوف ، ومستعدين للدفاع عنه . وأطلق الجنود النار فى الهواء للارهاب ، ولكن الثوار هجموا عليهم وإضطروهم إلى الالتجاء للسفينة . وساعد هذا الانتصار على قوات الحكومة بدون شك على أن يزداد ولاء أنصار المهدى له ، وإعتقادهم بأنه مبعوث العناية الآلهية ، وأنه مؤيد منها فى إنتصاره على « الحكومة » .

وشعر المهدى أن الحكومة لن تسكت على هذه الهزيمة ، ولذلك فانه قرر فى حكمة وبعد نظر أن ينسحب من جزيرة آبا وأن يذهب إلى جبال النوبا فى جنوب كردفان . ولقد عمل هذا الانسحاب على زيادة نفوذ المهدى لأنه وقع بعد الانتصار ، وإعتبره المهديون على أنه يشبه هجرة الرسول من مكة إلى المدينة ، وأعطى المهدى لقب « الأنصار » إلى أعوانه الدين استقبلوه عند وصوله تشبها بالرسول وهجرته .

ولقد حاول حاكم الأبيض أن يتعقب المهديين عسكريا ، ولكن صعوبة الإقليم وعداء الأهالى وقلة جنوده إضطرته إلى العودة إلى الأبيض دون أن يهاجمهم . أما المهدى ، فبدلا من أن يقيم فى منطقة تلال تقلى - التى كان من السهل نسبيا مهاجمته فيها - فانه سار صوب الجنوب بعيدا عن النيل ، وعن مناطق تركز قوات الحكومة ، حتى وصل إلى منطقة جبل قدير ، وهى من أوعر المناطق فى جبال النوبا[1] .

ولقد أظهرت حكومة الخرطوم ترددا وضعفا فى ذلك الوقت ، فأصدر الحاكم العام أمره بتجميع وحدات عسكرية فى قوة ، على النيل الأبيض ، ولكن عدد هؤلاء الجنود لم يبلغ ١,٤٠٠ بقوا هناك دون عمل ، ثم إستدعوا إلى معسكراتهم الأصلية دون أن يقوموا بأى عمل ضد المهدى . ولقد كان من المحتمل فى حالة القيام بالهجوم أن يهزموا المهدى ويفرقوا أنصاره بشكل يقضى على الثورة وهى لاتزال فى بدايتها . ولكن موسم الأمطار كان قد سمح للمهدى بأن ينظم قوانه دون أن يخشى من أى تهديد من الخرطوم . وبينما كان الحاكم العام يعتقد أن الزمن سيساعد على نشر الفوضى بين صفوف الثوار ، انتهز الثوار هذه الفرصة لتنظيم صفوفهم وزيادة دعايتهم وتجميع المجاهدين .

وما أن إنتهى موسم الأمطار حتى قامت محاولة جديدة للقضاء على المهدى . ذلك أن راشد بك مدير فاشودة خرج على رأس طابور سريع من ٥٠٠ جندى وتمكن من الوصول إلى جبل قدير ومن الاشتباك مع الثوار . ولكن هزيمته كانت ساحقة . ومرة أخرى نجد أن أنباء هذا الانتصار الجديد قد إنتشرت

(1) THEOBALD, A. B; The Mahdiya. London. 1951.p.30.

وكأنها تحمل المعجزة وتدل على تأييد من الله . وجاء كثير من الأهالى ينضمون للزعيم الجديد المنتصر .

(٣) - الثورة فى عام ١٨٨٢ :

أجبرت هزيمة راشد بك الحكومة على التدخل ، ولكن هذا التدخل كان شكليا أكثر منه فعليا . لقد كان من الواضح أن رؤوف باشا كانت تعوزه المقدرة اللازمة للقضاء على الثورة ، وأن الحكومة الخديوية من ناحية أخرى لم تكن فى وضع يسمح لها بارسال إمدادات إلى السوادن . وعلى أى حال فان الحكومة قد شعرت بضرورة تنظيم الحكومة العامة للسودان ، وضمان حسن سير الإدارة فى تلك الأقاليم ، وذلك بتركيز إدارتها وربطها ربطا وثيقا بالحكومة المركزية . فأصدرت مرسومين فى ٢١ من فبراير سنة ١٨٨٢ . لتحقيق هذا التنظيم من الوجهة الرسمية ، ونص المرسوم الأول على توحيد الإدارة والحكم فى الأقاليم السودانية ، وذلك بإنشاء وحدة إدارية تخضع لها كل هذه المناطق ، بما فى ذلك مديريات شرق السودان ومحافظات سواحل البحر الأحمر وحكمداريات هرر وزيلع وبربرة وتاجورة . وأنشئت وزارة جديدة فى القاهرة ، باسم وزارة السودان وملحقاته ، للاشراف على تلك الاختصاصات . أما المرسوم الثانى فانه عين عبد القادر باشا حلمى فى منصب حاكم عام السودان ووزير الأقاليم السودانية وملحقاتها[1] .

كان الحاكم العام الجديد ضابطا كفئا وإداريا نشطا ، وكانت الحكومه تأمل فى أن ينجح فى السيطرة على الموقف فى السودان . ولكن تغيير الحاكم العام لم يكن فى حقيقة الأمر وسيلة لإيجاد أى حل للمسألة السودانية ، مادام موقف الحكومة كما هو ، ووسائلها هى نفسها دون أى تغيير . وكانت مصر نفسها تجتاز فترة ثورية فى تاريخها ، وكان من الصعب عليها نفسيا أن تحاول المحافظة على سيادتها على السودان بالقوة . ولقد كان هناك كثير من الاختلاف بين رؤوف وعبد القادر ، ولكن الثوار وجدوا نقطا كثيرة للتشابه بينهما ، إذ أن

(1) Le Moniteur Egyptien. le 23 Fèvrier 1882

كلا منهما كان يحاول المحافظة على النظام والقضاء على الثورة بالوسائل العسكرية ، وكان كل منهما قائدا مخلصا للخديو وللسلطان ، ولقد تقلد أولهما رئاسة المحكمة العسكرية العليا التى أدانت عرابى بعد معركة التل الكبير ، وتعاون ثانيهما بعد ذلك مع الخديو ومع حكومته فى ظل الاحتلال منذ سنة ١٨٨٣ كوزير للحربية ، ولن ينسى له العرابيون نشاطه فى خدمة الخديو وهمنه فى قمع « الحركة السودانية » .

وعلى أى حال فقد كان على جيجلر باشا ، الذى تقلد فى عهد غردون باشا منصب مدير عام تلغرافات السودان ، أن يقوم بمهام الحاكم العام بالنيابة بعد سفر رؤوف . ولقد أسرع بالإبراق إلى القاهرة ذاكراً أن الحالة فى السودان لا تستدعى إرسال الإمدادات . وكان هذا هو عين ما تأمل فيه الحكومة المصربة فى ذلك الوقت ، نظراً لتفاقم الحالة فى مصر نفسها ، وقرب أشتداد العاصفة عليها . وأخذت الاشتباكات بين الثوار والجيش نتركز فى ثلاث مناطق رئيسية : الأولى حول سنار على النيل الأزرق ، والتانية قرب النيل الأبيض فى إتجاه جبل قدير ، والتالثة فى الأبيض عاصمة كردفان .

أما فى المنطقة الأولى فان التوار هجموا على سنار وكبدوا قوات الحكومة خسائر فادحة ، وإضطروها إلى التحصن فى داخل الابنيه الحكومية ، تم قاموا بأعمال السلب والنهب والقتل فى المدينة لمدة ثلاثة أيام ، مما يدل على قلة تنظيمهم . وقد بلغت هده الأخبار الخرطوم فأسرعت الحكومة بارسال المدد من القضارف والقلابات وقوة ، وإضطر الثوار إلى الانسحاب عند اقتراب هذه الامدادات .

وفى منتصف أبريل أرسلت الحكومة ٢٠٠ جندى من الخرطوم لكى تعسكر على الضفة اليسرى للنيل الأزرق ، بينما كان على قوة غير نظامية أن تأتى من القضارف إلى أبو حراز ، عند إلتقاء النيل الأزرق بالرهد ، ونعمل على الضفة اليمنى لدلك النيل بالاشتراك مع بضعة آلاف من رجال قبيلة الشكرية بقيادة شيخها عوض الكريم بك . وكانت الحكومة تهدف إلى القيام بعملية مشتركة للقضاء على الثورة فى إقليم سنار ، وفى أوائل مايو تولى جيجلر قيادة

القوات المتجمعة على النيل الأزرق ، وهاجم الشريف أحمد طه . وحمى وطيس المعركة ولكن دون الوصول إلى نتيجة حاسمة ، إلى أن وصل رجال عوض الكريم بك فقرروا هزيمة الثوار . ولم يتحدث جيجلر باشا وهو يبلغ هذه الموقعة للقاهرة عن مساعدة رجال الشكرية ، بل أفاض فى وصف حمية الجنود المصريين ، فاعتقدت حكومة القاهرة أن عدد رجال الحاميات السودانية كان كافيا للسيطرة على الموقف ، خصوصا وأن جيجلر إنتصر إنتصارا آخر قرب نهاية شهر مايو فى نفس المنطقة .

وكانت حكومة الخرطوم قد اختارت يوسف باشا الشلالى لقيادة العمليات الموجهة ضد قوى المهدى نفسه فى جبل قدير ، وأعدت لذلك حملة ضمت إليها عدداً من رجال الشايقية الذين جندوا وسلحوا كوحدات غير نظامية . وتركت هذه الوحدات الخرطوم فى منتصف شهر مارس إلى قوة ، وكان عددها ٤ آلاف جندى ، وكان عليها أن تعمل فى منطقة الشلوك ولكن عدداً كبيراً من الجنود غير النظاميين فر وإنضم للثوار ، مما إضطر القائد إلى الانتظار فى قوة لمدة بضعة أسابيع . ثم صدرت اليه الأوامر قرب نهاية شهر مايو بالزحف على جبل قدير فبدأ سيره بعد تأخير ، وكان طابوره غير منظم ، وتتبعه قافلة من الحمالين والتجار . وكان موسم الأمطار قد بدأ وأصبح السير صعبا . ولقد إتصل الشلالى بقوات الثوار فى يوم ٧ يونيو فى منطقة مملوءة بالأشجار ، فشكل مربعا فى داخل زريبة محصنة ، ولكن الثوار نجحوا فى كسر التحصين والتشكيل وهزموا قوات الحكومة هزيمة ساحقة[1] . وسقطت كل الأسلحة والدخائر والتموينات والمهمات فى أيديهم ، وتأكد كثير من المترددين من أن المهدى لابد منتصر فأسرعوا بالانضمام إليه .

إنتشرت الثورة فى كل الاتجاهات وإزداد الموقف صعوبة أمام الحكومة . وأصبحت كردفان مهددة تهديدا واضحا . وقد أخذ أهل الأبيض فى التسلح وإقامة الاستحكامات للدفاع عن أنفسهم ضد سته آلاف من الثوار كانوا

(1) GORDON; Journal, siege de Khartoum, Paris 1886 p, 399.

يعسكرون بجوار عاصمتهم ، ويهددونهم بشن الهجوم عليهم فى أى وقت . ثم أعلنت قبيلة الحسانية التى تعيش فى الخرطوم وكردفان النورة ، مما قطع مواصلات العاصمة مع الأبيض .

ووصل عبد القادر حلمى إلى الخرطوم فى يوم ١١ مايو فاسرع بارسال ٨٠٠ جندى لمحاصرة رجال الحسانية ، وأخذ يجند رجال الشايقية ، وأرسل الامدادات من بربر لكردفان ، وطلب من القاهرة أن تسعفه بارسال الإمدادات والمهمات فى أقرب وقت ، وسحب بعض الجنود من جنوب السودان وحدود الحبشة ، وجمع قوة كبيرة من الجنود غير النظامية ، ونجح بذلك فى تكوين جيش حديد من ١٢,٠٠٠ مقاتل . ثم بدأ فى نهاية شهر يونيو فى إقامة الاستحكامات فى جنوب مدينة الخرطوم نفسها ، وأعلن حالة الطوارىء فيها ، وأقام خمسة طوابى للدفاع عنها وسلحها بالمدافع ، وقسم المدينة إلى أربعة مناطق عسكرية ، وأخذت الداوريات تمر فيها ليلا ونهارا ، كما أنه قرر حماية الجبهة الجنوبية للمدينة بحفر خندق يصل بين النيلين الأبيض والأزرق .

ووقعت اشتباكات كثيرة بين رجال الحكومة والثوار ، أهمها تلك الهزيمة التى لحقت بقوات واد الكاشفى قرب الدويم فى يوم ٢٨ أغسطس ، ولكن الثوار سينجحون فى الأبيض ، ويقطعون بذلك خطوط مواصلات الخرطوم مع دارفور فى أقصى الغرب .

(٤) – حصار الأبيض والعلاقات مع عرابى :

كانت الأبيض – عاصمة كردفان – أكبر مدن السودان وأغناها بعد الخرطوم ، كانت مركز تجارة مزدهرة فى الصمغ العربى وريش النعام والمواشى والجلود . وكان عدد من كبار تجارها مثل الياس باشا يعطف على الثوار ويساعدهم سرا . وهاجم الثوار بارة فى ٢٨ يونيو سنة ١٨٨٢ ولكنهم اضطروا إلى الانسحاب أمام قوات الحكومة بعد أن تكبدوا خسائر فادحة .

ومند هده الفترة بدأت ضواحى الأبيض نفسها تتعرض لهحوم عصابات التوار .

وكان هدف المهدى الأول هو الاستيلاء على كردفان ، ولم يكن هناك إلا مديسان تستطيعان مقاومته فى هذه المنطقة كلها هما الأبيض وبارة . وكانت هاتان المدينتان محصنتين ونعسكر فى كل منهما حامية قوية ، ولكن إستيلاء التوار عليهما كان يعنى سيطرتهم على كل غرب السودان . حقيقة إن مديرية دارفور فى أقصى الغرب كانت تستطيع المقاومة تحت قيادة رودلف سلاتين ، النمسوى النشط ، ولكن إستيلاء الثوار على الأبيض سيقطع خطوط مواصلات هذا المدبر مع الخرطوم ، ويضطره إلى تسليم مديريته فى أقرب وقت كما أن المهدى سيجد الأسلحة والذخائر ومواد التموين فى كل من بارة والأبيض . وهكذا يستطيع أن يزحف صوب النيل والخرطوم ، مركز القوات الحكومية ، بعد أن يضمن معاونة المناطق الغربية واستخدام مواردها البشرية فى حربه ضد العاصمــــة .

بدأ المهدى زحفه من جبل قدير صوب الأبيض فى نهاية شهر أغسطس ، وزادت قواته على طول الطريق حتى وصل إلى ضواحيها فى أوائل شهر سبتمبر ، حيث أقام معسكره . وكان محمد باشا سعيد حاكم غرب السودان قد فشل فى مهاجمة الثوار فى جبل قدير ، ثم أخذ يحصن مدينة الأبيض نفسها ، فحفر خندقا حولها ، وسلحه بالمدافع وأقام عليه ستة آلاف جندى مسلحين بالبنادق الرمنجتون . ثم أقام خطا دفاعيا ثانيا إلى الداخل من الخط الأول ، وحول الأبنية الحكومية والقشلاقات .

ولقد طلب المهدى من المدينة أن تستسلم ، ولكن الحاكم رفض ، ففر عدد من الأهالى والجنود وإنضم إلى التوار . وبدأ هجوم التوار على المدينة فى يوم ٨ سبتمبر ، وإستمات التوار فى هجومهم ووقعت المعركة بين خطى الدفاع . وأخذ الجنود يطلقون النار على التوار من فوق أسطح المنازل والاستحكامات ، فاضطر الثوار إلى التقهقر والانسحاب ، خصوصا وأن غالبيتهم كانت مسلحة بالحراب وبنادق تعبأ من فوهتها . وكانت خسارة الثوار فادحة ، وتفوق كثيرا

- خسارة قوات الحكومة . وفشل كذلك هجوم الثوار فى يومى ١١ و ١٤ من ذلك الشهر مما جعل المهدى يفكر فى النتائج التى نترتب على فشله التام ، أو الثمن الذى قد يدفعه لها إن كتب له أخيراً أن يستولى على الأبيض بهذه الطريقة . وكان المهدى قد تخلى عن تكتيكه القديم الذى يعتمد على نصب الكمائن ، وشعر الآن بقوة الأسلحة النارية وراء الاستحكامات . فأمر بسحب قواته ، ولم يقم بالهجوم مرة أخرى ، وصمم على عدم مهاجمة أى مدينة محصنة تدافع عنها قوات مسلحة إلا بعد أن يمهد لذلك بحصار طويل الأجل ، يؤثر على بطون الجنود وروحهم المعنوية . وقرر تطبيق هذه الخطة فى إستيلائه على الأبيض .

وبينما كانت مدينة الأبيض محاصرة قررت الخرطوم العمل على رفع الحصار عن بارة ، ولكن القوة التى أرسلتها صادفت مشاق كثيرة ، خصوصا وأن الثوار كانوا قد ردموا الآبار الموجودة على طريق سيرها ، وكانت عصابات الثوار توالى مناوشة تلك الحملة الصغيرة على طول الطريق . ثم قام الثوار بشن الهجوم عليها وقتلوا قائدها وكثيرا من الجند وغالبية الضباط ، وغنموا منها ١,١٥٠ بندقية رمنجتون ، وكمية كبيرة من الذخائر والمعدات ، وعادت قوات الثوار إلى حصار بارة .

إزداد الموقف سوءا وأخذت القبائل تعلن إنضمامها للثوار ، وأخذ عدد من الجنود غير النظاميين يفر وينضم اليهم واضطرت الحكومة العامة أمام حركة عدم الولاء التى بدأت تنتشر بين الجنود النظاميين إلى أن تستعين بالقبائل العربية التى كانت لاتزال موالية ، وحثتهم على محاربة المهدى ، ووعدتهم بمكافآتهم وبأعفائهم من الضرائب لمدة سنة[1] . ورغم هذه الاجراءات فان القبائل قد استمرت تعلن إنضمامها للثوار ، الواحدة بعد الأخرى .

ولقد وصلت إلى السودان فى خلال شهر أكتوبر أنباء حوادث مصر وثورة عرابى وضرب الأسطول البريطانى لمدينة الاسكندرية والاحتلال البريطانى

(1) GORDON; journal, Siège de Khartoum, Paris, 1886. P. 401.

للبلاد ، وإنا لنأسف أشد الأسف على أن تكون المصادر المصرية لتاريخ تلك الفترة غير كافية أو غنية . ولذلك فانه من الصعب علينا أن نحكم على العلاقات بين عرابى والمهدى بشكل قاطع ، إذ أن مصادر التاريخ التى نستعين بها هى مصادر أوروبية ، وتختلف على هذا الأمر فيما بينها . ولكن يبقى لنا أن نحكم بحدوث الثورتين فى وقت واحد ، وعمل كل منهما على تغيير « الوضع القائم » فى كل من مصر والسودان ، وفى نفس الوقت .

ويرفض كثير من المؤرخين الأوربيين الاعتراف بأن هاتين الثورتين « لم تكونا إلا مظهرين مختلفين لحركة جامعة إسلامية واحدة » . وقام البعض باتهام ثورة عرابى بأنها كانت موجهة ضد المسيحيين ، وثورة السودان بأنها كانت تسعى إلى إخراج الاتراك وإعطاء الإسلام صورته الأولى النقية رغم مضى قرون عديدة ، وأنها كانت « مرحلة من العصور الوسطى فى قلب القرن التاسع عشر »[1] . والحقيقة هى أن العامل الدينى قد لعب دوراً خطيراً فى كل من الثورتين ، ولكن فى محيط وإطار إدارى وإقتصادى ونفسى وعسكرى مختلف .

وعلى أى حال فإن عرابى قد حاول بعد ضرب الأسطول البريطانى لمدينة الاسكندرية فى شهر يوليو سنة ١٨٨٢ أن يكسب تأييد العالم الاسلامى ومساعدته لمصر فى محنتها ، فكتب إلى الأمير عبد القادر الجزائرى ، الذى كان يقيم فى دمشق ، وإلى بدو برقة ، وكان العرابيون « يفكرون أيضا فى التحالف مع المهدى الذى كان يعمل فى ذلك الوقت على إثارة أهالى دارفور وكردفان[2] » . كانت هذه السياسةُ تسعى إلى إقامة جبهة موحدة ضد التدخل العسكرى البريطانى فى مصر وضد ذلك التدخل الذى لم يرحب به أحد سوى الأسرة الخديوية ، التى رأت فيه الوسيلة الوحيدة للمحافظة على كيانها . وكانت المحافظة على الوضع القائم فى مصر بواسطة الأتراك أو الانجليز تتعارض تعارضا تاما مع أمانى المصريين القومية . ولقد كاد عرب برقة أن يجيبوا على

(1) BREHIER, Louis; L'Egypte de 1878 à1900. Paris 1903. p. 224

(2) BIOVES, Achilles; Français et Anglais en Egypte 1881-1882. Paris, 1910. p.247.

نداء عرابى ، ولكن إنجلترا أجبرت السلطان على أن يرسل بتعليمات محددة إلى والى طرابلس ومتصرف بنغازى . وفى فلسطين طلب الانجليز كذلك من الحاكم التركى أن يتصرف بكل صرامة ، فألقى القبض على كثير من شيوخ العرب . وعلى العموم فإن العدوان الانجليرى على مصر قد ساعد على زيادة اشتعال الثورة السودانية وانتشارها .

وكان هناك تشابه إلى حد ما بين الحركتين فى أسبابهما وأهدافهما وقائديهما . كانت كل منهما تطالب باصلاحات إدارية وإجتماعية ، وكانت كل منهما ضد الوضع القائم والتدخل التركى أو الأجنبى ، وكانت كل منهما عبارة عن حركة تحرر إسلامية . ونجد أن بعض عناصر المهديين قد أعلنوا تأييدهم لعرابى ، مثل عثمان دقنه الذى « كان يحقد بشدة على الادارة التركية والانجليزية ، وعزم على أن يقوم بحركة فى سواكن »[1] ولكن مجهوداته قد فشلت ، إذ أنه لم يكن فى إستطاعة أهالى ذلك الميناء البحرى غير المحصن أن يقوموا بحركة فعالة خصوصا وقد كان فى إستطاعة قطع البحرية البريطانية أن تصل فى أى وقت ، ولم يكن ضربها للاسكندرية بالقنابل قد نسى . وعلى أى حال فان عثمان دقنه لم يتأخر عن الانضمام للمهدية فى بادية عام ١٨٨٣ ، وأصبح قائد قواتها الثورية فى شرق السودان ، وكان عليه أن يقطع كل إتصال بين سواكن على البحر الأحمر وبين الخرطوم .

لم يخف عرابى وهو فى منفاه تأييده وميله إلى المهدى ، وأعلن أنه كان ينوى تعيينه حاكما عاما على السودان[2] . ومن ناحية أخرى نجد أن المهدى كان يهدف إلى توحيد وادى النيل تحت زعامته كمقدمة لتوحيد العالم الاسلامى فى ظل المهدية ، وكان هذا يعنى أنه كان يعتبر مصر والسودان أمة واحدة أو دولة يمكن توحيد عناصرها .

وكان رجوع الخديو إلى القاهرة فى حراسة الجنود البريطانيين يدل على

(1) JACKSON, H.C.; Osman Digna. London, 1926. p. 23.

(2) CREWE, The Marquess of; Lord Rosebery. London, 1931. Vol. I. p. 191.

المحافظة على الوضع القائم ، وتدعيم سلطة الخديو فى القاهرة تحت السيادة التركية . وكان معنى هذا القضاء على الثورة العرابية فى مصر ، وتهديد ثورة المهدى فى السودان . وإذا كان رجال الحكومة الخديوية قد رأوا منذ أول إنتصار للمهدى أنهم مهددون فى ممتلكاتهم السودانية ، فان السلطان العثمانى من ناحية أخرى قد « شعر بأنه قد أهين فى شخصه كخليفة »[1] للمسلمين ، وذلك نتيجة لتصريحات الإمام محمد أحمد ، علاوة على أن ثورة السودان كانت تهدف – بمحاولتها تغيير الوضع القائم – رفع كل سيادة لتركيا على السودان . وكما أعلن السلطان أن عرابى كان ثائراً وخارجا على النظام ، فانه لم يتوان عن أن ينعت محمد أحمد بأنه نبى مزيف ، وأنه متمهدى ، وأنه شقى دنقله . وكما نشر الانجليز فى وقت إحتلالهم مصر إعلانا للسلطان بأن عرابى ثائر ، نجد أن السلطات الخديوية تنشر فى السودان إعلانات مماثلة ، نقول إن محمد أحمد ثائر متمرد ضد سلطة الخليفة .

تلك هى الحالة العامة فى السودان فى الوقت الذى إحتلت فيه القوات البريطانية مصر ، وسنرى أن هذا الاحتلال لم يكن مما يسهل التفاهم بين شطرى الوادى ، أو يساعد على تطور الأمور تطوراً طبيعيا – إذ أن إدخال هذا العامل الأجنبى سيقلب الأمور رأسا على عقب ، ولن يستفيد من الوضع الجديد إلا إنجلترا ، وسيكون ذلك على حساب كل من مصر والسودان .

---

(1) DUJARRIG, Gaston; L'Etat Mahdiste du Soudan, Paris, 1901. p. 46

القسم الثالث

بريطانيا وإخلاء السودان

الباب السابع

بريطانيا وسياسة عدم التدخل

الفصل العشرون

حكومة الإحتلال والثورة المهدية

قبل أن يترك الخديو الاسكندرية عائداً إلى القاهرة فى حراسه القوات البريطانية ، أصدر مرسوما فى غاية الخطورة وفى غاية الاقتضاب ، إذ أنه لم يشتمل إلا على مادة واحدة من ثلاث كلمات : « يُحل الجيش المصرى »[1] . أرادت إنجلترا أن تتخلص من الجيش المصرى الذى كان يقود الثورة أو حركة « العصيان » على حد تعبير الخديو وأنصار الرجعية . ولكن هذا القرار كان شديد الخطورة بالنسبة للثورة المهدية التى إزداد إنتشارها فى كل يوم مما يحمل انجلترا مسؤولية كل الحوادث التى ستقع فى السودان .

(١) – ارسال الامدادات للسودان فى آخر سنة ١٨٨٢ :

نعرف جيدا أن قسما كبيرا من القوات المصرية فى السودان كان قد سحب من هناك أيام الثورة العرابية لكى يدافع عن مصر نفسها ، وأن قوة حاميات السودان ظلت منذ ذلك الوقت ضعيفة نسبيا . ولقد طلب عبد القادر حلمى مددا للتمكن من إعادة النظام فى كل أنحاء السودان .

ولكن وجود الإنجليز فى القاهرة لم يكن مما يسهل مهمة عبد القادر حلمى

(١) دكريتو فى ١٩ من سبتمبر سنة ١٨٨٢ أنظر .
Le Moniteur Egyptien, Le 20 Sept. 1882.

فى السودان ، أو مما يزيد هيبة الحكومة الخديوية فى أعين المهديين ، أو أى فرد فى تلك الأقاليم . وأخطر من ذلك أن السلطات البريطانية عملت ، بعد تسريح الجيش المصرى ، على القضاء على المهمات الحربية المصرية مما جعل شريف باشا ، رئيس مجلس الوزراء يحتج : « إن السلطات العسكرية البريطانية تتلف بارودنا ومهماتنا الحربية ، وقد كان من الممكن تبرير هذه الأعمال إذا كان الجيش المصرى لايزال تحت السلاح ، ولكن يبدو لى عدم إمكانية تبريرها فى الوقت الحاضر[1] » . ولقد إضطرت الحكومة البريطانية ، نتيجة لخطورة الحال فى السودان ، إلى أن تجيب بأنها لا تعارض فى إنشاء جيش مصرى فى المستقبل ولكنها إدعت بأنه ليس هناك ما يدعو للتسرع فى تنفيذ هذا المشروع ، وإدعت أن التخلص من الأسلحة ومن كل ما فى مخازن الحربية يرجع إلى أنها تزيد كثيرا عن حاجات الجيش الجديد ، وأصر جرانفيل على ضرورة وقوع بيعها خارج مصر ، أو إشتراط تصدير جميع الأسلحة والذخائر المباعة من مصر ، إذ كان يرى أنها « مصدر خطر للبلاد !! » .

ولكن الخديو كان يرغب فى أن يجند القوات التى طلبها عبد القادر حلمى بسرعة ، وأن يرسل إحدى الكتائب لتعزيز الدفاع عن الصعيد . وكان يأمل فى أن يعيد سلطته على السودان بعد أن ساعده الإنجليز فى إعادتها إلى مصر . أما السلطات البريطانية فانها كانت تخشى عملية التجنيد بين جنود عرابى المسرحين ، حتى ولو كان ذلك بقصد إرسالهم إلى السودان . ولقد حاول عمر باشا لطفى ، وزير الحربية الجديد ، تبديد مخاوف الإنجليز ، فاقترح إرسال الأسلحة وحدها : جزء عن طريق سواكن والباقى بطريق النيل ، وأكد أنه ليس هناك أى مجال للخوف من ذلك الجيش على مصر ، وأن لديه عددا كافيا من الضباط الموالين لقيادة هذه القوة[2] . وعلاوة على ذلك فان الحكومة الخديوية قد طلبت من الحكومة البريطانية السماح للضباط الانجليز بمصاحبة تلك القوات ، والتكرم باختيار أحد الضباط العظام ليكون رئيسا لأركان حربها . ولكن الحكومة البريطانية أجابت بأنها لا ترغب فى تحمل أقل مسؤلية

(١) جرانفيل الى مالت فى ٢٤ ، ٢٨ من أكتوبر سنة ١٨٨٢ F.O. 141/153.

(٢) ماليت الى جرانفيل فى ٢٦ من أكتوبر سنة ١٨٨٢ F O. 141/156. No. 740.

فيما يخص الحملة المقبلة أو العمليات الحربية فى تلك المناطق[1] وهكذا عملت الحكومة البريطانية على إبعاد كل مسؤولية عنها بشأن السودان فى الوقت الذى وضعت فيه الإدارة العامة للعمليات فى أيدى ضباطها الإنجليز ، وكأنها كانت تعرف ما سنجيء به الأيام .

وبدأت الحكومة المصرية تجند حوالى عشرة آلاف مقاتل من الجنود والضباط الذين خدموا تحت إمرة عرابى ، بقصد إرسالهم للسودان وإختارت عددا من الضباط الانجليز كأركان |حرب لهذا الجيش . وكان معظم الرجال لايرغب فى السفر إلى السودان ، خصوصا وأنهم كانوا يتوقعون أن ترسلهم الحكومة إلى تلك الأقاليم كسجناء للتخلص منهم ، كما أنهم - كرجال ثورة وطنية - كانوا لايؤمنون بضرورة فرض سلطة الخديو على ثوار السودان . فكثرت حوادث الهرب من المعسكر بشكل إضطر الحكومة إلى تقييدهم بالسلاسل ، حتى يوم ترحيلهم إلى سواكن عن طريق السويس . وماجاء منتصف شهر فبراير حتى كان كل الرجال والمعدات المرسلين للسودان قد وصلوا مع أسلحتهم ومهماتهم . وإعتقد الخديو ورجال حاشيته الرجعيون أن هؤلاء الجنود سيحاربون ثوار السودان بعد أن قضى على أمانيهم القومية فى مصر ، وسلمت بلادهم للانجليز .

(٢) - اخر عمليات عبد القادر حلمى :

إستمرت سلطات الخرطوم طوال شهر يناير سنة ١٨٨٣ تعمل على إعداد الحملة لكردفان وتجميع الجمال اللازمة لها . وقد شهدت فى خلال تلك الفترة حادثا أثر فى نفسية القائمين على إعداد الحملة ، ذلك أن الخديو كان من الضعف بحيث انقاد لوشاية لرجال الحاشية الذين أفهموه أن عبد القادر يسعى إلى الاستقلال بالسودان[1] ، فأرسل أمرا برقيا فى يوم ١٣ يناير بوقف جميع

(١) جرانفيل الى ماليت فى ٧ من نوفمبر سنة ١٨٨٢ F.O. 141/153. No. 404.

(1)SABRY, M; Le Soudan Egyptien, 1821-1868, p. 74.

العمليات الحربية ، وبتجميع كل القوات فى الخرطوم ، وانتظار وصول ضباط ركان الحرب الانجليز المرسلين من القاهرة . ولقد أجاب عبد القادر من عبود أنه يرفض تنفيذ هذا الأمر ، لأن وقت العمليات سيساعد على انتشار الثورة ، ويؤكد ضياع كردفان ودارفور . ولقد شهد ستيورات هذه الحادثة ، وأبرق من الخرطوم أنه يتفق تماما مع عبد القادر فى كل ما ذكره إذ أن الحالة عصيبة جدا ، ويجب على الخديو ألا يتدخل فيها .

وتفاقمت الحالة وأخذ الثوار يجمعون قوة تبلغ ١٢,٠٠٠ مقاتل ويقصدون بها مهاجمة عبد القادر حلمى فى عبود ، مما إضطر عبد القادر إلى التخلص من فكرة ذهابه إلى سنار ، وفضل مبادءة هذه القوة بالهجوم . ولقد نجح عبد القادر فى هزيمة الثوار فى نهاية شهر يناير بالقرب من قرية معتوق ، وقتل منهم ٦٠٠ وأرسل وراءهم الفرسان والهجانة لتعقبهم . ثم وصل عبد القادر إلى قوة حيث حضرت إليه الكتيبتان اللتان قامتا بقتال الحسانية ، وأرسل ثلاث كتائب لكى تنتظره بالقرب من سنار ، وأرسل الاثنين الأخريين إلى أبو حمعة لمقابلة الثوار ، ثم ركب الباخرة عائدا للخرطوم .

وكانت الامدادات تصل من مصر ويزداد عددها فى أم درمان ، وأشرف عبد القادر بنفسه على تدريبها بعض الوقت ، ثم وصلته أنباء سقوط بارة فى أيدى الثوار منذ ٥ يناير . وكانت الخسارة فادحة للحكومة الخديوية ، إذ أن ألفين من الجنود كانوا قد وقعوا فى أيدى الثوار مع كمية كبيرة من الأسلحة والذخائر .

وترك عبد القادر حلمى الخرطوم إلى واد مدنى فى ١٣ فبراير لكى يتولى قيادة الجنود الذين سيعملون على رفع الحصار عن سنار . ولكن ود المكاشفى أسرع برفع الحصار عن هذه المدينة وجاء لمقابلة قوات الحكومة الزاحفه وهاجمها على رأس ١٥,٠٠٠ مقاتل ، ولكن قوات الحكومة أعادت الكرة ضد قوات المكاشفى ونجحوا فى تشتيت شملها حتى أن القرى المحيطة بسنار أعلنت ولاءها للحكومة ، وعادت المواصلات البرية والنهرية بين سنار والخرطوم .

ودخل عبد القادر حلمى سّنار فى يوم ٢٦ فبراير[1] وبينما كان يدير مواصلة عملياته أقيل من منصبه .

(٣) – سقوط الأبيض :

وصلت أنباء سقوط الأبيض إلى الخرطوم فى يوم ١٨ فبراير سنة ١٨٨٣ أى بعد سفر عبد القادر حلمى منها بخمسة أيام . وكانت الأبيض عاصمة كردفان وقد سقطت فى أيدى الثوار فى ١٧ يناير وجعلت من المهدى سيداً على كردفان ومتحكما فى مصير دارفور .

كان الثوار قد بدأوا يهاجمون تلك المدينة مند شهر يوليو سنة ١٨٨٢ . وبعد فشل قوات المهدى فى الاستيلاء عليها فى شهر سبتمبر كان على بك شريف يرعب فى الخروج ويعقب الثوار ، ولكن الحاكم العام رفض وأفلتت الفرصه من أيدى رحال الحكومة . ثم إزدادت حالة الجنود سوءا لشعورهم بأنهم محاصرون ، وأحدث مواد التموين فى النقصان .

وإحتل الثوار المنازل المهدمة حول المدينة ، وأخدوا يترقبون فعل الحوع فى رجال الحامية ، خصوصا بعد أن اصطر الحنود إلى أكل الصمغ ، وأرسل المهدى فى يوم ١٤ يناير سنة ١٨٨٣ خطابات إلى الحاميه يؤمن فيها كلا من على شريف ومحمد سعيد على حياتهما ، ولكن المدير أمر بحبس رسول المهدى[1] . وكان عدد من رحال الحامية قد فر وانصم للثوار ، وفى يوم ١٧ يناير تحرك الثوار صوب المدينة ، فأمر الباشا بفتح النيران ، ولكن أوامره لم تنفد ، أما رحال المدفعية فانهم أطلقوا بصع طلقات فى إتجاه خاطىء ، وأما المشاه فانهم قد إنصموا بأكملهم للعدو .

(١) برقيه عبد القادر باشا فى ٢٦ من فبراير سنه ١٨٨٣ أنظر . Le Moniteur Egyptien, le 5 Mars 1883.

(١) تقرير سيوارت فى ٢٠ من فبراير / ٨٣ ملحق بتقرير ماليت إلى جرانفيل فى ١٣ من مارس سنة ١٨٨٣ F.O 141/174. No. 83.

وما أن رأى محمد سعيد نفسه فى هذا الموقف حتى قبل التسليم ، فدخل المهدى إلى المدينة وإتجه رأسا إلى المسجد لتقديم الشكر لله . وإتخذ المهدى قصر الحكومة مقرا له ، وعين أحد أمرائه حاكما على كردفان . ولقد عامل محمد سعيد وعلى شريف معاملة حسنة فى أول الأمر ، ولكنه إضطر إلى سجنهم بعد أن رفضوا تقديم حسابات مالية المديرية .

والحق أن السيطرة على تلك المديرية الغنية كان من أهم العوامل التى ساعدت على بناء المهدية وعلى استمرار تطورها . وبالرغم من أن عددا كبيرا من أعوان المهدى قد إشتهر بالقسوة فان محمد أحمد لا يبدوا رجلا محبا لسفك الدماء . « فكان يعامل أسراه عموما بالإنسانية ، وقد عمل كثير منهم على خدمته وإعتناق مذهبه والتطوع فى صفوف جيشه بدلا من محاولتهم الفرار من معسكره . وكان كل أنصاره يدينون له بالولاء والإخلاص رغم تباين أجناسهم وأهميتهم »[٢] .

وعلى أى حال فان المهدى قد أخذ ينظم حكومة له ، بعد استيلائه على الأبيض ، فأنشأ الخزانة أو بيت المال ، وجيشا إشتمل على جميع أنواع الأسلحة وبعض البنادق ، ونظم قوة من البوليس وهيئة أركان حرب ضمت بعض الأوربيين وإدارة عمل فيها بعض المصريين .

وهكذا نرى أن المهدى قد قطع شوطا بعيدا فى فترة السبعة عشر شهراً الواقعة بين إعلان الثورة المسلحة فى أغسطس ١٨٨١ والاستيلاء على الأبيض فى شهر يناير سنة ١٨٨٣ ، فبعد أن كان فقيها ورجل دين فقط أصبح رئيسا لثورة وطنية ورأسا لدولة . وسيجمع فى يديه منذ ذلك الوقت مسئوليات الزعيم والحاكم والقائد الأعلى . ولقد مكنه إستيلاؤه على الأبيض من تأكيد سيطرته على دارفور ، بعد أن قطع خطوط مواصلات عاصمتها الفاشر مع الخرطوم ، وبذلك يصبح صاحب الكلمة فى غرب السودان كله .

(2) DUJARRIC, Gaston; l'Etat Mahdiste du Soudan. Paris, 1901. p. 40.

(٤) – بعثة الكولونيل ستيوات فى السودان :

كانت السلطات البريطانية فى القاهرة – منذ احتلت قواتها مصر – تعرف أن الموقف فى السودان كان متناهيا فى الفوضى ، وأن نجاح الثورة يزداد فى كل يوم ، وانتصاراتها تتوالى على قوات الحكومة بشكل قد يهدد مصر نفسها ، ويهدد بقاء الانجليز فيها ، ولم يكن لمصر فى حقيقة الأمر أية قوة تمكنها من مقاومة هجوم الثوار المهديين عليها . ولذلك فان السلطات البريطانية قد إقترحت إرسال بعض البريطانيين إلى السودان ، لكى يرسلوا المعلومات اللازمة عن حالة البلاد ، وعن الوسائل التى تضمن تهدئتها ، خصوصا وأنه كان من الصعب على الإنجليز أن يحصلوا على استعلامات تتعلق بمصالحهم فى وادى النيل مالم تأت هذه المعلومات من وكلاء إنجليز[1] . ولقد وافقت الحكومة البريطانية على أن تعهد بهذه المهمة إلى الكولونيل ستيوارت ، مصحوبا بضابطين آخرين ، ولكنها وجهت نظر سلطاتها فى مصر ، ونظر السلطات الخديوية ، إلى أن هؤلاء الضباط لن يتحملوا أية مسؤولية عسكرية فى السودان ، وأكد جرانفيل هذا الموقف فى تعليماته إلى دفرين بأن الحكومة البريطانية ليست مستعدة لإرسال حملة إلى السودان ، ولكنها ترغب فى الحصول على تقارير وافيه عن « الحالة العامة فى السودان ومدى الخطر الناتج عن هذه الثورة على مصر نفسها » والوسائل اللازمة للقضاء على هذا الخطر فى نظر السلطات البريطانية فى مصر .

ووصل ستيوارت إلى الخرطوم فى منتصف ديسمبر سنة ١٨٨٢ وبدأ يرسل تقارير إلى حكومته عن الحالة فى السودان بين ديسمبر ١٨٨٢ ومارس ١٨٨٣ فكتب إليها عن كل الحوادث التى وقعت هذه الفترة ، ثم أرسل تقارير ومذكرات خاصة بالخرطوم وأهلها وموقعها ونشاطها التجارى وحالة العمال والتعليم فيها . ولقد حاول ستيورات أن يحلل فى هذا التقرير الأخير أسباب « حركة العصيان المهدية » . فذهب إلى أن تعصب القبائل الدينى كان أحد

(١) مذكرة ويلسون فى ٢٩ من ستمبر ، مالت الى جرانفيل فى ٢ من أكتوبر سنة ١٨٨٢ .
F. O. 141/156. No 659.

أسبابها المتعددة ، وأضاف إلى ذلك حقد الأهالى على الحكومه ، وشن حمله شعواء على الموظفين المصريين وقسوتهم فى جمع الضرائب ، وأضاف إليها كذلك إلغاء تجارة الرقيق ، فشرح أن هذه التجارة كانت مصدر ثروة لمعظم أنصار المهدى ، وخصوصا قبائل البقارة التى أثارتها وسائل الحكومة فى القضاء على تلك التجارة ولكنه لم يذكر أن الرجل الذى طبق هذه السياسة فى عنف وقسوة كان هو غردون الإنجليزى . وأشار إلى أن حركة العصيان هذه قد ظهرت بمجرد تخفيض مصر لعدد رجال حامياتها فى السودان . ولكن ستيوارت كان يعتقد-أن هذه القوات كانت كافية للقضاء على الثورة — حتى بعد تخفيضها — وذلك إذا ماوضعت تحت قيادة حازمة .

ويمكننا أن نعتبر أن تقرير ستيوارت « عن السودان »[1] هو أهم تقرير كتبه ذلك الضابط أثناء بعثته فى تلك الأقاليم . ولقد أرسله فى ٩ فبراير سنة ١٨٨٣ إلى اللورد جرانفيل عن طريق السير إدوارد ماليت فى القاهرة ، مصحوبا بخريطة دقيقة مفصلة تظهر عليها البلاد والقرى والطرق والقبائل فى السودان . ويلخص هذا التقرير تاريخ السودان وكل منطقة من مناطقه ، ويحصر دقائق الحدود وجزئياتها ، ويتحدث عن القبائل والأجناس والديانات فى السودان ، ويرسم الطرق والخطوط التلغرافية ، ويشرح نظام الإدارة والقضاء والضرائب والسكك الحديدية وحالة الصناعة والتجارة ، وخصوصا تجارة الرقيق ، وقد ضمنه ستيوارت ملاحظات عامة وإقتراحات عن الإصلاح وخصوصا للجيش وإقتراحات أخرى تخص إخلاء بعض المناطق والمديريات . ويلحق ستيوارت بتقريره ملاحق خاصة بالقبائل وحركة الصادرات والواردات فى أهم الموانى السودانية مثل سواكن وبربرة .. الخ ، وتقديرات عن إيرادات المديريات السودانية . ويعتبر الجزء الأخير من هذا التقرير — مع مايتلوه من ملاحظات واقتراحات — أهم جزء فيه ، لأنه يحتوى على إقتراحات الإصلاح السياسى والاقتصادى ، مما كان يهم مصر ، ويهم السياسة الانجليزية فى تلك المنطقة .

(1) Report on the Soudan, State Papers, Vol. LXXXIV. Egypt. No II (1883). (c. 3670.)

واعترف ستيوارت بأن السودان كان منذ سنوات عديدة عبئا ماليا ثقيلا على كاهل الحكومة المصرية ، وكان الميزان فى طريقه إلى التعادل وقاربت الإيرادات أن تغطى كل مصروفات البلاد ، حينما قامت الثورة المهدية ، وقلبت الأوضاع رأسا على عقب . ولكنا إذا تركنا هده المسألة المالية جانبا فاننا نجد أن ستيوارت يذهب إلى أن المصريين لم يكونوا قادرين بأى حال من الأحوال على تحمل عبء حكومة قطر كبير مثل السودان ، والسير به فى طريق الرفاهية . ولذلك فان ستيوارت قد أوصى مصر — لصالحها ولصالح الشعوب التى ترغب فى حكمها [كذا] — بأن تتحلى عن جزء كبير من ممتلكاتها الافريقية إلى مشايخها المحليين وزعمائها القدماء .

ولقد تساءل ستيوارت عما إذا كان انتصار المهدى هو أحسن حل لكل من الطرفين ، لأنه سيحمل المصريين على أن يحددوا الأراضى التى يحكمونها ويقصرونها على شرق النيل الأبيض فقط . وبالاحتصار فان ستيوارت قد إقترح أن تتخلى مصر عن مديريات كردفان ودارفور وفاشودة وكان يعتمد فى ذلك على عوامل تجارية وإقتصادية . فذكر أن كردفان كانت هى المديرية الوحيدة فى السودان التى يزيد إيرادها على مصروفاتها ، ثم اعترف بأنها خضعت للحكم المصرى لفترة سنوات طويله ، وأن المصريين سيعارضون فى إخلائها أشد المعارضة ، ولكنه ذكر أن دارفور وفاشودة لم يدخلا تحت الحكم المصرى إلا فى عهد إسماعيل « الذى كان يأمل أن يجد فيهما مايدفعه لدائنيه » .

كان أحد الأوربيين على رأس الإدارة فى دارفور فى ذلك الوقت ، وهو سلاتين باشا ، فنسب إليه ستيوارت حسن الحالة وانتشار الهدوء فى تلك المديرية . وإقترح ستيوارت أن تقوم إنجلترا بنصح مصر بمنح تلك المنطقة استقلالا ذاتيا تحت رئاسة أحد أفراد الأسرة المالكة السابقة التى كانت تقيم فى القاهرة . أما مديرية فاشودة وجنوب كردفان فان ستيوارت قد رأى أنها مناطق فقيرة ، فنصح بتركها للقبائل والشيوخ المحليين . ولكنه نصح بترك إحدى الحاميات فى السوبات ، على الضفة اليمنى للنيل ، لمراقبة وقمع تجارة الرقيق فى النيل الأبيض .

أما فيما يخص مديريتي خط الاستواء وبحر الغزال فان ستيوارت لم يهتم بالتضحيات المالية التى قامت بها الإدارة المصرية هناك ، ولذلك فانه نصح بسحبها وبترك وكالات تجارية فقط فى كل منهما ، تحت رئاسة أحد الأوربيين ، ويعاونه فى ذلك عدد من المجندين السودانيين لتسهيل التجارة ومحاربة تجارة الرقيق . ولم يكن من شأن اقتراح ستيوارت هذا إلا تحويل الثروات التى كان التجار العرب يجنونها إلى جيوب الأوربيين ، معتمدين على فرق من المجندين السودانيين .

وأما فيما يخص التنظيمات والإصلاحات العسكرية فى السودان فان ستيوارت قد أوصى بتحصين جميع المواقع الاستراتيجية الهامة ، وبعدم ترك وحدات عسكرية صغيرة منعزلة . ولقد إقترح ستيوارت إنشاء وحدات نظامية من الفرسان فى السودان ، وأوصى بدفع مبالغ من المال للقبائل أو إعفائها من الضرائب ، حتى تقدم هذه الوحدات اللازمة . كما أنه نصح بعدم وضع ضباط رسميين على رأس تلك الوحدات ، ولا تمرينها أو إلباسها الكسوة العسكرية ، بل تترك تحت رئاسة شيوخها المحليين . ولقد أصر ستيوارت على ضرورة إنشاء هذه الوحدات ، ولكنه تساءل فى نفس الوقت عما إذا كانت الحكومة الخديوية ستقبل إنشاء أو تسليح مثل هذه القوات التى قد تنقلب ضدها فى يوم من الأيام .

وكان آخر تقرير أرسله ستيوارت من الخرطوم يتعلق بوصول الجنرال هيكس اليها فى يوم ٤ مارس . وبعد أربعة أيام سافر وطوف بشرق السودان قبل أن يصل إلى مصوع . وفى السويس كتب تقريراً آخر يتعلق بشرق السودان وسواحل البحر الأحمر والحدود مع الحبشة .

(٥) – « نصائح » وزارة الخارجية البريطانية لمصر :

أشفت تقارير ستيوارت غليل وزارة الخارجية البريطانية التى كانت تطالب بمعلومات دقيقة عن السودان فى ذلك الوقت العصيب . وكان اللورد دفرين قد عالج موضوع السودان فى تقرير سابق ولكن بشكل عام ومختصر . وإعترف

أنه من الصعب على مصر أن تقبل سياسة إخلاء السودان ولذلك فانه طالب بنصحها بالتخلى عن دارفور وقسم من كردفان مع المحافظة على مديريات الخرطوم وسنار . وأصر من ناحية أخرى على أهمية « سرعة بناء خط السكة الحديدية من سواكن إلى بربر حالما تسمح الظروف بذلك »[1] . وهو ذلك الخط الذى كان يهدف إلى تحويل تجارة السودان عن مصر إلى سواحل البحر الأحمر ، وتركيزها فى قاعدة بحرية تحت سيطرة مدفعية الأسطول البريطانى .

ولقد أثرت آراء ستيوارت ومقترحاته على اللورد دفرين خصوصا ما يتعلق منها بتحديد الأراضى التى يمكن لمصر الاحتفاظ بها تحت سلطاتها ، تمشيا مع إمكانياتها المالية . وقبل دفرين فكرة إخلاء دارفور التى كانت حتى ذلك الوقت تحت إدارة سلاتين ، ولكنه إعترف بأن العقبة الرئيسية هى إقناع الحكومة المصرية بالتخلى عن نفوذها فى تلك المناطق . ولما كانت إمكانيات السودان الزراعية والتجارية كبيرة لا جدال فيها فان دفرين قد أصر على ضرورة إقامة إدارة حازمة ، ذاكرا أنه لا يمكن إقامتها إلا إذا عهد بها إلى شخص مثل غردون . وفى ذلك الوقت كان دفرين يفكر فى إرسال الإمدادات إلى السودان كوسيلة للتخلص من عدد كبير من عناصر جيش عرابى القديم ، مما يسمح بانشاء قوة جديدة للدفاع عن مصر . وهكذا إقتنع دفرين بوجهة نظر ستيوارت وأصبح ينادى بما نادى به[1] .

والحق أن دفرين أهمل جميع المظاهر الدينية والوطنية للحركة المهدية ، ونسب كل نجاح لهذه الحركة إلى بؤس الأهالى وعيشتهم بدون أمل . وذكر أن الحكومة المصرية تستطيع أن تبرهن على حكمتها إذا هى عملت على قصر مجهوداتها على إعادة توطيد سلطتها فى سنار دون أن تحاول مد ممتلكاتها إلى ماوراء هذه المديرية والشواطىء المجاورة للنيل . فيمكنها بهذه السياسة المتواضعة تقليل الأعباء الملقاه على كاهل الخزانة ، كما أن إقامة إدارة عادلة

(1) COLVIN, sir Aukland; The making of modern Egypt. London, 1906. p 36.

(1) MACMICHAEL. sir Harold; The Soudan. London. 1954. pp. 39-40

وإنسانية ومفيدة فى دنقلة والخرطوم وسنار ستكون ضمانا مؤكداً لإعادة سلطة الحكومة فيما بعد على الأراضى التى ستجلو عنها[٢] . ولكن الحكومة المصرية لم تكن مستعدة إلى الاستماع لهذه النصائح ، التى تدعوها إلى إهدار مسئولياتها ، وتضييع مجهوداتها ، والتخلى عن وحدة وادى النيل .

درست وزارة الخارجية البريطانية تقرير ستيوارت ثم كلفت قنصلها العام فى القاهرة بابلاغه إلى الحكومة المصرية ، والاصرار على ضرورة تنفيذ التوصيات المقترحة . ولقد قرأ شريف باشا التقرير وشكر الحكومة الإنجليزية عليه ، إلا أنه لم يعتبر نفسه مرتبطا بتنفيذ توصيات مندوب الحكومة البريطانية فى السودان . ولكن الخديو كان يعرف أن بقاءه على العرش متوقف قبل كل شيء على تأييد انجلترا له ، وهى التى تستطيع أن تحميه من ثورة جديدة يقوم بها المصريون ، أو من توغل المهديين فى صعيد مصر . ولذلك فانه إضطر إلى مسايرة السياسة البريطانية ، ونفذ معظم إقتراحات دفرين قبل سفره من مصر وسلم معظم الإدارات الهامة فى البلاد إلى موظفين من الانجليز . ولكنه لم يكن يستطيع أن يتصرف فى مسألة السودان ، إذ أن ذلك كان يخرج عن الاختصاصات التى خولتها له الفرمانات السلطانية ، وكان من ناحية أخرى لازال يأمل أن تنجح القوات التى أرسلها هناك فى القضاء على الثورة المهدية ، أو أن تقبل إنجلترا أو تركيا مساعدته فى القضاء عليها ، ولذلك فانه أصم أذنيه عن تنفيذ نصائح ستيوارت المتعلقة بالسودان .

وهكذا تعارضت سياسته السودانية مع سياسة الحكومة البريطانيه من جهة ، كما تعارضت مع سياسة المهديين من جهة أخرى . وهكذا نرى أن هذه القوى الثلاث : السلطة الشرعية فى مصر (الخديو وحكومته) والسلطة البريطانية المحتلة ، والمهدى ، كان لكل من هذه القوى الثلاث سياسة خاصه بشأن مصير السودان ، وستصطدم هذه السياسات المختلفة بعضها مع بعض .

(٢) دفرين الى جرانفيل فى ٥ من أبريل سنة ١٨٨٣ F.O. 141/168. No. 93.

الفصل الحادى والعشرون

بعثة أحمد حمدى إلى السودان

ما أن شعر الخديو توفيق بأنه قد قضى على الثورة العرابية وأعاد سلطته على مصر ، حتى حاول أن يفرض سلطته على السودان ويقضى على الثورة المهدية . وكان الانجليز قد أيدوه فى مصر ، ولكنه فى السودان كان يحتاج إلى قوات عسكرية ، فجند من جيش عرابى وأرسلهم إلى هناك . ولكنه كان لايثق فى ولاء المصريين له ، ويرغب فى تأييد إنجلترا من ناحية أخرى ، فاستمع إلى وشاية الحاشية ، وقرر سحب عبد القادر حلمى من السودان ، وتعيين أحد الانجليز على رأس القوات المصرية فى السودان . ولكن توفيقا فى الوقت نفسه لم يكن يثق تمام الوثوق فى نيات الانجليز أصدقائه وحماته فى السودان ، ولذلك فانه قرر أن يتشبه بوزارة الخارجية البريطانية ، ويرسل أحد ياورانه إلى السودان ، ليقف منه على الحالة هناك ، وذلك بكتابة تقارير عن الثورة المهدية وعن الموظفين المصريين ، وعن نشاط الانجليز . فعهد بهذه المهمة السرية فى السودان إلى أحمد بك حمدى .

(١) – الخديو وبعثة أحمد حمدى :

كان على أحمد حمدى أن يسافر إلى السودان فى نفس الوقت الذى أرسل فيه أحمد عرابى وزملاؤه إلى المنفى ، أى فى يوم ٢٤ ديسمبر سنة ١٨٨٢ وكلفه الخديو بالاتصال بمدير الشرقية وبمحافظ السويس بهذا الشأن ، وبأن يوصى كلا منهما باتخاذ الاحتياطات اللازمة للمحافظة على الأمن والنظام والانتباه واليقظة وقت مرور عرابى وزملائه ؛ فكان عليهم التأكد من إخلاء محطات السكك الحديدية من الزوار والمسافرين قبل مرور القطار الذى يقلهم وعدم ترك أى شخص يتصل بالزعماء المنفيين أو يقترب من قطارهم[١] .

(١) أنظر المحفوظات التاريخية (عابدين) السودان ١/١ – ١ - تقارير أحمد حمدى .

وكان على أحمد حمدى أن يسافر مع كتيبة مشاة على باخرة خاصة ذاهبة إلى سواكن . ولقد كلفه الخديو بمقابلة علاء الدين باشا حكمدار سواحل البحر الأحمر ، والشاوى بك أحد وجهاء سواكن ، وإبلاغهما رضاء الخديو عنهما . ثم كلفه الخديو بالسفر بعد يومين إلى بربر ، وأن يحض مديرها على الإسراع فى إرسال الإمدادات إلى الخرطوم . وفى عاصمة السودان كان على أحمد حمدى أن يوجه عبد القادر حلمى إلى عدم إضاعة الوقت فى القضاء على المهدية وعلى الثورة ، و ينصحه بوجوب إتباع سياسة تودد إلى الكولونيل ستيوارت ، فيظهر مرونته أمام تصلبه ، ولا يرتكب أى عمل يمكن أن يفسر بأنه عمل غير ودى أو مثير للشكوك . وكان على أحمد حمدى أن يعلن لستيورات أن الحاكم العام سيقبل كل طلباته ، وأنه شخصيا غير مكلف إلا بمهمة استعلامات ، وأنه خاضع لأوامر الحاكم العام ، وليس له أى سلطة تخول له التدخل فى أى أمر من الأمور .

ولكن شهر يناير سنة ١٨٨٣ شهد تغييرا كبيرا على سياسة الخديو تجاه السودان . فأصدر فى ٢٢ من ذلك الشهر أمراً بإلغاء وزارة السودان ، وفصل عبد القادر حلمي عن حكومة السودان ، وعين فى نفس اليوم علاء الدين باشا حكمدار سواحل البحر الأحمر حاكما عاما على السودان وملحقاته[٢] . حقيقة أن الخديو كان معجبا بنشاط علاء الدين وحسن إدارته ، ولكن ذلك الإعجاب لم يمنعه من أن يرسم له خطوط وتفاصيل السياسة الواجب عليه إتباعها عند مباشرته لسلطته الجديدة .

شرح الخديو فى أمر تعيين علاء الدين باشا أن تقدم السودان ورفاهية أهله وإزدهار التجارة والزراعة فيه يتوقف على الطريقة التى تعامل بها الحكومة الأهالى ، وعلى محاولة كسب ودهم إليها ، ومحاولة إرشادهم لتحسين حالهم وطريقة معيشتهم ، فيجب على الحكومة ألا تعامل الأهالى بطريقة قد تدفعهم إلى معارضتها أو إلى هجر عملهم والإخلاد إلى الكسل . لقد تسبب بعض

(٢) أنظر المحفوظات التاريخية (عابدين) دفتر الأوامر رقم ٢ ص ١٣٧ أمر رقم ١ فى ٢٢ من يناير سنة ١٨٨٣

الحكام ، بمعاملتهم الأهالى معاملة سيئة ، فى دفعهم إلى تغيير موقفهم تجاه الحكومة . ولذلك فان الخديو قد وجه علاء الدين باشا إلى أن ينبه على أعوانه من المديرين والحكام بعدم تكرار هذه الأخطاء ، وإلى أن يذكرهم بأن القواعد الأساسية لرفاهية السودان وثروته وتقدمه وعمرانه تقوم على إقامة العدالة وبذل الجهد المستمر لكسب صداقة الأهالى والتشجيع المتواصل للتجارة والزراعة .

وكانت توجيهات الخديو للحاكم العام الجديد فى النواحى العسكرية أكثر تفصيلا . أمره بتنظيم القوات العسكرية فى السودان للمحافظة على الأمن والنظام . والظاهر أن الخديو كان يخشى من هجوم أجنبى على السودان بشكل عام ، ومن هجوم حبشى بشكل خاص ، فذكر أن الحكومة المصرية قد تحملت تضحيات جسيمة من المال والرجال فى أثناء حكمها للسودان ، مما لا يسمح لها بالتفكير فى التخلى عن أى جزء منه . فكان من الواجب إذا العمل على ضمان سلامة الحدود ، فى نفس الوقت الذى يحافظ فيه على الأمن والنظام فى الداخل . ولقد شرح الخديو أنه لا يفكر فى مهاجمة جيرانه ، ولكنه لا يقبل أن يطمعوا فى ممتلكاته وملحقات بلاده . ولذلك فانه أمر علاء الدين بتقوية الحاميات فى منطقة الحدود ، وبالدفاع عن كل جزء من الأراضى فى حالة الهجوم عليها .

ولكن أكبر شاغل للخديو كان هو المهدية وثورتها فى السودان . فأمر الحاكم العام الجديد بعدم إدخار أى مجهود فى سبيل القضاء على هذه الحركة . وكان يرى إمكان التغلب على الثورة ، نظرا لأهمية القوات التى أرسلتها الحكومة ، والتى كانت مستعدة لإرسالها إلى السودان . ولقد حدد الخديو الخطط الاستراتيجية التى كان يرغب فى أن تنفذ هناك . فأمر علاء الدين بتجنب تفريق قواته الحكومية فى وحدات صغيرة ، بل إن عليه أن يجمعها فى قوة واحدة حسنة التدريب ، يمكنها أن تعمل على رفع الروح المعنوية . ومن الواجب مهاجمة معاقل الثورة ، الواحد بعد الآخر إلى أن تصل قوات الحكومة إلى معسكر المهدى الرئيسى ، حيث تقع الموقعة الحاسمة . ورغم تحديد هذه الخطوط والتفصيلات فان الخديو قد أبدى ثقته فى ذكاء الحاكم العام الجديد ،

وفى صواب حكمه على الأمور ، فترك الحرية له فى إختيار الأساليب والوسائل الحربية أو السياسية الحكيمة ، حسبما يتطلب كل موقف من المواقف .

وأصر الخديو على ضرورة قيام علاء الدين باشا بالكتابة بانتظام إلى مجلس الوزراء فى القاهرة ، لأنه هو الجهة التى يخضع لها السودان رسميا . وأخيراً طالب الخديو ببذل النشاط فى مكافحة تجارة الرقيق ، مشيراً إلى أهمية الاتفاقية المعقودة مع انجلترا بهذا الشأن وضرورة تنفيذ بنودها بحذافيرها .

وكان معنى هذا أن الخديو قد غير وضعية السودان وتمثيل الحاكم العام لتلك الأقاليم فى مجلس الوزراء ، طبقا للقرار الذى إتخذته الوزارة بذلك فى أوائل سنة ١٨٨٢ ، أى قبل الاحتلال البريطانى ، وأعاد النظام القديم بحذافيره ، مع إصراره على المحافظة على الوضع القائم فى حكم السودان ، وعلى حدوده ، وعلى القضاء على الثورة التى تسرى فيه ، أى أنه حاول إعادة « النظام القديم » فى السودان بعد أن ساعده الإنجليز على إقامته فى مصر .

ولقد استلم حسين باشا سرى ، القائد العسكرى لموقع الخرطوم فى اليوم التالى من صدور هذا المرسوم – أى فى ٢٣ يناير سنة ١٨٨٣ – أمرا خديويا بوقف كل العمليات العسكرية القائمة ، وبتجميع كل القوات فى الخرطوم فى إنتظار وصول ضباط أركان الحرب الانجليز المرسلين من القاهرة . وكان إرسال هذا الأمر الأخير من غير طريق عبد القادر حلمى أو وكيله جيجلر باشا ، ودون أن يذكر تغيير شخص الحاكم العام ، سببا فى سخط هذين الموظفين ، وفى إجابة عبد القادر بأنه يرفض تنفيذه ، لأن ذلك سيساعد على إنتشار الثورة ، ويعنى ضياع كردفان ودارفور ، كما ذكرنا سابقا . فاضطر الخديو أمام رفض عبد القادر حلمى إلى أن يكلف ياوره الخاص أحمد حمدى أن يبرق بمجرد وصوله إلى الخرطوم إلى عبد القادر حلمى ، ويطلب منه الحضور بسرعة إلى العاصمة السودانية ، وأن يبلغه بمجرد وصوله الفرمان الذى قضى بالغاء وزارة السودان وملحقاتها ، والقاضى بفصله من وظيفته كحاكم عام على تلك الأقاليم . وأخيرا فقد كان على أحمد حمدى أن يصر على ضرورة عودة عبد

القادر حلمى دون إبطاء إلى القاهرة[1] . وهكذا ينقلب ضعف الخديو أمام الانجليز إلى قوة وتشبث تجاه رعيته ، حتى المخلصين منهم له .

ووجه الخديو أحمد حمدى إلى أن يتشاور فى الخرطوم مع علاء الدين باشا ، الحاكم العام الجديد ، وإلى أن يؤكد للكورنيل ستيوارت أن الخديو قد أوصى علاء الدين أن يقدم له كل المساعدات اللازمة فى أى ميدان من الميادين . وهذا يثبت أن الخديو كان يخشى وقوع سوء تفاهم بين الحاكم العام الجديد ومندوب الحكومة البريطانية الخاص ، وذلك رغم أنه كان يخشى فى نفس الوقت من نشاط هذا المندوب البريطانى فى السودان ، إذ أنه قد كلف أحمد حمدى بمقابلة الكولونيل ستيوارت كل يومين أو ثلاثة ، وكأنه لا يبغى إلا زيارته ، وأن يوصى علاء الدين سراً « بملاحظة حركات وأفعال الكولونيل دائما »[1] وأن يرسل إلى الخديو بالشفرة وبسرعة أخبار إتصالاته وحركاته .

وأخيرا فقد كان على أحمد حمدى أن ينتظر فى الخرطوم وصول الجنرال هيكس باشا ، رئيس أركان الحرب الجديد للقوات السودانية . وكان عليه أن يصحبه إلى أم درمان ، حيث إجتمعت قوات الإمدادات الجديدة ، على الضفة الأخرى للنيل الأبيض ، وأن يقدمه للجنود ، ويبحث معه أحسن الوسائل للقضاء على الثورة . ولما كانت تجارب أحمد حمدى ومعرفته بالأقاليم السودانية ترشحه بكفاءة لهذه المهمة ، فعليه ألا يضن بها على هيكس باشا .

(٢) – تقرير أحمد حمدى عن الرحلة إلى الخرطوم :

لا تشفى دور المحفوظات المصرية غليل الباحث فى تلك الفترة ، فلا نقف منها على تاريخ سفر أحمد حمدى من السويس . ثم إننا نجده ينتظر وصول الجنرال هيكس فى سواكن ، لكى يصحبه إلى الخرطوم ، ولا ندرى هل جاء

(١) أنظر المحفوظات التاريخية (عابدين) : السودان : ١/١ – ١ .

(١) أنظر المحفوظات التاريخية (عابدين) : السودان ، ١/١ – ٢ .

.دث وفقا لتعليمات جديدة من الخديو ، أو أن تأخير سفره من مصر جعله يقدر أفضلية إصطحاب الجنرال الإنجليزى شخصيا .

ولقد أعطى سفر علاء الدين باشا من سواكن إلى بربر فى يوم ٣ فبراير سنة ١٨٨٣ وما صحبه من إحتفالات رسمية – فرصة فريدة لأحمد حمدى لكى يتصل بالمستر وايلد ويتحدث معه . كان هذا الانجليزى يرغب فى إنشاء خط للسكة الحديدية من سواكن إلى بربر . ويهمنا أن نعرف وجهة نظر مندوب الخديو عن هذا المشروع الذى أعده بعض رجال الأعمال البريطانيين قبل أن تتبنى الأوساط الرسمية البريطانية فكرة إنشاء خط حديد للقاهرة – رأس الرجاء الصالح بمدة عشر سنوات .

طلب وايلد إلى أحمد حمدى رأيه فى هذا المشروع . وكان ياور الخديو قد سافر مرات عديدة إلى السودان ، ولكنه أجاب بأن آراءه الشخصية ليست لها كبير قيمة ، لأن المشروع كان معروضا فى ذلك الوقت على مجلس الوزراء فى القاهرة ، وهو الجهة الوحيدة المختصة باتخاذ القرارات فى مثل هذا المشروع ، قبل أن تعرضه على الخديو . ولما أصر وايلد على معرفة رأى أحمد حمدى الشخصى ، إعترف له هذا الأخير بأن الطريق من سواكن إلى بربر كان أقصر الطرق وأسهلها للدخول إلى السودان . كان وايلد يحمل خرائط خاصة بهذا المشروع ، وأصر على بعض المواصفات اللازمة لتنفيذه . وكانت نظرة واحدة إلى تلك الخرائط والخطوط التى تبين مشروع السكة الحديدية كافية لكى يعرف أحمد حمدى نيات الانجليز ، إذ أن هذه الخطوط كانت مرسومة بشكل يدل على أن الخط الجديد سيصل إلى بربر ثم يمتد على طول النيل حتى بحيرة فيكتوريا . وأن هناك مشروعا آخر بانشاء خط حديدى من طابورة إلى رأس الرجاء الصالح(١) . وكانت هذه النظرة الجامعة لمشروعات السكك الحديدية الانجليزية فى إفريقية سببا فى إثارة مخاوف أحمد حمدى ، لأنها أظهرت الدور الذى يعده الانجليز للسودان فى تنفيذ مجموع مشروعاتهم الامبريالية . ولذلك فان تقرير أحمد حمدى ينتهى بأن يذكر أنه نظراً لأهمية ذلك الموضوع ، فانه

(١) المحفوظات التاريخية (عابدين) . سودان ١/١/ – ٦

سيكون من المستحسن أن يعهد بتنفيذ مشروع سكة حديد سواكن – بربر إلى شركة من دولة أخرى غير إنجلترا – تلك هى النصيحة التى أرسلها الياور إلى الخديو ، والتى تدل صراحة على أنه لم يكن يرغب فى ترك أيدى الانجليز تلعب فى السودان بكل حرية بعد أن لعبت فى مصر ، وتدل على أنه لم يكن ليقبل ربط السودان جنوبا بالامبراطورية البريطانية .

ووصل الجنرال هيكس إلى سواكن بعد سفر علاء الدين باشا إلى بربر بأربعة أيام ، وقد وصل مصحوبا بضباط أركان الحرب الأوربيين وبتابعيه . فشرح له أحمد حمدى أن كل شيء معد للرحلة إلى الخرطوم ، من جمال وخيول وفصائل الجند التى كان عليها أن تحرسه فى أثناء سفره . وكان أحمد حمدى يعرف التأثير النفسانى السيىء الذى سيحدث لأهالى الاقليم الذى سيمر به الضباط الانجليز ، فاتخذ الوسائل اللازمة لتخفيف حدته . وكانت الأخبار تنتشر بسرعة بين الأعراب ، وقد خشى أحمد حمدى أن تكون رؤية العرب للجنرال هيكس والضباط البريطانيين على الطريق من سواكن إلى بربر سببا فى أن يفسروها تفسيراً خاصاً يعطى لرجال الثورة سلاحا جديدا ضد الحكومة الخديوية . ولما كان هذا الطريق أساسيا لإرسال الإمدادات والذخائر إلى السودان ، فان أحمد حمدى حاول أن يحافظ على العرب القاطنين على طوله موالين للحكومة المصرية . فقرر مع محافظ سواكن ومدير بربر أن يطلب من جميع شيوخ القبائل البدوية فى تلك المنطقة الحضور لرؤيته شخصيا عند مروره ، كل بجوار الآبار القريبة منه . ولقد شرح يارو الخديو لهؤلاء الشيوخ عند مروره ، مصطحبا الجنرال هيكس والضباط الانجليز أن هؤلاء الضباط موظفون فى القوات المسلحة المصرية رغم كونهم من الانجليز ، وأن حالة القوات الخديوية فى السودان هى التى تطلبت إرسالهم مع غيرهم من الضباط المصريين للخدمة فى الخرطوم . ولقد أصر أحمد حمدى على أن وضعية هؤلاء الضباط الانجليز هى نفس وضعية الضباط المصريين ، وعلى أن إختيارهم للخدمة فى السودان لم يكن إلا بسبب كفاءاتهم الشخصية . وهكذا كان على هؤلاء الشيوخ أن يواصلوا طاعتهم لحكامهم القادمين من مصر من أى جنسية

(٣) – وصف أحمد حمدى لهيكس وحملته :

كان الجنرال هيكس قد وصل إلى سواكن فى يوم ٧ فبراير سنة ١٨٨٣ ونركها إلى الخرطوم عن بربر فى يوم ١١ منه . وفد حيته الجنود وأطلقت له المدافع عند سفره . ووصل فى نهاية اليوم الأول إلى المحطة الأولى ، حيث وجد رجال الحملة فى انتظاره ، وكانت الخيام قد نصبت لكى يقضى فيها الضباط ليلتهم . ولقد قام محافظ سواكن الذى صحب هيكس حتى تلك المحطة بالتفتيش على الرجال وجمال الحملة وخيولها ، ثم قفل راجعا إلى مقر عمله . وسارت الحملة بشكل عام من هذه المحطة الأولى حتى وصولها إلى بربر من وقت شروق الشمس حتى الظهر ، أو بعد الظهر حسب المسافة بين الآبار على الطريق . وكان هيكس يرسل عادة بعض الجنود مع خمس خيام وأحد الضباط لانتظاره فى الطريق عند الظهر ، إذا كان من الصعب الوصول إلى البئر التالية فى تلك الساعة ، وذلك حتى يضمن لنفسه وسائل الراحة على الطريق ، وكان يحتل مع الضباط الإنجليز الآخرين أربعة خيام من هذه الخمسة ، ولا يترك لكل الضباط المصريين إلا خيمة واحدة ؛ أماالحملة فكان عليها أن تسير تحت الشمس المحرقة حتى تصل إلى البئر التالية ، حيث ينصب المعسكر الفعلى لقضاء الليلة . ولم تكن من عادة الجنرال الإنجليزى أن يترك معسكره المؤقت إلا فى نهاية اليوم ، فيصل إلى المعسكر الحقيقى مصحوبا بالضباط الإنجليز حيث ينامون . ويظهر لنا من تقدير أحمد حمدى أنه كان غير معجب بهيكس وبصحبه من الضباط الإنجليز .

وكان هيكس مصحوبا بثمانية من الضباط الانجليز ، ومنهم طبيب ومترجم ، علاوة على إثنين من الخدم الأوربيين . ولكن عبء قيادة الحملة وقع كاملا على الضباط المصريين الذين كان عليهم تهيئة المعسكر وإنتظار وصول الباشا وصحبه الأوربيين . وكان معظم الضباط البريطانيين فى الأربعة أيام الأولى من السير

(١) أنظر : المحفوظات التاريخية (عابدين) . السودان ١/١ – ٧

يركبون الخيل ، تاركين جمالهم مع الجمالين ، وكانوا يقضون وقتهم فى الصيد ويبتعدون يمينا ويساراً عن الطريق الرئيسى ، مما أتعب الخيول وأنذر بموتها قبل وصولها إلى الخرطوم ، خصوصا وأن الطريق كان طويلا وصعبا ، مما سيجبر الحكومة على شراء خيول أخرى لهم . ولذلك فان أحمد حمدى قد إضطر إلى التدخل فى الأمر بلباقة ، فشرح المسألة للجنرال الإنجليزى ، وأصر على أهمية الخيول وضرورتها للحركات العسكرية السريعة ، وأفهمه بأنه من المستحيل العثور على خيول مماثلة فى الخرطوم . والظاهر أن هيكس قد فهم حكم الضرورة فضرب المثل أمام الضباط الإنجليز وأخذ يسافر على طهر الجمال ، ولكن هؤلاء الضباط واصلوا ركوب الخيل ومتابعة الصيد ، وكأن الحكومة المصرية قد إختارتهم لبعثة صيد فى هذا الوقت العصيب .

وكانت مسألة المياه فى منتهى الأهمية بالنسبة للحملة بشكل عام ، وبالنسبة للحنرال هيكس بشكل خاص . وكان قد أحضر معه من السويس ٥٠ برميلا من الحديد ، مملوءة بالماء لاستعماله الشخصى واستعمال الضباط الإنحليز . ولقد بلغ من شدة قلق الحنرال الإنجليزى على سلامتها أن عين أحد الضباط لملاحظتها . ولكن « لحاماتها » لم تكن متينة ، وأخذ الماء يقطر منها ، فما كان من هيكس إلا أن أمر بتجريد الضابط من رتبته . وحتى وصوله إلى منتصف الطريق إلى بربر كان الجنرال يرفض السماح لأى فرد بالشرب من الماء المخصص للضباط الإنجليز . ولكن بقية المياه المحفوظة فى القرب لم تكن كافية لشرب الأربعة عشر فرسا ، علاوة على رجال الحملة وضباطها . ولذلك فان هيكس قرر إرسال مندوبين إلى بربر لكى يطلبوا إرسال الماء بسرعة ، وإرسال جمال أخرى مستريحة . ولما كان الجنرال لا يثق فى أى أحد من رجال الحملة ، فانه قد عهد إلى ياور الخديو بتنفيذ هذا الأمر . وإضطر ياور « أفندينا » إلى تنفيذ أمر الباشا الإنجليزى بطبيعة الحال .

ولم تكن طبيعة الجنرال هيكس وتصرفاته هى وحدها التى تعطى فكرة سيئة عنه ، بل تضافرت مع دلك أراؤه الشخصية العامة . كان أحمد حمدى قد حاول منذ تركهم لسواكن أن يكسب ثقة وود الجنرال الانحليزى والضباط

الانجليز الآخرين ساعيا إلى معرفة آرائهم تجاه الحركة الثورية والحكومة المصرية ، ولكنه وجد أن « سعادة الجنرال » يشبه فى ذلك أى إنجليزى آخر من بنى جنسه ، مما يدفع إلى عدم الثقة بهم[1] وكان هيكس يسأل دائما عن الأخبار والحالة فى السودان ، وماأن عرف فى أحد الأيام أن الحالة آخذة فى التحسن حتى ظهر عليه الغضب ، وصرح بأنه لم تكن هناك إذاً حاجة لاستدعائه من لندن وإضطر أحمد حمدى إلى التدخل ، وإلى أن يشرح له أن الحكومة الخديوية محتاجة إليه حتى فى وقت السلم ، وذلك لتنظيم القوات العسكرية . ولم يظهر أن هذا الجواب قد أرضى الباشا الإنجليزى حتى وكأنه كان يرغب فى الانتقام الشخصى من السودان .

ولقد مرت الرحلة من بربر إلى الخرطوم دون حادثة تذكر ، وقطعت الحملة هذه المرحلة على ظهر باخرتين فى النيل . ودخل الجنرال هيكس باشا إلى الخرطوم فى يوم ٤ مارس سنة ١٨٨٣ مصحوبا بضباطه الإنجليز . وكان الخديو قد عينه رئيسا لأركان حرب جيش السودان ، ومنحه رتبة اللواء فى الجيش المصرى ، وكلفه باعداد وتنفيذ كل العمليات . والحقيقة أن هيكس كان هو القائد العام الفعلى لقوات السودان . ولكن الخديو لم ير من حسن السياسة تعيينه رسميا على رأس جيش السودان ، وهو أجنبى ومسيحى ، خصوصا وأن الثورة السودانية كانت ثورة دينية ووطنية .

ولقد عين الخديو سليمان باشا نيازى قائدا عاما إسميا للقوات السودانية . وعلاوة على كبر سن هذا الباشا الذى كان قد شارك فى حروب محمد على ، فان الخديو قد أعطاه أمراً سريا بالموافقة على جميع الخطط الحربية التى يتقدم بها الجنرال هيكس . وكان هذا الباشا قد وصل إلى الخرطوم فى يوم ٢٠ فبراير فى صحبة علاء الدين باشا ، الحاكم العام الجديد للسودان .

(٤) — تقارير أحمد حمدى عن الخرطوم :

تعتبر تقارير أحمد حمدى بعد وصوله للخرطوم فى غاية الأهمية بالنسبة للسودان . حقيقة أن هذا الضابط المصرى يقتصر فى تقريره المؤرخ يوم ٩

(١) أنظر المحفوظات التاريخية (عابدين) . السودان ١/١ - ٧

مارس سنة ١٨٨٣ على ذكر أسباب الثورة السودانية ، ولكن تقريره التالى الذى له صورة المذكرات اليومية ، والمكتوب عن الفترة من ٢١ مارس إلى ٥ أبريل يعتبر بحق المصدر التاريخى المصرى الوحيد عن تاريخ السودان وقت وصول الجنرال هيكس إلى الخرطوم .

ذكر أحمد حمدى فى تقريره الأول أن أهم أسباب الثورة المهدية هو سوء إدارة البلاد وتعيين غير الأكفاء فى مراكز لا يستطيعون معرفة معنى الاضطلاع بأعبائها ، فإتهم أبا السعود العقاد ويوسف باشا الشلالى باضاعة النفوذ المصرى وذلك باساءة اضطلاعهم بمهام قياداتهم ، مثلهم فى ذلك مثل محمد سعيد باشا ، الذى كانت الحكومة قد كلفته بتعقب المهدى فى وقت ظهوره فى جزيرة آبا .

وعلاوة على ذلك فان موظفى الإدارة ، وخصوصا مصلحة التلغرافات ، كانوا من السودانيين ، فساعدوا على وصول أخبار التحركات المصرية ونيات الحكومة المصرية إلى الثوار عن طريق العملاء السريين والجواسيس .

ولما كان الأهالى فى دنقلة والخرطوم ورجال الحسانية ينضمون للمهدى ويذهبون لكردفان ، فان أحمد حمدى قد إقترح إرسال تعليمات صارمة إلى مدير دنقلة لمراقبة الطرق المؤدية إلى كردفان . كما أنه رأى ضرورة زيادة مراقبة الطرق بشكل عام ، وإعلان حالة الطوارىء والأحكام العرفية فى الخرطوم .

كان أحمد حمدى شديد الإعجاب بعبد القادر حلمى ، وقد أثنى على مجهوده أكثر من مرة وذكر أنه إتخذ التدابير الفعالة لتحسين الحالة العامة ، وشجع السودانيين وخصوصا رجال الشايقية على التطوع فى صفوف القوات المسلحه ، لكى يزيد من قوة الحكومة ، ويمنع هذه العناصر المحاربة من الانضمام للمهدى . وقد رأى أنه إذا كان قد أتيح لعبد القادر حلمى أن يصله الإمدادات المطلوبة لأمكنه القضاء على الثورة فى فترة قصيرة . وعلاوة على ذلك فان تعيين عبد القادر لعدد من السودانيين فى مراكز كبيرة فى الحكومة العامة لم يدخل أى إفساد فى الادارة التى تسير سيراً حسنا فى كل من مناطق سنار والنيل الأبيض . كان عبد القادر حلمى قائدا له قيمته ، وإداريا حازما

ومرنا فى نفس الوقت ، مما ساعده على كسب ولاء عدد كبير من السودانيي
للحكومة وبث الذعر فى صفوف الثوار . ولقد أحبه الموظفون السودانيو
والمصريون والاوربيون جميعهم ، فإقترح أحمد حمدى على الخديو أن يبقيه
منصبه حتى يتم نشر الأمن فى منطقة الجزيرة . وفى حالة رفض هدا الطلد
ونظرا لأن الصحف كانت قد نشرت خبر تعيين علاء الدين باشا ، فان أحم
حمدى قد أصر على ضرورة إبقاء الخديو لعبد القادر حتى فى منصب القا
العام للقوات السودانية ، تاركا بدلك مهام الحاكم العام لعلاء الدين باشا
وقاصرا مهام جيجلر باشا على مراقبة تجارة الرقيق . وعلى أى حال فان أحم
حمدى قد أفهم الخديو أهمية بقاء عبد القادر حلمى لقيادة الجنود حتى
إخضاع مناطق سنار والنيل الأبيض[1] .

وكان كل من جيجلر باشا والجنرال هيكس قد إقترح إخلاء دارفور •
الجنود والسكان المدنيين عن طريق بحر الغزال . ولكن أحمد حمدى لم يوا
على هذا الاقتراح ، مثله فى ذلك مثل عبد القادر حلمى وعلاء الدين . ذلا
أن الطريق المار ببحر الغزال كان طويلا ، ويمر فى مناطق يصعب فيها س
القوافل ، وتنتشر فيها الأمراض والحميات ، ويحتلها الثوار . ولقد إتهم أحم
حمدى بك محمد سعيد باشا حاكم كردفان بأنه قد رفض تنفيذ أوامر الحا
العام ، وبأنه قد أهمل إتخاذ الوسائل التى تكفل له الدفاع عن نفسه وعن إقلي
أمام الثوار . وإعتقد أن خطة جيجلر كانت تهدف إلى أن تعطى للثورة مجا
الحيوى اللازم لانتشارها . ولكن أحمد حمدى قد أظهر إعجابه بحاكم دارفو
والوسائل التى إتخذها لمقاومة الثوار . وإقترح إعادة المواصلات معه ، وذل
بتكليف مدير دنقلة باختيار معاون سودانى يسافر إلى دارفور حاملا الخطابا
وفى حراسة رجلين . وإقترح لذلك طريقا بعيدة عن الثوار ، يمكن قطعها
خمسة عشر يوما ، وتمر بوادى الملك وأم بدر والفاشر .

ولقد أظهر أحمد حمدى أن الجنرال هيكس « شخصية غير مرغوب فيها
سواء من المصريين أو السودانيين ، وذلك لأن الجنرال كان يظهر علنا عدم م

(١) أنظر المحفوظات التاريخية (عابدين) : السودان ٣/١ ٨

لمصر وللمصريين ، ولذلك فان أقل حادثة قد تقع ستتمخض عن قطيعة تامة بينه وبين رجال القوات المسلحة . وعلى أى حال فان أحمد حمدى قد بذل جهده لإقناع الضباط باستمرار إطاعتهم لأوامره .

وذكر هيكس لأحمد حمدى فى يوم ٢١ مارس أنه قد إستلم برقية من اللورد دفرين بشأن إعلان تعيين علاء الدين باشا حاكما عاما على السودان . والحقيقة هى أن دفرين كان قد إتصل بمجلس الوزراء فى القاهرة فى هذا الشأن مما جعل هذا المجلس يقرر ترك إختيار الفرصة المناسبة لهذا الإعلان لسلطات الخرطوم . ولقد أراد هيكس أن يعلن علاء الدين عن وظيفته فى الحال رغم أن ذلك كان يهدد باضاعة مجهودات عبد القادر الطويلة فى منطقة سنار بين الشيوخ المحليين والجنود غير النظاميين من أهل السودان ، وقد يدفع بهم إلى التخلى عن مجهوداتهم التى يبذلونها ضد الثورة . ولذلك فان أحمد حمدى قد رفض طلب الجنرال هيكس ، وطلب إلى علاء الدين ألا يعلن نبأ تعيينه قبل أن يستلم أمراً صريحا من الخديو بذلك . ولقد وصل هذا الأمر فى يوم ٢٥ مارس ، ونص على تعيين علاء الدين باشا حاكما عاما ، وسليمان نيازى قائداً عاما للقوات العسكرية فى نفس الوقت . فنصح أحمد حمدى بزيارة عبد القادر فى أرض الجزيرة حتى يقع تسليم السلطات هناك ، ويحافظوا على التفاف الأهالي والجنود حول الحكومة . ثم كان على علاء الدين أن يقدم سليمان نيازى إلى رجاله قبل أن يعود إلى الخرطوم . ولقد وافق الرجال الثلاثة على هذه الفكرة ، وفى اليوم التالى إحتفل فى سراى الحاكم العام بتعيين علاء الدين ، وشارك فى ذلك كبار الموظفين من الأهالى ومن الأوربيين(١) .

ولقد أراد هيكس باشا فى أثناء ذلك نشر بلاغ على الأهالى يؤكد لهم فيه رغبته فى المحافظة على العدالة ، هادفا بذلك – كما قال أحمد حمدى – إلى إجتذاب الأهالى إلى دولة الانجليز ، التى كان هو نفسه أحد كبار رجالها ، والتى كانت مشهورة بكرمها وبحبها للعدالة !! ولقد حكم أحمد حمدى على ذلك الفعل بأنه إمتداد لأعمال غردون الذى يعتبر مسؤولا عما وصلت إليه

(١) المحفوظات التاريخية (عابدين) : السودان ١/١ – ٩ ص ١١ – ١٢ .

حالة السودان[1] .

إننا نعرف أن نيازى باشا القائد العام للقوات العسكرية لم تكن له أى سلطات فعلية ، ولم يكن فى إستطاعته إتخاذ أى قرار من القرارات دون موافقة هيكس باشا على ذلك . وبالرغم من أن هيكس لم يكن من الناحية الشكلية سوى رئيس أركان حرب نيازى ، فانه كان يرسل إليه يستدعيه إلى مكتبه لأتفه الأشياء ، ولم يخف عزمه على أن يطلب من الخديو رأسا ترقية هذا الضابط أو ذاك ، وكان نيازى يشكو من أنه مجرد من السلطات ، ومن أن هيكس كان يندخل رأسا مع الضباط العظام ، حتى يظهر لهم بأنه هو القائد العام الفعلى . كما أن هيكس كان يتعدى على إختصاصات علاء الدين باشا فى شأن الاستيلاء على السفن اللازمة للحملة .

ولقد ختم أحمد حمدى تقريره منوها بأن الذى يحفظ مصر هو إقامة التوازن بين الدول المتنافسة عليها ، ولكن الأنظار كانت قد بدأت تتركز على السودان ، راغبة فى تحويله إلى هند إفريقية ، لها موقع ممتاز بالنسبة لقناة السويس وبوغاز باب المندب ورأس الرجاء الصالح ، بلاد واسعة يسكنها شعب يقرب من عشرة ملايين نسمة ، وبلاد خصبة يمر فيها النيل الذى هو حياة مصر ، مما يدعو إلى شدة تيقظ الخديو ووزرائه حتى يبعدوا عنها أنظار الغير[2] . ولقد رأى أحمد حمدى أن القوات العسكرية الجديدة ليست كافية للسير إلى كردفان ، خصوصا وأن القيادة ستضطر إلى ترك بعض الحاميات الموزعة فى الأقاليم . ولذلك فانه طلب إرسال آلايين آخرين من المشاة ، ومعها عدد من الجنود غير النظامية وبطارية مدافع جبلية إلى دنقلة ، وذلك لكى تزحف منها على كردفان ، فى نفس الوقت الذى تسير فيه الحملة الأخرى عليها من الخرطوم . وأخيراً فان أحمد حمدى قد أظهر عظيم أسفه لاستدعاء عبد القادر حلمى ، وهو الضابط المشهود له بالكفاءة فى النواحى العسكرية والإدارية والسياسية ، على العكس من علاء الدين ونيازى . أما « سعادة

(١) المحفوظات التاريخية (عابدين) السودان ١/١ - ٩ ص ٧ .
(٢) المحفوظات التاريخية (عابدين) السودان ١/١ - ٩ ص ١٤

هيكس باشا » وأصحابه فليس لهم أى قيمة فى نظر أحمد حمدى ، وإتهمهم بأنهم « يتبعون تعليمات خاصة » ، ولكنهم لن يستطيعوا تنفيذ أغراضهم إذا وجدوا أمامهم الرجال النشطين النبهاء الذين يستطيعون إفساد مناوراتهم[1] . ولقد إقترح أحمد حمدى إنشاء أربع حكومات عامة فى كل من شرق السودان وغرب السودان ووسط السودان وهرر ، ولكن مع المحافظة فى نفس الوقت على جميع القوات العسكرية تحت إمرة قائد عام واحد ، هو فى رأيه عبد القادر حلمى دون سواه .

ويمكننا أن نفهم من هذا قيمة إرسال الجنرال هيكس إلى السودان ، ومقدار الثقة التى كان يحظى بها من الخديو بعد وصول مثل هذا التقرير إليه . ولكن الخديو والوزراء لم يكونوا أحراراً فى اتخاذ القرارات التى يرونها فى الشئون السودانية منذ الوقت الذى إحتل فيه الجنود الانجليز عاصمة بلادهم ، وكانوا يحاولون إعادة الوضع إلى ما كان عليه قبل الثورة العرابية — رضى الشعب بذلك أم كره — ولكن إنجلترا لم ترتبط مع الخديو ، ولم ترتبط مع الحركات الوطنية ، وإنتظرت حتى يضعف بعضهم بعضا ، وتستفيد هى فى الوقت المناسب .

(١) المرجع السابق

الفصل الثانى والعشرون

انجلترا وحملة هيكس

تغير الموقف فى السودان منذ سقوط الأبيض فى أيدى الثوار ، ولكننا نجد رغم ذلك أن الحكومة الخديوية قد إكتفت بارسال بعض التعديلات فى قيادة قواتها فى السودان ، وعينت هيكس رئيسا لأركان حربها . وكانت هذه التعديلات تعديلات شخصية ، ولا نرى فيها علاوة على ذلك أى مصلحة فعلية لمصر أو السودان . وكانت خسائر المصريين قد بلغت حتى ذلك الوقت حوالى ١٦ ألفا من الجنود ، ومثل ، هذا العدد تقريبا من البنادق ، وحوالى نصف مليون رصاصة . وقد ساعد ذلك الثوار على أن يبدأوا فى إستخدام الأسلحة النارية ضد جنود الحكومة . وقد قسم الثوار قواتهم إلى ثلاث فرق كبيرة بعد الاستيلاء على الأبيض إستعدت إحداها للزحف على دنقلة ، والثانية على دارفور ، والثالثة بقيادة المهدى نفسه للزحف على الخرطوم . وكان على الجنرال هكس أن يواجه ذلك الموقف ويهاجم الثورة فى كردفان نفسها .

(١) – تخلى الحكومة البريطانية عن مسئولياتها :

كانت منطقة الشاطىء الأيسر للنيل حتى فاشودة تجتاحها الثورة ، ولم يكن فيها أى مكان يصلح لعمل تجمعات عسكرية إلا فى الدويم . ولقد اعتقد هيكس فى صحة الأخبار التى إنتشرت فى ذلك الوقت والتى تدل على نشوب خلاف بين قبائل البقارة والمهدى بشأن توزيع الأسلاب والغنائم وقت سقوط الأبيض . وحاول أن يدخل فى مفاوضات مع رئيس تلك القبيلة ، ودعاه لمقابلته فى الدويم . وكان يعتقد علاوة على ذلك بأن قوات الثوار مشتتة فى أماكن عديدة ، فقرر نقل معظم قواته إلى النيل الأبيض ، فيما عدا ألفى جندى يتركهم فى الخرطوم . ولما كان حسين باشا قد تولى قيادة الجند التى كان عبد القادر حلمى قد جمعها على النيل الأزرق ، فقد كان من السهل السيطرة على

أرض الجزيرة بالقوات الموجودة على النيل الأبيض والأزرق . ولقد كان فى إستطاعة هيكس فى حالة هجوم المهديين من الغرب أن يضربهم بمدافع بواخره[1] .

ولكن تجمعات كبيرة للثوار بدأت فى الظهور حول الدويم وكان معظم رجالها مسلحين بالبنادق . وكانت القوات المرسلة من الخرطوم قد بدأت تصل فى النيل الأبيض . أما هيكس وسليمان باشا وبقية الضباط ، فقد إصطحبوا معهم المدافع الرشاشة على ظهر السفن إلى قوة ، ولكنه إضطر إلى أن يستقل الباخرة البردين فى يوم ١٠ إبريل ويقوم بعملية إستكشاف ، ولكن الثوار هاجموا الباخرة من الشاطئين[2] ، وكان من نتيجة هذا أن أبرق هيكس إلى القاهرة مقدما صورة سوداء عن الحالة فى السودان ، فذكر أنه ليس لديه إلا جراية عشرين يوما ، وأن البلاد التى حطمتها الحرب لانستطيع أن تعطى لجنوده مايقتانون به ، وذكر أن المكاتبات الإدارية للجيش تسودها الفوضى ، وأن الجنود كانوا يلبسون أسمالا بالية ، وأنهم لم يتقاضوا مرتباتهم منذ شهور عديدة . وحتى السفن كانت تحتاج إلى إصلاح ، وليس لديها الوقود اللازم ، وعلى أى حال فان عددها لم يكن كافيا لنقل المؤن والذخائر ، بغض النظر عن مهمتها الأساسية ، وهى الدفاع عن الملاحة فى النهر ، والمساهمة فى إخضاع الشاطئين .

وعلى أى حال فان هيكس قد تمكن من أن ينتصر على قوات الثوار فى أواخر شهر أبريل ، وقتل خمسمائة منهم ، فاعتقدت سلطات القاهرة أن هذا الانتصار سيؤدى إلى تهدئة الحالة فى السودان . وفى نهاية شهر مايو عادت القوات المصرية إلى الخرطوم ، بعد أن تركت حاميات فى قوة ، وسنار ، ووادى مدنى على النيل الأزرق .

(١) المحفوظات التاريخية (عابدين) : السودان ٣/١ - ٩ - برقيه من هيكس فى ٢٦ من مارس سنة ١٨٨٣ .

(٢) المحفوظات التاريخية (عابدين) : السودان ٣/١ - ٧ - برقية هيكس الى وزير الحربية والبحرية فى ١٤ أبريل سنة ١٨٨٣

كان الجنرال هيكس في أثناء هذه العمليات يرسل برقياته إلى ممثل الحكومة البريطانية فى القاهرة . ولقد خشى اللورد جرانفيل من أن يكون معنى هذا أن يأمل الجنرال أو القنصل العام البريطانى فى القاهرة أو الحكومة المصرية فى أن تقوم إنجلترا بالمساعدة فى مسألة السودان ، ولذلك فانه لفت نظر السير إدوارد ماليت إلى أن الحكومة البريطانية : « ليست مسؤولة بأى شكل من الأشكال عن العمليات التى تقوم بها الحكومة المصرية فى السودان ولا عن تعيين الجنرال هيكس أو أفعاله[1] » . ولما عاد هيكس إلى إرسال برقية للسير إدوارد ماليت يذكر فيها أنه يشعر بأن موقفه غير طبيعى تجاه سليمان باشا نيازى القائد العام الذى لم يقبل أن تكون وظيفته إسمية ، ويطالب بمنحه القيادة العامة الرسمية — قام القنصل العام البريطانى بتحويل هذه البرقية رأسا إلى شريف باشا ، ناظر النظار وناظر الخارجية ، بدلا من أن يحولها إلى الجنرال بيكر ، رئيس هيكس المباشر . وإنتهز هذه الفرصة لكى يبلغه أن الحكومة البريطانية « لا تقع عليها أية مسئولية[2] » عن العمليات التى تقوم بها الحكومة المصرية فى السودان ، ولا عن تعيين الجنرال هيكس أو أفعاله .

كان اللورد دفرين قد سافر من القاهرة وفهم الجنرال هيكس أنه لن يحظى بأى تأييد من إنجلترا بعد ذلك . فكتب إلى دفرين فى القسطنطينية يشكو من السلطات المصرية التى لا تنفذ أوامره ، ومن تأخير وصول الإمدادات ووسائل النقل المطلوبة ، ومن فرار بعض سريات الجنود المشاة وانضمامها للثوار . ولم يكن هيكس يأمل فى أن يسير صوب كردفان قبل نهاية شهر سبتمبر ، ولم يكن كبير الأمل فى نجاح الحملة . والظاهر أنه لم يكن هناك من يعطف على هذا القائد ، وكان شبه منسى حتى من الحكومة التى استخدمته ، وحتى تأييد اللورد دفرين له لم يكن أكثر من تأييد شخصى ، ولم تكن له أى قيمة فعلية أمام قرار وزارة الخارجية البريطانية . وكان من الجلى أن اللورد جرانفيل قد صمم

(١) اللورد جرانفيل الى السير ادوارد ماليت فى ٧ مايو سنة ١٨٨٣ F.O. 141/171. No. 99.

(٢) السير ادوارد ماليت الى اللورد جرانفيل فى ٢٢ من مايو سنة ١٨٨٣
F.O. 141/174. No. 176.

على عدم تحريك ساعد ، بدعوى عدم رغبته فى التدخل فى شئون السودان . وهكذا نرى أن الانجليز بعد أن حلوا الجيش المصرى فى العام السابق وأصدروا أمرهم للقاهرة بيع الأسلحة والذخائر ونظموا مراقبة دقيقة على نشاط الحكومة الخديوية - نجدهم قد رفضوا مساعدة هيكس فى القضاء على الثورة المهدية ، بل إنهم رفضوا حتى إعطاء نصائحهم ، أو الاستماع لما يدور فى السودان . وكانت هذه السياسة سببا فى إغضاب ممثلى انجلترا فى القاهرة ، وسببا فى النقد المر الذى بدأ المحافظون يوجهونه للوزارة .

وكتب اللورد كرومر يقول : « يظهر أن اللورد جرانفيل قد إعتقد أنه سيخلى نفسه من كل مسئولية فعلية بمجرد اعلانه أنه غير مسئول . إن مسئولية الحكومة البريطانية فى إدارة الشئون المصرية لا تتوقف على بعض الجمل التى تكتب فى أحد التقارير ، لكى تنشر فى كتاب أبيض . ولكنها كانت قائمة على أساس أن الحكومة البريطانية كانت تحتل البلاد ، وأن عدم مقدرة المسؤولين من الأهالى كانت واضحة ، وأن العالم المتمدين قد ألقى على عاتق إنجلترا المسئولية التى لم يكن فى استطاعتها أن تتخلص منها مادام الاحتلال قائما .. فبدلا من أن يعترف اللورد جرانفيل بعناصر الموقف ، نجده يحتمى وراء تنازل خيالى عن المسؤولية ، لم يكن إلا مجرد أمانى دبلوماسية وبرلمانية »[1] .

وكتب السير أوكلاند كلفن ، وهو أحد الانجليز الآخرين المسؤولين فى مصر فى تلك الفترة : « مهما تكن آراء الوزارة البريطانية فقد كان لمصر مصالح قوية فى حملة هيكس ، وكانت انجلترا مسؤولة عن مصر . وإذا كان إدخال السودان فى المشروع الخاص بتسوية المسائل المصرية أمراً يثير المضايقة ، فلقد كان من الواضح أمام الحكومة التى تحملت مسؤوليات مصر أن أية تسوية تتناسى عامل السودان لن يكون لها طابع الانسجام »[2] . ولقد إدعى بعض الكتاب أن سياسة اللورد جرانفيل هذه كانت تتفق مع سياسة جلادستون ،

(1) CROMER: Modern Egypt. London. 1908. Vol. II. pp. 366-367.
(2) COLVIN:The making of modern Egypt. London, 1906. p. 36.

الذى كان يعتقد أن الشعب السودانى « شعب يناضل من أجل حريته » ولهذا لم يكن بود نتيجة لهذا الاعتقاد أن يجبر هذا الشعب على الخضوع لحكم [أجنبى] ولكن الواقع أن هذا الاعتقاد لا يستند إلى أسس منطقية ، إذ أن جلادستون لم يحترم نفس المبادىء بالنسبة لمصر ولشعب مصر ، وستكذبه تصرفاته القادمة الخاصة بالسودان نفسه .

(٢) – تجهيزات الحمله :

استمر الجنرال هيكس فى تجهيز الحملة رغم جميع المصاعب التى إعترضته ، ورغم يأسه من قرار وزارة الخارجية البريطانية الخاص بعدم التدخل فى شئون السودان .

كانت الحالة المالية فى السودان تدعو إلى اليأس ، إذ أن الخزانة لم يكن بها إلا ٤٠,٠٠٠ جنيه ، ولم يكن من الحكمة جمع الضرائب من الأهالى فى ذلك الوقت ، فاضطر شريف باشا رغم سوء الحالة المالية فى مصر نفسها – إلى أن يضع تحت تصرف حكومة السودان ١٤٧,٠٠٠ جنيه كانت هى كل ما يمكن للخزانة المصرية فى ظروفها القائمة أن تدفعه للسودان . ولكن حالة القوات العسكرية لم تكن أقل سوءا من حالته المالية ، إذ أن عدد جنود الحكومة كان أقل مما يجب لبدء حملتها على كردفان ، خصوصا وأن هذه الحملة كانت مضطرة إلى الاعتماد فى تموينها على الخرطوم ، مما يحتم عليها الاحتفاظ بخطوط مواصلاتها سليمة ، وحراسة قوافل التموين حراسة قوية . وكان عدد قوات الحكومة فى الخرطوم لا يزيد على ٦,٠٠٠ ولا يصلح منهم للخدمة إلا ٥,٠٠٠ خصوصا وأنه لم يكن من الحكمة سحب حاميات النيل الأزرق أو النيل الأبيض ، فاذا إضطرت القيادة إلى تعيين ألفين لحراسة خطوط المواصلات فلن يبقى لها إلا ٣,٠٠٠ جندى فقط للسير إلى كردفان ، فى الوقت وفى الظروف التى كانت تتطلب عشرة آلاف على الأقل وكان من الضرورى إرسال إمدادات جديدة للسودان خصوصا وأن « نتيجة الهزيمة – كما قال هيكس – لن تكون مجرد ضياع دارفور وكردفان بل ضياع سنار وربما الخرطوم

نفسها »[1] .

ورأى القنصل العام البريطانى أنه من المستحيل على الحكومة المصرية دفع النفقات اللازمة للسودان ، وأن العمليات المقترحة مهددة بأن تفشل فشلا جسيما ، مالم تنفذ على نطاق واسع ، ومالم يكن الجيش مجهزاً تجهيزاً جيداً ، وتساءل عما إذا كان من المستحسن أن تتدخل وزارة الخارجية البريطانية فى الشئون السودانية وتعطى لهيكس تعليمات توجهه فيها إلى أن يقتصر على العمليات الدفاعية فى المناطق الواقعة بين النيل الأبيض والنيل الأزرق[1] . ولكن الحكومة البريطانية كانت تصر على عدم إعطاء أى رأى أو أية نصيحة ، وقررت أن تلقى المسؤلية على كاهل الحكومة المصرية ، بعد أن تأكدت من أن هذه الحكومة مقيدة تماما من الناحية المالية .

واجتمع مجلس الوزراء فى القاهرة وقرر إرسال إمدادات لا تتعدى ثلاثة آلاف جندى إلى السودان ، توفر من بعض الحاميات المتفرقة ، ومن بين رجال الرديف ، إجابة لنداءات هيكس ، كما أنها قررت أن ترسل له مبلغ ٤٠,٠٠٠ جنيه حتى نهاية العام لنفقات هذه القوة الجديدة .

وقرر هيكس إذاً أن يقوم بحملته ، ولكنه عاد وشكا إلى الحكومة المصرية المصاعب التى يلقاها من الموظفين فى الخرطوم ، وطلب إرسال تعليمات محددة تجبرهم على إطاعة أوامره ، خصوصا فى شئون تنظيم الحملة ، ثم طالب بتعيينه قائداً عاماً ، وإلا فانه يتخلى عن كل مسئولية خاصة بالحملة ويعود للقاهرة . وكانت الحكومة الخديوية تؤيد الجنرال هيكس فى السودان ، وكان شريف باشا قد أرسل منذ نهاية شهر مايو بتعليمات إلى الخرطوم تقضى باطاعة أوامره ، ولكن إعطاء القيادة العامة رسميا لجنرال أجنبى مسيحى كان عملا غير لائق نظراً لأهمية الناحية الدينية فى ثورة السودان . وعلى أى حال فان شريف كان مستعدا لتكرار أوامره للسلطات المصرية بالخرطوم — فلما تدخل السير

(١) المحفوظات التاريخية (عابدين) : السودان ١/٣ - ٦ - برقية هيكس فى ٣ من يونيو سنة ١٨٨٣ .

(١) ماليت الى جرانفيل فى ٥ من يونيو سنة ١٨٨٣ F.O. 141/174..No. 210

إدوارد ماليت فى الموضوع ، نتيجة لطلب هيكس ، وافق شريف باشا وأصدر أمره بتعيين سليمان نيازى – الذى كان وجوده بضايق هيكس – فى منصب حاكم عام سواحل البحر الأحمر ، وأخذ علاء الدين مهام منصبه الاسمية علاوة على حكومة عموم السودان . ولم تكن مهام الحكومة العامه فى الخرطوم من النواحى الادارية والمالية تسمح لعلاء الدين بالوقت اللازم للتدخل الفعلى فى الشئون العسكرية ، مما بعطى للجنرال هكس حرية العمل . ولكن الدور الذى لعبه القنصل العام الانجليزى فى هذا الموضوع جعل جرانفيل يكتب إليه بأنه ليست هناك حاجة لتذكيره بأن انجلترا لا تتحمل أى مسؤولية تخص أمور السودان ، وأنه من الضرورى على هيكس أن يفهم بأن السياسة البريطانية تتلخص فى الامتناع عن التدخل فى أعمال الحكومة المصرية فى تلك البلاد[1] .

ورضحت الحكومة المصرية لتدخل القنصل البريطانى ، وتسلم الجنرال هيكس برقية من الخديو فى ٢٠ أغسطس يبلغه فيها بتعيينه قائدا عاما على الحملة السودانية الموجهة إلى كردفان ، مع منحه رتبة فريق ، وجميع السلطات العسكرية اللازمة ، ويبدى أمله فى نجاحه فى القضاء على الثورة وينصحنه له بالتعاون مع الضباط المصريين[2] . ورغم أن المصاعب التى كانت تصادف هيكس فى السودان ، فان الحكومة الانجلزية قد أشعرته أنها لن تعطه أى تأييد . ذلك أن القنصل العام الانجليزى فى القاهرة – مع تهنئته لهيكس بالترقية – لفت نظره إلى أن هذا القرار هو قرار مصرى بحت ، وأضاف أن سياسة الحكومة البريطانية هى الامتناع إلى أقصى درجة ممكنة عن التدخل فى أعمال الحكومة المصرية فى السودان . وهكذا كان هيكس أن يتقدم إلى كردفان على رأس قوات لا تحترم قيادته ، وهو يشعر فى نفس الوقت أن حكومته لن تعطيه أى تأييد فيما يقوم به .

(١) جرانفيل إلى ماليت فى ٨ من أغسطس سنة ١٨٨٣ F.O. 141/172. No. 187.

(٢) المحفوظات التاريخية (عابدين) : السودان ١/٣ – ١

(٣) – مصير حملـة هيكس :

كانت خطة الجنرال هيكس تتلخص فى السير جنوبا بحذاء النيل الأبيض حتى الدويم بقوة تبلغ ١٠,٠٠٠ جندى منها ٨,٦٠٠ من المشاه و ١,٤٠٠ من الفرسان مع بطارية مدافع ميدان كروب وبطاريتين من مدافع الجبال وبطارية مدافع رشاشة (نوردنفبلد) وقافلة إمداد من ٥,٠٠٠ جمل ، ثم عبور النيل الأبيض والاتجاه إلى بارة مارا فى منطقة خصبة ، ثم مواصلة السير حتى الأبيض ، وكان المراقبون يعتقدون فى نجاح هذه الحملة نظراً لتجهيزها بالمدفعية ، وعلى أسوأ الفروض كانت تستطيع التقهقر وتعود إلى قاعدتها فى الخرطوم . وبدأت الحملة سيرها فى يوم ٩ سبتمبر ثم لحقها هيكس وعلاء الدين فى يوم ٢٧ سبتمبر ، ولكن سرعان ما نجد أن هيكس يقرر فى آخر وقت تغيير خط سير الحملة ، ويفضل إتباع طريق آخر إلى الجنوب من الطريق الأول ، رغم أنه كان أطول منه بحوالى مائة ميل ، إلا أنه كان يأمل أن يجد الماء متوفرا على هذا الطريق الجديد . وكان هيكس يأمل أيضا فى مقابلة « مك آدم » أحد مشايخ منطقة تقلى ، ويضمه إلى الحملة مع رجاله . ولهذا فضل هيكس هذا الطريق الجديد رغم طوله ومروره فى مناطق تكثر فيها الاعشاب والغابات . وقرر هيكس إقامة ست نقط للمحافظة على خطوط مواصلات الحملة .

وسارت الحملة فى شكل مربعات ، وكانت المهمات والجمال فى وسطها . وكان هذا التشكيل يقلل من أضرار المفاجآت ، ولكنه أجبر الحملة على السير ببطء ، ولم يكن من السهل المحافظة على هذا التشكيل فى السير لمدة طويلة ، وعلاوة على ذلك فانه كان يجعل الحملة هدفا واضحا أمام المهاجمين . وقد نتجت عن ذلك فوضى بين الجنود ، ولم يكن من السهل عليهم وصولهم إلى آبار شات أن يجدوا فصائلهم وسرياتهم أو كتائبهم . فقامت مشادة بين هيكس باشا ومساعده حسين باشا بشأن هذه الفوضى ومسئولياتها ، ولكن هذا الأمر كان يدل على أن الجنود كانت غير مدربة على السير بهذا التشكيل لمسافة طويلة ومتعبة . وعلى أى حال فان هذه المشادة قد إنتهت باتخاذ قرار يحرم تنفيذ أى

أمر إلا بعد الموافقة عليه من الحاكم العام ومن الضباط العظام . وكان معنى هذا عدم الاعتراف بقيادة هيكس فى الميدان ، ويحمل قواد الوحدات جميعا النتائج والمسؤلبات المترتبة على العمليات الحربية .

وإستمر سير الحملة ، وفى زريقة إكتشفوا أن المياه قليلة ، فقرر مجلس الضباط العظام أن إقامة النقط العسكرية على طول الطريق أمر غير لازم ، إذ أنه سيسهل على الثوار مهاجمتها من ناحية ، ولن تكون فعالة فى ضمان وصول التموين من ناحية أخرى ، علاوة على أن الحملة ستضعف نتيجة لاقتطاع هذه الفصائل منها . ولذلك فانهم وافقوا على عدم المحافظة على خطوط مواصلات الحملة مع الدويم ، ووافق على ذلك كل من علاء الدين وهيكس . ولقد ضل الدلل الطريق قبل عجيلة وقاسى الرحال من التعب ومن العطش ، وإنتشروا يبحثون عن المياه ، وأصبح الجيش فى حالة لا تسمح له بالدفاع عن نفسه . وما أن أعلن الفرسان عن وجود بئر قريبة حتى هرول إليها الجنود ، وتسابقوا فى الشرب منها ، بينما عاد كل من هيكس باشا وحسين باشا يؤنب أحدهما الآخر . توفرت المياه بعد عجيلة ، ولكن المدافع كانت قد أهملت وإمتلأت بالرمال . ولقد أراد الأدلاء تفادى المرور فى إحدى الغابات ، ولكن الكولونيل فارجوهار أصر على ضرورة السير فى خط مستقيم ، فسادت الفوضى نظراً لعدم تمكن الرجال من السير فى تشكيل مربعات فى داخل الغابة ، ثم أخذ الرجال يتهمون الجنرال الانجليزى بوضعهم فى ذلك المكان ليسهل القضاء عليهم . كما أن الادلاء ضاقوا بمعاملة الضباط الانجليز لهم ، خصوصا وأن هيكس كان قد أمر بتقييدهم بالسلاسل إن لزم الأمر ، فشكوا لعلاء الدين الذى بدأ فى توبيخ هيكس بدوره . وكانت هذه الحالة هى حالة الحملة عندما هاجمها المهدبون فى اليوم التالى . ولم يكن من السهل بطبيعة الحال على أية حملة فى تلك الظروف أن تصمد فى معركة حربية ، أو أن تستطيع حتى الدفاع عن نفسها ، فاذا أضفنا إلى ذلك ضعف روحها المعنوية وقلة تدربها وسوء الضبط والربط وطبيعة البلاد وأهمية المفاجأة تأكدنا أنها حملة كان مقضيا عليها لا محالة .

وكان المهدى يعرف أخبار الحملة وتحركاتها قبل تركها الخرطوم . وكان قد

أرسل بعض قواته لردم الآبار على طريق الحملة قبل أن تصل إليها . وكانت هناك قوات أخرى تسير وراء الحملة ولكنها كانت لا ترغب فى مهاجمتها إلا بعد أن تطول خطوط مواصلاتها وبفعل فيها التعب فعله . وفى الوقت نفسه كاد المهدى يرسل إليهم منشورات تؤكد الأمان لمن أراد التسليم ، وتهدد بالموت البقية الباقية . وعند كاشجيل كان على الحملة أن تجتاز منطقة مملؤة بالغابات ثم وقع الهجوم الرئيسى لأنصار المهدى بالقرب من شيكان . وكان عددهم يقرب من ٢٠,٠٠٠ لم يمت منهم إلا مائتين أو ثلاثمائة ، أما جنود الحكومة فقد إنتشرت الاخبار بأنه قضى عليهم ما عدا بضع مئات وقعت فى الأسر ، وكان هيكس وعلاء الدين وكل الضباط العظام من بين القتلى ، ووقعت كل الأسلحة والمهمات فى أيدى الثوار .

(٤) – نتائج القضاء على حملة هيكس :

أصبح المهدى بعد هذا الانتصار مسيطراً على كل السودان الغربى دون أى منازع . وإنقطعت مواصلات حامية الخرطوم الصغيرة مع حامية بحر الغزال التى كانت تحت قيادة « لبتون بك » ، وحامية دارفور التى كانت تحت قيادة « سلاتين بك » . وما أن وصلت أنباء القضاء على حملة هيكس إلى سلاتين قرب نهاية شهر نوفمبر ، حتى أعلن جنوده وضباطه رفضهم مواصلة الحرب ضد المهديين . ففى يوم ٢٣ ديسمبر سنة ١٨٨٣ إستسلم أمام « زقل » وهو الأمير السودانى الذى عينه المهدى حاكما على دارفور . وإنتقلت المديرية بأكملها إلى أيدى الثوار دون أى مقاومة ، وزادت المهمات والأسلحة والذخائر الموجودة فيها من قوة الثورة السودانية .

ولقد إقتفى لبتون أثر سلاتين ، وسار معظم شيوخ السودان ورؤسائه صوب المهدى يقدمون له الولاء ، وأصبح المهدى مسيطرا على السودان .

ولم تصل إلى القاهرة ولندن أخبار من هيكس طوال شهر سبتمبر . وفى خلال تلك الفترة وصل السير ايفلين بارنج (لورد كرومر فيما بعد) إلى القاهرة لكى يحل محل السير إدوارد ماليت فى منصب القنصل العام البريطانى ،

وأخذ يستعد ليكون منها حقلا لتجاربه ، ولينفذ فيها جانبا من السياسة الانجليزية الأمبريالية . وبدأ السير إيفلين بارنج عمله فى القاهرة بأن شكا إلى لندن أن مصروفات السودان تكون عبئا ثقيلا على كاهل الحكومة المصرية ، وأنها قد تزيد فى العام التالى من ١٠٠,٠٠٠ جنيه إلى ٣٠٠,٠٠٠ أو ٦٠٠,٠٠٠[١] . إنتقد بارنج إذن سياسة الحكومة الخديوية فى النواحى المالية ، ونسى أن مصر تدفع نفقات جيش الاحتلال البريطانى فيها . وكان يعيب على حكومة مصر إنفاق جزء من ميزانيتها لمحاولة الإحتفاظ بأملاكها الإفريقية ، فى نفس الوقت الذى يعرف فيه أن عودة الأمور إلى نصابها فى السودان ستقضى على الخسارة التى تتكبدها الميزانة المصرية فى السودان ، وبالتالى ستساعد على تحسن حال المالية المصرية .

أما الحكومة المصرية فكانت قلقة لانقطاع أخبار هيكس عنها ، وقلقة من أخبار إنتشار الثورة فى غربى السودان وشرقيه . وكان المهدى قد حاول منع وصول الإمدادات المصرية للخرطوم عن طريق سواكن — بربر ، وعين عثمان دقنه أميراً وقائدا للثوار فى شرق السودان . وقد نجح هذا القائد فى تجميع المقاتلين فى أركويت ، وبدأ مهاجمته لسنكات وسواكن نفسها . ثم قضى على ١٥٠ رجلا من بلوكات النظام فى شهر أكتوبر كانوا قد حاولوا الخروج من سواكن إلى سنكات . ونظم عثمان دقنه قواته التى بلغت أكثر من ٥,٠٠٠ مقاتل ، وحاصر سنكات وقرر مهاجمة طوكر وأرسل أحد قواده لمهاجمة كسلا . وفى ٣ نوفمبر هزم الثوار ٥٠٠ جندى حكومى فى موقعة التب ، وقتلوا عددا كبيرا منهم ، وإستولوا منهم على ٣٠٠ بندقية ، وكان قنصل انجلترا الذى إصطحب هذه القوة من بين القتلى . وساد الذعر فى سواكن ، وحضرت إحدى السفن البريطانية إليها للمحافظة على « الرعايا البريطانيين وحمايتهم إن لزم الأمر » . أما عن غرب السودان فقد أكد جيجلر باشا عند مروره بالقاهرة أن هزيمة هيكس باشا « سينجم عنها وقوع الخرطوم فى أيدى

(١) السير ايفيلين بارنج الى اللورد جرانفيل فى ٢٦ من أكتوبر سنة ١٨٨٣
F.O. 141/175. No. 481.

الثوار[1] » فانتهز بارنج هذه الفرصة لكى يشرح لحكومته ضعف الحكومة الخديوية التى لا تستطيع مواجهة الحالات الطارئة ، وأنها أرسلت إلى السودان كل رجل قادر على حمل السلاح تقريبا ، فيما عدا القوات الموجودة تحت قيادة السير إيفلين وود (الجيش المصرى الجديد) وقيادة الجنرال بيكر (بلوكات النظام) . وكاد يكون مؤكدا أن مصر ، فى حالة القضاء على جيش هيكس ، ستفقد كل السودان ما لم تصلها معونة من الخارج . كما أنه لم يكن من السهل تحديد ذلك المكان الذى ستستطيع القوات المصرية أن تتقهقر إليه ، وتقف فيه ، بحيث تتمكن من الدفاع عن مصر نفسها من هجمات الأنصار .

وقد رأى بارنج أن الحكومة الخديوية قد تعرض أحد حلين للمسألة السودانية وعمل على إقفال الباب أمامها فى كل منها . الافتراض الأول هو أن تعرض على إنجلترا إرسال قوات بريطانية أو هندية ، ولكنه نصح بأن نأمر الحكومة المصرية قواتها بالانسحاب من السودان إلى نقطة يمكن الدفاع عنها . والافتراض الثانى هو أن تطلب إرسال جزء من جيش الجنرال وود إلى السودان ، ولكن بارنج أصر على ضرورة بقاء هذا الجيش فى مصر نفسها ، متذرعا بقرب سحب جزء من الحاميات البريطانية منها . ولقد كان لهذا التحليل أكبر تأثير على اللورد جرانفيل الذى أبرق فى اليوم التالى : « لا نستطيع إعارة ضباط إنجليز أو هنود . لا تشجع الضباط البريطانيين على التطوع . دعوة القوات التركية للسودان لن تكون فى مصلحة مصر . إذا سئلت فانصح بترك السودان فى حدود خاصة[1] » . ولكن إنجلترا لم تشأ أن تطبق سياسة الإخلاء على سواحل البحر الأحمر وخليج عدن ، إذ أنها أمرت قائد محطة الهند الشرقية بالمحافظة على سلطة الحكومة المصرية فى سواكن ومصوع والموانى الأخرى فى البحر الأحمر ، وأرسلت له وحدات بحرية جديدة لتعزيز قوته هناك . وهكذا نرى أن انجلترا قد عزمت على إتخاذ سياسة على

(١) السير ايفيلين بارنج الى جرانفيل فى ١٩ من نوفمبر سنة ١٨٨٣ .
F.O. 141/175. No. 529.

(١) جرانفيل الى بارنج فى ٢٠ من نوفمبر سنة ١٨٨٣ .
F.O. 141/178. Tél. No. 99. Chypher.

سواحل البحر الأحمر تختلف عن سياستها فى وادى النيل . وسيترتب عليها نتائج متباينة بطبيعة الحال . فبينما تحرص انجلترا على سلامة طريقها إلى الهند ، إذ بها تعمل على إهدار حقوق مصر فى وادى النيل .

وصلت قرارات الحكومة البريطانية إلى القاهرة فى نفس الوقت الذى تأكدت فيه أخبار القضاء على حملة هيكس . ولقد أجمع المسئولون البريطانيون فى القاهرة[1] على أن آخر إنتصار للمهدى هو بالفعل مصدر تهديد لمصر ، وأن التهديد سيزداد فى حالة وقوع الخرطوم فى يده ، وهو أمر بدا غير بعيد الاحتمال ، ولذلك فانهم أوصوا حكومتهم بتأخير إجلاء الحاميات الانجليزية الموجودة فى مصر عنها[2] .

قضت هزيمة جيش هيكس على هيبة الحكومة الخديوية . وعلى العكس من ذلك نجد الزعماء الوطنيين فى المنفى يباركون هذا الانتصار ، مثلهم فى ذلك مثل جانب كبير من الصحافة الحرة التى كانت معادية لبقاء الانجليز فى مصر . واعتقد الاحرار أن فى استطاعة المهدى أن يزحف بانصاره إلى مصر ، فى وقت تستطيع فيها البلاد أن تقوم بثورة جديدة ، وتنفض عن نفسها قوات الاحتلال وقوات الرجعية . وتوقع الرأى العام العالمى فى هذه الفترة نهاية الاحتلال البريطانى لمصر على أيدى المحررين الوطنيين . ولكن إنقسام المصريين بين عناصر وطنية وعناصر موالية للخديو من ناحية ، ونقص تنظيم العناصر الوطنية نفسها من ناحية أخرى ، علاوة على فقرهم فى السلاح ووسائل الدعاية ، كان كل ذلك مما يصعب معه ، بل مما يجعل من المستحيل ، قيام مثل هذه الحركة الثورية ، خصوصا وأن ضعف الجيش المصرى وعدم كفايته للدفاع عن مصر كان هو مايتعلل به الإنجليز لإطالة مدة احتلالهم لمصر .

(١) وهم سير إيفيلين بارنج القنصل العام لانجلترا والجنرال ستيفنسن القائد العام لجيش الاحتلال البريطانى وسير إيفلين وود سردار الجيش المصرى .

(٢) بارنج إلى جرانفيل فى ٢٤ من نوفمبر سنة ١٨٨٣ .
F.O. 141/175. No. 547. Ext. Tél. No. 175.

(٥) – حملة بيكر باشا فى سواكن

ماأن وصلت أنباء هزيمة قوات الجنرال هيكس إلى القاهرة حتى قررت الحكومة المصرية بذل كل مجهود للمحافظة على الخرطوم ، ولإعادة فتح الطريق بين سواكن وبربر . وذلك بأن تجمع فى الخرطوم جميع القوات الموزعة فى المديريات المختلفة بعد سحب حاميات دارفور وبحر الغزال ومديرية خط الاستواء (مجموعها خمسة آلاف) وتحافظ بها على الخرطوم وسنار التى كان وجودها ضروريا لتموين العاصمة السودانية . وكانت تسعى من ناحية أخرى إلى إرسال قوة تبلغ ألفين من بلوكات النظام و ٦,٠٠٠ من الأعراب إلى سواكن للمحافظة على الطريق مع بربر مفتوحا للمواصلات[١] .

ولكن الحكومة البريطانية بدأت تفصح عن سياستها ، فذكرت أنها ترى أن الحكومة المصريه ستكون أكثر حكمة لو أنها إقتصرت على عمليات دفاعية . ثم إجتمع رؤساء السلطات البريطانية فى القاهرة وقرروا أنه سيكون من الصعب على مصر أن تبقى فى السودان ، وأنه سيكون من الضرورى – بعد تقهقر الحاميات المصرية إلى الخرطوم - أن تنسحب إلى مصر نفسها ، وألا تبقى فى الخرطوم إلا الوقت اللازم لإتمام عمليه التجمع . ولكنهم فى الوقت نفسه رحبوا بفكرة إحتفاظ مصر بسواكن لاستخدامها كقاعدة للعمليات فى المستقبل[٢] ، أى أنهم أوجدوا المبررات اللازمة لكى تستند إليها وزارة الخارجية البريطانية فى رغبتها بقصر العمليات الحربية على الدفاع عن مصر نفسها .

وإزداد الموقف سوءا فى شرق السودان مما قدم الفرصة للانجليز للتدخل البحرى لحماية سواكن . أما الحكومة المصرية فانها عينت حسين باشا خليفة مديرا عاما على بربر ودنقلة ، ومنحته رتبة مير ميران وصممت على إرسال بيكر باشا بقواته إلى سواكن للمحافظة عليها ، وعزمت على تعيين الزبير رحمت

(١) مالت إلى جرانفيل فى ٢٣ من نوفمبر سنة ١٨٨٣
F.O. 141/175. No. 542. ext. Tél. No. 172.

(٢) مالت إلى جرانفيل فى ٢٦ من نوفمبر سنة ١٨٨٣
F.O. 141/178. No. 181. Conf, Chypher

لقيادة قوات البدو المرسلة إلى تلك المدينة . ولكن الحكومة الإنجليزية اعترضت على تعيين الزبير فى سواكن ، وذلك لمعارضة جمعية منع الرقيق فى لندن . وكان الزبير فى حقيقة الأمر قائداً ووطنيا سودانيا له قيمته ، ولكن من الواضح أن إنجلترا كانت تخشى من قيادته للجنود ، لا على الخديو وحده بل على بقائها هى نفسها فى مصر . ورغم أن بارنج قد شرح لوزير خارجية انجلترا أنه ليس من العدالة أن تتدخل انجلترا الآن وتعارض فى مسألة خاصة هى تعيين الزبير فان جرانفيل قد رد عليه بأن هذا التعيين « غير مناسب من الناحية السياسية[1] » .

وكان الزبير باشا قد وجه فى أثناء ذلك نداء إلى رؤساء الثوار فى شرق السودان يطلب فيه منهم العودة إلى طاعة الحكومة . وكان الزبير يعرف الطابع الدينى للثورة ، ويقدر أن من اللياقة عدم ذكر إرسال الجنرال بيكر إلى سواكن نظرا لأنه مسيحى وأجنبى ، ولكنه أعلن لرؤساء الثورة أنهم يستطيعون الوصول إلى أرفع المناصب فى الحكومة ، وضرب المثل بنفسه الذى صار تعيينه « قائدا عاما للقوات المصرية » . ولكن القنصل العام البريطانى فى القاهرة تدخل ولفت نظر شريف باشا إلى الالقاب التى ينتحلها الزبير رحمت لنفسه مما إضطر شريفا إلى أن يؤكد له رسميا أن الزبير يعرف تمام المعرفة أنه سيكون تحت قيادة الجنرال بيكر[1] . وفى اليوم التالى أصدر الخديو مرسوما بتعيين بيكر باشا فى السودان وتكليفه بتهدئة الاقليم من سواكن إلى بربر والمحافظة على المواصلات فيه . وكان عليه أن يعمل على كسب شيوخ القبائل المختلفة لطاعة الحكومة بالطرق السلمة قبل أن يستخدم العنف معهم . وذكر له أنه سينضم إلى بلوكات النظام الخاضعة له كتائب من السودانيين بقيادة الزبير باشا الذى سيكون تحت إمرته هو ، أى بيكر ، فعليه أن يستفيد من نفوذ ذلك الضابط الوطنى وحسن سمعته عند السودانيين . وفى تعليمات سرية صدرت فى نفس

(١) جرانفيل الى بارنج فى ١٣ ديسمبر سنة ١٨٨٣ (برقية خاصة) .
F.O. 141/178. Tél. (private.)

(١) جرانفيل إلى بارنج فى ١٦ ديسمبر سنة ١٨٨٣
F.O. 141/175. No. 606.

اليوم أوصى الخديو بيكر باشا بعدم القيام بأى عملية حربية قبل أن تصله الإمدادات تحت رئاسة الزبير باشا ، وعليه أن ينظم الأمور فى سواكن ويحصنها ويعمل على تدريب الجنود ورفع روحهم المعنويه قبل الدخول فى المعركه وأن لا يدخل المعركة أبدا إلا إذا كانت الظروف موابية[٢] . وتدل هذه التعليمات على أن الخديو نفسه لم يكن يثق فى أى عملية يقوم بها الجنرال الانجليزى مالم يصل الزبير رحمت إلى شرق السودان .

وعلى أى حال فقد وصل الجنرال بيكر إلى سواكن فى أواخر شهر ديسمبر ولم تكن أخبار الخرطوم مثيرة للذعر ، إذ أن مخازنها كانت تحتوى على تموين يكفى أهلها وحاميتها لمدة سنة ، كما أن كميات كبيرة من القمح كانت تصل من سنار ، ولكن هذا لم يثن الحكومة الانجليزية عن أن تبدأ فى تنفيذ سياستها الفعلية الخاصة بفصل السودان عن مصر – بعد أن أجبرت الخديو على أن يظهر عجزه ويستنزف موارده فى محاولة إبقاء الوضع الرجعى .

(٢) تعليمات الخديو لبيكر فى ١٧ من ديسمبر ملحق بتقرير ماريع الى جرانفيل فى ٢٨ من ديسمبر سنة ١٨٨٣ F.O. 141/175. 630.

الباب الثامن

بريطانيا وسياسة الإخلاء

الفصل الثالث والعشرون

النصيحة البريطانية الإجبارية

وضحت معالم السياسة الإنجليزية إزاء السودان بعد القضاء على حملة هكس باشا ، وضح أن سودان وادى النيل لم يكن يهم الحكومة الإنجليزية بنفس الدرجة التى تهمها بها موانى البحر الأحمر . ففى نفس الوقت الذى تعللت فيه انجلترا بالمسألة المالية فى مصر ، وعارضت فى إرسال الإمدادات للسودان ، ورفضت إعارة العسكريين من الانجليز والهنود ، وحالت دون تدخل تركيا فى السودان - إذ أعتبرت أن وجود الجنود التركية فى السودان أو على السواحل تهديد لوجود الانجليز فى مصر - فى نفس هذا الوقت نجد أن إنجلترا تصمم على إدعائها المحافظة على سلطة مصر فى موانى البحر الأحمر بقدر تصميمها على عدم قبول أى تدخل من جانب تركيا على طول تلك السواحل .

(١) - شريف باشا وطلب العون من تركيا :

كان الباب العالى قد أظهر رغبته فى إرسال بعض القطع البحرية التركية إلى البحر الأحمر لمراقبة ومنع عبور أنصار المهدى إلى بلاد العرب ، ولكن إنجلترا إشترطت عليه ضرورة إعطاء تعليمات تقضى بالعمل المشترك مع البحرية الإنجليزية ، مما إضطر الباب العالى إلى عدم تنفيذ مشروعه ، حتى لا يعترف ضمنا بالسلطه التى منحتها إنجلترا لنفسها فى الموانى المصرية .

وكانت السلطات المصرية مترددة فى دلك الوقت نظراً لوقوعها تحت إشراف الإنجليز من ناحية ، ولارتباطها بسيادة الباب العالى من ناحية أخرى فاقترح الخديو الالتجاء إلى الحكومة البريطانية حتى لا يثير غضب الانجليز ، فى الوقت الذى لا يضمن فيه مساعدة السلطان . ولكن وزراءه كانوا يفضلون الالتجاء إلى السلطان ، وإرسال نداء له بطلب المساعدة ، وطلبوا من الحكومة الإنجليزية أن تتفاوض مع السلطان بشأن الشروط التى يمكن بمقتضاها الحصول على مساعدة القوات التركية فى السودان . ولقد أراد شريف باشا كتابة مذكرة رسمية بهذا الخصوص ، ولكن السير ايفيلين بارنج أجاب بأنه ليس من الضرورى القيام بذلك[1] .

وكانت انجلترا تعلم أنها لا تستطيع - رسميا - أن تمنع مصر من الالتجاء إلى الدولة ذات السيادة عليها وعلى السودان لطلب مساعدتها فى إخماد ثورة فى إحدى ولاياتها ، ولكنها حرصت فى الوقت نفسه على أن تثير العراقيل أمام هذا المشروع . وجاء رد الحكومة الانجليزية أنها لا تمانع فى استخدام القوات التركية على شرط أن تدفع تركيا تكاليف هذه القوات ومرتباتها ، وأن تحدد إستخدامها على السودان فقط ، ومن ميناء سواكن دون غيرها . وفى نفس الوقت « نصح » جرانفيل وزراء الخديو بأن يصلوا إلى قرار بشأن « النصيحة » التى سبق أن أبداها ، وهى إخلاء جميع المناطق الواقعة إلى الجنوب من أسوان أو وادى حلفا ، وفى هذه الحالة تتعهد انجلترا بحفظ النظام فى مصر والدفاع عنها ، كما هو الشأن فى موانى البحر الأحمر[2] .

أما شريف باشا فانه رأى أن المسألة أهم من أن تسوى بمجرد توصيات شفهية من القنصل الانجليزى أو وزارة الخارجية البريطانية ، فكتب مذكرة رسمية شرح فيها الأسباب القوية التى تمنعه من قبول تنفيذ السياسة البريطانية الخاصة بالسودان

(١) بارنج إلى جرانفيل فى ١٢ من ديسمبر سنة ١٨٨٣ F.O. 141/175. No. 597 Conf.

(٢) جرانفيل إلى بارنج فى ١٣ من ديسمبر سنة ١٨٨٣ برقية خاصة F.O. 141/179. Tél. (Private).

كانت أولى الاعتراضات المنطقية على مشروع إخلاء مصر للسودان هى نص الفرمانات التى تحرم رسميا على الخديو التصرف فى الأراضى التى عهد اليه بادارتها ، هذا إلى أن من حق مصر أن تتمعن فى النتائج التى ستترتب على هذا الإخلاء . ذكر شريف باشا أن الحكومة لازالت تحتفظ بسلطاتها فى السودان ماعدا مديرية كردفان والمناطق القريبة من سواكن ، أما باقى مديريات السودان فكانت لاتزال فى حالة هدوء . وكان يرى أن معنى إخلاء السودان هو إعطاء كل الأقاليم الشرقية منه ومديريات بربر ودنقلة وكل وادى النيل من منابعة حتى النقطة التى ستتخذ حدودا جنوبية لمصر ، إعطاء كل ذلك للمهدى ، فيصبح سيداً غير منازع على كل تلك المناطق ، وإجبار القبائل التى كانت موالية لمصر أو مترددة بينها وبين الثورة ، على إعلان انضمامها له أو اضطرارها إلى الخضوع لسلطته . أما مصر فانها ستضطر بعد ذلك إلى محاولة الدفاع عن نفسها ، خصوصا وأن أقساما من قبائل العبابدة والبشاريين كانت تنتشر فى المنطقة الممتدة من بربر إلى إسنا وقنا ، ولم يكن من السهل إقامة حدود ثابتة مادامت هذه القبائل تنتشر فى كل المنطقة . وهكذا نرى أن الحكومة المصرية ستحرم من حدودها الطبيعية التى تمكنها من الدفاع عن نفسها ، وستضطر إلى الاحتفاظ بجيش كبير لكى تدافع عن أمنها ، مما يتطلب نفقات باهظة ، ولذلك فان الحكومة المصرية ترفض إخلاء الأراضى التى تعتبرها ضرورية حداً لأمنها ولوجود مصر نفسها[1] .

ودافع الوزير المصرى عن أعمال مصر فى السودان وفى قلب إفريقية . فمهما كانت الانتقادات الموجهة ضد الإدارة المصرية فى السودان ، فان الفضل يعود إلى مصر فى تعريف العالم المتحضر بتلك المناطق ، كما يعود الفضل إليها أيضا فى تمكين الأوربيين من تأسيس متاجر لهم فى السودان ، والقيام برحلات الاستكشاف الجغرافية العلمية ، وفى إقامة بعثات التبشير المسيحية . وإن من الصعب إنكار مجهودات مصر فى القضاء على تجارة الرقيق . وعلى أى حال فإن

(١) مذكرة شريف الى بارنج فى ٢١ من ديسمبر سنة ١٨٨٣ مرفقة بمذكرة بارنج الى جرانفيل فى ٢٢ من ديسمبر سنة ١٨٨٣ F.O. 141/175. No. 642.

الحكومة المصرية تحتاج إلى معونة مؤقتة لقوة مسلحة تبلغ حوالى ١٠,٠٠٠ جندى حتى تستطيع استمرار عملها فى السودان ، وإعادة سلطتها والدفاع عن مصر نفسها . وسيكون على هذه القوة أن تعمل على فتح الطريق من سواكن إلى بربر ، وأن تبقى هناك لمدة محدودة تسمح لمصر بأن تجمع وتنظم القوات التى ستحل محلها . وأكد شريف باشا للحكومة الإنجليزية أن الحكومة المصرية ليست لديها أية نية لإرسال حملة جديدة إلى كردفان ، بل إنها ستقصر عملها على البقاء فى الخرطوم حتى تطمئن على شرق السودان وتشرف على مجرى النيل .

ولما كان الطابع الدينى يظهر واضحا فى ثورة السودان ، فان الحكومة الخديوية فكرت فى أن أفضل تدخل هو التدخل التركى ، وهى لا تتوقع أن يرفض الباب العالى معاونتها خصوصا بعد المساعدات المتكررة التى أرسلتها مصر لتركيا فى حروبها العديدة ، كما أن القضاء على الثورة السودانية تأمين لممتلكات السلطان فى بلاد العرب وطرابلس من إنتشار بذور هذه الثورة إليها وأخيراً فان الحكومة الخديوية لا تفكر فى اتخاذ هذا الإجراء ضد رغبة إنجلترا ، بل إنها ترغب فى الوصول إلى إتفاق مع الحكومة الانجليزية بشأنه ، سواء قبلت الحكومة الانجليزية مفاوضة تركيا فيه نيابة عن مصر ، أو سمحت لمصر بالتفاهم رأسا مع الباب العالى .

أرسل القنصل العام البريطانى فى القاهرة اقتراحات شريف باشا إلى لندن معلقا عليها بأن السياسة التى أوصت بها الحكومة البريطانية هى أفضل سياسة تتبع فى تلك الظروف العصيبة ، ولكنه أظهر فى نفس الوقت بوضوح أن وزراء مصر لن يقبلوا أبدا تنفيذ سياسة الإخلاء . ولذلك فانه يقترح تغيير وزارة شريف وتكليف وزير آخر أكثر مرونة منه بتأليف وزارة جديدة ، وذلك بابلاغ الخديو أن إنجلترا تصر على إتباع سياستها ، وأنه إذا كان الوزراء القائمون لا يرغبون فى تطبيقها فلا مناص من تغييرهم .

وكان من الطبيعى أن يأسف بارنج على ترك شريف للوزارة ، وكان لا يضمن العثور على وزير آخر يقبل هذه السياسة ويكون قادراً على تنفيذها ..

وكان يرى أن خروج شريف باشا من الوزارة أمر فى غير صالح البلاد ، ولكنه الوسيلة التى لا مناص منها لتنفيذ سياسة الإخلاء وأخيراً أبدى القنصل العام البريطانى أنه لا يثق فى تلك الظروف فى الضباط والموظفين المصريين ، فأوصى بإرسال ضابط بريطانى له سلطة واسعة فى الخرطوم ، ونصح باعطائه كل السلطات اللازمة لإخلاء حاميات السودان ، ووضع أحسن الترتيبات الممكنة للحكم الجديد فى تلك الأقاليم[1] .

ووصلت مذكرة شريف باشا إلى وزارة الخارجية البريطانية مصحوبة بتعليق القنصل العام البريطانى فى القاهرة . وكان على الوزارة الانجليزية أن تتخذ قرارا بشأنها ، وترددت فى ذلك بعض الوقت ، فاسرع بارنج بارسال برقيات تثير القلق على الوضع فى تلك الأقاليم ، مدعيا فيها أن سلطة مصر قد أصبحت مهددة حتى على سواحل البحر الأحمر وخليج عدن ، وطلب من حكومته التدخل .

(٢) - الضغط البريطانى على مصر :

أبلغ الميجر هنتر مساعد المقيم السياسى البريطانى فى عدن ونائب القنصل فى سواحل بلاد الصومال إلى القاهرة فى أواخر شهر ديسمبر سنة ١٨٨٣ أن منليك ملك شوا يستعد للاستيلاء على هرر بمساعدة قبائل الحالا ، وأن قبائل الصومال قد أعلنت أنها ستخرج المصريين من بربرة وزيلع . وكانت هذه البرقية تهدف إلى غرضين : الأول إظهار أن سلطة مصر على هرر وفى موانى خليج عدن قد أصبحت مهددة من جانب الأهالى والرؤساء المحليين ، بحيث أن هذه السلطة لا تستطيع البقاء دون أن يؤيدها وجود الانجليز ، والغرض الآخر توجيه الانجليز إلى التدخل للمحافظة على عدن نفسها ، إذ أن هذه القاعدة البحرية الهامة ومفتاح البحر الأحمر ومحطة التموين الضرورية للمواصلات البحرية الإمبراطورية مع الهند واستراليا وشرق إفريقية ، تحتاج فى تموينها إلى شواطىء الصومال المواجهة لها .

(١) بارنج إلى جرانفيل فى ٢٢ من ديسمبر سنة ١٨٨٣ F.O. 141/175. No. 642.

ولقدم حدم وصول هده البرقية إلى القاهرة أهداف السير إيفلين بارنج التى كان يسعى إليها ، فأبلغها لحكومة الخديو وأرسلها بسرعة إلى لندن لكى يرى تأثرها على حكومه الملكة إمبراطورة الهند وكتب فى نفس اليوم إلى جرانفيل بأنه سيكون من الأفضل - فى حالة رفض قبول المعونة التركية أو الانجليزية أن تقرر الحكومة المصرية بدون أى تأخير تطبيق سياسة الانسحاب إلى مصر نفسها[1] .

وأحدث هدا التدخل نتيجته ، إذ أن الحكومة البريطانية لم تكن تتصور فقد زيلع وبربرة ، وصممت على أن يقوم الأسطول البريطانى بحماية الموانى المصرية فى خليج عدن . ولقد أيدت هذه الخطة كل من وزارات الخارجية والهند والبحرية ، وصدر أمر بالإسراع بارسال إحدى السفن إلى زيلع وبربرة ، وأن تبقى للدفاع عنهما وحمايتهما .

وليس علينا هنا أن نتساءل عن صحة تقارير هنتر عن بلاد الصومال ومدى صدقها ، ولا عن حسن نية بريطانيا تجاه تلك الموانى والسواحل التى ستحظى بحمايتها من ناحية ، وتجاه سودان وادى النيل الذى كان على مصر أن تنسحب منه مضطرة من ناحية أخرى ، إذ أن الوثائق الإنجليزية تثبت قطعا كذب تقارير الميجر هنتر عن تهديد السلطة المصرية فى موانى البحر الأحمر وخليج عدن ، وأن الوزارة الإنجليزية لم تعدل من سياستها فى تلك المناطق عندما إتضح لها عدم صحة تقارير هنتر ، بل واصلت إصرارها عليها ، مما يثبت أنها سياسة مرسومة ، وما تقارير هنتر إلا مبررات صورية لتنفيذها[1] .

أما حكومة القاهرة فانها أظهرت قلقها من برقية هنتر ، وأرادت الاستفادة

(١) بارنج الى جرانفيل فى أول يناير سنة ١٨٨٤ F.O. 114/192. No. 7.

(١) وصلت السفينة الحربية البريطانية « سفنكس » إلى بربرة فى يوم ٧ من يناير سنة ١٨٨٤ وأبرقت الى الأميرالية فى لندن « أن كل شىء هادىء فى بربرة وفى زيلع وفى الاقاليم المجاورة ، ولا يوجد هناك مايدل على بدء حدوث اضطرابات » ولكن حكومة لندن لم تعطى ذلك أى انتباه
S.P Vol. Lxxxix, Egypt. No. 14 (1885). No. pp. 3.

أن من واجبها إعطاؤها للخديو بعد الإحاطة الشاملة بوجهة النظر المصرية . فيجب إفهام الوزراء المصريين وحكام الأقاليم بوضوح أن المسئولية الملقاة حاليا على كاهل انجلترا تضطر حكومة صاحبة الجلالة إلى الإصرار على تنفيذ السياسة التى أوصت بها ، وأنه سيكون من اللازم أن يوقف الوزراء والحكام الذين لا يتبعون هذا التوجيه عن القيام بأعمالهم »[1] . وإستفادت انجلترا إذا من هذا الوضع لإقرار سابقة تستند إليها فى إدارة مصر لم تكن موجودة من قبل .

وأسرع بارنج بابلاغ هذا الإنذار البريطانى للخديو ولشريف باشا . وكان على شريف باشا أن يختار بين مصالح الخديو التى قبل أن يدافع عنها حتى الآن وبين إخلاصه لبلاده ، ولكنه لم يتردد طويلا فقدم استقالته فى صبيحة اليوم التالى لتقديم النصيحة الإجبارية البريطانية ، وأشار إلى أنه إذا تخلت مصر عن السودان فان السودان لن بتخلى عن مصر – تلك العبارة التى أصبحت مبدأ للمصريين فى كفاحهم ضد المحتلين لوادى النيل .

وتعتبر إستقالة شريف باشا إحدى الوثائق الهامة فى التاريخ المصرى الحديث بشكل عام وفى تاريخ وحدة وادى النيل بشكل خاص . ذكر فيها الخديو أنه يعلم الظروف التى أجبرت الوزارة على محاولة الدفاع عن أعالى النيل بما فى ذلك الخرطوم ، وأن الوزراء قد إعتبروا هذا العمل ضروريا لحماية مصر واطمئنان أهلها ، وأنهم كانوا يأملون الوصول إلى ذلك عن طريق السازل عن شرق السودان وسواحل البحر الأحمر للباب العالى فى حالة ماإذا إصطروا إلى دلك ، وعن طريق تجميع كل القوات الموحودة فى داخل وادى النيل . ولكن إنجلترا لم نعتبر هذه الوسائل كافية ، وأعلنت لهم ضرورة تخليهم عن وادى النيل حتى أسوان أو وادى حلفا ، بشكل يجعل من هذه النقطة النهاية الجنوبية للحدود المصرية ، كما أن السير إيفيلين بارنج قد أبلغه علاوة على ذلك نص البرقية التى وصلته من اللورد جرانفيل ، والتى تطلب فيها منه إبلاغ رئيس وزراء مصر أنه مادام إحتلال البلاد المؤقت بالقوات الانجليزية لا يزال قائما فان على المصريين تنفيذ نصائح الحكومة البريطانية فى كل المسائل الهامة ، وأن كل

[1] جرانفيل الى بارنج فى ٤ من يناير سنة ١٨٨٤ F.O. 141/189. No. 6 Secret.

وزير لا ينبع هذا التوحيه مضطر إلى ترك مصسه وكان شريف باشا فد أبلغ هذا الأمر للحدىو أثناء إنعقاد مجلس الورراء ولما كان الورراء يعتقدون أن هدا البلاغ الاىجليزى ينعارض مع إستقلال حكومة الحديو ومع مسئولبة الوزراء أمام الخديو ، مما يتنافى والمرسوم الصادر فى ٢٨ أغسطس سنة ١٨٧٨ – لذلك فان الوزراء قد قرروا أنهم أصبحوا غير قادرىن على القبام بواجباتهم المعهود بها إليهم وقدموا إستقالتهم . ولا شك أن هدا الموفف مں شربف كان موقفا وطنيا وقانونيا رائعا ، دافع به عن حقوق البلاد ، ومں الطببعى أن يؤيد الشعب وزراء الخديو فى هذا الموقف ، ولكنه لم يصل إلى التأبيد الذى قدمه الشعب لعرابى مثلا . ولهذا نجد أن الأمر كان سهلا أمام الانحليز الدىن كان عليهم أن يتصرفوا مع وزراء الحديو ، وهم يضمنون وجود هوة بينهم وبين الشعب .

وعلى أى حال فان الموقف رغم ذلك كان فى منتهى الحرج والصعوبة أمام القنصل العام البريطانى . فإن مصر كانت لا تقبل سباسة إخلاء السودان ، ولكن الخديو قبل إستقالة شريف وكلف رباض باشا بتشكيل وزارة جديدة . ولكن رياض باشا رفض القيام بهده المهمة . وحاف القنصل العام الانجليزى مں أن تستمر الأزمة الوزارية التى كان معناها عدم تنفيذ سياسة الإخلاء وعودة شريف باشا لتنفيذ سياسته هو . وكان بارنج قد لمح من قبل لحكومة لندن بامكان تعيين وزراء من الانجليز فى القاهرة ، ولم تكن لندن لتهتم بهذا الموضوع ، ولكن بارنج كان مصمما – فى حالة صعوبة تأليف وزارة حديدة – على أن يشرف على إدارة الشئون الحكومية ثم يبلغ لندن برقيا بقيامه بهذا العمل ، ويطلب منها نعليمات جديدة . ولم يخف بارنج نيانه ، وأعلنها للخديو ، الدى قلق فى الحال وإستسلم وأعلن أنه يقبل من كل قلبه سياسه إخلاء السودان بأكمله ، وأنه يعتقد – بعد روية – أن هذه السياسة هى الأفضل لمصلحة البلاد الحقيقة . وأسرع الخديو باستدعاء نوبار باشا الذى كان يميل للانجلير ، وكلفه بتأليف الوزارة . وقبل نوبار باشا هذا التكليف وأعلن أنه لن يحفظ مں السودان إلا بميناء سواكن .

من الواضح أن إنجلترا كانت تتحكم فى مصر وفى مصيرها مند حريف سنة

١٨٨٢ . كانوا قد قضوا على الحكومة « الفعلية » ولم تكن الحكومة « الشرعية » إلا مظهراً . ولم تعد هناك سلطة غير سلطة الاحتلال الانجليزى ولا قوانين غير رغبات الانجلبر . وكانت كل طبقات الشعب تعارض فى سياسة إخلاء السودان . ولكن ذلك لم يمنع نوبار باشا من قبول رئاسة الوزراء ، وتحمل المسئوليات التى كان يعرف أن التاريخ سيضعها فوق أكتافه . وهكذا أصبحت وزرانه الجديدة ندل على المرحلة التانية من مراحل السياسة الانجليزية بعد معركة التل الكبير . وكان نوبار قد أمضى الجزء الأكبر من حياته فى الدبلوماسية والمؤامرات ، وكان ينظر إلى الاحتلال الانجليزى لمصر على أنه مشاركة بين الانجليز وبينه فى حكم البلاد . وكان قد قبل تأليف الوزارة لاخلاء السودان ، ولكنه كان يريد أن يترك مسؤولية هذا الأمر على كاهل الانجليز . وكان مستعداً لترك كل المشاكل المالية والدولية للانجليز على أن يحتفظ هو بشئون وزارة الداخلية ، التى خضعت فى غالب الأحيان لرئيس الوزراء ، وبشئون وزارة العدل التى كان يعتبر نفسه خبيرا فيها . أما من وجهة النظر الانجليزية فان نوبار باشا كان يمثل عدة مزايا ، فكان يرغب فى « التعاون » مع الانجليز فى الشئون الهامة مثل المالية والسودان والأشغال العامة ، وكان شخصية غير مرغوب فيها من جانب فرنسا مما يضمن لانجلترا عدم قيام مؤامرات عليها ، وكان من أنصار المراقبة الأوربية على شئون مصر ، وكان أرمنيا يعرف كل دخائل البلاد ، ويبغض الدولة العثمانية ، وهذه كلها ضمانات هامة لانجلترا .

وما أن ألف نوبار باشا وزارته حتى أرسل بتعليمات فى يوم ٩ يناير سنة ١٨٨٤ إلى الجنرال بيكر فى سواكن يلغى فيها السماح له باستخدام القوة إن لزم الأمر لفتح الطريق إلى بربر ، وأصبح عليه أن يستخدم الدبلوماسية فقط فى ذلك ، وألغى الأمر الصادر فى ٢٠ يناير سنة ١٨٨٣ الذى ألحق إدارة شئون السودان وملحقاتها برئاسة مجلس الوزراء وألحقها بوزارة الحربية من تاريخ ١٥ يناير سنة ١٨٨٤ ، وأرسل بتعليمات لنائب الحاكم العام فى السودان لعمل اللازم نحو ترحيل كل النساء والأطفال والأهالى الذين يرغبون فى ترك الخرطوم

وإرسالهم إلى بربر ، ولاصدار أمره إلى قائد حامية سنار بالانسحاب إلى الخرطوم مع كل الموظفين والأهالى الذين يرغبون فى ترك المديرية ، وأن يبلغ نفس هذه الأوامر لسلطات بحر الغزال وخط الاستواء .

وإنتهت بذلك مرحلة حاسمه من مراحل السياسة الانجليزية فى السودان ، وستبدأ مرحلة جديدة مع الرحل الذى سترسله انجلترا لاخلاء السودان .

كانت آراء غردون هذه هى آراء العسكريين البريطانيين فى لندن ، أى اللورد ولسلى قائد الحملة على مصر واللورد هارتنجتون وزير الحربية ، وكانت فى ذلك تختلف عن آراء السلطات البريطانية فى مصر نفسها التى كانت تساند السير إيفيلين بارنج فى ضرورة سحب القوات المصرية من السودان فى أقرب وقت ، والتى وافق عليها جرانفيل فى لندن ، دون أن يفصح عن الخطوة التالية لحكومته ، وهى الإقامة فى السودان بعد سحب القوات المصرية . وعلى أى حال ، فقد أبلغ السير إيفيلين بارنج حكومته أن مصر تحتاج إلى ضابط كفء للذهاب إلى الخرطوم مزوداً بسلطات لتنفيذ الانسحاب ، واستقر رأى حكومة لندن على أن يكون هذا الرجل هو غردون .

أوصى كل من ولسلى وهارتنجتون ، اللورد جرانفيل بارسال غردون للسودان ، فقبل وحصل على موافقة جلادستون ، وإستدعى غردون إلى العاصمة لكى يتسلم تعليماته فى يوم ١٨ يناير سنة ١٨٨٤ . وتذكر لنا جميع الروايات أن غردون حضر فى صحبة اللورد ولسلى ، وإنهم أفهموه أن سياسة الحكومة البريطانية هى التصميم على إخلاء السودان لأنها لا ترغب فى ضمان الحكومة الجديدة فى البلاد ، وأن المقابلة كانت قصيرة ، وأن كل شىء قد رتب فى الحال وكان على غردون أن يسافر فى الساعة الثامنة من مساء نفس اليوم إلى كالية . ولكن تعليمات اللورد جرانفيل إلى غردون كانت واضحة ومختصرة ، ولم تكن تنص على تكليف غردون باخلاء السودان ، إذ أنها كلفته بالمهمات التالية :

١ - كتابة تقرير للحكومة الانجليزية عن الموقف الحربى فى السودان وعن الوسائل الواجب اتخاذها لضمان سلامة الحاميات المصرية الموجودة وسلامة المدنيين الاوربيين فى الخرطوم .

٢ - دراسة أحسن الوسائل لتنفيذ الجلاء من داخلية السودان وكتابة تقرير عنها ، وكذلك عن طريقة ضمان سلامة الموانى المصرية فى البحر الأحمر وحسن إدارتها .

٣ تخويله حق قبول أى مهمة أخرى تعهد له بها الحكومة المصرية ، كما

سيبلغه ذلك السير إيفيلين باريج وأخيرا فقد كان على غردون أن يصطحب معه الكولونيل ستيوارت ، وأن يتبع القنصل العام البريطانى فى القاهرة ، الذى سيكون حلقة الاتصال بينه فى الخرطوم وبين الحكومة الانجليزية فى لندن[1] .

وهكذا نرى أن جرانفيل لم يصدر أمره لعردون بتنفيذ سياسة إخلاء السودان ، ولكن كان على غردون أن يدرس أحسن الوسائل لتنفيذ الجلاء ، وأن يكتب تقريرا عنها ، أى أنه كان مكلفا بمجرد مهمة استطلاعية . ومعنى هذا أن لندن قد ترددت فى حمل كل مسؤولياتها الناتجة عن هذا الاخلاء ، وفضلت أن تتركها على عاتق الخديو ووزارته الجديدة ، وهذا هو مايفسر توجيه غردون إلى قبول كل مهمة أخرى تعهد له بها الحكومة المصرية .

ولكن الحكومة البريطانية لم تقدر خطر إرسال رجل مثل غردون إلى السودان حق قدره ، ذلك أن أعمال هذا الجنرال السابقة وأخلاقه لم تكن مما تؤهله للقيام بمثل هذه المهمة . فقد كان غردون يضيق بالاشراف الرسمى عليه ، وكان طموحه إلى أقصى درجات الطموح . ولقد إختارته الحكومة بسبب خدماته السابقة فى الصين وفى السودان ، دون أن يعرفوا بتفاصيل تجربته الأخيرة كقائد لقوات مستعمرة رأس الرجاء الصالح فى باسوتولاند التى أظهر فيها عدم إحترامه للسياسة التى رسمها الحاكم العام ، ودخل فى مفاوضات مع رؤساء محليين بطريقة تتنافى مع السياسة العامة للحكومة وتتعارض تعارضا صريحا مع الخطط الموضوعة[1] . ولقد أسف اللورد كمبرلى وزير المستعمرات الذى كان يعرف تفاصيل هذه التجربة الأخيرة لغردون على أنه لم يحضر جلسة مجلس الوزراء التى أختير فيها غردون للسودان ، إذ أنه كان لابد سيعارض كل المعارضة فى ذلك . ولكن غردون كان قد بدأ مهمته .

(١) جرانفيل الى غردون وجرانفيل الى بارنج فى ١٨ من يناير سنة ١٨٨٤ .

F.O. 141/189. No. 38. Conf.

(1) LAGDEN, Godfrey; The Basutos. London, 1909. Vol. II. pp.534-535

(٢) – غردون فى مصر :

ترك عردون لندن لآخر مرة ، حيث ساد إعتقاد عام بأنه هو الرحل المنقد الدى سبعالج أخطاء الماضى ويحل المتاكل السودانية ويعيد النفود البريطانى المزعزع إلى ماكان عليه من قوة . وأخذ غردون وهو يسافر فى القطار إلى فرنسا يعد البلاغات التى ستذاع فى السودان باسم الخديو تمهيدا لعرصها على حكومة لندن للموافقة عليها وقد أكد فيها مبدأ إعادة الاستقلال للسودان . ولذلك فإن غردون قد طلب تعيينه حاكما عاما ، لمجرد كسب الوقت اللازم لتنفيذ الإخلاء . ولقد وافقت الوزارة الإنجليزية على هذه الوثائق ، ولكنها تركت لممثلها فى القاهرة أمر التفاهم فى النفاصيل مع عردون والانفاق سويا ، لأنه كان أعرف منهم بالظروف المحليه . وشعر السبر إيفيلين بارنج أن مهمة الجنرال غردون كانت تنفدية علاوة على كونها استتشاربه . وطلب أن يمر غردون بالقاهرة ويتباحث معه ثم يسافر للسودان عن طريق النيل ، خصوصا وأن الثورة كانت منتشرة فى شرق السودان . فما أن وصل غردون إلى بورسعيد حتى وجد تعليمات من الخارجبة البريطانية بالدهاب إلى القاهرة ، والنشاور مع القنصل العام البريطانى .

وصل غردون إلى القاهرة فى يوم ٢٤ يناير سنة ١٨٨٤ ، وإصطحبه الفنصل العام البريطانى فى اليوم التالى لرؤية الخديو ، وتقرر إعداد فرمانين خديويين : الأول موجه إلى غردون يعينه فيه حاكما عاما على السودان ويكلفه باعادة النظام والأمن إلى نصابهما فى السودان والثانى عبارة عن بلاغ موحه إلى الحكام والرؤساء والتحار فى السودان يشرح أن الحديو قد قرر إعادة الاستقلال للأسر القديمة ولملوك السودان ، ولما كان الخديو يعرف أن غردون باشا قد فاز بحب الأهالى عند إقامته بينهم (!!) ولما كان الخديو يثق فى جكمته ومقدرته وحسن عزيمته بالنسبة للسودانيين ، فانه يرسله كممتل له مزودا بسلطات تامة لسحب الموظفين والجنود المصريين وكل من له صلة بالحكومة المصرية من السودان ، وذلك بالطرق السلمبة والودبة . وطلب الخديو من كل من حمل السلاح أن يلقيه وأن يعملوا فى هدوء وسكينة على إقامة حكومة من إختيارهم

• تضمن رخاء البلاد وأمن الطرق بشكل يسمح باستمرار العلاقات التجارية بين شقى الوادى ، مما سيزيد فى ثروة أهلية وبعمل على مدنيتهم ، وحتى تستمر صلات الود حسبما تأمر القوانين الإنسانية وكان على غردون أن ينشر أيا من هذين الفرمانين حسبما تقتضى الظروف

لم يكلف الخديو اذا غردون باقامة حكومة قوية فى السودان ، بل أنه دعا السودانيين إلى تكوين حكومة من إختيارهم دون أن يتحدث عن سلطة غردون فى تكوين تلك الحكومة .

ودار الحديث فى أول مقابلة وقعت بين السير إيفيلين بارنج وغردون أمام نوبار باشا والكولونيل ستيوارت والسير إيفيلين وود ، سر دار الجيش المصرى ، حول مسألة فى غاية الأهمية : ألا وهى تفاصيل التعليمات المعطاة لغردون ، خصوصا وأن حكومة لندن كانت قد تركتها غير محددة ، مستكفية بتوجيهه لقبول أى مهمة أخرى تعهد له بها الحكومة المصرية . ورأى القنصل العام البريطانى أنه من الضرورى أن يذكر غردون بأن مهمته الأساسية هى إخلاء السودان ، وهى سياسة لم يكن من السهل إقناع الحكومة المصرية بها ، ولذلك فقد كان على غردون أن ينفذ هذه السياسة وألا يغيرها بأى حال من الأحوال . ولقد كان لغردون الحق فى الاحتفاظ بالقوات المصرية فى السودان لفترة محدودة ومعقولة ، حتى يتمكن من تنفيذ الجلاء دون أن يعرض الأرواح أو الممتلكات للأخطار[1] . ووضع القنصل الانجلزى تحت تصرفه ١٠٠,٠٠٠ جنيه ووعده بأن يرسل إليه أى مبلغ آخر قد يحتاج اليه .

ولقد بقيت مسألة أخرى تحتاج إلى تفكير ، إذ أنه لم يكن هناك أسر قوية يستطيع أفرادها أن يتقلدوا السلطة اللازمة فى دنقلة أو كسلا أو الخرطوم ، أى المناطق التى تكون قلب السودان بعد سحب القوات المصرية منه . وكان حكم الثوار راسخ القدم فى دارفور ، ولم يكن من المستطاع تطبيق سياسة إعادة الأسر القديمة إلى مناطق السودان إلا فى دارفور أما فى الخرطوم وهى

(١) بارنج الى غردون فى ٢٥ من يناير سنة ١٨٨٤ وبارنج الى جرانفيل فى ٢٨ من يناير سنة ١٨٨٤ .
F.O. 141/192. No. 100.

مفتاح السودان فكان غردون شديد الرغبة فى عدم إرجاعها إلى إدارة الباشاوات المصريين ، وكان يتردد بين التنازل عنها ، أو بمعنى أصح إعادتها لتركيا ، وبين إقامة نظام حماية بريطانية شديدة المرونة عليها . ولم يكن فى إستطاعته أن يجسم هذه الأفكار إلا بعد وصوله للخرطوم ، ولكنها كانت تشغله بدون شك وهو لا يزال فى القاهرة . وعلى أى حال فقد فكر منذ وجوده فى القاهرة فى أنه تحتاج لرجل يحل محله بعد إتمام الاخلاء ، وذلك لكى يتولى السلطة بأى شكل ، فكان من الضرورى أن يجد رجلا « له إسم ونفوذ يفرضانه على الأهالى[1] » . وكان من نتيجة ذلك أن طالب غردون بتعيين الزبير باشا رحمت لكى يعاونه فى مهمته .

هذا على الرغم من أن الزبير كان لا ينسى لغردون قتل إبنه حينما كان حاكما عاما فى الخرطوم . وكان الزبير رحمت من أصل شريف وينسب إلى العباسيين وقد تمكن بشجاعته ومقدرته وحزمه وثروته من أن يصبح من رجال السودان المعدودين . ولكن غردون كان قد أوصى حكومة القاهرة منذ سنوات خلت بابعاد الزبير عن السودان بدعوى خيانته للخديو وإشتراكه فى تجارة الرقيق ، فاحتجزته السلطات فى القاهرة ، ومنع من العودة للسودان رغم إعطائه معاشا من الحكومة التى صادرت أملاكه . وكان غردون من ناحية أخرى لا يثق فى الزبير ، بل إنه كان قد أشار أخيراً بسجنه فى قبرص ، ولكنه عاد وغير رأيه هذه المرة وطلب إصطحابه معه إلى الخرطوم .

وأراد غردون أن يستفيد من وجود الزبير معه لا لعملية سحب القوات المصرية من السودان بالذات ، ولكن لاقامة نوع من الحكومة المحلية فى الخرطوم تحت رئاسته ، وتخضع لسيطرة البريطانيين ، فأعلن أن السودان محتاج إلى هذا الزعيم السودانى قبل إحتياجه إليه هو الجندى الانجليزى ، وذكر أن الزبير هو الرجل الوحيد الذى يستطيع نفوذه أن يعادل نفوذ المهدى ، ويجعل الزعماء السودانيين المنضمين اليه يهجرونه ، وهو الرجل الوحيد الذى تستطيع

(1)DELEBECQUE; Jacques. Gordon et le drame de Khartoum. Paris, 1936. p. 100.

إخلترا أن تحاول إستغلال تدخله للوصول إلى تسوية لشئون السودان

وطلب غردون من السر إيليفين بارنج أن يرتب له مقابلة مع الزبير وفى حضور نوبار . وكانت هذه المقابلة التى وقعت فى حضور ستيوارت وود وواطسون عنيفة . وما أن إنسحب الزبير من المقابلة حتى إتفق الجميع على أن صدره كان لايزال مليئا بالغل والحقد ضد غردون وإنضم القنصل العام البريطانى اليهم فى هذا الرأى ، وكتب إلى جرانفيل ناصحا بعدم إرسال الزبير إلى السودان فى ذلك الوقت ، نظراً لأن حقده على غردون كان واضحا[1] .

وهكذا حرمت هذه النصيحة غردون من الرجل الوحيد الذى كان فى استطاعته أن ينقذه ، وربما ينقذ الخرطوم والسودان كله . وفى نفس اليوم سافر غرودن إلى الخرطوم ، وقد قدر عليه ألا يعود منها .

(٣) – رحلة غردون إلى الخرطوم :

إصطحب غردون معه عند سفره إلى الخرطوم الكولونيل ستيوارت الذى سبق أن زار السودان مستطلعا[2] وإبراهيم فوزى ياوره المصرى ، والامير عبد الشكور ، أحد أقرباء سلطان دارفور السابق الذى أراد غردون أن يمنحه حكم هذه المديرية لكى يعمل على تخليصها من أيدى الثوار . وأخيراً فان الجنرال السير جيرالد جراهام أحد أصدقائه المخلصين قد سافر معه حتى كرسكو ، وأعطى لنا صورة حية عن غردون الذى كان شديد الاعتداد بنفسه وواثقا من أنه سيرتب كل الأمور فى مدى ستة أشهر .

وكان الأمير عبد الشكور يعيش فى القاهرة ، فاستدعته الحكومة الخديوية وأعطته كسوة مزركشة وطلبت منه مصاحبة غردون إلى السودان لاحتلال دارفور ، ودفعت له ٢,٠٠٠ جنيه . وكانت رحلته إذاً جزءا من سياسة إعادة الأسر الحاكمة القديمة إلى السودان ، الأسر التى تستطيع أن تحتفظ بنوع من

(١) للمناقشة والمشادة بين غردون والزبير أنظر تقرير الجلسة فى ٢٦ من يناير سنة ١٨٨٤ ملحق برسالة بارنج الى جرانفيل فى ٢٨ من يناير سنة ١٨٨٤ F.O. 141/192. No. 99.

(٢) أنظر فيما سبق عن بعثة ستيوارت

الولاء للخديو ولحماته الجدد البريطانيين . ولكن غردون كان يحتقر عبد الشكور « فكان غير مهذب معه على ظهر الباخرة ... مما إضطره إلى النزول في أسوان وإعلان عزمه على عدم متابعة السفر . ولكنه سافر حتى دنقلة حيث إنتظر بضعة أشهر ثم عاد مع أسرته الى القاهرة »[1] .

وأبرق السير إيفلين بارنج إلى لندن بعد سفر غردون إلى السودان معلنا أن غردون قد فهم جيدا أنه ذاهب إلى الخرطوم لتنفيذ سياسة الاخلاء ، وأنه إعترف بحكمة هذه السياسة . ولكن الحقيقة هي أن غردون لم يكن قد قرر بعد إتخاذ أي سياسة معينة ، فانا نرى أن برقياته الأولى متضاربة ، وكان يرسلها من كل محطة للسكة الحديدية ، أو محطة نهرية تصل إليها السفينة . والظاهر أن السير ايفلين بارنج قد إعتبر هذه البرقيات أمورا شخصية وليس لها من قيمة إلا الدلالة على الآراء التي كانت تدور في رأس غردون ، إذ أنه إمتنع عن مناقشتها رسميا .

وما أن دخل غردون السودان حتى إقتنع بأن تجارة الرقيق لم تكن هي العامل الوحيد في قيام الثورة المهدية ، بل أنها كانت ثورة تعتمد على عوامل عديدة ومتباينة رغم تعقيدها . إقتنع بأن هذه الثورة هي ثورة الشعب السوداني وليست ثورة تجار الرقيق ، رغم أن هؤلاء الأخيرين يشاركون فيها بطبيعة الحال . وكانت فكرة إعطاء جنوب السودان – أي مديريتي خط الاستواء وبحر الغزال – إلى ملك البلجيك تدور في رأسه . وكان يأمل في أن يقوم ليوبولد بضمها للكنغو ، ويضم لحسابه القوات المصرية الموجود فيها ، ويعين غردون لإدارة تلك المناطق .

وأبرق غردون بهذه الفكرة للقنصل البريطاني في القاهرة الذي أظهر قلقه وخشي أن يذهب غردون رأسا إلى تلك المناطق ، وأصدرت الحكومة البريطانية أمرها لغردون بألا يذهب الى أبعد من الخرطوم[1] .

(1) STRACHEY, Lytton, Eminent Victorians. London. 1948. p. 271.

(١) جرانفيل إلى بارنج في ١١ فبراير سنة ١٨٨٤ F.O. 141/198. Tél. No. 79.

ثم نبتت فكرة جديدة فى رأس غردون وإقترح على مارنج أن يذهب لمقابلة المهدى ، ولن يسمع أحد عن أخباره لمدة شهرين ، إذ أن فى إستطاعة المهدى أن يحتفظ به كودبعة فى نظر الزبير ، وبطبيعة الحال إضطر القنصل الانجليزى أن يحذر غردون من القيام بمثل هذه المغامرات .

ووصل غردون الى بربر يوم ١١ فبراير وكتب إلى المهدى يعرض عليه السلم ولقب سلطان كردفان . ولكن المهدى لم يكن فى حاجة إلى أن ينقبل ذلك الانعام عليه من أى شخص كان ، خصوصا بعد أن فتح الإقليم وضم أهله للثورة وقضى على حملة هكس التى أرادت التوغل فيه . وكان المهدى ثائرا على خديو القاهره وسلطان القسطنطينية ، ولا يعترف لهما بأي سلطة على السودان ، فكان أمر تعيينه فى سلطنة كردفان أو الإنعام عليه بهذا اللقب من أحد كبار موظفى الخديو ، أمراً لا ينمشى مع المنطق ولا مع طبيعة الأحوال . وأخيرا فان السودانيين كانوا يعرفون غردون جيدا ، ويعرفون حكومته وأخلاقه وأساليبه ، فضلاً عن أن المهدى لن يقبل ولاية الحكم من يد مسيحى .

وعلم غردون وهو فى بربر بهزيمة قوات الجنرال بيكر بالقرب من سواكن على أيدى الثوار . وكان هذا القائد قد قام بعملية حربية رغم تعليمات الحكومة الصريحة اليه ، وقام بها على رأس جنود غير مدربين ، واستخدم تشكيلات لا تنمشى مع طبيعة الأرض ، فكانت النتيجة هزيمة نكراء ، وفراره وعودته لسواكن ، بعد أن فقد معظم رجال الحامية وكمية كبيرة من أسلحتها . وكان معنى هذا إنتشار الثورة وإنضمام الأهالى إليها . وإعتقد غردون فى ذلك الوقت أن أحسن سياسة تتبع هى أن يلمح للمشايخ السودانيين بالسلطه وما قد يستفيدونه منها ، وعمل على إغرائهم بالكفاح ضد الثورة ، وذلك بان يعلن لهم أن البلاد ستصبح منذ ذلك الوقت ملكاً لهم . وكان يعتقد أن رؤساء القبائل سيدافعون عن أملاكهم الخاصة أحسن من دفاعهم عن أملاك الخديو .

وإستدعى غردون حسين باشا خليفة مدير بربر وكبار الشيوخ فى المنطقة

المجاورة ، وقرأ عليهم الفرمان السرى الذى أعطاه له الخديو ، والخاص باخلاء السودان وكانت هذه هى الطامة الكبرى ، إذ أن رجال القبائل الذين كانوا مضطرين الى إستمرار إعلان ولائهم لحكومة مصر - لحماية مصالحهم أو لخوفهم منها قد شعروا بأنهم لم ينتظروا منها بعد اليوم مكافأة ولا معاقبة . وأفقدهم غردون كل حجة قد يتذرعون بها لمقاومة الثورة .

وبالرغم من ذلك فان غردون قد عمل على تأليف لجنه للدفاع عن بربر مع حسين خليفة ، فى نفس الوقت الذى اعلن فيه نية مصر على إخلاء السودان . وقد إجتمعت هذه اللجنة فى ١٢ فبراير وأعلنت إستلام غردون للسلطات العليا فى السودان[1] . وكان هذا العمل يتضارب ويتعارض تعارضا تاما مع ابلاغه السودانيين حقهم فى إختيار شيوخهم ورؤسائهم . ولم يكن لهذا البلاغ أى معنى فى الوقت الذى يحاول فيه خلق سلطة جديدة تحت إشرافه هو ، الرجل الاجنبى ، وإشراف رجال العهد القديم الذين قامت الثورة ضدهم .

وترك غردون بربر وإصطحب معه عدداً من الشيوخ ذوى النفوذ ، وأعلن رغبته فى رؤية الأهالى فى كل محطه لكى يتحدث اليهم فعمل مأمورو المراكز على جمع الأهالى لرؤيته والتصفيق له ، حتى وصل الى الخرطوم على ظهر الباخرة « التوفيقية » فى يوم ١٨ فبراير .

وحاول غردون أن يظهر للأهالى أنه جاء بعهد جديد سعيد للسودانيين فأمر بالافراج عن المسجونين وباشعال نار كبيرة أمام سراى الحاكم ، وتحرق سجلات الضرائب التى لم تكن قد جمعت ، « والكرابيج » التى كانت تستخدم فى جمعها . ثم قام بعد ذلك بعمل غير متزن ، وليست له أى سلطة فى القيام به ، مما أغضب كل من حكومتى القاهرة ولندن عليه ، ذلك أنه أعلن السماح بعودة تجارة الرقيق فى السودان ، وكان ذلك العمل يتعارض مع المعاهدات التى وقعتها كل من مصر وتركيا وانجلترا ، والتى أصبحت قاعدة ثابتة فى القانون الدولى ، لاجماع الدول على الاعتراف بها وعلى ضرورة

(١) بارنج الى جرانفيل فى ١٢ من فبراير سنة ١٨٨٤ F.O. 141/192, No. 176.

تطبيقها . وعلى أى حال فان غردون كان يحاول بهذا العمل تقليل حب السودانيين للمهدية ، ولكنه أثبت جهله بالاسس والعوامل التى قامت عليها ثورة السودان ، إذ أن من أراد إعادة تلك التجارة من بين السودانيين ، لم يكن إلا أقلية ضئيلة .

ومع وصول غردون للخرطوم نجد أننا قد بلغنا حلقة جديدة من حلقات السياسة البريطانية فى السودان ،وطوراً جديداً من أطوار تاريخ السودان .

الفصل الخامس والعشرون

غـردون فـى الخـرطـوم

فى نفس الوقت الذى وصل فيه عردون الى الخرطوم وصلت الى سواكن حمله عسكرية انجليزية بقيادة الجنرال جراهام . وكان كل من اعلان عودة حرية تجارة الرقيق فى الخرطوم ، ونزول القوات البريطانية فى سواكن ، افتئاتا على سلامة أراضى الدولة العثمانية والوضع القائم بها إرتكبته انجلترا رغم أنها كانت إحدى الدول العظمى التى تعهدت بالمحافظة عليه بل وبضمانه .

(١) – حملـة جراهام الأولى فى سواكن :

ذكرنا أن حكومة الخديوية كانت قد قررت بعد هزيمة الجنرال هيكس إرسال قوات من بلوكات النظام بقيادة سرنوريوس باشا إلى سواكن ، وقوات من السودانيين بقيادة الزبير رحمت ، على أن توضع كلها تحت قيادة الجنرال بيكر ، إرضاء للحكومة الانجليزية . ولقد فتش الخديو شخصيا على القوات السود قبل سفرها ، ولكنها سافرت وحدها دون أن يصحبها الزبير . وكان رجال تلك القوة قد طالبوا بدفع مرتباتهم قبل سفرهم ، وقام الزبير رحمت بطلب مبلغ ٦,٠٠٠ جنيه لصرف مرتبات رجاله ، فاتهمته وزارة الحربية بعدم إطاعة الأوامر ، وأمرته بالسفر فوراً ، وكان الانجليز قد رتبوا أمر أسره على باخرة حربية بريطانية أقلعت إلى جبل طارق .

وكانت التعليمات المعطاة للجنرال بيكر تحرم عليه القيام بعمليات حربية ، ولكنه خرج من ترنكتات فى يوم ٤ فبراير على رأس ٣,٦٠٠ جندى ومعه ستة مدافع . وكان جنوده غير مدربين ، وإستخدم تشكيلات لا تتمشى مع طبيعة الأرض ، وإنتهى الأمر بهزيمة نكراء ، فقد فيها معظم رجاله وأسلحته ، خصوصا أن معظم المصريين قد رفضوا إطاعة الأوامر لإطلاق النيران على

السودانيين ، بل لقد إنضم عدد منهم إلى قوات الثوار فى أثناء المعركة نفسها[1] وعاد بكر إلى سواكن لتحدها فى حالة من الثورة العامة ، وكان ذلك بسبب وجود القوات السودانية ولذلك فان الأميرالية أمرت بارال فرق من مشاة الأسطول فى سواكن ، وعملت على إرسال بعض الوحدات المصرية إلى السويس ، والوحدات السودانية إلى مصوع . ثم إجتمع مجلس الوزارة البريطانى وقرر إرسال قوات بريطانية إلى البحر الأحمر ، وذلك لإنقاذ طوكر وصدرت الأوامر برقيا إلى القائد العام لقوات الاحتلال البريطانية فى مصر بارسال قوات للدفاع عن سواكن ، تحت قيادة الجنرال جراهام . ولقد وصلت إلى سواكن بين ١٩ و ٢٠ فبراير ، أى فى نفس الوقت الذى وصل فيه غردون إلى الخرطوم .

(٢) - تدخل الحكومة العثمانية :

إضطرت الحكومة التركية أمام هذا الموقف إلى أن تعلن أنها لا تقبل المساومة فى مسئولياتها الخاصة بالدفاع عن سلامة ممتلكاتها المصرية ، والتى يدخل السودان وملحقاتها ضمن نطاقها ، ويكون جزءا لا يتجزأ منها . وأشارت الحكومة التركية إلى أن الفوضى السائدة فى السودان تعود إلى ضعف القوات العسكرية وإلى تضايق المصريين من إستمرار الاحتلال البريطانى لبلادهم ، وأكدت أنه لايمكن القضاء على هذه الفوضى التى إستفحلت والثورة التى انتشرت ، إلا باستخدام هيبة السلطان وسيادته . وكان السودان فى غاية الأهمية بالنسبة لمصر ، وأعلنت تركيا أنها هى المسؤولة عن رفاهية الأهالى فى كل تلك الأقاليم ، وعن إعادة الحياة إلى نصابها الطبيعى باستخدام سلطة الدولة صاحبة السيادة .

وشكا عريفى باشا ، وزير الخارجية التركية ، من السياسة التى تقوم بها إنجلترا فى السودان ، وذكر أنها لم تعرض على حكومته - الباب العالى - قبل تنفيذها ، فقام غردون باعادة تجارة الرقيق فى تلك البلاد ، رغم أن القوانين

(1) JACKSON, H, C. Osman Digna. London, 1926. p. 66.

العثمانية بلعبها طبقا للاتفاقات الدولية . كما أنه قد عهد إليه باخلاء السودان من الإدارة والقوات والأهالى من المصريين . وأخيراً فان تدخل بريطانيا العسكرى على سواحل البحر الأحمر بمفردها قد ظهر واضحا فى حملة الجنرال جراهام . كما أن السفن الحربية البريطانية كانت لا تزال راسية فى موانى مصوع وزيلع وبربرة ، وأرسلت بعثة إنجليزية إلى يوحنا ملك الحبشة لمفاوضته فى شئون الحدود المصرية - الحبشية . ولذلك كان عريقى باشا قد عهد إلى السفير التركى فى لندن بأن يقدم مذكرة إلى اللورد جرانفل ، يبلغه فيها أن مسئولية المحافظة على النظام فى الأراضى المصرية تقع على كاهل الدولة صاحبة السيادة ، ويطلب منه تفسيرات عن البلاغ الذى أصدره غردون فى الخرطوم بشأن إعادة تجارة الرقيق[1] .

وكانت الدولة العثمانية تهدد بأنها لا تستطيع أن تقف مكتوفة الأيدى أمام هذا الموقف ، ولكنها لم تقم فى حقيقة الأمر بأى عمل إيجابى ، ولم يكن فى مقدورها القيام به إذ أنها لم تحاول الاستفادة من التنافس الدولى القائم بين الدول العظمى . ولقد إدعت الحكومة البريطانية أن بقاء قواتها على سواحل البحر الأحمر لا يستدعى قلق الباب العالى أكثر من بقاء حامياتها فى الاسكندرية وفى القاهره نفسها ، وعلاوة على ذلك فان الأقاليم السودانية كانت ملحقات مصرية ، وكانت إنجلترا تعرف أنه يكفى لإرضاء تركيا أن تقوم هى - أى إنجلترا - باصدار تصريح رسمى تعلن فيه أن بقاء القوات البريطانية فى السودان يماثل بقاء قواتها فى مصر ، فهو مؤقت فى الحالتين ، ولا يتعرض للسيادة العثمانية أو يؤثر فيها . وإدعى اللورد جرانفيل أن هذه العمليات هى عمليات دفاعية أمام هجوم الثوار ، وأنها عمليات مؤقتة ، وأن الحكومة البريطانية مستعدة بمجرد إنتهائها منها لأن تتفاوض مع السلطان للوصول إلى حل أو إتفاق شامل لكل المسائل المصرية ، وأنها لا تهدف بها إلا الإسراع فى نجدة الحاميات والموانى المصرية ، بقصد المحافظة على سلطة الخديو طبقا لفرمانات السلطان ، ومحاصرة

(١) عريقى باشا الى السفير التركى فى لندن فى ١٩ ، ٢٤ من فبراير سنة ١٨٨٤ .
S.P. Vol Lxxxviii, Egypt, No. 12, (1884). (c. 3969). No. 128. and No. 153.

المنطقة الثائرة ، معا من إمداد الثورة إلى الصفه الأخرى للبحر الأحمر.

(٣) القتال فى السودان الشرقى

وفى أثناء هذه الفترة جمع الجنرال جراهام قوة تبلغ ٣,٥٠٠ جندى فى ترنكيات بقصد السير إلى طوكر ، وجهزها بالمدافع الرشاشة . وكان عثمان دقنه قد سيطر على كل شرق السودان باستيلائه على طوكر ، وساعده على ذلك على السيطرة على كثير من القبائل . ولقد بلغ عدد الثوار فى التب ٦,٠٠٠ مقاتل تقريبا ، ولكنهم إضطروا إلى ترك ألفين منهم على أرض المعركة ، وذلك أمام قوات جراهام البريطانية ، علاوة على أربعة مدافع كروب وكمية كبيرة من الأسلحة والذخائر . ولم تكن شجاعة الثوار لتعوض كمية النيران التى صبتها عليهم المدافع الرشاشة الانجليزية . وترك جراهام سرية من الجنود فى التب ، ثم تقدم صوب طوكر فى أول مارس[٢] ولقد ساعد إقترابه الحامية القديمه التى كانت محاصرة منذ سنة أيام على الخروج ، والانضمام للحملة فى ترنكيات .

وتمكن الانجليز من احتلال تماى فى ١٣ مارس ، وخسر عثمان دقنه ألفى مقاتل آخرين . ثم قام جراهام بمظاهرة عسكرية وإبتعد عن سواكن لمسافة ١٢ ميلا ، فبلغ هندوب على طريق بربر ، ولكنه شعر باستحالة التقدم أكثر من ذلك فى مناطق صعبة ومعادية . وعلى أى حال فان الحملة كانت قد انتقمت لهزيمة الجنرال بيكر ، كما يقول الإنجليز ، وكانت فى حقيقة الأمر قد نجحت فى إبعاد الثوار عن الشاطىء لايمنعوهم من العبور إلى بلاد العرب ، ولكن ليمنعوهم من الاتصال بالأجانب ومن شراء الأسلحه .

ولقد بقيت هذه الحمله مدة قصيرة فى سواكن ثم سحبت منها ، وتركتها فى أيدى القوات المصرية والسودانية . أما فى الخرطوم فان غردون كان قد بدأ

(١) جراهام الى دافرين فى ٢٩ من فبراير سنة ١٨٨٤ .
S.P. Vol. Lxxxviii, Egypt No, 12. (1884). (c. 3969). No. 164 and 175.
(2) JACKSON, H. C., Osman Digna. London, 1926 pp. 71-73.

صفحة جديدة من صفحات السياسة البريطانية فى وادى النيل .

(٤) - غردون وطلب الزبير :

بدأ الجرال غردون مهمته فى الخرطوم دون أن يظهر من بعد النظر مثل ماأظهره مساعده الكولونيل ستيوارت . فاعتقد منذ وصوله إلى الخرطوم أنه جاء إلى السودان محرراً ، ولكن سرعان ماتبلور شعور السودانيين نحوه ، وشعر هو بالاتجاه الطبيعى لهذا التبلور ، فاضطر إلى تغيير إتجاهه بشكل يجعل منه أكثر تطابقا مع أوامره التى استلمها من لندن .

سرعان ما شعر غردون بتلك الحمى التى سادت السودان فى ذلك الوقت . حقيقة أن جنوده كانوا من المصريين والسودانيين ، ولكنه كان أجنبيا قبل كل شيء . وكان غردون يعتبر — بالنسبة لتلك الجماعة من الثوار الذين كانوا يأسفون على الغاء تجارة الرقيق — أكبر عدو قديم ، وأخذ إتجاه الثورة الدينى يزداد وضوحا بعد وصول غردون المسيحى . وشعر غردون إذن بنوع من العزلة النفسية ، وشعر أنه لن يقدر على عمل أى شيء بمفرده ، فأخذ يطلب من الحكومة الانجليزية فى كل يوم طلبا جديداً ويقترح عليها إقتراحا خاصا .

وكان إقتراح غردون الخاص بارسال الزبير هو أكثر الاقتراحات التى ألح عليها ، ولم يكن يهدف من هذا إلا توكيد فصل السودان عن مصر ، وتوكيد سيطرة إنجلترا على شئون السودان . ولقد إستطاع فى هذه المسألة أن يكسب تأييد السير إيفيلين بارنج ، وهو من إعتبرته إنجلترا خبيراً فى الشئون السودانية ، وكان هذا فاتحة لتأييد آخرين من المسئولين البريطانيين فى القاهرة . وهكذا نرى أن ستيوارت الذى كان متردداً فى هذا الموضوع يصبح المنادى بتنفيذ هذه السياسة ، مثله فى هذا مثل نوبار . وسيؤيد السير إيفيلين بارنج غردون فى هذا المشروع كل التأييد ، وسيأسف مر الأسف على رفض الحكومة البريطانية له .

وأبرق غردون يوم وصوله للخرطوم إلى السير إيفيلين بارنج أن مجرد الإخلاء دون تنظيم سلطة مركزية تخلفة سيكون بداية للفوضى العامة فى كل

السودان ، كما أن تعيين حاكم لا يتمتع بتأييد الحكومة سيؤدى إلى نفس النتيجة ، ولذلك فان غردون قد أوصى الحكومة البريطانية بأن تعين حاكما على السودان دون أن تأخذ على نفسها أى مسؤولية خصوص الرجال أو الأموال . وأصر غردون على ضرورة تعيين الزبير فى هذا المنصب ، لأنه الرجل الوحيد الذى يتمتع بالكفاية ، فضلا عن أنه محبوب فى السودان[1] . وعزز ستيوارت فكرة غردون . أما السير إيفلين بارنج فقد وافق على هذا الاقتراح ولكنه أصر على ضرورة إعطاء تعليمات كتابية للزبير ، تشرح له أن عليه الاعتماد على موارده وحدها للاحتفاظ بمركزه . وذكر أن فى إستطاعة الحكومة المصرية أن تعطيه مبلغا بسيطا من المال لكى يبدأ به ، ولكنه أصر على أن تكون مراسلاته المقبلة مع الحكومة المصرية عن طريق ممثل انجلترا فى القاهرة[1] وهكذا نرى أن إقتراح غردون كان يهدف إلى إقامة حكومة وطنية فى السودان تحت الحماية البريطانية ، وكان على مصر أن تدفع ميزانية تلك الحكومة الجديدة ، التى يرأسها سودانى ، والتى تشرف انجلترا على علاقاتها الخارجية بما فى ذلك علاقاتها مع مصر نفسها .

وكان غردون يصر على ضرورة إرسال الزبير حتى يضمن نجاح مهمته هو ، لأن وجود هذا الرجل هو الشىء الوحيد الذى يستطيع أن ينهى القطيعة الواضحة بين الرأى العام وبين غردون . ولقد أكد الجنرال أنه ليس هناك أقل سبب للخوف من مصارحة شخصية بينه وبين الزبير طالما كان هذا الأخير يعرف أن المعونة المالية التى تصله تتوقف على سلامة غردون[2] .

ووجدت الحكومة البريطانية نفسها فى موقف حرج ، وخاصة إزاء الرأى العام البريطانى ، واحتجاجات جمعية منع تجارة الرقيق . وكان غردون قد بدأ باعادة تجارة الرقيق فى السودان ، وأخذ الآن يطالب بارسال الرجل الذى كان

(١) بارنج إلى جرانفيل فى ١٨ من فبراير سنة ١٨٨٤ F.O. 141/192, No. 208.

(١) بارنج إلى جرانفيل فى ١٩ من فبراير سنة ١٨٨٤ F.O. 141/199. Tél. No. 155.

(٢) بارنج إلى جرانفيل فى ٤ من مارس سنة ١٨٨٤ F.O. 141/192. No. 265.

أكبر تاجر الرقيق فى الأقاليم السودانية . ولم تكن الحكومة البريطانية مستعدة للتفكير فى هذا الأمر ، وكانت ترفض كل مسؤولية تنتج عن إرساله .

ولقد عزز السير إيفيلين بارنج مرة جديدة طلب غردون ، ولكن حكومة لندن أجابت بأن هذه الحجج ليست من القوة التى تسمح لها بمعادلة الاعتراضات القديمة ضد تعيين الزبير ، وعلى أى حال فانها أعلنت قبولها لفكرة إرسال أى مساعد مسلم آخر ، وكذلك إعطاء أى مبلغ معقول من المال ، يراه غردون ضروريا لكى ينفذ أهداف مهمته بنجاح[1] .

وكتب غردون تقريراً جديداً ملحا فيه على إرسال الزبير ، وتحدث فى هذه المرة عن إمكان إرسال جميع الموظفين من الخرطوم إلى بربر مع ستيوارت ، أما هو فسيكتب إستقالته من خدمة الحكومة البريطانية ، ثم يأخذ البواخر والمخازن إلى مديريات خط الاستواء وبحر الغزال ، ويعتبر أنها تتبع لملك البلجيك . وقد يكون هذا حلا بالنسبة لغردون نفسه ، ولكنه لم يكن معقولا بالنسبة للسودان ولمصر ولتركيا وللامبراطورية البريطانية . ولم يكن من السهل تنفيذ هذه السياسة ، فأمر السير إيفيلين بارنج الجنرال غردون بالبقاء فى الخرطوم طول الوقت اللازم لعرض الأمر على لندن ، وألا يقرر أى شىء بالنسبة لمديريات بحر الغزال وخط الاستواء .

وواصل غردون طلب الزبير ، وطلب إرسال قوات بريطانية إلى بربر ، ولكن الحكومة البريطانية لم تكن لتقبل أيا من هذه الطلبات . وأما إذا رأى غردون أن الإسراع فى تنفيذ عملية الجلاء سيمنعه من أن يقوم بمهمته ، وأن مكوثه فى الخرطوم لفترة أطول سيساعده على إقامة حكومة ثابتة ، فان الحكومة البريطانية كانت مستعدة لكى تسمح له بحرية البقاء . أما فى حالة صعوبة تنفيذ إقامة الحكومة[2] ، فان على غردون إخلاء الخرطوم وسحب حاميتها وإحضارها بنفسه دون تأخير . وعلى أى حال فان الحكومة البريطانية

(١) جرانفيل إلى بارنج فى ١١ من مارس سنة ١٨٨٤ — F.O 141/189. No. 149.
(٢) جرانفيل إلى بارنج فى ١٣ من مارس سنة ١٨٨٤ — F.O. 141/189. No. 155.

كانت تأمل أن لا يستقبل غردون ، وحددت مهمنه بالوقت الضروري لإخلاء السودان بطريق سلمى ، وأخيراً فان فكرة إرسال الزبير إلى الخرطوم قد رفضت نهائيـا .

وكان هذا الرفض الباب سببا فى نشوب الخلاف بشكل نهائى بين حكومة لندن ومبعوثها فى الخرطوم . فاعتقد غردون أن حكومته تريد فرض رأيها عليه ، وأن تحرمه من حرية الحركة ، وتقطع عليه خط التراجع . وإعتقد أن رفضها الموافقة على إرسال الزبير لإخلاء الحاميات من السودان يفرض عليها مسؤولية إنقاذه هو فى وقت قريب . وإذا كان على الحكومة البريطانية أن تحدد مسؤوليتها هو ، فلم يكن عليها إلا أن تقبل إستقالته من هذه المهمة . ولكن شيئا من هذا لم يقع . وفقد غردون سيطرته على أعصابه ، ولكنه بقى فى الخرطوم مدعيا أن شرفه الشخصى يحرم عليه التخلى عن من عهد بهم اليه .

(٥) - طلب الامـدادات :

وكانت إنجلترا تتوقع حدوث اضطرابات فى مصر وفى الصعيد بشكل خاص نتيجة لتنفيذ سياسة إخلاء السودان ، ولذلك فانها قررت إرسال قوات من جيش الاحتلال البريطانى إلى الصعيد ، لكى تحاول السيطرة على الموقف هناك فى أثناء وقوع عملية الانسحاب من السودان ، مع إحتلال وتحصين كل من وادى حلفا وكروسكو كمحطات للحدود ، بينما تجمع بقية القوات فى أسوان ، وكان على القيادة المحلية أن تقرر المكان الذى تقابل فيه قوات الثوار إذا شرعت الهجوم على مصر[١] . ومعنى هذا أن تضمن إنجلترا بقاء النظام القائم فى مصر وبقاء الانجليز فيها .

وفى خلال ذلك الوقت طلب غردون القيام بمظاهرة عسكرية بريطانية تجاه بربر ، ولكن إنجلترا رأت عدم إمكان تنفيذ ذلك ، نظراً لصعوبة المناخ فى ذلك

(١) جرانفيل إلى بارنج فى ١٠ من أبريل سنة ١٨٨٤ F.O. 141/190. No. 211.

الفصل ، ونظراً للأخطار الجسيمة التى قد تتعرض لها الحملة من الناحية العسكرية[1] .

ودفع ذلك القرار السير إيفيلين بارنج إلى طلب إرسال قوات بريطانية وهندية إلى سواكن بعد أن إنسحبت منها حملة الجنرال جراهام ، ولكن رفض حكومة إنجلترا كان نهائيا ، وإدعت أن مهمة غردون مهمة سلمية ، وأن إرسال حملات إلى شرق السودان يتنافى مع هذه السياسة . والواقع أن بعد المسافة وطبيعة الأرض ومناخ الإقليم وانتصارات الثوار ، كانت هذه العوامل أكبر مثبط لعزائم الانجليز عن تنفيذ هذه السياسة التى لن تكون إلا مغامرة شديدة الخطورة .

إتسعت الهوة إذن بين الخرطوم والقاهرة من ناحية ، وبين القاهرة ولندن من ناحية أخرى . وشهدت المراسلات بذلك التردد الذى ساد فى لندن فى تلك الفترة بخصوص الخطة اللازم إتخاذها للسودان . ولقد إقترح غردون على السير إيفيلين بارنج فى خلال شهر أبريل إرسال قوة تركية مدعيا أن ٣,٠٠٠ من المشاة وألفاً من الفرسان الأتراك يستطيعون أن ينهوا المسألة ويقضوا على المهدى نهائيا فى أربعة أشهر . فاجتمع رؤساء السلطات البريطانية فى القاهرة وقرروا أن إستخدام الأتراك فى السودان يتعارض مع السياسة التى دافع عنها غردون حتى ذلك الوقت . ولم يكن هناك من الوقت مايسمح بتدريب أى قوة من الأتراك وإرسالها إلى غردون بسرعة. وكانت القوات التركية الوحيدة التى تصلح للقيام بهذه المهمة هى وحدات جيش السلطان ، وسيترتب على إرسال مثل هذه القوات للسودان كثير من التعقيدات السياسية[1] . ولقد عززت الحكومة البريطانية رأى سلطاتها فى القاهرة ، وعارضت فى إرسال قوات تركية قائلة : « إن هذا الاجراء سيتسبب فى تعديل تام للسياسة الأصلية لحكومة صاحبة الجلالة ، وهى السياسة التى تهدف إلى فصل السودان عن

(١) جرانفيل إلى بارنج فى ٢٥ من مارس سنة ١٨٨٤ F.O. 141/190. No. 182 Secret.

(١) بارنج إلى جرانفيل فى ١١ من أبريل سنة ١٨٨٤ F.O. 141/193. No. 411.

مصر ، وإعادة الاستقلال السابق إلى أهاليه »[٢] لم تكن المسألة إذن من وجهة النظر البريطانية مجرد سحب السلطات المصرية من السودان وترك الباب مفتوحا لعودتها مرة أخرى ، بل كان فصل جنوب الوادى عن شماله ، وقطع كل علاقة بين السودان والإمبراطورية العثمانية .

ولما كان إرسال إمدادات للسودان قد يدفع غردون إلى إطالة مدة بقائه ، فقد رفضت انجلترا إرسال أى قوات بريطانية أو هندية أو تركية . كما أن السير ايفيلين وود سردار الجيش المصرى الجديد قد رفض إرسال أى وحدات من الجيش الموضوع تحت قيادته للسودان مدعيا أنها لا تستطيع أن تنزل المعركة إلا إذا كانت مؤيدة بقوات بريطانية[٣] . وقبل وود بذلك تحمل مسؤولية عدم كفاية تدريب ضباطه الانجليز للجيش المصرى الحديث ، بدلا من أن يتحمل مسؤولية افساد السياسه البريطانية فى السودان بارساله جنود مصر إلى هذا الإقليم .

(٦) — حصار الخرطوم :

بدأت قوات الثوار تحاصر مدينة الخرطوم فى خلال شهر أبريل ، واقترح غردون على الحكومة البريطانية الانسحاب إلى مديرية خط الاستواء ويترك لها مسؤولية إخلاء الحاميات المصرية من سنار وكسلا وبربر ودنقلة ، وأبلغها أنها ستضطر فى يوم من الأيام إلى أن تحارب المهدى وتهزمه ، حتى يتسنى لها البقاء فى مصر نفسها . ولكن حكومة لندن طلبت منه بيانات عما إذا كانت الخرطوم مهددة بالفعل ، وعن نياته المقبلة وتحركاته فى السودان ، وإن كان يرغب فى قوات تساعده على عملية الانسحاب ، على أن تستخدم فى عمليات دفاعية فقط ، وعن عددها ووحداتها والوقت الذى ترسل فيه والطريق الذى تسلكه . لم تكن حكومة لندن إذاً فى عجلة من أمرها ، وإن كان كثير من

(٢) جرانفيل إلى ايجرتون فى أول مايو سنة ١٨٨٤ .
S.P. Vol. Lxxxix, Egypt. No. 20 (1884) No. I.P. 3.

(3) WOOD, Evelyn, Form midshipman to field- marshal, London. 1906. Vol. II. p. 165.

المؤرخين يرون منها ترددا فلا يخفى على الباحث المدقق أنها كانت تنتظر وقوع شيء ما بأعصاب باردة .

(٧) – سقوط بربر :

وبدأت الأحداث تتكاتف على عزل غردون فى الخرطوم ، فأحاط الثوار بالعاصمة السودانية ، واستولوا على بحر الغزال فى شهر أبريل ، وقطعوا مواصلاتها مع العالم الخارجى . وفى ١٩ مايو نجح الثوار فى الاستيلاء على بربر ، التى كانت مفرق طرق كبير الأهمية ، والنقطة الوحيدة التى يمكن الارتكاز عليها لإنقاذ الخرطوم ، سواء عن طريق البحر الأحمر أو عن طريق النيل وفى ذلك الوقت لم يقبل جلادستون أن يعترف بأن غردون كان محاصراً . وقام المستشار المالى الانجليزى بانذار الحكومة المصرية أنها لن تتمكن من دفع رواتب موظفيها لو دفعت أى مبلغ من المال للسودان ، وقال جرانفيل أن الحكومة البريطانية كانت دائما مستعدة لتزويد الحكومة المصرية بالنصائح الخاصة باخلاء السودان ، وكان هذا هو سبب قبولها لمهمة الجنرال غردون ، ولكن على الحكومة المصرية أن تتذكر جيدا أن وجود الحاميات المصرية فى السودان ومديريات خط الاستواء وبحر الغزال ليست أصلا من أعمال الحكومة الانجليزية التى لايمكن أن تعتبر مسؤولة عن الاجراءات التى يقوم بها المختصون ، ولا عن نتائج فشل هذه الاجراءات[1] . تبجح ودفع لمصر إلى طريق الهاوية ، وانتظار وترقب للاستفادة من الموقف .

وكان الميجر هنتر فى خلال ذلك الوقت يصر على ضرورة إخلاء موانى البحر الأحمر وسحب القوات المصرية من بربرة وزيلع وتاجورة وهرر ، ونجد أن الاميرال هيوبت يتفاوض من ناحية أخرى مع يوحنا الرابع ملك الحبشة فى مسألة الحدود السودانية الحبشية وإقليم البوغوص . ولما طلب الباب العالى من الحكومة البريطانية تفسيرات رسمية عن هذا النشاط ردت وزارة الخارجية البريطانية بأنها لاتستطيع مناقشة المسائل المصرية مادامت المسألة السودانية

(١) جرانفيل إلى ايجرتون فى ٢١ من مايو سنة ١٨٨٤ F.O. 141/190. No. 270.

باقيه بغير تسوية . وكانت انجلترا تريد أن نرث هى والحبشة أملاك مصر والدولة العثمانية على البحر الأحمر ، وطلبت من السلطان أن يوافق على منح ميناء مصوع ليوحنا الرابع أما بقيه الموانى فقد وضعت انجلترا شروطا لعودتها إلى تركيا ، يتنافى قبولها مع إستقلال الدولة العثمانية ،ومع المعاهدات التى تضمن سلامة أراضيها .

وأرسلت السلطات البريطانية فى القاهرة الميجر كتشنر للقيام بأعمال المخابرات فى شمال السودان علاوة على تعيينه « مندوبا للخديو » للمفاوضة مع البشاريين والقبائل الأخرى المحلية ، وكان أول تقرير له فى منتهى الأهمية ، إذ أنه أعلن فى يوم ١٦ يونيو سقوط بربر فى أيدى الثوار منذ تسعة أيام .

وأصبح إتصال غردون مقطوعا تماما بالعالم الخارجى ، وإزداد حصار الثوار للخرطوم نفسها .

وقررت الحكومة البريطانية إرسال اللورد نورثبروك إلى مصر لدراسة الحالة المالية فيها . وخشيت إنجلترا أن يعتقد الخديو أن لهذا المندوب سلطة مناقشة مسائل البحر الأحمر وهرر ، فاسرعت وأبلغت مصر أن إمتداد الحكم المصرى على المناطق البعيدة لا يتمشى مع مصلحة مصر ، ذاكرة « أن مصر لم يكن لها ولن تكون لها السلطة المالية أو القوات العسكرية الكافية لتبرير توسع أراضيها فيما وراء حدودها التى هى الصحراء الكبرى فى الجنوب ، ولذلك فان حكومة صاحبة الجلالة [الملكة] تؤمن بأن النصيحة التى أعطتها لصاحب السمو [الخديو] بالانسحاب من السودان كانت معقولة وضرورية ، وأنه ليس لديها النية مطلقا فى التفكير فى هذا القرار[1] » . أما سواحل البحر الأحمر وخليج عدن فان بريطانيا كانت حريصة على أن تضع قدمها فى تلك المناطق ، فكان الاميرال هيويت قد وضع معاهدته مع يوحنا ملك الحبشة . وكان الماجور هنتر يجمع التوقيعات على معاهدات الحماية من رجال القبائل المحيطين بزيلع وبربرة ، وكان يرتب الاخلاء الاجبارى لحاميات مصر وسلطاتها من

(١) جرانفيل الى ايجرتون فى ١٥ من أغسطس سنة ١٨٨٤ F.O. 141/191. No. 379.

سواحل خليج عدن ومن هرر . وأما فيما يخص سودان وادى النيل فان حكومة لندن قد صممت أخيراً على إرسال حملة بقيادة اللورد ولسلى لانقاد غردون المحاصر فى الخرطوم

الباب التاسع

بريطانيا والإنقاذ

الفصل السادس والعشرون

حملة الإنقاذ

(١) - مناورات الاحزاب البريطانية :

كانت إنجلترا منذ إرسالها غردون إلى السودان تخشى تدخل فرنسا فى الشئون المصرية ، الأمر الذى يهدد الموقف الدولى . ولقد كان من الممكن استغلال أى كارثة عسكرية تقع فى الخرطوم أو غيرها أو أى مذبحة يذهب ضحيتها بعض الأوربيين لمهاجمة السياسة البريطانية فى السودان ، خصوصا بعد قرار الانجليز الخاص بترك هذه البلاد للفوضى ولتجارة الرقيق . ولقد إتهم القنصل الانجليزى فى باريس المسيو بارير قنصل فرنسا العام فى القاهرة بالعمل على حث دولته على إتخاذ موقف إيجابى فى المسألة المصرية ، وبحث المصريين على إتهام انجلترا بكل ما نزل بمصر من مصائب ، ناصحا لهم طلب المعونة من فرنسا مذكراً إياهم فى كل مناسبة بأن انجلترا كانت تجبر مصر على دفع تكاليف جيش الاحتلال حتى تمنعها من المحافظة على مركزها فى السودان . وأخيراً فانه كان قد فسر هزيمة الجنرال بيكر على أنها مظهر من مظاهر ضعف انجلترا الذى يسهل أى تدخل فرنسى فى شئون مصر[١] .

وكان موقف الوزارة البريطانية سيئا فى إنجلترا نفسها ، خصوصا وأن المحافظين قد إستغلوا مسألة غردون لمهاجمة وزارة حزب الأحرار . وكان الموقف من الدقة بمكان ، خصوصا وأن الجناح الراديكالى فى حزب الأحرار

(1) NEWTON; Lord Lyons. London, 1913. p. 323.

نفسه كان معاديا لفكرة تحمل بريطانيا لأية أعباء مالية أو مجهودات عسكرية ورغم ذلك فإن وزارة جلادستون كانت هي التي إختارت غردون الذي هددت كل برقية من برقياته سياسة الحكومة ، وأعطت المحافظين أسلحة حديدة يحاربون بها حزب الأحرار حقيقة إن الوزارة كانت قد أعلنت عند إختيارها لغردون عدم تحمل أي مسؤولية ناتجة عن هذا العمل الجديد ، أو أي كارثة قد تقع أو ينتسب فيها ذلك القائد وهو في خدمة الحكومة الخديوية . ولكن الواقع هو أن هذه المسؤولية تقبت ملقاة على عاتق الحكومة البريطانية . وعمل المحافظون على الاستفادة من برقيات غردون لمهاجمة الوزارة ومحاولة إخراجها من الحكم ولم تحاول المعارضة تحت برقيات غردون ومعرفة ماإذا كانت تتضارب بعضها مع بعض ، ولكنها إدعت أنها تؤيد الجنرال تأييداً تاما ، ونادت بإجابة طلباته كاملة سيما إنقاده حزب الأحرار ، لأنه عمل على قلب سياسة الحكومة بعد أن قبل تنفيذ هذه السياسة . وهذا هو السبب الذي جعل المحافظين يدعون أن حزب الأحرار قد ضحى بغردون ، وعملوا بطبيعة الحال على الاستفادة من ذلك في مناوراتهم البرلمانية ، وأمام الرأي العام .

وماأن تأكد جرانفل من أن غردون يتصرف بطريقة تتعارض تمام التعارض مع تعليماته ، حتى إقترح على الوزارة إستدعاءه إلى لندن ، وطالب على الأقل إبلاغ غردون أنه سيكون مسؤولا شخصيا عن كل إمتداد لإقامته في الخرطوم . ولكن الوزارة رفضت اتخاذ هذا الموقف . وكانت الوزارة نفسها تشهد تيارين واتجاهين مختلفين في داخلها : فكان البعض يعتقد بضرورة إرسال حملة إنقاذ للخرطوم ، خصوصا بعد أن حرموا على غردون ترك السودان بطريق الجنوب ، وكان البعض يشعر بأن غردون لم ينفذ التعليمات الرسمية ، وأن الوزارة لا تستطيع أن تتحمل أي مسئولية تجاهه ، وكان هذا القسم الأخير يقول إن غردون قد أرسل لإخلاء حاميات السودان ، وأنه قد بقى هناك لينفذ سياسته الشخصية ، ولا يمكن لحكومة ما أن تضحى بالمال والرجال في سبيل إنقاذ أي ضابط مهما كان ممتازاً ، من الموقف الناتج من عصيانه هو ، وعن

عدم تنفيذه للأوامر[1] .

وإزداد القلق على عردون فى كل يوم وقام راندولف تشرشل باستجواب الحكومه عن الحالة فى السودان ، وموقف الحكومة من غردون ، وسياستها المقبلة تجاه تلك البلاد ، ثم إنتقد فشل الحكومة فى إقامة المواصلات بين سواكن وبربر ، ولفت النظر إلى موقف غردون الخطير فى السودان ، وسألها إذا كانت ستبقى غير مكترثة أمام مصير الرجل الذى عقدت عليه الآمال لكى يخرجها من مشكلاتها ، وتتخلى عنه دون أن تحاول القيام بأى مجهود فى سبيله . وواصلت صحف المحافظين الهجوم ، وأصبح الهياج شاملا وإزداد التوتر حتى بين صفوف المؤيدين للوزارة .

وأخذت فكرة إنقاذ عردون بحملة عسكرية فى الظهور خلال شهر أبريل سنة ١٨٨٤ ، حينما طلبت الحكومة رأى الخبراء العسكريين فى هذه المسألة . ولقد نصح ولسلى فى ٨ أبريل باتباع طريق النيل ، وأشار إلى وجوب وصول القوات إلى بربر قبل ٢٠ أكتوبر لأن غردون لا يستطيع المقاومة إلا إلى ١٥ نوفمبر . ولكن الجنرال ستيفنسون إقترح فى ٤ مايو طريق سواكن بربر . ولقد فضل الجنرال وود من ناحيته صحراء كروسكو ، ذاكراً أنه لا يمكن إستخدام طريق النيل قبل شهر أكتوبر ، ووافق ولسلى على هذا الرأى مقرراً إمكان السير إلى كروسكو فى شهر أغسطس بينما لا يمكن استخدام طريق سواكن شهر سبتمبر . ولم يمنع هذا الحكومة البريطانية من التفكير فى إستخدام الكبابيش لانقاذ غردون ، ومحاولة بعض الرؤساء المسلمين فى المنفى فى باريس التدخل وإخراجه من الخرطوم ، على شرط ألا يعود للأراضى المصرية قبل عشر سنوات على الأقل .

وعلى أى حال فان الحكومة البريطانية قد طلبت من البرلمان التصويت على مصروفات تسمح لها — إن لزم الأمر — باتخاذ الإجراءات اللازمة لإنقاذ غردون . كان ذلك فى ١١ أغسطس سنة ١٨٨٤ ، وذكر اللورد هارتنجتون ، وزير الحربية ، أن الحكومة كانت فى سبيل إتخاذ الإجراءات الفعالة لعدم تحمل

(1) FITZMAURICE, Lord Edmond; The life of Granville. London. 1905. Vol. II. p. 388.

المسؤولية

(٢) موقف السلطات العسكرية

طالت فترة التردد فى لندن نتيجة لعدم إتفاق رجال **السياسة** مع السلطات العسكرية على رأى فى الموضوع ، وتفاهم اللورد هارتنجتون مع اللورد جرانفيل وذكر له أنه من المستحيل الوصول إلى قرار بشأن دنقلة قبل أن تضع الحكومة سياسة واضحة لارسال حملة تساعد غردون وحامية الخرطوم على الانسحاب إلى مصر . ولم تكن لندن قد إستلمت أى رسالة من غردون منذ ثلاثة أشهر ، وكان من الطبيعى أن يسود الاعتقاد بأن مركز غردون قد أصبح خطيرا ، وأن قوات الثوار المحاصرة للعاصمة السودانية كانت أكثر قوة مما أشيع عنها .

ولم يكن من السهل القيام بعملية حربية على الطريق الموصل من سواكن لبربر لأن إنشاء خط حديدى لا يمكن البدء فيه قبل نهاية فصل الصيف من ناحية ، ولأن قوات عثمان دقنه كانت قد ازدادت **عدة** وعددا ، بعد سحب قوات الجنرال جراهام من سواكن من ناحية أخرى . ولكن وجود قوة عسكرية فى سواكن سيكون له أثر على الحالة فى جنوب مصر ، وسيساعد على عملية الانقاذ التى ستسير مع النيل . ورغم الصعاب التى كانت تعترض هذا الطريق الأخير فان اللورد ولسلى كان يعتقد أن فى **استطاعة** قوة تبلغ ٦,٠٠٠ أو ٧,٠٠٠ جندى ترسل إلى وادى حلفا فى أول أكتوبر أن تصل إلى الخرطوم بعد ثلاثة أشهر .

وكان غردون قد شرح فى إحدى برقياته الصادرة فى ٢٨ مارس أن لديه ١,٤٠٠ قذيفة لمدافع الكروب . فكتب ولسلى إلى جرانفيل بمجرد إستلامه لهذه البرقية فى ٢٧ يوليو معلقا بأنه إذا ماأطلق غردون عشرة قذائف فى كل يوم فلن يبقى لديه فى المخازن إلا ٢٠٠ قذيفة فقط ، وهى إحتياطى غير كاف ويمكن أن ينتهى على هذا المنوال فى ١٧ أغسطس . ماذا سيعمل غردون إذن ؟ . كانت داوريات النيل **متوقفة** على وجود قذائف المدفعية ، وكانت أهم

ميزة لغردون على الثوار هو تمكنه من « تنظيف » الجهات المحيطة بالخرطوم بنيران مدفعيته . ولما كان من الصعب على غردون صناعة هذه القذائف محليا في الخرطوم ، فسيكون من شبه المؤكد أن يقتله الثوار أو يحتفظوا به أسيراً بمجرد انتهاء قذائف مدفعيته . سيضحى بغردون في الحالة الأولى ، وفي الحالة الثانية ستضطر انجلترا إلى تجهيز حملة مماثلة « لحملة الحبشة » لكي تفك أسره . وعلى العكس من ذلك فان حملة صغيرة ترسل من الآن ستغني عن كل مصاعب المستقبل

ولم يكن معنى هذا بأي حال من الأحوال هو مجرد إخراج غردون من الخرطوم ، بل كان هدف الساسة البريطانيين والرجال العسكريين هو الوصول إلى الخرطوم ، ثم إتباع مايتراءى لهم بعد ذلك في هذا الاقليم وفي مديرية دنقله وشرق السودان ، وكان يلزمهم لتنفيذ سياستهم وصول قواتهم إلى الخرطوم . وسنلاحظ أن إنجلترا ستدخل بقوات « بريطانية » فقط في تلك الحملة المقبلة .

وعلى أي حال ، فان الحكومة البريطانية قررت أخيراً إرسال حملة دنقلة ، مع نية السير حتى الخرطوم ووافق البرلمان على الاعتمادات اللازمة[1] . ولكن السلطات العسكرية واصلت مناقشتها ، ووافق هارتنجتون على طريق النيل الذي كان ولسلي قد أوصى به ، وإختار هذا القائد لقيادة الحملة . وكان على هذه الحملة أن تزحف حتى دنقلة ، ثم تتقدم حسبما تقضي الظروف بذلك وكان كل من كتشنر والجنرال ستيفنسون قد أوصوا بعبور صحراء البيوضة بسرعة وبوحدة صغيرة حسنة التدريب والتنظيم ، ولكن وزارة الحربية رأت أن فرص نجاح هذه الخطة ضعيفة ، وأن أخطارها قد تكون جسيمة ، وأن هزيمتها قد تؤدي إلى نتائج في منتهى الخطورة . وهكذا تقرر إرسال حملة « البواخر » التي تدل تكاليفها على أنها ليست لمجرد إخراج غردون من الخرطوم ، بل محاولة

(١) مبلغ ٣٠٠,٠٠٠ جنيه استرليني – أنظر . S.P. Army Estimates. Vol. XLVIII, (1884). Relief of Gen. Gordon. p. 459.

البقاء فى العاصمة السودانية بعد الوصول اليها .

وجاء قرر الحكومة البريطانية بعد تأخير ، ولكنه كان قرارا هاما جسيم العاقبة ، خصوصا فى وقت توترت فيه العلاقات مع روسيا بشأن آسيا الوسطى ، وظهرت الحرب مع روسيا وكأنها على الأبواب ، وساءت فيه علاقات انجلترا مع المانيا ، وتعقدت المسألة الإيرلندية .

وكان رسال حملة للسودان يشنمل ضمنا على قرار باعادة فتح هذه البلاد ، مع كل مايدل عليه ذلك من مسئولية ، ولم يكن الوقت ملائما لكى ترحب حكومة لندن بهذه المسؤولية الحديدة وفى ذلك الجو من العلاقات الدولية .

(٣) - حملة الجنرال ولسلى :

عينت انجلترا الجنرال اللورد ولسلى قائدا عاما فى مصر ، وأصدرت تعليماتها إلى الجنرال ستيفنسون قائد عام جيش الاحتلال البريطانى باعطائه كل معونة ممكنة . ووصل اللورد ولسلى إلى القاهرة فى ٩ سبتمبر ، وكانت معظم القوات المصرية فى ذلك الوقت على الحدود ، عاملة على تحصين أسوان وكروسكو ووادى حلفا . فأصدر ولسلى أمره إلى الجنرال وود سردار الجيش المصرى بالاضطلاع مع رجاله بعبء التشهيلات للحملة الجديدة .

وصل ولسلى إلى وادى حلفا مصحوبا بأركان حربه فى يوم ٥ أكتوبر وقرر البقاء فيها لمدة شهر قبل سفره إلى دنقلة . وفى يوم وصوله استلم تقريرا من الميجر كتشنر ، يذكر فيه أن الكولونيل ستيوارت - مساعد غردون فى الخرطوم - قد ضرب بربر بقنابل مدفعية إحدى بواخره التى كانت تحمل أربعين جنديا ، وأن البواخر الأخرى المصاحبة لها قد إضطرت إلى العودة إلى الخرطوم ، أما هذه الباخرة فانها إصطدمت بالشاطىء على بعد يومين من مروى ، وإضطر راكبوها للنزول منها ، مما نتج عنه قتل ستيوارت وصحبه بعد مهاجمة الأهالى لهم . وكان من نتيجة ذلك أن وصلت تعليمات برقية من لندن بعد ثلاثة أيام إلى ولسلى تشرح له أن هدف حملته الرئيسى هو مساعدة الجنرال

غردون على ترك الخرطوم ، فعليه أن يتجنب كل عملية هجومية بعد ذلك .
ولقد أصرت هذه التعليمات على ضرورة تحديد ولسلى لعملياته إلى أقصى درجة ممكنة وكان عليه أن يتذكر جيدا أن سياسة الحكومة البريطانية هى العمل على إنهاء سلطة مصر على السودان . كما أنها تقبل تعيين أحد الرؤساء الوطنيين – غير الزبير – للمحافظة على النظام وضمان حسن سير الملاحة فى النيل ، والمحافظة على السلم مع مصر ، ودفع الهجمات الموجهة ضدها من الثوار ، وعدم تشجيع تجارة الرقيق(1) .

وأمر ولسلى مدير دنقلة بالسير فى أقرب وقت ممكن صوب مروى ، وبعمل كل ما فى وسعه لكى يصل إلى تحرير الأوربيين الذين قد يكونون قد وقعوا أسرى فى أيدى الأهالى هناك . وكان على هذا المدير أن يحاول إغراء رجال القبائل على إفتداء الأسرى الأوربيين بمبلغ من المال . ولكن وقت العمل كان قد إنقضى ، وأبرق ويلسون فى يوم ٢٠ أكتوبر أن الأهالى قد رأوا جثثا تعوم فى النيل منذ ثلاثة أسابيع(2) . وهكذا لم يكن فى إستطاعة أى عملية حربية أن تعيد هؤلاء الأوربيين .

ولقد اعترضت عقبات كثيرة وجسيمة طريق النيل هذا . فكانت الحملة تحتاج إلى ٨٠٠ سفينة ذات غاطس مسطح لنقل الجنود حتى مروى ، وكانت تحتاج إلى عدد كبير من الجمال للنقل ولمهمات الاستطلاع فى الصحراء صوب الخرطوم ، ثم كان على الرجال (المصريين) أن يقوموا بجرها فوق الشلال . وبدأ ركوب الجند فى السفن فى أول نوفمبر(3) ولكن سرعان ماظهرت مصاعب جديدة ، وهى نقص كمية الفحم اللازم لتسيير هذه السفن ، مما تسبب فى تعطيل جديد لمدة ثلاثة أسابيع .

وفى أثناء ذلك الوقت وصل الجنرال ولسلى إلى دنقلة فى يوم ٣ نوفمبر ، وقرأ فى إجتماع رسمى فرمانا صادراً من الخديو وموجها إلى المديرين والعلماء

(1) MACMICHAEL, Sir Harold, The Sudan. London, 1954. p. 46.

(2) تارنخ إلى جرانفيل فى ٢١ من أكتوبر سنة ١٨٨٤ F.O. 141/200. Tél. No. 647.

(3) COLVILLE, Official history of the Soudan Campaign. Vol. I.p.182.

والقضاة والوجهاء والتجار وشيوخ القبائل فى السودان يعلنهم فيه أنه قد عين قائدا عاما للقوات البريطانية المرسلة للسودان ، وأنه قد حصل على تعليمات من الخديو ، وصار من الواجب عليهم إطاعة أوامره[1] .

ووصلت القوات متتابعة إلى كورتى ثم أصدر ولسلى أمره إلى الجنرال ستيوارت فى يوم ٣٠ ديسمبر بالتقدم فى الصحراء صوب شندى ثم صوب المتمة على النيل حيث كان يأمل أن يصل بعد أسبوع . ولكنه إشتبك وهو على بعد ٢٣ ميلا من هذه القرية فى قتال مع قوة من الثوار من بربر والمتمة وأم درمان تبلغ حوالى ١٠,٠٠٠ رجل . ولكن هذه المعركة المسماة أبو طليح لم تمنع الانجليز من التقدم صوب الخرطوم .

وتسلم الكولونيل ويلسون قيادة هذه القوة البريطانية المتجمعة قرب النيل وشاهد فى يوم ٢١ يناير سفن غردون الأربعة التى كانت قد حضرت لطلب الانقاذ والنجدة . ولكن الانجليز أضاعوا ثلاثة أيام فى سحب هذه السفن فوق الصخور فى الشلال السادس ، وماأن وصلوا إلى قرب جزيرة توتى حتى تأكدوا من عدم وجود أى علم يرفرف على سراى الحاكم العام فى الخرطوم . وبعد قليل هاجمت نيران مدفعية الثوار السفن المصاحبة للقوة الانجليزية . كانت الخرطوم قد سقطت فى أيدى الثوار فى يوم ٢٦ يناير ، ووصلت النجدة متأخرة .

أما الجنرال السير إيفلين وود الذى كان قد استلم أوامر ولسلى – بعد قتل ستيوارت وقبل وصول أنباء سقوط الخرطوم – لتنظيم إنسحاب الجنود ، فانه قابل القوة الانجليزية فى منتصف الطريق عائدة من الخرطوم مؤكدة سقوطها فى أيدى السودانيين . ولم يكن هناك أى مجال للقيام بأى عملية هجومية ، خصوصا وأنه لم يبق للانجليز إلا ٣٠ جملا من ٢,٢٠٠ . وكان على الجنرال وود أن يعتنى بالجرحى وبمخازن الامداد والتموين بين رجال منهوكى القوى وفى حالة لا يحسدون عليها من الروح المعنوية .

(١) بارنج إلى جرانفيل فى ١٨ من نوفمبر سنة ١٨٨٤ وملحقاتها :
F.O. 141/195. No. 1047.

الفصل السابع والعشرون

سقـوط الخرطـوم

إزدادت حماسة الثوار أثناء محاصرتهم للخرطوم عدما بلغتهم أنباء غزو شرق السودان فى شهر مارس سنة ١٨٨٤ ، وتقدم حملة الانقاد صوب الخرطوم فى نهاية ذلك العام . وكان هذا الهجوم المضاد من جانب القوات البريطانية فى شرق السودان وشماله ، علاوة على تأثير إعدادات حملة الانقاذ مما ساعد على تقوية روح الكفاح عند أنصار المهدى ، ومما أدى إلى سقوط الخرطوم فى أيديهم ، كمرحلة نهائية فى انتصارات الثورة .

(١) – ثبات الحامية المحصورة :

ولقد كان الثوار يعرفون أخبار مصر وحالتها ، وأخبار تحركات القوات البريطانية والتغيرات فى الموقف الدولى ، عن طريق وكلائهم الخصوصيين . وكان هؤلاء الوكلاء يراسلون الثوار بانتظام من مصر ومن فرنسا وإنجلترا ، ودلك عن طريق القاهرة وبنغازى . كما أن عدداً من شيوخ السودان الذين أعطوا معلومات وبيانات عن « العصاة » إلى الميجر كتشنر لم يكونوا أكثر من وكلاء معتمدين من زعيم الثورة السودانية ، وكانوا يقومون بذلك لضمان وصول معلومات معينة إلى السلطات البريطانية . وكان شيوخ شمال السودان قد تسلموا توجيهات معينة لمواصلة اللعب على الطرفين ، فكان عليهم أن يتركوا قوات ولسلى تتقدم فى داخلية البلاد ، حيث أنهم كانوا يرغبون فى أن يوقعوا بها نفس المصير الدى أوقعوه بحملة هيكس . ويذكر أحد الخطابات التى كتبها أحد هؤلاء الوكلاء أن عرب طرابلس والبحيرة والشرقية كانوا كلهم مع المهدية ، وأن رياض باشا وشريف باشا ومصطفى فهمى باشا وسليمان أباظة باشا وعدداً كبيراً من رجال الدولة كانوا متفقين على خلق المصاعب أمام الانجلز ، ولم يكونوا ينتظرون إلا اللحظة المواتية لكى يعلنوا تأييدهم للثورة

الرجال عن برقيات تعلن قرب وصول الانجليز ، وفى بعض الاحيان كان البعض يدعى أنه قد رأى دخان البواخر التى تقلهم[1] .

وكتب غردون فى هذا الجو الغريب إلى السير إيفيلين بارنج مذكراً إياه أن وزير الخارجية البريطانية قد أرسله للخرطوم لكى يكتب تقريراً عن الحالة السائدة فى السودان ، طبقا لتعليمات ١٨ يناير سنة ١٨٨٤ ، وأنه قد عهد للكولونيل ستيوارت بحمل هذا التقرير بعد أن إنتهى من كتابته . وذكر أن علاقته مع كل من وزير الخارجية البريطانية ومع القنصل العام فى القاهرة قد أصبحت منتهية ، فلن يعتبر نفسه خاضعا لهما بعد الآن ، وأظهر رغبته فى إعادة المبالغ التى استلمها من وزارة الخارجية البريطانية ، وأخلى نفسه من كل مسئولية فى حالة ضياع التقرير ذاكرا أنه ليس لديه صورة منه . وأبحر ستيوارت وباور فى الباخرة « عباس » حاملين تقرير غردون . وكان نصيب المندوبين أن قتلهما الثوار وأتلفوا باخرتهم . وكان وقوع تقرير غردون وأوراقه التى تعطى تفاصيل عن حالة التموين والامداد والذخائر بالخرطوم فى أيدى الثوار أكبر مساعد لهم على حساب الفترة التي تستطيع العاصمة أن تقاوم فيها .

ولقد نشر غردون بلاغا فى ٦ يناير يسمح فيه لكل من يرغب فى ترك الخرطوم من الأهالى بحرية الخروج منها . فقرر كثير من الأهالى رغبتهم فى الخروج وكتب غردون خطابا للمهدى يطلب منه فيه رعاية هؤلاء الأهالى وإطعامهم ولم يبق فى العاصمة السودانية إلا ١٤,٠٠٠ نسمة ، وكان قد خرج منها ١٥,٠٠٠ ومات ٥,٠٠٠ من الجوع والمرض .

ولم يكن الجوع وحده هو الذى قضى على قوة رجال الحامية ، إذ أنهم كانوا منهكين من التعب . وكان عددهم ٨,٦٦٥ فى شهر أكتوبر سنة ١٨٨٤ بما فى ذلك الأهالى المتطوعون والقوات غير النظامية ، ولكن عددهم أخذ فى التناقص حتى وصل إلى ٥,٢٤٠ فى شهر يناير سنة ١٨٨٥ . وكانت الأمراض قد قضت على الكثيرين منهم . أما رجال حامية أم درمان فانهم كانوا قد إضطروا للتسليم للثوار . وكان إستمرار ضرب المدينة والطوابى بالمدفعية مما أسهم فى

(١) شهادة السيد أفندى أمين – بكباشى – أنظر :
BORELLI, Octnve; La chutc de khartoum Paris. 1893. p. 45 et 58.

زعزعة الروح المعنوية فى ظل الجوع والتعب . أما الثوار فكانوا يعسكرون فى ثلاث نقط حول المدينة ، وكان لديهم سبع بطاريات ، وكانت وحدات مدفعيتهم المقامة إلى الغرب وإلى الجنوب من المدينة تشتمل على ١٦ مدفعا على الأقل ، بينها عدد من مدافع الكروب . وأصبح ضرب المدينة بقنابل المدفعية أمراً يتكرر يوميا فى خلال شهرى ديسمبر ويناير . ورغم ذلك فان الضباط كانوا يواصلون التفتيش على الخط الدفاعى ليلا ونهاراً لأنه كان مهددا تهديداً واضحاً . ولكن القوة التى أخذت تعوز الرجال من جنود ومتطوعين للذهاب إلى مواقعهم ، وكان من الطبيعى ألا تستمر المقاومة بهذا الشكل لمدة طويلة .

وأخذت هجمات الثوار تزداد شدة وبأسا فى نفس الوقت الذى وهنت فيه قوى الحامية . وكان المهدى يعرف سوء الحالة فى الخرطوم ، فعرض على غردون شروط التسليم . ولكن الجنرال رفض هذا العرض لاعتقاده بقرب وصول حملة الإنقاذ البريطانية . وأخيرا نجد أن عددا كبيرا من الرجال قد وهنت قواهم فى ليلة ٢٥ يناير ، ولم يستطيعوا الذهاب إلى مواقعهم مما إضطر بعض الأهالى إلى حمل السلاح ، وأخذ أماكنهم على الاستحكامات . وكانت هذه هى حال العاصمة السودانية وحاميتها وأهاليها عندما هجم عليها الثوار فى يوم ٢٦ يناير قبيل شروق الشمس . وكان الهجوم شديدا ومركزا على خط الدفاع الجنوبى ، وخصوصا على طرفيه غير المحصنين وعلى نقطة ثالثة كان الثوار قد ردموا الخندق فيها وألقوا عليها السقالات ؛ وكانت تواجه الباب الوحيد الذى يمكن الدخول منه من هذه الناحية[1] . وعندما دقت نوبة « كبسة » قام من كان فى قدرته القيام ، أما الباقون فقد بقوا فى أماكنهم ممددين[2] .

(1) DUJARRIC, Gaston, L'Etat Mahdiste du Soudan. Paris. 1901. pp. 166-168.

(٢) شهادة اسماعيل أغا حسن الطوبجى – باشبوزق باشنجى الاى – أنظر :
BORELLI, Octave; La chute de kharyoum Paris, 1893. p. 132.

وأسرع الثوار وهم يصرخون مارين فوق الجنود الذين كانوا يحرسون النيل الأبيض . ثم طوقوا الآلاى الخامس من الخلف وكان جنود هذا الآلاى يطلقون النار فى أول الأمر إلى ناحية النيل الأبيض على يمينهم ولكن سرعان ماوجدوا أن العدو الذى كان يسير مع هذا الخط قد أخذ فى مهاجمتهم من الخلف ، فاضطرت السريتان الثالثة والرابعة إلى تشكيل مربع « وقاوموا حتى النهاية » ، أى إلى أن دخل الثوار بين جنود هذا المربع ، فتجمع الجنود وأخذوا يتقهقرون صوب مكان الآلاى الرابع . وعلى أى حال ، فان ذلك لم يستغرق وقتا طويلا ، لأنه سرعان ماانديج الثوار بين الجنود والأهالى ، وسادت الفوضى ثم تلتها مذبحة ، وقبض الثوار على من بقى حيا[1] .

وقام الثوار بقتل غردون مع عدد كبير من رجال الحامية . وتحدث الانجليز عن غردون ووصفوه بأنه ، « شهيد » ! وذلك تمهيداً للثأر له من السودانيين ، ولم تكن هذه الحركة إلا لتهيئة الرأى العام لكى يسمح للحكومة فى يوم من الأيام بارسال جنودها البريطانيين الى الخرطوم ، والاستيلاء على السودان .

(٣) - رد الفعل فى بريطانيا :

خشيت وزارة الخارجية البريطانية أن يتسبب عن سقوط الخرطوم زعزعة سلطة الخديو فى مصر ، فطلبت من قنصلها العام فى القاهرة أن يبلغ الخديو أنه يستطيع الاعتماد على تأييد الحكومة البريطانية له ، وأن هذه الحكومة قد منحت اللورد ولسلى جميع السلطات اللازمة لمواصلة العمليات الحربية ، وأنها سترسل اليه كل مايطلبه من مدد ، سواء أكان ذلك لإرسال قوات عسكرية إلى سواكن وبربر ، أو لأى غرض آخر يطلبه . وأعلنت حكومة لندن كذلك أنها لن تدخر وسعا لإنقاذ غردون فى حالة ماإذا كان حيا . وماكان من الخديو إلا أن قدم شكره إلى الحكومة البريطانية على تأييدها له فى تلك الأزمة الوطنية التى كانت تدل على قرب وقوع كارثة

(١) شهادة سيد أحمد أفندى عبد الرازق ملازم أول ٤ حى بلوك - باشنجى الاى المرجع سابق ص ١٠٥

أما فى لندن فان مسئولية الوزارة قد ظهرت بشكل واضح بعد وصول أنباء سقوط الخرطوم ، وبدأ رجل الشارع يحتقر المسؤولين ويتهم الحكومة ، وخصوصا جلادستون الذى لم تكن مسؤوليته فى حقيقة الأمر أكبر من مسؤولية غيره . ولقد فقد جلادستون جزء كبيرا من حب الجمور له بسبب سقوط الخرطوم ، وانتهزت الملكة فكتوريا التى كانت تتهمه بالإسراع فى تفريق إمبراطوريتها هذه الفرصة وإتهمته علنا بأنه قد قتل غردون .

وحاول جلادستون الدفاع عن نفسه وإبعاد مسؤولية سقوط الخرطوم عن كاهل الوزارة ، فذكر أن سير جزء من قوات ولسلى بجوار النيل لكى تحتل بربر حسب توجيهات غردون نفسه قد تسبب فى تأخير وصولها . ولقد كان من المستحيل – حتى إذا سارت بسرعة أكبر – معرفة تاريخ محدد قاطع لوصولها للخرطوم ، وذلك بسبب الأحوال المحلية للملاحة فى النيل . وهكذا نرى أن جلادستون قد وضع مسؤولية سقوط الخرطوم على « المستشارين العسكريين » للملكة ، وهم الذين كانوا قد فشلوا فى الاتفاق على إختيار طريق تسير فيه الحملة سواء مع النيل أو من سواكن إلى بربر ، مما تسبب فى تأخير إتخاذ قرار فى الأمر بشكل واضح . وعلى أى حال فان ظروف السودان المناخية فى تلك الفترة من فترات السنة كانت ستعمل حتما على تأخير تنفيذ المشروع . وبالرغم من كل ذلك فان القوات البريطانية قد قامت بتنفيذ الأوامر الصادرة إليها .

أما فى مسألة سقوط مدينة الخرطوم بالذات فان جلادستون قد رفض أن ينسب ذلك إلى إنتهاء وسائل الدفاع ، ورجع فى تلك المسألة إلى ماأشيع عن وقوع خيانة بين رجال الحامية المصرية هادفا بذلك إلى رفع المسؤولية عن كاهل القوات والسلطات البريطانية . وأخيراً فان جلادستون قد أعلن أن المسئولية البريطانية الوحيدة الحقيقية هى حماية مصر نفسها عند الحدود مع عدم التدخل فيما وراء الصحراء الجنوبية[١] .

(1) MORLEY, Sir John; The life of Gladstone. London, 1903. Vol. III. pp. 167-168.

ولقد حاول جلادستون فى يوم ١٩ فبراير سنة ١٨٨٥ أن يخلى الحكومة من مسؤوليتها أمام البرلمان ، ولكنه لم ينجح فى دفع مشروع القرار الذى تقدم به المحافظون إلا بـ ٣٠٢ صوتا ضد ٢٧٣ ، أى أن الأغلبية الحكومية قد نقصت إلى ٢٩ صوتا فقط . وعلى أى حال فان سقوط الخرطوم كان هو السبب الأساسى والرئيسى لسقوط وزارة جلادستون الثانية ، وأكبر ممهد لحزب المحافظين الذى تولى الحكم ، للبقاء فى الوزارة مدى عشرين عاما مستمرة تقريبا .

الفصل الثامن والعشرون

محاولـة الاحتفـاظ بدنقلـة

بينما كان اللورد ولسلى فى طريقه لنجدة غردون سنحت فرصة للسير إيفيلين بارنج لكى يظهر هذه الحملة أمام كل من المصريين والانجليز على إنها تخدم مصالح الخديو قبل كل شيء ، ولكى يحاول إحياء مشروع غردون الخاص باقامة « محمية » بريطانية فى الخرطوم وشمال السودان ، أو على الأقل فى مديرية دنقلة ، وخاصة بعد أن رفضت وزارة الخارجية البريطانية الاستفادة من الزبير فى هذا الشأن . فلقد زاره الأمير حسن أخو الخديو فى يوم ٢٨ ديسمبر سنة ١٨٨٤ وعرض عليه أمر تعيينه حاكما عاما فى الخرطوم . ومعنى هذا أن الخديو ووزاره كانوا يرغبون فى الاحتفاظ بسلطتهم على الخرطوم بعد أن قبلوا تنفيذ النصيحة الإجبارية الانجليزية . وكانت هناك حجج كثيرة ومتضاربة بشأن هذا التعيين ، ولكن السير إيفيلين بارنج لم يجد مانعا من تنفيذ هذه الفكرة ، خصوصا وأن العثور على من يصلح لمثل هذا المنصب لم يكن أمراً هينا . أى أن القنصل العام البريطانى فى القاهرة كان يوافق على أن يكون لمصر إمتداد فى الأقاليم السودانية ، تستطيع بريطانيا أن تستفيد منه مثل إستفادتها من إحتلالها لمصر .

(١) – مهمة الامير حسن :

ولقد سألت الحكومة البريطانية اللورد ولسلى رأيه فى هذا الشأن ، ولكن رد القائد العام البريطانى لم يصل إلى لندن إلا بعد وصول أنباء سقوط الخرطوم فى أيدى الثوار . وأجاب ولسلى فى ١٠ فبراير سنة ١٨٨٥ معدداً المزايا التى تعود على انجلترا من هذه الفكرة وتنفيذها ، خاصة وأن الأمير كان قد تعلم فى انجلترا . ولقد ذكر ولسلى أنه إذا ماأرسله الخديو لكى يبقى مع مدير دنقله لمدة شهر فان هذا العمل سيكون له نتيجة طيبة جدا واقترح تعيين الأمير

حسن « مندوبا ساميا للخديو لدى القوات البريطانية » ، وهو مايعطيه سلطات جميع المديرين والسلطات المدنية فى السودان ، على أن « يتعهد بتنفيذ جميع الرغبات البريطانية قبل تعينه فى هذا المنصب »[1] .

وهكذا كان هذا القائد البريطانى فى شمال السودان يرغب فى أن تظل السلطات مركزة فى يديه ، على أن يستفيد من البقاء الشكلى لممثل الخديو معه .

ولم يجد اللورد جرانفيل مانعا من إرسال الأمير حسن إلى دنقلة حسب الشروط التى وضعها كل من السير إيفلين بارنج واللورد ولسلى ، ولكنه أضاف أنه من اللازم أن يشرح له جيداً ألا يعمل على تقييد الحكومة البريطانية بأى خطة تسعى إلى إعادة السيادة المصرية على السودان[2] . وكان من نتيجة ذلك أن طالب اللورد ولسلى – وهو الذى كان على اتصال دائم بالأمير وبالخديو – بسرعة « إرسال الأمير للسودان لأسباب عسكرية »[3] .

أما الخديو فقد تظاهر فى بداية الأمر بعدائه للفكرة دون أن يعلن أسباب ذلك ، فربما كان يخشى من أن تتهمه أسرته بارساله للسودان للتخلص منه . ولكن الأمر إنتهى بأن وافق الخديو على الفكرة ، وكذلك فعل نوبار . وأما الأمير فانه قد رغب فى فرض شروطه ، فصرح للسير إيفلين بارنج بأنه لن يسافر إلى السودان قبل أن يصدر أمر تعيينه لمنصب الحاكم العام أو حكمدار السودان . وبالاختصار فانه طالب بأن تركز فى يديه جميع السلطات المدنية والعسكرية ، وذلك فى كل المديريات والأقاليم السودانية ، مع ما ينضمنه ذلك من معنى بقاء السودان تحت حكم مصر . ولكنه أراد أن يترك الباب مفتوحا ، فذكر للسير إيفيلين بارنج فى نهاية مقابلته معه أنه سيسافر على أى حال إلى السودان ، ولكن تعيينه لذلك المنصب سيجعل مهمته أكثر نفعا . ولم تخف

(١) بارنج إلى جرانفيل فى ١١ و ١٢ من فبراير سنة ١٨٨٥
F.O. 141/213. No. 136 and 139.

(٢) جرانفيل إلى بارنج فى ١٢ من فبراير سنة ١٨٨٥ F.O. 141/220. Tél. No.50 Chiffré

(٣) بارنج إلى جرانفيل فى ١٣ من فبراير سنة ١٨٨٥ F.O. 141/221. Tél. No. 81.

هذه المساومة عن أعين البريطانيين ، وأرادوا الاستفادة منها لبلادهم قبل أى شيء آخر . فشرح القنصل العام البريطانى فى القاهرة للأمير حسن أن جمع السلطات المدنية والعسكرية فى يد اللورد ولسلى أمر ضرورى فى تلك الظروف . وكان ولسلى قد أبرق من شمال السودان يعرب عن أمله فى أن يقبل الأمير حسن منصب « مندوب سمو الخديو » لدى قيادته العامة ، إذ أنه يعتقد أن وجود الأمير فى هذا المنصب سيكون كثير النفع . وأخيراً قبل الأمير رغبة البريطانيين فى الاحتفاظ بحرية العمل فى موضوع سياستهم السودانية ، ونعهد بأن يتبع تعليمات اللورد ولسلى فى جميع الشئون ، خصوصا وأن السير إيفيلين بارنج كان يشك فى حكمة إرساله مالم يذهب بوصفه مندوبا ساميا فقط ، ومالم يعلن رسميا أنه خاضع لأوامره القائد العام البريطانى[1] .

قبل الأمير حسن إذن هذه المهمة بالشكل والشروط التى عرضها اللورد ولسلى ، فترك القاهرة إلى أسيوط يوم ٢ مارس سنة ١٨٨٥ ، ثم وصل إلى الحدود بعد عشرة أيام .

والحقيقة هى أن هذه المهمة كانت قليلة القيمة ، فلم يكن فى إستطاعة الأمير أن يفعل أى شيء فى السودان ، ولم يسمع أحد عنه حتى فى أقل الأمور أهمية . ذلك أن الحكومة البريطانية كانت قد قررت بعد قتل غردون تنفيذ توصية اللورد ولسلى الخاصة بالاحتفاظ بالنفوذ البريطانى فى السودان ، وكانت هذه التوصية تقوم على أساس إستمرار إحتلال مديرية دنقلة وشمال السودان ، وإرسال حملة عسكرية إلى سواكن تحت قيادة الجنرال جراهام ، وذلك للاحتفاظ بهذا الميناء ومحاولة فتح الطريق الموصل منه إلى بربر تمهيدا للاتصال مع حملة اللورد ولسلى فى سيرها نحو الخرطوم . ولكن مصاعب جمة كانت تعترض هذه العملية المركبة ، كما أن تهديد روسيا للأفغان والهند كان واضحا مما عمل على سحب هذه الحملة من سواكن وسحب حملة ولسلى نفسها من دنقلة ، وإنتهى الأمر باخلاء هذه المديرية الأخيرة وتركها للثوار ، مما ألغى كل مبرر للابقاء على مهمة الأمير حسن .

(١) بارنج الى جرانفيل فى ١٤ من فبراير سنة ١٨٨٥ F.O. 141/218. No. 151. Secret.

(٢) - اقتراح الزبير باشا :

وكان الانجليز قد إتهموا الزبير باشا رحمت بالسعى لإحداث انقلاب في مصر وفى السودان ، وذلك عن طريق قواته التى أرسلت للخدمة مع الجنرال بيكر فى سواكن ، فنفوه إلى جبل طارق كما ذكرنا . ولكن الزبير كان رجلا يضع نفسه فى خدمة بلاده ، فاقترح من منفاه أن يذهب لزيارة المهدى فى أم درمان ، وأن يعمل معه لمعرفة آرائه ونواياه[1] . وكان يعتقد أن مثل هذه المحاوله للمفاوضة مع المهدى قد تؤدى على الأقل إلى نتيجة لا بأس بها ، وهى منع الأنصار من الهجوم على مصر . وعلاوة على ذلك فقد كان من الممكن أن تكون هذه المحاولة نافعة « للمخابرات » وخصوصا إذا ماقام بها أحد الاخصائيين فى شئون السودان .

ولكن كلا من حكومتي لندن والقاهرة كانت ترفض الاعتراف باستيلاء الثوار على مقاليد الأمور فى السودان . وسيسود شعور بالعداء والحقد بينهما وبين السودانيين فى خلال السنوات التالية . وعلى أى حال فان استمرار هذا الموقف كان فى صالح انجلترا ، إذ أنه كان يعطيها حججا لكى تبقى فى مصر بدعوى حمايتها للخديو ، خاصة وأن الثوار السودانيين كانوا يتهمونه بالعمل ضد عرابى ، وباحضار « الكفار » إلى بلاد إسلامية والاحتفاظ بهم فيها . وكان تهديد ثوار السودان للنظام القائم فى مصر فى حقيقة الأمر تهديدا فعليا . وهكذا أخذت الأمور تدور فى حلقة مفرغة ، وعمل البريطانيون على الاحتفاظ بها فى هذا الشكل ، لأنها كانت تخدم مصالحهم . فما أن تسلم السير إيفيلين بارنج إقتراح الزبير حتى أحاله على ولسلى ، عدو الزبير الأول . ولقد رفض ولسلى بطبيعة الحال هذا الاقتراح بشكل يمنع إعادة فتح الموضوع ، فوصف هذه الفكرة بأنها « حنوق مطبق » ، وإدعى أن جماعة الزبير قد فعلت أكثر من غيرها للوصول بالحالة فى السودان إلى ماوصلت إليه[1] .

(١) بارنج إلى جرانفيل فى ٥ مارس سنة ١٨٨٥ F.O. 141/221. Tél, No. 134.

(١) بارنج إلى جرانفيل فى ٦ من مارس سنة ١٨٨٥ F.O. 141/221. Tél. No. 136 Secret.

وانتهت اذن تلك المحاولة للاستعانة بأحد كبار المصريين أو الزعماء المسلمين فى الاحتفاظ بالنفوذ المصرى فى الخرطوم أو شمال السودان ، وإنتهى معها ضمنا ذلك المشروع البريطانى الخاص بإقامة محمية بريطانية فى ذلك الإقليم . وكان السبب المباشر لهذا هو سقوط الخرطوم فى أيدى الثوار ، ومحاولة اللورد ولسلى الاحتفاظ بخبرة العمل العسكرية فى ذلك الاقليم ، وما قد يهيىء له ذلك من فرص جديدة للاستفادة منها فى النواحى السياسية فيما بعد .

(٣) — تأمين سواكن :

فى الوقت الذى سقطت فيه الخرطوم كان السودان الشرقى بأكمله ، فيما عدا ميناء سواكن ، تحت سيطرة الثوار بقيادة عثمان دقنه . وكان الطريق من سواكن إلى بربر مقطوعا ومغلقا أمام السلطات والقوات المصرية — الانجليزية .

وكانت أنباء حملة اللورد ولسلى قد وصلت إلى الثوار منذ شهر نوفمبر ، فعمل عثمان دقنه على الاحتفاظ بمعظم قواته حول سواكن ، ولكى يمنع القوات المصرية من الخروج من هذه المدينة ، والاتجاه صوب بربر . وكذلك أرسل بعض قطع المدفعية إلى قائد الثوار فى بربر ، لكى يحاول منع ولسلى من الوصول إلى الخرطوم . وكانت هذه هى المدافع التى أطلق منها الثوار القنابل على بواخر غردون عند وصولها لبربر بقيادة ستيوارت . وقبل نهاية العام صدمت قوات سواكن بموت على باك بخيت وعلى شوحالى رؤساء قبائل بنى عامر والحلانجة . كانت هاتان القبيلتان قد أدتا خدمات فائقة فى الدفاع عن كسلا ، وكان وجودهما على جانب هذه المدينة وعلى طريق عقيق قد منع الثوار من احتلال أى من هذين المركزين الاستراتيجيين . وكان موت شيخيهما أكبر عامل على حرمان رجال القبيلتين من قيادتهما العسكرية ، وستصبح قواتهما المحاربة قليلة الأهمية بعد ذلك[1] . ومن ناحية أخرى نجد أن سقوط الخرطوم قد وفر كبيراً

(1) JACKSON, H. C., Osman Digna. London, 1926. pp. 86-87.

من الثوار ووجههم صوب شرق السودان حول سواكن ، وصوب السمال حول دنقله ، لمحاولة وقف القوات الأجنبية الزاحفة

ولم يبق فى إستطاعة اللورد ولسلى أن يبدأ أى عملية عسكرية قبل نهاية فصل الصيف ، ولكنه أراد أن يكسر قوات عثمان دقنه فى شرق السودان قبل أن يقوم بأى هجوم على دنقلة . وكان هذا تأمينا لجناحه الأيسر عند تقدمه جنوبا ، وقد يعادل إنتصار الانجليز فى شرق السودان إستيلاء المهدى على الخرطوم ويخفف من حدة وقعه . وكانت سواكن مفتوحة للقوات البريطانية من جانب البحر ، كما أن إحتلال مواقع طوكر وسنكات كان أمرا سهلا ويضمنه بناء الخط الحديدى فى إتجاه بربر . حقيقة أن ولسلى لم يكن يفكر فى بناء سكة حديدية طولها ٢٥٠ ميلا قبل قيامه بعملية حربية فى الخريف صوب الخرطوم ، ولكنه كان يأمل فى أن يكون البدء فى إنشاء هذا الخط كافيا لكى يقدم للثوار الدليل على أن انجلترا لاترغب فى ترك السودان قبل أن تعيد النظام ، وتقيم حكومة ثابتة فى الخرطوم .

وكانت السيطرة على بلاد الهدندوه تضمن للبريطانيين مواقع تتمتع بمناخ لطيف نوعا ، ويمكن ترك الخيول والجمال فيها لتمضية فصل الصيف .

كما أن هذا الخط الحديدى سيكون له نفوذ سياسى وأهمية إستراتيجية كبيرة ، علاوة على أهميته التجارية . فقد كان من الصعب جدا ومما يكلف كثيرا إرسال قوات **للسودان** لكى تساعد أى حاكم يقيمه الانجليز فى الخرطوم فى حالة احتياجه إلى معونة خارجية مباشرة ، وذلك لأن الصحراوات كانت تفصل السودان عن العالم الخارجى ، ولذلك فان إنشاء خط للسكة الحديدية سينهى **عزلة** السودان . وإذا كانت سواكن قد إتصلت مع بربر بخط حديدى منذ بدء الثورة السودانية لما تمكن المهدى من الوصول إلى ماوصل إليه أو لو وصل إليه ولكن فى وقت أطول . هكذا فكر ولسلى الذى كان يرى فى إنشاء هذا الخط ضرورة لإرسال الإمدادات ولسحب المرضى والجرحى عند اللزوم . وستكون سواكن وهى نهاية الخط ، والقاعدة البحرية تحت سيطرة الأسطول البريطانى . وأخيراً فان هذه الفكرة كانت تهدف إلى إظهار العمليات الحربية

البريطانية على أنها متينة قوية ، ولا يمكن مقاومتها ، أكثر مما لو كانت هذه العمليات لا تستند إلا إلى خط مواصلات واحد يسير مع النيل جنوبا . والحقيقة هي أن ولسلي لم يفعل شيئا أكثر من إقتباس فكرة غردون القديمة الخاصة بالقضاء على المهدية مستندا إلى دنقلة وسواكن ، والقاضية بتجميع القوات في بربر قبل الهجوم ، ولكنه أظهرها في ثوب جديد .

ولقد وافقت الحكومة البريطانية على هذه الفكرة الموجهة قبل أي شيء ضد قوات عثمان دقنه في نفس الوقت الذي ستقوم فيه الحملة الأخرى بالهجوم إبتداء من دنقلة . وإتخذت الوزارة البريطانية هذا القرار بعد ١٥ يوما من نزول القوات الإيطالية في مصوع (٥ فبراير سنة ١٨٨٥) وبعد ١٣ يوما من وصول أنباء سقوط الخرطوم . وكان من الواضح أن الحكومة البريطانية كانت – علاوة على رغبتها في الانتقام لمقتل غردون – لا ترغب في ترك حرية العمل التامة للايطاليين على سواحل البحر الأحمر ، وإن كانت دور المحفوظات لا تشتمل على ما يظهر خوف البريطانيين من الأطماع الايطالية في سواكن بنوع خاص .

وعلى أي حال فقد وقع اللورد هارستون وزير الحربية البريطانية إتفاقا مع شركة لوكاس وأيراد Lucas & Aird في ١٧ فبراير سنة ١٨٨٥ لبناء خط سكة حديدية من سواكن وفي إتجاه بربر ، وذلك على مراحل تحدد فيما بعد ، وخط آخر في داخل سواكن نفسها . وفي نفس اليوم أصدر وزير الحربية أمرا بتجميع ١٢,٣٢٠ جنديا بريطانيا في سواكن ، وذلك في الفترة بين ٦ و ١٠ من مارس ، وعهد بالقيادة إلى الجنرال السير جيرالد جراهام[١] . وهكذا ظهر جليا أن إنجلترا كانت ترغب في القيام بعملية مشتركة من النيل ومن سواكن صوب الخرطوم ، مرتكنة في ذلك على خط سكة حديدية لمداومة الاتصال بالحاكم الجديد الذي ستنصبه في الخرطوم . ولم يكن في استطاعة جلادستون أن يذكر في هذا الوقت أن هذه العملية تتسم مع كفاح الشعب السوداني

(١) اللورد هارتنجتون إلى الجنرال السير ج جراهام في ١٧ من فبراير سنة ١٨٨٥ – أنظر :
S.P. Vol. Lxxxix Egypt No. 9. 1885. (c. 4345). No. 9. p. 3.

للحصول على حريته ، كما إدعى من قبل ' ذلك أن العناصر العسكرية فى الوزارة البريطانية كانت قد نجحت فى فرض سياستها على الحكومة ، ولهذا فأننا لانجد أى فرق بين سياسة حزب الأحرار وسياسة حزب المحافظين فى هذه المسألة . وأصبح الهدف هو الوصول للخرطوم وكانت إنجلترا قد تركت الثورة تقضى على الادارة الخديوية ، ثم فكرت إنجلترا فى مهاجمة الثورة قبل أن تضمد جراحها .

(٤) - الجنرال جراهام فى سواكن :

ماأن وصل الجنرال جراهام إلى سواكن لقيادة القوات البريطانية فى تلك المنطقة حتى تسلم تعليمات وزارة الحربية البريطانية توجهه فيها إلى تنظيم القوات الموضوعة تحت قيادته للعمليات قبل أن يبدأ فصل الصيف الشديد الحرارة ، وأن يعمل على توفير وسائل النقل اللازمة لتحقيق الهدف الأول للحملة ، وهو القضاء على قوات عثمان دقنه . ثم كان على الجنرال بعد ذلك ألا يضيع الوقت فى مهاجمة جميع النقط التى تحتلها قوات الثوار فى شرق السودان وكان عليه أيضا أن يهتم إهتماما جديا بمسألة بناء خط السكة الحديدية من سواكن إلى بربر . وفى حالة عدم تمكن اللورد ولسلى من احتلال بربر فى ذلك الصيف ، فلم يكن من الحكمة مد السكة الحديدية من سواكن إلى أبعد من أرياب ، بل كان على الجنرال جراهام أن يخزن فى أرياب جميع المواد اللازمة لبناء الجزء الآخر من الخط الحديدى بين أرياب وبربر وطوله مائة ميل وذلك فى إنتظار إستئناف الأشغال بمجرد بدء الفصل المعتدل المناخ وبمجرد استيلاء قوات اللورد ولسلى على بربر . وأخيراً فقد كان الجنرال جراهام تحت قيادة وأوامر الجنرال اللورد ولسلى ، القائد العام ، وعليه أن يتصل به برقيا بطريق مباشر[١] .

وتسلم الجنرال جراهام قيادته فى سواكن فى يوم ١٢ مارس سنة ١٨٨٥

(١) هارتنجتون إلى جراهام فى ٢٠ من فبراير سنة ١٨٨٥ المرجع السابق وثيقه رقم ١٦ ص ٩

وكان معسكر الحملة من الاتساع بشكل يساعد الثوار على مهاجمته كل ليلة ، وفى مناطق متعددة منه ، مما منع الرجال من الراحة وتذوق طعم النوم . وكانت قوات عثمان دقنه تبلغ حوالى ١٠,٠٠٠ مقاتل منها ألف فى هاشين و ٧,٠٠٠ فى تماى ، وهو مركز القيادة ، بينما بقيت وحدة أخرى فى طوكر للدفاع عنها . وهكذا نرى أن قوات الثوار كانت مركزة على طول خط يمتد من هندوب إلى هاشين إلى تماى . ولما كانت القوات الموجودة فى هاشين تهدد تقدم البريطانيين صوب تماى ، وهى هدف الحملة ، فان الجنرال جراهام قد صمم على أن يقوم بعملية استكشاف صوب هاشين . ولقد تحركت القوات البريطانية من سواكن فى صبيحة يوم ٢٠ مارس مما إضطر قوات الثوار إلى التقهقر أمام تقدمها ، محافظة بذلك على مسافة كيلو مترين بينها وبين البريطانيين . ولقد تمكن البريطانيون من بناء زريبة ، وتركوا فيها إحدى الكتائب وأربعة مدافع ، بينما عادت بقية القوات إلى سواكن ، وكانت هذه الزريبة تتحكم فى وادى هاشين ، مما يساعد على حماية الجناح الأيمن لقوات جراهام ولخط المواصلات اللازم للعمليات المقبلة مع تماى . وفى صبيحة يوم ١٢ مارس خرج البريطانيون فى قوة تبلغ لوائين تؤيدهما مدافع « جاردنر » الرشاشة وذلك لبناء ثلاث زرائب ، إحداها تكفى لحماية ألفى جمل ، والآخرين إلى جانبيها وكل منها لأجل كتيبة . وبدأ العمل عند توفريك ، على بعد ستة أميال من الزريبة الأولى ، وقام به أحد اللواءات بينما قام الآخر بحماية الجمال ودواب الحمل . ولقد هاجم الثوار إحدى الزرائب فى وقت العصر وقبل أن يتم العمل ثم بدءوا فى مهاجمة الزريبة الثانية ، ولكن نيران المدافع الرشاشة كانت قد أعدت لاستقبالهم ، وإضطرتهم إلى الانسحاب[1] . ولم تستمر هذه المعركة فى حقيقة الأمر أكثر من عشرين دقيقة إنتهت بتكبيد الثوار خسارة تصل إلى ألف قتيل ، بينما كانت خسارة البريطانيين جسيمة جدا فى الجمال والخيول ودواب النقل . ولقد أثبتت هذه المعركة أهمية إستخدام المدافع الرشاشة فى العمليات الحربية فى السودان ، وكانت هى أهم معركة يخوضها

JACKSON, H.C; Osman Digna. London. 1926. pp. 94-97.

البريطانيون في شرق السودان . ولقد تمكن الانجليز من بناء الزرائب ، ولم تقم الثوار بمهاجمتها بل إنهم إضطروا إلى سحب قياداتهم من تماى

وحاولت القوات البريطانية الاستيلاء على تماى في أول إبريل ، ولكن الثوار قاوموها مقاومة باسلة ، وإضطروها إلى الرجوع إلى زرائبها ، فأصدر جراهام أمره بوقف العمل في إنشاء السكة الحديدية حتى يضع كل قوته في المعركة وفي اليوم التالي خرجت القوة البريطانية في شكل مربع ، وصعد الجنرال جراهام في أحد المناطيد للاستكشاف ، ولم يكن عدد الثوار كبيراً ، مما سمح لتلك القوة البريطانية (٦,٣٠٠ جندى) باحتلال القرية والسيطرة على الخور المجاور دون أن تلقى مقاومة تذكر . وتقهقر الثوار إلى داخل التلال ، وأرادوا استدراج البريطانيين وراءهم في هذه الأرض الصعبة وإبعادهم عن قاعدة عملياتهم ولكن جراهام رأى خطورة إبتعاده كثيرا عن قاعدته . وعلى أى حال فان جراهام قد احتل « هندوب » في يوم ٨ أبريل حتى يهيمن منها على الطريق الذى قد يستخدمه الثوار في الرجوع لمهاجمة سواكن نفسها .

ولقد إبتعد كل خطر عن سواكن بعد معركة توفريك واحتلال تماى وهندوب ، وأصبح في مقدور جراهام أن يبدأ في تنفيذ الجزء الثاني من تعليماته ، وهو بناء الخط الحديدى في إتجاه بربر ، فبدأ محادثاته مع رجال القبائل المجاورة لكى يكسب ودهم ومعاونتهم اللازمة لضمان سلامة الخط بعد بنائه وكان هؤلاء الأهالي في حالة بؤس إقتصادى لا يحسدون عليه فاقترح عليهم جراهام إعطاءهم بعض الإعانات لكى يكسبهم إلى جانب السلطات المصريه « البريطانيه » ثم اقترح على لندن بعد ذلك في ١٢ إبريل أن يؤكد لهؤلاء الأهالي أنهم يستطيعون دائما أن يطلبوا المعونة البريطانية التى ستضمنها بقاء القوات البريطانية بشكل دائم في سواكن ولكن اللورد ولسلى تسلم بعد ثلاثة أيام أمرا بوقف إنشاء خط السكة الحديدية ولقد كان من الضرورى لبريطانيا أن تحتفظ بسواكن ولكن الوزارة لم تسمح لجراهام بأن يعطى مثل هذا التعهد لرجال القبائل بشكل قد يتعارض مع سياسة الحكومة البريطانية

الفصل التاسع والعشرون

الإخـــلاء التـام

كان السير إيفيلين بارنج قد كتب خطابا شخصيا إلى اللورد جرانفيل فى أوائل شهر إبريل سنة ١٨٨٥ يطلب فيه من الحكومة البريطانية تقرير سياسة خاصة محددة فى السودان ، وينصح فيه بعدم إقامة أى نوع من الحكومة فى السودان فى ذلك الوقت . ولقد ساعد هذا الخطاب على أن تفكر الوزارة البريطانية فى المسألة السودانية فى داخل محيط السياسة العامة البريطانية .

(١) - انسحاب حملة جراهام :

كان الموقف على حدود الهند ينذر بالحرب ، ولم يخف الروس نيتهم فى الهجوم على أفغانستان . وإن هجوما روسيا على الهند ، مصحوبا بثورة القوات المسلحة فى هذه البلاد الأخيرة ، سينتهى بلا شك إلى أن تفقد بريطانيا سيطرتها على تلك الإمبراطورية . ولذلك فقد كان من الصواب أن تتخلى بريطانيا عن مواصلة حملتها ضد الخرطوم ، وأن تعمل على سحب قواتها إلى مصر نفسها . وكان هذا هو السبب الذى دفع اللورد هارتنجتون إلى إرسال برقينه إلى اللورد ولسلى فى ١٣ إبريل ، يطلب منه فيها بحث الإجراءات اللازمة لسحب القوات من السودان فى أقرب وقت ممكن . وكان من الطبيعى أن يوقف تقدم القوات البريطانية الزاحفة من سواكن فى نفس الوقت .

ولكن ولسلى طلب إلى حكومته أن تحيطه علما بنياتها ، وخصوصا فى مسألة دنقلة ووادى حلفا وكروسكو وأسوان ، مدعيا أنه لا يعرف أى واحدة من هذه النقط الاستراتيجية ستصبح نقطة الحدود فى حالة سحب جميع القوات من السودان ، وطلب الاذن بالاحتفاظ بوادى حلفا وكروسكو بصفتها نقط أمامية ، وطلب وضع لواء من الجنود كحامية فى أسوان ، وأوصى بمراقبة النيل ببواخر مسلحة ومجهزة برجال من البحرية البريطانية أمام الشلال

الأول وخلفه ، وبضرورة نشر بلاغ رسمى من لندن بشرح أن الحكومة البربطانية مصممة كل التصميم على إبقاء حامياتها فى مصر ، وذلك فى نفس الوقت الذى يذاع فيه حبر الانسحاب ، ولضمان سلامة القوات التى ستنسحب لمصر[1] .

ولم يكن لدى ولسلى إلى الجنوب من أسوان إلا ٧,٥٠٠ جندى بريطانى محارب ، وكان من الضرورى أن يحتفظ فى حالة الاخلاء بـ ٢,٥٠٠ جندى على الحدود ، مما لا يوفر للامبراطورية إلا ٥,٠٠٠ جندى فقط للخدمة فى الميادين الأخرى . ثم إن الانسحاب من دنقلة سيعطى هذا الإقليم للثوار ، ويضمن لهم إنضمام العبابدة والقبائل الأخرى التى كانت تسكن بالقرب من الحدود ، والتى كانت لا تزال نتردد بين الولاء للمهدى وكان بقاء البريطانيين فى دنقله يهدد الثوار لدرجة ما ، ويحول بينهم وبين التوسع فى ناحية الشمال ، ويشجع خصومهم على الاستمرار فى مناوأتهم . وكان وجود البريطانيين فى دنقلة يسهل عليهم أمر الزحف فى السودان ، خصوصا إذا ما سنحت الفرصة ، أو فى حالة إختفاء المهدى من مسرح السياسة . ولذلك فان ولسلى أوصى بالاحتفاظ بدنقلة لأنها تتفق مع « الكرامة الوطنية » البريطانية ، وتتمشى مع السياسة البريطانية فى مصر ، وان كان قد قبل جلاء قوات جراهام عن سواكن إذا لزم الأمر . وشدد فى توصيته بالاحتفاظ بمديرية دنقلة لكى يمنع الثورة من الوصول لمصر ، ولكى يضمن ولاء القبائل المجاورة للحدود ، ويمنع قيام الاضطرابات والثورات المحلية المتفرقة ، التى قد تنتج عن إخلاء السودان ، وتضطر بريطانيا إلى زيادة حامياتها البريطانية فى مصر ، وإلى إحتلال المدن الكبيرة فى الصعيد إحتلالا عسكريا[1] .

شرح ولسلى لحكومته أنه من وجهة النظر المالية والعسكرية وفيما يتعلق برفاهية مصر نفسها ، يجب حصر إزدياد قوى المهدى بهزيمته عند الخرطوم ،

---

(١) ولسلى إلى هارتنجتون فى ١٤ من ابريل سنة ١٨٨٥ .
S.P. Vol, Lxxxix. Egypt. No. 13. (1885) (c. 4392). No. 29. p. 22.

(١) ولسلى الى هارتنجتون فى ١٥ من ابريل سنة ١٨٨٥ – المرجع السابق – وثيقة رقم ٣٢ ص ٢٣

وليس بمجرد إتباع سياسة دفاعية بحتة عند الحدود فى أسوان أو وادى حلفا . وكانت معظم الاستعدادات لهذا الزحف قد تمت ، ومعظم المصاريف اللازمة قد أنفقت بالفعل . وأرسل ولسلى من مصر بهذا التحذير إلى لندن : « إذا تركنا دنقلة فان أحوال هذه المنطقة ستصبح مماثلة لأحوال الخرطوم الحاضرة . سيكون هذا هو ماجلبناه على حليفنا الخديو فى إحدى مديرياته الرئيسية ، وكل ماجلبناه على هذه المديرية نفسها . لقد وجدناها فى حالة سلم وأمن — نسبيا — وسنتركها فريسة للنهب والقتل »[٢] .

ولكن حكومة لندن لم تكن تفكر إلا فى تجميع جميع الموارد العسكرية للامبراطورية ووضعها فى خدمة استعمارها فى الهند . وكانت ترغب فى أن تتحاشى كل عمل قد يؤدى حتى إلى رد فعل معاد ، مثل تنظيم أسطول من السفن الصغيرة على النيل ، أو بناء خط السكة الحديدية فى وادى حلفا . وبطبيعة الحال كانت حكومة لندن تحتفظ لنفسها بكل حرية للعمل فى المستقبل . أما فيما يخص سواكن فان البرقية التالية تلخص موقف هذه الحكومة تلخيصا عاما : « يجب وقف مد خط السكة الحديدية من سواكن إلى بربر مع وقف العمليات الفعلية على النيل ولكن نظراً لضرورة الاحتفاظ بسواكن فى الوقت الحاضر فقد يكون من الضرورى إحتلال محطة أو محطات قريبة منها ، ويجب إستشارة السلطات العسكرية فى هذا الشأن ، وكذلك فى أمر إختيار نقطة معينة تصبح نهاية خط السكة الحديدية . وستبحث فيما بعد مسألة الخط الحديدى الذى سيبنى فى المستقبل . وستحتفظ الحكومة بحامياتها فى مصر للدفاع عن الحدود[١] » . وهكذا نرى أو وزارة جلادستون قد عادت وقررت الانسحاب من السودان وتحديد الحدود الجنوبية لمصر عند خط ستقف عنده لمدة إثنى عشر عاما . وفى يوم ٢١ من أبريل سنة ١٨٨٥ أعلنت الحكومة البريطانية رسميا فى كل من مجلس العموم ومجلس اللوردات أنه ليس لديها أى نية

---

(٢) ولسلى إلى هارتنجتون فى ١٦ من أبريل سنة ١٨٨٥ — المرجع السابق — وثيقة رقم ٥٢ ص ٣٥

(١) هارتنجتون الى ولسلى فى ٢٠ من أبريل سنة ١٨٨٥ — المرجع السابق — وثيقة رقم ٤٠ ص ٢٥

للزحف على الخرطوم أو للقيام بأية عملية هجومية أخرى فى السودان وأن اللورد ولسلى قد تسلم الأوامر الخاصة بذلك فى أسرع وقت ممكن

وذهب ولسلى إلى سواكن لدراسة الحالة ، وحاول الاحتفاظ بقواته فى دنقلة إلى أطول وقت ممكن وكان الجنرال جراهام يطالب من سواكن بضرورة السماح له بالقضاء على قوات عثمان دقنه قبل إنسحاب حملته من شرق السودان . ولقد تلكأ الجنرال بولر Buller الذى خلف ولسلى فى قيادة قوات دنقلة بعد سفره إلى سواكن ، فى ترحيل الجنود للشمال ، وإنتهزت السلطات البريطانية هذا التلكؤ وإدعت أن النية كانت متجهة إلى الاحتفاظ باحتلال دنقلة. وكان السير إيفيلين بارنج يتفق فى هذه المسألة مع الجنرال تشالز ويلسون والميجر كتشنر ، فادعى أن إخلاء دنقلة لن يوفر الا عددا بسيطا من الجنود البريطانيين ، وذلك بسبب ضرورة الاحتفاظ بقوة للدفاع عن الحدود بشكل دائم ، وبسبب ضرورة زيادة عدد جنود الحاميات البريطانية فى مصر . وأشار إلى أن التقارير الآتية من الصعيد مثيرة للقلق ، وطلب إلى حكومة لندن أن تعيد النظر فى هذا الجزء الخاص من سياستها ، وأوصاها بترك القوات البريطانية فى دنقلة لمدة ستة أشهر أو حتى إلى نهاية العام . ولقد عزز السير إيفيلين بارنج فكرة ويلسون الخاصة باعطاء إقليم دنقلة لعبد القادر حلمى باشا والإسراع فى تنظيم قوات من الجنود السود وسحب القوات المصرية منه فى أقرب وقت ممكن[1] . وهكذا كانت هذه الفكرة تهدف إلى إخراج الجنود المصريين ، وإبدالهم بجنود سودانيين ، تحت إمرة عبد القادر حلمى الذى سيحكم هذا الاقليم باسم الخديو ، ولكن تحت الرقابة المباشرة للسلطات البريطانية فى القاهرة ، فكرة فى ثوب جديد ، وإن كانت تدور فى رأس السلطات البريطانية فى القاهرة منذ زمن .

وعلى أى حال فان أمر جلاء قوات جراهام عن سواكن قد أصبح مقرراً ، وترك معظم الجنود البريطانيين هذا الميناء قبل نهاية شهر مايو تاركين فيها الوحدات الهندية . وهكذا تركت الحملة البريطانية الثانية فى شرق السودان

---

(١) بارنج الى جرانفيل فى ٣ من مايو سنة ١٨٨٥ F.O 141/214 No. 378.

هذا الاقليم بعد أن بلغت تكاليفها أكثر من ٧٥٠ ألف جنيه إسترليني أنفقت **دون الحصول على أية نتيجة ، وكان البريطانيون قد نجحوا في قتل بضعة مئات من** الثوار في هذا الاقليم ، ولكنهم لم ينجحوا في القضاء على قوات عثمان دقنه ، وظل الطريق إلى بربر مقطوعا ومقفلا ، وأوقف العمل في إنشاء الخط الحديدى . ولقد عاد عثمان دقنه إلى تماى وبعد أن ترك حامية صغيرة على هاشين رجع إلى كسلا قرب نهاية العام ، وأصبح يسيطر على كل السودان الشرقى ، فيما عدا ميناء سواكن .

(٢) – اخلاء دنقلة :

بينما كان اللورد ولسلى في سواكن طلبت وزارة الخارجية البريطانية – وهى التى كانت ترغب دائما في الاحتفاظ بالجزء الذى تم إنشاؤه من السكة الحديدية من سواكن لعملية أخرى مقبلة – من السير إيفيلين بارنج أن يسأل حكومة القاهرة عن « إمكان إقامة إدارة في جزء من مديرية دنقلة »[1] . ولكن بارنج لم يكن يرغب في إدخال مصر في هذه المسألة بطريق مباشر ، فذكر أن أمله في إنشاء إدارة ثابتة الأركان في هذه المنطقة ضعيفا ، مادامت الحكومة البريطانية ترفض ترك القوات اللازمة فيها ريثما يتم إنشاء قوات وطنية تقوم بالدفاع عن هذه الادارة وأصر السير إيفيلين بارنج على أن مسألة إقامة إدارة في منطقة دنقلة هى مسألة عسكرية ، أى أنه كان يسعى إلى ترك هذه المنطقة تحت سلطة القوات العسكرية البريطانية حتى يبعد إحتمال العودة بها إلى مصر أو حتى الاستعانة باحدى الشخصيات المصرية في هذا المشروع ، مالم تكن هذه الشخصية ستارا يعمل تحت إمرة السلطات العسكرية البريطانية المباشرة ، وبطريقة مستقلة عن الحكومة الخديوية في مصر نفسها ولقد أظهر ولسلى أنه يمكن الاحتفاظ بمديرية دنقلة عن طريق مد السكة الحديدية حتى حلك ، وإقامة قوة عسكرية بريطانية فيها مؤيدة بقوات مصرية في وادى حلفا ، وتعتمد على أربع بواخر مسلحة في النيل ، ووحدات من الجنود السود

(١) جرانفيل إلى بارنج في ٩ من مايو سنة ١٨٨٥ F.O. 141/220. Tél No. 135.

ثم تشاور السير إيفيلين بارنج مع نوبار وعبد القادر حلمى والكولونيل واطسون ثم كتب إلى وزارة الخارجية البريطانية « إننا متفقون فى الرأى على أن محاولة إقامة حكومة فى دنقلة ستكون عديمة الفائدة فى حالة ما إذا جلت القوات البريطانية فى الحال » وأشار إلى أن السلطات المصرية لم تكن قد وافقت على قرار انجلترا الخاص بسحب قواتها من دنقلة . ذلك أن نوبار باشا كان قد طلب من السير إيفيلين بارنج أن يرسل نداء أخيرا باسم الحكومة المصرية إلى الحكومة البريطانية ، وذلك لكى تؤجل جلاء القوات البريطانية عن دنقلة لمدة ستة أشهر ، وأن تترك لها بهذه الطريقة الوقت اللازم لإقامة حكومة محلية . وكان نوبار باشا يخشى من أن يؤثر جلاء القوات البريطانية عن دنقلة فى الحالة فى مصر نفسها ، وخصوصا فى مديريات الصعيد . وكان يعرف أنه سيضطر فى حالة اضطراب الأمن والنظام إلى أن يستنجد بالحكومة البريطانية

ولكن وزارة حزب الأحرار كانت تعيش آخر أيامها فى الحكم فأصدرت أمرها بإخلاء دنقلة . ثم جاءت وزارة المحافظين وأعلنت أن أحداً لن يتحدث عن الجلاء عن مصر قبل أن تقوم بريطانيا بالمهمة الموكول بها إليها هناك وأراد اللورد ولسلى الاستفادة من وصول المحافظين إلى الحكم للاحتفاظ باحتلال مديرية دنقلة ، بل ويرسم سياسة الهجوم على الخرطوم من جديد . فذكر فى ٢٧ يونيو أنه ليست هناك قوة حدود تستطيع وقف المهدية خارج حدود مصر ، وأن على بريطانيا أن تقضى على المهدى إذا كانت لا تريد أن يقضى هو على قوتها فى مصر . وكان يرى أن الزحف فى وقت الخريف على الخرطوم وإذاقة قوات المهديين طعم الهزيمة فى بلادهم ، سيعمل على تقصير عمر إمبراطوريتهم . وكانت هذه العملية بسيطة ونتيجتها مضمونة فى رأى ولسلى[1] .

ولكن الوزارة البريطانية الجديدة لم تشارك ولسلى فى قبول هذه الفكرة ، وإرسال حملة ضد الخرطوم ، ولكنها أظهرت رغبتها فى الاحتفاظ بمديرية دنقلة

---

(١) ولسلى إلى وزير الحربية فى ٢٧ من يونيو سنة ١٨٨٥

S.P. Vol, XLVI (84-85). ARMY. (c. 4472). No. 3. pp. 3-4.

واستمرار إحتلالها ، فطلبت من ولسلى إبقاء جنوده هناك وإرسال تقرير عن القوات اللازمة لمثل هذا الاحتلال . ولكن بولر كتب من الحدود يظهر خوفه من عدم تمكنه من العثور على القمح والمواد الغذائية للجنود فى دنقلة ، وطلب السماح له بالانسحاب إلى عكاشة والعودة إلى إحتلال دنقلة بعد وصول التموينات اللازمة . وكان إعادة إحتلال دنقلة أمراً سهلا ولكنه كان يتطلب حملة جديدة على أى حال . ولذلك فإن ولسلى قد إقترح إرسال كتائب جديدة لاحتلال دنقلة ، تأخذ مكان الكتائب الموجودة فيها والتى سنحضر إلى مصر للراحة . ولكن الجنرال بولر أشار إلى عدم إمكان الاحتفاظ بدنقلة بالجنود الوطنيين الموجودين هناك ، مما إضطر وزارة المحافظين إلى تقرير وتأكيد أمر الانسحاب ، الذى أعطته الوزارة السابقة لها . وأصبح من الضرورى أن يستمر هذا الانسحاب إلى النقطة التى تحكم اللورد ولسلى بأنها الأصلح للدفاع عن مصر . ولكن حكومة لندن رفضت التخلى عن خط السكة الحديدية ، وأظهرت رغبتها فى مده .

وهكذا نرى أن آخر القوات البريطانية فى دنقلة قد أخلتها فى يوم ٥ من يوليو سنة ١٨٨٥ ، وعادت بكل ما إستطاعت أن تعود به من سفن وتموين . وتمت هذه الخطة الخاصة بالتقهقر طبقا لترتيبات الحكومة البريطانية حتى المواقع الدفاعية القريبة من السكة الحديدية عند وادى حلفا . وكان على اللورد ولسلى نفسه أن يترك مصر إلى انجلترا .

ولقد إنتشرت الأخبار فى منتصف شهر يوليو عن موت الإمام المهدى ، ثم تأكدت ، وخلفه عبد الله التعايشى ، وكان مشهورا بنشاطه ، ورأى البريطانيون أنه سيتمكن من المحافظة على الدولة المهدية . وكانت فرصة موت الإمام المهدى تشجع بريطانيا على التفكير فى معاودة الهجوم . ولكن جلاء قواتها عن السودان من ناحية ، والخوف من مهاجمة الثورة من ناحية أخرى ؛ أجبرا بريطانيا على التريث .

(٣) - فقد كسلا :

بقيت تسوية مسألة الحاميات المصرية الموجودة بين مصوع والخرطوم ، بعد جلاء القوات البريطانية عن سواكن وعن دنقلة .

وكانت الحكومة البريطانية قد وقعت فى بداية شهر يونيو سنة ١٨٨٤ على معاهدة مع ملك الحبشة تسمح له فيها بحرية المرور من مصوع ، وتعطيه إقليم بوغوص ، ولقد وعد ملك الحبشة فى نظير ذلك بنجدة الحاميات المصرية الموجودة فى إقليم كسلا وإنقاذها[١] . وكانت الأوامر التى أصدرتها سلطات القاهرة لقائد الحدود الحبشية مطابقة للمعاهدة ، فكان على المصريين قبل ترك معسكراتهم أن يسلموا الأبنية الحكومية للاحباش ، أو ينسفوها فى حالة عدم وجود قوات حبشية ، منعا من وقوعها فى أيدى الثوار . وكانت سلطات القاهرة تخشى من أن يقوم عدد من جنودها ، وخصوصا من كان منهم من أبناء الإقليم أو من المتزوجين بنساء من الاقليم ، برفض الانسحاب أو رفض إعطاء أسلحتهم للأحباش ، فاختارت ماسون بك - وكيل محافظة مصوع - وأعطته كل السلطات اللازمة لإغراء الجنود على الانسحاب ، وتنفيذ الأمر الخاص بتسليم أسلحتهم للاحباش ، حتى ولو إقتضى الأمر الاتفاق مع رؤساء الأحباش بهذا الخصوص[٢] .

ولقد أظهر يوحنا الرابع ملك الحبشة رغبته فى خلال شهر نوفمبر فى إرسال حملة كسلا ، وفى إنقاذ القلابات ، وطلب حضور أحد الضباط المصريين للتفاوض معه ، وجاءت الأخبار تدل على أن حامية كسلا قد أصبحت فى موقف يأس ، ورغما عن ذلك فان ملك الحبشة لم يفعل أى شيء أكثر من إعلان نيته لانقاذ هذه الحاميات ، ولكنه بقى ساكتا منتظرا سير الحوادث وتطورها فى السودان

وسقطت الخرطوم كما نعرف فى يوم ٢٦ يناير سنة ١٨٨٥ فى أيدى الثوار ،

---

(١) أنظر الفصل الثانى والثلاثون . ص ص . ٥١٤ - ٥١٨

(٢) ايجرتون إلى جرانفيل فى ١٦ من يوليو سنة ١٨٨٤ F.O. 141/194. No. 708.

وفى أول فبراير حضرت السفن الايطالية محملة بالجنود أمام مصوع . ولقد إعتقد الكولونيل شير مسيد ، حاكم سواحل البحر الأحمر ، أن الاحتلال الإيطالى لمصوع سيعطى فرصا جديدة لكل من العرب والأحباش فى شرق السودان ، ولكن السير إيفيلين بارنج أبلغه بأن جزءاً من قوات ولسلى قد تصل إلى سواكن ، ولكن ليست هناك أى حملة مصرية أو إنجليزية ذاهبة إلى كسلا ، التى كان على حاميتها أن تقرر الخروج والسير صوب البحر الأحمر أو مفاوضة المهديين .

ثم بدأ تموين كسلا فى النقصان وحاول بعض الانجليز الاستفادة من وجود الايطاليين فى مصوع لإنقاذ حامية كسلا ، ولكنها لم تكن سياسة رشيدة أو فى صالح انجلترا . وعلى أى حال ، فقد تمكنت حامية أماديب من الانسحاب ، وسافر بعض جنودها إلى السويس وصار رفت الباقين محليا ، وتم إخلاء القلابات فى ظروف حسنة ، إذ أن الصاغ سعد أفندى قد تمكن بالخروج بجنوده وأحضر معه ألف شخص من الأهالى ، علاوة على النساء والأطفال ، وإتجه بهم صوب البحر . ولكن النفوس كانت قلقة بالنسبة لما يحدث فى كسلا .

ولقد إقترح شيرمسيد إعطاء مساعدات للحبشة ، تشجيعا لها على إنقاذ حامية كسلا ، وأوصى باعطائها ٢٠٠,٠٠٠ جنيه وكمية من الأسلحة لحضها على القيام بهذه العملية[١] . ثم وصل ماركو بولو بك ، وكيل محافظة مصوع ، فى يوم ١١ أغسطس إلى سمره لكى يطلب من الرأس علولا نجدة حامية كسلا طبقا للمعاهدة المعقودة فى ٤ يوليو سنة ١٨٨٤ مع مصر وإنجلترا ، وذكر له أن الحكومة الخديوية مستعدة لإعطائه أى مساعدة يطلبها فى هذا السبيل ، ثم أعطاه مبلغا من المال ، وطلب من عزت بك محافظ مصوع إرسال ألف بندقية رمنجتون و ٤٠,٠٠٠ ريال للرأس الحبشى[٢] ولكن ماأن وصل هذا الموظف

---

(١) ايجرتون إلى سالسبرى فى ٢٩ يوليو سنة ١٨٨٥ F.O. 141/221. Tél, No. 376.

(٢) خطاب ماركو بولو بك الى الكولونيل شيرمسيد - أسمرة فى ١٢ أغسطس ١٨٨٥ ملحق بتقرير ايجرتون الى سالسبرى فى أول سبتمبر سنة ١٨٨٥ F.O. 141/215 No. 621.

إلى سواكن حتى أعلن سقوط كسلا فى أيدى الثوار .

وكان الأهالى قد أتوا فى أثناء فترة الحصار على ما لديهم من مواد التموين ومن الحيوانات ، حتى الكلاب ، وأكلوا العشب فى الأيام الأخيرة . ثم وصل بعض مشايخ من الخرطوم وأخذوا يتفاوضون مع المدير ولقد قطع المدير هذه المفاوضات نتيجة وصول أخبار عن قرب وصول الرأس علولا . ولكن سرعان ما إنتشرت أخبار إبتعاد الأحباش عن كسلا ، فاضطر المدير إلى تسليم المدينة للثوار .

ودخل عثمان دقنه مدينة كسلا وحيته المدفعية بوصفه الحاكم العام وقائد قوات الثوار فى شرق السودان . ولكنه ترك المدينة بعد أيام على رأس رجاله متجها صوب كوفيت حيث وقعت موقعة حاسمة بينهم وبين الأحباش . وأخبار هذه الموقعة وتفصيلاتها غير ثابتة ومتضاربة . والحقيقة هى أن الخسارة كانت فادحة على الطرفين ، ولكن المعركة قد إنتهت على أى حال برجوع الرأس علولا إلى أسمرة ، وهكذا أصبح شرق السودان كله تحت سيطرة عثمان دقنه[1] .

وهكذا انتهت صفحة خاصة من تاريخ السودان الذى أصبح مهديا بينما ظلت مصر – رغم كونها جزءا لا يتجزأ من الإمبراطورية العثمانية – تئن تحت الاحتلال البريطانى وستكون المهدية هى الحجة الأولى التى ستتذرع بها انجلترا أمام الدول العظمى لتبرير مد إقامة حامياتها على ضفاف النيل . ولكن وجود البريطانيين فى مصر كان لا يستند إلى أى سند قانونى وكان يتعارض مع مبدأ سلامة أراضى الدولة العثمانية ، ومع المعاهدات الدولية التى كفلته . وأخيراً فان وصول المحافظين إلى الحكم مع اللورد سالسبرى فى يونيو سنة ١٨٨٥ لم يغير شيئا من عناصر السياسة البريطانية فى السودان ، فواصلوا إدعاءاتهم كسابقيهم من رجال حزب الأحرار بأنهم يدافعون عن إمبراطورية السلطان المهددة .

---

(١) مذكرة شرمسيد ملحقة بتقرير ايجرتون الى سالسبرى فى ١٠ من نوفمبر سنة ١٨٨٥
F.O. 141/219. No. 793.

ولكنهم سيسعون إلى الحصول على إعتراف رسمى من الدول باقامتهم فى مصر ، وبداخل السودان فى منطقة نفوذهم ، وهى صفحة أخرى من تاريخ السودان وتاريخ مصر الافريقية .

تم بحمد الله

ثبت المصادر والمراجع

اولا - المصـادر

١ - محموظات وزارة الخارجية البريطانية F.O.

٢ - محفوظات وزارة الحربية البريطانية W.O.

٣ - محفوظات الأميرالية البريطانية

وكلها موجودة فى دار المحفوظات العامة فى لندن .

٤ - محفوظات وزارة الخارجية الفرنسية A.E.

٥ - محفوظات وزارة فرنسا فيما وراء البحار (المستعمرات) F.O.M.

٦ - محفوظات وزارة إفريقية الإيطالية (المستعمرات سابقا) A.I.

٧ - المحفوظات التاريخية المصرية - عابدين .

ثانيا - المطبوعات الرسمية

الكتب الزرقاء الانجليزية . S. P. State papers. (C.....)

الكتب الخضراء الإيطالية .

محاضر مجلس النواب الإيطالى .

الكتب الصفراء الفرنسية

ثالثا - كتب مراجع هامة عن السودان

HILL, R. L. ; A Blbliography of the Anglo-Egyptian Sudan from the earliest times to 1937. London, 1939.

IBRAHIM HILMY (Prince) ; The literature of Egypt and the Soudan from the earliest times to the year 1885 inclusive. London, 1886-1888. (2 Vols).

MAUNIER, René; Bibliog aphie économique, juridique, et sociale de l'Egypte moderne (1798-1916). Le Cairo, 1918.

رابعا - بعض المراجع العامة

إبراهيم فوزى · السودان بين يدى غردون وكتشنر . جزءان (١٣١٩ هـ)

أحمد عرابى . كشف الستار عن سر الأسرار .. الجزء الأول (١٩٣٢)
إسماعيل سرهنك · حقائق الأخبار عن دول البحار ثلاث أجزاء (١٣١٢ هـ)
أمين سامى تقويم النيل الجزء الثالث فى ثلاث مجلدات (١٩٣٦)
بنولا بك . كتاب مصر والجعرافيا .. تعريب أحمد زكى (١٨٩٢)
توفيق أحمد البكرى : مهدى الله . (١٩٤٤)
جبرائيل حداد : تاريخ الحرب السودانية (١٨٨٨) .
د . جلال يحيى : الثورة المهدية وأصول السياسة البريطانية فى السودان . النهضة (المكتبة التاريخية) ١٩٥٩ .
د . جلال يحيى : التنافس الدولى فى بلاد الصومال . القاهرة ، دار المعرفة ، ١٩٥٩ .
د . جلال يحيى : التنافس الدولى فى شرق إفريقية . القاهرة ، دار المعرفة ، ١٩٥٩ .
د . جلال يحيى : العلاقات المصرية الصومالية . القاهرة ، المكتبة الإفريقية ، ١٩٦٠ .
سعد الدين الزبير : الزبير رجل السودان (١٩٥٢) .
عبد الرحمن الرافعى : عصر محمد على .
عصر إسماعيل (جزءان) .
الثورة العرابية والإحتلال الإنجليزى .
مصر والسودان فى أوائل عهد الاحتلال .
عمر طوسون : بطولة الأورطة السودانية المصرية فى حرب المكسيك (١٩٣٣) .
الجيش المصرى فى الحرب الروسية المعروفة بحرب القرم (١٩٣٦) .
تاريخ مديرية خط الإستواء المصرية من فتحها إلى ضياعها (١٨٦٩ - ١٨٨٩) ثلاث أجزاء (١٩٣٧) .
محمد أحمد الجابرى : فى شأن الله أو تاريخ السودان كما يرويه أهله . ١٩٤٧ .
د . محمد صبرى : مصر فى إفريقية الشرقية - هرر ، زيلع وبربرة . ١٩٣٩
الامبراطورية السودانية فى القرن التاسع عشر . ١٩٤٨ .
د . محمد فؤاد شكرى : مصر والسيادة على السودان ١٩٤٧ .

مصر والسودان ، تاريخ وحدة وادى النيل السياسية فى القرن التاسع عشر (١٨٢٠ – ١٨٩٩) – القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٥٨ .

محمود الخفيف : أحمد عرابى الزعيم المفترى عليه . ١٩٤٧ .

محمود فهمى : البحر الزاخر فى تاريخ العالم وأخبار الأوائل والأواخر (١٣١٢ هـ) .

مكى شبيكه : السودان فى قرن ١٨١٩ – ١٩١٩ . (١٩٤٧) ؛

نعوم شقير : تاريخ السودان الحديث وجغرافيته . ثلاثة أجزاء (١٩٠٣) .

خامسا بعض المراجع الأوربية

ALFORD, HENRY S.L. and SWCRD, W. Dennistoun, the Egyptian Soudan, its loss and recovery. London, 1898.

ALLEN, B. M. Gordon and the Sudan. London, 1931.

ALTIMARE, Arnoldo Nicoletti, Da Assab a Cassala. (Riv. Mil. ital) Roma, 1895.

BIOVES, Achille, Français et Anglais en Egypte 1881-1882. Paris, 1910.

BLUNT. W. S , Secret history of the British occupation of Egypt. London, 1907.

BONOLA, F., Les Explorations Italiennes dans les pays des Somalis. (Bull. de .. Géographie). Le Caire, 1896.

BORELLI, Octave Bey, Le chute de Khartoum, 26 Janvier 1885. Paris, 1893.

BORELLI, Octave Bey, Choses politiques d'Egypte. 1883-1895. Paris, (s.d).

BRITISH Somaliland and Socotra. London, 1920.

BURNS, Elinor, British Imperialism in Egypt. London, 1928.

BURTON, Cap. Sir Richard F., First footsteps in East Africa, or an exploration of Harrar. London, 1894. (2 Vols).

CAGNASSI, E., I nostri erroni, tredici anni in Eritrea. Torine, 1898.

CAROSELLI, Francesco Saverio, Ferro e fuocco in Somalia. Roma, 1931.

CECCHI, Antonio, Spedizione italiano nell'Africa Equatoriale de Zeila alle frontiere del Caffa.
Roma, 1886-87. (3 Vols).

CESARI, Cesari, Come e perche andemmo a Massaua.
Torino, 1888.

CHIALA, Luigi, Da Assab al Mareb, storia documentata sulla politica italiana nell'Eritrea. Roma, 1891.

CHIESI, Gustavo, La colonizione Europa nell'Est Africa. Roma, 1909.

CHURCHILL, Winston S., The River War. London, 1949.

COLVIN, Sir Auckland, The making of modern Egypt. London, 1906.

CONFERENZA MESSEDAGLIA, «L'Esploratore». Milano, 1885.

CRABITES, P., Gordon, the Sudan and slavery. London, 1931.

CROMER, Modern Egypt London, 1908. (2. Vols).

DECHAMPS, Hubert, Côte des Somalis. Paris, 1948.

DELEBECQUE, Jacques, Gordon et le drame de Khartoum. Paris, 1935

DELLA VEDOVA G., La spedizione Bianchi. (Bull. Soc. Géo. ital). Roma, 1885.

DE RIVOIRE, Denis, Les Français à Obock. Paris, 1904.

DRAKE BROCKMAN, Ralf E., British Somaliland. London, 1912.

DUJARRIC, Gaston, L'Etat Mahdiste du Soudan. Paris, 1901.

DYE, Afrique Française (Bull. Com. Afr. Fr.) Janv. 1903.

ESME, Jean d', La côte française de Somalis. (La Domaine Coloniale Française Vol. VIII.) Paris, 1930.

FERRAND, Gabriel, Les Somalis. Paris, 1913.

FITZMAURICE, Lord Edmond, The life of Granville, 1815-1892 London, 1950. (2 Vols.).

FULLER, F. W, Egypt and the hinterland, London, 1903.

GAIBI, A, Manuale di storia politico-militare delle colonie italiane. Roma, 1928.

GAFFAREL, Paul, Note expansion coloniale en Afrique, de 1870 à nos Jours. Paris, 1918

GEORGES-BARTHELEMY, Les colonies Françaises. 1928.

GHIKA, N D., Cinq mois au pays au pays des Somalis. Geneva, 1898.

GIANNI, Angelo, Italia e Inghilterra alle porte del Sudan, La Spedizione di Massaua 1885 Pisa, 1940.

GLEICHEN, (Lieut.-col. Count) Ed., The Anglo-Egyptian Soudan. London H M.S.O., 1950. (2 Vols).

GORDON, Journal, siège de Khartoum. Paris, 1886.

GUILLOTEAUX, Erique, Madagascar et la côte des Somalis. Paris, 1922.

HOLYNSKI, Alexandre, Nubar Pacha devant l'histoire. Paris, 1885.

JACKSON, H. C., Osman Digna. London, 1926.

JARDINE, Douglas J., The Mad Mullah of Somaliland. London, 1923.

JAMES, F. L., The unknown horn of Africa. London, 1888.

KAMMERER, A , La Mer Rouge à travers les ages (Revue de Paris) 1er Mars, 1925

LA JONQUIERE, C de, Les italiens en Erythrée, Quinze ans de politique coloniale Paris, 1896

LE ROUX, Hugues, Ménélik et nous, les carrefour d'Aden Paris, 1901.

MACMICHAEL, Sir Harold, The Anglo-Egyptian soudan. London, 1934

MACMICHAEL, Sir Harold, The Sudan. London, 1954

MONTEGAZZA, Vico, Da Massaua à Saati. Milano, 1888.

Martineau, alfred, La cote des Somalis. (Hist. Col. Fr. Tome IV.). Paris, 1931.

Melli, B., La colonia eritrea della Sua origine al 1 maggio 1899. Torino, 1899.

MESSEDAGLIA, G. B , L'Italia in Egitto. (La Riforma). 30 Janv. 1887.

MILNER, Viscount, England in Egypt. London, 1904.

Ministere de La France d'Outre-Mer, La Cote Française des Somalis. Paris. 1950.

MINISTERO DEGLI AFFARI ESTERI, Beilul, Zula, Massaua Sudan. Roma, 1885

MINISTERO DEGLI AFFARI ESTERI, Motizie sulla provincie egiziane del Sudan, Mar Rosso ed Equatoria. Roma, 1885.

MINISTERO DELA GUERRA, Commando del Capo di Stato Maggiore, Ufficio storico, Somalia. Roma, 1938.

MINISTERO DELLA GUERRA, Storia militare della colonia Eritrea Rome, 1935.

MORLEY, Sir John, The life of William Ewart Gladstone. London, 1903. (3 Vols).

PAIOLA, Ulderigo, La spedizione italiana nel Mar Rosso. (Rivista Militare italiana). Roma, Juin, 1885.

PENVAZZI, Luigi, Dal Po ai due Nili, Massaua, Keren, Cassala, Ghedaref, Kartum. Suakin. Modena, 1887 (2 Vols)

REVOIL, La vallée du Darror, Voyage au pays des Somalis. 1882

SABRY, M., Les Soudan Egyptien, 1821-1898. Le Caire, 1947.

SOLEILLET, Paul., Voyage en Ethiopie, Janv. 1882-Oct. 1884. Rouen, 1886

SOLEILLET, Paul., Obock, Le Choa et le Kafta. Paris, 1885

THEOBALD, A. B., The Mahdiya, a history of the Anglo-Egyption Soudan 1881-1899 London, 1951

WILSON, Sir Charles, From Korti to Khartoum Edinburgh, 1886.

WINGATE, Francis R., Madiisme and the Egyptian Soudan London, 1891

WOOD, Evelyn, Form midshipman to field-marshal. London, 1906. (2 Vols).

ZAGHI, Carlo, L' ultima spedizioni africana di G. Bianchi. Milano, 1930.

ZAGHI, Carlo, Le origini della colonia Eritrea Bologna, 1934.

ZAGHI, Carlo, Nuovi documenti sul massacro cella spediziono Bianchi. 1936

ZAHI, Carlo, Italia, Francia e Inghilterra nel Mar Rosso dal 1880. al 1888, in una memoria inidita di C. Nerazzini à F. Crispi. in (Annali dell' Africa Italiana) 1940. Tol.I V, pp. 379-400.

ZETLAND, The Marquess of, Lord Cromer. London, 1931.

محتويات الكتاب

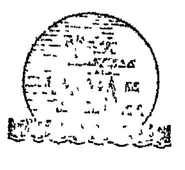
القسم الأول

مصر وإفريقية

القسم الثانى
التدخل الأوربى وثورات وادى النيل

القسم الثالث

بريطانيا وإخلاء السودان



٦٠٠ قرش ٢/١٠٧٦٥٩٠

دار المعـــارف ـــ ١١١٩ كورنيش النيـــل ـــ القاهرة
الناشر :منطقة الاسكندرية ٤٢ ش سعد زغلول ـــ ٢ ميدان التحرير (المنشية)